



سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

مَنْجُ الطَّالِبِينَ وَبَلَاغُ الرَّاعِظِينَ

تَأْلِيفُ
عَمِيصِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَعْرُوفٍ
السَّقَمِيِّ الرَّسْتَاقِيِّ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

تَحْقِيقُ
مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ

سلطنة عمان

وزارة التراث القوي والثقافة

منهج الطالبين بلاغ الراغبين

تأليف

خميس بن سعيد بن علي بن سعوي
النفعي الرستاق

الجزء الرابع

تحقيق

هالم بن محمد بن هالمان الحارثي

طبعة مطبعة غلبي الباني الجاني وشركاه

• شارع خان جعفر بسيدنا الحسين

طبع على نفقة
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلِمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين، وعلى آله وأصحابه
الطيبين الطاهرين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فقد كل بعون الله وحسن توفيقه تصحيح وتحقيق وتخریج غالب
أحاديث الجزء الرابع، من كتاب منهج الطالبين، في الصلاة ومعانيها، ومعرفة
فروضها وسننها، وأحكام الأذان، واستقبال القبلة، واللباس الواجب، والتوجيه،
والإقامة، والقيام، والركوع، والسجود، والقراءة، والتحيات، وأحكام
ما يقطع الصلاة، وفي الخشوع، والعمل، والعبث، وما ينقضها، وما لا ينقضها،
وفي صلاة الجماعة، وفضلها، والجمعة، وصلاة المسافر، وأحكام القصر،
وفي صلاة البداة، وهامة المساجد بالصلاة، والذكر، والنوافل، وصلاة
الكسوف، والخسوف، وفي السنن، والاستسقاء، ومعاني ذلك .

ويليه إن شاء الله الجزء الخامس في الزكاة وأحكامها . والله الموفق .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

حادي جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ هـ

١٦ من إبريل سنة ١٩٨٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول

في الصلاة ومعانيها ومعرفة ابتداء فرضها ولزوم تأديتها وأحكام ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الله تعالى لنبيه ﷺ « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَهُمْ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » ، وقال : « وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ » ، وقال : « وَأَقِمُْوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ » ، وقال : « فَأَقِمُْوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » : وآيات كثيرة من القرآن تدل على أن الصلاة فرض واجب على كل حالم عاقل من ذكر أو أنثى ، حر أو عبد . ولا تجب على صبي ولا مجنون . ولا على حائض ولا نفساء .

قيل : إن الصلاة من طريق اللغة هي الدعاء ، لقول الله تعالى : « وَصَلِّ عَلَيْهِمْ » . وإن صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ . ومن طريق الشريعة هي اسم شامل على خمسة أركان . وهي التكبير ، والقيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود .

وقيل لأنها تصل بين العبد وربّه ، وقيل لأنها تصل بالعبد إلى طاعة ربّه . واتفق الناس على أن الله تعالى فرض على عباده خمس صلوات بقوله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » . وقال : « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » . فحين تمسون

صلاة العصر والمغرب، وحين تصبحون هي صلاة الصبح. « وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا » وهي صلاة العشاء الآخرة، وَحِينَ تَظْهَرُونَ ، وهي صلاة
الظهر. وقيل حين تمشون صلاة المغرب وصلاة العشاء الآخرة. وحين تصبحون
صلاة الصبح، وعشيا صلاة العصر، وحين تظهرون صلاة الظهر، وهذا الصحيح.
لأن العشي من النهار. والعشاء بالالف عدوداً من الليل. وقال أبو المؤثر رحمه
الله بمعنا في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس، يريد صلاة الظهر، وصلاة
العصر إلى غسق الليل يعني صلاة المغرب وصلاة العشاء الآخرة، وقرآن الفجر
يعني صلاة الفجر. وقيل إن أول من صلى هذه الصلوات الخمس أبونا آدم عليه
السلام، حين أهبط إلى الأرض، ورأى حرارة الشمس والريح والتراب، فصار
كله أسود، فصلى حين رأى الفجر بعد ظلمة الليل، فعاد وجهه ورأسه إلى
البياض. ثم صلى الظهر فصار أبيض إلى صدره. ثم صلى العصر فصار أبيض إلى
وسطه، ثم صلى المغرب فصار أبيض إلى الركبة، ثم صلى العتمة فصار أبيض
كله. فأمر الله هذه الأمة بهذه الخمس الصلوات لكي تبيض وجوههم يوم القيامة.
وذلك قوله تعالى: «يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ». ولكي يصير كتابهم
الأسود من السيئات أبيض من الحسنات. وذلك قوله تعالى: « فَأُولَئِكَ يَبْدُلُ
اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ».

وفي حديث آخر أن موسى عليه السلام لما ذهب ليأتى بالفار، وذلك في
وقت العتمة وموسى في أربع هيات، هم المطر، وهم ضلالة الطريق، وهم امرأته
إذ أخذها الميلاء، وهم أغنامهم إذ فرقها الليل. فلما كفاه الله جميع ذلك وسلم له

جميع ما حذر عليه صلى الله تعالى أربع ركعات شكراً له على ذلك . وسميت العتمة عتمة لتأخر وقتها .

وعن عائشة أن أول من صلى الظهر إبراهيم عليه السلام لما أعفى له عن ذبح ولده ، وكان ذلك مع الزوال ، فصلى أربع ركعات شكراً لله . وقيل إن أول من صلى المغرب داود النبي عليه السلام حين تيب عليه عند غروب الشمس ، فقام وصلى ثلاثاً ، ولم يقدر على أكثر منها لما كان به من أمر الجهد شكراً لله تعالى ، فأقوت ، ويروى أن النبي ﷺ قال : تاب الله على آدم عليه السلام في وقت صلاة المغرب ، قال الله تعالى : «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ» . وقيل أول من صلى المغرب عيسى عليه السلام لما أخبره الله تعالى ، أن قومه يدعون له ثلاثاً ، صلى ثلاث ركعات لله تعالى نفياً لقولهم ، وتكذيباً لهم وإثباتاً للألوهية ، بأن الله تعالى واحد أحد ، فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً . فأمر الله تعالى نبينا محمداً بذلك ، ﷺ ، قال له : صل ثلاث ركعات في وقت المغرب وقيل ، إنها الساعة التي تاب الله تعالى فيها على نبيه آدم عليه السلام ، وكان^(١) بين أكله من الشجرة المنهى عنها وبين توبته ثلاثمائة سنة من سنين الدنيا ، وثلاثة أيام من أيام الآخرة ، فعند ذلك صلى آدم ركعة للخطيئة ، وركعة للتوبة ، وركعة للخطوة ، فافترض ذلك على أمة محمد ﷺ ، فما من مؤمن .

(١) نقل هذه الأقوال في أول من صلى الجبل في شرح التهج قال وقد ظلم ذلك بعضهم فقال :

لآدم صبح والمشاء ليونس وظهر لداود وعصر لإنجلاه
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند لعبد كريم فاشكرن . لفضله

ولا مؤمنة يصلى هذه الصلاة محسباً ، ثم يسأل الله تعالى فى ظلمة الليل والنهار ما شاء إلا أعطاه ، وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : ما من صلاة أحب إلى الله من صلاة المغرب ، يختم الله بها النهار ، ويستفتح بها الليل فإذا صلاها المصلى ، وصلى بعدها ركعتين من غير أن يكلم فيها أحداً رفعت وكتبت له فى عليين ، ومن صلاها وصلى بعدها أربع ركعات بنى الله له قصرين فى الجنة ، مكللين بالدر والياقوت ، لا يعلمهما إلا الله ، ومن صلى بعدها ستاً من غير أن يكلم أحداً غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وروت عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : أفضل الصلوات عند الله تعالى صلاة المغرب ، لم يحطها الله عن مسافر ولا مقيم ، فتح الله بها صلاة الليل ، وختم بها صلاة النهار ، فمن صلاها وصلى بعدها ركعتين وسأل ربه عز وجل شيئاً إلا أعطاه . وفى خبر بنى الله له بهما قصرين فى الجنة فيهما من الأشجار والأنهار ما لا يعلمه إلا الله ، ومن صلى بعدها أربعاً قبل أن يتكلم غفر الله ذنبه ثمانين سنة ، ومن قال فى دبر صلاة المغرب قبل أن ينحرف ثلاث مرات أيضاً بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، رفع الله عنه تسعة وتسعين نوعاً من أنواع البلاء ، منها الجنون والجذام والبرص والله أعلم .

وأما الفجر فقيل أول من صلاها آدم عليه السلام حين أخرجه الله من الجنة ، فجن عليه الليل ، وأظلمت عليه الدنيا ولم يكن آدم رأى من قبل من تلك الظلمة شيئاً ، وخاف من ذلك خوفاً شديداً ، فلما انفجر الصبح وأضاء النهار صلى ركعتين شكراً لله تعالى لرجوع ضوء النهار إليه ، وكان ذلك منه تطوعاً فامر الله تعالى

نبينا ﷺ بذلك لتذهب عنه ظلمة المعصية كما أذهب عن آدم ظلمة الليل ، وينوره بالطاعة كما نور آدم بضوء النهار ، وقول إن الملائكة كانوا لا يعرفون الليل من النهار إلى أن أمر الله جبريل فسخ القمر ، واستبان الليل من النهار ، فعند ذلك ركعت الملائكة أربع ركعات عند طلوع الفجر شكرا لله عز وجل ، وقيل إن الشمس إذا طلعت تطلع بين قرني الشيطان ، ويسجد لها كل كافر من دون الله ، فأمر الله نبيه محمداً وأمره أن يصلوا صلاة الفجر قبل أن يسجد الكفار لعير الله تعالى ، فإما من مؤمن ولا مؤمنة يصل الفجر أربعين يوماً في جماعة إلا أعطاه الله براءة من النار وبراءة من النفاق .

ويروى أن الله قال لموسى عليه السلام إني جعلت رحمتي في الدنيا والآخرة لمن أدى فرائضي ، وصبر على بلائي ، وحمدني على نعمائي ، وشكرني على عافيتي ، وجعلت جنتي لمن استغفرني ، فقال موسى : إلهي ، ما جزاء من صبر على أداء فرائضك ؟ قال : يا موسى ، له بكل فريضة يؤديها من فرائضي درجة في الجنة من الدرجات العليا ، قال : إلهي ما جزاء من قام بين يديك يصلي ؟ قال : يا موسى ، أباهي به ملائكتي راكعاً وساجداً .

وقد يروى أن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله ، ما هذه الصلوات ؟ فقال لها : هذه مواريث آبائي وإخواني من الأنبياء عليهم من الله السلام ، فأما صلاة الفجر فتأب الله على أبي آدم عليه السلام عند طلوع الفجر ، فصلى ركعتين شكراً لله ، فجعلها الله لي ولأمتي كفارات وحسنات . وأما صلاة الهجرة فتأب على نبيه داود عليه السلام حين زالت الشمس ، أتاه جبريل عليه

السلام ، فبشره بالتوبة ، فصلى أربع ركعات ، فجعلها الله لى ولأمتى تمحيصاً وكفارات ودرجات ، وأما صلاة العصر فتأب الله على نبيه سليمان بن داود عليه السلام حين صار ظل كل شىء مثله ، أتاه جبريل عليه السلام فبشره بالتوبة فصلى أربع ركعات شكراً لله فجعلها الله لى ولأمتى تمحيصاً وكفارات ودرجات ، وأما صلاة المغرب فبشر الله نبيه يعقوب ، بيوسف أنه حى ، وأنه مرزوق ، وذلك حين سقط قرص الشمس وحل الإفطار من الصوم ، فصلى لله تبارك وتعالى ثلاث ركعات شكراً لله فجعلها الله لى ولأمتى تمحيصاً وكفارات ودرجات ، وأما صلاة العشاء الآخرة فأخرج الله يونس من بطن الحوت كالفرخ الذى لا ريش له ولا جناح ، حين اشتبكت النجورم وغاب الشفق وأظلم الليل ، فصلى لله أربع ركعات فجعلها الله لى ولأمتى تمحيصاً وكفارات ودرجات ، ثم قال النبى ﷺ ^(١) أرايتكم - أى أخبرونى - لو أن نهراً على باب أحدكم فاختسل فيه فى كل يوم خمس مرات ، هل يبقى عليه من الدرن شىء؟ قالوا: لا يا رسول الله ، قال ﷺ : فهذه الصلوات تفسلكم من الذنوب غسلاً .

فصل

واختلف فى الصلاة الوسطى فقال أكثر أهل العلم : إنها صلاة العصر لأنها بين صلاتى الليل وصلاتى النهار ، ولأن النبى ﷺ قال يوم الأحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملاً الله بيوتهم ناراً ^(٢) وقال إنها الصلاة التى

(١) الحديث رواه البخارى ومسلم ولفظه عندهم أرايتم وفى بعض الألفاظ اختلاف أيضاً .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن على .

شغل عنها سليمان بن داود عليه السلام حتى توارت الشمس بالحجاب، وقال بعضهم هي صلاة الظهر لأنها عند وسط النهار، وقال بعضهم هي صلاة الفجر لأنها بين صلاتين في الليل وصلاتين في النهار، وقال بعضهم هي صلاة المغرب لأنها في دبر النهار، وأول الليل ولا نقصان فيها في حضر ولا سفر، ولأنها في وسط الصلوات في الطول والنصر، وقال بعضهم هي العشاء الآخرة لأنها توسطت صلاتي طرفي الليل، والذي نحب في تشريف الشريعة ومحاسن الدين أن الصلاة الوسطى غير بينة من غيرها من الصلوات، ليحرص الناس على الصلوات الخمس حتى يوافق المجتهد الصلاة الوسطى كما أخفيت ليلة القدر في ليالي شهر رمضان والساعة المستجاب فيها الدعاء في يوم الجمعة، وأكثر ما تشير إليه الدلالات أنها صلاة العصر ولا يعدم القول من أن تكون صلاة الوتر والله أعلم وأما معنى الوسطى فنقول هي الفضلى، من قولهم الأفضل الأوسط. وقول هو من الوسط بين الشيئين، وإنما أفردت بالذكر وعظفت بالواو لانفرادها بالفضل والله أعلم، ويموز أن تقرأ بالسين وبالصاد والله أعلم.

فصل

قيل أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة^(١)، وقال ابن عباس: إن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن وقال له: إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني محمد رسول الله، فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن لوط وزاد فيه فإن صلحت صلح سائر عمله وإن فسدت فسد سائر عمله.

أن الله عز وجل افترض عليهم في كل يوم وليلة خمس صلوات^(١) ، وقال في حجة الوداع : أيها الناس لا نبي بعدي ، ولا أمة بعدكم ، فاعبدوا ربكم ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهر رمضان ، وأدوا زكاتكم طيبة بها أنفسكم ، تدخلوا جنة ربكم . ففي الإجماع أن الصلوات الفرائض خمس ، واختلف في صلاة الوتر فقول إنها فريضة ، وقول إنها سنة ، وأكثر القول إنها سنة ، لحقت بالفرائض فلا تترك في حضر ولا في سفر .

فصل

واختلف في ابتداء فريضة الصلاة فقول إنها افترضت ركعتين لصلاة المسافر ، ثم زيد في صلاة المقيم ، وبقيت صلاة المسافر^(٢) بحالها ، وقول إنها افترضت صلاة المقيم أربعاً^(٣) ، وحط عن المسافر ، وترك صلاة المقيم بحالها ، والذي عفى والله أعلم ، أن الصلاة افترضها الله في القرآن جملة ، ثم بين رسول الله ﷺ صلاة المقيم من صلاة المسافر ، لأن صلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر ، وكذلك فريضة الفجر .

فصل

وقيل إن الصلاة هي محاد الدين . والمصلي كأنه قائم على باب الجنة ، يستفتح ومباد يناديه ، بأيها المصلي ، لو تدرى من تناجى ما انقلبت . وركعتان يعقلهما .

(١) أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس وهو أطول مما هنا .

(٢) وفي رواية ما من عبد . أخرجه الربيع وأحمد والبخاري من عائشة .

(٣) أخرج مسلم عن ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين .

المصلى ويحسن إقباله فيهما أفضل من صلوات كثيرة على غير ذلك . والمصلى فى مقام عظيم بين يدى رب كريم ، وقيل إن أول أوقات الصلاة أفضلها ، ويستحب أن تكون الركعة الأولى من الصلاة أطول من الثانية ، ويستحب أن يقبض الصلوات الفرائض بشيء من صلوات السنن والنوافل ، ولا يتعدى عنها إلا فى ذكر ودعاء وركتان بعد صلاة المغرب يستحب تهجيلهما قبل الدعاء ليرفعا معها ، وأما صلاة الفجر وصلاة العصر فلا تستحب الصلاة بعدهما . ويستحب الدعاء .

ويروى أن النبى ﷺ قال: من حافظ على الصلوات الخمس فصلاهن فى وقتهن غير مضيع لمن ولا مفراط فيهن إلا حشره الله يوم القيامة مع إبراهيم خليله عليه السلام ، ومع نبيه ﷺ ، ومن لم يحافظ على الصلوات الخمس ولم يصلهن لوقتهن وضيعهن أو فرط فيهن حشره الله مع أبى بن خلف ، ومع قارون وفرعون^(١) ، ذى الأوتاد . وبلغنا أن النبى ﷺ قال : إن الصلوات إذا حوفظت عليهن فصلاهن العبد لوقتهن ، وأتم ركوعهن وسجودهن صعدن ، ولهن نور يفتح أبواب السماء . تشفع لصاحبها ، وتقول حفظك الله كما حفظتنى ، وإذا ضيعها وأخرها عن وقتها صعدت وليس لها نور ويفلق دونها أبواب السماء ، وتلف كما يلف الثوب الخلق ، ويضرب بها وجه صاحبها ، وتقول ، ضيعك الله كما ضيعتنى ، وقال ﷺ ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : إسباغ الوضوء فى المسكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة إلى

(١) أخرجه أحمد وابن حبان من حديث عبد الله بن عمر وبلغت أخرصر بما هنا م .

الصلاة وذلك من ^(١) الرباط . وكان يقول من حافظ على الصلوات الخمس كان له نور وبرهان وفلاح يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا فلاح ، وجاء يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف .

فصل

ويقال بنيت الصلاة على أربعة أركان : الوضوء ، والركوع ، والسجود ، والخشوع ، فالخشوع التواضع لله عز وجل في الصلاة والإقبال إليه بالقلوب كلها ، فإذا قضى المصلي صلاته بتمام ركوعها وسجودها والخشوع فيها عرج بها ولها نور عظيم فتفتح أبواب السماء ، ويوجد عن بعض المسلمين أنه قال ما صليت صلاة قط إلا استغفرت من تقصيري فيها . وقال الربيع إذا قام المصلي إلى الصلاة قال : اللهم إني أستغفرك مما ضيعت مما تأمرني به ، وأستغفرك مما ارتكبت مما نهيتني عنه ، وقال النبي ﷺ اجعلوا لبيوتكم حظاً من صلاتكم ، تبتغون ^(٢) بذلك البركة ، والنرائض في الجماعة أفضل ، ويروى أن النبي ﷺ قال : إن الله لا يقبل صلاة العجلان ، وأول ذلك أنه إذا كان لا يتم ركوعها ولا سجودها أو يضيع حداً من حدودها .

(١) أخرجه الربيع عن أنس بن مالك ورواه مالك ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة .

(٢) روى مسلم والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي .

فصل

فإذا حضر وقت الصلاة فعلى العبد أن يعلم أنها لازمة عليه ، وعليه تأديتها ولا يعذر بتركها ولا يجملها ، ولا تؤدى إلا بطهور تام كما أمر الله ، وعليه أن يعلم أنه لازم عليه ، وقال النبي عليه السلام مفتاح الصلاة الطهور ، وإحرامها التكبير وإحلالها التسليم ، فأول باب يدخله العبد من أبواب الصلاة الطهور ، وهو فريضة كما وصفنا على العلم والنية ، فإذا كمل الوضوء بإسباغه قام إلى الصلاة في وقتها يعلم منه بفرضها ولزومها ، فيقوم إليها بأربع فرائض وهى طهارة الجسد مع الإمكان لذلك وكمال الوضوء ، وستر العورة باللباس الطاهر ، لقول الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » . وهو اللباس الطاهر مع طهارة البقعة التى تصلى فيها ، واستقبال القبلة باعتقاد النية للتوجه إلى الكعبة باسمها ومعناها إذا لم يجد من يعين له اسمها ، والطهارة فريضة ، ولباس الثياب فريضة ، والقيام إلى الصلاة فريضة والقيام فى البقعة الطاهرة فريضة ، واستقبال القبلة فريضة ، لقول الله تعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » أى قائمين ، وقول مطيعين وقول مقبلين على صلاتهم تاركين لجميع الأعمال فيها .

فصل

قيل إن الحكمة فى وجوب الصلاة على القيام والركوع والسجود والقعود لأن المخلوقات أربعة أصناف ، صنف قائم مثل الأشجار والجبال والحيطان وما أشبه ذلك ، وصنف راكع مثل البهائم وذوات الأربع ، وصنف فى هيئة الساجدين

كالهوام وصنف في هيئة للقاعدين كالنبات والحجارة وما أشبه ذلك، وكلهم يسبح الله بحمده، قال الله تعالى: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَكَيِّنَ لَا تَقْهُونَن تَسْبِيحَهُمْ» ولا ثواب لشيء من هذه الأصناف الأربعة على تسبيحه لأهم مجبورون عليه، فأمر الله تعالى المؤمنين بالصلاة على هذه الأحوال الأربعة ليعطيهم بالقيام للصلاة ثواب الثائمات، وبالركوع والسجود ثواب الركعات والساجدات وبالتعود ثواب القاعدات .

فصل

قال حاتم الأصم : يقوم للمصلي بالأمر ، ويمشي بالإحسان ، ويدخل ويكبر بالتعظيم ، ويقرأ بالترنيل ، ويركع بالخشوع ، ويسجد بالخضوع ، ويرفع بالسكينة ، ويقشهد بالإخلاص ، ويسلم بالرحمة ، ثم قال : إذا قمت إليها فاعرف أن الله مقبل عليك وأنه قريب منك قادر عليك . فإذا ركعت فلا تأمل أنك ترتفع ، وإذا رفعت فلا تأمل أنك تضع جبهتك على الأرض . ومثل الجنة عن يمينك ، والنار عن شمالك ، والصراط تحت قدميك ، وكان النبي ﷺ يقول : وجعل قرعة عيني في الصلاة^(١) ، وذلك أنه إذا قام إليها رأى فيها ما تقر به عينه . وعن بعض الفقهاء أن من قام إلى صلاة النافلة ليلا ، واستفتح القراءة فوجد لها لذة فلا يركع ولا يسجد وإذا وجد الركوع لذة فلا يسجد وإذا وجد للسجود لذة فلا يقرأ ولا يركع . وقيل لبعض العلماء متى تقرب القلوب من الله تعالى؟ فقال ، إذا كانت قائمة بذكره غير ساهية عنه .

(١) من حديث أخرجه أحمد والنسائي والحاكم عن أنس .

فصل

قال محمد بن الحسن ^(١) الناس في الصلاة على طبقات ، طبقة فقهوا عن الله وعن رسوله ﷺ ، فطلبوا ذلك فأدركوه . وطبقة تؤدي الصلاة وتجتهد بغير علم وضيعوا كثيرا مما يجب عليهم العمل به ، يمنعهم الحياء عن طلب علم ذلك والبحث هما يلزمهم ، وما هذا بالحمود . وطبقة تؤدي الصلاة مجازفة يشهد عليهم جميع العلماء أن عليهم الإعادة لأنهم لا يتمون ركوعها ولا سجودها . وطبقة لا تصلي الصلاة ولا تبالي بها وإن صلوا صلوا خوفا من الناس ، فهؤلاء كفار بتركها . وقال كثير من العلماء : من ترك الصلاة استقتب فإن تاب وإلا قتل . وقيل نظر حذيفة إلى رجل يصلي ولا يتم الركوع ولا السجود فقال له : مذ كم تصلي ؟ فقال : منذ أربعين سنة . فقال له : والله ما صليت ، فلو مت وأنت على هذه الصلاة مت على غير فطرة أمة محمد ﷺ .

فصل

وصلاة الفجر ركعتان ، وصلاة الظهر أربع ركعات ، وصلاة العصر أربع ركعات ، وصلاة المغرب ثلاث ركعات وصلاة العشاء الآخرة أربع ركعات هذا ما لا نعلم فيه اختلافا بين أحد من المسلمين من أهل الموافقة والمختلفين . وقيل ^(٢) :

(١) من العلماء الكبار في طبقة أبي عبيدة مسلم وكان أبو عبيدة رضى الله عنه لا يقوم لأحد من مجلسه إلا إذا دخل محمد بن الحسن رحمه الله .

(٢) ذكر عن عتبة بن أبي سفيان أنه استعمل رجلا من آل علي الطائف فظلم رجلا من أزد شنوءة فأثنى الأزدي إلى عتبة شاكياً إليه من عامله ، فلما وقف بين يديه قال شعراً : =

— ٢٠ —

إن الصلاة أربع فأربع ثم ثلاث بعدهن أربع
ثم صلاة الفجر لا تضيع

والله أعلم وبه التوفيق .

أمرت من كان مظلوماً ليأتينيكم فقد أتاكم غريب الدار مظلوماً
فذكر له ظلامته ، فقال له عتبة : لئن أراك أعرايياً جافياً ، والله ما أحسبك تدرى كم تصلى كل يوم
وليلة ، فقال الأزدي : أرايت إن أنبأتك بذلك أتجعل لي عليك مسألة ؟ فقال عتبة : نعم .
فقال الأعرايى :

إن الصلاة أربع فأربع ... الآيات
قال : صدقت فسل . قال : كم فقار ظهرك ؟ قال : لا أدري ، قال : أنتحكم بين المسلمين وأنت
تجهل هذا من نفسك ؟ فقال عتبة : ردوا عليه غنيمته . م

القول الثاني

في ذكر السنن في الصلاة ومالا تقوم الصلاة إلا به

وذكر ما يقرأ في الصلاة

والسنن في الصلاة مثل الأذان والإقامة والتوجيه ، والتكبير إلا تكبيرة الإحرام فإنها من الفرائض ، والتسبيح في الركوع والسجود والتشهد ، والتورك في التشهد من السنن والتسليم من السنن .

واختلف العلماء فيمن ترك شيئاً من هذه السنن . منهم من قال قد أساء ولا يعيد ومنهم من قال ، عليه الإعادة ، والاحتياط أن يعيد ، ومن كان جاهلاً بعلم الصلاة وما يلزمه فيها مما يصلحها ويفسدها فيؤدي الصلاة بما تهوى نفسه ولا يلتفت إلى ما ترك فهذا عليه الإعادة لأن الله تعبدنا أن لا نخالف رسوله ﷺ ، فمن عبد الله عز وجل بمخالفة رسوله فهو لله عاص مستخف بما يجب عليه من حق نبيه ، وأما الناسي لما ذكرناه فلا إعادة عليه .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : من أتى إلى الصلاة فليأتها بأحسن زى في الصلاة من السكينة ، والخشوع ، والخضوع ، والتبذل ، قال الله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » . قال ابن عباس ساكنون خائفون وقيل كان النبي ﷺ قبل نزول هذه الآية إذا صلى يمد نظره ، فلما نزلت هذه الآية

رمى بنظره نحو قدميه إلى أن مات ﷺ ، وقيل الخاشع في الصلاة هو الذى لا يعرف من عن يمينه ولا من عن شماله . وقيل الخشوع خشوعان ، فخشوع النفاق أن يخشع الجسد ولا يخشع القلب ، وخشوع الإيمان أن يخشع القلب والجسد ، وإن زاد خشوع الجسد على خشوع القلب فذلك نفاق .

فصل

ولا يجوز عمل شيء من الفرائض إلا بتقدمة النية فيه ، فمن أدى شيئاً من الفرائض مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والغسل من الجنابة وتوجه إلى القبلة وهو غير عالم بفرض هذا ومات على هذا أنه يهلك ما لم يقب وعليه البدل . والنية هى القصد إلى فعل الصلاة أداء لما افترض الله عليه ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . وقيل من وجب عليه العمل بفريضة من الله لم ينفعه العمل بها على الشك فيها دون أن يعلم أنها واجبة عليه ، وأنها فرض من الله في أكثر قول المسلمين ، فالمصلى يقوم إلى الصلاة بمعنى العبادة وتحقيق العبودية لله تعالى ، أنه منتصب بين يديه وهو يراه ، ويعلم ما يتحرك به لسانه ويخطر في قلبه ، ثم يقيم بمعنى الإخلاص ويوجه بمعنى المدح . والتنزيه والتطهير له عن الأشباه والأمثال ، ويكبر تكبيرة الإحرام بمعنى التعظيم لله تعالى الذى هو ماله ولا يستحق العبادة سواه ، ويقراء بنية الدرس ويراعى سمعه وقلبه كل آية يمر بها ، ويركع بنية الخضوع والخشوع ، ويسجد بنية التذلل والتواضع ، ويقشهد بنية الثناء .

وفي الحديث ^(١) إن أقرب ما يكون العبد من ربه إذا سجد . والنية

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والفسائى عن أبي هريرة وتامه : فأكثروا الدعاء .

فى التسليم على الميّن بمعنى السلام على للملكين والانصراف من الصلاة ، وفى التسليم الشمال بمعنى الرحمة للمؤمنين وإباحة الخروج من الصلاة .

فصل

واختلف فى المصلى إذا لم يقصد فى صلاته أداء لما افترض الله عليه ، وقيل عليه للبدل والكفارة والإثم . وقيل عابه الإثم والبدل بلا كفارة . وقيل عليه الإثم ولا بدل عليه ، ولا كفارة . وقيل لا شيء عليه . وأجمع العلماء على أنه ليس للإنسان من صلاته إلا بقدر ما عقل منها . وقال محمد بن عيسى^(١) السرى إن من لم يعقل صلاته وغفل عن شيء منها فقول لافساد عليه فى صلاته حتى يغفل عن جميعها . وقول حتى يغفل عن أكثرها ثم تفسد . وقول حتى يغفل عن ركعة تامة منها ثم تفسد ، وقال محمد سليمان : إنه حفظ أن من عقل صلاته كلها كان أجره أعظم ، وإن غفل عنها كلها كانت ناقصة ولا فساد عليه .

فصل

واختلف فى النية فى الصلاة والإرادة لها فقال بعض تكون عند الدخول فى الصلاة والإرادة لها . وقال آخرون بل تكون عند تكبيرة الإحرام . وقول

(١) من العلماء الكبار فى عصر الإمام راشد بن على ، فيما أحسب ، نسبة إلى السرى وهى الظاهرة من عمان ومسكنه عبرى أو السليف ، وله رسالة للإمام تتضمن إرشادات ونصائح وذلك فى منتصف القرن الخامس الهجرى م ، وقوله : أجمع العلماء الخ رواء فى الإحياء حديثاً عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولفظه : ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها ، وهكذا أورده صاحب قوت القلوب ، وقال العراقى : لم أجده مرفوعاً . م

هي قبل الإقامة . واختلف فيها من وجه آخر ، فقول تكون قولاً باللسان ، وقول تكون اعتقاداً بالقلب بغير قول ، وهي أفضل . وقال قوم الأكل في النية أن ينوى بقلبه ويلفظ بلسانه ومعنى أن النية الأولى في الدخول في الصلاة إذ هي الأصل وبها يعتقد ، ثم تجديد النية الثانية تكون عند تكبيرة الإحرام . وكان محمد بن سليمان يختار تجديد النية عند تكبيرة الإحرام . وإياه يصك على ضروسه ، وينوى بقلبه بلا أن يحرك بها لسانه . وفي الأثر أن القيام من فعل النبي ﷺ لقوله تعالى : «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ» ثم يستقبل القبلة ، ويكون في قيامه ذلك مفتصباً ، ويتحرى القبلة حتى كأنه يراها ويجعل بين قدميه قدر مسقط نعل في عرضها . وإن كان أقل أو أكثر فلا بأس ويرسل يديه في قيامه إرسالاً ويرمى بنظره إلى موضع سجوده . وقول يفرق نظره من موضع سجوده إلى قدميه . وهو أحب القولين . وقال بعض إنّه لا يجاوز بنظره موضع سجوده خاشعاً ، ولا يعتمد به موضعاً دون موضع ، وقول يجعل نظره في موضع سجوده وفي ركوعه ما بين قدميه وموضع سجوده وفي سجوده إلى أذنه . وفي قعوده إلى ركبتيه ، فإذا استوى قائماً على ما وصفنا كان عليه أن يعلم من هو لأن عليه معرفة نفسه ، ثم عليه أن يعلم أين هو ، ثم فيم هو ؛ وعند من هو . وينبغي أن يكون وقوفه بين يدي ربه كأنه يراه ، فإن لم يكن يراه فيعلم^(١) أن الله سبحانه يراه ، وأنه فوقه ، وملك الموت خلفه ، والجنة عن يمينه ، والنار عن شماله ، والليزان بين يديه ، وكأنها آخر صلاته من الدنيا .

(١) أخرج أبو نعيم في الحلية عن زيد بن أرقم : أعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك واحسب نفسك مع الموتى واتق دعوة المظلوم فإنها مستجابة .

قال المؤلف لم يرد بقوله والميزان بين يديه هو للميزان المعقول عند الناس من
العمود والكفتين كما اعتقده^(١) مخالفونا ، وإنما أراد بالميزان إحصاء الأهمال من
حسنات وسيئات وترجيح ذلك بالعدل على قدر اعتقاد القلوب والإرادة للأعمال
من طاعة أو معصية والله أعلم .

رجع - ويجمل وقوفه بين يدي ربه كالعبد المذنب بين يدي سيده منكسر
القلب ، متذل النفس ، خاشع الطرف كالأسور الذي قد أمر بضرب عنقه أو
كالفقير السائل بين يدي الغني . ومن لم يقر على نفسه بالمبودية لربه عند تأدية
ما افترض عليه لم يكن مؤدياً لفرضه ، ويكون دخوله في صلاته بمعنى العبادة لله
وحده ولتأدية ما أمره بفعله لا لرياء ولا لسمعة ، ولا لطلب دنيا ، ولا ينزوي أنه
يعبد الله تعالى في رغبة في الثواب ولا خيفة من العقاب ، ولكن تكون نيته أن
الله تعالى مستحق أن يخضع له عبده ، وأن العبادة التي تعبده بها غير زائدة في
ملكه . وأن الله غنى عنها ، وأن طاعته لله تنفعه ، لأنه متى ما قام العبد بخدمة
مولاه وطاعته استحق منه الرضى والثواب وعليه أن يخاف الله في التقصير والتضييع
لأنه متى لم يعم بتأدية ما عليه استحق العقاب . وقال بعض العارفين إني لأستحي
من ربى أن أعبد رجاء للجنة فأكون مثل أجير السوء ، إن أصاب الأجر
هل ، وإن لم يصب لم يعمل ، ولكن يستخرج منى حب ربى ما لا يستخرجه
غيره .

(١) اختلف العلماء في الميزان ما هو نقي مذهب أهل السنة أنه ذو عمود وكفتين وعند الإباضية
والمعتزلة أنه العدل ، وهو رأى الضحاك والأعمش ومجاهد وأبى سلمة عثمان بن مقسم من أوجه
التابعين . م

فصل

وقيل : إن الناس في العبادة على أربعة منازل ، غافل يعبد على العادة ، وتائب يعبد على الرهبة ، وزاهد يعبد على الرغبة ، وصديق يعبد على المحبة . فمن عبده على الرهبة فحاله حال خدمة العبيد . ومن عبده رغبة فحاله حال التجار . ومن عبده شكرا ومحبة فحاله حال الأحرار .

وقيل جاء رجل إلى جعفر بن محمد فقال له : هل رأيت الله حين عبده؟ قال : لم أكن أعبد شيئا لم أره . فقال له : كيف رأيته؟ قال لم تره إلا بصار بمشاهدة العيان ، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان . لا يدرك بالحواس ولا يقاس بالناس . معروف بالآيات ، منعوت بالعلامات ، لا يمحور في قضائه ، هو الله لا إله إلا هو .

فصل

وعن شقيق بن أدهم ، أنه قال ، لو أن رجلا عاش مئتي سنة وجهل أربعة أشياء لم تنفعه عبادته بشيء . وهي معرفة الله تعالى . ومعرفة حدود الله وفرائضه . ومعرفة نفسه . ومعرفة عدو الله وعدوه إبليس لعنه الله . فأما معرفة الله فهو أن يعرفه أنه واحد أحد فرد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير . الذي لا تحق العبادة إلا له ، ولا معطى غيره ، ولا مانع سواه . وأما معرفة حدود الله فهو أن يعرف ما تعبد الله به ، وأنه لا يقبل من عمله إلا ما كان خالصا لوجهه ، وأما معرفة نفسه فهو أن يعرف ضعفه ، وأنه لا يستطيع رد شيء مما قضى الله عليه ويرضى بما قسم له . وأما معرفة عدو الله

وعده إبليس لعنه الله . فهو أن يعرفه في السر فيحارب به في السر حتى يكسره .
 وقيل أطيّب ما يعطى العبد في الدنيا معرفة الله تعالى . وقال الله تعالى : وما خلقت
 الجن والإنس إلا ليعبدون . فعن ابن عباس ليعرفوني ويوحّدوني ، وقيل ليس
 للعبد من همّه إلا ما أطاع الله فيه ، فأما ما عصاه فيه فلا يعد من همّه . وقيل
 إنما رجع الناس من الطريق قبل الوصول ، ولو وصلوا إلى الله لم يرجعوا .
 والعارف بالله هو المطيع لله في جميع ما أمره به ، والعارف بنفسه هو الذي خاف من
 حسناته أن لا تقبل منه . قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ
 وَجَلَةٌ » .

وينبغي للعبد أن يراعى في أعماله ثلاث خصال . ما فرض الله عليه كيف يؤديه
 . ويقوم به . وإذا قام به وأداه أنه يقبل منه ، أو لا يقبل منه ، وذنبه الذي اسقيقتن
 على ركوبه غفر له عند التوبة أو لم يغفر . وإن كان قد تاب فلا يدرى قبلت توبته
 أم لم تقبل . فإن الله تعالى يقول « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » . ويراعى
 ما يستقبل من همّه ماذا يختم له به لقوله تعالى : وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ
 غَدًا » . رهبة العبد من ربه على قدر علمه به . وعن رابعة العدوية ، أي جنة أحسن
 من الطاعة ، وأي نار أشد من المعصية . وقال لقمان لابنه ، يا بني إن كنت تحب
 الجنة فإن مولاك يحب الطاعة ، وإن كنت تكره النار فإن مولاك يكره المعصية
 وأحب ما يحب مولاك وأكره ما يكره مولاك .

فصل

وقيل لبعض العابدين ، بأى نية تقوم إلى الصلاة ؟ قال : بنية الخدمة ، قيل له ، فبأى نية تقوم إلى الخدمة ؟ قال بنية العبودية مقرأً له بالربوبية ، قيل له ، علمتُ أن العبادة طاعة فأخبرنى عن الله الذى تعبد ، اسم هو أم صفة أم فعل أم معنى ، فقال اسم ، قيل له : اسم لمن هو . قال : لله . قيل له : فأى الإلهين تعبد ، الاسم أم المسمى ، فاقطع وتخير . قيل له يا هذا إنما يعبد الله من يعرف ما الله ، فأما من لا يعرف الله فإنه يعبد غير الله ، ومن عبد غير الله فقد أشرك بالله ، والله لا يدرك بعقد ضمير ولا إحاطة تفكير . وقيل من عبد الله بتوهم القلب فهو مشرك ، ومن عبد الاسم دون الصفة لا بالإدراك فقد أحال على غائب ، ومن عبد للعنى بحقيقة المعرفة فهو مؤمن حقاً .

فصل

الفرض فى الصلاة القيام وتكبير الإحرام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والقعود ، وكل ذلك مأخوذ من كتاب الله تعالى وذلك قوله تعالى : « قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ . وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ . فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ . اذْكُرُوا وَاسْجُدُوا . الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ » . واختلفوا فى القعدة التى هى فريضة ، فقال قوم هى التى بين السجدين ، وقال قوم هى التى للتحيات ، وقيل فى الهوىة فى السجود إنها فريضة وهى من الركوع .

فصل

وحُدود الصلاة خمسة : تكبيرة الإحرام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والقعود . ومن قال إنها ستة حدود جعل كل سجدة حدًّا ، واختلفوا في القراءة فيقول هي قراءة فاتحة الكتاب ، وقول فاتحة الكتاب مع السورة ، ويعجبني أن تكون القراءة في الركعات التي يقرأ فيهن الحمد وسورة أن تكون القراءة فيهن الحمد والسورة حدًّا ، والتي تقرأ فيهن الحمد وحدها أن تكون قراء الحمد وحدها حدًّا ، وقيل في الصلوات ، منهن خمس فرائض الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء الآخرة ، والفجر ، واختلف في الوتر ، وأكثر القول أنها واجب .

فصل

وأما السنن المؤكّدة فركعتا المغرب ، وركعتا الفجر ، وصلاة الجنازة ، وصلاة العيدين ، وقيل إن صلاة الوتر من السنن المؤكّدة ، وقيل إن صلاة الوتر ، والختان ، والاستنجاء من البول والغائط . وصلاة الجنازة ، قد لحقن بالفرائض ، وصلاة العيدين سنة عمل بها النبي ﷺ إلى أن مات أيضا ، واجتمعت الأمة على أنها سنة ، ومن السنن المؤكّدة ركعتان خلف المقام ، وركعتان بعد طواف الزيارة . وأما سنن النفل فركعتان بعد صلاة الظهر ، وأربع ركعات قبل صلاة العصر ، وقيام الليل ، وركوع الشروق ، وصلاة الخسوف ، وصلاة الاستسقاء يصلى بهم الإمام ركعتين بالحمد وسورة ، ثم يخطب ويدعو ويتوسل إلى الله وكل هذا سنن نفل إلا قيام الليل ، والسواك ، والوتر خص بها النبي ﷺ فهي عليه ألزم من غيره ،

وركعتا الطواف سنة معمول بها ، وركعتا الإحرام بالحج والعمرة إن لم تسكن صلاة مكتوبة وركعتان تحية للمسجد ولا شيء على من تركهما ، ومن بلى بمصيبة فأسبغ الوضوء وصلى ركعتين وتاب إلى الله من ذنبه فله ثواب عظيم . ومن أصابته مصيبة وصلى ركعتين واسترجع هداه الله ورحمه . فصلاة الجماعة قول سنة ، وقول فريضة . ومن السنن ركعتا الاستكفاء^(١) عند الخوف من هجوم العدو ، وعند الدخول في الحرب إن أمكن ذلك . وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان النبي ﷺ إذا جاءه أمر يكرهه قال الحمد لله على كل حال . وإذا جاءه أمر يسره خثر الله ساجدا ، وقال ، اللهم لك الحمد شكرا ولك المن فضلا . ويمجبنى لمن أنعم الله عليه بنعمة أن يسبغ الوضوء ويصلى ركعتين شكراً لله تعالى وطاعة له وتواضعا له لما ذكره ، ونعم الله لا تحصى فله الحمد كثيرا دائماً باقيا أبداً سرمداً إلى غير حد ولا نهاية .

فصل

وقيل يستحب أن يقرأ في صلاة المغرب من قل أعوذ برب الناس إلى سورة والليل . وفي العشاء الآخرة من سورة والليل إلى سورة الحاقة . وفي صلاة الفجر

(١) روى الترمذى وابن ماجه عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له حاجة إلى الله تعالى أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ فأيجس النور . ثم يصلى ركعتين ثم لين على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم لا تدع لي ذنباً إلا غفرتني ولا هملاً إلا فرجتني ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين .

من سورة الحاقة إلى أول الفصل ، ومن قرأ دون ذلك فلا بأس عليه . وسئل الحسن بن أحمد عن سور الفصل ، فقال سور الفصل بعهد الحواميم . ووجدت في تفسير الثعلبي ، أن الفصل من الحجرات . وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : إن الله تعالى أعطاني السبع الطوال مكان التوراة وأعطاني المئين مكان الإنجيل وأعطاني المئاني مكان الزبور ، وفضلني ربي بالفصل . وقيل أوله للسبع الطوال ، ثم المئين ، ثم المئاني ، ثم الفصل ، وقيل إنما سمي المئاني لأن الأنبياء والقصص تنقضي فيه . وقيل إن ابن عباس أمره النبي ﷺ أن يقرأ في صلاة الفجر ، والشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى ، ويستحب في العشاء الآخرة : إنا أنزلناه في ليلة القدر . وقال النبي ﷺ : من قرأها فكأنما قرأ ربع القرآن . وقال : إذا زلزلت تعدل بربع القرآن . وقال ابن مسعود : تعدل بنصف القرآن والعاديات بثاني القرآن . وكان يقرأها في صلاة المغرب حذيفة بن اليمان . قال : سمعت النبي ﷺ عشرين ليلة يقرأ في الركعة الأولى من سنة الفجر : قل يا أيها الكافرون . بعد الحمد ، وفي الثانية : قل هو الله أحد ، بعد الفاتحة . ويقول : قل يا أيها الكافرون . تعدل بربع القرآن ، وقل هو الله أحد بثلاث القرآن . وروى أبو الدرداء عن رسول الله ﷺ أنه قال : أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلته ، قيل : ومن يطيق ذلك ؟ فقال يقرأ سورة قل هو الله أحد . وعنه ﷺ : إن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن . وروى عنه ﷺ : أنه كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر الفاتحة ، وسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية : قل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة : قل هو الله أحد . وقيل كان

يقرأ للمسبحات قبل أن يركب ، ويقول إن فيهن آية أفضل من ألف آية ، والمسبحات
سورة الحديد . والحشر . والصف . والجمعة . والتغابن ، وكان أبو مالك يكثر
من قراءة سورة الواقعة في الركعة الأولى من الفجر .

فصل

وقيل لعارئ القرآن في الصلاة قائماً بكل حرف من القرآن مائة حسنة ،
وللمصلي قاعداً بكل حرف خمسون حسنة ، وفي غير الصلاة عشر حسنات ، وذلك
لمن تقبل الله منه ، فعلى العبد أن يكون على خوف ووجل من القبول فإن الله
تعالى يثيبه على الخير إذا همَّ به فكيف إذا عمله وأراد به وجه الله والله تعالى يقول :
« إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا » . وقال : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ
خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » . وقال : « وَمَا تُقَدِّمُوا
لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ » . وقال : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ الله
قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة » . والكثير من الله لا يحصيه إلا الله ،
فإن سها العبد أو غفل عن ذكر ربه ساعة في الصلاة أو غيرها فقد فاته خير كثير
أكثر من مائة ألف حسنة ، ثم لا يقدر على ردها في عمره ، والله يسأل العبد عن
عمره فيم أفناه . وقيل ليس بعالم من لم يحزنه ما مضى من عمره ، ولقد كانوا على
ما مضى من أعمارهم أشح منهم على الدنانير والدراهم ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثالث

في صلاة التطوع وما يستحب من ذلك وما ينبغي للمصلي

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ» ففي التأويل أن الخير هاهنا النوافل والوسائل وقال «اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ» أي اتقوه في جميع ما نهى عنه، وابتغوا إليه الوسيلة بأداء اللوازم، وقيل اتقوه فيما أمركم به ربهاكم عنه، وابتغوا إليه الوسيلة أي الوسائل والفضائل، والتطوع ما يتبرع به الإنسان من نفسه مما لا يلزمه. قال الله تعالى: «وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ» أي يفعل خيرا غير المفترض عليه من طواف أو صلاة أو زكاة أو نوع من أنواع الطاعة فإن الله شاكر عليم. أي يجازي بالأعمال، والشكر هاهنا الجزاء، وقال الله تعالى «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» وهي الغنائم، والنفل الغنيمة بعد الغنيمة، وأصله ما يعطى الرجل فنملا عن قسطه، فكانت النافلة من الصلاة فضلا وزيادة على الفرائض الواجبة، وهي غنيمة للمنتقل. وقيل النافلة هدية المؤمن إلى ربه، فليحسن أحدكم هديته وليطيبها. وقيل لا تقبل نافلة بتضييع فريضة حتى تؤدي الفريضة. والتطوع لا يقبل حتى تؤدي اللوازم. وقال رجل لرسول الله ﷺ: ما يهدم الذنوب السالفة؟ فقال له رسول الله ﷺ: النوافل بعد أداء الفرائض. وقيل أفضل صلاة النهار ما بين الظهر والعصر. وقال عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول أربع ركعات بعد الزوال قبل

الظهر يعدلن صلاة السحر^(١) . ومن صلى النافلة نهاراً لم يحجر بالقراءة ، وأما في الليل فبجائز له ذلك . وقيل إن هذه الآية : « وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا » هي في صلاة التطوع لا في صلاة الفريضة . وفي الحديث عن النبي ﷺ : اجعلوا لبيوتكم نصيباً من صلاتكم تبتغون^(٢) بها البركة ، وقال : اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم فإنها أفضل بعد صلاة الجماعة . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة الرجل في بيته نور^(٣) . وقيل صلاة النافلة في البيت أفضل . وقال ابن عباس في قوله تعالى : « كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّائِلِ مَا يَهْجَعُونَ » أي ينامون . « وَاللَّاسِحَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » أي يصلون ، يقول ينامون أول الليل ويصلون آخره تطوعاً . والمستغفرين بالأسحار أي المصلين . وروى عن علي ابن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه قال : من صلى ركعتين في جوف الليل يقرأ في كل ركعة : قل هو الله أحد مائة مرة كان كمن فاجأ ليلة القدر ، ومن صلى بين العشاء الآخرة والوتر ركعتين يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وآل السجدة وفي الثانية الفاتحة وتبارك الذي بيده الملك كان كمن فاجأ ليلة القدر . وقيل من أحب أن يملأ الله قبره نورا فليصل في أول ليلة من الحرم ركعتين يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب .

(١) روى الترمذی فی التفسیر من جامعہ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أربع قبل الظهر وبعد الزوال تحسب بمثابة السجدة وما من شيء إلا وهو يسبح الله في تلك الساعة ثم قرأ يتقياً ظلاله عن اليمين والشمائل سجدا لله وهم داخرون . وروى الطبرانی صلاة الهجير مثل صلاة الليل م .

(٢) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذی والنسائي عن ابن عمر اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً .

(٣) رواه ابن خزيمة عن أبي موسى وعنه ثوروا بيوتكم .

مرة . وقل هو الله أحد مائة مرة . وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : إذا صلى العبد في العلانية فأحسن وصلى في السر فأحسن قال الله هذا عبدى حقا . وقيل قال رسول الله ﷺ لبلال^(١) عند صلاة الفجر حدثني بأرجى عمل عملته عندك منفعته في الإسلام ، وذلك إنى سمعت خشف نعليك بين يديّ في الجنة قال ما عملت عملا في الإسلام أرجى من أنى لا أظهر طهورا تاما في ساعة من الليل أو النهار إلا صليت لربى ما كتب لى ، وقيل قال النبى ﷺ لعلّى : ليكن وردك في الليل اثنتى عشرة ركعة ، فقال يا رسول الله ما أقرأ؟ فقال : اقرأ في الركعة الأولى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ » إلى قوله : « أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » . وفي الركعة الثانية آخر سورة البقرة من قوله : « اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » إلى آخر السورة وفي الركعة الثالثة يس ، وفي الرابعة سورة حم الدخان ، وفي الخامسة آلم السجدة ، وفي السادسة تبارك الذى بيده الملك ، وفي السابعة الرحمن ، وفي الثامنة الواقعة ، وفي التاسعة الحشر ، وفي العاشرة الجمعة ، وفي الحادية عشرة هل آتى على الإنسان ، وفي الثانية عشرة . لا أقسم بيوم القيامة . وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه من فاته ورده من الليل فليصل قبل الظهر فإنها تعدل صلاة الليل . وروى عن النبى ﷺ^(٢) أنه قال من صلى قبل الظهر أربع ركعات وبعدها أربع ركعات حرّم الله على النار وقال ﷺ

(١) أخرجه ابن خزيمة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وفيه خشفتك بدل خشف نعليك ورواه البخارى بلفظ دف عن أبي هريرة وفي مسلم بلفظ خشف م .

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى عن أم حبيبة رضى الله عنها .

من ركع بين المغرب والعشاء الآخرة عشرين ركعة كتب الله له أجر صيام سنة^(١) وقيامها . وروى ابن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي في كل يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة غير الفرائض ، أربعا قبل الظهر ، وركعتين بعد الظهر ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء الآخرة ، وركعتين قبل الصبح^(٢) . وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يصلي في بيته قبل الظهر أربع ركعات ، ثم يخرج فيصلي بالناس ، ثم يدخل ، فيصلي ركعتين ، ثم يصلي العشاء ثم يدخل ، فيصلي ركعتين ، ويصلي في الليل تسع ركعات ، فيهن الرتر وكان يصلي ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا . فإذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم ، وإذا قرأ ، وهو جالس ، ركع وسجد وهو جالس . قالت : وكان يصلي ركعتين إذا طلع الفجر ، ثم يخرج فيصلي صلاة الفجر ، وكان يدين يصلي أربعا عند زوال الشمس ، وقال : إن أبواب السماء تفتح عند زوال الشمس ، لا ترجع حتى تصلي الظهر . وأحب أن يصعد لي عمل في تلك الساعة وذلك في كل يوم . ولا تسلم في القعدة الأولى^(٣) . وقال ﷺ صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي إلا المكتوبة . وقالت عائشة رضي الله عنها ما خرج رسول الله ﷺ نط إلا صلى ركعتين . وقال ﷺ لأبي ذر ، يا أبا ذر ، أيما رجل تطوع في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة غير المكتوبة إلا كان حقه أن يبيت في الجنة . يا أبا ذر صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من

(١) روى عنه ابن ماجه عن عائشة .

(٢) رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن أم حبيبة أيضا وعائشة .

(٣) رواه أبو داود وابن ماجه والطبراني في الكبير والأوسط عن أبي أيوب .

المساجد إلا للمسجد الحرام^(١) وصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة في غيره من المساجد . وأفضل من ذلك كله صلاة يصلّيها العبد في بيته حيث لا يراه أحد إلا الله جل وعلا ، يطلب بها وجهه .

فصل

وقيل : من صلى الفريضة وأراد أن يصلى نافلة أنه يستحب له أن يتحرّف عن موضعه ، ومن كان يصلى نافلة فلا بأس عاياه أن يدعو وهو قائم أو راكع أو ساجد أو قاعد ، ويجوز للرجل أن يصلى النافلة قاعداً وهو محتب أو متربع ونائم ، وهو يمشى ، ويحرم ، وهو مستقبل القبلة ويصلى حيث كان وجهه وطريقه ، وقيل إذا أراد للماشي أن يركع ويسجد فيرجع إلى القبلة ، وقول يركع ويسجد كما أمكنه ، وكذلك الراكب يصلى النافلة وهو راكب دابته ويحرم إلى القبلة ، ثم يتم صلاته كما كان حيث كان وجهه وطريقه ودابته ويركع ويسجد بالإيماء . وقيل كان هاشم بن غيلان رحمه الله يصلى النافلة محتبياً ، وليس على ظهره شيء وأجاز بعض الفقهاء أن يقرأ في النافلة في النهار بفاتحة الكتاب وحدها ، وأكثر قولهم أنه يقرأ ما تيسر من القرآن مع فاتحة الكتاب في صلاة النافلة ، كانت في ليل أو نهار ، وقيل إن صلاة النافلة تجوز بالتسبيح كما جاز في صلاة النهار في آخر ركعتين بالتسبيح ، فكيف لا يجوز بفاتحة الكتاب وحدها وقال زياد بن مثوبة كنا مرابطين بدما ، فأمرنا عبد المقتدر أن نقوم ليالى العشر .

(١) روى عنه الربيع عن ابن عباس والبخارى ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة .

فصل

وقيل توجيه واحد أول ما يقوم به المصلي للنافلة يجزيه لجميع ما صلى من النوافل ما لم يدبر بالقبلة أو يتكلم ، وكذلك الاستعاذة . وقال أبو عبد الله رحمه الله أنا أستعين في كل شفع ، ومن صلى بقوم فريضة العشاء في شهر رمضان فلما قضاها قام يصلي بهم القيام بلا توجيه فإنه يجزيه بالتوجيه الأول إن شاء الله . وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من صلى نافلة ولم يتكلم بنبر ذكر الله ولم يدبر بالقبلة ولم يتحول عن موضعه أجزاء التوجيه الأول ، وإن فعل شيئا من هذا أو شبه أعاد التوجيه ، وقول إن تحول عن موضعه ولم يدبر بالقبلة ولم يتكلم بنبر ذكر الله لم يكن عليه إعادة التوجيه ، وقول يصلي به ما شاء إذا اعتقده لذلك ، وإلا فيوجه لكل ركعتين توجيهها ، وقول لا يصلي بالتوجيه الواحد إلا ركعتين على حال ، وصلاة النافلة في الليل والنهار سواء ، ويجوز الجهر فيها بالقراءة ، ويجوز أن يقسم الآية إذا اتسمت لركعتين . وقال أبو المؤثر إن كان عليه بدل صلوات لم يصل نافلة حتى يصلي ما عليه ، وإن صلى لم نر عليه إثما إن شاء الله . ومن كان يجمع فله أن يتطوع بإجهار القراءة ولو كان في مسجد يؤذن فيه ويقام فيه ، وكان المسلمون يفعلون ذلك في ليالي جمع ، وليالي العشر ، وفي ليلة الفطر ، وليلة عرفة ، وليلة الأضحى . ومن صلى النوافل في ثوب غير طاهر فلا بدل عليه في النوافل .

فصل

وثمانية أوقات منهي عن التطوع فيها ، أحدها بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، الثاني بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر . الثالث بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس . الرابع ما بين الأذان والإقامة للغرب . الخامس إذا فاتته الجماعة فليبتدئ بالمكتوبة . السادس إذا أوتر فلا يتطوع حتى يستيقظ من نوم ، ووقت الوتر ما بين صلاة العتمة إلى وقت طلوع الفجر ، السابع أن يكون الإمام حاضراً والإمام يخطب للجمعة أو العيدين أو بعرفة ، وكذلك الخسوف والكسوف والاستسقاء في القياس ، فينبغي له أن يكف عن التطوع حتى يفرغ الإمام ، وكذلك إذا دخل مسجداً وقد أقيمت الصلاة فلا يصلي وحده فرضاً ، ولا تطوعاً ، فيه حتى يفرغ الإمام ، الثامن إذا صلى مع الإمام صلاة عيد الأضحى فيستحب له أن يكف عن التطوع إلى زوال الشمس ، إلا أن يحدث كسوف أو استسقاء . وقيل لا بأس بالتطوع بعد ذلك والله أعلم .

فصل

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر يكرهه قال الحمد لله على كل حال وإذا جاءه أمر يسره خر لله ساجداً^(١) وقال اللهم لك الحمد شكراً ولك المن فضلاً . وقال أبو سعيد رحمه الله ، يعجبني أن يكون سجود بالشكر جائزاً فضلاً ، لأن النبي ﷺ فعل ذلك ، والسجود لله حينما كان يخرج

(١) روى الخمسة إلا النسائي عن أبي بكر رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسره خر ساجداً لله .

على معنى الطاعة والعبادة له من حيث ما خلصت نية العبد وسجد شكراً لله وتواضعاً له وتقرباً إليه كان ذلك ثابتاً معناه . وقيل إن الذى يقال فى سجود الشكر يا كائناً قبل كل شيء ، ويا كائناً بعد كل شيء ، لا تفضيخى فإنك بى عالم ، ولا تعذبى . فإنك على قادر ، اللهم إلى أعوذ بك من العدة^(١) عند الموت ، ومن شر الرجوع إلى ما فى القبور ، ومن الندامة يوم القيامة ، اللهم إني أسألك عيشة هنية وميتة سوية ، ومقلباً كريماً غير مخز ولا فاضح . وقال بعض المسلمين قد تكلم بعض فى الكائن ولم ير جوازها .

فصل

يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبى ذر : يا أبا ذر ما من مؤمن يقوم مصلياً إلا تنثر البر ما بينه وبين العرش ، ووكل الله به ملكاً يناديه يا بن آدم لو تعلم مالك فى صلاتك ، ومن تناجى ما التفت^(٢) ، يا أبا ذر ما تقرب العباد إلى الله بشيء أفضل من سجود خفى ، وركنان من عالم أفضل من سبعمين ركعة من عابد ، وقال ابن عباس ركعتان متتصلتان فى تفكير خير من قيام ليلة والقلب ساه ، وقيل : كان ابن مسعود إذا صلى كأنه ثوب ملقى من سكونه وخشوعه ، وقال سفيان بن عيينة من صلى ركعتين لم يحدث نفسه فيهما بشيء من أمور الدنيا ثم قال أستغفر

(١) لعل معناه أن يكون رجاؤه أرجح من خوفه أو العكس لأن الأفضل المساواة بينهما واختار بعض أن يكون الرجاء أرجح من الخوف والله أعلم .
(٢) روى أبو داود والنسائي والحاكم عن أبى ذر أن الله تعالى مقبل على المصلى ما لم يلتفت م .

الله تعالى الذى لا إله إلا هو ، وأتوب إليه إلا غفر الله له ذلك الذنب، وقال إن للشيطان ثلاثمائة وستين صكا ؛ فإذا نظر إليه أخذه وإن لم ينظر إليه رفع إليه آخر إلى أن يرفع إليه الصكوك ، واحتال عليه بجميع ما يشغله من مهم ومن سهو ، فإن لم ينظر إليه قال مالى ولهذا وتركه وانصرف عنه إلى غيره، فإذا أقبل العبد فى صلاته إلى ربه تنثر عليه البر من أعنان السماء إلى مفرق رأسه ، وحفت به الملائكة ، ومناد ينادى ، لو يعلم هذا المناجى من ينجى ما انفعل ، وإن التفت العبد فى صلاته قال الله تعالى ، إلى أيها العبد ، أنا خير لك مما التفت إليه . وإن التفت الثانية قال له مثل ذلك فإن التفت الثالثة أعرض عنه بوجهه . وأجمع الفقهاء أنه لا يحسب للرجل من صلاته إلا ما عقل منها . ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : إن الرجلين من أمتي ليقومان إلى الصلاة ركوعهما واحد ، وسجودها واحد ، وإن ما بين صلاتيهما كما بين السماء والأرض، وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه من لم يتأهب للصلاة قبل حضورها لم تقر عينه بها . وقيل أوحى الله عز وجل إلى بعض أنبيائه ، يا ابن آدم أما تستحي منى، ترضى لنفسك ما لا ترضى من نفسك، لو أن عبدا من عبادى أقبل عليك من ترضى من نفسك من دون أن تقبل عليه بوجهك وقلبك وترضى أن تقبل على بوجهك دون قلبك . وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال إن الله لا يقبل على العبد حتى يقبل العبد عليه بقلبه مع لسانه وجوارحه . وقال : سهو أحدكم فى صلاته خلصة يختاسها الشيطان من صلاته، وذلك على ضربين ، أحدهما خلصة بعض أحكامها من أفعالها وأقوالها ، والثانى خلصة حقائقها ، وذلك للغفلة التى تكون لصاحبها فيها ، وقد يكون يأنى بجميع أركانها قولاً وفعلًا وقد اختاس الشيطان جميع صلاته ، وقيل الناس فى الصلاة على خمسة

أوجه ، منهم من يصلى على غير تدبر ولا مراقبة ، ساهيا غافلا عن صلاته ، لا يدري أين هو ولا فيما هو ، فصلاته مردودة غير مقبولة منه ، ومنهم من يتبدى ، فصلاته بنية وقصد وإنابة إلى الله عز وجل ، فيأتيه الوسواس في صلاته فيزيله عنه فهذا مصل ، له من صلاته قدر قصده ونيتته ، ومنهم من يصلى محاربا مع هواجسه ووساوسه ويجاهد نفسه كلما ذهبت به وسوسة جاهدتها مع النكر والاتباء إلى آخر صلاته فنزلته منزلة المجاهدين في سبيل الله ، ومنهم من آيس منه العدو ، وذلله الشيطان لعنه الله ، كما روى عن النبي ﷺ أنه قال : من الناس من ذلله الشيطان كما ذل له قعوده ، فإذا كان كذلك سهت عليه الصلاة ، ومنهم من يكون فيها ذا كرا خائفا با كيا حزينا وجلا . وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت إذا رأت السجود قالت هذا السجود فأين البكاء . قال الله تعالى : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا » ومنهم من يصلى على اطمئنانية وسكون وراحة وتنعم وتلذذ كما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال ، لولا ثلاث خصال لأحببت الموت ، أضع وجهي لربي ، وأسير في سبيل الله ، وأجالس أقواما ينتقون أطايب الكلام كما تنتقى أطايب الثمار .

فصل

والذى يجب على المصلى في صلاته والداعى في دعائه أن يعلم أين هو ، ومن هو ، وعند من هو ، فإنه في بساط ربه ، فمضى عرفه هابه إذ هو عبد ذليل مذنب فإن عرفه خجل وخاف وجل واستجاب ، إذ هو عند ربه الجليل العظيم ، فإن عرفه لم يلتفت إلى غيره فإنه لم يعرفه قلب عبد عرفه ربه حق معرفته إلا خشع ، ولا بدن

إلا اتضع . وقالت عائشة يا رسول الله ﷺ متى يعرف الإنسان ربه ؟ قال : إذا عرف نفسه . وروى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال ركعتان في تدبر أحب إلى من ألف عنان ، يقاتل في سبيل الله ، وفي الخبر إن أدنى ما أصنع بمن ضيع صلاته أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلبه ، وقيل ليحيى بن معاذ إنا نخدم فلا نجد حلاوة الخدمة ، قال إنكم لا تحبون المخدم ، وقال محمد بن علي الترمذى : لو خير العاقل بين الجنة وركعتين لاختار الركعتين على الجنة لأن الجنة حظه ورضى نفسه والركعتان رضى ربه وخدمته . وقال أبو بكر الوراق : خدمة الطاعة أعظم من خدمة الجنة لأن الطاعة خدمة الرب جل وعلا ؛ والجنة نعمته والخدمة أعظم من النعمة ، فمن عرف طاعة ربه حق المعرفة تجنبته الغفلة وفارقه الكسل ، وبذل جهد طاقته في خدمة مولاه ، ومن جهل ذلك استثقل العمل . وتبرم به واعتل بأباطيل الأمانى . وكان ذلك سبباً في حرمانه وخذلانه فنعوذ بالله من ذلك ونسأله العون على ما يزلنا عنده .

وقال لقمان لابنه: إن كنت تحب الجنة فإن مولاك يحب الطاعة، وإن كنت تكره النار فإن مولاك يكره المعصية فأحب ما يحب مولاك واكره ما يكره ، فحينئذى المؤمن أن يكون حبه خالصاً لله لا يؤثر عليه شيئاً سواء وخوفه منه بقدر ما ينعمه من المعصية ورجاؤه له بما يقيم به فرائضه . وقيل من حبيت إليهم الصلاة فلا يؤثرون عليها شيئاً غيرها ، ومنهم من حبيب إليه الصوم . ومنهم من حبيت إليه الصدقة ، فمن جعل صلاته الصبر على البأساء والضراء والرضى بالقضاء والتسليم لأمر الله ، والصوم الصمت عن السوء ومالا يعنيه والصدقة كف الأذى عن العباد

فقد جمع ذلك . وقيل مرّ عيسى عليه السلام بشاب يصلي فأعجبه حسن قيامه وخشوعه في صلاته فقال له عيسى ، ألا تطلب إلى ربك حاجة فيعطيك فقال الشاب إني لأستحي من الله أن أسأله أ أكثر مما أعطاني وقد هداني للإسلام وأقامني بين يديه ، وأنا هو ذا راكع وساجد فمن أين أقدر أؤدى شكر هذا .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله ، والذي يجب على المرء أن يراعى في أعماله ثلاث . خصال ، ما فرض الله عليه كيف يؤديه ويقوم به ، وإذا قام به وأداه أنه يقبل منه أم لا يقبل ، وذنبه الذي استيقن على ركوبه غفر له عند التوبة منه أم لم يغفر وقبلت توبته أو لم تقبل ، لأن الله تعالى يقول : « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » ويراعى ما يستقبل من عمره ماذا ييسر له وبماذا يختم له به عند الموت .

فصل

وقيل لبعض العابدين بأى نية تقوم إلى الصلاة قال بنية الخدمة ، قيل له بأى نية تقوم إلى الخدمة قال بنية العبودية مقررًا له بالربوبية ، قيل له قد علمنا أن العبادة طاعة فأخبرنا عن الله الذي تعبده اسم هو أم صفة أم فعل أم معنى ؟ فقال اسم قيل له اسم لمن هو ؟ قال هو الله ، قيل له فأى الإلهين تعبده الاسم أم للسمى ؟ فأنقطع وتحير قيل له : يا هذا إنما بعبد الله من يعرف ما الله وأما من لا يعرف الله فإنه يعبد - غير الله ، ومن عبد غير الله فقد أشرك بالله فقليل له : إنه لا يدرك بعقد ضمير ولا بإحاطة تفكير فمن عبد الله بتوهم القلب ، فهو مشرك ومن عبد الاسم دون الصفة فقد أحال على غائب ، ومن عبد للمعنى بحقيقة المعرفة فهو مؤمن حقا ، وقيل إن الناس في العبادة

على ثلاثة وجوه، منهم من عبد الله رهبة فتلك عبادة العبيد ، ومنهم من عبده رغبة فتلك عبادة التجار ، ومنهم من عبده محبة وشكراً ، والذي عندى أن حقيقة العبادة على ثلاثة معان خوف من الله ورجاء ما عنده وحياء منه .

فصل

وعن^(١) شقيق بن إبراهيم قال : لو أن رجلاً عاش مائتي سنة ولا يعرف أربعة أشياء ليس بشيء أحق به من النار ، معرفة الله تعالى ، ومعرفة فقرضاته ، ومعرفة نفسه ، ومعرفة عدو الله ، وعدو نفسه ، فعرفه الله أن يعرفه أنه الله الواحد الأحد الفرد الصمد الذى تحق له العبادة ، وأنه لا يعطى غيره ولا مانع سواه ، وأما معرفة العمل لله تعالى أن يعرف أن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً لوجهه ، وأما معرفة نفسه أن يعرف ضعفه وأنه لا يستطيع رد شيء مما يقضى الله عليه ، يعنى يرضى بما قسم الله له ، وأما معرفة عدو الله وعدو نفسه أن يعرفه فى السر فيحارب به بالمعرفة حتى يكسره . وقال أبو سعيد رحمه الله والذي يجب على المرء أن يراعى فى أعماله ثلاث خصال ما فرض الله عليه كيف يؤديه ويقوم به وإذا قام به وأداه أنه يقبل منه أو لا يقبل ، وذنبه الذى قد استيقن على ركوبه غفر له عند التوبة منه أو لم يغفر له وإن كان قد تاب ولا يدرى قبلت توبته أم لم تقبل لأن الله تعالى يقول : « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » . ويراعى ما يستقبل من همره وأنه لا يدرى ما ينجم له به فى دينه وماذا ينجم له به لقول الله تعالى : « وَمَا تَدْرِي

(١) فى هذا تكرار وقد سبق فى الباب الذى قبل هذا والقصد أن يستغنى القارىء بكل باب عن الباب الذى يابيه وسيأتى بعض هذا فى القول الأخير .

نفسٌ ماذا نكسبُ غداً . وقيل لرابعة العدوية ، هل همت هملاً ترين يقبل الله منك ، فقالت إن كان شيء فخوفى من أن يرد على هملى . وقال الفضيل بن عياض : رهبة العبد من الله على قدر علمه بالله .

فضل

والواجب على كل قائم إلى الصلاة أن يكون مؤدباً لعمل المفترض عليه الذى قصد إليه فى أول نيته وأنه يؤديه طائفاً وأنه بمعنى الخدمة لله تعالى والعبادة له وأن فعله متوجه إلى نفع نفسه ونجاتها وتركه فيه هلاكها . وعن الحسن بن سعيد ابن قريش قيل له ، فالصلى يريد بصلاته النجاة من النار . ودخول الجنة أم الطاعة لله واتباع أمره . قال إنه يريد أداء الفرض الذى افترضه الله عليه كما أوجبه عليه طاعة الله ورسوله محمد ﷺ . ومعنى قوله : أصلى لله أى أطيع وأؤدى ما افترضه الله على ، والطاعة هى المحبة والانقياد والقبول مع ترك المخالفة والمعصية ، وقول إن الطاعة تقوى لأن من اتقاه وهمل بأمره وانتهى عن معاصيه فقد أطاعه . وقالت رابعة العدوية أى جنة أحب من الطاعة وأى نار أشد من المعصية . وقال بعض السافى لأن يدخانى الله النار وقد أطعته أحب إلى من أن يدخانى الجنة وقد عصيته ، وهذا من التأكيد والمبالغة فى الحث على طاعة الله واجتناب معصيته وإلا فالنار لا صبر عليها والجنة لا صبر عنها وإن قضى الله لأحد من خلقه بخير فهو بفضل منه وإحسان على عبده بلطفه وكرمه ، وإن قضى لعبده بشر فلا حجة للعبد على ربه ، وهو العدل الذى لا يجر ولا يظلم والله الحجة البالغة ولو شاء لهذاكم أجمعين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وصلى الله على رسوله محمد النبي الأسمى وآله وسلم .

فصل

قيل أفضل عبادات البدن الصلاة وتطوعها أفضل التطوع لما روى عبد الله
 ابن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال استقيموا واعلموا أن خير أعمالكم
 الصلاة ولا يواظب على الوضوء إلا مؤمن وما سن له الجماعة كصلاة العيدين
 والكسوف والاستسقاء أفضل مما لم تسن له الجماعة وأما ما لا تسن له الجماعة فالراتب
 منه في وقت أفضل من غير الراتب ، فن السن الراتبة ثمانى عشرة ركعة ، سوى
 الوتر . ركعتان قبل الصبح ، وأربع ركعات قبل الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع
 قبل العصر ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء والأصل في كل ذلك
 ما روت أم حبيبة رضى الله عنها ، أن النبي ﷺ قال من حافظ على أربع ركعات
 قبل الظهر وأربع بعدها حرم على النار . وروى على بن أبى طالب أن النبي ﷺ
 كان يصلى قبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين .
 وقال ابن عمر صليت مع رسول الله ﷺ قبل الظهر سجدتين وبعدها
 سجدتين ، وبعد المغرب سجدتين ، وبعد العشاء سجدتين . وروت حفصة رضى الله
 عنها أن النبي ﷺ كان يسجد سجدتين خفيفتين إذا طلع الفجر ، وأقل ذلك عشر
 ركعات ، ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب في بيته
 وركعتان بعد العشاء في بيته ، وركعتان قبل صلاة الصبح ، وقيل لا سفة قبل
 المغرب ولا بعد صلاة الفجر ، وأوكد السنن الراتبة بعد الفرائض الوتر ، ثم ركعتا
 الفجر لقوله ﷺ : « إن الله زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم وهى الوتر » .
 وقال ﷺ : « من لم يوتر فليس منا » . وقال ﷺ في ركعتي الفجر ، صلوهما

ولو طردتكم الخليل . ومن السنن الراتبة قيام شهر رمضان لما روى أن النبي ﷺ كان يرغب في ذلك من غير أن يأمر في ذلك بعزيمة ، وكان يقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، والأفضل أن تصلي في جماعة لما روى أن عمر رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب فصلى بهم التراويح جماعة . ومن السنن الراتبة صلاة الضحى وأكملها ثمان ركعات وأقلها ركعتان ، وعن أبي هريرة قال أوصاني خليلي ﷺ بثلاث لأدعهن حتى أموت ، صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، ونوم على وتر . ووقت صلاة الضحى إذا طاعت^(١) الشمس حتى تزول ، وأما غير السنن المذكورة فأفضلها قيام الليل . لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : أفضل الصلاة بعد التروضة قيام الليل وآخر الليل أفضل من أوله ، لقول الله تعالى : « كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ . وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » . ومن جزأ الليل ثلاثة أجزاء ، فالثلث الأوسط أفضل ، لما روى أن النبي ﷺ قال : أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود . وكان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وروى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ، قال رسول الله ﷺ : من نام عن حظه أي ورده من الليل ، أو شيء منه ، فقرأ ما بين صلاة الضحى وصلاة الظهر كتب الله له كأنما قرأه من الليل . وروى أن رسول الله ﷺ قال : إن الشيطان لعنه الله يعقد على قافية رأس أحدكم إذا نام ثلاث عقد ، يضرب كل عقد عليك ليل طويل فارقد ، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فإن توضأ انحلت عقدة فإن صلى انحلت عقدة

فأصبح نشيطا طيب النفس وإلا أصبح خبيث النفس كسلان . وروى أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر حدثني يا بلال بأرجى عمل عملته في الإسلام . فإني سمعت ذق نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا أرجى عندي . أني لم أنظر طهورا في ساعة من ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب الله لي أن أصلي ، وسئلت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل . فقلت سبع وتسع وإحدى عشرة ركعة سوى ركعتي الفجر ، وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ الصلاة مثنى مثنى وتشهد في كل ركعتين وتحشع وتضرع وتمسك وتقع ، فمن أهل العلم من يقول كثرة الركوع والسجود أنفع . وقال بعضهم طول القيام أفضل . وروى ^(١) ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يتعبد قال ، اللهم لك الحمد ، أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد ، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد ، أنت الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، وقولك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والنبون حق ، ومحمد ﷺ حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، ولك خاصمت ، وإليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت أنت الأول والآخر ، لا إله إلا أنت .

(١) أخرجه الريب عن ابن عباس وأخرجه مالك ومسلم والترمذي م .

فصل

وقيل يكره لمن يقوم الليل كله لما روى^(١) عن عبد الله بن همر قال : قال لى رسول الله ﷺ ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار؟ قال قلت إني أفعل ذلك . قال : إنك إذا فعلت ذلك هجمت عينك وفقت نفسك وإن لنفسك حقا ولأهلك حقا فصم وأفطر ، وقم ونم ، وقيل دخل النبي ﷺ بيت زينب ، فإذا حبيل ممدود بين الساريتين فقال ما هذا الحبيل ؟ قالوا هذا لزينب فإذا فترت تعلقت به . فقال النبي ﷺ حلوه ، وليصل أحدكم ما دام به نشاط ، فإذا فتر فليقعد . وعن عائشة رضى الله عنها قالت كانت عندى امرأة من بنى أسد ، فدخل على رسول الله ﷺ فقال من هذه فقلت فلانة لا تنام الليل ، فذكرت من صلاتها ، فقال : مه ، عليكم ما تطيقون من الأعمال ، فإن الله لا يمل حتى تملوا ، وقال إذا نعس أحدكم وهو يصلى فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإن أحدكم إذا صلى وهو ينعس لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه^(٢) . وقالت عائشة رضى الله عنها : قام رسول الله ﷺ بآية من القرآن ليلة ، وسئلت عائشة رضى الله عنها كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ بالليل ؟ فقالت كان ربما أصر بالقراءة ، وربما جهر . ويروى أن رسول الله ﷺ قال : قال الله تعالى من آذى لى ولما فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلى عبدى بشيء أحب إلى مما افترضته عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل .

(١) أخرجه البخارى عن عبد الله بن عمرو ومعنى هجمت غارت من قوة السهر ومعنى نفعت بالنوم وائتاء أى كلت واستضعفت رواية التاء .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود عن أنس بن مالك .

(٣) أخرجه البخارى عن عائشة .

حتى أحبه ، فإذا أحبيته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده
التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، لو سألتني لأعطيته ، ولو استعاذني لأعذته ،
وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس عبدى ، فالؤمن يكره الموت
وأنا أكره مساءته^(١) .

فصل

وأفضل تطوع النهار ما كان في البيت لما روى زيد بن ثابت أن النبي
ﷺ قال : أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة^(٢) ، والسنة أن يسلم من كل
ركعتين وإن جمع ركعات بتسليمة جاز ، ومن تطوع بركعة واحدة جاز لما روى
أن عمر رضى الله عنه مر بالمسجد ، فصلى ركعة ، فتبعه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين ،
إنما صليت ركعة ، فقال إنما هي تطوع ، فمن شاء زاد ، ومن شاء نقص ، ومن
دخل المسجد فالسنة أن يصلى ركعتين لقول النبي ﷺ^(٣) إذا دخل أحدكم
المسجد فلا يجالس حتى يصلى ركعتين ، فإن دخل وقد أقيمت الصلاة لم يصل التحية
لقوله ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه البخارى عن أبي هريرة وفي بعض نسخ التهج فقد آذنته بالخزى بدل الحرب
وهو في ابن ماجه أيضا .

(٢) أخرجه النسائى وابن خزيمة .

(٣) أخرجه الربيع مرسلا عن جابر وأخرجه الجماعة عن أبي قتادة .

القول الرابع

في الأذان وما جاء فيه وذكر فضله

الأذان الإعلام وهو إذن للناس للصلاة ، وهو سنة على الكفاية إذا قام به البعض سقط من لم يقيم به . وفي بعض القول إنه فرض على الكفاية . وقيل^(١) إن بدء الأذان أن عبد الله بن زيد بن الحارث ابن الخزرج رأى في منامه الأذان فجاء إلى النبي ﷺ وقال يا رسول الله ، إني طاف بي في هذه الليلة طائف مرّ بي وعليه ثوبان أخضران ، فقلت له يا عبد الله أتبيع هذا الناقوس ؟ قال وما تصنع به ؟ قلت أجمع به الناس إلى الصلاة ، قال لي : أفلا أدلك على خير من ذلك ؟ قلت : وما هو ؟ تقول الله أكبر أربعاً ، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله ، مرتين ، حتى على الصلاة ، مرتين ، حتى على الفلاح ، مرتين ، قد قامت الصلاة مرتين ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، قال فلما سمع النبي ﷺ ذلك قال إنها رؤيا حق ، إن شاء الله ، فقم مع بلال وألقها إليه فإنه أبداً منك ، أي أحد صوتنا ، فلما أذن بها بلال سمع ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو في بيته فتخرج يجر رداه حتى صار إلى النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت هذه الرؤيا بعينها ، فقال النبي ﷺ ، الحمد لله على ذلك .

واختلف في معنى قول النبي ﷺ المؤذنون أطول الناس أعناقاً^(٢) يوم القيامة

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة عن عبد الله بن زيد .

(٢) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه عن معاوية وأبي هريرة .

فقل هو على ظاهر الكلام، وأن الله تعالى يحدث لهم طولا في أعناقهم علامة لهم في المحشر، يتميزون بها من غيرهم، وقيل أطول الناس أعناقاً، أى جماعات. وروى بعضهم إحناقاً بكسر الهمزة، وهو ضرب من السير، وفي رواية إن المؤذنين يحشرون يوم القيامة رقابهم كرقاب الضبا وشعورهم من الزعفران يفرحون بالإسلام، فإذا صف المؤذن قديمه للأذان صفت الملائكة أقدامها في عنان السموات، فإذا قال الله أ كبر لم يبق ملك في السماء إلا قال لبيك لبيك داعى الله للإيمان، فإذا قالها ثمانية قالت الملائكة كبرت كبيراً وعظمت عظيماً، فإذا قال أشهد أن لا إله إلا الله قال الله عز وجل صدق عبدى أنا الله الذى لا إله إلا أنا، فإذا قال أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ قال الله عز وجل، رسول من رسلى استخلصته بوحى واصطفيته لخلقى، فإذا قال حى على الصلاة، قال للصلاة تقام لذكرى، فإذا قال حى على الفلاح، قال قد أفلح من اتبعها وواظب عليها. ويروى عن هر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال لو استطعت الأذان مع الخلافة لأذنت. وقال لولا إمارتكم هذه لكنت مؤذناً، ولو كنت مؤذناً لتم أمرى، وما باليت أن لا أتصعب لقيام ليلى ولا لصيام نهارى، سمعت رسول الله ﷺ يقول اللهم اغفر للمؤذنين ثلاث مرات، وقال ﷺ لو تعلم أمتى فضل الأذان لتجالدوا عليه^(١) بالسيوف، فقل له يا رسول الله تركت أمتك تخاف أن يقتتلوا على الأذان، قال كلا أن يكون مؤذنو أمتى إلا ضعفاءها. وقيل إن الأرض لا تأكل النبيين ولا الشهداء ولا المؤذنين ولا أئمة العدل، ويبعث المؤذنون يوم القيامة لهم رقاب تعلو الناس، ويشهد لهم

(١) روى نظيره البخارى ومسلم عن أبى هريرة وأحمد عن أبى سعيد.

من سمع أصواتهم من حجر أو شجر أو مدر أو غير ذلك . وقيل كان منادى رسول الله ﷺ إذا نادى بالصلاة ، فقام المسلمون إليها فقالت اليهود والنصارى والمتنافقون قد قاموا لاقاموا ، وإذا رأوهم ركعاً أو سجداً استهزءوا بهم وضحكوا منهم ، وقيل كان رجل يهودى تاجر إذا سمع الأذان قال أحرق الله الكاذب ، فقيل إن غلامه دخل بفار فوقعت منها شرارة في البيت فالتهمت ، فاحترق اليهودى بالنار . وقيل إن قول الله تعالى « وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَهَلِ صَالِحًا » الآية نزلت في المؤذنين . وفي الرواية عن النبي ﷺ : ثلاث لو تعلم أمتي ما لهم فيهن لضربوا عليهن بالسهام الأذان ، والغدو إلى الجمعة ، والصف الأول في الصلاة وفي جهاد العدو ، وقيل أول من أذن حى على خير العمل أهل قباء ، ومنع من ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال إن معنا جيشاً من العجم ونحن في وجه العدو فإذا سمعوا ذلك ظفوا أنه خير من الجهاد ، وقيل إن المؤذنين والمليين يخرجون^(١) يوم القيامة ، يلبي الملبى ، ويؤذن للمؤذن ويغفر الله للمؤذنين مدأصواتهم ، ويشهد للملبى والمؤذن كل من سمع صوته من شجر أو حجر أو مدر ، أو رطب أو لابس ، ويكتب الله تعالى للمؤذن بكل إنسان يصلى في ذلك المسجد مثل حسناته ولا ينقصون من حسناتهم شيئاً ، يعطيه الله ما بين الأذان والإقامة كل شيء سأل ربه إما يجعل له في الدنيا ويصرف عنه سوء وله ما بين الأذان والإقامة كالمتشحط بدمه في سبيل الله ، بكل يوم يؤذن فيه مثل أجور خسين شهيداً ، وله مثل أجر القائم بالليل ، والصائم بالنهار ، والحاج ، والمعتمر ، وجامع القرآن والفقه ، وصلة

(١) رواه الطبرانى موصولاً عن جابر .

الرحم، وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم خليل الله عليه السلام نخلته، ثم محمد ﷺ من النبيين والمرسلين، ثم يكسى المؤذنون يوم القيامة ويحملون على نجائب من ياقوت أحمر، أزمتها من زمرد أخضر ألين من الحرير، ورجلاها من الذهب الأحمر، مكللة باللؤلؤ والياقوت عليها جبائر من السفندس ومن فوق السفندس الإستبرق ومن فوق الإستبرق حرير أخضر وعلى كل واحدة ثلاثة أسورة سوار من ذهب وسوار من فضة وسوار من لؤلؤ في أعناقهم الذهب مكلل بالدر والياقوت وعليهم التيجان مكللة بالدر والياقوت والزمرد والزبرجد فاعلم من الذهب وشراكمها من الدر، ولنجائبهم أجنحة تضع خطوها مد نظرها، على كل واحدة منها شاب أمرد جعد الرأس له كسوة على ما اشتهدت نفسه حشوها للسك الأذفر، لو قنأثر منها مثقال دينار بالمشرق لوجد ريحه أهل المغرب، أبيض الجسم، أنور الوجه أصفر الحلى أخضر الثياب، يشيعهم سبعون ألفا من قبورهم إلى المحشر يقولون: تعالوا ننظر إلى حسنات بنى آدم وبنى إبليس كيف يحاسبهم قال الله تعالى: «يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا». قال أصحاب رسول الله ﷺ إذا قال المؤذن الله أكبر قلنا مثله وإذا قال حى على الصلاة قلنا ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم رب هذه الدعوة المستجاب لها، دعوة الحق وشهادة الحق وكلمة الحق والتقوى، أحيينا عليها، وابعثنا عليها، واجعلنا من صالحى أهلها هملا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً. فكلما أذن قفل مثل قوله، وكذلك تتبعه فى الإقامة إذا أقام. وفى ذلك حديث مشهور وفصل عظيم. وكان محمد بن المسيب يقول إذا قال للمؤذن

حتى على الصلاة قال صلاة مفروضة وسنة متبعة ، وإذا قال حتى على الفلاح قال قد أفلح من أجابك ، ولا يجوز للمؤذن أن يتكلم في أذانه وإذا تكلم أعاده ، وكذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله وعن موسى بن علي رحمه الله ، ثلاث من الجفاء ترك اتباع المؤذن ، وترك مسح الجبهة من بعد الصلاة ، ومسحها في الصلاة ، وعن هاشم أن المؤذن يقلب وجهه ، ولا يقلب قدميه ، ولا بأس أن يؤذن للمؤذن وهو على غير وضوء . ولا بأس أن يؤذن للمؤذن وهو على ظهر دابة في السفر ، وإذا أذن العبد بإذن مولاه فلا بأس بذلك ، وأذان للمسكاتب جائز بإجماع الأمة ، ولا تؤذن المرأة ولا قميم ، ولا يؤذن الغلام حتى يحتلم ، ولا بأس أن يؤذن المسافر للمقيم ، والأذان تنبيه للناس ليحضروا صلاة الجماعة في المساجد ، وأما من صلى وحده فلا أذان عليه إلا أن يكون في سفر ، فيستحب له أن يؤذن لصلاة الفجر في المواضع المنقطعة التي لا أذان فيها ، ومن ترك الأذان لم تفسد صلاته ، كان واحداً أو جماعة ، وإن نسي المؤذن شيئاً من الأذان فلا إعادة عليه ، وقال هاشم : لو أن أهل مسجد أقاموا الصلاة وصلوا بغير أذان لم يكن عليهم بأس ، إنما الأذان لاجتماع الناس ، ويجوز أذان الأصم والأحمى إذا كان مع الأصم ثقة يعلمه بأوقات الصلاة . وقال الفضل إذا سمعت منادى الصلاة وأنت لا تعرف الوقت فلا بأس أن تصلي إلا أن يكون منادياً يعلم أنه يؤذن قبل الوقت ، ولا يجوز الأذان والإقامة بالفارسية ، لأن النبي ﷺ أوجب الأذان بصفة مفهومة ، فمن أدى ذلك على تلك الصفة خرج ذلك من العبادة ، ومن خالف ما أمر به لم يجره هاكاف فعله ، لأن

ألنفاط الأذان التي أمرنا رسول الله ﷺ بها هي بالعربية ، وقيل^(١) إن هر ابن الخطاب رضى الله عنه قال لمؤذن بيت المقدس إذا أذنت فترسل ، وإذا أقت فاجزم ، والفرسل التطويل ، والجزم ترك التطويل ، وإذا ترك قوم الأذان لصلاة الفجر في السفر متعمدين قليل عليهم النقض ، وقيل لا نقض عليهم وبه نأخذ . وقال هاشم : قال بشير ، سألت الربيع متى يكون الأذان لصلاة الغداة ؟ قال : على قدر ما يقنبه النائم الجنب ، فيغتسل ، ويدرك الصلاة مع الإمام ، وينبغي للمؤذن أن لا يؤذن إلا وهو طاهر وبشوب طاهر ، وإن فعل ذلك فلا نقض في الأذان ولا الصلاة ، ويستحب أن يكون بين الأذان والإقامة قعدة وقيل بين الأذان والإقامة روضة من رياض الجنة . وقيل إن أبواب السماء تفتح عند إقامة الصلاة وترجى إجابة الدعاء وأن يقول مثل قوله وفي ذلك فضل عظيم . وللمؤذن أن يؤذن في بيته ويدعو بالصلاة لصلاة الفجر ، والنداء بالصلاة لصلاة الفجر ليس هو من السنن ، ولكن يؤمر به للفرق بين الأذان لصلاة الفجر وغيرها من الصلوات ، لأن الصلوات لا يؤذن لها إلا في وقتها إلا صلاة الفجر^(٢) وقيل لا يجوز الآذان لصلاة الجمعة قبل وقتها حيث تلزم الجمعة ، ويستقبل للمؤذن القبلة في أذانه كله ، وقول إنه يصفح بوجهه إذا قال حي على الصلاة يميناً ، وإن قال حي على الفلاح شمالاً ، ويتم بقية الأذان إلى القبلة ، ويبالغ المؤذن في ارتفاع صوته بما أمكنه ، وبعض

(١) أخرج الترمذى عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال إذا أذنت فترسل وإذا أقت فاحذر واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله . ومعنى ترسل لا تعجل ومعنى احذر أسرع م .

(٢) أشار إلى أن هذا ليس من السنن وإنما هو استحسان ولإيقاظ للنائمين قبل دخول الوقت .

يأمر المؤذن أن يضع أصبعه على أذنه وبعض لم يأمر بذلك^(١) ، ولا يضع المقيم أصبعه على أذنه . ومن أذن عهدهما طلع الفجر فيجوز له أن يحث الناس على الصلاة ، وإن كان يوم غيم لم ترفيه الشمس فإذا تحرى المؤذن الوقت ورجا أنه يؤذن في الوقت أذن وصلوا جماعة ، وإن تبين لهم أنهم صلوا في غير الوقت أعادوا الصلاة جميعاً ، وينبئ للإمام أن لا يقطع برأيه في ذلك دون مشاورة من حضر من الناس في المسجد ، وإن لم يحضره أحد تحوى هو الوقت وأذن وصلى .

فصل

قال أبو محمد رحمه الله : معنى الله أكبر الله أكبر هو التعظيم لله تعالى ، والوصف بأنه الكبير أى العظيم الذى لا يقاومه شيء ولا يضاده شيء ، لا أكبر جثة ولا شخص . ومعنى أشهد أن لا إله إلا الله أى أعلم علماً يقيناً ، لأن الشاهد لا يشهد إلا بما يثق علمه ومعرفته ، ولا تجب الشهادة إلا بالعلم ، ومعنى لا إله إلا الله ، أى لا ثانى معه ولا معبود سواه ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أى أعلم أن محمداً رسول الله علماً يقيناً لا شك فيه ، أنه رسول من الله إلى الثقلين من الجن والانس وكل ما جاء به عن الله فهو الحق المبين ، مجبلاً أو مفسراً كما جاء به لا شك في ذلك ولا ريب ، وعلى المؤذن أن يعتمد في أذانه جميع ما بيناه عند لفظه به ، ومعنى حى على الصلاة هو الحث على فعل الصلاة ، أى أسرعوا

(١) أخرج أحمد والترمذى عن أبي جحيفة حديثاً في صفة أذان بلال أنه يضع أصبعه في أذنيه وأنه يلوى عنقه يمينا وشمالاً إذا بلغ حى على الصلاة حى على الفلاح من غير أن يستدير .

فبادروا إليها ، حتى على الفلاح أى بادروا وأسرعوا إلى الفلاح ، وهو الظفر بالمراد وقول هو النجاة ، وقول هو الحياة ، وفى قول للمقيم قد قامت الصلاة أى حضر وقتها ، ووجب القيام إلى فعلها ، وينبغى للمؤذن أن لا يأخذ أجرا على الأذان وذلك مما يكره له ، وإن أخذ فعن أبى محمد لا شئ عليه ، وكذلك المعلم . ولا بأس أن يمشى المؤذن وهو يقيم إلى أن ينتهى إلى المحراب . وقيل يجوز أن يصلى إمامان فى مسجد بأذان واحد ، ولا يجوز الأذان فى شهر رمضان للفجر إلا بعد أن يطلع الفجر^(١) . وقيل من أذن للصلاة أو حث عليها على غير علم منه بالوقت فإنه خالف سنة البلد فى ذلك ، فعليه التوبة ولا يبين لى فى ذلك ضمان عليه فى الصلاة ولا يمشى المؤذن وهو يؤذن فى المسجد يريد بذلك أن يسمع الناس ، ولا يحول قدميه من مكانهما ويثبتهما مستقبل القبلة ، وفى الحديث إن المؤذنين أمناء والأئمة ضمناء^(٢) ، فأرشد اللهم الأئمة واغفر للمؤذنين ، فإن تنازع جماعة فى الأذان ، وكل واحد يريد أن يكون هو المؤذن أقرع بينهم ، لقول النبي ﷺ لو يعلم الناس بما فى الأذان والصف الأول لاستهموا عليه ، ويستحب أن يكون المؤذن حرا بالغيا عاقلا عالما بأوقات الصلاة من ثقات المسلمين ، لما جاء ، ليؤذن لكم خياركم ، وقيل لعمر رضى الله عنه يؤذن لنا موالينا وعبيدنا ؟ فقال ، إن ذلك لنقص كثير .

(١) هذا فى البلدان التى اعتاد أهلها مؤذنا واحدا بعد الفجر لئلا يفتروا فيمسكوا عن الأكل وهو واسع لهم والسنة عكسه م .

(٢) رواه أحمد وأبو داود بلفظ الإفراد فى المؤذن والإمام عن أبى هريرة وهو فى الترمذى أيضا وحديث الباب رواه أحمد عن أبى أمامة وفيه بعض اختلاف .

وقيل إن الملك في قريش والقضاء في الأنصار والأذان في الحبشة^(١) وإن تيسر للأذان من يحسنه ويكون حسن الصوت فهو أحب ، لأن النبي ﷺ اختار أبا محذورة للأذان لعلو صوته وحسنه ، وينبغي أن يؤذن المؤذن في موضع عال ويؤذن قائماً . ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقبعه في قوله إلا إذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح أن يقول لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإذا أتم المؤذن أذانه صلى على النبي ﷺ ثم يقول اللهم^(٢) رب هذه الدعوة القامة والصلاة القائمة آت نبيك محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته ، وإن كان الأذان في إقبال الليل قال اللهم هذا إقبال ليلك الذي جعلته للناس سكناً وإدبار نهارك الذي جعلته للناس معاشاً وأصوات دعائك فاغفر لي يا أرحم الراحمين ، ويجوز أن يؤذن مؤذنان وأكثر في مسجد لما روى أن عثمان بن عفان كان متخذاً أربعة مؤذنين وقد اتخذ النبي ﷺ بلالا وابن أم مكتوم . ويجوز أن يؤذن واحد بعد واحد أو يؤذنون معا ويكره الخروج من المسجد بعد الأذان ، لما روى عن أبي الشعثاء أنه قال خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه بالمعصر ، فقال أبو هريرة^(٣) أما هذا فقد عصى أبا القاسم . وفي الأذان ومعانيه وفضائله وأحكامه أكثر من هذا تركته خوف الإطالة والإكثار لأن من شأنى الاختصار والله أعلم وبه التوفيق^(٤) .



-
- (١) قيل أول من أذن في السماء جبريل : وأول من أذن في الإسلام بلال بن رباح وأول من أذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الأذان يوم الجمعة عثمان بن عفان في خلافته . وأول من بنى المنارة بمصر مسلم بن مخلد . م
- (٢) رواه أرباب السنن عن أبي محذورة وروى ابن خزيمة قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتاً وأذاناً .
- (٣) رواه الجماعة إلا مسهما عن جابر .
- (٤) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة .
- (٥) وسيأتى في أحكام الأذان تكملة في القول الخاضع عشر إن شاء الله .

القول الخامس

في فرائض الصلاة

وقيل إن الفرائض التي لا تتم الصلاة إلا بها ولا تبنى إلا عليها ، وبها يصلح عملها ، وهي سبع خصال ، النية ، والطهارة ، والسترة الطاهرة ، وطهارة الموضع الذي يصلى فيه ، والعلم بالوقت ، والتوجيه إلى الكعبة ، والقيام عند فعل الصلاة .

وقيل الفرائض في الصلاة خمس ، تكبيرة الإحرام ، والقراءة ، والركوع والسجود ، والجلوس ، للقشيد ، وقيل إن الأركان التي لا تتم الصلاة إلا بها ست وعشرون أصلاً : الطهارة بالماء الطاهر المطهر ، أو بالتراب الطاهر عند عدمه ، والسترة الطاهرة إذا وجدت أو يخط خطاً كالحراب . والبقة الطاهرة إذا وجدت ، والعلم بالوقت لمن يعلمه أو يجد من يعلمه ، واستقبال القبلة لمن رآها بالعيان أو عرفها بالاستدلال ، أو وجد من يعرفه بها ، والقيام مع القدرة عليه ، وتكبيرة الإحرام وهي من الفرائض في الصلاة المتفق عليها . والقراءة بسورة الفاتحة . وإثبات بسم الله الرحمن الرحيم في ابتدائها . والقراءة بما تيسر من القرآن في الركعات التي فيها القراءة . وأقل ذلك آية أو قدر آية مع سورة فاتحة الكتاب ، وذلك إثبات في الركعتين الأوليين من المغرب ، ومن العشاء الآخرة . والفجر والسنن والبنوافل . والركوع وذلك على من صلى قائماً وقدر عليه . والاعتدال من الركوع قائماً إلى أن يرجع منه كل عضو إلى مفصله ، والسجود ، وهو أيضاً فرض في الصلاة على ما أمكنه وقدر عليه ، والفرق بين السجدين في كل ركعة ، وهو أن

يتمكن قاعداً بين السجدين إلى أن يرجع كل عضو منه إلى مفصله . وقيل إن ذلك من الفرائض . وذلك في كل ركعة ، والقيام من السجود إلى الركعة الثانية لمن قدر على ذلك . والقعود في الركعتين الأوليين في الصلاة التي تكون أكثر من ركعتين . والتشهد الأول في أكثر القول . والاعتدال في الركوع والسجود لمن قدر على ذلك في أكثر القول . والقيام من القعود إلى الثانية ، والتكبير عند الانحناء إلى الركوع . والانخار إلى السجود . والقيام من القعود في بعض القول . والقعود آخر الصلاة للتشهد أو قدره . وقراءة التشهد الأول إلى قوله والطيبات .

وفي التشهد الأخير إلى قوله عبده ورسوله والصلاة على النبي ﷺ والتسليم على قول والله أعلم .

فصل

وسنن الصلاة أربع وعشرون خصلة : الأذان ، والإقامة ، إذا لم يصل مع الجماعة ، والتوجيه ، وقول هو من الأركان . والاستعاذة بعد تكبيرة الإحرام عند قراءة فاتحة الكتاب ، وقراءة فاتحة الكتاب ، أو التسميح في الركعتين الآخرتين . من الظهر والعصر . والعتمة ؛ والثالثة من المغرب . والتكبير قيل هو من الأركان ، وقيل إنه من السنن ، وكذلك التسميح ، وقول سمع الله لمن حمده ، قول من الأركان وقول من السنن ، ولا تفسد الصلاة إلا بتركه في أكثر صلاته . وكذلك القول في ربنا لك الحمد والاعتدال في الركوع والسجود ، وقيل هو من الأركان ، وإذا رفع رأسه من الركوع فلا يسجد حتى يعتدل قائماً ، وإذا رفع رأسه من السجدة

الأولى فلا يسجد للثانية حتى يستتم جالسا ، والتحيات الأولى والتورك في القعود كله في أكثر القول ، ويضع ركبتيه قبل يديه عند ما يخر للسجود ، وإن قدم يديه قيل فلا بأس في بعض القول . وأن يتجافا بين فخذه وبطنه ، وأن يرسل يديه إرسالا في حال القيام ، وأن يحمد الله ويصلى على النبي محمد ﷺ في التشهد الأخير . وأن يدعو بما فتح الله له من الدعاء لأمر الدين والدنيا بعد الصلاة على النبي ﷺ والسلام . وقول هو من الأركان ، وينوى بالتسليم الخروج من الصلاة عند ما يسلم منها ، وأن يسجد على أنفه مع الجبهة وأن يجعل نظره موضع سجوده ، وأن يسبح ثلاثا في ركوعه وسجوده ، وأن يفصل بسكتة بين فاتحة الكتاب والسورة إن كان في الركعة سورة ، وبين القراءة والركوع ، وبين تكبيرة القيام من السجود والقراءة في الثانية . فقد بينا ما في الصلاة من الأركان والسنن فن ترك شيئا من أركان الصلاة ناسيا أو عامدا بطلت صلاته . وإن ترك شيئا من سننها أجزته صلاته في قول الأكثر . وأما إن ترك قراءة فاتحة الكتاب أو التسبيح في إحدى الركعتين الآخرتين من صلاة الظهر أو صلاة العصر والعشاء الآخرة والركعة الآخرة من المغرب فلا نقض عليه في قول . وكذلك إن ترك شيئا من التكبير من غير تكبيرة الإحرام . وكذلك قول سمع الله لمن حمده في بعض الركعات ، إلا أن يكون مأموما ، فالأموم يجتزى بقول الإمام سمع الله لمن حمده وكذلك ربنا ولك الحمد . وكذلك إن ترك الاعتدال في الركوع والسجود عامدا وكذلك الاستواء في الركوع والسجود والقعود والقيام منه ، وكذلك من ترك التشهد الأول ، وقول ولو ترك ذلك ناسيا بطلت صلاته ؛ وكذلك إن ترك شيئا من التسبيح في الركوع

أو السجود عامدا لم تجزه صلاته . وكذلك إن ترك الصلاة على النبي في التشهد الأخير عامدا ، ويكره عند أصحابنا الإحرام للصلاة قبل التوجيه ورفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، ووضع اليدين على السرة والإشارة بالأصابع ، والتورك على اليسرى ، والصلاة على النبي في التشهد الأول ، ومن فعل شيئا من هذا فلا فساد عليه^(١) وأما غير أصحابنا فيرون أن هذا من السنن .

فصل

وقيل من صلى الصلوات الخمس في مواقيتها أعطاه الله خمس عشرة خصلة ، ستا في الدنيا ، وثلاثا عند الموت ، وثلاثا في القبر ، وثلاثا إذا خرج من القبر ، فأما الست التي في الدنيا فإنه ينزل الله عليه الرحمة ويبارك له في رزقه ، ويبارك الله له في عمله ، ويبارك الله له في كل عمل يعمل الله ، ويستجيب الله له دعاءه ، ويجعل الله له نصيبا في دعاء الصالحين ، وأما الثلاث التي عند الموت فتخرج روحه مثل روح إبراهيم خليل الرحمن ، ويموت شبعان ويموت ريان . وأما الثلاث اللواتي في القبر فإنه ينور الله له في قبره ، ويوسع الله له في قبره ، ويكون له فرج في قبره إلى يوم القيامة ، وأما الثلاث اللواتي إذا خرج من قبره ، يكون وجهه مثل القمر

(١) قال القطب رضي الله عنه في شامله ولا تأثلا برفع اليدين منا معسر المفارقة الإباضية عند الإحرام من رفعها أو إحداها قبل الشروع فيها صححت صلاته أو قبل الفراغ فسدت بناء على أن الإحرام منها وصحت بناء على أنه ليس منها أو بعد الفراغ فسدت أم قال اللخمي من المالكية المشهور أن هذا الرفع فضيلة وقيل سنة وبه قال ابن رشد وقيل بخير فيه وقيل مكروه وقيل بمنوع وقال الزرقاني في شرح الموصى في وضع اليدين إحداها على الأخرى روى أشهب عن مالك لا بأس به في النافلة والفريضة إلى أن قال وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه وروى عنه أيضا إباحته في النافلة لطول القيام وكرهه في الفريضة .

المستخير ، ويفلق الله عنه أبواب جهنم ، ويفتح الله له أبواب الجنة الثمانية ، وذلك لمن اتقى الحدود ولم يركبها وأدى الواجب من الحقوق ولم يظلمها ، وكان مخلصاً لله تعالى في جميع أموره وتاب من ذنوبه ، وليس لمن أصر ولا لمن ارتكب المحارم ولم يقلع ولم يقب واستكبر والله أعلم .

فصل

وقيل الصلاة في كلام العرب على ثلاثة معان ، وهى الصلاة المعروفة التى فيها الركوع والسجود قال الله تعالى : « فَصَلِّ لِرَبِّكَ » . وتكون بمعنى الترحم قال الله تعالى : « أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ » . وتكون بمعنى الدعاء قال الله تعالى : « وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » . وقيل : الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ، ومن المسلمين دعاء ، وقيل للعبد مادام فى صلاته ثلاث خصال ، البر يتناثر عليه من عنان السماء ، ومغاد ينادى لو يعلم هذا المناجى من يناحى ما انقتل . وقيل كان الحسن بن أبى الوضاح إذا فرغ من وضوئه تغير لونه ، فقيل له فى ذلك ، فقال يحق لمن أراد أن يقوم بين يدى الله عز وجل أن يتغير لونه . وقيل كان ابن سيرين إذا قام إلى الصلاة ذهب ماء وجهه أو كاد يذهب خوفاً من الله . وروى ابن العباس أن النبى ﷺ قال (١) إن الصلاة

(١) روى الربيع بسنده عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل شئ عمود وعمود الدين الصلاة وعمود الصلاة الخشوع وخيركم عند الله أتقاكم وكونها عموداً للدين رواه الترمذى عن معاذ والبيهقى فى شعب الإيمان عن عمر .

عماد الدين فمن ترك الصلاة فقد هدم الدين . وقد قال عز وجل : « وَاسْتَعِينُوا
 بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ » ، فبالصلاة على طلب الآخرة ، وبالصبر على أداء الفرائض
 والصلوات الخمس حافظوا عليها . وقيل : بالصبر الفرض وصلاة النافلة . وقيل :
 بالصبر الصوم ، والصلاة هي الصلاة المكتوبة . وقيل : غير هذا ، والله أعلم
 وبه التوفيق .



القول السادس

في استقبال القبلة وفي القبلة

قيل كان النبي ﷺ في بدء الإسلام وأصحابه يصلون إلى بيت المقدس حتى قالت اليهود، إن محمدا وأصحابه يصلون إلى قبلتنا، ويخالفوننا في ديننا. فقال النبي ﷺ لجبريل عليه السلام وددت أن الله سبحانه وتعالى صرفني عن قبلة اليهود إلى غيرها، فإني أبغضهم وأبغض موافقتهم. فقال جبريل عليه السلام إنما أنا عبد مثلك ليس لي من الأمر شيء، فسل ربك، فخرج جبريل عليه السلام، وجعل النبي ﷺ يديم النظر إلى السماء، رجاء أن ينزل عليه جبريل عليه السلام بما يجب من أمر القبلة، فأنزل الله تعالى «قَدْ نَرَى تَوَلَّى وُجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُوَلِّ يَتَّكَ قِبَلَهُ تَرَ ضَاهَا»، أي تحبها وتهواها «فَوَلِّ وَجْهَكَ» أي حوله واصرفه «شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» أي نحوه وقصده. والمسجد الحرام هو المسجد الحرام الذي بمكة «وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فِي بَرٍ أَوْ بَحْرٍ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» أي نحوه وقصده، فحوت القبلة في شهر رجب بعد زوال الشمس، قبل قتال بدر بشهرين. وقيل نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ في مسجد بني سلعة. وقد صلى بأصحابه ركعتين من صلاة الظهر فتحول في الصلاة^(١) واستقبل الميزاب. وحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال، فسمى ذلك للمسجد مسجد القبلتين. وقال ابن عباس البيت كله قبلة، وقبلة البيت الباب، والبيت قبلة أهل المسجد والمسجد

(١) أخرجه أحمد ومسلم عن أنس.

قبلة أهل الحرم والحرم قبلة أهل الأرض كلها . وقيل لما حولت القبلة إلى الكعبة قالت اليهود : يا محمد ما أمرت بهذا ، يعنون القبلة وما هو إلا شيء تبتدعه من تلقاء نفسك ، فتارة تصلى إلى البيت المقدس ، وتارة تصلى إلى الكعبة ولو ثبت إلى قبلتنا لكنا نرجو أن نكون صاحبها الذي نفتخره ، ورأيناكم تطوفون بالكعبة وهي حجارة مبنية ، فأنزل الله تعالى « وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ » يعنى أمر الكعبة « الْخَلْقُ مِنْ رَبِّهِمْ » وأنها قبلة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وقيل لكل ملة قبلة ، وقبلة أهل ملة الإسلام البيت الحرام . واختلف في تكرير الأمر بالصلاة إلى المسجد الحرام ، فقيل إن ذلك لتأكيد أمر القبلة . وقيل الأمر الأول لنسخ القبلة ، والثاني لاستواء الحكم في جميع الأمكنة ، والثالث للدوام في جميع الأزمان . وقيل الأمر الأول في مسجد المدينة ، والثاني خارج المسجد ، والثالث خارج البلد . وقيل الخروج الأول إلى مكان ترى فيه الكعبة ، والثاني في مكان لا ترى فيه الكعبة ، وقيل الأول للنسخ والثاني للإعلام بأن لا يكون بعده نسخ ، والثالث لئلا يكون على المؤمنين حجة . وقيل إن أول ما نسخ من أمر الشرع أمر القبلة .

فصل

قيل إن اسم القبلة مأخوذ من القبالة وهي المحاذاة والمقابلة ، يقال منزل فلان قبالة كذا ، أى بمحاذاته واستقبل فلان القبلة إذا وقف بمحاذاتها ، وسميت القبلة بذلك ، ويقال للكعبة نفسها قبلة لأنها قبلة لأهل الأرض ، سميت بذلك لأن من استقبلها هو متوجه إلى الله تعالى . وقيل سميت قبلة لأن الله عز وجل يتقبل صلاة

من يتوجه إليها. وقيل قبل الشيء وشرطه وجهته وتلقاه ونحوه وقصده بمعنى واحد وإن اختلفت الألفاظ .

فصل

قال الله تعالى: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»
يعنى فى الصلاة لأن اليهود اتخذت للغرب قبله ، والنصارى اتخذت للمشرق قبله ، وزعم كل فريق منهم أن البر فى ذلك ، وأن الله تعالى أمرهم بذلك فأكذبهم الله بقوله : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل للشرق وللغرب » . فى الصلاة ولكن البر فى التقوى والدين . وقيل لما أمر النبى ﷺ باستقبال الكعبة والأنتقال عن بيت المقدس . وكان النبى ﷺ فى أول الإسلام بمكة يستقبل الكعبة ثمان سنين ، فلما هاجر إلى المدينة صلى إلى بيت المقدس بعد أن عرج به إليه وذلك لئلا تتهمة اليهود ولا تكذبه ، لما كانوا يجدون من صفته عندهم ، ونعته فى التوراة ، فقالت اليهود يزعم محمد أنه نبي ، وقد استقبل قبلتنا ، واستن سنقنا فما نراه أحدث فى نبوته شيئا ، فلما أمره الله باستقبال الكعبة قال كفار قريش ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها ماذا إلا أنه قد التبس على محمد أمره حتى تحول إلى قبلتكم ، ويوشك أن يدع دينه ويرجع إلى دين آبائه .

فصل

وأجمع العلماء أن النبى ﷺ صلى بأصحابه عند الكعبة خلف مقام إبراهيم وجعل المقام بينه وبين الكعبة وصف . أصحابه خلفه صفوفا مستديرة كالحلقة ،

فدلم بذلك على أن حال أهل الآفاق جميعا من المسلمين في صلاتهم كحال أهل مكة به ، يصلى أهل كل بلد تلقاء الكعبة ، كما يصلى أهل مكة كل إلى الناحية التي تليهم من الكعبة ، وكذلك على أهل كل بلد أن يريدوا بصلاتهم نحو الكعبة ، ويتوجهوا إليها مع الإرادة والقصد نحوها ، وقد اختلف العلماء في هذا فبعضهم يقول عليهم الإرادة متوجهين معها نحو القبلة لا يجزيهم إلا ذلك .

وقال أبو الحسن رحمه الله : والنية للقبلة تجزى مرة واحدة للمصلى لما صلى في مقامه ذلك ما لم يتحول عنه إلى غيره ، وقال آخرون : تجزئه نية القبلة مرة واحدة في جميع عمره إذا دان باستقبالها ، واعتقد أن الكعبة قبلته أجزأه ، وأوجب الله على من خوطب بالصلاة التوجه إلى الكعبة إذا كان قادرا على ذلك ، فإن كان المصلى مشاهدا لها صلى إليها من طريق المشاهدة ، وإن كان غائبا عنها استدلل عليها بالدلائل التي نصبها الله تعالى عليها ، مثل الشمس ، والقمر ، والنجوم ، والرياح وما أشبه ذلك . ولا خلاف بين أهل العلم في إيجاب ذلك عليه ، فإذا خفيت عليه الدلالة سقط عنه فرض التوجه وكان عليه فرض التحرى إليها ، فإذا صلى بعض الصلاة ثم انكشفت له دلالة على الكعبة توجه إليها وبني على ما مضى من صلاته ، لأن فرض التوجه قد لزمه عند علمه بالجهة ، لما روى عن ابن عمر أنه قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ أتاهم آت فقال إن رسول الله ﷺ أنزل الله عليه قرآنا ، وأمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها ، وفي هذا الحديث أيضا دليل على وجوب العمل بخبر الواحد ، وكانت وجوههم نحو الشام ، فاستقدروا إلى الكعبة ، وكذلك إذا صلى جميع صلاته ، ثم علم لم يكن عليه

إعادتها ، خرج الوقت أو لم يخرج ، ويدل على هذا ما روى عن بعض الصحابة أنه قال كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة ، فصلى كل واحد منا على حيماله ، ثم اجتمعنا ، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقرأ : « فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُهُ ^(١) الله » . وقيل نزلت آية القبلة وهم يصلون ^(٢) فاستداروا نحو القبلة ، وبنوا على صلاتهم ، ومن حول وجهه في الصلاة عن القبلة مختاراً لذلك ، وهو يجد السبيل إلى الاستدلال عليها فسدت صلاته بإجماع الأمة ، واختلفوا في خبر الواحد في القبلة فقال قوم إنه حجة ، وقال قوم يكون حجة لك ولا يكون حجة عليك . وقال أبو الحسن رحمه الله أحب قول من يقول بقبول خبر العدل في كل شيء مما يجوز فيه الخبر ، ومن لم يعلم بالقبلة وأعلمه بها ثقة قبل قوله ، وصلى إلى ذلك ، وإن أعلمه غير الثقة لم يكن له حجة ، وعليه التحرى للقبلة ولا يقلد في القبلة والعلم بالوقت إلا الثقة .

وروى أبو محمد عن أبي مالك رحمه الله قال قلدوا الصراري وهم خدام السفينة في البحر وأمثالهم في معرفة القبلة في المراكب ، وكذلك الجمالة في طريق البر .

فصل

وسئل بعض الفقهاء في الذي ينوي إذا أراد الصلاة أنه مستقبل القبلة والبيت الحرام أو أن قبلته الكعبة التي بمكة فما يكون حاله في النسيان ، وما يلزمه أن

(١) أخرجه الترمذي عن عامر بن ربيعة .

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر .

يحضر من النية؟ قال يكون اعتقاده إذا كان عارفاً بمعاني ثبوت الكعبة وأسمائها كما قال الله تعالى: قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره، فهذا على معنى التسمية والقصد وقد قيل إن الكعبة هي البيت المسمى في هذا الموضع على معنى ما قيل، وهي قبلة لأهل المسجد والمسجد كله قبلة لأهل الحرم، والحرم كله قبلة لأهل الآفاق^(١)، من عايته أو غاب عنه على القصد إليه، ويختلف في معنى قصد المصلي، فقول إنه لا يجزئه أن يقصد بنيته إلا إلى الكعبة وهو البيت حيثما كان، واقفه أو وافق شيئاً من الحرم خارجاً منه في قصده ووجهته، فقد خرج في معاني الاحتياط إلى استقبال البيت على معنى النظر، وقول يجزئه أن يقصد إلى استقبال الحرم إذ هو قبلة، وكذلك يجزئ أهل الحرم أن يقصدوا إلى استقبال المسجد إذ هو قبلتهم. وقيل إن الحرم كله كعبة لقول الله تعالى: «هَذَا يَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ» وأجمع أهل العلم، لأعلم بينهم اخلافاً، أن الهدى إذا بلغ الحرم فنحز في شيء منه أنه قد بلغ الكعبة، وأنه محز لصاحبه فثبت أن الحرم كله كعبة، وقد قال الله تعالى: «جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ» فهو في معنى الصلاة، وفي استقبالها في الصلاة فثبت في معاني ما قيل أن الحرم قبلة لمن خرج منه من أهل الآفاق، ولولا ذلك لضاق المعنى فيه، وأما النية المتقدمة في استقبال الكعبة في نية المصلي للصلاة فتأبته له، فإن ذكر ذلك عند قيامه للصلاة أو دخوله فيها واستفتاحها أو هو في شيء منها جدد ذلك الاعتقاد وتلك النية ومضى عليها،

(١) أخرج البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله صلى عليه وسلم قال البيت قبلة لأهل المسجد والمسجد قبلة لأهل الحرم والحرم قبلة لأهل الأرض مشارقها ومغاربها من أمي م.

وإن نسي ذلك حتى فرغ من صلاته ، وهو متوجه القبلة فقد تمت صلاته لأن الناس . معذور .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن من هميت عليه القبلة فتجراها في موضع التحري . فصلى ، ثم بان له أنه صلى إلى غير القبلة ، قال : معى أنه أ كثر القول أنه لا بدل عليه . فإن وجد من يدلّه على القبلة فتحرى أو جهل أن يسأله الدلالة فعليه البدل فإن ترك البدل فبعض يرى عليه الكفارة لأنه لا يسعه ترك القبلة ، ومن صلى في مسجد إلى قبلة ذلك المسجد ولم يعلم أن قبلته صحيحة مستقيمة أو زالتة عن القبلة فصلاته تامة إن شاء الله إلا أن يعلم أن قبلته زالتة وصلى إلى غير القبلة لأن أهل القبلة لا يجتمعون على الباطل في مثل هذا ، وقال معى أنه قيل إن ما بين مكب سهيل إلى مكب بنات نعش قبلة لأهل المشرق ، وما بين مطلع بنات نعش إلى مطلع سهيل قبلة لأهل المغرب ، وما بين مطلع بنات نعش إلى مغربها قبلة لأهل سفالة ، وما بين مطلع سهيل إلى مغربه قبلة لأهل علالية .

فصل

وقيل استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في حال شدة الخوف ، والعجز بالمرض ، وفي النافلة في السفر . قال الله تعالى : فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره . وقال النبي ﷺ أسبغوا الوضوء واستقبلوا القبلة ، فمن كان بحضرة البيت توجه إلى عينه ويروى أن النبي ﷺ قال : صلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة في مسجدى هذا ، وصلاة في مسجدى بألف صلاة فيما سواه ، ومن صلى فوق سطح البيت فلا تتم صلاته ومن كان غائبا عن البيت

وخفيت عليه القبلة اجتهد في طلبها والفرض^(١) إصانة الجهة ، فإن بان له يقين الخطأ في صلاته لزمته الإعادة ، وإن خفيت عليه الدلائل بظلمة أو غيم أخذ بقول من يعرف القبلة في ذلك الموضع ، وتجوز الصلاة لغير القبلة في حال شدة الخوف ومواقفة العدو ، ولم يمكن استقبال القبلة ، وتجوز صلاة النافلة في السفر على الراحلة حينما توجهت وقيل فعل ذلك^(٢) رسول الله ﷺ وإذا أراد الصلاة المكتوبة نزل واستقبل القبلة ، والمأشئ كالراكب في هذا ، ولا تجوز الصلاة في الحضر إلى غير القبلة ، ومن صلى إلى سترة فليدن^(٣) منها لئلا يقطع الشيطان عليه صلاته ، ويستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع فإن لم تكن بين يديه سترة يستحب له أن ينصب بين يديه عصا فإن لم تكن فحجراً وما أشبه ذلك ، فإن لم يكن شيء من ذلك فيخط خطاً . وقيل إن الكعبة قبله أهل الإسلام من أمة محمد ﷺ ، والبيت المعمور قبله للكروبيين يطوف كل يوم سبعون ألفاً منذ خلق الله السموات والأرض إلى فنائها ولا تعود إليهم القوية ، والعرش قبله الملائكة قال الله تعالى : « وَنَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ » فهذه المواضع لا تنسخ ولا تتحول ، وهي ثابتة إلى يوم القيامة ، الله أعلم وبه التوفيق .



(١) روى ابن ماجه والترمذى وصححه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والغرب قبله لأهلها .

(٢) رواه أحمد ومسلم والترمذى عن ابن عمر .

(٣) روى أبو داود وغيره من حديث سهل بن حشمة مرفوعاً إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته . م

القول السابع

في المواضع التي تجوز الصلاة عليها وما لا تجوز

وطهارة الموضع الذي يصلى عليه شرط في صحة الصلاة ، لما روى أن
النبي ﷺ قال سبعة^(١) مواطن لا تجوز فيها الصلاة ، المقبرة ، والمجزرة ، والمزبلة ،
والحمام ، ومواطن الإبل ، وقارعة الطريق ، وفوق بيت الله العتيق . ومن صلى
فراى على ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة لا تجوز بها الصلاة ويمكن حلوثها
بعد الصلاة لم تلزمه الإعادة ، وتحرم الصلاة في الأرض المصبوبة وتكره الصلاة
في مواضع الخسف من الأرض . ومن وقعت عليه نجاسة يابسة وهو في الصلاة
فنفضها لم تبطل صلاته لما روى أن النبي ﷺ بينما هو يصلى عند الكعبة وقرش
في مجالسهم فقال منهم قائل ألا تنظرون إلى هذا المرائى أيكم يقوم إلى جزور
آل فلان فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها فيجىء به فيمهل حتى إذا سجد وضعه بين
كتفيه ، فانبعث أشقامهم ، فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه^(٢) وثبت
النبي ﷺ ساجدا ، فضحكوا حتى مال بعضهم على بعض من الضحك ، فانطلق
منطلق إلى فاطمة ، وهى جويرة فأقبلت تسعى والنبي ﷺ في سجوده ، حتى
ألقته عنه ، وأقبلت عليهم تستمهم ، فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال :
اللهم عليك بقريش اللهم عليك بقريش ، اللهم عليك بقريش ، ثم سى ، وقال :

(١) أخرج الربيع عن ابن عباس أربعة مواطن المقبرة والمنجرة ومواطن الإبل وقارعة الطريق
وروى السبعة المذكورة الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر . م
(٢) أخرجه البخارى عن ابن مسعود وأشقاهم عقبه ابن أبي عمير وهو الذى باشر العملية . م

اللهم عليك بعمر بن هشام وعقبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة ، والوليد بن عقبة ، وأمية بن خلف ، وعقبة بن أبي معيط ، وهمارة بن الوليد فقتلوا جميعا يوم بدر وسحبوا إلى قليب بدر ، فلما رآهم رسول الله ﷺ أتبعهم اللعنة . ولا يؤمر بالصلاة في المقبرة إلا من ضرورة ، وفي فسادها اختلاف ، وأثبت ذلك الإجازة ، ومن صلى على قبر فالأشبه أن عليه الإعادة إذا لم يكن ذلك من عذر ، واختلاف في الصلاة في الكنيسة^(١) ولا أجد معنى يحجر الصلاة في الكنائس والبيع إلا أن يكون فيها شيء يفسد الصلاة ، لأن الله تعالى يقول « وَكَوَلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْجُمَتْ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا » فقد ثبت الذكر في البيع ، ولا يصلى في مريض البقر ، والغنم ، ولا الخيل ، ولا الحمير ، إلا أن تزول عين الفجاسة . من ذلك ، وقول إن الصلاة على الأرض كلها جائزة ، إلا ما صح نجاسته وغلب عليه الريب ، ومن صلى على حصير فيه خزق غراب أو عذرة تحت بطنه إذا سجد فلا نقض عليه حتى يكون في موضع سجوده أو تحت قدميه ، والصلاة على الدعن قول إنها جائزة ولو كانت الأرض تبصر من خلالها ، ولو كانت تتحرك إلا أنه يمكن الصلاة عليه . وقال أبو المؤثر رحمه الله لو سجد رجل على بعير فأر لم أر عليه بأسا ، وأخبره جعفر عن هاشم عن بشير بن النضر وغيره رحمهم الله أنهم نزلوا في بيت رجل كان شروبا للنبذ وكانت في ذلك البيت سمة مستفجرة ، فقال هاشم لبشير أخاف أن

(١) روى البخارى تعليقا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا لا تدخل كنائسهم من أجل

التمثيل التي فيها الصور قال وكان ابن عباس يصلى في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل . م

تكون السمة فيها قدر . فقال بشير ليس علينا من ذلك شيء إنما ذلك عليهم
فصلوا عليها . وكان رب ذلك المنزل لا خير فيه . وقيل في الدعن والحصير يكونان
مرتفعين عن الأرض قدر عرض ثلاث أصابع أو أقل أو أكثر أن الصلاة جائزة
عليهما . وأما ارتفاعهما إذا ارتفعتا أو اتضعتا قدر عرض إصبعين فصاعدا فصلاهما
تنتقض ، وقول إن كان إذا سجد تمكن من الأرض في سجوده فصلاهما جائزة ،
كان الحصير يرتفع أو يتضع ، وإن كان حصير نجس وبسط عليه ثوب طاهر
جائزة الصلاة على الثوب الطاهر في أكثر قول المسلمين ، وقيل في موضع فيه خلاء
فكيس بالتراب والطين حتى ارتفع ، ثم جعل فوقه مصلى ، أنه لا تجوز فيه الصلاة
على قول من يفسد الصلاة بالكثيف ، حتى يكون عليه سترتان بينهما فرجة ،
أو يكون في العلو قدر خمسة عشر ذراعاً لأنه قيل إن الكثيف إذا كان تحت
المصلى أو فوقه أو أمامه فلا يجزيه إلا سترتان ، أو انفساح خمسة عشر ذراعاً وأما
إذا زال عنه ، وكان الكثيف أعلى من المصلى أو أسفل منه بثلاثة أشبار ،
ولو كان قدامه في علو أو سفل لا تفسد صلاته ، وأما إذا كسح الخلاء ، وأخرج
حافيه وبقي موضعه ، وكبس بالتراب حتى ارتفع وجعل فوقه المصلى وزال عنه
حكم الكثيف أو غسل ، ولو لم يكبس جازت الصلاة فيه . وإن كبس بما يواريه
كان قليلاً أو كثيراً جازت الصلاة فيه ، وإذا لم يجد للمصلى البقعة من الطاهرات
يصلى فيها إلا دروس الحجير أو البغال أو الخيل أو البقر أو دواجن النعم أو معادن
الإبل فليس مع الاضطرار اختيار ، ويتحرى أقلهن نجاسة إن بان نجاسة شيء
منهن ، فإن استوت النجاسات فيهن فروث النعم عندئذ أهونهن ، ثم دروس البقر ،

ثم معاطن الإبل . وأما الخليل والبنغال والحمير كلها سواء وهن أشد من الأنعام ، وفي بعض القول إذا صحت النجاسة في أحد هذه البقاع ، وكانت رطوبة تلتصق بالمصلي ، بقول إنه لا يصلي في تلك المواضع ، وينتظر للبتلى بذلك بصلاته حتى يجد بقعة تجوز فيها الصلاة ولو فات الوقت ، وقول يصلي قائماً . وعندى أن الصلاة تؤدي في وقتها على ما أمكن المصلي أولى وأحب . وأما الصلاة في البيوت للفتنة فإن كان المصلي فيها هو الناصب لها ويمكنه في الوقت أن يصلي في غيرها فيختلف في تمام صلاته وفسادها ، وأما غير الناصب لها وقد دخلها في معنى يجوز له الدخول فيها وحضرته الصلاة فالصلاة عنده له جائزة . وإن أحدث فيها حدثاً كان عليه حكم ما أحدث ، ولا فساد في الصلاة ، إن شاء الله إلا أن يكون حدثه يؤثم به ، فإنه على قول من يقول إن الإثم ينقض الوضوء فإن إثمه ذلك ينقض وضوءه ، ولا صلاة إلا بوضوء . وقيل في السمة^(١) إذا كانت النجاسة في جانب منها وكانت عن يمين المصلي أو شماله أو وراء ظهره أن صلاته عليها تامة . وإن كانت النجاسة قدماه وبينه وبين النجاسة سترة فصلاته تامة أيضاً .

وسئل أبو زياد عن المنظف إذا كانت فيه نجاسة باطنة قال لا يصلي عليه ، وقال ابنه مثل ذلك .

وقال أبو عبد الله بل يصلي عليه . وقيل في رجل يصلي في موضع مرتفع فصرع عنه حتى وقع جنبه ثم رجع فقام إلى المصلي أنه لا بأس عليه ، وينبغي على

(١) السمة معروفة مع الصائين والجمع سيم يعمل من سحق الخخل وهكذا بعضه على بعض ويستعمل

صلاته ، ولا يفسد ما مضى منها ، وكرهوا الصلاة على الأرض السبخة التي ترسخ فيها القدمان والجبهة ، وإن كانت جلدة لا ترسخ فيها الجبهة فلا بأس بالصلاة عليها ، ولو لم تنبت وإن كانت سبخة ترسخ فيها الجبهة والقدمان وبسط عليها حصير أو ثوب وصلى فيها فحائز ، ولا تجوز الصلاة في الكعبة ولا فوق ظهرها ولا في مقام الحجر وفي بعض قول قومنا إن الصلاة تجوز على الكعبة وفيها وفي كل موضع إذا كان قدام المصلي شيء من الكعبة ، وإذا لم يكن تلقاء للمصلي منها شيء لم تجز الصلاة هنالك ، وإذا كان فيها أو عليها ولا يستقرغها فلا يخرج منها ، ولا يصلى على الصوف ولا الشعر ولا الوبر ولا الجلود إلا من ضرورة برد أو حر ، ويجوز أن يلبس ذلك المصلي ويصلى به ، ومن صلى على ثوب من قطن أو كتان أو كان محشوا بصوف فالصلاة جائزة على ذلك ، ولا يضطر إلى ذلك أجوز ، ولا تجوز الصلاة على الحديد ولا الصفر ولا الرصاص ولا النحاس ولا الذهب والفضة والشبه ، ولا بأس بالصلاة على ما أنبتت الأرض .

وكذلك تجوز الصلاة على الشيا الذي يطفو فوق الماء إذا بيس ، وكان متمكنا على الأرض ، ولا بأس بالصلاة على الثوب الرطب والموضع الرطب إلا أن يكون يذهب فيه القدم ، ولا تجوز الصلاة في منازل أهل الشرك ولا على بسطهم ولا في ثيابهم ، ولا على الرماد إلا من ضرورة . وتجوز الصلاة على الثمار مثل الحب والتمر لأنه خارج من نبات الأرض ، ولا تجوز الصلاة على سطح الكعيف حتى يكون عليه غمائلان بينهما فرجة . وأما الصلاة على سطح مربوط الدواب فجائزة .

فصل

قيل إن المنحرة موضع منحدر الدواب ، واجتماع الدماء من منحرها وهي أشد
 مجزرة ، وأما المجزرة ، فقيل إنها اجتماع الفروث من مواضع الجزر . وقيل هي
 مجزرة البحر حيث يصل مده . وأما المزيلة فاجتمع كساحة البيوت من الأقدار
 وغيرها ، وهي أهون من المجزرة ، والمجزرة أهون من المفجرة ، والمنحرة أهون
 من الكنيف ، فمن وجد المزيلة وصلى في المنحرة ، أو ترك للمجزرة وصلى في المنحرة
 فعليه الإعادة ، وإن صلى في الكنيف وترك المفجرة وقد وجدها جميعا أحبيت له
 الإعادة . وأما الموضع الذي يد فيه البحر ويمر حتى يصير أرضا هل تجوز الصلاة
 فيه ، وقد كره فيه الصلاة بعض وبعض أجازها والجواز أحب إلى ، ولا أعلم
 حجة تمنع من ذلك إلا أن يخاف المصلي وصول الماء إليه فيشغله ذلك عن صلاته ،
 وأما إذا كان في حين يأمن على نفسه من وصول الماء إليه فلا معنى للكرامية في
 ذلك ، وفي كتاب الكفاية ولا بأس بالصلاة في ساحل البحر إذا جزر ، ويبقى
 الموضع جافا يستمكن فيه القيام والقعود والسجود ، وحد الطين الرطب الذي لا تجوز
 الصلاة فيه هو أن يكون الطين يلزق بالمصلي ، وإن كان يمكن فيه السجود والقيام
 والقعود واحتمل ذلك فذلك جائز ، والمرأة إذا سجدت على شعرها وهو لم يزايلها
 فصلاتها تامة إذا كانت مستترة به ، وكذلك الرجل إذا اتسدل شعره على موضع
 سجوده ، وإن كان الشعر من غيره فلا يجوز السجود عليه في قول أصحابنا ،
 وكذلك شعره إذا جزه وبان منه ، وأما الذي تحضر الصلاة ولا يجد موضعا
 يصلي فيه إلا في زراعة لغيره فإذا اضطر إلى ذلك كان عليه تأدية الصلاة

والدينونة بما يلزمه ، إذا كان يقدر على التخلص كما يلزمه شراء الماء للصلاة كما أمكنه وقدر على ثمنه ويكون ذلك بقيمة العدول ، وإن كانت زراعة فلا يعرف أربها فهي كالأموال التي لا يعرف لها رب ، يسلم ما ضمن منها إلى الفقراء وكبرها الصلاة في الطريق ، فبعض قال بتقصها ، وبعض يجيز الصلاة فيها لمن اضطر إليها وصلى في موضع منها طاهر ، وكذلك قالوا إذا اتصت الصفوف خلف الإمام حتى تأخذ في الطريق أن صلاتهم جائزة ، وقال محمد بن المسيب : لا تجوز الصلاة في الطريق إلا أن يكون في مثل الأودية والظواهر التي تمر الناس فيها حيث شاءوا ، وكلها تسلك ، فإن قام الإمام واتصت الصفوف خلف الإمام في مثل ذلك الوادي والظواهر فلا بأس ، وأما أن يصلى الرجل في طريق بين أو في سكة من سكك القرى التي تسلك فلا يجوز ، ويبوت أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس إن كان لها موضع تظهر عليه الشمس والريح ولم تر فيه نجاسة فالصلاة فيه جائزة . وعن أبي سعيد رحمه الله في المصلى إذا لم يجد بقعة طاهرة يصلى عليها قول يصلى على النجاسة ويومئ للركوع والسجود قائماً ، وقول يركع ويومئ للسجود برأسه إلى دون السجود حتى لا يبقى من السجود إلا ما ينفعه من مماسة النجاسة إن أمكنه ذلك ، وقول يسجد حيثما كان لفرض السجود وقدرته عليه بيديه فإذا لم يقدر على زوال النجاسة فقد تدم الطهارة وثبت فرض السجود بحاله وقول إذا لم يجد إلا موضعاً نجساً فلا يصلى على النجاسة ، وليس عليه صلاة على النجاسة حتى يجد موضعاً طاهراً ثم يصلى بثبوت فرائض الصلاة على البقعة

الطاهرة ، وأرض المسجد إذا كانت مصجوجة بالجص ثقيل لا بأس بذلك ، لأنه من الأرض ، وبعض يكره ذلك لأجل إحراقه بالنار ، ومخالطة الرماد له ، ومن صلى على ثياب الصوف والشعر والوبر والجلود وسجد على الأرض فصلاته جائزة ، وعن أبي سعيد رحمه الله فيمن نسي فسجد سجود صلاته كلها أو شيئاً منها على ما لم تنبت الأرض كالصوف والشعر والخيزر وأشباه ذلك أنه يختلف في ذلك ، فقول تفسد صلاته بذلك ، ولو سجد سجدة واحدة ناسياً فسدت صلاته ، وقول لا تفسد حتى يسجد سجود ركعة تامة ، وقول لا تفسد حتى يكون سجود أكثر صلاته أو كله فصلاته فاسدة ، ومن وقع سجوده على شيء لا يتمكن الجهة فجائز له أن يرفع رأسه ويزل عن ذلك الموضع . ومن سجد على حصة أو حصتين فله أن يحول جبهته يمينا أو شمالا ، وإن سجد على حصة صغيرة فأخذت أقل سجوده من جبهته فإذا كان ذلك من غير عذر وهو يمكنه غير ذلك فأحب أن يعيد صلاته ، وإن كان من عذر تمت صلاته ، والعذر هو أن لا يجد موضعاً غيره ، فإن أخذت الحصة نصف موضع سجوده من جبهته أو أكثر تمت صلاته ، ولو كان من غير عذر وهو يمكنه غير ذلك فأحب أن يعيد صلاته وإن أخذت أقل من ذلك على غير عذر أحسب له الإعادة ، ومن كان يصلي وموضع سجوده مرتفع على الأرض قدر شبر أو أقل فقد أجاز أبو المؤثر أن يسجد على الموضع المرتفع ولم يجعل لذلك حداً ، ونقول إذا كان شبراً إلى ذراع جاز له ذلك إن شاء الله . وكذلك في الموضع الخافق يجوز له أن يسجد عليه وليس لذلك حد . وينبغي للمصلي أن يحسن في صلاته . وعن أبي سعيد رحمه الله أن

الصلاة جائزة على كل شيء طاهر من بقاع الأرض وعلى ما أنبتت الأرض ، ولا تجوز الصلاة على غير ما أنبتت الأرض إلا من عذر من حر أو برد أو ما أشبه ذلك ، وإن كانت الأرض نجسة بإبسة جاز السجود على غير ما أنبتت الأرض إذا بسط عليها شيء طاهر من نبات الأرض ، ولا تجوز الصلاة بالنجاسة ولا على النجاسة ، وكان ذلك عندى عذر أو كل ما لم تنبت الأرض ولم يخرج من الأرض كالصوف وأشباهه ، وأن ما يخرج من معنى الحيوان فلا يجوز السجود عليه ^(١) إلا من عذر وكره من كره من الفقهاء أن يقوم المصلى على شيء لا يسجد عليه ، وأستحب له أن يكون سجوده على مثل ما يقوم عليه ، وليس هذا يخرج مخرج الحجر ، وإنما هو يخرج مخرج الاستحباب . ومن صلى على حصير وفيه خرق غراب أو عذرة تحت بطنه إذا سجد فلا تنتقض صلاته حتى تكون في موضع سجوده وأظنه قال أو تحت قدمه والصلاة على الصفا مكروهة . وقال بعض الفقهاء إنها جائزة إذا كانت الصفا ثابتة لا صفة بالأرض . وقال هي أتمى من غيرها ، وهو قول منير رحمه الله ، وكان محمد بن المسيب رحمه الله يرى الصلاة جائزة على الصفا إلا أن تكون صفاً منقطعة منفصلة من بعضها بعض ، وكذلك الحشاء والصفاء والجبال إذا تمكن عليها المصلى ، وقال أبو الحواري رحمه الله يسجد على ثياب القطن والكتان في الضرورة وغير الضرورة ومن فرش حصيراً على عذرة وصلى عليه ، فإن كانت العذرة بإبسة فلا أرى عليه بأساً وصلاته تامة ولا يفعل ذلك متعمداً إلا أن يضطر ، فإن كانت تلتطخ في الحصير فعليه التقص ، وقول يجوز

(١) روى أحمد وأبو داود عن المغيرة بن شعبه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير والقروة المدبوغة م .

ذلك على العمد من غير الضرورة إذا كانت النجاسة يابسة ، وقول لا يجوز كانت النجاسة يابسة أو رطبة إلا أن لا يجد إلا ذلك الموضع فإنه يجوز من الضرورة ولا يجوز أن يسجد الرجل على عمامته ولا المرأة على خمارها من غير ضرورة ، وإن نال الأرض شيء من جبهتها أجزأه ذلك إلا أن تكون العمامة والخمار من غير نبات الأرض . وعن أبي الخوارى رحمه الله في المصلى إذا سقطت عمامته فله أن يرفعها عن وجهه ويردها كما كانت وصلاته تامة .

فصل

وأجمعت الأمة على جواز السجود على الأرض الطاهرة ، وما كان حكمه حكم الأرض أو نباتها حتى يصح حلول نجاسة فيها ، ويحول عنها حكم الطهارة لقول النبي ﷺ (١) جعلت لى الأرض مسجدا وتراها طهورا . وقيل كان النبي ﷺ يسجد على الخمرة (٢) وهو شيء يعمل من سف النخل وهو شيء صغير بقلير ما يسجد عليه المصلى أو فوق ذلك ، وإن همل أكبر كان مما يسع الرجل مضطجعا ، أو يشعه عند الصلاة لسجوده وقيامه سمي حصيرا . وجائز الصلاة في السواقى التى يجرى عليها الماء إذا جفت ، وكذلك الساحل حيث يصله مد البحر إذا ثبت عليه القلم ، وكذلك على السرير ما لم يتحرك . ومن سجد على دعن فكان سجوده بين زورتين أو على زورة فلا بأس بذلك . وفى بعض القول من سجد على زورة من دعن لم يحزه ذلك ، ومن سجد على زورتين أجزأه ذلك . وجائز السجود

(١) رواه مسلم عن حذيفة .

(٢) رواه الجماعة إلا الترمذى عن ميمونة .

على لحاء الشجر والخوص والليف ، وهشيم العشب المجتمع والحشيش والحبوب ،
والدقيق وورق الموز ، والشجر والملح ، والأرض للنبته الشجر ، وعلى الصاروج
والخبر والطفال ، إذا كان ثابتا تتمكن عليه الجبهة ، وإن كان ينخفض وتوص
فيه الجبهة لا يجوز لأنه إذا انخفض اضطرب سجود المصلي واختلف عليه . وقيل:
إذا كان ثوب مخلوطا من قطن وصوف فجائز أن يسجد عليه ، وكذلك إذا
هملت سمة من خوص وشعر أو خوص وسيور جلد وكان الخوص أغلب فجائز له
السجود عليه إذا استولى الخوص على أكثر الجبهة من موضع السجود . وقال
أبو محمد رحمه الله من وقع سجوده على طرف ثوبه فيعجبني أن يعزله عنه ويسجد
على الأرض . ومن سجد على هامته وهي من صوف أو من غير نبات الأرض ولم
تلاق جبهته الأرض أو ما يسجد عليه فتفسد صلاته بذلك ، واختلف فيها إذا
كانت من نبات الأرض ، ومن سجد على خيط من صوف أو شعر فلا بأس عليه
إلا أن يأخذ من الجبهة أكثر من نصف موضع السجود . والبساط إذا كان فيه
تساوير ذوات الأرواح فلا يجوز أن يسجد عليه ، ويجوز أن يقام عليه . والرماد
لا يسجد عليه إلا من ضرورة لأن حكمه حكم النار لا الأرض ، ويكره للمصلي أن
يقصد بسجوده إلى حجر بعينه ، وإن فعل فلا تنقض عليه . وقيل من سجد وهو
في الصلاة على شوك أو وعوثة أو شيء خرز . فإن أمكنه أن يسحب رأسه سحبا
فهو أحسن . وإن لم يمكنه ذلك رفع رأسه لتمام سجوده ، وإن ارتفع جبينه عن
موضع سجوده بعد أن سجد لعذر لم تنتقض صلاته ، وإن كان عابثا بذلك لمعنى

غير السجود نقض . وعن أبي الحواري رحمه الله عن من يصلي على دعن^(١) ويجعل
وسط جبهته بين زورنين أو على زورة أو طفالة أو حجرة قال لا بأس بذلك إذا
كان مستويا مع الأرض إلا أن يكون حجرا متملقا ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) الدعن بنطاط يعمل من جريد النخل ويجرد عن السعف ويفرش كسري زمان المهر وينطى
به البيوت أعلى الجذوع كغناء عن الشمس والمطر وهو معروف مع النمايين م .

القول الثامن

في ستر العورة وما تجوز به الصلاة من اللباس

وواجب ستر العورة للصلاة ، فإن انكشف منها شيء مع القدرة على ستره لم تصح الصلاة ، لقوله ﷺ لا يقبل الله ^(١) صلاة حائض إلا بخمار . ويريد بالحائض الجارية التي قد بلغت الحيض . وعورة الرجل ما بين السرة والركبة لما روى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال ^(٢) عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته وجميع بدن المرأة الحرة عورة إلا وجهها وكفيها ، لقول الله تعالى : « ولا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » ، ففي تفسير ابن عباس ما ظهر منها الوجه والكفان ، ونهى النبي ﷺ المرأة المحرمة عن لبس القفازين والنقاب ، ولو كانت عورة لما حرم سترها في الإحرام . وعورة الأمة كعورة الرجل . ويجب ستر العورة بما لا يصف لون البشرة من ثوب صفيق أو غيره ، لأن الستر لا يتحقق إلا به . ويستحب للرجل أن يصلي في ثوبين ، قميص ورداء أو قميص وإزار ، وقميص وسراويل ، لما روى أن النبي ﷺ قال : إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه لأن الله أحق أن يتزين له ، فمن لم يكن له ثوبان فليتزّر ولا يشتمل اشمال اليهود . فإن أراد أن يصلي في ثوب واحد فالقميص أولى . فإن كان القميص واسع الفتح بحيث إذا نظر رأى منه العورة لزمه أن يزره ، لما روى سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله إنا نصيد ، أفنصلي في القميص الواحد ؟ قال : نعم . وليزره ولو

(١) رواه الخمسة إلا النسائي .

(٢) رواه سمويه عن أبي سعيد وفيه عورة المؤمن .

بشوكة^(١) وإن لم يزره وطرح على عنقه ثوباً جاز. وإن كان القميص ضيق الفتح جاز أن يصلى فيه بحلول الإزار ، لما روى أن عمر رضى الله عنه ، قال رأيت رسول الله ﷺ يصلى^(٢) بحلول الإزار ، . وقيل قام رجل إلى رسول الله ﷺ ، فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : أو كلكم يجد^(٣) ثوبين . ثم سأل رجل عمر رضى الله عنه ، فقال إذا وسع الله عليكم فوسعوا ، وتجاوز الصلاة في إزار ورداء أو في إزار و قميص وفي إزار وقباء أو في سراويل ورداء وفي سراويل أو في تبان وقباء أو في تبان و قميص أو في تبان ورداء^(٤) : فإن لم يكن له قميص . فالرداء أولى من الإزار ، وإن لم يكن رداء فالإزار أولى من السراويل ، فإن كان الإزار ضيقاً اتزر به ، وإن كان واسعاً التحف به ، وخالف بين طرفيه على عاتقيه . لما روى أن النبي ﷺ قال : إذا صابت عليك ثوب واحد فإن كان واسعاً فالتحف به ، وإن كان ضيقاً فاتزره .

وروى عمرو بن أبي سلمة قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلى في ثوب واحد ملتحفاً به بين طرفيه على منكبيه ، ودخل رجل على جابر بن عبد الله وهو يصلى في ثوب واحد ملتحفاً به ورداؤه موضوع ، فلما انصرف قال له : يا أبا عبد الله تصلى ورداؤك موضوع ؟ قال : نعم أحببت أن يرانى جهال مثلكم ، رأيت رسول الله ﷺ يصلى هكذا ، وإن اتزر بإزار ضيق أو صلى في سراويل فإنه

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .

(٢) لعله يشير إلى حديث الجماعة عن عمرو بن سلمة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في ثوب واحد متوشحاً به في بيت أم سلمة وقد ألقى طرفيه على عاتقيه ص .

(٣) أخرجه الربيع والجماعة إلا الترمذي عن أبي هريرة وذكروا أن السائل ثوبان .

(٤) إلى هنا نهاية ما حكاه البخاري عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفي اللفظ بعض

اختلاف .

يستحب له أن يطرح على عاتقه شيئاً ولو حبلاً ، لما روى أن النبي ﷺ قال لا يصلي أحدكم في ثوب ليس على عاتقه منه شيء^(١) ، ويكره اشتغال السماء ، وهو أن يلتحف بثوب ويخرج يده من قبل صدره ، لما روى عن النبي ﷺ نهى عن ذلك . وأن يحتجب الرجل بثوب واحد ليس على فرجه منه شيء . قال الأزهرى : الملتحف المتوشح ، وهو الخالف بين طرفي ثوبه على عاتقيه ، وهو الاشتغال على منكبيه ، ويكره السدل في الصلاة ، وهو أن يلقى طرفي الرداء من الجانبين لما روى عن علي أنه رأى قوماً سدلوأ في الصلاة فقال : ما لهم كأنهم اليهود ، وخرجوا من فورهم أى مواضع صلاتهم .

وقال بعض أهل العلم إنما يكره السدل إذا لم يكن على المعلى إلا ثوب واحد ، فإذا سدل على التميميص فلا بأس .

وقال عبد الله بن عمر^(٢) قال النبي ﷺ لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ ثوبه خيلاء ، ورخص للنساء أن يجرن أذيالهن ، لأنه أسترهن ، ويكره أن يصلى وهو متأنم لما روى أن النبي ﷺ نهى عن تغطية القدم في الصلاة^(٣) . ويكره للمرأة أن تفتقب في الصلاة ، ولا تجوز الصلاة للرجال في ثوب حرير ولا على ثوب حرير ، ويجوز للمرأة أن تصلى بثوب الحرير ، وتكره الصلاة بالثوب الذي فيه الصور .

(١) رواه أحمد والبخارى ومسلم عن أبي هريرة .

(٢) رواه الجماعة عن ابن عمر .

(٣) رواه أبو داود عن أبي هريرة .

فصل

وقيل : لا تجوز الصلاة في ثياب أهل الذمة التي يلبسونها في عامة قول أصحابنا بأن حكمها حكمه ، وهذا احتياط لأنها في الأصل طاهرة ، وثوب المجوسى إذا كان مطوياً غير مقموط فلا تجوز به الصلاة حتى يغسل . وعن محبوب أن المجوسى إذا علم غسل الثياب وغسلها فلا بأس أن يصلى فيها ، وعن أبى سعيد رحمه الله أن المصلى يؤمر أن يزر جيب قميصه إلا أن يكون الجيب ضيقاً، فإن لم يفعل ففيه تشديد ، ويختلف في فساد صلاته، وهذا إذا لم يشد على القميص من موضع إزاره . ومن نسي فصلى بثوب نجس فقول لا عليه الإعادة وقول ، عليه الإعادة إن علم في الوقت ، ولا يبعد أن يكون لا إعادة عليه لأنه صلى على السنة . وقال النبى ﷺ عني لأمتى عن الخطأ والنسيان ، ولا يصلى بثوب فيه تصاوير بصبغ ولا نسج إذا كانت من تصاوير ذوات الأرواح ولا بأس بتصاوير غير ذوات الأرواح كالأشجار وغيرها ، وهذا إذا كان على العمد ، وأما على الجهل والنسيان . فقول لا تفسد ، ولا تجوز الصلاة حتى تغير الصورة عن حالها وتقطع رأسها ، وتغير بالصبغ والزوك حتى لا يبقى لها فيه رسم ، وإن كان بيت أو مسجد في مقدمه تصاوير وصلى فيه مصل فعلية الإعادة . وقيل إن ارتفع ثلاثة أشبار فلا بأس ولا تجوز الصلاة في بيت مصور فيه الصليب وهو بمنزلة الكلب فيما دون خمسة عشر ذراعاً ، وهو أشد من صور ذوات الأرواح ، قال الله تعالى : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » . وسئل أبو عبد الله : هل يؤم الرجل وهو مرتد على السر اويل ؟ قال ، قال أبو على : لا أرى بذلك بأساً ، وأما أبو زياد وأبو جعفر

مقالا ، إن هاشم بن غيلان رحمه الله لم ير ذلك ، وقال وأنا آخذ بقول أبي علي رحمه الله ، وقال أبو عبد الله يجوز للرجل أن يؤم القوم في الصلاة وليس عليه غير سراويل ورداء إذا التحف عليه ، ولا يجوز أن يؤمهم إذا ارتدوا برداء على السراويل ، وقال لا يجوز أن يؤم الرجل القوم وهو ملتحف برداء ليس تحته إزار ولا سراويل ، ولا يؤم بقميص وحده ، ولو كان صفيقا حتى يكون تحته إزار أو سراويل . وروى أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه في جبة صوف وليس عليه إزار ولا سراويل ، قيل له فإن كانت جبة مصفوفة طاقين ليس بينهما شيء ؟ قال كأنه الآن قميصان ، قيل له : فيؤمهم بهما وليس تحتهما إزار ولا سراويل قال : الله أعلم ، وقول إذا ربط في مقعد الإزار على القميص فذلك بمنزلة الإزار ، وقال أبو عبد الله لا بأس أن يصلي الرجل بثوب المرأة الحائض ، عرقت فيه أو لم تعرق إلا أن يكون فيه أذى فلا يصلي فيه ، واختلفوا في الإمامة في القميص وحده ، فتقول لا تجوز الإمامة به إلا بمن كان مثله ، أو أنقص منه في اللباس ، وقول تجوز بمثله وأكثر منه ، ويجوز أن يؤم بالقميص والسراويل أو السراويل والرداء ومن لم يكن معه إلا ثوب حرير صلى به قائما ولا يصلي عريانا ، وكذلك إذا كانوا جماعة ليس عليهم إلا ثياب حرير فإنه يؤمهم أحدهم ويصلون قياما ، فإذا وصلوا إلى ثيابهم أو إلى من يعطيهم ثيابا في وقت تلك الصلاة أو قد فات وقتها فإن وجدوا الثياب قبل فوت الوقت أعادوا الصلاة وبعد فوت الوقت لا إعادة عليهم ، والثوب السوجي يعمله غير ثقة أو صبي لا يحافظ على الصلاة ولا يتوضأ من البول والغائط أن الصلاة فيه جائزة ، وقول لا تجوز ، والتزوه في أمر الصلاة

أفضل ، ولا تجوز الصلاة بسر أو يلبس فيه نسكة حرير للرجال إذا كان عرضها قدر إصبعين فصاعداً ، وإذا وسع للمسلم للمسلم أن يلبس له ثوبه فجائز له أن يصلي فيه ولو لم يسأله عنه حتى يعلم نجاسته . وسئل بعض الفقهاء عن رجل معه ثوب نجس وحمالة طاهرة والعمامة لا تستر جميع ما يجب أن يستر في الصلاة ولم يمكنه غيره ، ولا أمكنه غسل الثوب كيف يصنع ؟ قال : إنه في بعض القول يصلي بالطاهر ويدع النجس ولو لم يستر إلا الفرجين . وفي بعض القول إنه إذا لم يستر من السرة إلى الركبة يمس الثوب النجس وصلى بهما ، ويستتر العورة بالثوب الطاهر أولاً ويكون الثوب النجس عليه إذا ستر العورة بالثوب الطاهر لزمه أن يصلي به وحده ، ويترك الثوب النجس ولو بقي صدره ومنكبه خارجين ، وإذا ستر الفرجين صلى قائماً ، وقيل من سقط رداؤه وهو راكع فله أن يقنأه وهو راكع ، ويرتدى به ، وإن حملته الريح إلى موضع لا يناله حتى يمشی اشتمل وتركه ، وإن كان يناله إذا قام ولا يمشی فيقنأه ويرتدى ويعود يركع ، فإن رفع الإمام رأسه فيقتبعه ولا يرجع إلى الركوع ، وإن انكشف صدره وهو راكع فإن أمسكه بإحدى يديه جاز له .

فصل

لباس الحرير حرام على رجال أمة محمد ﷺ حلال للنساء ، وبذلك ورد الشرع من رسول الله ﷺ . ولا نعلم أن أحداً من فقهاء الأمة^(١) قال بجواز لبس

(١) قال في سبيل السلام وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء وحكي القاضي عياض عن قوم لإباحته ونسب في البحر لإباحته إلى ابن عليه . وقال لأنه انعقد الإجماع بعده على التحريم ولكن قال المصنف في الفتح قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم . انتهى .

الحريير والذهب للرجال في غير حال الضرورة ، ولا تجوز الصلاة في ثوب مصور فيه الصليب وهو بمنزلة الكلب ، والصلاة بالجلود الذكية كلها جائزة مع علم الثياب ووجودها .

فضل

والمصلي إذا لم يجد ثوباً طاهراً يصلي به فعليه أن يطلب ثوباً ولو من عقد امرأة تستحي منه ، إذا كان يطعم منها ، ومن كان عنده ثوبان نجسان أو أكثر صلى في أقلهما نجاسة ، وفي أهونهما إذا اختلف ، ولا يجوز أن يصلي بثوبين نجسين كلاهما ، ولو يممهما لأنه يزيد في النجاسة بمن هو دونه ، والجانب إذا مس بدن المصلي أو ثوبه فقول تفسد عليه صلاته ، وقول لا تفسد ، وقول تفسد بمس البدن ، ولا تفسد بمس الثوب . وعن أبي سعيد رحمه الله فيمن استعار ثوباً من مسلم فصلى به صلوات ثم رده إلى ربه ، فقال له : إن هذا الثوب لا يصلي به ، قال إن كان أعاره الثوب ليصلي به فليس عليه أن يصدقه ، وإن أعاره إياه ليلبسه ولم يشترط عليه الصلاة كان عليه أن يصدقه ، وإن قال إنه نجس بعد ذلك كان عليه بدل ما صلى به ولا أعلم في مثل هذا كفارة ، ومن حضرته الصلاة بفلاة وليس معه إلا ثوب فيه جنابة فإنه يصلي به بعد أن يتربه إن كان رطبة ويكسها مع التتريب إن كانت يابسة . وعن أبي عبد الله رحمه الله في رجل صلى يقوم في قميص واحد قال صلاتهم منقضة وصلاته تامة . وقال أبو عبد الله رحمه الله حفظ لي أبو صفرة عن والدي محبوب رحمه الله في المجوسى يمسح الثوب أنه لا بأس أن يصلي فيه قبل أن يغسل ، ومعى أن غسله أولى ، ولا يطيب القلب أن يصلي بثوب همله مجوسى ومسه برطوبة والله أعلم .

وعن أبي سعيد رحمه الله عن رجل عنده ثوب فيه بول بشر وثوب فيه دم مسفوح ولم يجد ماء فإنه يصلي بالثوب الذي فيه الدم . وإن كان أحدهما فيه دم والآخر فيه جنابة فإنه يصلي بالثوب الذي فيه الدم . وكذلك القول في أبوال الدواب ودماها . قال : وعندى أن بعضاً لا يقول بهذا ، ويرى أن النجاسة كلها إذا كانت مما يتفق عليه أنه نجس صلى بأقلهما نجاسة في المقدار لأنها كلها سواء ونجاسة ، والذي ليس معه من اللباس ما يستر نصف ظهره وصدره فإن أمكنه أن يستر ذلك بشيء غير الثياب مما يستره وإلا يصلي به كيف أمكنه ويجزى ذلك ، والذي صلى بثوبين طاهرين وعامة نجسة فصلاته فاسدة إلا أن يكون ذلك من عذر من البرد ، فإنه ييمم العامة ويعتم بها من الضرر مع الثوبين الطاهرين ، وإن لم ييممها فارجو أنه يختلف في صلاته . ومن أقام للصلاة في ثوب غير طاهر ثم ذكر ذلك عند إحرامه فإن كان لم يكبر تكبيرة الإحرام فليعد الإقامة . وإن كان قد كبر تكبيرة الإحرام فيمضي على صلاته .

فصل

قيل والسرة والركبة في الأثر من العورة ، وإن أبرزها رجل لعله أو لغير علة فلا أبصر عليه بأساً ، ولا ينبغي له إلا أن يكون له عذر في ذلك ، وإن لم يمكنه سترها فقول يصلي قاعداً وقول قائماً . وهذا القول أحب إلى ما لم يبد الفرجين أو أحدهما . وإن كان في ثوبه خرق قبالة فتخذه ويرى منه شيء من فخذه وهو إمام أو غير إمام ، وإن كان الخرق أقل من مقدار ظهر فصلاته تامة ، وإن كان مقدار الظهر أو أكثر من ذلك فقد قيل إن صلاته فاسدة ، وقول حتى يخرج ربع الفخذ .

وقول حتى يخرج أكثر الفخذ ، وقول حتى يخرج الفخذ كله . ومعنى أنه إذا خرج
أكثر الفخذ لغير عذر فسدت صلاته ، وقول لا بأس بالخرق في ثوب المصلي إلا أن
تظهر إليته كلها من الخرق ، وإن كان الخرق على نفس كوى الدبر أو خرج
منه رأس الذكر انتقضت صلاته إلا أن يكون فوق ذلك دراء ملتحف به فصلاته
تتم ، وإن كان إماما انتقضت صلاتهم لأنه بمنزلة من صلى بثوب واحد ، كذا
يوجد عن أبي عبد الله رحمه الله .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله وأما الذى يصلى وهو مشتمل ومرتد من أجل البرد
فذلك جائز ، وأما لغير البرد فقد كره ذلك ، وعن عزان بن الصقر رحمه الله من
اشتمل بثوب والتحف عليه بثوب آخر ، ثم صلى أن صلاته جائزة ما لم يرد بذلك
الخملاء ، قيل له : فهل له أن يؤم بقوم وهو مشتمل ثم يلتحف عليه بثوب آخر ؟
قال : لا يؤم كذلك . وقيل : يجوز للرجل أن يصلى في بيته بثوب واحد وإن كان
منه أثواب مطوية لما روى أن جابر بن زيد رحمه الله كان يصلى بثوب مشتمل به
وثيابه عنده في البيت على المشجب . وإنما يكره للرجل أن يؤم الناس مشتملا ولا
يجوز أن يؤم إلا للمشمولين ، ومن صلى مشتملا بثوب واحد وهو يمكنه غيره فلا
يؤم ، ومن أراد أن يصلى في ثوب واحد وهو إمام فلا يجوز له ذلك إلا أن يكون
ليس عنده ثوب غيره ، ويكون عنده قوم ليس عند كل واحد منهم إلا ثوب واحد
فجائز له أن يصلى به مشتملا . وقيل من أجاز الصلاة بالثوب الواحد همر بن الخطاب
رضي الله عنه وأبي بن كعب ، والذي لم يحز ذلك عبد الله بن مسعود . وإن جاء

دخل عنده ثوبان أو أكثر فلا يدخل في صلاتهم . وعن أبي الحواري رحمه الله من صلى وهو مشتمل ومغط يده اليسرى فلا بأس عليه في ذلك . وفي بعض القول لو صلى مشتمل بمرتدين أن صلاته وصلاتهم تامة ، وقول صلاته وصلاتهم منتقضة ، وقول تتم صلاة من كان مثل الإمام في الهيئة ، ومن كان أتم منه في اللباس تفسد صلاته وحده . وقال أبو المؤثر رحمه الله سألت محمد بن محبوب رحمه الله عن إمام مشتمل صلى بقوم مرتدين إلا رجلين مشتملين في طرفي الصف قال : صلاة المرتدين منتقضة وصلاة المشتملين تامة . ولا يؤم الإمام بالقباء من غير إزار . وعن أبي عبد الله لا يجوز للرجل أن يكون إماما لغيره في الصلاة بقميص ورداء بلا إزار أو سراويل تحت القميص ولو كان قميصا أو أكثر . وأما غيره من الفقهاء فقال يجوز أن يكون إماما بقميص ورداء بلا أن يكون ثوب تحت القميص وأنا أحب هذا الرأي . وكذلك يكون إماما بقميص وإزار وسراويل بلا رداء . وأخبر الوضاح أن المملا كان يؤم في قميص وأما الجبة فجائز أن يصلي بها الإمام وحدها بلا رداء ولا إزار لأن الأثر قد جاء بذلك عن النبي ﷺ أنه صلى بالناس وعليه جبة من صوف ، وفي هذا دلالة على جواز الإمامة بالقميص وحده .

فصل

وتجوز الصلاة في الخنز الخصاص^(١) ولا تجوز الصلاة للرجل في ثوب الفز والحريز

(١) قيل الخنز ضرب من الحرير وقيل ثياب تنسج من الحرير والصوف . قال ابن الأثير : الخنز المعروف أولا ثياب تنسج من صوف وإبريسم وهي مباحة قال وقد لبسها الصحابة والتابعون فيكون النهي عنها لأجل التشبه بالعجم وزى المترين قال وإن أريد بالخز النوع الآخر وهو المعروف الآن فهو حرام لأنه كله معمول من الإبريسم قال وعليه يحمل الحديث الآخر قوـ يستطون الخز والحرير اهـ .

ولا الإبريسم إلا في الحرب أو الضرورة ، ولا يصلى في غير الحرب بثوب فيه علم
حرير أكثر من عرض إصبعين ، فإن كان أقل من ذلك فلا بأس وأما الطول
فلا ينظر فيه ولو كان بطول الثوب كله . وقيل من ربط على جرح أو غيره خرقه
حرير وصلى فلا نقض عليه حتى يفضل من الخرقه عن الجرح أكثر من عرض
إصبعين ثم ينقض ، ويروى عن ابن عباس أنه قال إنما نهى عن لبس الحرير لأجل
الكبر وزى الجباية وأهل الخيلاء . ويروى عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
أنه قال نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين^(١) ، وقيل
لا يصلى باللحم إذا كان لحامه من الحرير ، ولو كانت سداته من كتان أو قطن
أو خز ، والعمامة أو القنسوة إذا كانت سداتها من حرير أو كانت خالصة كلها
حريرا أو مصرها فلا يصلى بها ، ولا يصلى بالجبة المبطنة بالحرير ولا بالقباء
ولا القنسوة المحشوات بالحرير ، ولو كان ثيابهن من غير ذلك . وفي بعض القول
لا بأس بالصلاة للرجال في ثياب اللحم من الحرير كان مصرا أو سداة إلا أن
يكون ثوبا تاما والحشو يشبه اللحم . ولا بأس أن يصلى بالثياب المصبوغة
بالزعفران أو العصفر وما كان من الصبغ الطاهر ، ولا بأس بلبس الحرير والذهب
للنساء في الصلاة وغيرها . وقيل لو أن رجلا تكسف بثوب ساتر ولم يشتمل به
ولم تبد منه عورته فقد أخطأ ولا نقض عليه ، وكذلك المرأة ولو كانت أيديهما
تباشر أجسادها . وقول عليهما في ذلك النقض ، والمرأة في ذلك أشد من الرجل ،

(١) متفق عليه .

إلا أن ترتدى به كما ترتدى بالجلباب وتبرز يديها عن ثغبيها . وقول فإن لم يفعل .
وباشر أيديهما فخذيهما أو جسدهما ما سوى الفرجين فلا بأس على صلاتهما .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله من صلى في ثوب مشتملا به فلا بأس عليه أن
يرد طرته على رأسه وإن لم يعنه ذلك ضرورة من حر أو برد . وقول لا يفعل ذلك
إلا من حر أو برد . وقيل نهى النبي ﷺ أن يسدل^(١) الرجل في صلاته ، وإن
سدل من فوق القميص فيكره له ذلك . وقيل في من يتسرى بثوب لعمل ضئيلة
أو عن برد أو يكون في سفر فتحضر الصلاة فيصلي كذلك ، فجائز إن شاء الله
إذا غطي صدره ومنسكبه جازت صلاته ولو لم يحل تسريه وإن التحف عليه
بثوب وصلى جاز . وإن ارتحى الثوب الذي التحف به على الذي كان عليه جاز له
أن يرفعه إلى ما كان عليه .

ولو لم يظهر من بدنه شيء ، وهذا مثل القميص إذا كان ملتصقا عليه ،
ثم وقع ثوبه فله أن يرده إلى ما كان عليه . ومن التحف بثوب والتحف فوقه
بثوب آخر عن البرد واسترخى الثوب الأعلى وهو يصلي ، فإن رفعه جاز وإن
تركه جاز . وفي الجامع ، ومن كان يصلي وعليه قميص ورداء فيسقط رداؤه في طريق
أو غيرها فإنه يتركه ويمضي على صلاته إلا أن يخاف عليه أن يذهب فإنه يمضي
إليه إذا تباعد عنه ويستأنف صلاته وإن كان عليه إزار ورداء وسقط رداؤه
فإنه يأخذه من الأرض ويرده عليه ويمضي على صلاته . وإن اشتمل بإزاره
ولم يأخذه فلا بأس بذلك ، وكره لبس جلد الأسد والثور وأن يكسى السروج .

(١) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة .

فصل

قيل نهى النبي ﷺ عن تذييل الإزار . وأما القميص فلا نسلم كراهية في تذييلها إلا أن يريد صاحب القميص بذلك الخيلاء والفخر فلا يجوز لتلك النية . وروى أن أبا ذحاجة رآه النبي ﷺ وهو يخطر بين الصفيين يجر أذنيه فقال له ؛ إنها مشية مكروهة إلا في هذا الموضع يعني الحرب ، ولعله يريد بذلك الهيبة . والخيلاء محرمة . وقال ماعدا الكعبين من إزار الرجل فهو في الغار . وأما الكعبان مما علا من النساء فهو في النار ، وذلك على الفاعل ، وأما من أرخى إزاره على قدميه خوف البرد أو البعوض فذلك بجائز ، لأنه بمعنى الجذر لا بمعنى الخيلاء . وفي الجامع في الرجل يصلي ويميل يديه تحت الثوب على فخذه من تحت الثوب ، وإن كان من فوق الثوب فلا بأس ، والذي يؤمر به عندنا في لبس الثوب للصلاة أن يضع على كل معكبة طرة من الثوب ويلويها ، والذي ينهى عنه عندنا أن يطرح إحدى الطورتين على أحد منكبيه ثم يلويها على المنكب الآخر ، ويضع الطرة الأخرى على صدره أو تحت أبطه أو على بطنه ، وإذا انكشف صدر الرجل من الثوب فلم يردّه حتى يجاوز حداً وهو منكشف الصدر لا لباس عليه فسدت صلاته وإن رده قبل أن يجاوز الحد فصلاته تامة إذا أتم الحد وهو لا بأس ، ولو سبح تسبيحة وهو لا بأس فقد تم الحد .

فصل

روى^(١) أن النبي ﷺ كان يصلى فى شعار نسائه ولحافهن ، والشعار الثياب التى تلى البدن واللحاف ما يتغطى به . ومن صلى بثوب امرأة غير ذى محرم منه فلا نقض عليه إلا أنه يكره أن يصلى فى إزار امرأة غير ذات محرم منه ، وأما ثيابها البياض التى تجوز بها الصلاة للرجال فلا بأس بالصلاة فيها . ومن شك فى بدنه أنه نجس ولم يمكنه الماء فتوزر بثوب نجس وتوزر عليه بثوب طاهر وصلى أن صلاته لا تتم إلا أن يكون إذا لبس الثوب الطاهر نجس أكثر من هذا الثوب النجس الذى قد لبسه ومثلها . فلبس هذا الثوب النجس وقاية لذلك الثوب الطاهر وجعل الطاهر كسوته للصلاة فنحسب أن تتم صلاته . وعن أبي سعيد رحمه الله فى من لم يجد إلا ثوبا نجسا فإنه ييممه ويصلى به ولا يصلى عريان لثبوت اللباس للصلاة . ومن كان عنده ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس ، ولا يعلم أيهما الطاهر ولا أيهما النجس ، فقول يتجرى الطاهر ويصلى به ، وقول يصلى بهذا ، ثم يخلعه ، ويلبس الآخر ويصلى به ، ويعتقد أن الصلاة بالطاهر هى صلاته ولا يصلى عريان . وإن كان ثوب طويل وفى بعضه نجاسة وهى على الأرض ، والذى على المصلى منه طاهر فعن أبي سعيد رحمه الله أنه لا يجزئه ذلك عند المسكنة منه لغيره من اللباس ، وقول يجوز له أن يصلى به إذا كان الموضع الذى فيه النجاسة بائنا عنه . والقول الأول أصح ، ومن حضرته الصلاة فى موضع لا يجد فيه ثوبا يصلى به فصلى بعض

(١) روى الخطابى بأنه صلى الله عليه وسلم صلى فى ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهى نائمة .

صلاته ، ثم وجد ثوبا يصلى به فإنه يتقدم صلاته من أولها بالثوب إلا أن يخاف فوت وقت الصلاة إن ابتدأها من أولها باللباس فإنه يتم ما بقى عليه منها باللباس ، ويتم له ما مضى إذا كان يدرك في الوقت إتمام الصلاة وإن كان لا يدرك تمام الصلاة في الوقت ، ولا بد من فوت الوقت فنحب أن يبدل الصلاة كلها باللباس . ومن كان عنده ثوب طاهر يستر عورته وحدها وعنده ثوب نجس يستر عورته وسائر جسده فإنه يصلى بالطاهر وحده ، وقول يعم النجس ويستر به صدره وركبته . وإن كان رجلان عند أحدهما ثوب طاهر يستر عورته وحدها وللآخر عنده ثوب نجس يستر عورته وصدره وظهره فإنهما يصليان جميعا بالثوب الطاهر فرادى ، ولا يؤم أحدهما صاحبه لأن كل واحد منهما لا يجوز له الصلاة بثوبه إلا في حال الاضطرار في خاصة نفسه لما لها في ذلك من العذر . وإن صلى أحدهما بصاحبه فلا يلزمهما النقض لثبوت الجماعة في الجملة ، ولأن كل واحد منهما معذور مجتزئ بلباسه غير مخاطب بغيره في وقته ذلك ، ونحب إن كان لا بد لهما من صلاة الجماعة أن يكون الإمام هو صاحب الثوب للطاهر لما قد جاء أن المتطهر يؤم المتييم . ولا يبعد جواز إمامة صاحب الثوب الساتر لأنه أتم لباساً من الآخر ، ولأن أصحابنا اتفقوا على جواز الصلاة بالثوب النجس إذا لم يجد المصلي ثوباً غيره . وإن كان المصلي في نفسه طاهراً متطهراً . وفرض الاستتار بالثوب وإن كان نجساً غير زائل عنه . وإن كان الشافعي وأهل الحجاز قد خالفوا في ذلك وقالوا يصلى عريان ، وأما أبو حنيفة وأصحابه من أهل العراق فأجازوا له الصلاة بالثوب النجس إذا كانت النجاسة ليست في أكثر الثوب ، وإن كانت النجاسة

مستفرغة للثوب كله فالصلى عندهم مخير بين أن يصلى به أو يصلى
 عرفان . والحجة لأصحابنا وجوب الستر في الصلاة ، ولو بالثوب النجس لأن
 المستحاضة ومن به جرح لا يرقأ دمه والمسترسل البول والرعوف وأشباههم
 لم يعذروا من الستر ، ولا شك أن ثيابهم التي عليهم لا تمتنع من النجاسة والله
 أعلم . واختلف أصحابنا في الصلاة بالثوب المنسوب والأرض المقتضية وأجازها
 بعضهم ولم يجزها آخرون . واختلفوا أيضا في الصلاة بثوب المسلم فقال بعضهم
 تجوز الصلاة بثياب أهل القبلة كلهم إلا ثوب من كان يعرف أنه لا يتقى الأنجاس
 ويقتكها ، وقول لا تجوز الصلاة إلا بثوب الولى ، وقول تجوز بثوب الولى وغير
 الولى إلا ما صح نجاسته . وقال أبو سعيد رحمه الله من كان معه ثوب طاهر
 صغير لا يستره إلا من السرة إلى الركبة وثوب نجس يستره قليل يصلى بالصغير
 الطاهر ويوصله بما أمكنه من حبل وغيره من الطاهرات إلى أن يلويه في عنقه .

فصل

وقيل : ومن كان معه أربعة أثواب ثوب فيه جنابة ، وثوب فيه دم ، وثوب
 فيه بول ، وثوب فيه عذرة . فإنه يصلى بالثوب الذى فيه الدم إذا لم يكن دما
 مسفوحا ، وإن كان الدم مسفوحا صلى بالثوب الذى فيه الجنابة ، ثم البول ، ثم
 العذرة ، ثم الدم . وإن كان ثوب فيه هذه النجاسات كلها وليس معه إلا هو وحده
 صلى به إذا لم يجد غيره . وقال أبو اللؤثر رحمه الله الصلاة للرجل بثوب الحرير
 الطاهر أحب إلى من أن يصلى بثوب نجس إلا أن يكون دم غير مسفوح أقل

من درهم أو بول صبي لم يأكل الطعام فهو أحب من ثوب الحرير . وقيل : إن أول ما يصلى به من أثياب الثوب الذى فيه الدم الذى غير مسفوح أقل من درهم ، ثم ثوب اليهودى أو النصرانى إذا لم يعلم فيهما بنجاسة ، وقول ثوب اليهودى أو النصرانى إذا لم تكن فيه نجاسة أولى من الثوب الذى فيه الدم ، وإن كان ثوب أصابه ماء فيه نجاسة ولم تغيره أحب إلى من ثوب الدمى . والماء الذى ولغ فيه الكلب أشد من سائر السباع ، ثم الثوب الذى فيه بول صبي لا يأكل الطعام لأن غسله ينظفه بلا عرك ، والدم لا ينظف إلا بالعرك ، ثم الودى والمذى وهما سواء ، ثم الجنابة ، ثم بول الإبل وللبقر والغنم ، وكلها سواء . وقال أبو المؤثر : بول الغنم أهون من بول الإبل ، ثم بول سائر الدواب والسباع ثم التىء ممن يأكل الطعام ، ثم الناس ، ثم الصبي الذى لا يأكل الطعام ، والقلس والتىء من الصبي وغيره كله سواء إذا خرج من الجوف ، ولو كان ماء ثم كل ما كان من خبث السباع كله سواء ، ثم خبث الدجاج والنعام . وقال أبو المؤثر رحمه الله : خرق النعام المؤنس أهون من خبث السباع ، وخبث السباع أهون من خبث الدجاج . وأما النعام الوحشى فلا أرى بخبثه بأسا ، وقول يصلى بخبث الدجاج أهون من خبث السباع ما لم يكن غنه إلا ذلك ، وهو عند بعض أهل العلم أهون من خبث السباع ما لم يكن جلالاته فإذا حبست الدجاج عن مراعى الأقدار فلا بأس بطرحها والصلاة جائزة به ثم فى قىء السباع ، ثم بول الناس ، ثم ودك الميتة وودك الخنزير وهو كله سواء . وقال أبو المؤثر رحمه الله جلد الخنزير إذا دبغ عفدى مثل جلد الميتة المدبوغ ، وجلد السباع المذكى المدبوغ أحب إلى

من جلد الميتة المدبوغ ، وجلد الميتة المدبوغ خير من جلد السكلب المذكى ، وجلد السباع وإن كان غير مدبوغ فهو أحب من جميع ما ذكرنا من الثياب النجسة وجلد الميتة المدبوغ أحب من جلد السباع المذكى غير مدبوغ . والصفدع الميتة والقملة الميتة وما يخرج منها من الماء ، والحية وبول الصفدع البعيدة من الماء وبول الفأر وبول الوزغ وسؤر الحية هذا كله أهون من الدم غير المسفوح ولوقل وأهون من بول الصبي الذى لا يأكل الطعام وأهون هذه الأشياء بعر الفأر ثم الصفدع ثم بعر الوزغ . وفى قول أبى المؤثر أن بعر الفأر وبعر الصفدع ليس من النجاسة ووقف عن بعر الوزغ . وقال غيره بعر الوزغ طاهر وخزق الحمام الأهل وحمام الحرم فيه اختلاف وهو أهون من هذا كله ، وسواء كانت النجاسة فى وسط الثوب أو فى جوانبه أو فى هدبه ، وإن كان الثوب واسعا والنجاسة منه فى الأرض ولا يصيب منها مما على جسده شئ فهو أحب من جميع ذلك كله إلا جلد السباع المدبوغ فهو أحب منه . قال أبو المؤثر هو أحب إلى من جلد الميتة المدبوغ ، ولا يؤم واحد مما عليه نجس من هذه الثياب إلا من هو دونه فى الطهارة ، ولا يؤم من كان لباسه خيراً من لباسه ولا بأس أن يؤم من هو مثله ، والله أعلم به التوفيق .

القول التاسع

فيمَن تبدو عورته في الصلاة ويجب عليه البدل

فالواجب على المتعبد بالصلاة أن لا يؤديها إلا بثياب طاهرة ساترة لقول الله تعالى : « خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » ولا تكون الزينة إلا طاهرة من التذر سائرة لما يستقبح من العورات والجسد ، ما خلا الوجه والكفين والتقدمين مع القدرة على ذلك والإمكان منه . ومن كان معه ثوب واسع فليخالف بين طرفيه على عاتقه لما روى عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال صحبت رسول الله ﷺ في بعض غزواته ، وكانت على بردة صغيرة فاجتهدت أن أخالف بين طرفيها على عاتقي فلم تنل ، فقال النبي ﷺ : إذا كان واسعا فبخالف بين طرفيه وإن كان ضيقا فاشدده على حقوك . ومن أسبل إزاره في الصلاة خيلاء فلا تجوز صلاته لما روى ابن مسعود أن رسول الله ﷺ رأى رجلين يصليان أحدهما ينقر سجوده . والآخر يرخي إزاره في الأرض فقال أحدهما لا ينظر الله إليه ^(١) والآخر لا يفقر الله له فصلاة مقرونة بالوعيد غير جائزة . وأما المرأة فجائز لها أن تطيل ذيلها .

فصل

وقيل : إن الخرق الذي لا تجوز به صلاة الإمام إذا كان في ثوبه ، إذا كان بقدر الظفر على شيء من العورة ، مثل فخذ أو ألية أو ركبة أو فرج من قبل أو دبر . وقول حتى .

(١) أخرج أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال بينما رجل يصلي مسبلا إزاره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال أنه صلى وهو مسبل لإزاره وإن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل .

يخرج منه إحدى هذه العورات كلها وقول حتى يخرج أكثرها ، وقول بالربع ، وأما إن خرج من الخرق أحد الكوين من القبيل أو الدبر أفسد الصلاة ، ولا نعلم في هذا اختلافاً ولا تتم صلاة من انكشفت عورته بالأرض لأن انكشافها بالأرض مثل انكشافها بالسماء ، ومن انكشف ثوبه عن ركبتيه عند السجود أو عن إحداهما ووقعت في الأرض وقد استوى ساجداً فله أن يسوى تحته الثوب بيده ولا ينقض عليه . واختلف في نقض صلاته إن تركها ، فقول تفسد ، وقول تم إذا كان جاهلاً بذلك ، ومضى أنه على قول من يجعل الركبة من العورة ينقض صلاته إذا تعمد لذلك ، وعلى قول من لا يرى الركبة من العورة يميز صلاته . وقيل إن تغضية الوجه في الصلاة أشد من إظهار السرة ، وأما الركبة فهي أشد من السرة في قول بعض . وفي الأثر إن بدا من الإلية أو الفخذ مثل موضع الدرهم ولم يبرح بادياً في الصلاة كلها فإنه ينقض صلاته وإن كان أقل من ذلك فلا ينقض عليه . وقال أبو المؤثر ، إذا قضى حداً من حدود الصلاة نقض عليه ، وإن كان الخرق يبدو منه شيئاً ويختفي حيناً فلا ينقض عليه ما لم يقض على ذلك حداً ، وإن كان مواضع صفار كالدرهم إذا جمعت فلا بأس عليه .

فصل

سئل هاشم رحمه الله عن من يرى في ثوبه قدراً ولا يدرى متى أصابه ، قال يعيد صلاة يوم وليلة . قال أبو المؤثر رحمه الله وقيل إنه يعيد آخر صلاة صلاها في ذلك الثوب وبه نأخذ . وقال أبو المؤثر قال لي زياد بن الوداع في رجل رأى في ثوبه دماً أقل من ظفر ثم نسي أن يغسله حتى صلى فيه قال ، قال بعض فقهاء

خراسان إن عليه إعادة الصلاة . وقال سعيد بن محرز عن هاشم رحمه الله : لا إعادة عليه إذا نسي أن يفعله . ومن صلى فرأى في ثيابه دما رطبا وإبسا فإن كانت رطوبة مقدار ما يحدث حدوده بعد التحيات فلا شيء عليه ، وإن كان ناسيا فإن كان مبتدأ فعليه النقض ، وإن لم يعرف أنه من أى الدماء هو ، فإن كان إذا اجتمع مقدارا ظفر الإبهام فعليه النقض وإن كان أقل فقد سمعنا عن موسى بن علي أنه وقف عنه ولم يجعل الجسد كالثوب . وعندى أنه بمنزلة الثوب ، ومن نسي دما كان في بدنه أو ثوبه حتى صلى صلاة أو صلوات ، ثم ذكر ذلك بعد فوت الوقت فتوانى ولم يبدل في الوقت فلا يبين لى أنه يلزمه شيء غير البذل ، وتعجيل ذلك أحب إلى ، فإن لم يقدر وأخر البذل في وقت تجوز فيه الصلاة من غير عذر فبعض يؤثمه بذلك ، وبعض يقول إنه مقصر ، ولا يأثم . وعن أبي سعيد رحمه الله من توضأ بماء نجس وصلى فإنه يعيد الصلاة إذا علم بذلك في الوقت أو بعد الوقت ، وكذلك إن صلى في ثوب فيه نجاسة أن عليه إعادة الصلاة متى ما ذكر في الوقت أو بعد الوقت ، وفي بعض القول إن علم في الوقت أعاد وإن لم يعلم حتى فات الوقت لم يعذر ، ولا يعدم من القول أنه لا إعادة عليه ، لأنه قد صلى على السنة ، وقال النبي ﷺ : عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان ، ولثبوت القول عنه في الصائم إذا أكل ناسيا أن لا إعادة عليه ، وإن صلى المصلى شيئا من الصلوات قبل وقتها فلا يميزه ذلك عن فرض الصلاة ولا يثبت له إلا لمعنى جمع الصلاتين في السفر أو لغذر في الحضر ، وأما إن صلى قبل الوقت لغذر من غيم أو سفر أو جهلا أو نسيانا أن صلاته لا تجزى عنه إذا بان له أنه صلى قبل حضور الوقت وعليه أن يأتى بالصلاة في

وقتها ، إن ذكر ذلك في الوقت وإن علم أو ذكر ذلك بعد الوقت أعاد الصلاة .
ومن كان عليه بدل صلاة لا يدرى أى صلاة هي ففي الاحتياط أنه يبدل صلاة
يوم وليلة ليخرج من الريب والإشكال ، وبعض يقول إذا أبدل الفجر والمغرب
أو صلى أربع ركعات نوى بهن عن الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة أجزأه ذلك ،
والقول الأول أحب إلى لأن صلاة الظهر والعصر لا يقرأ فيهما إلا بالحمد وحدهما
وصلاة العشاء الآخرة يقرأ في الركعتين الأوليين بالحمد وسورة .

فصل

والجنون إذا ذهب عقله حتى فاتته صلاة أو صلوات أن أكثر القول لا إعادة
عليه . وأما الصبي فيختلف فيه فيما يلزمه من البذل فيما ترك من الصلاة بعد أن
عقلها . ومن الصوم بعد أن أطاقه ، وأكثر القول أن لا إعادة عليه إذا لم يبلغ
الحلم أو بصير بحد البالغين الذين لا يشك فيهم وأما السكران فعليه الإعادة
لأن ذلك جاءه من فعله بنفسه ، وعليه بدل الصلاة والصوم . واختلف في وجوب
الكفارة عليه فقول عليه الكفارة . وقول لا كفارة عليه ، والقول الأول أكثر ،
وقول إن شرب في وقت الصلاة أو عند إقبال وقتها حتى سكر وفات الوقت أن
عليه الكفارة ، وإن شرب في وقت الصلاة فتركها فعليه البذل ولا كفارة عليه ،
وإن ثبتت عليه الكفارة في الصلاة لحقه معنى ذلك في الصوم إن أكل أو شرب أو
جامع ولو كان سكران ، ويلزمه معنى البذل لما أصبح فيه من أيام الصيام سكران ،
ولو لم يأكل ولم يشرب لأنه لم ينعقد له الصوم ، ولأنه لو صلى لم تنفعه صلاته

وكان عليه البذل . وأما المجنون فيلحقه معنى الاختلاف فيما أصبح فيه من أيام الصيام ، وأصح القول عندى أن عليه البذل لأن العمل لا يكون إلا بالنية .

فصل

وأما المرتد فيشبه فيه معنى الاختلاف ، وأصح القول معى فى الحكم أن لا بدل عليه لأنه ناقض للجملة الإسلام ومطالب بالرجوع إلى ما خرج منه من أحكام الإسلام ولأنه لو كان قد حج قبل ارتداده لم يكن عليه بدل الحج . وإذا ثبت هذا ثبت أن المعاصى من الكبائر تحبط الأهمال وتلزم البذل ، وليس كذلك يخرج فى معنى الأصول لما مضى من الأعمال وإن كانت محبطة ، وإن لم تثبت فى معنى الدين فلا يقال إن عليه بدلها ولا العمل بها ثانية .

فصل

وفى جامع ابن جعفر ومن كان عليه بدل صلاتين فأبدل الآخرة قبل الأولى فلا يفتقع بذلك ، ويرجع يصلى الأولى ثم الثانية ، ومن لزمه بدل صلاة ولم يبدلها حتى حضره الموت فإن أبدل ولو بالتكبير فإثر ، وإن مات ولم يبدل فنرجو أن لا بأس عليه ، وليس عليه فى ذلك وصية ، وعليه التوبة من ذلك . وفى بعض القول أنه يوصى بالبذل . وروى أبو معاوية عن أبي عبد الله رحمه الله فى الرجل يكون عليه بدل صلاة فيصل الحاضرة وهو عالم أن عليه البذل ، قال إن جاء يسأل فى وقت الحاضرة قلت له صل الفائتة ثم الحاضرة ، وإن سأل وقد ذهب وقت الحاضرة قلت له أعد التى عليك بدلها وليس عليك أن تبدل التى صليت وأنت ذاكر

للفائتة. وسأل رجل بعض الفقهاء عن كان عليه بدل صلوات وهو ذا كر لمن ولم يبدل من حتى صلى صلوات أخر قال عليه أن يصلى الأوليات والاولاتى صلاهن وهو ذا كر للفائتات ، الأول فالأول ، ما كان صلى وهو ذا كر للصلوات التى عليه ، وقول إذا صلى الحاضرة فقد تمت وليس عليه إعادتها ، لأنه لم يكن مخاطباً بالصلاة فى ذلك الوقت بالفائت ، وقد كان ينبغى له أن لو صلى فى ذلك الوقت فإن أخره لم يكن عليه فى ذلك الوقت إلا التوبة من التقصير . وقد أتى بالصلاة فى وقتها . وعن أبي على أن لو أنخر الفائتة شهراً أو أكثر من ذلك فلا بأس بذلك . وقد جاء الاختلاف فى الذى تحضره صلاة وعليه بذل صلاة من قسيان أو سبب من الأسباب حتى حضر وقت صلاة أخرى فقول يصلى الفائتة على كل حال ولو فاتته الحاضرة ويكون له ذلك عذراً حتى يفرغ من الفائتة ، ثم يصلى الحاضرة ، فإن لم يذكر حتى صلى الحاضرة فإنه يصلى الفائتة ، ثم يعيد الحاضرة ، وقول يصلى الأولى ولا بدل عليه فى الحاضرة ، لأنه قد صلاها على السنة وهو ناس للأولى فغير مخاطب بها إلا إذا ذكرها ، وقول ولو ذكر فى وقت صلاة كان له أن يصلى الحاضرة ومتى ما صلى الحاضرة صلى الفائتة إذا كان وقتها قد انقضى لأنه بمنزلة الدين . وقول إنه إذا ذكر قبل أن يدخل فى الصلاة الحاضرة صلى الفائتة ثم أعاد الحاضرة فإذا ذكر بعد أن دخل فى الحاضرة أتم الحاضرة ، ثم صلى الفائتة ، وإن ذكر قبل أن يدخل فى الحاضرة صلى الفائتة ما لم يخف فوت الحاضرة وهذا أوسط القول . فإذا خاف فوت الحاضرة بدأ بالحاضرة ، وكذلك يصلى الفائتة ما لم يدخل فى الحاضرة فإذا دخل فى الحاضرة أتمها ثم صلى الفائتة من أى الصلوات كانت .

فصل

ومن وجب عليه بدل صلوات متتالية بدأ بأولهن ، ثم التي تليها على الترتيب ، وإن بدأ بأخرهن أو أوسطهن لم يجره ذلك . ومن نسي صلاة حتى فات وقتها فقول إنه يصليها حين ذكرها ولا عذر له في تأخيرها ، وإن أخرها وهو يمكنه تأديتها في وقت تجوز فيه الصلاة فعليه الكفارة . وقول إذا فات وقتها فهي بمنزلة الصلاة المنتقضة ، وكذلك لو صلى مريض بشوب جنب أو صلى قاعداً أو كان في حد من يصلى بالتكبير من شدة المرض أو كان خائفاً فصلّى على دابته أو ماشياً أو صلى ركعة المواقفة للحرب أو صلى صلاة المسابقة في وقت الضرب خمس تكبيرات ، ثم ذكر ذلك من بعد صحته من مرضه وأمنه من خوفه وانقضاء الحرب فإنه يبدل تلك الصلوات تماماً قاطباً إلا أن يكون صلاحها في سفره بالقصر ، فإنه يبدلها قصراً ولو كان في موضع التمام ، وأما من نسي صلاة في السفر فذكرها في الحضر فإنه يصليها تماماً . وقول قصراً صلاة السفر ، وله أن يصليها في مقام واحد إلا أن يضعف فيستريح ، وأما من فسدت عليه صلاته وهو قد صلاحها وهو في الحضر فأراد أن يبدلها وهو في السفر فإنه يبدلها صلاة الحضر وكذلك إن فسدت عليه صلاة السفر وأراد أن يبدلها في الحضر أبدلها صلاة السفر . وفي كتاب المصنف ومن نسي صلاة ثم ذكرها وقد فات وقتها أو نام عنها أو غنى بفسادها وقد فات الوقت فعلى قول بعضهم أن هذا غير وقت لها وعليه أن يصلى ، فإن لم يصل وأخرها لم يهلك وكان عليه البذل ولا كفارة عليه فإن لم يبدل حتى مات . مات هالكا . ومن نسي صلاة حتى فات وقتها فقول له بدلها متى شاء ، وقول

يبدلها حين ذكرها ، وله أن يصليها في جماعة ولا يؤم بها غيره ، وقيل ليس على الرجل وصية ببدل الصلاة ، وفيها اختلاف ، ومن ذكر صلاة فائتة أو منتقضة وتد قام لغيرها فإذا كان في فسحة من الحاضرة بدأ بالفائتة ما لم يدخل في الحاضرة وقيل : ما لم يتمها فليبدأ بالفائتة ، وقيل ولو أتمها فليصل الفائتة ثم يصلي الحاضرة . وأما إذا فات وقت الحاضرة ثم ذكر الفائتة فليصل الفائتة وقد تمت الحاضرة . وقيل : يعيدها ، ومن قام مسفراً ففضى توضأً متسهلاً لا يعجل وبدأ بركعتي الفجر فشرقت الشمس فحالت التقصير ، وعلى مذاهب أصحابنا تلزمه الكفارة ، وعند بعضهم لا تلزمه كفارة ، ويعجبنى أن لا تلزمه كفارة ، وتلزمه التوبة من التقصير ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول العاشر

فما تجوز به الصلاة من الحلى ومالا تجوز

وقيل تكره الصلاة الرجال والنساء في حلى الحديد والصفر والشبه والرصاص
ولا يبلغ بهم ذلك إلى فساد ، وقول إذا صلى في ذلك وقد علم بكرامية ذلك متعبدا
يريد بذلك خلاف قول المسلمين واستخفافا بذلك فعليه النقض . وما كان من
ذلك ملوفا عليه ذهب أو فضة للنساء فلا بأس ، وما كان ملوفا عليه بفضة فلا بأس
بالصلاة به الرجال ، ومن صلى من الرجال بخاتم ذهب أو غيره من حلى الذهب
فعليه نقض صلاته إلا أن يكون حاملا لذلك حملا ولم يكن لا بساله ، وكذلك
كل شيء مما لا بأس به حملة المصلي في ثوبه فصلى به فلا بأس . إذا لم يكن
يشغله عن صلاته ، ومن صلى بخاتم فضة مخلوط فيه ذهب فالحكم للأغلب ،
لأنه إذا كان فيه من الذهب مما إذا جمع كان مثل الظفر أو مثل الدرهم لم يحز أن
يصلى به . والذهب إن كان تحت نقص خاتم الرجل فضلاته جائزة وإن ظهر عن
النقص منه شيء يسير فلا بأس به إلا أن يكثر ذلك ، ونهى النبي ﷺ أن^(١)
يتختم الرجل والمرأة بخاتم حديد أو صفر لأن ذلك من فعل الجاهلية ، ويجوز الرجل
أن يصلى وفي أذنيه قرطان من ذهب ، وفي يده دملوج ذهب ، وفي ساقه خلخال ،

(١) روى البيهقي عن ابن عمرو أنه سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب وخاتم الحديد
وفي الربيع عن جابر موقوفاً أنه سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بالأنك والشبه قال الربيع
الأنك القصدير والشبه الأهرم .

وفي حلقة ذهب أو في ثوبه حلّى ذهب حاملا له ولا يفسد ذلك صلاته ولا يفسد إلا الخاتم ، لأنه من حلّيته ، ولا يتحلّى الرجل بحلّى المرأة إلا أن يكون في سفر وعنده حلّى امرأة وتحضر الصلاة ، ويخشى على الحلّى من الضياع فإن علقه في أذنيه أو في حلقة أو في يده أو في رجله ولا يشغله عن صلاته فهو جائز ، لأنه ينوى بذلك الحفظ لا الزينة ، وعن محمد بن محبوب رحمه الله الله فيمن يصلى وفي يده سوار من ذهب فخاف عليه أن يذهب أنه إن كان واضعا السوار في موضع سوار فليعد الصلاة وإن كان في إزاره أو ممسكا له فلا تقضى . ومن حمل في حجره ذهبا أو حديدا أو شبة أو رصاصا أو نحاسا فجاز أن يصلى به . وإن كان متعلّيا بذلك حلّة وزينة فلا يجوز عند أصحابنا . ومن صلى بشيء من الحديد أو الصفر أو الشبة أو الرصاص أو النحاس من بعد أن علم أن المسلمين كرهوا الصلاة بشيء من ذلك فخاف أن تفسد عليه صلاته تلك . وقال أبو عبد الله تكرر الصلاة للرجال والنساء في حلّى الحديد والصفر والشبة والرصاص والنحاس ولا يبلغ بهما ذلك إلى فساد الصلاة ، ولا ينبغي أن يلبس شيئا من هذا ويصلى به ولا اختلاف في فساد الصلاة بالذهب للرجال وفي جواز لبسه للنساء . ومن صلى بحلّى النساء من الفضة من غير ضرورة فهو آثم ، ونحب فساد صلاته ، وقول يؤثم ولا تفسد صلاته . وسئل أبو سعيد رضى الله عنه عن الخاتم إذا كان فصها ذهبا أو فيها ذهب هل يجوز للرجل أن يعلقها ويصلى بها ، قال : لا يعجبني ذلك . إذا كان الفص هو كمال الحلّة في الخاتم ولا يقوم إلا به ، وقد قيل لا يجوز للرجل التحلّى بالذهب وإن كان في سائرهما كمثل ما في الثوب من علم الحرير الذي تجوز به الصلاة في قدر ذلك فإذا كان الذهب في الخاتم إنما يراد به القيام بنفسه

في إصلاح الحلية ليس هو بمنزلة الغراء فلا يتحلى به الرجل لأنه متحل بالذهب ، وإن كان الذهب إنما هو تبع للفضة في النظر أعجبني أن لا يكون له حكم في الحلية في وجوب الكراهية ، وإن كان الذهب بمنزلة الغراء والاحكام يراد به إصلاح الفضة لا غير ذلك فيعجبني أن يكون لا بأس به . والمدينة إذا كانت محلاة بالذهب فلبسها الرجل للتحلى بها فلا تجوز بها الصلاة ، وإن لبسها حافلاً لم يمكنه إلا ذلك فأرجو أن يجوز له أن يصلى بها وكذلك السيف في هذا كالمدينة .

فصل

وقيل كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ من فضة وعليها فضة . ونهى عن نقش الحيوان في الخاتم ونقش بسم الله الرحمن الرحيم في الخاتم وقد كان الفقهاء فيما رفع إليهم في خواتيمهم قل هو الله أحد وكلاهما سواء ، وفي بعض الأخبار أن خاتم النبي ﷺ مكتوب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فإذا كان على هذا فلا حرام ، وكان النبي ﷺ يكره التختم بالذهب وعقد النائم . ومن صلى وهو لا بأس خاتم ذهب فعليه التوبة وإعادة الوضوء والصلاة ، لأنه قد لبس ما هو محرم عليه لبسه وقيل يكره أن يجعل على المصحف الذهب والفضة ، ويكره أن تلبس الصبيان والدواب الجلاجل لما روى جابر بن زيد رحمه الله أن رسول الله ﷺ أمر في غزوة غزاها بقطع الأجراس من رقاب الخيل ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول الأحد عشر

في الأذان أيضا وفي الإقامة

قيل سمع رسول الله ﷺ مؤذنا يقول أشهد أن لا إله إلا الله فقال إنما هذا برئ من الكفر ، فقال أشهد أن محمدا رسول الله فقال هذا من نبيه ولم يره . وقال ﷺ إذا نودي بالأذان فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء ، ولا يرد الدعاء ، بين الأذان والإقامة (١) . وعن علي بن أبي طالب قال كنا في سفر فسمع رسول الله ﷺ رجلا يقول الله أكبر الله أكبر ، فقال هذا على الفطرة ، فقال أشهد أن لا إله إلا الله فقال برئ من الشرك فقال أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال خرج من النار قال فتبعنا الصوت فإذا راع قام حين حضرت الصلاة فبشرناه بقول رسول الله ﷺ ثم قال رسول الله ﷺ حوضى أشرب منه أنا ومن آمن بي ، ومن استسقاني من الأنبياء ، وتبعث ناقة ثمود لصالح فيحلبها ويشرب منها ، ولها رغاء ، والذين آمنوا به من قومه ، ثم يركبها حتى يوافي بها الحشر لها رغاء يليها عليها ، فقال معاذ : يا رسول الله وأنت تركب الدواب ؟ قال : لا ولكن تركبها ابنتي فاطمة ، وأنا أركب البراق اختصصت به دون الأنبياء ثم نظر إلى بلال ، وقال هذا يبعث يوم القيامة على ناقة من نوق الجنة ينادي على ظهرها بالأذان حقا فإذا سمعت

(١) روى الحاكم عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نادى المنادي فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء فمن نزل به كرب أو شدة فليتعين المنادي فإذا كبر كبر وإذا تشهد تشهد وإذا قال حي على الصلاة قال حي على الصلاة وإذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحيينا عليها وابتنأ عليها واجعلنا من خيار أهلها . م

الأنبياء وأمرها أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله فظفروا إليه كلهم فيقولون أشهدنا على ذلك ، فيقبل ممن قبل ويرد ممن رد عليه فإذا فرغ من أذانه استقبل بحلة من الجنة فيلبسها ، وأول من يكسى من حل الجنة النبيون ، ثم الشهداء ثم بلال ، ثم صالحو المؤذنين المؤمنين .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله في قول أصحابنا أن الأذان في المساجد للجماعات للصلوات المفروضات واجب ، وقد فعل ذلك النبي ﷺ وأمر خلفاء المسلمين وأئمتهم به من بعده ، وذلك عام عند جميع أهل القبلة ، ولا أعلم أحدا يذهب إلى تركه إلا الشيعة^(١) والروافض خلافا منهم للمسلمين ، ورغبة منهم عن الخير ، ولا أعلم أن أحدا من أصحابنا قال إنه فريضة إلا أنه يشبه معنى الفرض ، لقول الله تبارك وتعالى : « وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا » . كان هذا يدل على معنى ثبوته كما قيل إن الجماعة فريضة لقول الله تعالى : « الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلَبُكَ فِي السَّاجِدِينَ » . فقيل هذا في معنى صلاة الجماعة وأكثر ما قيل إنها سنة ، وكذلك الأذان لا يبعد اختلاف القول فيه ، ولا أعلم في قولهم

(١) وقال أبو سعيد في موضع آخر لا أعلم أن أحدا يذهب إلى ترك الأذان ولا الترخيس فيه إلا الشيعة والروافض فإذا صح هذا عنهم فإنهم لا يرون وجوب العمل به بل هو معهم من السنن الغير المؤكدة . وروى ابن المنذر عن سليمان وعبد الله بن عمر وابن سيرين وسعيد بن المسيب والثعالبي وأحمد وإسحاق وأبي ثور والنعيمان وأصحابه إنهم لا يرون الأذان والإقامة في السفر والمشهور مع أصحابنا الإباضية والذي عليه العمل ما قاله الإمام أبو إسحاق في خصاله إن الأذان والإقامة سنة على الكفاية إلا في خصلة واحدة وهو يوم الجمعة فعنده فرض وقال الشيخ إسماعيل رضى الله عنه إن الأذان فرض على الكفاية وسنة لكل واحد في خاصة نفسه .

أن من ترك الأذان أنه لا صلاة له بمعنى الإعادة إلا أنه تارك لبعض الواجب وصلاته تامة . وأما الإقامة فيختلف في تركها .

وقال أبو سعيد رحمه الله قد جاء في الحديث عن النبي ﷺ لما نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فأمر بلالا بالأذان فاجتمع^(١) إليه الناس وركعوا ركعتي الفجر ، ثم أقام بلال وصلى بهم النبي ﷺ ، فثبت في معناه فعل النبي ﷺ أن الأذان إنما هو لاجتماع الناس لصلاة الجماعة وتذنيه وتذكرة لمعنى الصلاة . وذلك إذا كان القوم كلهم بتلك الحال كان الأذان سواء في وقت الصلاة وبعد فواتها لأنهم بمعنى واحد فيها . ولو أن مؤذنا نام عن الصلاة حتى فات وقتها ولزمته الصلاة في نفسه فالأحسن معنا له أن يؤذن جهراً بعد فوت وقت الصلاة ، وأما الأذان في الجمع في السفر فهو أذان واحد وإقامتان ، كما روى أن النبي ﷺ فعل ذلك وذلك في الجماعات لازم وفي غير الجماعة فضيلة ووسيلة . واختلف في الأذان والإقامة بغير طهارة فأجازه بعض ولم يجزه آخرون . واختلفوا في أذان العبد والصبي وإقامتهما ، فبعض أجاز ذلك وبعض لم يجزه والعبد في هذا أجوز من الصبي ، لأنهم اختلفوا في إمامته في الصلاة لثبوت مخاطبته بالصلاة كالحر ، وكذلك الأهمي مختلف في جواز أذانه وإقامته ، والجواز عندي أحب إذا كان معه من يعرفه الأوقات . واختلفوا في الكلام في الأذان والإقامة بغيرهما ، فبعض رخص فيه وبعض شدد ، ونحب أن لا يلزم إعادة الأذان ويلزم إعادة الإقامة إذا تسكلم فيها بغيرها

(١) أخرجه أحمد ومسلم من حديث طويل لأبي قتادة .

ولا بأس بالأذان قعوداً إذا كان ذلك من عذر . وإن أذن غيره كان أحسن إلا أن يكون أذانه قاعداً أبلغ من أذان غيره قائماً فلا بأس بذلك ، وكذلك الإقامة على ما ذكرنا .

وقال أبو سعيد رحمه الله يخرج في قول أصحابنا معنى الأمر بالأذان والإقامة في الحضر والسفر والنهي عن ترك ذلك إلا لسبب عذر . وإن ترك جماعة الأذان في السفر لحقهم معنى التقصير ولا إعادة عليهم إلا في صلاة الصبح ، فبعض ألزم إعادتها وبعض لا يرى عليهم فيها الإعادة . ونحب أن لا إعادة عليهم . وأما إذا تركوا الأذان حيث يسمعون الأذان في القرية أو حيث يسمعون الأذان للجماعات للصبح وغيرها فنحب قول من قال أن لا إعادة عليهم ، كانوا في حضر أو سفر . وأما إذا ترك الإقامة على التعمد في الحضر والسفر فيختلف قولهم في ذلك ، وأكثر القول بلزوم الإعادة على تاركها كانوا جماعة أو فرادى . ويروى أن ابن عمر كان يؤذن وهو على ظهر دابته وينزل فيقيم ، وهذا إذا كان في حال المسير ليقف الناس لبعضهم بعض لمعنى الصلاة ، وأما الإقامة فلا يقيم قاعداً ، ولو كان راكباً إلا أن يكون معنى عذر يوجب ذلك في معنى المصلحة في إشعار القوم واجتماعهم . ويجوز أن يؤذن رجل وقيم ويجوز أن يؤذن هذا وقيم غيره . قال واختلفوا في ثبوت الإقامة على النساء بعضهم أوجبها عليهن ، وبعض لم يوجبها . وأما الأذان فغير واجب عليهن لأن صلاة الجماعة غير واجبة عليهن ، وبعض أمر بالأذان في المنازل لكل صلاة ، ويمعينا ذلك لعمارة المنازل بالذكر إذ قد ثبت عن عليه السلام « اجملوا لبيوتكم حظاً من صلاتكم ولا تتخذوها قبوراً » . فالأذان من

من الفضل وفيه التذكرة والذكر لله ، وهو حسن في كل موضع بالجهر من الرجال .
ومن صلى في بيته وحده لعذر فإن أذن وأقام فذلك المأمور به وإن لم يؤذن فليقيم .
ولا يترك الإقامة وإن كان حيث يسمع الأذان والإقامة ففي قول الأقل أن له
العذر إذا ترك الجماعة لعذر وأكثرهم يقول بإلزامها عليه ، وأما إذا كان حيث
لا يسمع الأذان والإقامة أو أحدهما ففي أكثر القول أن عليه الإعادة للصلاة وإن
ترك الإقامة متعمدا .

فصل

قال واختلفوا في أخذ الأجرة على الأذان ، فقول لا يجوز أخذ الأجرة على
الأذان وقول لا يجوز أخذ الأجرة على الطاعة كانت فريضة أو وسيلة وقول لا بأس .
بأخذ الأجرة على الوسيلة التي ليست هي بواجبة عليه أن يعملها ، ولا أعلم إجازة
أخذ الأجرة على طاعة يلزم القيام بها من الفرائض والواجبات ، ومن فعل ذلك لم
يسعه ، وعليه التوبة ورد الأجرة ، وكذلك من أخذ أجراً على معصية لا يختلف
فيها لم يسعه ذلك وكان عليه رد الأجرة مع التوبة . وإن كان في بيت مال الله فضل
فأجرى منه الإمام على المسلمين لمعنى ضعفهم في قيامهم بشيء من مصالح الإسلام من
أذان أو إقامة فلا بأس بذلك لأن فضل مال بيت الله مصروف في مصالح الإسلام
بعد إقامة الدولة التي يحيا بها الحق ويموت بها الباطل .

فصل

واختلفوا في الأذان بالتحري في أيام النعم ، فقول يجوز لأن الأذان ليسه بأشد
من الصلاة ، وقول لا يجوز لأن للأذن يكون بأذانه ذالاً على وقت الصلاة وهو .

لا يعلمه ، واتفقوا على أن الأذان والإقامة للصلوات المفروضة . واتفقوا على أن التطوع لا أذان له ولا إقامة . واتفقوا على أن من أدرك شيئاً من صلاة الجماعة أن لا أذان عليه ولا إقامة . واختلفوا في تقليد المؤذنين والصلاة بأذانهم فقال بعضهم لا تقليد في أوقات الصلاة . والقرض لا يؤدي إلا بيقين ، وقال الجمهور منهم إن المؤذنين حجة في أوقات الصلوات ، ولأن أكثر عادة الناس على ذلك ، ولولا ذلك كذلك لما وسع للمرأة والأعمى والمقعّد ومن لا يعرف الأوقات أن يصلوا في مواضعهم بغير يقين على معرفة الأوقات ، ولكن إذا سمعوا الأذان في وقت ما يرجون أنه أذان للصلاة فيصلون بأذان المؤذن ولم نجد الفقهاء يمنعون من ذلك ، ومن أذن قبل دخول وقت الصلاة أعاد أذانه . وعن موسى بن علي رحمه الله أن الرجل إذا اعتاد الكذب فما نحب أن يكون مؤذناً ويستحب الأذان أن يكون في أول الأوقات للصلوات ليقوم الناس إلى الطهارة للصلاة .

فصل

والتثويب في الأذان أن يقول للمؤذن الصلاة خير من النوم بعد قوله حي على الصلاة أو بعد حي على الفلاح مرة أو مرتين . قال أبو سعيد رحمه الله ويستحب بعد الأذان قبل الإقامة ركعتان أو قعدة أو ثلاث تسبيحات إلا صلاة المغرب فإنه يقيم لها قبل أن يقعد ولا انتظار لها ، وقال فيما يروى كن إماماً أو مؤذناً لإمام ، ولا تكن الثالثة فيفوتك فضل الأذان والإمامة ، لأنه قيل للمؤذن كفضل من صلى بأذانه ، وللإمام كفضل من صلى بصلاته ، ولا ينقص ذو الفضل من الفضل شيئاً ، ولا ينبغي لمن يؤذن في مسجد جماعته وعماره كارهون له . ويروى عن النبي ﷺ

أنه قال بين كل أذانين صلاة لإحالة للغرب^(١) ، ويريد بالأذانين الأذان والإقامة ويجلس المؤذن بين كل أذان وإقامة إلا للغرب . وقيل إذا لم يكن المقيم ثقة أقام الإمام بنفسه ، ولا تجوز الإقامة بالفارسية ، ومن تكلم في الإقامة أعاد ، وترك الإقامة على التعمد لا يسع في السفر ، وفي الحضر اختلاف ، وقيل بالإعادة في الحضر أو حيث لا تسمع الإقامة ، وفي نسيان الإقامة اختلاف في إعادتها ، ويكره الكلام بعد الإقامة إلا بذكر الله ، ومن تكلم فلا بأس وقال قوم يعيدها إذا تكلم ، وقيل لا يعيدها إذا تكلم بعدها في أمر الصلاة وغير أمر الصلاة . وهذا أكثر ، وقيل ما استقبل القبلة فإن أدبر فلا نقض عليه ولا ينبغي إلا من عذر . وعن أبي سفيان ، أن من تكلم في الإقامة يعيدها وإذا أخذ المؤذن في الإقامة ثم دخل عليه رجل فسلم عليه ، فرد السلام أنه ينهى عن ذلك ، ومن فعله فلا تنتقض إقامته . ولا بأس أن يمشي المؤذن وهو يقيم حتى يأتي المحراب ، وبعض كره ذلك ، ويكره الكلام إذا أقام المؤذن للصلاة حتى يقوموا للصلاة . والإقامة مثل التوجيه ، والاختلاف فيهما واحد ، وفي بعض الأمور أكد ، ومن ترك الإقامة حتى صلى شهراً أو شهرين أو أقل أو أكثر وهو لا يعلم أن عليه الإقامة فلا بدل عليه ولا كفارة ويأتي بهما فيما يستقبل . ومن أقام للصلاة وهو جنب وصلى القوم بصلاته أن صلاحهم تامة .

وعن أبي معاوية رحمه الله أن من ترك الإقامة متعمداً عليه النقض ، وقول لا نقض عليه ، ومن ترك الإقامة ناسياً فلا نقض عليه . وقول عليه الإعادة ، ومن

(١) أخرجه البزار عن بريدة .

دخل المسجد يريد الصلاة من بعد ما صلى القوم وخرجوا منه فصلى بغير إقامة وظن أن ذلك يجزئ فقول، عليه النقص، وقول إذا دخل المسجد يريد الصلاة وسلم الإمام ولم تنتقض الصفوف أجزأته إقامتهم، وأرخص ما قيل تجزئ إقامتهم ما لم يخرجوا من المسجد ونحب أن يأتي بالإقامة على كل حال، إلا أن يصلى بصلاة الإمام أو يدرك شيئاً من صلاته، والإقامة مثنى مثنى ويستحب الجزم في الإقامة، والجزم هو الوقوف على السكون في أكثر رأى المسلمين. وقيل الجزم ترك المد والتطويل وقيل أول من أفرد الإقامة معاوية، لما كبر، وكان يطول عاياه القيام على المنبر. ومن نسى شيئاً من الإقامة حتى صلى فلا نقض عليه، وإن ذكرها نسي منها قبل أن يصلى أعاد الإقامة وحدها، وقيل من أنصت إلى استماع الإقامة من المؤذن وصلى بها في منزله أجزأته. ومن أقيمت الصلاة وهو قائم فيؤمر أن يكون قائماً حتى يدخل في الصلاة، وإن قعد فلا بأس، فإذا قال المقيم، قد قامت الصلاة والإمام حاضر، فليقيم الناس وليصفوا، وإن كان الإمام غير حاضر فلا يقوموا حتى يقوم الإمام، ومن انتقضت صلاته فأراد أن يصلى مكانه فنجب له أن يبدل الإقامة وإذا أقيمت الصلاة قطع من في المسجد صلاته لقول النبي ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة^(١)، وقيل إقامتها تكبيرة الإحرام، والله أعلم وبه التوفيق.



(١) رواه مسلم والأربعة عن أبي هريرة.

القول الثانى عشر

فى التوجيه ، والإقامة أيضاً

راختلف الناس فى التوجيه للصلاة ، قال بعضهم إنه فريضة ، وقال بعضهم إنه سنة ، وأكثر القول أنه سنة . واختلفوا فيما ترك التوجيه متمداً فقول عليه إعادة وقول لا إعادة عليه . وقال موسى بن على من نسى التوجيه والإقامة فلا إعادة عليه إلا أن يكون فى فلاة . ولا يسجد سجدة للوم . وقال أبو معاوية لا أرى عليه بدلاً فى فلاة ولا فى غيرها ولو تركها ، وقيل من ترك التوجيه متمداً أو ناسياً فعليه إعادة . وقول لا إعادة عليه فى التعمد ولا النسيان ، وقول عليه إعادة فى التعمد ولا إعادة عليه فى النسيان ، وهذا القول أحب إلينا . ومن وجه توجيه إبراهيم عليه السلام وترك توجيه نبيينا محمد ﷺ لم يجز ذلك ، ومن وجه بتوجيه نبيينا محمد ﷺ وترك توجيه إبراهيم عليه السلام أجزأه ذلك ، وإن جمعهما فهو أفضل . وقال عزان بن الصقر رحمه الله من أتى إلى قوم وهم يصلون جماعة فخاف أن يسبقوه إذا أتم التوجيه ، فقال سبحانك اللهم وبحمدك ، ثم أحرم وركع معهم أن هذا يجزئ ، وصلاته تامة . ومن كان يصلى النافلة ثم ينصرف ، ثم يرجع يريد أن يصلى أنه إذا وجه فى أول صلاته أجزأه إلا أن يتكلم فيلزمه إعادة التوجيه ، وإن صلى الفريضة ، ثم قام فأوتر أنه يجزئ توجيحه الفريضة ما لم يتكلم . وقال محمد بن محبوب رحمه الله يوجه للوتر ولو لم يتكلم ، لأنها صلاة وحدها . وقال من وجه لصلاة الفريضة وهو جالس من غير علة ثم قام فأحرم قائماً وصلى

أن صلاته تامة إن شاء الله . وعن أبي الحسن رحمه الله ، واختلفوا في التوجيه ، فقال قوم : هو بعد تكبيرة الإحرام ، وقال آخرون : إنه قبل تكبيرة الإحرام ، وقد حملوا بهذا ، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال (١) : سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك . والذي عليه أهل أهل زمان اليوم ، أن التوجيه عندهم سنة قبل الإحرام ، وهو أن يقول إذا قام إلى الصلاة : سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً ، وما أنا من المشركين ، ومن ترك من التوجيه كلمة أو كلمتين فلا تقض عليه . ومن شك في التوجيه بعد ما أحرم فليتمض على صلاته ولا يرجع إلى الشك ، ويجوز للمرأة أن تقول حنيئاً وحنيئة ، وبعض أنكر امرأة حنيئة . وقيل : إن موسى بن علي رحمه الله كان يقول في التوجيه : حنيئاً مسلماً . وأخبرني سليمان بن ميمون النفوس أن أصحابنا من أهل نفوسا يقدمون توجيه إبراهيم عليه السلام قبل توجيه نبينا محمد ﷺ .

(١) الممول به مع أشياخنا المتقدمين والمتأخرين الجمع بين التوجيه المروي عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأبينا إبراهيم عليه السلام ، فقد روى أبو داود والدارقطني ومسلم وغيرهم عن عائشة وابن مسعود وعثمان وغيرهم من الصحابة ، ولفظه في أبي داود عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وللخمس مثله من حديث أبي سعيد ، وأخرج مسلم في صحيحه أن عمر كان يجهر بهؤلاء الكلمات ، وكذا روى سعيد بن منصور عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم ، وروى أحمد ومسلم والترمذي من حديث توجيه أبينا إبراهيم عليه السلام بزيادة دعاء لكن لا يستحبون الدعاء قبل الإحرام طلباً للاختصار واستحضاراً للقلب والنية للدخول في الصلاة ، وأما بعد تكبيرة الإحرام فمنوع قطعاً عملاً بمحدث تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم رواه الخمسة إلا النسائي عن علي بن أبي طالب ، وهو في مسند الربيع بن حبيب عن جابر بلاغا عن علي أيضاً . م

فصل

قيل معنى سبحانك اللهم وبحمدك ، فسبحان الله هو التنزيه لله عز وجل عما لا يليق به من الصفات القبيحة التي لا تجوز عليه ولا ينبغي أن يوصف بها . ومعنى اللهم ، يا الله ، فأبدلت الميم من الياء ، فصار اللهم ، ومعناه يا الله يا الله ، مرتين وقيل اللهم اسم الله الأعظم ، ومعنى وبحمدك أى أحمدك ، كأنه قال سبحانك يا الله أحمدك ، لأنه لا يستحق الحمد على الحقيقة إلا الله ، لأنه هو المنعم على عباده . وللتفضل عليهم ، ثم يقول تبارك اسمك الامم المأخوذ من السمو والارتفاع . وقيل من السمة ، وهى العلامة ، وتعالى جدك ، فقيل تبارك من البركة لأن اسم الله بركة على من ذكره . وقيل تبارك اسمك تقدس أى تطهر ، وقيل تفاعل من البركة ، لأن اسم الله تعالى بركة على من ذكره ، وقيل معنى وتعالى جدك وهو علو القدر والشأن والمنزلة ، والجد هو العظمة والشأن ، ولا إله غيرك بفتح الهاء وضم الراء . وقيل يجوز بضم الهاء من إله منونا وضم الراء من غيرك ووجه ثالث بفتح الهاء والراء ووجه رابع بضم الهاء وفتح الراء ، والوجه الأول أحب إلينا ، إلى هاهنا توجيه نبينا محمد ﷺ ، ثم يقول وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيقا ، وما أنا من المشركين . أى أخلصت هلى ودينى لله ، وقصدت به رضاه وذبحت به نحو الموضع الذى أمرنى به ربى . وفطر السموات والأرض خلقهن ، حنيقا أى مسلما مستقيما . وما أنا من المشركين أى أنى مقر بالإسلام مستقيم عليه كما أمرتنى واخترتة لنفسى دينا ، وهو دين الحق الذى تعبد الله تعالى به عباده وما أنا من المشركين أهل الزيغ ولا اعوجاج عن الحق .

فصل

عن محمد بن إبراهيم رحمه الله، وإذا أراد المؤذن أن يقيم للصلاة ويعتقد الإقامة فإنه ينوى أن يقيم لصلاة الجماعة التي اعتقد أن يصلي بها ما كانت من الصلوات ، وكذلك الذي يقيم لصلاة الجمعة والمؤذن إذا قام للصلاة على ظهر المسجد أو في رأس المنارة جاز لمن يصلي بإقامته . ومن كان يعنيه الشك في صلاته ويرجع إلى نقضها يعيد الإقامة ، وقول ليس عليه إعادة . وقيل : إن شك في صلاته ورجع إلى نقضها بعد أن جاوز تكبيرة الإحرام ويدخل في الصلاة فإنه يرجع إلى الإقامة والتوجيه . وقيل يرجع إلى التوجيه . ولا يرجع إلى الإقامة ، لأنه موقف واحد ، وقول يرجع إلى الإحرام لأنه قد أقام ووجه ، وهذا ما لم يفرغ من الصلاة ، وإن فرغ منها فعليه الإقامة والتوجيه لأنه قد أهل تلك الصلاة ، وقيل إن أبواب السماء تفتح عند إقامة الصلاة ، وعند ذلك ترجى إجابة الدعاء ، وعن أبي علي قال : ما أقيمت الصلاة إلا قالت الملائكة عليهم السلام قوموا يا بني آدم إلى ناركم فاطفئوها بصلاتكم . وقال أبو سعيد رحمه الله إن المأموم يقوم إلى الصلاة إذا قال المقيم حي على الصلاة لأنه قد حث عليها ، وفي بعض قولهم إنه يقوم إذا قال قد قامت الصلاة ، وإذا توانى في القيام إلى الصلاة ونه قبل أن يحرم الإمام فيحرم مع إحرام الإمام ولا يفوته من صلاة الإمام شيء ، وحفظ أبو صفرة عن أبي سفيان ، أن من تكلم في الإقامة أنه يعيدها ، وإذا أخذ للمؤذن في الإقامة ، ثم مرّ عليه رجل فسلم عليه فرد عليه السلام فإنه ينهى عن ذلك ، ومن فعله لا تفتقض إقامته ، ومن أقام الصلاة بالناس ، ثم أقبّل عليهم ، فقال استموا رحمكم الله ، فإن كان.

وراءه من لا يتولاه ومن يتولى انصرفت الرحمة إلى أهل الولاية ، ومن حضر مسجداً فأقام الصلاة من في نفسه منه جرح فحائز له أن يقيم بينه وبين نفسه . وقال هاشم : سمعنا أنه إذا جاء الرجل من المشرق ودخل المسجد فليوجه إذا خاف السبق وهو مستقبل القبلة وإذا جاء من ناحية غير المشرق فليصرف وجهه ناحية القبلة وليوجه . وقال مسبح اكتبوها عن الشيخ قيل له ، فإن سبته على ذلك للمقام رجل آخر وقام هو في غيره قال : لا بأس عليه إن كان وجهه إلى القبلة ، ومن أقيمت الصلاة فأمسك عن التوجيه ساعة فلا تقصد صلاته بذلك ، ولكن لا يؤمر بذلك وإن قعد ساعة وكان يعرف الساعات أو تطاول في سكوته واقفا فلم يكن في الصلاة فأحب الإقامة والتوجيه إن لم يكن صلى . ومن أحرم قبل التوجيه جاهلاً فقول عليه البدل ، وقول لا بدل عليه لأن بعضاً ينزل الجاهل منزلة النامى في خطئه في الصلاة . وأما الذى يرى التوجيه بعد الإحرام ثم رجع إلى رأى المسلمين وتاب فلا يلزمه بدل ما مضى من الصلوات على ذلك . وقيل : من أقام لصلاة الظهر قبل أن تزول الشمس وكبر تكبيرة الإحرام بعد الزوال فقد جازت صلاته . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثالث عشر

في تكبيرة الإحرام والاستعادة

وتكبيرة الإحرام فرض في كتاب الله عز وجل قوله تعالى : « مَا أَكْبَرُهَا
الْمَذْثَرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ » : قيل نزلت هذه الآية ، والنبي ﷺ قائم ،
وكان سبب الأمر للصلاة ، وقام النبي ﷺ ، فظهر ثيابه ، وقيل موضع الفرض ،
« وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا » ومعناه وعظمه تعظيماً . قال بعض المفسرين في قول الله
تعالى : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ » هي أنها تكبيرة الإحرام . وهذا
كله تأكيد في فرض تكبيرة الإحرام . وقال النبي ﷺ في الصلاة : « تحرّمها
التكبير وتحليلها التسليم »^(١) وهي تكبيرة الإحرام ، وتسمى تكبيرة الافتتاح ،
لأنها تفتتح بها الصلاة وتبدأ بها ، وقيل سميت تكبيرة الإحرام لأن بذكرها
يحرم على المصلّي ما كان حلالاً له فيها قبلها ، وهي أول الصلاة . وفي الحديث إن
أول من كبر تكبيرة الإحرام نبي الله إبراهيم عليه السلام لما أراد أن يذبح ولده ،
قال : الله أكبر فأنجاه الله بفضل هذا القول من ذبح ولده ، فأمر الله نبيه أن يقولها
في أول الصلاة ليعطيه فضل إبراهيم عليه السلام .

(١) أخرجه الحمسة إلا النسائي عن علي بن أبي طالب .

فصل

والنية في تكبيرة الإحرام لمعنى إخلاص العمل ، وليسكون في عمله مخلصاً :
 لله كما قال الله تعالى : « فاعبد الله مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ » . وقال : « فَمَنْ كَانَ
 يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » .
 لأن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً . وقال أبو سعيد رحمه الله : إنه
 لا يجوز افتتاح الصلاة بالإحرام إلا بالتكبير إذا كان يحسن التكبير ويقدر عليه ،
 وإن لم يقدر عليه فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، ومن لم يحسن أن يقول الله أكبر
 فأقرب ما يكون في الجواز أن يقول لا إله إلا الله ، فإن لم يحسن التكبير والتهيل ،
 فليقل : الله أجل ، والله أعظم وأشبه هذا . ولا يجوز التكبير إلا بالعربية ،
 لأن الله أرسل نبيه بلسان عربى مبين ، فجميع شريعته ثبتت على العربية ، إلا لمن
 لم يطق ذلك ، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، إلا القرآن فإنه لا يجوز إلا بالعربية ،
 واختلف فيمن يقضى تكبيرة الإحرام ، فقول عليه إعادة ، وقول لا إعادة عليه ،
 وذلك إذا كبرها على معنى النسيان ولم يرد بها الإحرام ولا الركوع ، فعلى قول
 من يقول إن الإحرام يثبت لتقدم النية يرى أن لا إعادة عليه ، وذلك إذا كبرها
 ولم يصرف النية لغیر تكبيرة الإحرام ، وفي بعض القول إنها لا تجزى إلا بالنية ،
 ويعجبنى القول الأول إن كان عند النسيان ، وإن كان على غير النسيان ولم يقصد
 إلى تكبيرة الإحرام وهو ذاكر إلى ذلك أن ذلك يبطل صلاته ، ولو ثبتت له
 تكبيرة الإحرام على النسيان وترك تكبيرة الركوع على العمد أن صلاته تفسد ،
 وإن هو كبر التكبيرة يريد بها الإحرام وركع بها ، فعندى أن صلاته تامة

إلا على قول من يقول إن من ترك تكبيرة من تكبير الصلاة ناسياً أو متعمداً فسدت صلاته ، وإن كبرها يريد بها للإحرام والركوع كان ذلك مستحيلاً ، ولا يثبت له هذا ولا هذا ، فإن أراد بها تكبيرة الركوع كانت صلاته فاسدة في قول أصحابنا بأن الركوع لا يكون إلا بعد تكبيرة الإحرام ، ومن ترك تكبيرة الإحرام متعمداً أو ناسياً فصلاته فاسدة ، ومن صلى بصلاة الإمام وكبرها قبل أن يكبر الإمام فصلاته فاسدة إلا أن يهمل الأولى ويكبر غيرها بعد الإمام ، وعن محمد بن محبوب رحمه الله في من أحرم للصلاة ، قال : الله أجل أو الله أعظم ، مكان الله أكبر ، قال : أخاف عليه النقص لأنه خالف السنة ، وسواء ذلك كان متعمداً أو ناسياً ، وفي بعض آثار أصحابنا لا نقض عليه في إحرامه ولا يعود لمثل ذلك .

فصل

وقيل إن من لم يسمع أذنيه تكبيرة الإحرام في صلوات الليل والنهار أنه لا بأس عليه إذا كبر ، وإن أسمع أذنيه فهو أحب إلينا . وكذلك يوجد عن هاشم رحمه الله . ومن شك في تكبيرة الإحرام بعد أن جاوزها إلى حد ثالث فقول لا يرجع إلى الشك ويمضي على صلاته ، وقول ولو شك فيها وهو في التحيات الآخرة فلا يخرج من الصلاة إلا بيقين من أدائها ويبتدئها من أولها ، وفي بعض القول من شك في تكبيرة الإحرام بعد ما دخل في الاستعاذة فمضى على صلاته ولم يرجع يحرم أن صلاته تامة ، وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، إن رجع فوضعه قريب ، وإن مضى على صلاته فصلاته تامة ، ومن ترك تكبيرة الإحرام لتعمد أو

نسيان فعلية الفقض . وقال عزان بن الصقر رحمه الله في رجل أقام للصلاة فوجّه وأحرم واستعاذ وقرأ ثم شك في التوجيه أنه لم يتمه ، فرجع ، فأتم التوجيه وأحرم ، ولم تكن له نية أن يهمل الإحرام الأول ، وإنما كانت نيته في الإحرام الآخر تثميناً له ، قال صلته تامة . قال أبو المؤثر رحمه الله ، لو كبر للصلى تكبيرة الإحرام ثلاثاً أو أكثر إذا كبر كانت تكبيرة الإحرام هي آخرهن ولا يلزمه النقص في صلته ، وقول إن كان يرجع إلى تكبيرة الإحرام في التثمين لها أو الشك فيها فتكبيرته هي الأولى ، وإن كبر ثانية أو ثالثة على أنه مهمل لما كبر فأحرامه الآخر منهن . وعن الواضح فيمن صلى بقوم ونسى أن يجهر بتكبيرة الإحرام قال إن كانوا كبروا من خلفه فأرجو أن لا يكون عليه نقض ، ونحب النظر في هذا لأنه لا يدري أنه كبر قبل للمؤمنين أو بعدهم وإن كبر الإمام تكبيرة الإحرام وكبر الذين خلفه ، ثم شك الإمام أنه لم يكبر ، فكبر ثانية ، ولم يكبر الذين خلفه لأنهم قد كانوا كبروا تكبيرة الإحرام ، ثم إمامهم أتموا صلاتهم على ذلك فإن كان الإمام جعل الثانية تكبيرة الإحرام وأهمل الأولى ، وقال إنه لم يذكر الأولى وشك فيها فالقول قوله ، وصلته تامة وصلاتهم منتقضة .

فصل

وتكبيرة الإحرام هي الله أ كبر بفتح الألف من اسم الله فتحة قصيرة وتسكين اللام الأولى وتشديد اللام الثانية تشديدة طابقة بالحنك مع مده على اللام الثانية ، فإذا مد اللام الثانية وأطلق بها لسانه ضم الهاء ضمة مشمومة غير متمكنة حذراً أن يثبت واو بعد الهاء من اسم الله ، ويفتح الألف من أ كبر فتحة مقطوعة غير مطولة ، ويسكن الكاف وتفتح الباء من أ كبر فتحة قصيرة وتسكن الراء من

أكبر ، والمسلمون يستحبون جزم التكبير ، وبعضهم يقول جزم بالذال معجمة في الصلاة إلا إنه قد قال بعضهم بمد تكبيرة الإحرام وحدها ، وأحب بعضهم جزمها كسائر التكبير ، ونحن نحب مد تكبيرة الإحرام ، وتكبير العيدين ، وتكبير الجنائز ، ليسمع من خلف الإمام ، ولا ينبغي للمأموم أن يكبر حتى يقطع الإمام تكبيره ، لأنه تابع له في جميع صلاته .

فصل

قال أبو عبد الله : من كبر تكبيرة الإحرام وهو قاعد مع الإمام أنه لا يجزيه حتى يرجع يكبرها وهو قائم . وعن أبي سعيد رحمه الله فيمن كبر تكبيرة الإحرام قبل الإمام سهوا منه أو نسيانا ، ثم علم بعد أن كبر الإمام ودخل في الصلاة ، وتم بعد تكبيرة الإحرام حتى أتم صلاته مع الإمام أن عليه الإعادة إذا أتم صلاته على ذلك وإن كبر وقرأ قبل الإمام فإنه يعيد الصلاة بالتوجيه والإحرام وقيل إنما عليه أن يكبر تكبيرة الإحرام ما لم يكن دخل في الركوع ، ثم علم بذلك وأما إن ركع وذكر أنه لم يكبر تكبيرة الإحرام أعاد الصلاة بالإقامة والتوجيه ، وإن ذكرها قبل أن يركع وهو في القراءة رجع فأحرم ، وليس عليه إعادة الإقامة والتوجيه ، وإن سمع الناس رجل وهو المبلغ تكبيرة الإحرام فليسمعهم إذا كبر الإمام فليجهر هو بالتكبير وصلاته تامة ، وكذلك في صلاة العيدين ، وأما الذي يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام من نحو الرسغ فإذا كان ذلك لمعنى يريده ويذهب إليه فلا بأس ، وإن كان عابثا في الصلاة فبئس ما فعل ، والعبث يفسد الصلاة إذا كان لغير معنى . وقال أبو الحسن رحمه الله من أحرم بالصلاة

فقال : الله أجل أو الله أعظم أو الله الكبير ، بعض نقض الصلاة بذلك ، ولم يختلفوا في قوله الله أكبر ، لأن رسول الله ﷺ قاله وعلمه أمته ، ومن جهل تكبيرة الإحرام أو القراءة وكان يصلي ولا يكبر ولا يقرأ فقول عليه البدل والكفارة ، وقول عليه البدل بلا كفارة ، وقول لا بدل عليه ولا كفارة .

فصل

وأما الاستعاذة فقول إنها فريضة ، وقول إنها سنة ، ومن تركها عامدا فقول تتم صلاته ، وقول إنها لا تتم ، ومن تركها ناسيا فقول تتم صلاته ، وقول لا تتم ، ونحب أن تتم ، وإن نسيها وذكرها قيل أن يخرج من صلاته فقول ليس عليه أن يقولها بعد أن جاوزها ، وقول يقولها إذا ذكر حينما كان من صلاته ، وقول إلا أن يكون راكعا أو ساجدا ، ونحب له إن كان بقي له شيء من القراءة أن يقولها عند القراءة وإن استعاذ من حينما ذكر جاز إلا أن يكون راكعا أو ساجدا ، وقيل إن لم يقلها جاز ذلك إذا كان أصل ذلك من طريق النسيان ، والذي يقول إنها تفسد الصلاة بالنسيان فإن نسيها حين يقرأ فإن ذكرها وهو في القراءة رجع فاستعاذ ثم قرأ ، فإن نسي حتى ركع فسدت صلاته ، وقيل من نسي الاستعاذة وصلى فصلاته تامة ، وإن ذكرها قبل أن تتم صلاته فليستعذ بالله في الوقت الذي ذكرها فيه كان في القراءة أو الركوع أو السجود أو في التحنيط إذا خاف أن يتساهل أيضا ، وإن لم يفعل لم تفسد صلاته .

فصل

قيل كان أهل أركي يستعيذون قبل الإحرام، وأهل نزوى بعد الإحرام عند الافتتاح القراءة، وأكثر الناس على ذلك ومن استعاذ قبل الإحرام فلا بأس عليه إن شاء الله، وقول الله تعالى: « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ». يدل على أن الاستعاذة قبل القراءة بعد الإحرام. وسئل هاشم عن الاستعاذة، هل يسمع الرجل أذنيه في صلاة يجهر فيها؟ قال: لا إثم، قال: فإن أسمعها لم تفسد صلاته، واختلف الناس في الاستعاذة فقال قوم يستعيذ في أول ركعة وتجزئه، وبذلك نقول، وقال قوم يستعيذ في كل ركعة، وبعض لا يرى خلف الإمام استعاذة. وعن ابن محبوب في المتطوع كلما سلم قام وكبر واستعاذ، قال: ونحن كذلك، وأما غيرنا فيجتزئ بالأولى. وقال مجبر بن محبوب رحمه الله: إذا صلى الرجل وحده صلاة المغرب فلا بأس أن يسمع أذنيه الاستعاذة والتوجيه والتكبير والتشهد، ولا ينبغي له أن يرفع صوته. قال أبو الحواري قال بعض الفقهاء من جهر بالاستعاذة من بعد الإحرام فسدت صلاته، إلا أن يكون يعنيه الشك فيجهر لأجل ذلك. ومن نسي التكبير والاستعاذة وقول سمع الله لمن حمده، ثم ذكرهن في غير وقتهن فإنه يبدأ بإعادة الأول فالأول، وموضع الأمر بالاستعاذة من كتاب الله قوله تعالى: « فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ومن قال إن الله لم ينزل هذه الآية وليست من كتاب الله فقد أشرك به وجعده، والإمام إذا نسي الاستعاذة ثم ذكرها وهو في قراءة السورة فإنه يستعيذ حيث ذكرها سرا.

فصل

فإن قيل كيف خص الله القراءة بالاستعاذة من الشيطان الرجيم؟ فإن يقال له، إن كل طاعة لله كانت أفضل فنزغات الشيطان فيها أكثر، فلما كان القرآن أعظم وأفضل لما فيه من التوحيد والذكر والدعاء كانت تلاوته أشد الطاعات على إبليس لعنه الله، وكانت محاربتة فيها للمؤمن أكبر من سواها. وأيضاً فإنها إذا كانت في القراءة وفي غيرها كانت في الصلاة أوجب قال الله عز وجل « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » فإن قال قائل إن الله سمى كيد الشيطان ضعيفاً فلم أمر بالاستعاذة منه؟ فيقال له: ليس الاعتبار بالاستعاذة منه لضعفه وقوته إنما أمر بها لأنها في عينها طاعة، كما قال الله تعالى لنبيه ﷺ: « وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ » وقد قال الله تعالى: « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ »، وذلك لأن الاستغفار طاعة في نفسه وهو قد غفر الله له، وأيضاً لم يأمرنا بذلك لأننا أضعف منه، إذ لو لم يكن للمؤمن إلا قوة العصمة والتوفيق من الله تعالى لكفاه ذلك، ولو لم يكن للشيطان إلا ضعف الخذلان لكفاه، بل سمى كيده ضعيفاً لئلا يرهب منه المسلم وينهزم، وأمر الله بالاستعاذة منه تنبيهاً لنا وتذكيراً ونفياً للعجب، وأيضاً فإن ما فينا من الشهوة والهوى والحرص والكسل والفترة معين له علينا، فأمرنا بذلك ليحفظنا من الشيطان وأعوانه.

فصل

قيل أعوذ بالله معناه أمتنع وأتقوى وأعتصم ، وقيل أستغيث وأستجير ، وألجأ من الشيطان ، قيل اشتق اسمه من الشطن وهو البعد يعنى أنه البعيد من الرحمة وقيل من الشيط وهو الملاك . الرجيم قيل بمعنى المرجوم أى المطرود المشؤم ، وقيل الملعون ، قال عبد الله المعروف بالريحاني قرأت على سبعة من أهل العلم أعوذ بالله السميع العليم ، وكلهم يقول لى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . وقيل كان النبی ﷺ إذا استفتح القراءة قال أعوذ^(١) بالله من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه . قال أبو عبد الله أما همزه فاللؤنة وهى الجنون ، وأما نفخه فالكبر يوسوس به الشيطان فى نفس الإنسان فيعظمها عنده ويحقر الناس فى عينيه ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) روى أحمد والترمذى وأبو داود عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه . قال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الأسود رأيت عمر حين يفتتح الصلاة يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يتموذ رواه الدارقطنى .

القول الرابع عشر

في البسملة والقراءة في الصلاة

فإذا فرغ المصلي من الاستعاذة قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وذكر عن أم سلمة^(١) أن النبي ﷺ قام ليصلي فقال ، بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين . وقال^(٢) أبو هريرة قال النبي ﷺ : الحمد لله رب العالمين هي أم الكتاب ، وهي السبع المثاني ، وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها . ثم يقرأ فاتحة الكتاب ، وما تيسر من القرآن لقول الله تعالى : « فَاَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ » يعنى في الصلاة ، ففرض الله ذلك في الصلاة وأمر به ، ولم يوقت شيئاً محدوداً إلا ما تيسر وقوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ » قيل المثاني فاتحة الكتاب ، وأم الكتاب لعظمها ، وتقدم تنزيلها ، كما سميت مكة أم القرى ، لأنها أقدمها قال الله تعالى : « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ » . وبسم الله يحجر بها في كل صلاة يحجر بها ، وتسرى في كل صلاة يسر فيها بالقراءة ، ويؤمر من بدأ بالسورة أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية من فاتحة الكتاب ومن سورة النمل . وبعض أصحابنا يقول إنها آية في كل موضع ذكرت ، ولكن ليست من السورة ، والحجة فيها إجماع الصحابة على إقبالتها في كل المصحف . وعن علي قال قال رسول الله ﷺ كيف تقرأ إذا

(١) رواه الحاكم عن أم سلمة .

(٢) رواه الدارقطني ولفظه إذا قرأت الحمد فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم لأنها أم القرآن . وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم لأحدى آياتها قال اليعمرى وجميع رواة ثقة .

قُتِلَت للصلاة فقلت الحمد لله رب العالمين فقال قل بسم الله الرحمن الرحيم . وقال أبو عبد الله : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم ناسياً فلا نقض عليه ، ومن نسيها في فاتحة الكتاب فإنه يعيد إذا ذكر بعد أن يجاوز حدين وإن ذكر ولم يصر إلى الحد الثالث رجع فقرأها ، ثم قرأ وركع وسجد ، ومن نسيها عند افتتاح السورة بعد فاتحة الكتاب فلا إعادة عليه . وإن تركها متعمداً عند فاتحة الكتاب فعليه النقض ، وإن تعدد لتركها عند قراءة السورة بعد ما قرأ فاتحة الكتاب فلا إعادة عليه ، وقال أبو الحسن رحمه الله : أجمعت الأمة أن بسم الله الرحمن الرحيم قرآن فنحن في قراءتها جهراً مع الجهر وسراً مع السر ، ومن نسي قراءتها فلا نقض عليه ، ولا نحب له تركها ، ومن قرأ السورة وغلط فيها وتركها وقرأ غيرها فإن بدأ بسورة فيؤمر أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . ومن قرأ آية الكرسي في الصلاة فليس عليه أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن فعل ذلك متعمداً خفت عليه الفساد وإن نسي أو ظن أنه جائز له لم أتقدم على فساد صلاته لجهله وظنه ولا شيء عليه في النسيان ، ولا يعود إلى فعل ذلك متعمداً .

وقيل إن النبي ﷺ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته حتى مات ، وقرأها أبو بكر الصديق رضي الله عنه حتى مات وقرأها عمر رضي الله عنه حتى مات (١) . وسئل عنها ابن عباس فقال أو قد تركت فإن أول شيء اختلس الشيطان من بني إسرائيل بسم الله الرحمن الرحيم ، وقد اختلسها منهم إبليس لعنه الله ، وقال إن الله قد أمرهم بها فقال : اقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، وقال : إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ

(١) أخرجه الدارقطني عن ابن عمر .

بسم الله الرحمن الرحيم ، وهى أكرم آية فى القرآن . وقيل إن سليمان عليه السلام كتب إلى بلقيس إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم فأمر الله نبيه بقولها ليعطيه فضيلة سليمان . وقيل بسم الله الرحمن الرحيم تسعة عشر حرفا وهى أربع كلمات فن قال بسم الله الرحمن الرحيم آمنه الله من خزان جهنم لأنهم تسعة عشر صفا تقول الله تعالى : عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ، وهى أربع كلمات تدل على أربع طبائع ، الحرارة ، والبرودة ، واليبوسة ، والرطوبة ، وبسم الله سبعة أحرف ، وأبواب جهنم سبعة أبواب فمن قال بسم الله الرحمن الرحيم آمنه الله من أبواب جهنم السبعة وهى لظى ، والحطمة ، والسمير ، والجحيم ، وسقر ، والهاوية ، وجهنم قوله تعالى : وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ . وقيل من قالها آمنه الله من خوف الدنيا والآخرة أما فى الدنيا قوله : أَوَلَيْكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ . وفى العقبى جاء فى الخبر ، إن المؤمن إذا أمر الله به إلى النار فإذا قال بسم الله الرحمن الرحيم تباعدت عنه النار مسيرة سبعين ألف سنة . وقيل إن سليمان عليه السلام أملا بسم الله الرحمن الرحيم فوجد ملكه بعد ماذهب منه وكتبه آصف بن برخيا فوجد الاسم الأعظم الله وحمله الهدد فوجد رئاسة الطير ، وقرأته بلقيس فوجدت الإيمان بعد الكفر ، والله أعلم بذلك .

فصل

ومن جامع أبى محمد رحمه الله ولا تجوز صلاة للمأموم إلا بفاتحة الكتاب وحدها تقول الله تعالى « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ

تُرْجَمُونَ» وقال النبي ﷺ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب^(١). وفي خبر عنه ﷺ قال أنقرأون خلف الإمام؟ قالوا نعم، نهذه هَذَا قال^(٢) لا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب، وإن الصلاة لا تجوز إلا بها، ولا تجوز الصلاة إلا بالقراءة العربية، ولا يجوز الأذان إلا بالصفة التي أخذت عن النبي ﷺ، وقد قال الله تعالى «إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ حُسَيْنٌ». ومن ترك قراءة شيء من فاتحة الكتاب حيث تلزمه قراءتها ناسيا فلا نقض عليه حتى ينسى قراءة أكثرها، ثم عليه النقض، وإن تعمد لترك شيء منها فعليه النقض. وقال أبو نوح من قرأ في صلاة الفريضة ولم يسمع أذنيه فليس له ذلك. وأما الأعور. فقال إذا حرك لسانه بالقراءة فقد جاز عنه. قال أبو عبد الله رحمه الله، سئل أبو عبيدة رحمه الله هل يجوز أن يقرأ في صلاة النهار بفاتحة الكتاب وسورة من القصار، مثل قل هو الله أحد؟ فقال لا. وعن أبي سعيد رحمه الله إن المصلي لا يقرأ في صلاة الظهر والعصر بغير فاتحة الكتاب، وكذلك الركعة الآخرة من المغرب والركعتان الأخيرتان من العشاء الآخرة في قول أصحابنا. وفي قولهم إن الإمام إذا صلى والمصلي وحده أن لا بد له أن يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر والعصر فاتحة الكتاب ولا عذر له في تركها في أكثر قولهم وكذلك على من خلف الإمام ويخرج معنى الاختلاف في قولهم في الركعتين الأخيرتين من صلاة الظهر والعصر والعشاء والآخرة والركعة الأخيرة من المغرب

(١) روى أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن عبادة لاسلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.

(٢) أخرجه الربيع ومالك وأحمد وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة.

فبعض يرى قراءة فاتحة في كل ذلك ولا يرخص في تركها ، وفي بعض قولهم إن قرأها كانت أفضل ، وإن سبح أجزاء في هذه الركعات التي ذكرناها . وقراءة الإمام والمأموم والمنفرد بفاتحة الكتاب في جميع الركعات في جميع الصلوات أولى وأثبت لعموم القول أن كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج أو ليست بأزكى من خداج . وفي قولهم من ترك قراءة فاتحة الكتاب في الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء الآخرة وصلاة الفجر أو ترك قراءة ما تيسر من القرآن من آية فصاعداً أو ما يشبه الآية ، كان إماماً أو منفرداً أن عليه الإعادة للصلاة ، كان تركه لذلك بعدد أو نسيان . ومن عجز عن القراءة بالعربية فقول ، إنه يسبح مكان القراءة وتتم صلاته ، وعليه أن يجتهد في تعليم ما يقيم به صلاته من القراءة بالعربية ، وقول إن أمكنته القراءة بالفارسية ولم يقدر على العربية فقراءته بالفارسية أولى من التسبيح .

فصل

قال الله تبارك وتعالى « وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً » تأولوا في هذا أن النبي ﷺ قال : يجهر للمصلي بصلاته جهراً في أخفض صوت . وقال أبو سعيد الخدري : أمرنا نبينا ﷺ أن نقرأ في صلاتنا بفاتحة الكتاب وما تيسر من القرآن . وقال أبو هريرة ^(١) أمرني رسول الله أن أمادي ، ألا أن لا صلاة

(١) أخرجه أحمد وأبو داود ولفظه عندهم بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد وفي أبي داود عن أبي سعيد وما تيسر وفي ابن ماجه عن أبي سعيد وسورة وقد أوجب قراءة آية فما فوقها الأباضية في الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة الإمام دون المأموم والمنفرد إذا صلى وحده المغرب والعشاء والفجر ووافقهم على هذا عمر وابنه عبد الله وثمان بن أبي الناس والهادي والقاسم والمؤيد بالله .

إلا بفاتحة الكتاب وسورة . وروى عبادة بن الصامت عنه أنه قال : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فصاعدا ، وأمر أعرابيا أن يقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ، ومن اقتصر على آية قصيرة بعد فاتحة الكتاب أجزأه ذلك . وقيل يجوز للمصلي أن يردد الآية والآيتين من القرآن ويميزه ذلك عن القراءة ، ويجوز له أن يقرأ السورة مرتين أو أكثر في ركعة . وأما فاتحة الكتاب والتحيات فلا يجوز تكريرها . ولا شيء منهما في موضع واحد من مواضعهما من الصلاة . وإن فعل شيئا من ذلك على ظن أنه يجوز له ذلك فيختلف في تمام صلاته وفسادها ، والناسي في هذا أهون وأقرب إلى الجواز ، وإن كان تردده لشيء من الكلام على معنى التثبيت . فجاز له ولا ينقص عليه . وفرقوا بين تكرير الحمد والتحيات وبين قراءة القرآن لأن فاتحة الكتاب والتحيات لا تجزى عنهما في موضعهما غيرها . وأما قراءة القرآن يجزى بعضها عن بعض ، وما قرئ منه جاز ، وأما فاتحة الكتاب والتحيات فلا يزداد فيها ولا ينقص منها . وقراءة القرآن يجوز منها من الآية فصاعداً إلى ما لا ينهايه له . وعن أبي المؤثر رحمه الله في من أحرم في الصلاة وهو خلف الإمام في صلاة يجهر فيها بالقراءة فنوى في نفسه أن يسمع القراءة فاستمع من السورة آية أو آيتين أو أكثر من ذلك ، ثم بدا له أن عاد يقرأ فاتحة الكتاب ، قال أكره له هذا ولا أبلغ به إلى فساد صلاته سواء افتتح الصلاة مع الإمام أو دخل فيها ، وقد سبقه الإمام بركعة أو أكثر ، ولا يؤمر الإمام أن يجهر بالقراءة فيما فيه القراءة جهراً من الصلوات إلا بقدر ما يسمعه من خلفه ، وإن زاد على ذلك فلا نعلم عليه تنصاً ، إلا ما قد قيل في صلاة .

الفجر أنه يجوز فيها الجهر فوق قراءة غيرها من الصلوات التي يجهر بالقراءة فيها .
ومن كان خلف الإمام فلا يقرأ إلا فاتحة الكتاب وحدها ، ويستحب له أن يفرغ
من قراءتها قبل الإمام منها ليستمع القراءة . وإن فرغ الإمام من قراءتها ودخل
في قراءة السورة فيمسك هو عن قراءتها ويستمع القراءة ، وإن قرأ فلا بأس ، فإن
قرأ في صلاة النهار شيئاً من فاتحة الكتاب خلف الإمام ثم ركع الإمام فليركع
معه . وقال محمد بن محبوب رحمه الله في من لم يقرأ فاتحة الكتاب خلف الإمام
في شيء من الصلاة أنه لا نقض عليه ، وأما غيره فلا يرى ذلك . ويوجد عنه أن
من ترك فاتحة الكتاب في الركعتين الأولتين من صلاة الظهر والعصر أو ما يجهر
الإمام فيه بالقراءة في الصلاة عمداً أن عليه النقض . وقال في من كان يقرأ فاتحة
الكتاب خلف الإمام ، ثم ركع الإمام قبل أن يتم هو فاتحة الكتاب أنه يترك
القراءة ويركع مع الإمام في الركعتين الأولتين من صلاة الظهر والعصر . وقال
غيره إن لم يقرأ فلا بأس عليه ، ومن أخذ بقول من قال من أدرك الركوع فوجه
وأحرم وركع مع الإمام ولم يقرأ فقد أدرك الصلاة وليس عليه بدل القراءة إذا سلم
الإمام ، فنأخذ بهذا جازله إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة
أو الرابعة ، ونحن ممن يبدل ما فات من قراءة فاتحة الكتاب ، وقال من لم يدرك
مع الإمام قراءة آية كاملة في صلاة يجهر فيها بقراءة القرآن فعليه بدل القراءة إذا
سلم الإمام ، وإن لم يفصل فعليه بدل تلك الصلاة . ومن كان لا يعرف الآيات
وسمع من الإمام شيئاً من قراءة القرآن فلا نقض عليه حتى يعلم أن الذي أدركه
أقل من آية .

وأما أبو زياد فقال لا أتقدم على نقض صلاة من لم يدرك آية ولم يبدل القراءة، وقال لا أتقدم على نقض صلاة من سبح بعد قراءة فاتحة الكتاب في الركعتين الأوليين والآخرتين من صلاة الظهر والعصر .

فصل

واختلف فيمن قرأ في صلاة النهار سورة مع فاتحة الكتاب ، فنقول لا إعادة عليه ولو قرأ في ركعات الصلاة كلها ويسجد سجدة الوهم ، وقول لا وهم عليه في قراءة القرآن إذا كان ذلك ناسيا ، وقول عليه في الركعتين الآخرتين ، وأما الأوليان فلا وهم عليه في القراءة فيها وقول ، إن قرأ فاتحة وسورة في ركعات فرائض النهار كلها فعليه إعادة الصلاة إن ذكر ذلك في وقت الصلاة . وإن علم بعد انقضاء الوقت فلا إعادة عليه ، وقول إذا قرأ في أكثر صلواته فعليه الإعادة في الوقت ، وقول إذا قرأ في أكثر من ركعة فعليه الإعادة في الوقت ، وقول إن السنة جاءت فيها أن لا يقرأ فيها القرآن ، ولا يجوز خلاف السنة على العمدة ولا النسيان ، وعليه الإعادة إذا قرأ في أكثر من ركعة .

فصل

ويستحب أن يقرأ في الوتر سورة كاملة ، وقل هو الله أحد ، وكذلك بعد فراغه من القراءة في الركعة الأخيرة من صلاة الفجر .

وزعم مسبح بن عبد الله أن محمد بن زيد صلى بالناس في العسكر فقرأ حتى فرغ من السورة ، ثم قال صدق الله ، فسئل بشير عن ذلك ، قال : صلاتهم منتقضة ، (١٠ - منهج الطالبين / ٤)

ولم يرد ذلك مسعدة . واختلف في من يعتمد لقراءة السورة خلف الإمام ، فنقول .
إن نعت ذلك نقض صلاته ، وقول لا نقض عليه . وقيل كل صلاة ثبتت فيها
القراءة فلم يقرأ فيها مع فاتحة الكتاب شيئاً من القرآن فهي منتقضة ، وإن قرأ
شيئاً من القرآن ولو آية مع فاتحة الكتاب فلا نقض عليه ، وبسم الله الرحمن الرحيم
آية من القرآن في بعض القول ، وجائز أن يقرأ السورة والسورتين والثلاث
في ركعة إذا كان في سعة من وقت الصلاة ، ويجوز أن يقرأ السورة في ركعتين ،
والذي يستحب أن يقرأ في صلاة الفجر من كبار سور المفصل ، وفي البتة من بعد
ذلك ، وفي صلاة المغرب من آخر المفصل .

قال أبو الوليد ، قال موسى بن علي : أقرأ في صلاة الغداة من أول المفصل .
إلى سورة الحاقة ، وفي العتمة من الحاقة إلى سورة الليل ، وفي المغرب من الضحى
إلى آخر المفصل . وقيل إن الناس يقرأون في المغرب سبع اسم ربك الأعلى . وكان
بعض أهل العصر يقرأ في صلاة المغرب ألم نشرح لك صدرك ، وفي صلاة العتمة
إنا أنزلناه في ليلة القدر ، وفي صلاة فجر الجمعة سورة يس ، وفي فجر السبت بسم
الدخان ، وفي فجر الأحد سورة ق ، وفي فجر الاثنين سورة الرحمن ، وفي فجر
الثلاثاء سورة الواقعة ، وفي فجر الأربعاء سورة الحشر ، وفي فجر الخميس سورة
تبارك الذي بيده الملك ، وليس في ذلك عندنا شيء محدود ، وكلما قرئ من سور
القرآن تمت به الصلاة ويؤمر المأموم أن لا يقرأ في أول ركعة قبل الإمام ،
وله أن يستميد ، وإن قرأ قبل الإمام فلا إعادة عليه ، وكذلك في الركعة
الثانية ، وهذا مما يقرأ فيه بالجهر وأما ما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة فلا بأس عليه

في القراءة ، ومن نسي قراً قبل الإمام وقف حتى يتعدى الإمام ، ويجاوز ثم يني على قراءته .

وعن أبي سعيد رحمه الله فيمن يصلي صلاة يقرأ فيها فاتحة الكتاب وسورة فقرأ فاتحة الكتاب ونسي السورة فركع ، فلما أتم الركوع تذكر أنه نسي السورة فإنه يرجع يقرأ ويركع ولا يعتمد بما همل في حال النسيان وقوله إنه يعتمد بما همل في النسيان ولا يضيع عمله وقول تفسد صلاته إذا تعدى من حد إلى حد ، فإذا نسي القراءة حتى دخل في السجود ثم ذكر فإنه يعيد صلاته من أولها وما لم يدخل في السجود فإنه يقوم ويقرأ ويركع ويسجد ، وقول ما لم يجاوز ركعة تامة على النسيان فله أن يرجع إلى ما نسي وينفي على صلاته وقول إذا نسي الحد الذي كان عليه حتى دخل إلى الحد الثاني أعاد صلاته ، وهو أن يترك القراءة ويركع أو يترك الركوع ويسجد وهذا أضيق ما قيل في هذا وأوسطه حتى يتعدى إلى الحد الثالث وأوسع ذلك حتى يزيد ركعة تامة .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله ذكر لنا أن النبي ﷺ قرأ سورة مريم في الركعة الأولى ، وقرأ في الركعة الثانية قل هو الله أحد ، فلما انصرف قال إني سمعت صبيًا يصيح فظننت أن أمه تصلي خلفي فرحمته وأمه . وقيل إنه صلى في السفر صلاة الغداة فقرأ

(١) روى الجماعة إلا أبا داود والنسائي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه .

فيها ، قل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس ، وقيل إن همر بن الخطاب رحمه الله قرأ في صلاة الغداة « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » ولا يلاف قريش « وذكر أن جابر بن زيد رحمه الله قرأ في صلاة الغداة « قل يا أيها الكافرون » وكانت غداة شامية . وقيل لما طعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس عبد الرحمن بن عوف تلك الغداة صلاة الفجر ، فقرأ إنا أعطيناك الكوثر . وإذا جاء نصر الله والفتح ، وقيل كان عبد الرحمن بن عوف من أهل الفضل ، ودعا له النبي ﷺ فيما بلغنا فقال ﷺ : اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سلسبيل الجنة ، والسلسبيل من الماء هو العذب الصافي الذي لا كدر فيه ، والذي يغلط في القرآن في الصلاة فإن كان يغلط في القرآن بشيء من القرآن فلا بأس عليه ، وإن تكلم بغير القرآن فعليه البدل .

وعن أبي سعيد رحمه الله في المصلى إذا كان يقرأ ويقنفس ولا يقف بنفسه أنه يكره له ذلك ولا نقض عليه . ومن أم يقوم في صلاة يجهر فيها بالقراءة ، فلم يجهر بها حتى قضى بهم الصلاة ثم سألوه عن القراءة فقال لم قرأت في نفسي وضعفت عن الجهر ، فإن اعتمد فما أحب أن ينتقصوا . وقال أبو الحواري رحمه الله : عليهم النقض اعتمد أو نسي ، وللمأموم أن يبادر الإمام في قراءة فاتحة الكتاب ولو كان في كلمة واحدة ، وإن سبق الإمام فلا بأس . واختلف فيمن يدخن في صلاة الإمام فوجه وأحرم ، والإمام راكع فركع معه قبل أن يرفع رأسه يقول تجزيه قراءة الإمام ، كان في صلاة الليل أو صلاة النهار ، وقول لا يجزيه ذلك على حال ، وعليه إعادة القراءة وقول يجزيه فيما لا يجهر فيه بالقراءة من صلاة الإمام وما يجهر فيه الإمام

بالتقراءة فلا يجزئيه إلا أن يدرك من قراءة الإمام آية فما فوقها ، أو قدر آية . ومن غلط في قراءة فاتحة الكتاب في صلاته ، فاتفق آية منها ومضى على صلاته فصلاته تامة إن شاء الله حتى يترك ذلك على العمد ، وفي من يصلى قراً ، ويل لكل همزة لمزة ، فقال فيها كلا لئن لم ينته لينبذ في الحطمة ، قال أخاف عليه النقض لأن هذا من الكلام . وروى أن النبي ﷺ : قرأ في صلاة الغداة سورة البقرة وآل همران ، وقيل لا يقرأ في صلاة الغداة بسورة فيها أقل من عشر آيات ، وقيل قرأ فيها عمر رضى الله عنه ، قل يا أيها الكافرون ، وذلك في السفر ، وقيل من قرأ في البدل ، مدهامتان ، أجزاء ذلك ، ومن خر راكعاً وقد بقي عليه شيء من القراءة فأتى وهو راكع ، فقبل إذا تعمد لذلك فعليه النقض ، كان إماماً أو منفرداً . ومن قرأ في صلاته وإن عليكم لحافظين ، فلا يبلغ به ذلك إلى نقض صلاته . وأما من قرأ ثم لا ترونها عين اليقين أو قرأ ثم لا تسألن يومئذ عن التعميم فنحجب أن يعيد صلاته . وكذلك إن قرأ خطأ فقال كلا إن الإنسان لا يطغى أن النقض أولى به .

فصل

وقيل لا يجوز التطوع بفاتحة الكتاب وحدها ، وأجاز ذلك هاشم رحمه الله ، وقال لم أسمع أن أحداً يقول إن فاتحة الكتاب تجزئ في النوافل إلا موسى بن أبي جابر رحمه الله . ومن لحن في الصلاة فسلم من لحنين في الحمد فلا بأس إذا جعل العالمين بكسر اللام ، وأنعمت بضم التاء ، وإياك نعبد بضم النون وفتح الباء ، وقيل وكذلك إذا كسر الكاف من إياك نعبد وإياك نستعين ، والنون من نعبد قد تقدم . ويروى عن الشافعي قال : إن لم يبين الضاد من الضالين في الصلاة فلا

صلاة له ، لأنه حرف تختص به العربية دون غيرها من سائر اللغات ، وقيل : أيضا إنه لا غناء فيها . ومن بدل الآيتين فسئسره ليسرى جعل مكان اليسرى اليسرى أو مكان اليسرى اليسرى فسدت صلاته ، وإن كان إماما فسدت صلاته وصلاة من صلى خلفه ، وحدث زياد بن مثوبة أن رجلا دخل في الإسلام وكان للسلمون يعطونه ، فيقولون له إن شجرة الزقوم طعام الأثيم ، وهو يقول طعام اليعيم فلما لم يحسن قالوا له إن شجرة الزقوم طعام الكافرين . قال أبو محمد لا ينبغي أن يبدل القرآن إلا أن يكون لا يحسن ، وقال أبو الحسن إن قرأ كذلك غلطا فلا نقض عليه ، وإن تعدد فقد خالف وغير القرآن ، وقيل بالنقض على من جعل الرحمة تتوجه لأهل عداوة الله وغضبه والعذاب لأهل طاعة الله ورحمته ، إذا تعدد القارى لذلك ، وأما على النسيان فلا بأس . ومن قرأ فزل لسانه إلى كلام مثله في القرآن مثل غفور رحيم فقال شكور حلیم فلا نقض عليه إذا لم يتعمد مخالفة القرآن وتبديله . وأجاز أبو معاوية للمصلى أن يسبح في الركعتين من العتمة عوضا من القراءة ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو تسعا أو إحدى عشرة ، بقول سبحان الله ، وقيل لأهل على هذا .

قال أبو محمد الأعجم يقرأ يقول في نفسه ، ومن ترك القراءة اشتغالا بغيرها ساعة فسدت صلاته ، وإن تعافى فلا بأس . وعن أبي زياد قال : صلى بنا رجل فقرا إنا أنطيناك الكوثر فسألت هاشما فقال هي لغة ولم ير نقضا ، قال الله تعالى : ولا تبهر بصلاتك ولا تخافت بها الآية . قال ابن عباس كان هذا بمكة ، يجتمع أصحاب رسول الله ﷺ إليه قبل أن يظهر الدعوة ، وكان يكتم أمره ويصلى بأصحابه

حامين الصلاتين صلاة الصبح ركعتين وصلاة العشاء ركعتين ستة أشهر في دار
رجل من قریش ، يقال له عبد الله بن الأرقم ، فيأتيه المشركون فيلقون عليه الفتن
ويؤذونه ، فإذا رفع صوته بالقراءة آذوه ، وإن خفض صوته لم يسمعه أصحابه
فنزلت هذه الآية ، ولا تجهر بصلاتك أى بقراءتك فيؤذيك المشركون . ولا تخافت
بها فلا يسمعك الذين خلقك ، وقال الكلبي : هذه منسوخة بقوله : « قاصدع بما
تؤمر . وقال أبو محمد ، الجهر للرأى بصلاته والخافت بها الذى يسترها من الحياء .
وفي الحديث ماخافت بصلاته من أسمع أذنيه ، وقيل إنما نزلت في التطوع ، لافي
الفريضة ، وإن كان المصلى أعجمياً لا يعرف العربية فلا يجوز أن يصلى بقراءة غير
العربية ، ولكن يسبح في موضع القراءة ثلاث تسميحات ، ومكان التحيات ثلاثاً
وإن عرف ثلاث آيات بالعربية أجزأه . وقال محمد بن المنكدر : القراءة سنة
يأخذها الآخر عن الأول ، وقال زيد بن ثابت القراءة سنة فأقرأوا كما تجذونه ،
ولا تجوز قراءة التوراة والإنجيل في الصلاة مكان القرآن ، وقيل في المصلى يقول
أشهد أن لا إله ثم عرض له عارض من سبب فإن قطع متعمداً فقد انتقض وضوؤه
وإيمانه ، وقد لحق بالشرك في الحكم ، وإن كان مخطئاً أو ناسياً فيستغفر ربه ولا
يقض عليه ويتشهد الشهادة بتمامها عاجلاً ، ولا عذر له من العجلة ، وقال أبو الحواري
من قرأ في صلاته يوم يكون السماء كالعن وتكون الجبال كالمهل غلطا منه فلا
يقض عليه ، وقيل في المصلى خلف الإمام فيما يسر فيه القراءة من الصلاة إذا ركع
الإمام وهو في فاتحة الكتاب . قال ابن محبوب يقطع قراءته ولا يزيد شيئاً ، وقول
ما دام يرجو أن يدركه في الركوع فله أن يتم قراءتها .

فصل

واختلف في الداخل مع الإمام إذا دخل الإمام في قراءة السورة ولم يدخل الداخل في قراءة فاتحة الكتاب ، فقول يستمع ولا يرجع يقرأ ، فإن رجع يقرأ فسدت صلاته ، وكذلك إن دخل في القراءة فلا يرجع إلى الاستماع حتى يفرغ ، فإن فعل فسدت صلاته . وقول لا تفسد صلاته من شيء من ذلك . وقول تفسد في ترك القراءة مع الاستماع بعد دخوله في القراءة قبل تمام فاتحة الكتاب ولا تفسد في القراءة بعد دخوله في الاستماع .

وقال أبو سعيد رحمه الله : اختلف في الذي يركع قبل أن يقرأ سورة ، فقول عليه إعادة الصلاة لأنه قد همل شيئاً لم يكن له العمل إلا بعد كمال الذي قبله ، وقول حتى يدخل في السجود ثم تفسد ، وقول حتى يسجد السجود الثاني ، وقول ولو أتم السجود الثاني ما لم يصل ركعة تامة ، فإذا صلى ركعة تامة فسدت صلاته ، وقول لا تفسد ، ولو صلى أكثر من ركعة إذا كان ناسياً ما لم يفرغ من الصلاة ، ويعيد قراءة السورة وصلاته تامة ، وقول ولو أتم الصلاة على النسيان قبل قراءة السورة ولكنه يعيد قراءة السورة ويمضي على صلاته لقول النبي ﷺ : عني لأمتي عن الخطأ والنسيان .

فصل

وقيل في الذي يشبك حلقه وهو يبين القراءة لكنه لا يفصح بها كما كان من قبل أنه لا بأس عليه أن يتنحصر لصالح قراءته ، وترك التنحصر أحب إلى ما لم تنطبق عليه القراءة ، ولا بأس على المصلي أن يأخذ الآية من أول السورة

أو وسطها أو آخرها أو آية من أولها أو آية من أوسطها ، وآية من آخرها كل ذلك جائز ، لعذر أو غير عذر ، واختلفوا فيمن قرأ بعض الحمد ثم ركع الإمام ، فمنهم من أوجب بدل القراءة ، ولم ير ذلك آخرون ، ومن لم يدرك القراءة مع الإمام أبدل تلك القراءة ، كما قال يبدل ما فاتته ، وكذلك في الرواية ، واختلفوا في المصلي صلاة النهار إذا سمع من يليه قراءته أو من خلفه ، أو سمعوا منه الاستعاذة لغير عذر ، شك منه أو غيره فقول تفسد صلاته لأنه عابث في ذلك ، وقول إنه قد أساء ولا تفسد صلاته ، وأنا أحب الإعادة إذا كان ذلك لغير عذر ، لأنه قيل إن المصلي لا يسمع أذنيه القراءة في صلاة النهار ، وأما صلاة الليل فيؤمر أن يسمع أذنيه ، فإن لم يفعل فقد أساء ، ولا تفسد صلاته ، وفي جواب عزان بن الصقر رحمه الله فيمن جهر بالقراءة في صلاة النهار متعمداً أن عليه النقص ، وإن كان ناسياً فلا نقض عليه . وإن كان إمام قوم لا يجهر بالقراءة في موضع الجهر فصلاته تامة وصلاة من صلى بصلاته منقضة ، وإن جهر ولو بآية فصلاته وصلاتهم جائزة وإن جهر بقدر ما يسمع فصلاتهم جميعاً تامة ولو لم يسمع إلا واحداً من من الذين خلفه ، وإن كان لا يجهر جهرأ يسمع مثله وسمعه الذين خلفه أن صلاتهم تامة .

فصل

روى عن عمر بن الفضل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يجهر فيها بالقراءة حتى قضى الصلاة فلما انصرف سأله ، أشيء حفظته عن رسول الله ﷺ أم سهوت ؟ فقال : بل سهوت ، كفت أجهز جيشاً .

إلى الشام حتى وصل ثم أعاد الصلاة وأعادوا. وعن أبي سعيد رجه الله في الذي يجهر في الصلاة بما يسر فيه لشك يعنيه أنه قد أجيز له ذلك ، وليس عليه أن يرجع يستأنف القراءة سرا ، ويمضى على صلاته ، وإن أسر فيما يجهر فيه متعمدا فقول إن صلاته وصلاة من صلى خلفه مقتضة ، وقول تم صلاته وانتقض صلاة المأمومين . وفي بعض القول إن صلاة الجميع تامة ، وأما إن نسي حتى أسر فيما يجهر به ، ثم ذكر فقول إنه ينبغي على القراءة من حيث وصل ، وقول يستأنف القراءة من أولها ولو أنه أتم ركعة بقراءة السرفى موضع الجهر كان له أن يبنى على صلاته ، وصلاتهم تامة على قول من يرى ذلك ، وكذلك لو أتم ركعتين ، وإن جهر فيما يسر به من القراءة متعمدا مثل التحيات ونحوها فقول عليه النقض ، وقول لا نقض عليه ، وقد خالف السنة ، وحد الجهر إذا أسمع أذنيه ، وقول إذا أسمع من خلفه إذا كان إماما ، فعلى قول من يقول إن الجهر إذا أسمع أذنيه فقد جهر أن ذلك يجزى من يأتي به ، ولو لم يسمعوا قراءته ، لأن الإمام قد يجهر ولا يسمعه من خلفه كلهم ، وصلاتهم تامة على ذلك ، وقال إذا جهر الإمام ناسيا في موضع السر فقول يجزيه ذلك ، وقيل ، لا يجزى الجهر عن السر ولا السر عن الجهر ، وقول يجزيه ذلك كله ، السر عن الجهر والجهر عن السر ، ناسيا ، وقول يجزى الجهر عن السر والجهر ولا يجزى السر إلا عن السر ، ولا يجزى عن الجهر ، والقول في جميع ما يكون من أمر الصلاة في مواضع السر . والجهر من التكبير وغيره من أمور الصلاة . وفي جامع ابن جعفر ولا يجوز أن يجهر بالقراءة في صلاة يسر بالقراءة فيها ، ولا يسر بالقراءة في صلاة يجهر بالقراءة فيها ، وإن تعمد لذلك انتقضت صلاته وصلاة من صلى خلفه ، وإن نسي ذلك فنخاف عليه النقض

إذا نسي حتى جهر بالقراءة في الصلاة كلها، وإن نسي في ركعة فلا بأس وإن نسي
فأسر القراءة فيما فيه الجهر فإن ذكر قبل أن يسجد فإنه يرجع يبتدئ قراءة الحمد
ويجهر بها وبالسورة وإن سجد فسدت صلاته ويبتدئها . وقيل صلاة النهار تسمى
العجماء . ويستحب للمصلي أن يسر في نفسه كان إماماً أو مأموماً أو يصلي وحده،
أما الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فإذا صلى وحده أسمع أذنيه ، ومن أسمع أذنيه
القراءة في صلاة النهار فلا تقص عليه ، ويكره له ذلك . وعن أبي سعيد رحمه الله
قال : اختلف أهل العلم من أصحابنا في الإمام إذا أسر في موضع الجهر ومضى
على ذلك ، فقول صلاة الجميع منتقضة ، لأنه خالف السنة وهو أكثر القول ،
وقول صلاة الجميع تامة ، وقول صلاة الإمام تامة وصلاة المأمومين منتقضة ،
وإن أسر بعض القراءة ثم ذكر ، فإنه يبني حيث ذكر من القراءة أو يستأنف ،
كل ذلك جائز وإن نسي حتى أسر القراءة كلها الحمد والسورة ، ثم ذكر فلا يبعد
ذلك من الاختلاف ، ولا نحب ذلك ، ونحب إذا أتم الحمد كلها كان كمن ترك جزءاً
ويستأنف القراءة من أولها حتى يأتي بذلك على معنى ثبوت السنة . والله أعلم ،
وبه التوفيق .

القول الخامس عشر

في فضل بسم الله الرحمن الرحيم وتفسير فاتحة الكتاب

وقيل لما نزلت بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم إلى المشرق وسكنت الرياح،
وهاج البحر وأصفت البهائم بأذانها ، ورجت الشياطين من السماء ، وأقسم الرب
تعالى بعزته ، لا يسمى أحد باسمه على شيء إلا شفاه ، ولا يسمى اسمه على شيء
إلا بارك الله عليه ، ومن قرأ بسم الله الرحمن الرحيم دخل الجنة. وقال ابن مسعود:
من أراد أن ينجيته الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
فإنها تسعة عشر حرفاً، فيجعل الله كل حرف منها جنة من واحد منهم^(١). وقيل قال
رسول الله ﷺ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم^(٢)
أى مقطوع البركة. وقيل لا يرد دعاء أوله بسم الله الرحمن الرحيم، فمن جودها تعظيماً لله
غفر له. وقيل إن قيصر ملك الروم كتب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله
عنه إن بي صداعاً لا يسكن فأنفذ لي بشيء من الدواء ، فأنفذ إليه قلنسوة، وكان إذا
وضعها على رأسه سكن ما به ، وإذا رفعها عنه عاد إليه الوجع ، فتعجب من ذلك
وفتش القلنسوة فإذا فيها بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه،
شفاني الله تعالى بآية واحدة منه فأسلم وحسن إسلامه ، وقيل حاصر خالد بن الوليد
قوماً من الكفار في حصن لهم ، فقالوا : إنك تزعم أن دين الإسلام حق فأرنا

(١) رويت هذه الأحاديث مجتمعة ومتفرقة في كتب فضائل القرآن وأسراره .

(٢) رواه عبد القادر الراوى عن ابن هريرة . م

آية لنسلم ، فقال لهم احمّلوا إلى السم القاتل فأتوه بكأس منه فأخذه . وقال بسم الله الرحمن الرحيم وشربه وقام سالماً ، فقالوا هذا دين حق ، وأسلموا ، وقال بعض العلماء من رفع قرطاساً من الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم لإجلال الله تعالى أن يداس اسمه كتب عند الله من الصديقين . وقيل إن رجلاً وجد رقعة في الطريق مكتوباً فيها بسم الله الرحمن الرحيم فلم يجد لها موضعاً يجعلها فيه فابتلعها فرأى في المنام كأن قائلاً يقول له ، قد فتح الله عليك باب الحكمة باحترامك لتلك الرقعة ، فكان بعد ذلك يتكلم بالحكمة على الناس ويعظمهم . وقيل مر عيسى عليه السلام بقبر فرأى للملائكة يعذبون صاحبه ، فلما انصرف من حاجته رآهم معهم أطباء من نور فتعجب من ذلك ، فأوحى الله إليه ، إن هذا كان عاصياً وقد ترك ولداً فسلمته أمه إلى المكتب فلققه المعلم بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر اسمي . وقيل إن إنساناً أتى رجلاً من الصالحين ليكتب له محواً لامرأة احتبس ولدها ، فكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فانطلق الإناء فأناه بثان فكتب فيه فانطلق كذلك ، فأناه بثالث فكان كذلك ، فقال له لو أتيت بكل ما أمكن أن يؤتى به لم يكن إلا ما رأيت ، فإني إذا ذكرت الله ذكرته بهيبة وحضور ، وقال بعض الصالحين من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم اثني عشر ألف مرة يصلي آخر كل ألف ركعتين ، ثم يصلي على النبي ﷺ ويسأل حاجته ، ثم يعود إلى القراءة فإذا بلغ الألف فعل مثل ذلك إلى انقضاء العدد المذكور ، فإذا فعل ذلك قضيت حاجته ، كائنة ما كانت بإذن الله تعالى . وقيل سئل النبي ﷺ : هل يأكل الشيطان ؟ فقال نعم . كل مائدة لا يذكر اسم الله عليها فإنه يأكل منها .

وقال بعض الحكماء إن بسم الله الرحمن الرحيم عنوان كتاب الله تعالى إلى عبده ، فإذا أرسل السيد إلى عبده كتاباً ونظر العبد إلى عنوانه يعلم أن سيده غضبان عليه . أم راض عنه فإذا كان عنوان كتاب هذه الأمة بسم الله الرحمن الرحيم ولم يقل بسم الله العزيز الجبار ، أو بسم الله شديد العقاب فاعلم أنه راض عنك ، يريد معاملتك بالرفق واللين . وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : خير الناس وخير من يمشى على الأرض الملعون ، كلما خلق الدين جدوده أعطوه ولا تستأجروهم ، فتخرجوهم ، فإن المعلم إذا قال للصبي بسم الله الرحمن الرحيم فقال الصبي بسم الله الرحمن الرحيم كتبت براءة للصبي وبراءة لوالديه وبراءة للمعلم من النار ، وحدث رسول الله ﷺ أن عيسى عليه السلام أرسلته أمه إلى المكتب ليتعلم الخط ، فقال له للمعلم ، قل بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال عيسى للمعلم وما بسم الله ؟ قال لا أدري ، فقال عيسى الباء بهاء الله والسين سناؤه والميم ملسكه . وقيل إن بسم الله روضة من رياض الجنة ، لكل حرف منها تفسير على حدة . فالباء على ستة أوجه : باري خلقه من العرش إلى الثرى . بيانه هو الخالق الباري المصور ، بصير بخلقه من العرش إلى الثرى ، بيانه كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ، باعث الخلق بعد الموت للنواب والعقاب من العرش إلى الثرى بيانه وأن الله يبعث من في القبور . بر المؤمنين من العرش إلى الثرى بيانه أنه هو البر الرحيم . والسين على خمسة أوجه : سميع لأصوات خلقه من العرش إلى الثرى ، بيانه أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ، بلى سيد قد تناهى في السؤدد ، نسخة قد انتهى سؤدده من العرش إلى الثرى ، بيانه الله الصمد ، سريع الحساب مع خلقه .

من العرش إلى الثرى ، بيانه والله سريع الحساب . سلام سلم من ظلمه خلقه . من العرش إلى الثرى ، بيانه السلام المؤمن المهيمن ، سائر ذنوب عباده من العرش إلى الثرى ، بيانه غافر الذنب وقابل التوب ، وللميم على اثني عشر ونجها ملك الخلق من . العرش إلى الثرى الملك القدوس ، مالك خلقه من العرش إلى الثرى ، قل اللهم مالك الملك ، مناف على خلقه من العرش إلى الثرى بيانه ، بل الله يمين عليكم . مؤمن آمن خلقه من العرش إلى الثرى قوله وآمنهم من خوف ، مهيمن اطلع على خلقه من العرش إلى الثرى ، قوله المهيمن مقتدر على خلقه من العرش إلى الثرى . قوله في مقعد صدق عند مليك مقتدر ، مقيت على خلقه من العرش إلى الثرى ، وكان الله على كل شيء مقيتا ، مكرم أوليائه من العرش إلى الثرى ، ولقد كرما بني آدم وخلقناهم في البر والبحر ، منعم على خلقه من العرش إلى الثرى ، وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ، متفضل على خلقه من العرش إلى الثرى ، إن الله لذو فضل على الناس ، مصور خلقه من العرش إلى الثرى الباري المصور . وقال أهل التحقيق المعنى في بسم الله الرحمن الرحيم البين والتبرك وحث الناس على الابتداء في أقوالهم وأفعالهم . بسم الله كما فتح الله كتابه .

فصل

الله أصل هذه الكلمة إله في قول بعض أهل العلم ، فأدخلت الألف واللام تفخيا وتعظيما ، إذ هو اسم الله تعالى ، فصار الإله فحذفت الهمزة استئقالا لكثرة جرفاتها على الألسن ، وحولت كسرتها إلى لام التعظيم فالتقى لآمان متحرك كان

فأدغمت الأولى في الثانية فقالوا الله . وقال بعضهم أصلها لاه ، فألحقت بها الألف واللام فقبل الله ، وقال بعضهم أدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة المحذوفة في إله فلزمنا الكلمة لزوم تلك الهمزة لو أجريت على الأصل . وقال الخليل بن أحمد وجماعة ، الله اسم موضوع لله تعالى لا يشاركه فيه أحد . قال الله تعالى هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا . وسائر الأسماء يشترك هو وغيره فيها ، فلغيره على المجاز وله الحقيقة ، إلا هذا الاسم فإنه مختص به ، لأن فيه معنى الربوبية ، وللعاني كلها تحته ، ألا ترى إذا أسقطت منه الألف بقي لله وإذا أسقطت من الله اللام بقي له وإذا أسقطت من له اللام بقي هو فإذا أطلق هذا الاسم على غير الله فإنما يقال له بالإضافة إله كذا أو ينكر أو يقال إله كما قال الله تعالى سبحانه حاكياً عن موسى قالوا يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . وأما الله فمخصوص به الله تعالى . واختلفوا في اشتقاقه فقال بعضهم هو من التأله وهو التنسك والتعبد ، يقال إنه إله لإلادة أى عبد عبادة وفسر ابن عباس ويذكر وآلهتك ، أى عبادتك والمعبود هو الذى تجب له العبادة . وقال بعضهم هو من الأله ، وهو الاعتماد ، يقال ألهت إلى فلان أله ألهما ، أى فرغت إليه ، واعتمدت عليه ، لأن الخلق يفزعون ويتضرعون إليه في الحوادث ، فهو تألههم أى مجبرهم فسمى إلهاً كما يقال ، إمام لمن يؤتم به . ولخاف وكساء وإزار ورداء للثوب الذى يلتحف به ويكتسى ويرتدى ويتزر . وقال بعضهم هو من ألِهتُ فى شيء إذا تحيرت فيه ولم تهتد إليه ، ومعناه أن العقول تقتحير فى كنه صفته وعظمته والإحاطة بكيفيته ، وهو إله كما قيل للمكتوب كتاب وللمحسوب حساب . وقال المبرد هو من قول العرب ألِهت إلى فلان أى

سكنت إليه ، وكان الخلق يسكنون إليه بذكره قال الله تعالى : ألا بذكر الله
تطمئن القلوب ، والله تعالى أعلم .

فصل

بسم الله الرحمن الرحيم قال قوم هما بمعنى واحد ، مثل ندمان ونديم ، وسلمان
وسليم ومعناها الرحمة وإرادة الخير بأهله ، وهو على هذا التعبير صفة ذات ، وقيل
المعنى من ترك العقوبة لمن يستحق العقوبة وإسداء الخيرات إلى من يستحق ومن
إلا يستحق ، وهو على هذا القول صفة فعل كقولهم ، حاد محمداً ، وبعض فرق بينهما
فقال الرحمن اسم مبنى على فعلاً ، وهو لا يقع إلا على مبالغة الفعل كقوله غضبان
للممتلي بالغضب ، وسكران لمن غلبه السكر ، فمعنى الرحمن الذى وسعت رحمته
كل شيء . وقال بعضهم الرحمن العاطف على جميع خلقه كافرهم ومؤمنهم وبرهم
وفاجرهم بأن خلقهم ورزقهم . قال الله تعالى : وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ، والرحيم
بالمؤمنين خاصة بالمداية والتوفيق فى الدنيا والآخرة . قال الله تعالى : وَكَانَ
بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا . فالرحمن خاص اللفظ عام المعنى والرحيم عام اللفظ خاص المعنى ،
فالرحمن خاص من حيث أنه لا يجوز أن يسمى به أحد إلا الله ، عام من حيث
أنه يشتمل على جميع الموجودات من طريق الخلق والرزق ، والنفع والدفع ،
والرحيم عام من حيث اشتراك المخلوقين فى التسمى به خاصة من طريق المعنى ،
فالرحمن اسم خاص بصفة عامة ، والرحيم اسم عام بصفة خاصة . وقيل الرحمن
بأهل الدنيا والرحيم بأهل الآخرة . وقيل الرحمن بأهل السماء حين أسكنهم

السموات وطوقهم الطاعات وجذبهم الآفات وقطع عنهم المطامع واللذات . والرحيم بأهل الأرض أرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب ، وبين لهم الشرائع . وقيل إن^(١) لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة إلى الأرض ، فقسما بين خلقه ، فيها يتعاطفون ويتراحون ، وادخر تسعا وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة وترجع الواحدة إلى التسع والتسعين فتكفل مائة رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة ، وقيل الرحمن معطي الخيرات ، والرحيم صارف المضرات . وقيل الرحمن المنقذ من النيران والرحيم المدخل عباده الجنان . وقيل الرحمن برحمة النفوس والرحيم برحمة القلوب ، وقيل الرحمن يكشف الكرب والرحيم بغفران الذنوب ، وقيل الرحمن تبين الطريق ، والرحيم بالعصاة والتوفيق ، وقيل الرحمن بغفران السيئات وإن كن عظيما ، والرحيم بقبول الطاعات وإن كن غير صافيات ، وقيل الرحمن العالم بمصالح معاش العباد ، والرحيم بهم في المعاد ، وقيل الرحمن الذي يرحم ويقدر على كشف الضر ورفع الشر ، والرحيم الذي يرزق ويقدر على جميع الأنبياء ، وقيل الرحمن بمن جده ، والرحيم بمن وحده ، والرحمن بمن كفره ، والرحيم بمن شكره .

(١) أخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة فأمر أن تسع وتسعين رحمة وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة فلما علم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار .

فصل

واختلف الناس في آية التسمية هل هي من الفاتحة ، فقال أهل المدينة والبصرة والكوفة افتتاح التيمن والتبرك بذكره ، وليست من الفاتحة ولا غيرها من السور ولا تجب قراءتها ، وأن الآية السادسة أنعمت عليهم ، وقالت فرقة إنها أول آية من أم الكتاب ، وفي سائر السور فضيلة وليست منها ، وتجب قراءتها في الفاتحة دون غيرها ، وبه قال أهل مكة وأهل الحجاز ، ولم يعدوا أنعمت عليهم آية . وقال بعضهم هي الآية الأولى من فاتحة الكتاب ومن كل سورة إلا التوبة ، والدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، فمن الكتاب ما اتفق الناس عليه من ثبوتها في سورة النمل آية « إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم » وتكريرها في كل سورة مثل تكرير « فبأى آلاء ربكنا تكذبان » و « ويل يومئذ للمكذبين » لما كان من القرآن . وقيل إن رسول الله ﷺ كان يكتب في بدو الأمر على رسم قريش ، باسمك اللهم حتى نزلت . وقال اركبوا فيها بسم الله مجريها ومرساها فكتب بسم الله حتى نزلت . قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن فكتب بسم الله الرحمن الرحيم حتى نزلت إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ، فكتب مثلها ، فلما كانت متفرقات هذه الآية من القرآن وجب أن يكون مجتمعاتها منه . وروى أن رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم بآية لم تنزل بعد سليمان على أحد غيره ؟ قالوا بلى . قال : بأى شيء تفتتحون القرآن إذا افتتحتم الصلاة ؟ قالوا : بسم الله الرحمن الرحيم قال : ففى هذا ، الحديث أدل دليل على كون التسمية آية كاملة

من الفاتحة وفواتح السور ، لأن النبي ﷺ أطلق لفظ الآية عليها ، والتي في سورة النمل هي بعض آية ، وكان ابن عباس يقول إن النبي ﷺ إذا نزلت عليه بسم الله الرحمن الرحيم علم أن تلك السورة قد ختمت وفتح غيرها ، وروى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال له كيف تقول إذا قمت إلى الصلاة ؟ قال أقول الحمد لله رب العالمين ، قال قل بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان رسول الله ﷺ يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين يقطعها آية آية حتى عدد سبع آيات . وكان علي بن أبي طالب إذا افتتح السورة في الصلاة يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . وكان يقول هي تمام السبع المثاني والقرآن العظيم . وكان ابن عباس يقول الآية السابعة بسم الله الرحمن الرحيم . وقال أبو هريرة إذا قرأتم أم القرآن فلا تدعوا بسم الله الرحمن الرحيم فإنها إحدى آياتها . وروى أن النبي ﷺ قال : يقول الله تعالى قسمت ^(١) الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى أثنى على عبدي ، فإذا قال الحمد لله رب العالمين قال حمدني عبدي ، فإذا قال الرحمن الرحيم قال أثنى على عبدي فإذا قال مالك يوم الدين قال فوض إليّ عبدي ، فإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ، فإذا قال اهدنا الصراط المستقيم قال الله هذا لعبدي ولعبدي ما سأل . وعن أبي هريرة قال كنت مع رسول الله ﷺ وهو يحدث أصحابه إذ دخل رجل يصلي فافتتح الصلاة وتعوذ ثم قال الحمد لله رب العالمين فسمعه النبي ﷺ فقال له : يا هذا قطعت على نفسك الصلاة ، أما علمت

(١) أخرجه الربيع والجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة .

أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد ، فمن ترك آية من الحمد فقد قطع عليه صلاته فهذا ما جاء من الكتاب والسنة ، وأما من الإجماع^(١) فما روى أن معاوية بن أبي سفيان لما قدم المدينة فصلّى بالناس صلاة يجهر فيها بالقراءة فقرأ أم الكتاب ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فلما قضى صلاته ناداه المهاجرون والأنصار من كل ناحية أنسيت بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال معاوية : أى . ثم عاد إلى رأس السورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فهذا فى الفاتحة ، وأما فى غيرها من السور فروى أن المهاجرين والأنصار أنكروا على معاوية تركها من السورة أيضاً فى الصلاة وصلى بهم صلاة أخرى فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى السورة ، وأما ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم أكثر من أن يحصيه كتاب ، وقصدنا الاختصار فى هذا الكتاب.

فصل

وأما الحمد فهو المدح وهو الثناء على ما أولى من جميل نعمة وجزيل كرمه ، والحمد لله مدح على صفات ذاته كعلمه ، وصفات فعله ككرمه ، والشكر أخص منهما لأنه لا يطلق إلا فى مقابلة نعمة وكل مشكور محمود ، والشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح قال الشاعر :

أَفَادَ تَكُمُ النِّعَمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً بَدَى وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحِبِّجَا

والحمد باللسان وحده . وفى الحديث : الحمد رأس الشكر وما شكر الله عبد لم يحمده ، وإنما جعل رأس الشكر لظهور ما فى اللسان وخفاء ما فى القلب

(١) أخرجه الحاكم عن أنس بن مالك .

وما في عمل الجوارح من الاحتمال ، وتقيض الحمد الذم ، وتقيض الشكر الكفران ،
 وارتفع الحمد لأنه ابتداء لله خبره ، فأثنى الله تعالى على نفسه ، فقال : الحمد لله ،
 تعليماً منه لخلقهم ليحمدوه ، فلفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر ، أى احمدا الله .
 واختلف العلماء في الفرق بين الحمد والشكر ، فقال بعضهم : الحمد الثناء على الرجل
 بما فيه من الخصال الحميدة كالكرم والحسب والعلم والأدب والشجاعة والسخاء
 ونحو ذلك ، والشكر الثناء عليه بمعروف يوليه غيره فيشكره عليه ، وقد يوضع
 الحمد موضع الشكر فيقال : حمدته على معروفه عندي كما يقال شكرته ، ولا يوضع
 الشكر موضع الحمد ، فلا يقال شكرته على علمه وحلمه فالحمد أتم من الشكر
 ولذلك ذكره الله تعالى وأمر به ، فمعنى الآية الحمد لله على صفاته العليا وأسمائه الحسنى ،
 وعلى جميل صنعه وإحسانه إلى خلقه . وقيل الحمد لله باللسان قولاً ، كما قال الله تعالى :
 وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً . وقال : وقل الحمد لله وسلام على عباده ، والشكر
 بالأركان فعلاً ، قال الله تعالى : « اَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا » . وقيل الحمد لله
 على ما أعطى ، والشكر على ما عافى ، وقيل الحمد لله على النعماء الظاهرة ، والشكر
 على النعماء الباطنة ، قال الله تعالى : « وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً » .
 وقيل : الحمد لله ابتداءً والشكر جزاؤه . وقيل : قال رسول الله ﷺ أثر الشكر
 ما شكر الله عبده إلا بمحمد ، وسئل ابن عباس عن الحمد لله ، فقال : كلمة شكر
 أهل الجنة ، وقيل : الحمد لله ، أى يملك الحمد ويستحقه .

فصل

رب العالمين، أى خالق الخلق أجمعين، وسيدهم، ومالكهم، والقيم بأمرهم.
وقيل : قال النبي ﷺ لرجل : أرب إبل أنت أم رب غنم ؟ فقال : من كل
قد آتاني الله ، أى مالك إبل أم غنم ، ويكون بمعنى المربي من الابتداء بالتدريج
إلى حد الكمال، وقد يكون بمعنى المصلح لشيء . وقيل الرب الثابت من غير مثبت
قد أثبتته ، وقيل : معنى الرب هو الخالق ابتداءً والمربي غذاءً والفاخر انتهاءً .
والإجماع على أن الله لم يزل رباً، ولا يقال للخلق هو الرب معرقاً بالألف واللام،
ولأنما يقال رب كذا على الإضافة إلى مخصوص ، ولا يملك السكك إلا الله ،
لأن الألف واللام يدلان على العموم . وأما العالمون فهو جمع عالم ، ولا واحده
من لفظه كالأنعام والبهائم والجنس ونحوها ، واختلفوا في معناه فقال أبي بن كعب:
العالمون هم الملائكة ، وهم ثمانية عشر ألف ملك ، منهم أربعة آلاف ملك
 وخمسمائة ملك بالشرق ، وأربعة آلاف ملك وخمسمائة ملك بالمغرب ، وأربعة
 آلاف ملك وخمسمائة ملك بالكنف الثالث من الدنيا ، وأربعة آلاف وخمسمائة
 ملك بالكنف الرابع من الدنيا ، مع كل ملك من الأعوان ما لا يعلم عددهم إلا
إلا الله تعالى . ومن ورائهم أرض بيضاء كالرخام، وعرضها مسير الشمس أربعين
 يوماً ، طولها لا يملأه إلا الله ، مملوءة ملائكة يقال لهم الروحانيون ، لهم زجل
 بالتسبيح والتهليل ، لو كشف عن صوت أحدهم لهلك أهل الأرض من هول صوته،
فهم العالمون، ومنتهاهم إلى العرش . وقال بعضهم بنو آدم ، وقولهم الجن والإنس
لقوله تعالى : « لَيْسَ كُنُوزُ الْعَالَمِينَ نَذِيرًا » وهذا القول يروى عن ابن عباس ،

وقول : هم أربع أمم ، اللاتسكة ، والجن ، والإنس ، والشياطين ولا يقال
 لآبهاأم عالم ، وهو مشتق من العلم ، وقول هم من يحتمل التربية من الخلق .
 وقول هو اسم للجمع الكبير ، وقيل هم كل ذى روح على وجه الأرض . وقيل
 هم جميع الأشياء المختلفة ، وقيل هم أهل الجنة وأهل النار . وقول هو عبارة من
 جميع مخلوقات لقوله تعالى : « قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ » . قال : « رَبُّ
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ » وهذا القول هو المختار ،
 واشتقاقه على هذا القول من العلم والعلامة لظهورهم وظهور أثر الصنعة فيهم . ثم
 اختلفوا في مبلغ العالمين وكيفيتهم ، فقال بعضهم هم ألف عالم منها ستمائة في البحر ،
 وأربعمائة في البر . وقال بعضهم منهم ثلثمائة وستون عالما حفاة عراة لا يعرفون من
 خلقهم ، وستون عالما يلبسون الثياب . وقال وهب : لله ثمانية عشر ألف عالم ، الدنيا
 كلها عالم واحد منها ، وما العمارة في الخراب إلا كفسطاط في الصحراء . وقال
 أبو سعيد الخدري إن لله أربعين ألف عالم ، الدنيا من شرقها إلى غربها عالم واحد .
 وقال مقاتل بن حيان : العللون ثمانون ألف عالم ، أربعون ألفا في البحر ، وأربعون
 ألفا في البر . وقال مقاتل بن سليمان لو فسرت العالمين لاحتجت إلى ألف مجلد ،
 وكل مجلد ألف ورقة . وقال كعب الأحبار : لا يحصى عدد العالمين أحد إلا الله .
 قال الله تعالى : « وَمَا يَعْلَمُ جُفُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ » . وقيل كل شيء سوى الله فهو
 عالم ، وقيل لأهل كل زمان عالم والله أعلم .

الرحمن الرحيم مضى تفسيرها . ملك يوم الدين ، قرأ مالك بالألف وكسر
 الكاف على النعت ، وهي قراءة النبي ﷺ وأبي بكر ومروعثمان وعلي بن أبي طالب

وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وملك بغير ألف وبكسر الكاف ، وهي قراءة زيد بن ثابت وابن عمرو وأبي الدرداء وغيرهم من التابعين وقرأ بعضهم ملك بسكون السلام وكسر الكاف ، وقرأ بعضهم مالك بالألف وفتح الكاف على النداء والتضرع ، وملك بسكون اللام وفتح الكاف ، وقرأ بعضهم مالك بالألف وضم الكاف ، وملك بضم الكاف من غير ألف ، وقرأ بعضهم ملك يوم الدين على الفعل الماضي ، ونصب قوم مالك بالتنوين ، ونصب يوم وأما الفرق بين ملك ومالك فقال قوم : هما لغتان بمعنى واحد ، مثل فرحين وفارحين ، وحذرين وحاذرين ، وفكهن وفاكهن ، وقال بعضهم مالك أجمع وأوسع وأمدح يقال مالك كل شيء ولا يقال ملك كل شيء ، إنما يقال ملك الناس ، وقيل لا يكون مالك الشيء إلا وهو يملكه وقد يكون ملك الشيء وهو لا يملكه ، كقولهم ملك العرب والعجم والروم . وقالوا إن مالك يجمع الاسم والفعل . وقال بعضهم إن ملك أعم في المعنى ؛ لأن الملك هو الرب لقول الله تعالى : « مَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ » . وقال : « الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ » و « مَلِكِ النَّاسِ » والذي أقوله ، إنهما لغتان فصيحتان صحيحتان ، ومعناها الرب على الحقيقة ، والقادر على حدوث الأعيان واختراع الأشياء من العدم إلى الوجود ، ولا قادر عليها في الحقيقة إلا هو . وقالوا في معنى مالك يوم الدين أى قاضى يوم الحساب والدين الجزاء ، والمعنى يوم يجازى الله العباد بأعمالهم . وقال بعضهم يوم القهر والغلبة ، تقول العرب : دنته فدان أى قهرته فذل وخضع . وقال بعضهم يوم لا ينفع إلا الدين ، وإيمان خاص . يوم الدين بكونه مأكاله ، لأن الأملاك ذلك اليوم زائلة ، والدعوى باطلة ، والملك خاضعة وقيل يوم الدين يوم الفصل والقضاء والثواب والجزاء والله أعلم .

إياك نعبد ، قيل فيه إضمار ، أى قولوا إياك نعبد ، وإياك كلمة ضمير مكنية لا تكون إلا فى موضع النصب ، والكاف فى محل الخفض بإضافة إيا إليها ، وخص بالإضافة إلى المضمَر ، ولا يضاف إلى الاسم المضمَر إلا شاذاً ، ويستعمل مقدماً على الفعل مثل إياك أعنى وإياك أسأل ، ولا يستعمل مؤخراً عن الفعل إلا أن يفصل بينه وبين الفعل ، فيقال ما عنيت إلا إياك ونحوها ، وإنما لم يقل نعبدك ليكون أفصح فى العبارة وأحسن فى الإشارة ، لأنهم قالوا إياك نعبد ، كأن نظرهم منه إلى العبادة لا من العبادة إليه ، وقوله نعبد أى نوحده ونخلص ونطيع ونخضع ، والعبادة سياسة النفس على حمل المشاق فى طاعة الله وأصلها الخضوع والانقياد والطاعة والذلة ، يقال طريق معبد أى مذل موطأ بالأقدام وسى العبد عبداً لذلة وإتياده لمولاه .

وإياك نستعين ، يا ضمير منصوب منفصل ، والواحق التى تلحقه من الكاف والهاء والياء فى إياك وإياه وإياى ، لبيان الخطاب فالكاف فى رأيتك وليست بأسماء مضمرة ، وقال بعضهم إياك بكها لها اسم ، وقيل إياك وهياك بمعنى ، نستعين نستوثق ونطلب للمعونة على عبادتك وعلى أمورنا كلها . يقال : أستمعته واستمعت به فإياك نعبد ياربنا لأنك خلقتنا ، وإياك نستعين لأنك هديتنا ، وبيان معنى الفائدة لما به ذكر الله تعالى فيما تقدم من صفاته الحميدة الجميلة العظيمة تعلقت القلوب بعلوم عظيم الشأن فخطب جل وعلا ، فقبل يا من هذه صفاته نخضع بالعبادة ، وقرنت الاستعانة بالعبادة للجميع بينما يقترب به العباد إلى ربهم ، وبينما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهة فدلهم على أن يقولوا إياك نعبد

وإياك نستعين فأجرت الاستعانة على أداء العبادة ، لأن المعنى نستعينك على عبادة أخرى ، وقيل بتقديم الوسيلة على الحاجة ، والأحسن أن تراد الاستعانة على أداء العبادة ، وقيل إياك نعبد لأنك المعبود على الحقيقة ، وإياك نستعين لأننا العباد بالوثيقة .

اهدنا : أرشدنا وبتنا ، والهداية الدلالة على المقصود إليه .

الصراط المستقيم : أى الطريق الواضح المستوى ، وقال على بن أبي طالب : سمعت النبي ﷺ يقول : الصراط المستقيم كتاب الله ، وروى ذلك عن غيره ، وقيل الصراط المستقيم دين الإسلام ، وهو أوسع مما بين السماء والأرض . وقيل كل دين وطريق غير الإسلام فليس بمستقيم . وقال أبو العالية : هو طريق رسول الله ﷺ وأبي بكر ومهرضى الله عنهما ، وذكر ذلك للحسن فقال : صدق أبو العالية ونصح ، وسمى الصراط صراطاً بالصاد والسين لأنه يسرط للمارين إذا سلكوه ، كما سمي لهما لأنه يلتقمه ، ثم استعمل كل ما كان سبباً للوصول به إلى المقصود صراطاً ، وهو كتاب الله تعالى ورسوله ﷺ ، ونظم الكلام ، اهدنا الصراط المستقيم أى أرشدنا إلى طريق الجنة .

صراط : بدل من الأول ، وفائدة البدل التوكيد لما فيه من التكرير ، والشهادة على أن صراط المؤمنين هو الصراط المستقيم .

الذين أنعمت عليهم : مننت عليهم بالهداية والتوفيق والرعاية والتوحيد ، وهم الأنبياء والمؤمنون الذين ذكرهم الله تعالى : « وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ »

وقيل : أنعمت عليهم بالثبات والاستقامة على الإيمان ، وقيل : أنعمت عليهم بالشكر على السراء والصبر على الضراء ، وقيل : أتممت عليهم النعمة ، فكم من منعم عليه محروم مسلوب ، وأصل النعمة للمبالغة في الزيادة ، يقال دقت الدواء فأنعمت دقه أى بالغت في دقه ، ومنه قول النبي ﷺ : وإن أبا بكر وعمر منهم ، وأنهما أى زادا عليه .

غير المغضوب عليهم : قيل المعنى غير صراط الذين غضب عليهم . واختلفوا في معنى الغضب من الله ، فقال قوم : هو إرادة الله الانتقام من العصاة ، وقيل : هو جنس من العقاب يضاد الرضى ، وقيل : هو ذم العصاة على قبيح أهملهم ، ولا يلحق غضب الله إلا العصاة ، وقيل : أصل الغضب هو ثوران دم القلب طلباً للانتقام والمراد إرادة العقوبة لاستحالة الحقيقة في حقه تعالى ، وهو بدل من الذين على معنى أن النعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال ، وقيل صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان وبين السلامة من الغضب والضلال ، وقيل : المغضوب عليهم اليهود لقول الله تعالى « مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ » ، والضالون هم النصارى لقوله تعالى : « قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا ، وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ » .

قال الله : ولا الضالين ، عن الهدى وأصل الضلال الهلاك ، يقال : ضل الماء في اللبن إذا خفي وذهب ، ورجل ضال إذا أخطأ الطريق ومضل إذا لم يتوجه للخير ، وعطف بلا على غيره ، لأن معناها جميعاً النفي ، وبجاز ذلك غير المغضوب عليهم وغير الضالين ، كما يقال فلان غير محسن ولا مجمل ، فإذا كانت غير بمعنى سواء لم يجوز أن يعطف عليها بلا .

— ١٧٣ —

فصل

وتسمى هذه السورة فاتحة الكتاب ، وسورة الحمد ، وأم الكتاب ، وأم القرآن ، والسبع المثاني ، والواقية ، والكافية ، والأساس ، والشفاء ، والصلاة ، وسورة تعلم المسألة والله أعلم .

فصل

وقيل إن الحمد سبع آيات مختصرة من سبعة كتب ، التوراة والإنجيل ، والزبور ، والفرقان ، وصحف إبراهيم وصحف موسى والله أعلم وبه التوفيق .

القول السادس عشر

في الركوع والسجود وما يقال فيهما

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا » الآية ؛
فالركوع فرض في كتاب الله عز وجل ، وهو حد من حدود الصلاة ، فمن تركه
متعمداً أو ناسياً ففسدت صلاته . وإن ذكر أنه نسيه وقد جاوزه إلى حد السجود
رجع إليه فركع ، ثم بنى على صلاته ولا نقض عليه في ذلك ، ومن شك في الركوع
وقد جاوزه إلى حد السجود فلا يرجع إلى الشك ويمضي على صلاته . واختلفوا في
حد الركوع ، فقول حده إلى أن يصير جبهته على الأرض ساجداً ، وقول حده
إذا استقل قائماً من ركوعه ، وما لم يجز للسجود ، فكل شيء من الركوع ذكره
أنه لم يفعله فعلة فقد أدركه ، وأما التسييح في الركوع فهو سنة ، ومن تركه كله على
التعمد أو النسيان ففسدت صلاته ، وإن تركه في أكثر ركوعه وسجوده على التعمد
أو النسيان ففسدت صلاته . وإن ترك الأقل من ذلك فيهما على النسيان فقد قيل إن
صلاته تامة ، وإن ترك تسبيحاً واحداً في ركوع أو سجود واحد على التعمد
فسدت صلاته ومن ترك تسبيحاً واحداً في ركوع أو سجود على النسيان فقد قيل
إن صلاته فاسدة ، وقيل تامة ، والذي يقول إن صلاته تامة لا يرى عليه أن يعيد
للتسييح إذا ذكره بعد أن يجاوزه ، والذي يرى عليه الفساد في صلاته فإذا جاوز
حداً على النسيان ففسدت صلاته ، والسنة تسبيحة واحدة ، والثلاث للمأمور به
للمبالغة في الطاعة ، ومن قال في الركوع سبحان ربّي الأعلى ، وفي السجود سبحان

ربى العظيم ، ناسيا ، فلا نقض عليه ، وإن تعدد لذلك فأخاف عليه النقض ، ومن ذكر من بعد ما رفع رأسه من الركوع أنه قال سبحان ربى الأعلى فليس عليه أن يرجع إلى الركوع لمثل هذا ، وإن ذكر ذلك وهو فى الركوع فإن مضى على ذلك أجزأه وإن عاد فسبح ما دام فى الركوع بما يؤمر به بالتسبيح فى الركوع جاز له ذلك عندى ما لم يتناول إذا كان فى فريضة . وقال أبو عبد الله : وحد الركوع إلى أن يصير ساجدا . قال أبو سعيد رحمه الله فى الذى يركع فى الصلاة أنه يؤمر أن يستوى راكعا حتى يعتدل ولا يعالج ذلك وإما هو على ما يمكنه فإن اعتدل ولم يستو ظهره لحدوبة فيه أو حنوفة وكان ذلك فى حال ركوعه مقنكسا أو مفتصبا من أجل ذلك فلا بأس بذلك . وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال للأعرابى أن يركع حتى يطمئن راكعا ، ثم ^(١) يرفع حتى يعتدل ، فيكون ذلك تاما من غير تقصير فيه ، وما نقص من ذلك فهو نقصان فى الصلاة . وقيل كان النبى ﷺ إذا ركع لو وضع على ظهره قرح ماء لم يتحرك من اعتداله فى ركوعه ، وكان على ما قيل إذا ركع وضع يديه على ركبتيه ^(٢) وسوى بين ظهره معتدلا ، وإذا رفع رأسه من الركوع استقام حتى يرجع كل عظم منه إلى مفصله . وعن أبى عبد الله : إذا قال المصلى فى الركوع سبحان ربى الأعلى فلا نقض عليه إذا لم يعتمد بخلاف السنة ويسجد سجدة السهو . وقال بشير : إن أباه علمهم أن يقولوا فى الركوع سبحان

(١) أخرجه السبعة وفى ابن ماجه حتى تطمئن قائما .

(٢) روى أبو داود عن رفاعه عن النبى صلى الله عليه وسلم وإذا ركعت فضع راحتيك

على ركبتيك .

ربى العظيم وبحمده ، وفى السجود سبحان ربى الأعلى وبحمده : وقيل كان النبى ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع بقى واقفاً لم يتحرك كنعو ما يقعد بين السجدين ، وقيل إنه يبقى منتصباً حتى يظن أنه قد نسى ﷺ .

فصل

والركوع بعد فراغ الصلوى من القراءة ، ويخر راكعاً بتكبيره ، ويضع راحتيه على ركبتيه ، ويفرق بين أصابعه ، ويعتمد على ضبعيه وساعديه فى حال ركوعه ، ويمد ظهره معتدلاً ، ولا يشخص برأسه إلى السماء ، ولا يصوبه إلى الأرض ، لأنه روى عن النبى ﷺ أنه نهى عن التدبيح فى الركوع^(١) ، وهو أن يطأىء رأسه ويرفع عجزه كالجار ، ثم يسبح فى حال ركوعه ، يقول سبحان ربى العظيم سبعمائة أو خمسا أو ثلاثاً ، وعند أصحابنا ثلاثاً ، وإن زاد أو نقص فلا بأس ، ويكون نظره فى حال ركوعه إلى موضع سجوده ، وقيل ما بين سجوده وقدميه ، ويكون خاشعاً متواضعاً متذللاً لله ، فإذا فعل ذلك صار مطيعاً ولا يكبر حتى يطأىء رأسه ، ويقطع التكبير قبل أن يستوى ظهره بالركوع فإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع قطع التسبيح قبل أن يستقل قائماً ، وقال سمع الله لمن حمده قبل اعتداله فى القيام ولكن عند أخذه فى القيام فإذا استقل قائماً قال ربنا لك الحمد ثم يخر ساجداً ولا يكبر حتى يأخذ فى الانحطاط ، فإذا صار بين القيام والسجود قال الله أكبر ، ولا يسجد قبل أن يقطع التكبير ولا يبتدىء بها وهو منتصب ثم

(١) أخرجه الدارقطنى من حديث على وأبى موسى وأبى سعيد .

يسبح ثلاثاً قبل أن يرفع رأسه من السجود ، فإذا رفع رأسه للقيام أو للعود قال ،
الله أكبر ، ويطول تكبيرة القيام على تكبير العود ، فإذا قام فلا يقرأ إلا بمد
سكتة هفيفة .

فصل

فإن قال قائل ، فما العلة في أن الركوع واحد ، وأن السجود اثنان ؟ قيل له
إن رسول الله ﷺ قال صلاة^(١) القاعد على النصف من صلاة القائم إذا لم يكن
به علة ، وكان في التقدير أن السجود من حال العود ، والركوع من حال القيام ،
فجعل السجود اثنين لتكافئ الركوع لأنه واحد ، وأيضاً فإن السجود
أسهل من الركوع فلما كان أسهل طالبهم به ، وكانت السجدةان يقومان
مقام الركوع الواحد كالسافر والمقيم ، فلما كان للسافر تناله المشقة والشدة
طوب بركعتين ، وكان للمقيم يسر وسهولة طوب بأربع ركعات ، وفي الحديث
عن رسول الله ﷺ : إن الله ملائكة في السماء الثانية ركعا منذ خلقهم
الله تعالى إلى أن تقوم الساعة ، ويقال إن الجاهلية كان لهم سجود ، ولم يكن لهم
ركوع ، فزادنا الله سجوداً لم يكن لهم وفضلنا بركوع لم يكن لهم ، ويقال إن
الركوع كاللعوى ، والسجدةان كالشاهدين وقوله تعالى : « وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ » ،

(١) أخرجه الربيع مرسلاً ورواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن عمرو ورواه الترمذي
عن عمران بن حصين وهذا مخصوص بالنوافل والمعنى أن له نصف أجر القائم .

فأجرى السجدين لوفاء الأجر ، ورجاء القربة ، وقيل الأصل في ذلك أن آدم
 نبى الله عليه السلام سجد لله تائباً فرفع رأسه من السجود فبشر بقبول التوبة فسجد
 سجدة ثانية شكراً لله على قبول التوبة ، والله أعلم .

فصل

وقيل فيمن ركع وطأ رأسه في ركوعه فوق ما يؤمر به منكساً متممداً
 أن صلاته تامة ، ويكون مقصراً في الأدب . وعن أبي الوثر رحمه الله في الإمام
 إذا قرأ ثم سها ، فسجد ، فسيح له من خلفه أو ذكره ققام ، فلما صار في حد
 الركوع وضع كفيه على ركبتيه وركع قبل أن يستوى قائماً أن صلاته تامة ،
 ولا بأس عليه ، ويسجد سجدة السهو ، نسخة الوهم ، وإن ذكر ققام قائماً ثم يخرج
 للركوع بتكبيره فهو أحسن ، وأما فعل شيئاً من هذا فصلاته تامة إن شاء الله ويرفع
 هذا رأسه بغير تكبيرة ، ويخرج بتكبيره للركوع ، وإن قرأ الإمام السجدة ، فسجد
 ثم رفع رأسه من السجود وهو يريد لا يزيد شيئاً من القراءة فإنه يستوى قائماً ثم
 يخرج للركوع بتكبيره ، وإن أتم قراءة السورة ثم وهم فسجد ، ولم يركع فسبح له من
 خلفه ، فذكر ققام حتى استوى قائماً ، إن هو زاد فقرأ سورة أو أقل أو أكثر ،
 ثم خزا كما أنه يكره له ذلك ولا نقض عليه ، وإن قرأ نصف السورة فوهم
 فركع ثم ذكر أنه لم يثم السورة فقام من ركوعه فاستوى قائماً ، ثم أتم السورة
 ثم عاد فركع وأتم صلاته فقيل عليه النقض ، ولو قرأ من القرآن آية واحدة أو
 قدر ما تتم به الصلاة من القرآن والله أعلم .

فصل

فإذا رفع المصلي رأسه من الركوع قطع التسبيح ، ثم قال سمع الله لمن حمده ، فإذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد ، ومعنى سمع الله لمن حمده عند بعض المفسرين سمع الله حمد من حمده . وقال بعضهم معناه قبل الله منه ، وهذا أقرب في هذا الموضع ، لأن من سمع الله منه فقد استجاب له ، وقبل منه دعاءه لأنه تعالى عالم بجميع المسموعات ولا يخفى عاينه منها شيء ، والله تعالى المستول منه ، وللطوب إليه الإجابة والقبول لا السمع . ومن قال في موضع سمع الله لمن حمده الله أكبر فلا بأس . ومن قال في موضع الله أكبر سمع الله لمن حمده انتقضت صلاته . وإن كان قد قيل غير ذلك ، وقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد سنة . وقال أبو عبد الله رحمه الله : إذا استيقن المصلي أنه قال ربنا لك الحمد فأعادها ثانية أن عليه النقض ، ونحن نحب أن لا يلزمه في ذلك نقض . ومن كان خلف الإمام فلم يقل سمع الله لمن حمده فلا بأس عليه وقال محمد بن المسيب : إنه ليس عليه أن يقول سمع الله لمن حمده ، قال ولا نقول ذلك ولا نأمر به لمن كان يصلي بصلاة الإمام إلا لمن يصلي وحده . وقال غيره : إذا كان الإمام يتولاه المأموم فليس عليه أن ينادي المأموم أن يقول سمع الله لمن حمده . ومن نسي أن يقول سمع الله لمن حمده فلا نقض عاينه ، ومن ذكرها وهو في الصلاة فليقلها . وعن أبي حنيفة رضي الله عنه ، إذا ترك الإمام قول سمع الله لمن حمده متعمداً فسدت صلاته . وصلاة من صلى خلفه ، فإن تركها ناسيا فصلاهم جميعاً تامة .

فصل

وسئل عن المصلي إذا ركع واستوى راكعاً فقال الله أكبر من بعد ذلك ، هل تتم صلاته ؟ قال قد قيل إنه أساء وصلاته تامة . قيل له وكذلك إذا سجد ، قال سمع الله لمن حمده وهو ينحط للسجود أو أخذ في القراءة وهو ينشأ في القيام قبل أن يستوى قائماً ، هل تتم صلاته ؟ قال : فأما إذا قال سمع الله لمن حمده بعد أن سجد لغير عذر من نسيان فهو كمن لم يقل سمع الله حمده ، وأما إذا قال سمع الله لمن حمده قبل أن يدخل في السجود فقد أساء ، وأرجو أن تتم صلاته . وكذلك إذا قرأ قبل أن يستوى قائماً فقد أساء وصلاته تامة إذا أخذ في القراءة قبل أن يستوى قائماً . وفي الأثر وإذا نسي الإمام التكبير أو قول سمع الله لمن حمده نسبح له من خلفه ، فلم ينقبه فإنهم يكبرون ويمضون على صلاتهم ولا نقض عليهم ، وإن ذكرها الإمام بعد ذلك قالهما مرة ولا يجهر بهما لأن موضعهما الذي يجهر فيه قد انقضى ، وإن غلط أو جهر بهما فلا بأس ولا نقض عليه في صلاته ولا على من خلفه ، وإن قالهما حين يذكرها فلا يقولهما من خلفه إذا كانوا قد قالوهما في موضعهما حين نسيهما الإمام . وإن ظنوا أنهما عليهما إذا قالهما الإمام فقالوهما على هذا فلا نقض عليهم في صلاتهم ، ومن نسيهما ولم يذكرهما حتى قضى صلاته فعليه سجدتا الوهم . وقول لا سجود عليه ويقولهما في حين ذلك . وقال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا أن المصلي إذا ركع وضع يديه على ركبتيه وبعضهم قال يفرق بين أصابعه وبعضهم قال يضمها والأكثر يقولون يفرقها على ركبتيه^(١) لما روى

(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن عقبة بن عمرو .

أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، وروى أنه كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم^(١) وبحمده ثلاثاً ، وقيل في المصلي إذا أراد أن يركع أو يسجد جاءته جشوة في حين ذلك فعاف إن تجشأ وهو راكع أو ساجد يظهر على فيه شيء من جوفه ، وإن تجشأ قائماً رجا أن لا يظهر وقد دخل في الركوع أو السجود أنه ليس له أن يقوم ليتجشأ ، ثم يرجع إلى ركوعه أو سجوده إلا من عذر نزل به ، وإن فعل ذلك يظن أنه جائز له فأخاف أن لا تجوز صلاته إذا خرج من حد إلى حد إلا لعذر قد نزل به ويمضي على صلاته ، فإن سلم أتمها ، وإن عارضه شيء مما يفسدها مضى لأمر الله فيها والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود بن ماجه ولم يذكروا ويحمده عن ابن مسعود .

القول السابع عشر

في السجود أيضا

قال الله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا » الآية، فالسجود فرض في كتاب الله عز وجل ، وهو حد من حدود الصلاة ، فمن تركه ناسيا أو متعمدا فسدت صلاته وإن شك فيه وقد جاوزه إلى حد غيره لم يرجع إلى الشك . واختلفوا فيه ، فقال بعضهم كل سجدة حد . وقال بعضهم كلتا السجدين حد واحد . قال أبو محمد رحمه الله : السجدة الأولى في الصلاة فريضة ومن ذكر وهو في التحيات الآخرة أنه لم يسجد إلا سجدة فليسجد ثانية ويبتدئ التحيات ، وإن كان قد سلم فليسجد التي قد نسيها ما لم يتكلم أو يتحول عن موضعه أو يدبر بالقبلة ، وعن أبي قحطان أن من لم يمكنه الحصى أن يسجد فحائز أن يسويه مرة واحدة وقال أبو الحسن لا يتعمد المصلي أن يحول كل سجدة على حدة ، ومن قدم يديه في السجود قبل ركبتيه فمفعل إنه أبلغ في معنى التواضع في الصلاة ، وقول إنه يقدم ركبتيه قبل يديه ، ومن لم يقدر على السجود على الجبهة ومواضع السجود لعذر فإنه يومئذ ولما يسجد على أنفه ، وقول إنه يسجد على أنفه . وقال أبو الحسن من كان في أنفه قرح يسجد على جبينه غير الجبهة نفسها من يمين أو شمال ما لم يجاوز سجوده حد الحاجب إما لعلالة فيه حذاء الحاجب من يمين أو شمال أو ما لسجوده دون الأرض . وإن استطاع أن يسجد على مقدم رأسه فليسجد عليه وإلا فليؤمئذ وليكن سجوده على موضع القص ولا ينتكس ، فإن أوما وهو يقدر أن يسجد

على أنفة أو شيء من جبينه، فعليه الإعادة ، ولا كفارة ولا إعادة عليه إذا أومأ
إذا لم يكن يقدر بسجدة إلا على مقدم رأسه ، وإن كان في كفيه قرح لا يقدر
يُجعلها على الأرض ألقى يديه على الأرض كما أمكنه وهو على مرقبيه ، فإن لم يستطع
أومأ ، وإن كان في ركبتيه فإن قدر أن يسجد بلا أذى عليه أو يرفعهما عن الأرض
وإلا فيؤمى ، ومن ترك السجود على بعض أعضائه فقل لو سجد على إحدى
اليدين والركبتين دون الأخرى والتدمين دون الأخرى أجزاء ، وإن ترك الجميع
منهما عامداً لم يميزه ، ولعل في بعض القول ترخيص في ترك ذلك إلا الجبهة ،
ويعجبنى أن لا يترك ذلك كله إلا من عذر لقول النبي ﷺ أمرت أن أسجد
على السبعة الأعضاء ، الكفين ، والتدمين ، والركبتين والجبهة^(١) ولكنه إذا
سجد على أكثر جهته وأكثر أعضائه الباقية من السبعة واعتدل في سجوده
فأرجو أن يميزه ذلك وإن كان أقل من ذلك فلا يميزه ، ومن ركع ولم يكبر
حتى سجد أو رفع رأسه من السجود فلم يكبر حتى قعد فلا بأس كان إماماً أو مأموماً
أو وحده .

وبلغنا أن الوضاح بن عقبة كان إذا استوى جالساً كبر ، وقال بعض أصحابنا
إن أقل التسليم في الفريضة ثلاث ، وأوسطه خمس ، وأكثره سبع ، وفي تركه
اختلاف ، قول لإعادة على من تركه بعمد أو نسيان ، وقول إن من تركه عامداً

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس ولفظه أمرت أن
أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا تكفت الثياب ولا
الشعر م .

فعليه الإعادة ولا إعادة في النسيان إذا لم يترك أكثر ذلك ، ومن ترك قول سمع الله
لمن حمده قالها في كل موضع إلا في السجود ، وقول يقولها في موضعها إن كان بقي
من صلاته ركعة تامة وقول ليس عليه أن يقولها إذا جاوزها ، وقول إن قالها
فسدت صلاته ، وقول يقولها إذا قضى التحيات الآخرة . وعن هاشم رحمه الله قال
من رفع رأسه من السجود للتشهد في الركعتين الأوليين والآخرتين قال الله أكبر
ثم قال حين استقر جالسا الحمد لله رب العالمين ، ثم أخذ في التشهد فلا بأس .
وكان محبوب بن الرحيل يفعل ذلك ، ومن لم يسجد حتى ينال طرف أنفه الأرض
فيكره له ذلك بلا نقض والمأمور به أن ينال طرف أنفه الأرض ، وقيل نظر النبي
ﷺ إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فلما قضى صلاته قال ﷺ :
يا معاشر المسلمين ، لا صلاة لامرئ لا يقيم صلبه في الركوع والسجود^(١) ، ويكره
الرجل أن يلمص بطنه في فخذه إذا سجد ، ولا بأس أن يجعل مرفقيه على فخذه
وركبيه إذا سجد ، وبعض نهى عن ذلك ، ولا يرفع المصلي قدميه عن الأرض بعد
أن يسجد أو قبل أن يضع جبهته على الأرض لغير معنى له في ذلك ، وإن فعل ذلك
في أكثر سجوده ، فبعض ذهب إلى نقض صلاته ، وبعض ذهب إلى تمامها . وقال
إنه قد أساء . وقيل كان النبي ﷺ إذا سجد لو مرت^(٢) هرة تحت ذراعيه لنفذت
من شدة مباغتته في إبداء مرفقيه وكفيه .

(١) أخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان عن
أبي مسعود البصري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلاة الرجل حتى
يقيم ظهره في الركوع والسجود . م
(٢) روى أبو داود عن أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد
فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه . م

فصل

فإذا قام المصلي من ركوعه واستوى قائماً قال ربنا لك الحمد ، وخر ساجداً على قدميه ، واضعاً يديه على فخذه . فإذا قربت جبهته من الأرض أطلق يديه من فخذه ، وأمكنهما على الأرض ويخر بتكبيرة ، ويقطعها إذا قربت الجبهة من الأرض ويقدم ركبتيه إلى الأرض قبل يديه وإن قدم يديه قبل ركبتيه فلا بأس . وفي مد التكبير وجزمه اختلاف . ويستحب في السجود أن يكون فراغ التكبيرة مع السجود على الأرض ، وقيل يفرغ منها قبل أن تنال جبهته ويرفع رأسه بتكبيرة ، ويكون نظره في حال سجوده إلى أنفه ، وإن امتد نظره إلى رجليه فلا بأس . وقيل : كان هاشم رحمه الله يضع جبهته على الأرض قبل أن يقطع التكبير ، وأما التكبيرة للقيام إذا رفع يديه من على الأرض إذا استوى قائماً أو قبل ذلك بقليل ، والهووية من القيام إلى السجود أكثر القول أنها من الركوع ، فإذا سجد وضع جبهته على الأرض وجعل يديه حذاء أذنيه وبسط أصابع كفيه وضمهما عند الإبهام وصوبهما نحو القبلة ثم جافى عضديه في سجوده عند جنبه حتى يرى من خلفه خضرة إبطيه^(١) واعتدل في سجوده ، ولا يرفع عجزه حتى يفحش . ولا ينضم فيلصق صدره بالأرض ولا يقترش افتراش السبع ، ويمكن جبهته من الأرض مع طرف أنفه ويكون أكثر اعتماده في سجوده على كفيه ويضم مما يلي مفاصل رجليه في حال سجوده إلى بطن قدميه وينوى بذلك تذلل الله تعالى ، وبعض قال ينصبهما وتكون النية بمعنى القيام ، ويسحبهما سحباً ولا يرفعهما في السجود ، وفي رفع الواحدة اختلاف في نقض الصلاة وفي رفعهما في السجود النقض بلا

(١) روى معنى هذا من حديث متفق عليه عن عبد الله بن بحنة .

اختلاف ، وإن كان قد قيل غير هذا ، وفي قول الله تعالى « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ » وذلك على وجه الخضوع والتواضع والتذلل لخالقها جل وعلا . وقيل كان الحسن يقول في قوله تعالى : « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَوْعاً وَكَرْهًا وَظِلَالاً لَهُمْ » وابن آدم ظلك أطوع لله منك ، ظلك يسجد لله وأنت لا تسجد له . واختلف في سجود الملائكة لآدم عليهم السلام جميعاً ، قول هو سجود تحية وتعظيم ، لا سجود عبادة وصلاة . ونظيره في قصة يوسف عليه السلام « وخروا له سجداً » وكان ذلك تحية الناس في زمانهم إذا عظم بعضهم بعضاً ، ولم يكن وضع الوجه على الأرض وإيما هو انحناء وتقيل ، فلما جاء الاسلام نسخ ذلك بالسلام . وقال بعض كان ذلك سجوداً على الحقيقة ، جعل آدم قبلة لهم كما جعلت الكعبة قبلة للمؤمنين ، والسجود بالحقيقة لله عز وجل فإذا سجد للمصلي قال في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثاً بتحريك الياء من ربى وبالسكون جائز .

فصل

قيل إن أول من قال سبحان ربى الأعلى ميكائيل عليه السلام ، وقيل أول من قالها ملك له سبعون ألف جناح منه إلى المشرق والمغرب ، وكان فوق السماء السابعة فنظر يوماً إلى عرش الله فاستأذن ، فقال يارب أئذن لى أن أطير إلى عرشك فأوحى الله إليه ، إنك لا تطيق ، فقال للملك ائذن لى ، فأعطاه الله بكل جناح سبعين ألف جناح فأذن له فطار الملك بأجنحته سبعين ألف سفة من سنين الآخرة ، فنظر فوقه ، فنظر عرش ربه كما كان رآه أولاً فطار أيضاً فرآه كما هو ، فنكس رأسه ، وقال سبحان ربى الأعلى .

فصل

فإذا رفع رأسه بعد التسبيح من السجود لم يرفعه إلا بتكبيره ولكن لا يكبر إلا حتى يرفع يديه من الأرض ، ثم حينئذ يكبر ، فإذا قعد جعل ظاهر قدمه الشمال مما يلي الأرض وتورك على فخذه الأيسر وجعل ظاهر قدمه اليمين على باطن قدمه الأيسر ، وأطراف أصابع قدمه اليمين مما يلي الأرض وتورك وقعد متمكنا حتى يرجع كل عضو منه إلى مفصله ، ثم يسجد الثانية ، ويفعل فيها كفعله في الأولى من سجده وتكون نيته في سجوده بمعنى التذلل ، لأن الركوع لا ينتهي به العبد في الذلة كانهائه من السجود لأنه إذا رفع وجهه من التراب ووضعه على التراب فقد بلغ منتهى الإنابة والذلة كما يوجد عن أبي الدرداء أنه قال: لعن وجهي بالتراب أحب لربي ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا ثلاث لأحببت الموت ، أحدها أضع وجهي لربي. وفي الحديث أقرب ما يكون العبد من ربه إذا سجد^(١) ، ويكون في سجوده على وجل لأنه لا يدري يرفع رأسه من سجوده حتى تفارق روحه جسده أم لا ، وكذلك يكون في ركوعه ، وقيل كانت عائشة رضي الله عنها إذا رأت السجود قالت: هذا السجود ، فأين البكاء؟ وقال الشيخ أبو محمد رضي الله عنه إذا خرّ للمصلي ساجدا جعل يديه على ركبتيه ، وإذا نهض قائما جعلهما على فخذه ، وإذا قعد جعل يديه على فخذه قصد ركبتيه وبسط أصابعه ، وفرق بينهما وجعل نظره فيما بين يديه في حال قعوده وسجوده وركبتيه ، وقال رجل لابن عباس صليت خلف الشيخ في الأبطح صلاة الظهر فكبر فيها إحدى وعشرين تكبيرة

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة .

يكبر إذا ركع ويكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود فقال له ابن عباس: لأ أم لك تلك صلاة أبي القاسم ﷺ. والحجة في اعتدال الركوع والسجود والقعود والجلوس بين السجدين قول النبي ﷺ اعتدلوا في ركوعكم وسجودكم ولا يَبْسُطَنَّ أَحَدُكُمْ كما يَبْسُطُ الْكَلْبُ^(١) وقال عطاء: خفوا على الأرض، يريد بذلك السجود، يعني لا ترسل نفسك على الأرض إرسالاً ثقيلاً فتؤثر في جبهتك أثر السجود، والخبر يروى بالخاء والجيم خفوا، جفوا، ومعناها واحد، والكراهية من إثارة السجود في الجبهة دخول أسباب الرياء عليه. وقال الحسن البصري لأن أكون بريئاً من النفاق أحب إلى من طلاع الأرض ذهباً أي ملؤها، وقول ما طلعت عليه الشمس من الأرض. ويستحب لمن يرفع رأسه من السجود أن ينظر إلى المكان الذي يسجد فيه. وقيل كان رسول الله ﷺ إذا سجد^(٢) قدم أصابع يديه حتى تحاذي بين أذنيه ويقعد بين السجدين متمكناً بقدر تسبيحة أو ثلاث حتى يرجع كل عضو منه إلى مفصله، والقعود الذي بين السجدين لا يذكر فيه شيئاً؛ فإذا قعد بعد السجدة وضع كفيه على ركبتيه وفتح بين أصابعه. ومن حديث وإذا استقبلت القبلة فأحضر فمك وذهنك وفرغ قلبك من هموم الدنيا وكبر بخشوع ونواضع وقراءة بفهم وتدبر، واركع بخشوع واستكانة، وسبح بتعظيم وتنزيه واسجد برغبة ورهبة، وتشهد بتحميد وتمجيد، وسلم وأنت بين

(١) أخرجه أحمد والبخاري ومسلم والأربعة عن أنس .

(٢) روى أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة حديث تقديم اليدين على الركبتين حال السجود وروى الخمسة إلا أحمد عن وائل بن حجر حديث تقديم الركبتين على اليدين وهو أصل الخلاف بين العلماء في ذلك .

الخوف والرجاء خوف الخيبة والحرمان ورجاء القبول والتغفران . وفي حديث أن النبي ﷺ قال لعلى إن لله ملائكة خلقهم للسجود فإذا سجدت أعطاك الله بعدد حسنات ، ومحا عنك بعدد سيئات ورفع لك بعدد درجات .

فصل

ومن وجد في موضع سجوده وعوثة وأزال السجود يميناً وشمالاً فجائز ، وفيه أيضاً اختلاف . وقال قوم ما كانت الجهة تأخذ من السجدة فلا بأس ، ومتى لم تأخذ فسدت صلاته . وقال قديم لا بأس بصلاته ولو لم تأخذ ، ويجوز له أن يقيم سجوده ويؤخره حتى قالوا إنه لو كان سجوده موضع قدميه أو قدميه موضع سجوده لكان ذلك جائزاً .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله والذي نحب أن يكون نظر المصلي في قيامه إلى موضع سجوده ، وقول إنه لا يقع النظر في صلاته إلى شيء . وقيل الخشوع النظر إلى موضع السجود مع وجل القلب وسكون البدن .

وعن علي بن أبي طالب : الخشوع في القلب وترك الالفات وغض البصر وخفض الجناح .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : يقال إن الخشوع في العيين واليدين وهو أن لا يرمى بطرفه أمامه ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً ولا ينظر إلى السماء من فوق رأسه ولا يغمض عينيه وإنما يقلب نظره موضع سجوده ولا يحد نظره إلى موضع دون موضع . وأما خشوع اليدين هو أن لا يعبث بثيابه ولا بشيء من جسده ويرسل يديه إرسالاً .

وعن أبي عثمان : لا يجاوز بنظره خلف سبعة عشر ذراعا أمام وجهه . وفيه غير هذا . وقيل بمد التكبير في حال الرفع والخفض وقول يمد في حال القيام ويجزم في حال السجود إذا كان إماما ، وقول كان إماما أو مأموما . ويقال طول القراءة في الصلاة أطول من طول الركوع والسجود . وقول أيما كان أخف على المصلي وأحب إلى قلبه من طول قراءة أو ركوع أو سجود فهو أفضل . وفي الحديث : إن الله تعالى خلق إبليس تحت الأرضين السابعة ، فعبد الله فيها خمسمائة عام ، ثم رفعه إلى السماء السادسة كذلك من سماء إلى سماء حتى بلغ إلى خزنة الجنة ، فلما خلق الله آدم عليه السلام أمر إبليس لعنه الله أن يسجد لآدم سجدة واحدة حتى يثيبه على عبادته وأعماله ، وإن لم يسجد له ضرب بها وجهه وأحبطها ، فلم يسجد فرد الله أعماله كلها عليه ولعنه ، ولو لم يكن سجدة واحدة عديلا لما ذكرناه من العبادة لم يحبط تركها جميع الطاعات .

فصل

ومن سجد على حصاة صغيرة تأخذ أقل مسجده من جبهته فإن كان ذلك من غير عذر وهو يمكنه غير ذلك فأحب أن يعيد صلاته ، وإن كان من عذر تمت صلاته والعذر أن لا يجد موصعا غير ذلك ولا يمكنه من حينه إلا هو ، وإن أخذت الحصاة أكثر موضع سجوده أحببت تمام صلاته . ومن رفع قدميه من الأرض وهو في سجوده أو عند السجود فإن كان ناسيا أو جاهلا فنحب تمام صلاته ، وإن كان متعمدا لخلاف السنة فنحب أن يعيد صلاته .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن المصلي إذا سجد على حصاة فوق الحصى ،

فأخذت أكثر سجوده ولم تأخذ جبينه من الحصر قال أرجو أنه إذا سجد سجوداً مما يجوز السجود عليه أن صلاته تامة ، وإن كانت الحصة مما يلي السجود عرضها للماء إلى الحصر فأخذت أكثر سجوده فكذلك إذا لم يكن عابثاً إذا وقع سجوده على ذلك ، وإن كانت الحصة لا تستوى على الحصر إلا إذا وضع سجوده عليها أو ترحح حينما يضع جبهته ويسويها بجبهته حتى تلتصق بجبهته من غير أن يكون عابثاً فلم نر عليه بدلاً لأن الحصى لا يستوى حتى تستوى عليه الجبهة باستواء السجود عليه . ومن سجد على حصة أو حصتين فله أن يجر جبهته يمينا أو شمالاً ، وإن رفع رأسه وحول سجوده إلى موضع أو طأ منه جاز ذلك .

فصل

وقيل ، من نسى سجدة من الصلاة حتى صار في آخر الصلاة فقول يسجدها حينما كان من الصلاة وقد تمت صلاته ، وإن نسى السجدة الأخيرة حتى صار في التحيات سجدها ثم يقرأ التحيات ، وإن نسى الأولى أعاد الصلاة لأن ذلك حد آخر ، وقول يرجع يسجد كانت الأولى أو الأخيرة ، وإن نسى حتى فرغ من التحيات وأخذ في الدعاء فإنه يرجع يسجد ثم يقرأ التحيات وقول يسجد ولا يرجع يقرأ التحيات .

فصل

عن أبي سعيد رضى الله عنه في الحصر إذا كان يصلي عليه وهو مرتفع من الأرض أو موضع اليدين أو الرجلين ، هل يكون في ارتفاعه حد ما لا تجوز عليه الصلاة ؟ قال : أما في سائر المواضع إلا الجبهة ، فإذا كان إذا وضع رجله أو أخذ

مساجده ثبت عليها ، أو هو على ما هو عليه مفروش فذلك جائز ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، والجهة قد قيل إنه إذا كان ارتفاعه عن الأرض عرض أصبعين لم يجوز عليه الصلاة ، وكذلك لو كانت ثبتت على الأرض أو على ما فرش عليه إذا سجد عليه وقال بعض إنه إذا سجد عليه بلا معالجة وألقى جبهته أخذ بالسجود ما هو مفروش عليه جازت الصلاة عليه وإن كان لا يلصق بالأرض وإنما هو مفروش عليه إلا بمعالجة من المصلي عند السجود لم يجوز ذلك ، وإن كان إذا سجد عليه لصق بالأرض ، وإذا رفع رأسه ارتفع من حصر أو غيره فيؤمر أن يسجد على غير هذا الموضع إن أمكنه غيره . وقيل إنه يتقدم أو يتأخر أو يميل يمينا أو شمالا ، وقول إنه لا يميل لسجوده يمينا ولا شمالا وإن سجد على هذا الموضع المرتفع فبعض يقول إنه إذا كان الحصر إذا سجد لصق بالأرض بغير معالجة منه فصلاته تامة وبعض يقول إذا كان ارتفاعه عرض أصبعين فصاعدا لم تجز الصلاة عليه إلا من عذر لا يجد موضعا غيره ولا يمكنه إلا ذلك .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله تعالى في من ركع مع الإمام فيمنعه الزحام عن الصلاة والسجود ، قيل يسجد ولو على ظهر رجل ، وقول ينتظر إلى أن يرفع القوم رؤوسهم ثم يسجد .

فصل

واختلف في سجود المصلي على ثوبه من حر أو برد يقول يجوز ذلك إذا كان من ضرورة ، ويسجد على كل شيء أمكنه في حال الضرورة ، وقول يسجد على ما يجوز عليه السجود مما كان من نبات الأرض ، ولو كان من غير ضرورة ، ويكره

أنه أن يتخذ ذلك مسجداً ، وأما أن يقدم ثيابه التي هي لابستها في الصلاة ليسجد عليها فلا نقول بجواز ذلك ، لأن ذلك هل منه لنفسه لا لمعنى صلاته ، ولو كانت الثياب مما يجوز عليه السجود من نبات الأرض لما يخرج معنى كراهية ذلك من طريق العمدة ، وأما العمامة إذا كانت من غير ما أنبتت الأرض فلا يسجد عليها إلا من ضرورة ، وبعض أجاز رفعها باليد كلما أراد السجود ، وبعض يقول إنه يؤخرها لمسجده إذا سجد حتى يرتفع عليه إن أراد ، وإن أراد بيده رفعها بيده وإن تمكن أكثر جهته على ما يجوز السجود عليه فقد سجد ولو حال على الأقل من جهته ما لا يجوز له السجود عليه ، لأن الحكم في هذا على الأكثر ، وقد جاء في الرواية عن النبي ﷺ أنه قال أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ، ولا أكف شعرا ولا ثوبا ، والأعضاء السبعة الجهة واليدان والركبتان والقدمان ، فقيل إذا سجد على أكثر جهته وأكثر أعضائه واعتدل في سجوده وأمكنه ذلك فلا يؤمر بذلك ، وأرجو أنه يحزبه ، وإن كان أقل من ذلك لم يعجبني أن يحزبه إذا سجد على الأقل من الأعضاء ، لأن هذه الأعضاء يخرج معناها نيبا للسجود للجهة ، وإنما السجود للجهة في المعقول من القول إلا أن يكون ذلك من عذر .

فصل

وقيل من سجد وضع ظاهراً أصابع قدميه مما يلي الأرض ، وقال محمد بن محبوب رحمه الله ومحمد بن المسيب رحمه الله يستقبل بأصابع رجليه الأرض ،

ولا يجعل ظاهر أصابع رجله مما يلي الأرض ويُسَمُّ الأرض أطراف أصابع رجله من باطن الأصابع أو بظاهرها كله جائز ، ويستقبل القبلة ، فإذا قعد جعل باطن قدمه اليسرى تحت أخمص رجله اليمنى وجعل ظاهر أصابع قدمه اليمنى مما يلي الأرض ، ومن كان موضع سجوده مرتفعا عن الأرض قدر شبر أو أقل فقد أجاز ذلك أبو المؤثر رحمه الله ، وكذلك الموضع الخلفي يجوز أن يسجد عليه وليس لذلك حد ، وإن كان أكثر من شبر ففيه اختلاف ، قال بعض ، تتم صلاته بذلك ، وقال بعض لا تتم ، وإن كان موضع قدميه أرفع من موضع سجوده فالتقول فيه واحد في الاختلاف والله أعلم ، وينبغي المصلي أن يحسن في صلاته .

ومن جامع أبي محمد رحمه الله اختلف أصحابنا في السجود على كور العمامة ، فجوزه بعضهم ، وكرهه آخرون ، وبعض أفسد الصلاة بذلك لأن الله تعالى يقول : « سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ » فأخبر جل ذكره أن السجود له تأثير في الوجه ، ومدح الله به المؤمنين بدوامهم على الصلاة التي أثر سجودها في وجوههم ، وهذا القول أصح في الفطر ، ولا ينبغي للإنسان أن يرغب في ظهور علامة كثرة سجوده وصلاته ليعلم الناس ذلك فيه ، لأن ذلك قريب من معنى النفاق ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثامن عشر

في التحيات والتسليم

والتحيات كلها سنة ، وقول فريضة ، وقول واجبة ، ومن تركها كلها متعمدا فسدت صلاته ، وقيل إن تركها كلها على النسيان فسدت صلاته ، ولا تجوز الصلاة إلا بها إلا أنهم اختلفوا في التحيات عند الضرورة ، قال بعضهم ثبتت التحيات بقول التحيات وتم بها الصلاة ، وقول حتى يقول التحيات للباركات لله والمصلوات والطيبات ، وقول حتى يصل إلى قوله أشهد أن لا إله إلا الله فإذا دخل في التشهد ، ثم أحدث فقد تمت صلاته في الضرورة والنسيان والجهالة ، وأما على التعمد فلا نحب ذلك ، وفي بعض القول أن له ذلك على التعمد ولا نحب ذلك . وفي بعض القول لو قعد لقراءة التحيات بقدر ما يقول للتحيات ، ولو لم يقل منها شيئا ، ثم حدث به حدث فقد تمت صلاته . وهذا إذا لم يكن الحدث منه أو باختيار منه . وأما إذا سها في التحيات الأولى ناسيا ودعا ثم علم أنها التحيات الأولى فعاد . وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فقد قيل في مثل هذا تفسد صلاته إذا تعمد لتكرير شيء من التحيات وترديده لغير سبب ولا عذر ، وإن كان بمعنى تثبيت الكلمة أو شيء من المعاني التي يكون فيها العذر فصلاته تامة ويبنى عليها . واختلف فيمن أتم التحيات الأولى إلى ولو كره للمشركون ناسيا فيختلف في فساد صلاته ، وكذلك على الجهل ، وأما على العمد بعمد العلم فأخاف أن يلحقه معنى الفساد . وإن قعد للتحيات الآخرة ، وقال التحيات ، ثم أحدث فقد تمت صلاته ، وقول عليه الإعادة . وكذلك إلى والمصلوات والطيبات يجري فيه معنى الاختلاف إلا إذا انتهى إلى محمد عبده ورسوله ، فإذا بلغ ذلك

ثم أحدث فقد تمت صلاته، ومتفق^(١) على وجوب القعود في الصلاة، لأن النبي ﷺ فعله وفعله أصحابه . وكان يعلمهم التحيات كما يعلمهم القرآن ، ومن لم يقعد لم تتم صلاته . ومن قرأ التحيات إلى عبده ورسوله فقد تمت صلاته من التحيات . والقشهد ، ثم يصلي على النبي ﷺ ويدعو بما فتح الله له من الدعاء . وقيل ويقول أشهد الله بما شهد به لنفسه، وشهدت له به ملائكته وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأشهد أن قول الله تعالى حق في جميع الأمور وأن الموت حق وأن الجنة والنار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور ، وأن الله يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين وللمؤمنات ، ويسأله النجاة من النار ، ويقول : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت وما أنت أعلم به مني لا إله إلا أنت .

فصل

وقيل لبشير بن محمد بن محبوب رحمهم الله ، في الذي يقعد في صلاته محمداً عبده ورسوله ، ثم يشك أنه لم يحكم التحيات ، قال قد تمت صلاته . قيل له فإن شك بعد ما تعدى التحيات قال يرجع فيحكم التحيات ، قيل له فإذا بلغ إلى الطيبات ثم حدث عليه حادث ، قال قد تمت صلاته . ويوجد مثل هذا عن محمد ابن محبوب رحمه الله . وروى أبو سعيد رحمه الله أن المصلي إذا أحدث حدثاً

(١) رواه أحمد والنسائي وغيرهما من جماعة الحديث عن ابن مسعود وفي مسلم وأبي داود والترمذي عن ابن عباس من رواية أخرى بلفظ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . م

وقد قعد للتحيات بقدر ما يقول التحيات فقد تمت صلاته ، وقول إذا قال التحيات فقد تمت صلاته ، وقول حتى يقول التحيات المباركات ، وقول والصلوات والطيبات وبهذا القول نأخذ ، وقول إذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . ووجدت في الأثر إذا قال المصلي أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونسى أن يقول وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أن هذا نقصان ولا تتم الصلاة إلا بتمامها . وإذا سلم المأموم قبل الإمام ناسيا وقد قضى التحيات الأولى أو تعمداً لذلك لعذر أو غير عذر فعليه إعادة الصلاة . وقيل إن كان ناسيا أنه يبنى على صلاته ما لم يتكلم أو يدبر بالقبلة ، وإن فعل ذلك في التحيات الآخرة فصلاته تامة ، ويستحب له أن لا يسلم قبل الإمام إلا من عذر ، وإن نسي الإمام التسليم حتى انصرف ثم ذكر وقد تعدى الموضع الذي صلى فيه فلا رجعة عليه ليسلم ولا أعلم عليه في صلاته فسادا ، وللذين خلفه أن يسلموا وينصرفوا إذا قضوا التحيات ولا يضرهم عندي انصرافهم قبل التسليم . وإذا سها المصلي في صلاته وسلم على الغلط فله أن يتم صلاته ما لم يدبر بالقبلة أو يوجه لنافلة أو يحرم لها .

فصل

وجاء النهي عند أصحابنا عن الإقعاء في التعود في الصلاة^(١) . والأحسن

(١) روى الربيع عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى المصلي أن يقعي لإقعاء الكلب وأن ينقر فيها قر الديك وأن يلتفت فيها التفات الثعلب أو يقعد فيها قعود الكلب . قال الربيع : إقعاء الكلب أن يفرش ذراعيه ولا ينصبهما ، وقعود القرد أن يقعد على عقبيه وينصب قدميه ومن فعل شيئا من هذه الوجوه الأربعة فعليه إعادة الصلاة . والحديث رواه أحمد عن أبي هريرة ولم يذكر قعود القرد . م

عندهم في قعود الرجل في صلاته بين السجدةتين والتحيات أن يكون مستويا وهو أن يفرش رجله اليسرى ناصبا رجله اليمنى جاعلا رجله اليمنى في انتصابها في أخمص رجله اليسرى ، وهذا بخلاف الإقواء والتربع المنهى عنه . وعندنا أن القعود بين السجدةتين وللتحيات الأولى والآخرة سواء في هذا وعندنا أنه لا قعود بين السجدة الآخرة والإقواء للقيام للركعة الثانية .

، والتحيات هو أن يقول إذا قعد: التحيات المباركات لله ، والصلوات والطيبات. السلام على النبي ورحمة الله وبركاته. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وفي حضور النبي ﷺ يقال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ولا يجوز ترك شيء من هذا التشهد في الصلاة في القعدة الأولى ، ولا الآخرة على التعمد لترك ذلك .

فصل

واختلف في معنى التحيات فقال ابن مهران وأبو عبيدة وأكثروا الفقهاء التحيات الملك والبقاء ، وقال ابن عباس العظيمة . وقال بشير بن محمد بن محبوب التحيات الحمد ، والمباركات هي أسماء الله الحسنى ، لأنهن بركة لمن ذكرهن أو ذكرن عليه ، والصلوات هي الصلوات الخمس المفروضة ، والطيبات هي الأعمال الصالحة الزاكية . السلام هي التحية من الله تعالى على النبي ﷺ . ورحمة الله وبركاته من البركة ، وقيل السلام من الله على النبي ﷺ هو الرحمة من الله والنعمة ، والسلام من المسلمين من بعضهم على بعض هو التحية ، والسلام علينا بمعنى الرحمة والسلامة لأن رحمة ربنا قد وسعت للمؤمن وغير المؤمن في دار الدنيا وفي الآخرة لأولياءه خاصة ، أشهد أن

لا إله إلا الله وحده لا شريك له أى أعلم وأستيقن أن لا إله إلا الله، واحد. أحد،
مجرد صمد، ليس كمثل شئ، ولا يستحق العبادة غيره، وأشهد أومن وأصدق
تصديقا لا شك فيه ولا ريب أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي
العربي عبد الله ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
المشركون، أرسله حجة لجميع خلقه من الجن والإنس، وحجة عليهم، بشيرا
ونذيرا، وداعيا إلى دين الله، وهو دين الحق، دين الإسلام، فاسخا لما تقدمه
من الشرائع ومصدقا لما تقدمه من أنبياء الله ورسله وكتبه المتقدمة :

والحجة في وجوب التشهد أن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه التشهد كما يعلمهم
السورة من القرآن وروى عن عبد الله بن مسعود رحمه الله قال : كننا نقول قبل
أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده، والسلام على جبريل، السلام
على ميكائيل، فقال النبي ﷺ لا تقولوا السلام^(١) على الله فإن الله هو السلام،
ولكن قولوا التحيات لله، والسنة في التحيات أن يتورك على جانبه الأيسر
ويخرج رجله من جانب وركه الأيمن، ويضع أليته على الأرض وينصب قدمه
اليمنى ويجعل ظهر قدمه اليسرى على الأرض مجالعة في التواضع لله تعالى، ولم أعلم
أن أحدا من أصحابنا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم قبل التحيات، فإذا انتهى
المصلى في التحيات الآخرة إلى قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فليصل على
النبي ﷺ وإن لم يصل على النبي ﷺ فبعض رأى عليه الإعادة، والأكثر لم
يروا عليه الإعادة، وألزموه معنى التفسير، لقول النبي ﷺ أبخل البخلاء من

(١) أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن مسعود .

ذكرني أو ذكرت عنده ولم يصل على . وروى أنه قال إن الدعاء محبوبوس بين
السماء والأرض حتى يصل على ، ﷺ تسليماً^(١) ، صلاة دائمة باقية إلى غير غاية
ولا حد ولا نهاية، اللهم أدخلنا في شفاعته وارحنا ببركاته آمين رب العالمين وصلى
الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

ويوجد عن أبي عبد الله رحمه الله ، أن من قعد في صلاته على قدميه
جميعاً من غير عذر متعمداً أو قعد على يمينه متعمداً من غير عذر ولم يمس
طرف أنفه الأرض أو اعتمد على إحدى يديه في ركوعه وسجوده ،
أو لم يضعهما على ركبتيه ، أو نخذه في ركوعه ولم يضعهما على الأرض
في سجوده متعمداً ، وكذلك الركبتان في السجود والتقدمان فما أبلغ به في ذلك
إلى فساد ، ولا يحب له ذلك ، ولا تأمره به ، وفي بعض هذا اختلاف . وأما إن
جلس مقعياً فلا تأمن عليه من النقض إلا من عذر . وقال أبو عبد الله رحمه الله
لا نقض عليه في الإلقاء وقد نهى عنه . ومن قعد للتحيات الآخرة ثم غفل أو نام
وانقبه وذكر ، ولم يدر أقرأ التحيات أم لا ، فإنه يقرأها ويسلم ، وإن سلم ولم
يسمّيقن على قراءتها فأخاف عليه النقض . وعن الحسن بن أحمد رحمه الله في المصلي
إذا قعد للتحيات وجعل رجلاً على الأخرى انفسحت قدمه على الأخرى وكانت
أثره حيث الأخرى فلا بأس عليه في صلاته ، ومن شك في التحيات بعد أن سلم
فرجع إليها ما لم ينحرف أو يدخل في صلاة غيرها أو يأخذ في أمر غير الصلاة .
وعن أبي سعيد رحمه الله قال في قول أصحابنا إنه لا يجوز ترك التشهد في القعود
الأول من الصلاة على العمد ولا على النسيان إلا من عذر لا يطيقه ، وإن ترك

(١) أخرجه أبو الشيخ عن علي .

ذلك على غير حد مما يعذر به فعلية الإعادة ، وكذلك في التحيات الآخرة كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، ويختلف فيه إذا أحدث حدثاً مما ينقض الصلاة في القعود للتحيات الآخرة ، فقول إذا أحدث قبل تمام التشهد كله أعاده ، وبعض قال إذا انتهى إلى أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم أحدث فقد تمت صلاته ، وإن أحدث قبل ذلك فسدت صلاته ، وقول إذا بلغ إلى والطيبات ، ثم أحدث تمت صلاته^(١) ، وإن أحدث قبل ذلك فسدت صلاته ، وقول إذا بلغ إلى والطيبات ثم أحدث تمت صلاته ، وإن لم يقلها أعاد ، وقول لو قعد بقدر ما يقولها تمت صلاته ، وهذا على معنى العذر من الحدوث .

فصل

وبلغنا أن بدء التحيات أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ : إن الله يقول لك ، التحيات لله ، فقال النبي ﷺ وأنا أقول والصلوات والطيبات ، فقال جبريل عليه السلام ، وأنا أقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . وقيل كذلك كان يقال في حياة النبي ﷺ ، وقيل إن أبا بكر رضى الله عنه قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . وقال عمر رضى الله عنه : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، وقال بعض الصحابة أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، فهذا تمام ما تقوله في صلاتنا ونسأل الله تعالى الهداية والقبول والتوفيق . واستحب

(١) في بعض النسخ بعد تمت صلاته ولا فسدت وقول إن قال التحيات ثم أحدث الخ .

بعض الفقهاء لمن أراد أن يسلم أن يقول اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم إني أسألك الجنة وما يقرب إليها وأعوذ بك من النار وما يقرب إليها . ثم يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . سبحان ربك رب العزة هما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ، ثم يسلم على من يمينه من الملائكة والمسلمين ، ثم على من يساره من الملائكة والمسلمين ، فإذا سلم قال اللهم أنت ألسلام ومنك السلام ، تباركت إذا الجلال والإكرام ، اللهم إني صليتها لك ولم أصلها إلا بك ، وأستغفرك مما قصرت فيها ولا تقبلها مني غيرك . اللهم فتقبلها مني واجعل لي بها قربة إليك ، وحجاباً من فارك واغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات برحمتك يا أرحم الراحمين ، ثم يمسح وجهه بيده اليمنى ، ويقول اللهم لك الحمد عالم الغيب والشهادة أسألك أن تذهب عني الغم والحزن والفتن ما ظهر منها وما بطن ، الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور . ثم الذين كفروا بربهم يعدلون : الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، قوماً لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر للمؤمنين ، الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض وله الحمد في الآخرة وهو الحكيم الخبير . الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل للملائكة رسلاً أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير ، ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها . اللهم إني أحمدك على كل حال ، وأستعينك على أمور الدنيا والدين ، بسم الله الرحمن الرحيم لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثلاث مرات ، يقول البسملة والحوقة ، الحمد لله الذي من تكلم سمع

كلامه ، ومن سكت علم ما في نفسه ومن عاش فعليه رزقه ، ومن مات فإليه معاده ، ثم يحمد الله ويصلي على النبي ﷺ ويدعو بما أمكن له من الدعاء ، ويرغب إلى الله تعالى في قبول صلاته وسائر أعماله إنه جواد كريم . وروى أن النبي ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد^(١) . وروى أبو هريرة أن أصحاب النبي ﷺ قالوا يا رسول الله ذهب أهل الدثور، الأموال الكثيرة، بالدرجات والنعيم المقيم ، قال لهم : وكيف ذلك ، قالوا صلوا كما صلينا وجاهدوا كما جاهدنا ، وأنفقوا من أموالهم وليست لنا أموال نفق منها قال لهم ﷺ : ألا أخبركم بأمر تدركون به من كان قبلكم ، وتسبقون من جاء بعدكم ولا يأتي أحد بمثل ما جئتم إلا من جاء بمثله ، تسبحون في دبر كل صلاة عشراً وتحمدون عشراً وتكبرون عشراً والله أعلم^(٢) .

فصل

وقيل في الذي يتكلم بالكلمة من التحيات مرتين أو التكبير أنه يكره له ذلك ولا أحب له أن ينقض ، وقول إن من فعل ذلك على التعمد لغير عذر فعليه الإعادة . ومن قرأ التحيات في القعدة الأولى إلى ولو كره للمشركون ناسيا

(١) متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه .

(٢) رواه مسلم عن أبي هريرة ولفظه : من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسع وتسعون وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر وفي رواية أخرى لمسلم عن أبي هريرة أن التكبير أربع وثلاثون . م

أنه يختلف في فساد صلاته ، وكذلك على الجهل ، وأما على التعمد فأخاف عليه الفساد . ومن قرأ التحيات الأولى وتشهد وظن أنه في التحيات الآخرة ذكر فأعاد التحيات مرة ثانية وهو مستيقن إليها ففعل ذلك جاهلاً يظن أن ذلك يجوز له فصلاته تامة ، وإن كان عالماً أن ذلك لا يجوز له ففعل ذلك في التحيات الأولى فسدت صلاته وعليه البطل .

وفي كتاب الضياء - ومن كان يصلي فريضة فلما بلغ من التحيات الأولى إلى عبده ورسوله نسي فدعا بشيء من أمر الدنيا ، قال بعض يبتدىء الصلاة ، وقال أبو الحواري رحمه الله تم صلاته ولا يضره دعاؤه إذا كان ناسياً ، وأما ترديد التحيات وسمع الله من حمده والحمد والاستعاذة والتكبير في الصلاة على التعمد يفسدها ، وعلى الجهل والتسيان فيه اختلاف .

فصل

يروى عن النبي ﷺ أنه قال: مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم، يعني إذا كبر فقد دخل في الصلاة وحرم عليه فيها ما كان مباحاً له من العمل في غير الصلاة ، وكذلك من الكلام والاتفات والعبث إلا الإقبال على صلاته ، لأنه في مقام عظيم ، بين يدي رب كريم ، والتسليم هو إذن للناس بالانصراف من الصلاة ، وقيل كان رسول الله ﷺ ينقل عن يمينه^(١) وعن شماله ويصلي حافياً ومنتعلاً ، ويصوم في السفر ويفطر ويشرب قائماً وقاعداً . وقيل كان ﷺ يقبل^(٢)

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذى عن قبيصة بن هلب عن أبيه . م

(٢) في خ : ينقل .

عن يمينه فتحول الناس إلى يمينه فسلم عن يمينه وشماله ، وإذا قال المسلم السلام عليكم سواء فلا بأس ، وقيل كان ضمام يسلم مرتين وقيل النية في السلام على ملائكة الله والمسلمين ، وقيل السلام على يمينه على الحفظة من الملائكة وعلى يساره بمعنى الدعاء بالرحمة للمؤمنين ، ومن اعتقد النية في التسليم لجميع صوره أجزأه إن لم يذكر ذلك عند التسليم ، وإن ذكر وأحضر نية عند تسليمه فهو أحسن . وقال أبو محمد رحمه الله :
 اختلف أصحابنا في المصلي يخرج من الصلاة بغير تسليم ، فقال بعضهم ليس له الخروج من الصلاة إلا بعد التسليم ، فإن قصر عن ذلك فعليه الإعادة لقول النبي ﷺ في الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم . فلما كان الدخول فيها لا يصح إلا بالتكبير كان الخروج منها لا يصح إلا بالتسليم ، وقال بعضهم لا يصح إلا بالتكبير . وأما الخروج منها فيصح بغير تسليم منها وبتسليم ، لأن الإحرام عليه الاتفاق والخروج من الصلاة فيه اختلاف . واختلف أصحابنا في المصلي وحده والداخل في صلاة الإمام إذا أحدث وهو في التشهد ، فقال بعضهم إذا قد قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته ولو كان مأموماً . واختلفوا في صلاته إذا أتم التشهد وانصرف من غير تسليم ، فقال : بعضهم صلاته تامة . وقال بعضهم صلاته فاسدة إذا تعدد لذلك ولا تفسد بالسيان ، وقال بعضهم حتى يسلم كان ناسياً أو متعمداً ، واختلف في لفظ التسليم من الصلاة ، فقال أصحابنا البصريون : السلام بالألف واللام . وقال أهل هان بغير ألف ولا م .

(١) رواه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلًا ولم يذكر ما حكاه عثمان وقد أثبت النقل أن

والتسليم سنة ، وقيل مستحب وليس بلازم ، واختلفوا في تركه ،
فقول تفسد الصلاة لأنه منها ، وقول إنه يقع موقع الإحلال والإذن للانصراف
من الصلاة ، ولا يفسد تركه كإحلال المحرم . وقال أبو عبد الله : بلغنا أن النبي
ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما سلموا من الصلاة تسليمة واحدة ، وسلم عثمان
بتسليمتين ، وقيل إذا أطل الإمام التشهد وللمأموم حاجة فإن له أن يسلم^(١) قبل
الإمام ويمضى لحاجته ، ولا ينتظر الإمام هكذا يوجد عن الربيع رحمه الله . وروى
عن هاشم ومحمد بن محبوب رحمهما الله أنهما قالا من نسي أن يسلم من الصلاة ثم
ذكر بعد ما قام سلم حيث ذكر . وإن كان قد تكلم فلا تسليم عليه ، وقيل ليس لمن
أبطأ في التحيات وخاف أن يركع الإمام أن يقطع التحيات ويأتي بتامها إذا أتم
الصلاة ، وليست التحيات بمنزلة فاتحة الكتاب . وإن قام قبل أن يتمها ففي فساد
صلاته اختلاف . ومن بلغ في التحيات الأولى إلى الطلبيات ، ثم قام فعليه البدل .
ومن صار في الدعاء ثم شك في التحيات ، فقول يرجع يقولها ، وقول لا يرجع
ما لم يسلم . وقول ولو سلم ما لم ينحرف أو يأخذ في غير أمر الصلاة . وقيل لا يدعو
لأمر الدنيا حتى يسلم . وقال أبو معاوية قد قيل ذلك ، وقيل لا بأس أن يدعو
للدنيا والآخرة . ومن شك في قراءة أول التحيات واستيقن أنه قد قرأ من موضع
منها إلى آخرها فبعض رأى عليه قراءة ما شك فيه إلى الموضع الذي استيقن عليه ،
ولعل بعضا يرى عليه قراءتها كلها لأنه لا تتم قراءة آخرها إلا بأولها . وعن أبي

(١) روى أن معاذ بن جبل رضي الله عنه صلى بالناس فأطال وكان وراءه أعرابي فسلم
قبل أن يسلم الإمام فشكاه معاذ أو اغتصن الأعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم تطويل معاذ
فلام رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً على تطويله ولم يأمر الأعرابي بالإعادة . ١٥

سعيد رحمه الله ، عند أصحابنا في التسليم من الصلاة مرة واحدة سلام عليكم على اليمين ، يريد بذلك الحفظ من الملائكة ، ورحمة الله على الشمال ، ويريد بذلك المؤمنين يصفح بها وجهه يمينا وشمالا ، وهو على هيئته مستقبل القبلة بوجهه ، وإن زاد على التسليمة الواحدة فهو فضيلة إذا لم يرد بذلك مخافة السنة وما عليه المسلمون . ولم نعلم أحدا من أصحابنا أمر يرد السلام على الإمام إذا سلم من الصلاة لأن التسليم هو إذن بالانصراف من الصلاة ، وليس هو بتحية تقتضى الرد ، وإنما هو دعاء وأداء للسنة ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع عشر

في سجدة السهو^(١) ، وما يقول العاطس ، وفي سجدة القرآن

وسجدتا الوهم لا زمتان لمن منها في الصلاة فإذا منها المصلي في صلاته وقضاها وسلم سجدة بعد ذلك سجدة تين بدلاً لما قد وهم في صلاته، كان وهمه في أولها أو وسطها أو آخرها ، وصفة الوهم والسهو الذي تلزم به هاتان السجدتان هو أن يكون المصلي عليه القيام قعد ، أو القعود فقام ، أو القراءة بالجهر فسكت ، أو السكوت فقرأ جهرًا . أو عليه قراءة الحمد وحدها فقرأ معها سورة ، أو عليه قراءة الحمد وسورة فقرأ الحمد وحدها أو قرأ التحيات في غير موضعها ، أو سلم في غير موضع التسليم ، أو وجّه بعد الإحرام ، أو تشهد قبل أن يقضى الصلاة ، أو ركع في غير موضع الركوع ، أو سجد في غير موضع السجود ، أو شك أنه في القعود الأول أو الآخر ، فزاد حتى استيقن تمام صلاته ، فكل من فعل شيئاً من هذا فعليه سجدة الوهم ، وأما من منها وعليه القيام قعد ، ولم يتمكن قاعداً أو عليه القعود فقام ولم يتم قيامه حتى ذكر ورجع إلى موضع سهوه فلا سهو عليه ، واختلف فيمن منها خلف الإمام ، فقول لا يلزمه سجود السهو لأنه تابع للإمام ، وقول يلزمه كان إماماً أو مأموماً

(١) وفي نسخة الوهم قال أبو عبيد أوهمت أسقطت من الحساب شيئاً ومنه حديث سجدة السهو أنه صلى الله عليه وسلم وهم في صلاته فقليل كأنك أوهمت في صلاتك فقال كيف لا أوهم ورفع أحدكم بين ظفره وأعلمته أى أسقط من صلاته شيئاً وقال في القاموس وشرحه منها في الأمر كدما يسهو سهواً بالفتح وسهوا كعلو نسيه وغفل عنه وذهب قلبه إلى غيره إلى أن قال الشارح إن السهو غفلة يسيرة عما هو في القوة الحافظة يتنبه بأدنى تنبيه والنسيان زواله عنها كلية وقال في المصباح الناسي إذا ذكر تذكر والمساهي بخلافه .

أو منفرداً . وقال أبو سعيد رحمه الله : لا سهو على المأموم بسهو الإمام ، ولا يلزم سجود الوهم إلا من وهم ، ويسجد سجدة الوهم بعد تمام الصلاة والتسليم منها قبل أن ينصرف ويدبر بالقبلة ، وقول إنه يسجد بها مادام في مجلسه ، ولو أدبر بالقبلة أو تكلم بشيء من الكلام لأنهما خارجتان من الصلاة . وروى أن النبي ﷺ يسميهما المرغمتان^(١) للشيطان للصلحتان للصلاة . وقيل إنهما يسيئتان للشيطان حتى أنه يعفر على رأسه التراب ، ويقول أمر بذلك كما أمرت ، وسجودها كسجدة الصلاة يسبح فيهما كما في الصلاة ، ويكبر ويقعد بينهما كما يقعد في الصلاة . واختلف في التسليم بعدها فقليل يجب ، وقيل لا يجب ، وقيل هو كتسليم الصلاة ، وقيل يستلم على النبي ﷺ . وقيل يقول السلام على من اتبع الهدى ، وقيل يقول الحمد لله والسلام على رسول الله . وسجدتا الوهم سنة على من وهم ، ولا ينصرف الذين خلف الإمام حتى يقضيهما ، وإن انصرفوا فلا شيء عليهم ؛ وجائز سجود هاتين السجدةين خلف جميع الصلوات ، وعلى أثر صلاة العصر والفجر والمغرب . وعن أبي سعيد رحمه الله في سجدة السهو ، قول لها التسليم بلا تشهد ، وقول لها التشهد والتسليم ، وقول لا تشهد لها ولا تسليم ، واختلف فيمن يسهو في صلاته مرة أو أكثر ، فقول لكل صلاة سجود سهو واحد ولو أكثر سهوه في تلك الصلاة ، وقول لكل سهو سجدة واحدة ولو أكثر ذلك السهو في الصلاة ، وقول يكون السهو قبل التسليم ، وقول يكون بعد التسليم ، وهو قول أكثر أصحابنا ، وإن نسي أن

(١) صح في رواية أحمد ومسلم عن أبي سعيد الخدري ترغيباً للشيطان .

يسجد بها على أثر تلك الصلاة التي وهم فيها فعليه أن يسجد بها على أثر صلاة أخرى.
 إن كانت فريضة فعلى أثر صلاة الفريضة وإن كانت نافلة فعلى أثر صلاة نافلة ،
 وقول إذا قام من مجلسه لصلاته وخرج إلى حال غير مغنى الصلاة أن لا يسجد
 عليه لها بعد ذلك ، وقول له أن يسجد بها على أثر صلاة فريضة أو نافلة ، وقول
 يسجد للنافلة خلف النافلة والفريضة ، ولا يسجد للفريضة خلف النافلة ولا ينبغي
 تركها ، وتاركها على التعمد خسيس الحال ، لأن النبي ﷺ فعل ذلك وأمر به ،
 وقال : من نسي حتى دخل في عمل نافلة وهو يصلي فريضة أن صلاته تفسد عليه ،
 لأن الفريضة لا تصح فيها النافلة ولا يكون النفل فرضا ، وقول من عمل على النسيان
 من غير معاني الفرض لم يفسده ما لم يعطاول ذلك . ومن سها أن يسجد سجدة
 السهو فليس عليه في سهوه فيها سجدة سهو ، وإنما عليه أن يأتي بالسهو في
 الصلاة . ومن سها أن يسلم في التطوع حتى قام من غير تسليم في التحيات الأولى
 أو سها في شيء من التحيات قبل التسليم الأول أن صلاته كلها تامة ، وإن رجع
 فقام وسلم حينما كان فائز ، وهذا إذا كان قد قعد للركعتين من التطوع وتشهد ،
 وإن لم يكن قد قعد للركعتين ولا تشهد فعليه سجدة الوهم إذا زاد في صلاته ويقعد
 حينما ذكر ويقشهد ويسلم وعليه سجدة الوهم ، وإن أتم الركعة التي قد دخل فيها
 على السهو فليرجع إلى موضع سهوه . ومن جمع الصلاتين فوهم في الأولى منهما فلا
 يسجد سجدة الوهم حتى يقضى الثانية ، وقول إن وهم في الأولى وهو يصلي في
 وقت الأولى فإنه يسجد للوهم إذا سلم من الأولى قبل أن يصلي الآخرة ، وإن كان
 جمعها في وقت الآخرة فلا يسجد للوهم الأولى إلى أن يصلي الثانية ، ومن صلى

بصلاة الإمام وسها عن قراءة الإمام السورة ولم يسمع منها شيئاً ، ولم يفهم منها شيئاً فقول عليه البدل . وقال موسى بن علي تم صلاته ويسجد لاسهو سجدين .
والوهم على من صلى نافلة أو تطوعاً أو سنة ، أو صلاة عيد ، أو استسقاء ، أو خوف ، أو صلاة ماش ، أو راكب أو عريان أو قاعد ، ومن سها قام من صلاته ، ثم ذكر قبل أن يحرم لصلاة غيرها أو تسكلم بكلام غير ذكر الله أو دعا أو أذبر بالقبلة فإنه يحفظ ذلك ، فإذا صلى صلاة أخرى سجدها فإن نسيها فتى ما ذكرها وسجدها على أثر صلاة أو على طهارة فلا بأس . وقال محمد بن أحمد : روى لي من لا أتهمه عن عبد الله بن محمد بن بركة أنه قال : إنما الوهم الذي يجب فيه السجود من كان عليه القيام فقام ، أو عليه القعود فقام أو الركوع فسجد ، أو السجود فركع أو قرأ التحنات في القيام ، أو قرأ القرآن أو الفاتحة في موضع التحنات أو سلم في التحنات الأولى ودعا فيها أو جهر بالقراءة في موضع السر ، أو أسر في موضع الجهر ففي هذا ومثله تكلم سجدة الوهم وكذلك ما أتى للمصلي على النسيان من جميع الأمور في صلاته مما إذا أتاه على التعمد فسدت صلاته ، ولا تفسد بالخطأ والنسيان ، فقال ، ذلك على الخطأ والنسيان فعليه سجدة الوهم في هذا ، وأما مثل التوجيه والدعاء في الصلاة والذكر الذي ليس هو من الصلاة فسها حتى قاله في موضع من مواضع الصلاة فقول تفسد صلاته وقول لا تفسد بذلك ، وعليه سجدة الوهم ، وأما إن قال للمصلي بشيء خارج عن معاني الصلاة وأسبابها وعملها وإنما هو من همل الدنيا وأسبابها فذلك يفسد الصلاة على العمد والخطأ ، والسهو والنسيان ، وأما من كبر في موضع سمع الله لمن حمده أو قال سمع الله لمن حمده في موضع التكبير أو سبح في موضع هذا

وكبر في موضع التسبيح من الركوع والسجود فهذا وشبهه من معاني الصلاة ، فإذا نعد لقوله خيف عليه فساد صلاته ، وإن قاله خطأ أو نسيانا فيختلف في لزوم السهولة وأما إن قرأ شيئا من القرآن عند فاتحة الكتاب من الركعتين الأوليين من صلاة الظهر والعصر لم يكن عليه سهو ، وإن فعل ذلك في الركعتين الآخرتين منهما أو من العشاء الآخرة أو في الركعة الآخرة من المغرب فلا سهو عليه أيضا ، وقول عليه السهو في جميع ذلك وهو أحب إلينا . وقال أبو المؤثر رحمه الله : يستحب أن يقال على أثر سجدة الوهم ^(١) وبعد سجدة القرآن ، سبحانك اللهم وبحمدك ، سبحانك اللهم لا إله إلا أنت ، سبحانك اللهم سجدت لك طوعا لا كرهاً إيماناً بك وتصديقا بكتابك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ ، اللهم اغفر لي واقبل سجودي ، وإن لم يقل هذا فلا بأس عليه . وقيل إن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه فزاد في صلاته ركعة ، فقالوا له : يا رسول الله صلى الله عليك ، هل حدث لك في الصلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا إنك صليت بنا خمسا ، فسجد سجدين ^(٢) ثم قال إنما أنا بشر ، من سها في صلاته فليصنع هكذا ، وقيل من ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع ، ثم علم فيرجع يقرأ ثم يركع ، أو يركع ثم يسجد ، فإذا تعدى إلى حد ثالث وقد نسي الأول فسدت صلاته ، وقول ما لم يزد على التسيان ركعة تامة فيرجع إلى حيث كان ويبنى عليها ، وبعض يقول ما لم تتم صلاته فله أن يرجع إلى ما تركه ولا تنتقض صلاته ، ويبنى على الصحيح من صلاته ، ومن يرى عليه النقض يقول إنه يبتدىء الصلاة من أولها . وقيل من

(١) رواه الجماعة عن ابن مسعود .

قرأ الحمد في قعوده ولم يكن أتم التشهد والتحيات فإنه يدع القراءة ويعود إلى التحيات ، وإن كان قرأ التحيات في قيامه بعد أن قرأ الحمد فيرجع يقرأ السورة وقد قرأ الحمد ويسجد سجدة الوهم إذا سلم وكذلك كل من نسي فقال بشيء يقال به في حد من حدود الصلاة في حد غيره فإنه يرجع إلى حده ويقول بما يؤمر به ، فإذا سلم سجد سجدة الوهم ، وقيل إن من أحرم لصلاة فريضة ثم سها فضى في قراءة سورة وظن أنه في نافلة حتى صلى ما صلى من صلاته . وقال أبو عبد الله : إن مضى في سهوه ذلك حتى قضى التحيات خفت عليه النقض ، ولو لم يسلم ، وإن انتبه وذكر أنه في صلاة فريضة فصلاته تامة إن شاء الله . وقال محمد بن المسبح رحمه الله إذا أتم صلاته على ذلك فلا بأس ولا نقض عليه لأنه دخل في الصلاة على أنها فريضة ، وأنا أخاف عليه النقض إذا مضى في صلاته على أنه في نافلة إلا أن يكون ذكر ذلك وهو بعد في القراءة ويرجع إلى ذكر الفريضة وتأديتها .

فصل

وقيل فيمن كان إماماً في صلاة فيها قراءة فلما كان في بعض السورة تعالفاً في قراءته وتردد واستعاذ أن صلاته تامة ، وقيل عني بذلك عبد الملك بن حميد رحمه الله في صلاة الجمعة فأمره العلاء بن أبي حذيفة بإعادة الصلاة ، فأعاد بالناس من حينه ، فقال أبو عبد الله لم يكن عليهم إعادة . ومن عرض له في صلاته شيء من المعاني ، فيقول سبحان الله ولا يقول غير ذلك ، ومن جهر بما هو فيه من الصلاة بما يعرض له كان له ذلك فهو مخير بين التسبيح والجهر . وقال بعض الفقهاء سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لا ينتقض الصلاة ، قول هؤلاء الأربع قائلين جميعاً أو فرقهم في الصلاة ، والقول الأول أكثر .

فصل

وقيل : من عطس ^(١) في صلاته حمد الله في نفسه ، يقول الحمد لله ، أو الحمد لله لا شريك له ، وإن جهر بالحمد فيكفره الله ، ولم يبلغ به إلى فساد ، وإن جهر بغير الحمد خيف عليه الفساد إذا قال بغير ما أمر به ، وإن تسكلم بكلمة من صلاته بعد أن عطس ، ثم حمد الله من بعد فعله النقض إلا أن يحمده الله على أثر العطاس .

وعن بعض أهل العلم ، أن الذي يعطس في الصلاة يتكلم بلسانه بالحمد ولا يجهر بذلك .

فصل

ومن قرأ سجدة القرآن في فريضة أو نافلة ولم يسجد بها قليل عليه النقض في التعمد وقيل إنه قد أساء ولا نقض عليه .

وسئل أبو معاوية عزان بن الصقر رحمه الله عن من قرأ السجدة ولم يسجد متعمداً أيكفر بذلك ؟ قال لا . قيل له أفليس هي سنة ؟ فقال : بلى ، ولكن ليست من السنن الواجبة التي يتركها يجب الكفر ، إلا أن يترك ذلك ديانة ورداً لما جاء عن النبي ﷺ فإنه يكفر برده قول النبي ﷺ وفعله ، ولكنه كفر غير شرك ، ولا تجب السجدة إلا على من قصد لاستماعها والإصغاء إليها يريد باستماعها السجود . ومن سمعها لغير هذا المعنى لم يكن عليه سجود . وفي بعض القول ، أن

(١) روى النسائي والترمذي عن رفاعه بن زافع حديث الذي قال الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه قال إنه قالهما بعد أن عطس وأخرج البخاري الحديث وذكر عن رفاعه أنه قالها بعد أن رفع رأسه من الركوع .

كل من سمعها ولو لم يقصد بالإصغاء والإنصات إليها فعليه السجود حتى قيل إن من كان في مجلس ذكر وقرئت فيه السجدة فعليه أن يسجد بسجودهم بمعنى المشاركة لهم وبعض يقول ، يسجد لقراءة من يجوز أن يكون إماماً له في الصلاة ، وقول عليه السجود بقراءة من سمعها منه من رجل أو امرأة أو صبي . واختلف في سجودها ، فقول لا يسجد لها أحد إلا على طهارة ووضوء تام ، وقول يقيم ويسجد إلا الجنب والحائض ، وقول يسجد لها على كل حال كان لأنها ليست بصلاة ، وإنما هي ذكر الله تعالى . واختلف أيضاً في سجودها فقول لا يسجد لها إلا إلى القبلة ، وقول يسجد لها الساجد حيث كان وجهه . ومن سمع قراءة السجدة وهو في صلاة فريضة أو سنة لازمة فلا يسجد لها حتى يفرغ من صلاته . وإذا وافق استماعه للسجدة عند سجوده للصلاة فقول إن سجوده للفريضة يجزيه عن سجوده للسجدة اعتقده لها جميعاً معاً .

وأما النافلة من الصلاة فنحب أن تجوز له السجدة في السجود ويلحقه الاختلاف إن سجد في النافلة سجدة القرآن ، وإن سجد لها بعد ما يسلم كان ذلك أحسن ، وإن كان واجبا عليه سجود الوهم سجد الوهم قبل سجود السجدة . واختلف في من يستمع السجدة مراراً ، فقول عليه لكل مرة سمعها سجدة ، وقول تجزيه سجدة واحدة إذا اعتقدها لما مضى ، واختلف في السجدة بعد صلاة الفجر وصلاة العصر ونحب جواز السجود لثبوت السنة في السجود وإطلاق القراءة في الأوقات ، ولأنها ذكر لا صلاة ، لأن الصلاة لا تكون أقل من ركعة تامة ، ومن وقف على السجدة في آخر قراءته في الركعة فإنه يخر ساجداً للسجدة ، ثم يقوم من

السجدة حتى يعقل قائماً ثم يخر للركوع . وفي بعض القول أنه إذا وقف على السجدة فإنه يسجد ، وليس عليه أن يقرأ بعد القيام من السجود ، وقول لا بد من القراءة ولو آية ثم يركع ركوع الصلاة . ومن كان يقرأ ورجا أنه لا يمكنه السجود لمعنى من المعاني فله أن يجاوز السجدة ولا يجهر بقراءتها . ومن تعبد لترك سجود السجدة في الصلاة فيختلف في نقض صلاته وتمامها ، وإن ترك الإمام سجودها وسبحوا له فلم يلقبه فيؤخر سجودها ، فإذا سلم فإنه يسجد ، وإن أعلمه أحد في الصلاة فجائز أن يسجد بعد الكلام ، ومن سجد السجدة وهو يضحك أعاد وضوءه ويسجد ، وقيل قرأ سليمان بن حنظلة السجدة عند أبي مسعود ، ثم نظر إلى أبي مسعود ، فقال له ما تنظر إليّ ، أنت قرأتها إن سجدت سجداً . قال فسجد وسجدوا . وإذا مر قدام من سجد السجدة ما يقطع الصلاة وهو ساجد لم يقطع سجوده إلا أن يكون سجدها في الصلاة فحسبها حكم الصلاة ، كانت فريضة أو سنة أو نافلة ، ويسجد بها بتكبير وتسبيح ، كسجود الصلاة ، ومن قرأ من السجدة بعضها فلا سجود عليه حتى يتمها . ونحب في هذه السجدة أن يجهر القارئ بالتكبير بقدر ما يستمع منه القراءة ، ولا يسجد المستمعون حتى يسجد القارئ . ولا يرفعون رؤوسهم حتى يرفع هو رأسه بالتكبير ، ويكون بمنزلة لإمام لهم في تلك السجدة ، والله أعلم .

فصل

وفي الأثر عن أهل العلم في السجدة إذا قرأها المصلي نفسه أن يسجد بها ، فقول ، إن تركها في صلاه الفريضة ناسياً أو متعمداً فسدت صلاته ، وهي بمنزلة

حد من الصلاة ، وقول من تركها عامدا فسدت صلاته ، ومن تركها ناسيا لم تقس ، ويسجد بها إذا سلم ثم يسجد للوهم ، وقول لا تقس صلاته بتركها على العمد ولا النسيان ، ويسجد للوهم وقول لا وهم عليه ؛ والإمام والمؤتم والرجال والنساء فيها سواء وإذا قرأها الإمام في الصلاة فسمعها بعض المأمومين ولم يسمعها بعضهم فعليهم كلهم أن يسجدوها تبعا للإمام ، فإن لم يفعلوا فيختلف في فساد صلاتهم .

ومن كان يصلي فأنصت لقراءة السجدة من غير الإمام وهو يصلي مع الإمام أو وحده فلا آمن عليه نقض صلاته إن اشتغل بها عن صلاته ، ومن كان حاملا حلا فقرئت عليه أو أنصت لها ولم يمكنه وضعه ، فإذا وضعه فليسجد ، وقول يجزيه أن يومي^١ للسجود ويومي^٢ حيث كان وجهه ماشيا . ومن كتب السجدة أو تهجأها فلا سجود عليه إلا أن يجهر بها . ومن كان يتعلم القرآن فيمر بالسجدة فقليل يسجد لها مرة واحدة أول ما يتلوها ، فإن عاد تلاها في مكانه ذلك في وقته ذلك فلا سجود عليه . وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من كان في الصلاة فقرأ سورة فيها السجدة فأراد أن يسجد بها فركع ناسيا وسجد سجدين ، ثم قام فرجع من حيث بلغ من السورة فهلى حتى أكمل صلاته أنه لا يبلغ به إلى فساد لأنه لم يزد في صلاته ركعة تامة ، وقال محمد بن المسيب إن اجتزى بذلك الركوع والسجود أجزأه عن ركعة من الصلاة ، وإن أهمل ذلك وزاد ركعة ثالثة انتقضت صلاته ، ومن عمد لترك قراءة السجدة في الصلاة لحال السجود فلا نقض عليه ، ويكره له أن ينتقمها ، والخائض والجنب لا سجود عليهما ، وإن سجدا بعد الطهر والتطهر فهو أحسن . ورأى عزان بن الصقر رحمه الله في رجل صلى في مسجد جماعة-

برجال ونساء فقرأ بهم السجدة فسجد وسجد الرجال، فظن النساء أنه ركع فركعن
ثم رفع رأسه من السجدة فقام والنساء مضين على صلاتهن حتى انتفضت أنهن
يظنن صلاتهن ولو لم يسجدن مع الإمام حين سمعن السجدة فأرجو أن لا يكون
عليهن نقض صلاتهن . وقال أبو هريرة قال ^(١) رسول الله ﷺ إذا قرأ ابن آدم
السجدة وسجد اعتزل الشيطان يبكي ، ويقول يا ويلاه ، أمر ابن آدم بالسجود
فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار ، نعوذ بالله منه ومن النار .
وقيل إذا قرأت امرأة السجدة فأنصت لها رجل لم يسجد بقراءتها ولكن يقرأها
ثم يسجد ، وكذلك إن قرأها صبي أو أمة وأما العبد حكمه حكم البالغ الحر إذا
كان بالغاً ، وإن قرأها صبي مراقب يحافظ على الصلاة فليسجد من سمعها منه .
ومن صلى ركعتي الفجر ثم قرأ الإمام السجدة فليس له أن يسجد ،
فأما غيرها من التطوع فيسجد . وإن قرأ الإمام في خطبته يوم الجمعة آية فيها سجدة
فلا بأس عليه أن ينزل ويسجدها ، لأنه لو قرأها في الصلاة اسجدها ، والخطبة
أولى . ومن قرأ السجدة مراراً في مجلس واحد فعليه سجدة واحدة ، وإن قرأها
في مجلسين فعليه لسكل مجلس سجدة ، وإن كان أكثر فكذاك ، ومن كان
يتحول من موضع إلى موضع وهو يقرأ فلا سجود عليه إلا أول مرة وإن ترك
ذلك وذهب إلى ضيعة ثم قرأها فعليه أن يسجد ، وإن قرأها مراراً وسجد أول
مرة ثم حدث رجلاً أو كلمه رجل ثم رجع إلى قراءته فلا سجود عليه ما لم يترك
القراءة ويأخذ في الحديث فإذا ترك القراءة ثم رجع إلى القراءة فعليه أن يسجد
إذا قرأها ، وكذلك من سمعها من غيره مراراً فحكمه كالقارئ في جميع ما ذكرناه .

(١) أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه عن أبي هريرة .

فصل

واختلف الناس في عدد سجود القرآن فروى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالوا الأعراف ، والرعد ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، ومريم ، والحج ، والفرقان ، والنمل ، والم تنزيل ، وص ، وحم تنزيل من الرحمن الرحيم إحدى عشرة سجدة وقال بعض سجود القرآن خمس عشرة سجدة : الأعراف والرعد ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، ومريم ، والحج ، سجدة ، والفرقان والنمل ، وألم تنزيل ، وص وحم السجدة ، والنجم ، وإذا السماء انشقت ، واقرأ بسم ربك . واختلفوا في الآية التي يسجد فيها من حم السجدة فبعض يسجد في قوله إن كنتم إياه تعبدون ، وبعض إلى قوله وهم لا يسمعون .

وروى أن رسول الله ﷺ خطب أصحابه يوماً فقرأ سورة ص فلما مر بالسجدة تهمياً للسجود ، فلما رآنا قال إنما هي توبة نبي ، ولكن قد استعذتم للسجود فتنزل وسجد^(١) . وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال سجدها نبي الله داود توبة ونسجدها شكراً ، وروى أن رسول الله ﷺ كان إذا مرَّ بالسجدة كبر ثم كبر أخرى وسجد ، ويقول في سجوده : سجد وجهي للذي خلقه . وفي نسخة فطره ، وشق سمعه وبصره بحوله^(٢) وقوته . وروى ابن عباس^(٣) أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله رأيت الليلة فيما يرى النائم كأنني أصلي خلف شجرة

(١) روى معناه البخاري عن ابن عباس .

(٢) رواه أحمد وأصحاب السنن .

(٣) رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس ورواه الربيع عن أبي سعيد الخدري وذكر

أنه هو الرأي .

وكأنى قرأت سجدة فسجدت فرأيت الشجرة كأنها تسجد لسجودى فسمعتها
وهى ساجدة تقول : اللهم اكتب لى عندك بها أجراً واجعلها عندك لى ذخراً وضع
عنى بها وزراً واقبلها منى كما قبلت من عبدك داود عليه السلام .

قال ابن عباس : ورأيت رسول الله ﷺ يقول فى سجدة ما حكى الرجل
عن الشجرة فإذا رفع رأسه فليسلم . وينبغى لمن مرت به آية رحمة أن يسأل الله تعالى
الرحمة ، ومن مرت به آية عذاب أن يستعيز منه . ويستحب لمن تجددت عنده
نعمة ظاهرة واندفعت عنه نقمة ظاهرة أن يسجد شكراً لله تعالى اقتداء برسول الله
ﷺ ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول العشرون

في الشك والنسيان في الصلاة

قال أبو عبد الله رحمه الله سألت موسى بن علي رحمه الله عن رجل زاد في صلاته ركعة تامة بعد أن قضى التحيات الأخيرة ، وظن أنه لم يكمل صلاته . قال صلاته تامة ولا بأس عليه ، لأن صلاته قد تمت . قال أبو عبد الله وأنا أقول من زاد ركعة تامة في موضع من صلاته قبل أن يكملها فصلاته فاسدة ، وذلك كالذي يصلي حتى إذا كان في موضع القعدة الأخيرة قام ولم يقعد للتحيات فزاد ركعة تامة فهذا الذي تفسد صلاته . وقال من قعد من السجدة الأخيرة ثم شك فلم يدر تلك الركعة هي الرابعة أو الثالثة قال يقعد فيقرأ التحيات ، ثم يقوم فيأتي بركعة تامة ويقعد ويقرأ التحيات ، فإن كانت صلاته قد تمت عند قراءة التحيات الأولى لم تضره هذه الركعة بعد انقضاء الصلاة ، وإن كانت الصلاة لم تكن قد تمت وإنما تمامها بهذه الركعة الآخرة لم تضره تلك التحيات الأولى التي أتى بها ، وهي استحاطة منه ، وذلك عندى جائز في كل الصلوات . وقول يعيد صلاته بالإبتداء في جميع ما شك فيه ، وقول هذا فيما يكون من الصلاة ثلاث ركعات مثل صلاة المغرب والوتر إذا شك في ركعة ، وفي الأربع إذا شك في ركعتين أتى بركعة في الثلاث ، وركعتين في الأربع .

وقال محمد بن المسيب إذا لم يزد ثلاثاً أو أربعاً أعاد صلاته ، وكذلك عن غيره وأخبر الوضاح عن أبي بكر اللوصلي أنه قال : من زاد ركعة في صلاته أعادها لأن

الصلاة تؤدي كما فرضت بلا زيادة ولا نقصان . وقال بعض أهل العلم لا تفسد صلاته على الاستحاطة كما لا تفسد على النسيان . فإذا لم يزد في صلاته ركعة تامة لم تفسد ورأوا فيه السعة والترخيص . وقال بعض : لا يجوز أن يزيد في الصلاة حدًا تامًا فإذا زاد في صلاته حدًا تامًا فسدت صلاته . وأما إذا شك في هذه الركعة الثالثة أو الرابعة فقول يبتدىء صلاته لأنه لا بد له من زيادة حد في صلاته على الاحتياط منه في ذلك لأنه إذا قد فاتى بالتحيات ، ثم قام فاتى بركعة تامة أخرى ، فإن كانت تلك الرابعة فقد أتى بالصلاة ، وإن كانت الثالثة فقد زاد في صلاته حدًا وهو التحيات فهو جائز على القول الذي قيل إنه ما لم يزد ركعة تامة ، وعلى القول الآخر أنه لا يجوز ، وكل ذلك صواب إن شاء الله . ومن توهم بعد ما قام أنه سجد سجدة واحدة فإن ذكر قبل أن يدخل في القراءة فليسجد أخرى فإذا قضى صلاته فليسجد سجدتي السهو . وقول إذا قام فليس عليه أن يرجع إلى السجود حتى يسقيقن ، وقال أبو زياد : إن أبا عبيدة وأبا نوح اختلفا في رجل يصلي فتختلط عليه صلاته ولم يدرك صلى ، قال أبو نوح يهملها ويبتدىء الصلاة من أولها . وقال أبو عبيدة يمضي على أحسن ظنه ثم يستقبل صلاة أخرى ولا يعتد بالتي صلى . وقال أبو المؤثر يرى أبي نوح نأخذ . وقول يمضي على أحسن ظنه حتى يتم ركعتين يسلم منهما . وقول يمضي على أقوى فهمه حتى تتم صلاته ولا بدل عليه . وإن التيس عليه أعاد ، وأخبر بشير عن أبيه قال إذا كان الرجل يشك في صلاته صلى ثلاث مرات ثم مضى على أحسن ظنه في الرابعة . وقال محمد بن جعفر قالت لي عبيدة بنت محمد إن أبا علي موسى بن علي رحمه الله رآها قد صليت العتمة وشكت في صلاتها فأبدلها ،

ثم شككت أيضا في البذل ، فقال لها إنما البذل من الشك مرة واحدة ، فإن شككت أيضا فإنما ذلك من الشيطان ، فلا ترجعي تبدليها ، قالت قالت له فإنني قد شككت في البذل وأنا أصلي والذي معي الساعة إنني لم أصلها . قال دعها ونامي ، فإنما ذلك من الشيطان . قالت فلم أصلها برأيه فتمت ، فذهب عني الشك . وقيل في رجل صلى خلف إمام فلم يثبت من صلاته إلا تكبيرة الإحرام أن هذا مشغل القلب ولا نعم عليه نقضا ، ويعجبنا لمن يتقلى بالشك أن يأخذ بأرخص القول من المسلمين ليقوى بذلك على دفع الشيطان لعنه الله ودفع الشك ويقبل على صلاته .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله يجوز لمن ابتلى بالشك في صلاته أن يجر بها كلها حتى يسمعه الذي يحفظ عليه ويعلمه أنه قد أتم صلاته لحال حاجته إلى ذلك ، وإذا حفظ عليه صلاته رجل أو امرأة جاز إذا كان ممن يثق به في ذلك ، ولو كانت أمة مملوكة فله أن يأخذ بقولهم إذا قالوا إن صلاته تامة . ومن كان إماما فبشك في السجدة الآخرة أنها الأولى فكره أن يحمل الناس على الشك أنه يجوز له أن يقوم برفق بلا أن يعلم الذين خلفه فيسجد سجدة أخرى وحده ثم يرجع إلى السجود بالناس ويقوم بتكبيرة ، ويكون قد استحاط لنفسه بهذه التكبيرة . وقال محمد بن المسيب : إن شك في سجدة زاد سجدة ، فمن كان خلفه وعلم أنه سجد سجدتين لم يزد سجدة ، ومن لم يستيقن أنه سجد سجدتين سجد عنده وتمت صلاتهم جميعا . ولا ينبغي له أن يفعل شيئا في صلاته سرا فيكون قد خان من خلفه ، وكل من سجد ثم شك ولم يستيقن فليرجع يسجد حتى يستيقن أنه سجد

سجدة. وقول إذا شك في ذلك أعاد صلاته . وأما الحد من حدود الصلاة إذا خرج منه فلا يرجع إليه بالشك حتى يستيقن ، وكذلك حفظ لنا الثقة عن موسى ابن علي رحمه الله أنه قال كلما خرج المصلي من حد من حدود الصلاة وصار في الحد الثاني ثم شك أنه لم يحكم ذلك الحد الذي خرج منه فيمضي في صلاته ولا يرجع إليه حتى يستيقن ، وقول يرجع إليه حتى يستيقن ، وأما من ركع قبل أن يقرأ أو يسجد قبل أن يركع ثم علم فيرجع يقرأ ثم يركع أو يركع ثم يسجد ، فإذا فعل ذلك وقضى صلاته فليس يسجد في الوهم وقول ليس عليه أن يرجع إذا كان قد ركع قبل أن يقرأ ولكن يقرأ ، ثم يسجد ، فإذا سجد وقضى صلاته يسجد . سجدة الوهم ، والقول الأول أحب إليّ ، وإن تعدى إلى حد ثالث وقد نسي الأول فسدت صلاته ، وقول ما لم يزد على النسيان ركعة تامة فيرجع إلى حيث كان يبني عليها ، ومن سجد في صلاته عن القراءة حتى يسجد ثم ذكر فقول يبتدئ صلاته وقول ما لم يصرف في حد ثالث فإنه يرجع إلى ما تركه ولا نقض عليه ، وقول ما لم يصل أكثر صلاته فيرجع إلى ما تركه ولا نقض عليه ، وبعض يقول ما لم يصل ركعة تامة فيرجع إلى ما تركه ولا يعيد ، وبعض يقول ما لم تنقضي صلاته فإنه يرجع إلى ما تركه ولا نقض عليه ، وإن رجع إلى ما تركه على أحد الأفاويل وقد همل شيئاً من ذلك ففعل ما كان عليه ويبني على صلاته ، والذي يقول إنه يبتدئ فلا يتم له ذلك . وعن أبي عبد الله فيمن شك في قراءة فاتحة الكتاب بعد ما فرغ منها فإن استيقن أنه كان فيها فليمض في صلاته ولا يرجع ، وكذلك الذي شك في القراءة بعد أن يصير في الركوع ، أو يشك في الركوع بعد أن يصير في السجود

فلا يرجع حتى يستيقن . وقال أبو محمد رحمه الله : اختلف أصحابنا في الإمام يصلى بقوم ، ثم يشك أنه لم يبتدىء بأول فاتحة الكتاب وهو بعد في القيام لم يقرأ السورة ، فقال بعضهم يرجع فيبتدىء بفاتحة الكتاب ما لم يجاوزها إلى غيرها ، وقال بعضهم إذا جاوز شيئاً منها وشك في أولها وقد بلغ إلى آخرها ، وقبل أن يتمها وقد قال ولا الضالين ، فلا يرجع إلى الشك ، لأن من عادة الناس لا يبتدون فاتحة الكتاب من وسطها ، وإذا كان الشك بخلاف العادة لم يكن له حكم يدفع العادة ولا يدفعها إلا اليقين .

فصل

ومن نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لأن الله يقول: «وَأَعِمُّ الصَّلَاةَ لَذِكْرِى». وروى أبو قتادة صاحب النبي ﷺ قال : توسد منا كل رجل (١) ذراع راحلته ونمنا في مسير النبي ﷺ فما استقيظنا حتى أشرقت الشمس ، فقلت يا رسول الله هل كنا وفائقنا الصلاة ، قال : لم تهلكوا ولم تفتكم الصلاة ، وإنما تفوت اليقظان ولا تفوت النائم ، وقيل أمر مناديه ، ققام وأقام ، وصلى ﷺ ، وقيل إنهم صلوا جماعة بعد أن طاعت الشمس .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من قام ناسياً قبل أن يسلم الإمام ليقضى شيئاً سبقه به من الصلاة ، فإن سلم الإمام قبل أن يدخل هو في القراءة فلا بأس عليه وليض في صلاته وإن سلم الإمام بعد أن دخل في صلاته وقرأ فإني أخاف عليه النقص .

(١) تقدم .

وقال محمد بن المسيب لا تقض عليه ويرجع يقعد حتى يسلم الإمام ، وإن سلم الإمام وهو قائم سلم هو وهو قائم ويمضي في صلاته ، وقيل إن ذكر بعد أن قام للبدل أن الإمام لم يسلم فليرجع يقعد حتى ينصرف الإمام ، فإذا أتم الصلاة سجد سجدتي الوهم ، وأهل في بعض القول أن لا يكون عليه فساد في صلاته إذا دخل في البدل ، ولم يسلم الإمام إذا كان إنما دخل في ذلك وقد دخل الإمام في الدعاء وقضى التحيات . لأنه لو كان قد أتم صلاته وانصرف قبل أن يسلم الإمام لم يكن ذلك ينقض صلاته ، وإن كان لا ينبغي له ولا يؤمر به . وعن أبي عبد الله رحمه الله أن من قام إلى الصلاة ولم يذكر منها إلا الحد الذي هو فيه تلك الساعة فليس عليه نقض ولا سجدة الوهم إذا أتى بحدود الصلاة وعقلها ، لأنه إذا انتبه المصلي من نسيانه وغفلته في صلاته وكان معه في حين ذلك كأنه في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو السجدة الأولى أو الثانية أو القعود الأول أو الثاني ، فهو على ذلك فإن عارضه الشك بعد ذلك لم يكن عليه إلا أن يستيقن على ذلك ، وإن كان حين انتباهه إلى صلاته أو حين حفظه لها لا يعتمد فيه على شيء ، وكان على الشك في حين ذلك فعليه ما على الشاك في صلاته .

فصل

والشك شكان شك التباس وشك معارضة ، فإذا كان المصلي حافظا لصلاته مقبلا عليها بقلبه ثم عارضه الشك في شيء من صلاته في القراءة أو الركوع أو السجود أو ركعة فلا يلتفت إلى ذلك وليض على أوفق ما في نفسه من ذلك وهذا شك المعارضة ، وأما شك الالتباس هو أن يكون الرجل مشغولا بذكر الدنيا وهمومها

فذلك إذا شك فلم يدر ما صلى ، فذلك الذى تنتقض صلاته ويعيدها ، وقد قيل من عناه ذلك الشك مضى على أحسن ظنه وأتم صلاته، ثم يرجع يبتدئها من أولها، وبعض يقول يقطعها ويستأنفها ، وإذا صلى رجلان جماعة فشك أحدهما فى صلاته أن المأموم يحتزى بقول الإمام إنها تامة، والمأموم فيه اختلاف إذا قل إنها تامة. قال أبو سعيد رحمه الله : إن المأموم يحتزى بفعل صاحبه ولا يحتاج إلى قوله وهو تبع له فيما شك فيه من أمر صلاته، ما لم يستيقن أن صلاته زائدة أو ناقصة إذا كان مأموماً على الصلاة ولم يهتم فيها ، وإذا لم يكن الإمام ثقة كان على المأموم حفظ صلاته ، وأما الإمام فقد قيل لا يحتزى بفعل المأموم إلا أن يكونوا جماعة لا يدخل عليهم الشك والغفلة فى صلاتهم كلهم ، وما كانوا دون الجماعة فعليه سؤالهم فإن أخبره ثقة منهم أن صلاتهم تامة فإتزرله تصديقه، وإن لم يكن ثقة ولم يكن متهما فيختلف فى تصديقه. وقال الحسن بن إِبْرَاهِيمَ أَخَذَ رحمه الله : إذا كان يصلى بصلاته قبل قوله ولو لم يكن ثقة ، وإن لم يكن يصلى بصلاته لم يقبل قوله إلا أن يكون ثقة ، وقيل إذا كان من خلف الإمام من الجماعة سبعة فصاعداً ، وقول خمسة ، وفيهم من يثق به فلا يلزم الإمام سؤالهم والله أعلم . وقال أبو الحواري رحمه الله فى المأموم ينسى قراءة الإمام من القرآن وهو فى موضعه أنه لا بدل عليه وليس عليه حفظ ذلك ، وإنما عليه أن يستمع فإذا استمع شيئاً من قراءة الإمام فصلاته تامة . ومن شك فى حد أو فصل قد خرج منه وقد صار فى فصل آخر فرجع إلى الذى شك فيه تعمداً احتياطاً ، فعول تفسد صلاته ، وقول إذا رجع إلى الاحتياط بظنه أنه يجوز له ذلك لتمام صلاته ، ولو شك فى حد قد قرأ أكثره فشك فى أوله وهو فى آخره فرجع فاستأنفه من أوله قرأ وهو يعلم أنه قد قرأ آخره فقد قيل جائز له ذلك ما لم يستيقن ، ولو أنه

تعمد فقرأ حداً من الحدود أو فصلاً أو كلمة مرتين أو أكثر متعمداً أو جاهلاً أو ناسياً ، فأما التعمد لذلك فأحب أن يعيد وأما إذا فعل ذلك ناسياً أو يظن ذلك جائزاً فأرجو أن صلاته تتم ، وقيل من قرأ شيئاً من الحدود والفصول ثم شك فيه قبل أن يقرأ أكثره فقد قيل يرجع إلى أحكامه ، وإن شك في ركعة تامة قبل أن يقرأ من التحيات شيئاً فيمضي على أحسن ظنه ولم يعد شيئاً من أول الصلاة ويجزيه ذلك ، وقول لا يجزيه ، وأحب أن يجزيه إن كان مقبلاً على صلاته ويعارضه الشك . ومن كان يصلي مع الإمام فقام الإمام يقرأ السورة وهذا يستمع فشك في قراءة الحمد ، أو تكبيرة الإحرام فإن كان يستمع منصتاً لقراءة الإمام كان له أن يمضي على صلاته حتى يعلم أنه لم يحرم إذا كان معه أنه منصت لقراءة الإمام في الصلاة ، ولو شك في التحيات وهو قاعد مع الإمام قبل أن يسلم كان عليه أن يعيد التحيات . وقال أبو سعيد رحمه الله من كان يعارضه الشك في صلاته حتى لا يحفظ كل كلمة خرج منها ولا كل فصل وحد وقلبه مطمئن أنه لا يقدم كلمة قبل كلمة ، ولا فصلاً قبل فصل ، ولا حداً قبل حد إلا أنه يخرج من الكلمة على يقين أنه قد قالها ، فإذا صار إلى غيرها شك . وكذلك الفصل والحد إلا أنه إذا نص حفظه بعد أن يخرج من الكلمة أو الحد إلى غيره لم يستيقن أنه قاله فهذا مما يختلف فيه ، فأما الحد فهو أوسع وأكثر القول أنه تتم صلاته حتى يستيقن ، والفصل أوسع من الكلمة والكلمة مع الشك عندى مثل الفصل ، وأرجو أن يسع صاحب الشك ذلك . فلو أنه إذا فرغ من الحد اعتقد أنه قد فرغه ثم يعارضه الشك بعد أن صار في الحد الثاني وعرف أنه قد كان اعتقد ومضى لاعتقاده . ولم يعد لكان ذلك جائزاً له .

وكذلك لو أنه ذكر وهو في قراءة السورة فلم يدر قرأ الحمد أم لا فإنه لا يرجع إليها حتى يستيقن ، وقول عليه أن يرجع ما لم يخرج من القراءة ، والأول أحب إلى . وسئل أبو الحواري رحمه الله عن الرجل يكون في الصلاة فيجد بولاً قد خرج ، أيجوز له أن يصلي بإزاره ما لم يعلم أن ذلك البول مس إزاره ، قال نعم ، قيل له ، وإن كان ساجداً أو قاعداً فأحس أن قد خرج منه بول ولعل إزاره لازق بسوءته فلما قام وجد البول خارجاً أيجوز له أن يصلي بإزاره من غير أن يغسله ؟ قال : نعم ، ما لم يعلم أن ذلك البول قد مسه .

فصل

وقيل من سها وهو خلف الإمام عن قراءة الإمام ولم يعرف ما قرأ الإمام ولا فهم منه شيئاً أن عليه البدل ، وقال موسى بن علي رحمه الله صلاته تامة ، ويسجد سجدة الوهم ، وكذلك يوجد عن غيره . ومن سمع من قراءة الإمام مقدار آية أجزاه ، ومن شك في عدد الصلاة بعد ما خرج منها فلا يرجع إلى الشك وقد أدى الفرض وسقط عنه . وإن شك فيها قبل أن يخرج منها ولم يعلم كم عدد ما صلى وما بقي فسدت صلاته ويعيدها ، وإن شك في زيادة شيء منها أو نقصانه واستيقن على عدد شيء منها أنه أحكمه أخذ بيقينه ، وأنى بما بقي عليه ، وذلك مثل الذي قد صلى من المغرب ركعتين ييقن معه ، ثم شك في الجلسة ، أنها الأولى أو الآخرة ، فإنه يقوم ويأني بركعة حتى تتم صلاته ويخرج من الشك ، وإن كان قد صلى ثلاثاً لم يضره ما زاد بعد تمام الصلاة ، وإن كان قد صلى ركعتين فقد أتى بتمام صلاته واستحاط لنفسه ، لما روى أن النبي ﷺ أنه قال : من شك في

النقصان فليأت بما بقي حتى يشك في الزيادة . واختلفوا فيمن يصلي ويشك في صلاته ، فقول يصلي حتى يستيقن أنه قد صلى صلاة تامة وقول إذا نقض ثلاث مرات فلا بدل عليه بعد ذلك ، وقول يصلي حتى يخاف فوت الوقت . وقول ولو فات الوقت وتكون نيته أن صلاته تامة منهن . وأما من شك أنه لم يصل صلاة بعد انقضاء وقتها فعن الفضل أنه لا بدل عليه ، وقيل من شك في القراءة وهو خار للركوع أو شك في الركوع وهو خار للسجود فعلى قول من يقول إن الهوية التي بين القراءة والركوع هي من القراءة يجب عليه أن يرجع إلى القراءة ما لم يصل إلى ركعته في هبوطه راكعا ، . وعلى قول من يقول إن تلك الهوية من الركوع لم يجب عليه أن يرجع إلى القراءة . وكذلك من شك في الركوع وهو خار للسجود القول فيه واحد ، فإن ارتفع من سجوده يريد القيام وهو في حال التجافي ، ثم شك في السجود ، فعليه أن يرجع إلى السجود فإذا خرج من حال التجافي إلى حال القيام دخل في الاختلاف الذي ذكرناه . ومن شك في صلاته بعد ما قضى التحيات الآخرة فلم يدر كم صلى فمن أبي عبد الله لا نقض عليه وما لم يتم التحيات فعليه أن يعيد ، وإذا أتمها وشك بعد ذلك فلا إعادة عليه . وقال محمد بن محبوب رحمه الله عليه الإعادة ما لم يتحول من مكانه ولو كان قد سلم ، وقال أبو معاوية رحمه الله : إذا شك بعد أن يسلم فلا إعادة عليه . وقال أبو المؤثر إذا كان شك بعد ما قضى التحيات فسلم أو يسلم فلا إعادة عليه . وقول إذا أتم إلى عبده ورسوله فقد تمت صلاته ولا إعادة عليه ، وقيل من كان يعنيه في صلاته الشك وينقضها بعد أن يجاوز الإحرام فإنه يرجع إلى الإقامة والتوجيه . وقول حتى يجاوز إلى الركوع

ثم يرجع إلى الإقامة والتوجيه إن رجع إلى التقص بعد ذلك . وقول يرجع إلى التوجيه ولا يرجع إلى الإقامة لأنه موقف واحد ، وقول يرجع إلى الإحرام لأنه أقام وجهه ، وهذا ما لم يفرغ من تلك الصلاة ، فإن فرغ منها ولزمه إعادتها فعليه الإقامة والتوجيه ولا نعلم في ذلك اختلافا . والاختلاف ما دام لم يكملها . ومن قعد للتحيات وشك أنه لم يكبر فله أن يكبر ما لم يدخل في التحيات .

فصل

ومن شك أنه صلى أو لم يصل فإن كان في وقتها فعليه أن يصلي حتى يعلم أنه قد صلى ، وإن كان قد فات وقتها فليس عليه أن يصلي حتى يعلم أنه لم يصل ، وذلك إذا لم يعلم أنه دخل في الصلاة أو مضى إليها ، وأما إذا علم ذلك فلا بدل عليه حتى يعلم أنه لم يحكم ما دخل فيه أو لم يصل ما مضى إليه ، ومن نسي سجدة حتى صار في آخر الصلاة قليل يسجدها حينما كانت وقد تمت صلاته . وقيل من نسي آخر سجدة وقد صار في التحيات يسجدها ثم يقرأ التحيات وإن نسي الأولى أعاد الصلاة لأن ذلك حد آخر . وقول كانت الأولى أو الآخرة فإنه يرجع يسجد ثم يقرأ التحيات . وقيل يسجد ولا يرجع يقرأ التحيات وهذا لعله على قول من يقول ، إن من نسي حداً أتى به حيث ذكره ما لم يتم الصلاة ، وقول إذا تعدى حداً تاماً أعاد صلاته ، ومن وهم رفع رأسه قبل الإمام فإنه يؤمر أن يعيد رأسه إلى الموضع الذي كان فيه ، ثم يتبع الإمام وعليه سجدة الوهم وإن لم يعد رأسه حتى رفع الإمام رأسه ، فإن كان ذلك سهواً منه فلا تقص عليه ويسجد سجدة الوهم .

فصل

قال الشيخ عثمان بن عبد الله الأصم رحمه الله من نسى صلاة فريضة من ليل أو نهار ثم ذكرها في أى وقت كان فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها ولا يؤخرها عن وقتها ذلك إلا أن يكون ذكرها وهو قائم يصلى فريضة غيرها يخاف فوتها إن قطعها ، وإن لم يخف فوت الحاضرة صلى التى نسيها ، ثم يصلى الحاضرة ، وإن تركها بعد ما ذكرها ولم يشغله عنها شاغل فعليه الكفارة ، ومن جواب أبى سعيد رحمه الله فيمن نسى حتى قرأ التحيات فى القيام ، أو قرأ القرآن فى موضع التحيات ثم ذكر ، فيرجع إلى ما كان عليه ويسجد سجدة الوهم إذا قضى صلاته ، وإن كان إماماً قرأ القرآن فى موضع التحيات ونسى حتى سلم فإن ذكر قبل أن ينقلب إلى الشرق ويتكلم فيرجع يقرأ التحيات ويسجد سجدة الوهم ، وإن لم يذكر ذلك حتى انقلب أو تكلم ولم يقرأ التحيات فأحب أن يبذل صلاته ، فانظر فى ذلك . وقال أبو معاوية رحمه الله من صلى ركعتين ونسى السجدة الأخيرة وقرأ التحيات ثم ذكر أنه نسى سجدة ولم يسجد لها إلا واحدة قال ، يرجع يسجد السجدة التى نسيها ثم يقرأ التحيات ، ويمضى على صلاته ويسجد سجدة السهو إذا قضى صلاته ، وكذلك إذا قام من الجلوس ، وأما إذا نسى سجدة ، ثم ذكرها وهو قائم وقد كان عليه أن يسجد السجدة ثم يقرأ التحيات فذلك عليه النقص إذا ذكر وهو قائم ، لأنه قد صار فى حد ثالث ، ومن نسى الإقامة لصلاة فريضة وقد وجه وكبر تكبيرة الإحرام ثم ذكر أنه لم يقم ، قال : يمضى فى صلاته . وإن ذكر قبل أن يكبر أعاد الإقامة . ومن وهم فى الصلاة فتورك بتكبيره وهو

عليه القيام ، ثم ذكر فقام أيضا بتكبيرة أخرى فلا تقض عليه ويسجد سجدتي السهو ، وقال أبو عبد الله رحمه الله في رجل نسي أن يقرأ قل هو الله أحد بعد فراغه من قراءة السورة من صلاة الفجر من الركعة الأخيرة ، فرفع رأسه من الركوع ، ثم قرأ قل هو الله أحد وركع وسجد وأتم صلاته ، أن صلاته تامة . وقال العلاء ابن أبي حذيفة : إن عليه النقض . وقال أبو علي : صلاته تامة وعليه سجدتا الوهم ، وقال أبو سعيد رحمه الله من ذكر صلاة فائتة أو منقضة وقد قام لصلاة أخرى فإن كان إذا صلى الفائتة قبل الحاضرة لا يخاف فوت الحاضرة بدأ بالفائتة ثم الحاضرة ما لم يدخل في الحاضرة فإذا دخل في الحاضرة مضى عليها حتى يتمها ، وقول إذا دخل في الحاضرة فما لم يتمها يبدأ بالفائتة ثم يعيد الحاضرة ، وقول ولو أتم الحاضرة ذكر الفائتة ثم صلى الفائتة ثم صلى الحاضرة إذا كان في وقت الحاضرة ، وأما إذا فات وقت الحاضرة ثم ذكر صلاة فائتة فإنه يصلي الفائتة وقد تمت الحاضرة ، وقول يصلي الفائتة ولو فات وقت الحاضرة ، ثم يصلي الحاضرة ، ونحب أنه إذا ذكر الفائتة في وقت فسحة من وقت الآخرة ولا يخاف فوتها أن يبدأ بالفائتة ، وإن خاف فوت الحاضرة بدأ بها وإن ذكر الفائتة وقد بدأ بالحاضرة ودخل فيها فإنه يمضي على تمامها ولو كان في فسحة من وقتها ، ومن نسي صلاة العتمة حتى طلع الفجر فإنه يبدأ بالعتمة ، ثم الوتر ، ثم ركعتي الفجر ، ثم يصلي فريضة الفجر ، وكذلك إن كان بعد طلوع الشمس .

فصل

ومن جهل وقت الصلاة حتى فات وقتها ثم مات قبل أن يقضى لم يكن كافراً حتى ينفق الوقت، وإن قال لأصلي أو لم يفرض الله على الصلاة انتظر به إلى أن يذهب وقتها ثم يستتاب فإن تاب وإلا قتل، ومن نام أو نسي شيئاً من الصلوات حتى فات وقتها فإن عليه أن يصنع معروفًا ، وقول إن ذلك في النوم وليس في النسيان، وقول لا شيء عليه لأن الصلاة في النوم والنسيان إذا ذكر النامى وانقضى النائم فوقها حينئذ. وقول إن عليه أن يصنع معروفًا في صلاة العتمة والفجر ولا شيء عليه في غير ذلك من الصلوات . وقول ليس عليه في جميع ذلك إلا الصلاة إذا ذكرها . وقول عليه أن يصنع معروفًا في جميع الصلوات ، وقول في العتمة وحدها ، وقول في العتمة وصلاة الفجر ، وقول من نكس عن العتمة حتى فات وقتها فعليه الكفارة بالتغليظ والله أعلم .

فصل

من رد أبي سعيد رحمه الله في كتاب الإشراف - قال في قول أصحابنا إذا شك المصلي في شيء من أمر صلاته وهو في حد من الحدود التي هو فيها من الصلاة ولم يجاوزه إلى غيره فعليه أن يأتي به حتى يستيقن أنه قد عمله ، ولو شك أنه قد عمله أو لم يعمل ، وإن جاوزه إلى حد غيره ثم شك في الذي جاوزه فإنه يرجع إلى أحكامه ما لم يكن بينه وبينه حدثان ، وهو في الحد الثالث ، فإذا كان هكذا فقول يعضى على صلاته ، وقول بعيدا ، وقول إذا جاوزه وشك فيه لم يكن عليه رجعة ، وأما إن شك فيما يقال في الحدود بعد أن جاوز الحد الذي شك فيما يقال فيه فلا

رجعه عليه إلى ذلك الحمد ويبني على صلاته حتى يستيقن أنه لم يقله ، وأما إذا شك في ركعات الصلاة فقول لا يعمل شيئا من ذلك إلا على العلم وما شك فيه من ذلك أعاده ، لأن الصلاة لا تؤدي على الشك ، وقول يتحرى المعنى الذى يشك فيه ، فإن كان غير زائد في الصلاة احتياط في صلاته وأتمها كالذى يشك أنه في الركعة الثالثة أو الثانية من صلاة المغرب ويستيقن على الواحدة أنه صلاها فإنه يقعد لقراءة التحيات إلى محمد عبده ورسوله ثم يقوم فيأتي بركعة ثانية وتحيات ، لأنه ليس في هذا للوضع زيادة في التحرى في الصلاة إن كانت قد تمت صلاته في الماضي ، وإنما وقعت الزيادة في هذه الركعة في هذا الموضع زيادة في التحرى في الصلاة في هذه الركعة بعد تمامها إن لم تكن قد تمت بها ، وما خرج بمعنى هذا فهو مثله ، وأما من سها عن القعود الأول فقام ناسيا فسدت صلاته ، وقول لا تفسد حتى يدخل في القراءة على حال النسيان ، وقول حتى يركع ناسيا ثم تفسد صلاته ، وإن ذكر دون ما وصفنا رجع فقعد وسجد ثم قام . فبني على صلاته وسجد الوهم ، وقول إنه ما لم يتم ركعة تامة على النسيان وذكر فإنه يرجع ويقشهد ويبني على صلاته ، وقول إذا ذكر قبل أن يتم صلاته فإنه يرجع يقعد ويقرأ التحيات ويتم صلاته . وهو أن يبقى عليه منها حد تام ، وأما إن أتم صلاته وخرج منها فصلاته فاسدة على الاتفاق لأن القعود حد من حدود الصلاة ، ولا يجوز تركه على التعمد والنسيان ، ومن زاد ركعة تامة في وسط صلاته فسدت صلاته ، وإن زادها من بعد تمام صلاته أو في موضع فصل منها فلا تضره الزيادة وذلك لو أنه زاد ركعة خامسة في صلاة الظهر ولم يقعد للركعة الرابعة فهذا موضع ما يفسد الصلاة

وأما إن قعد الرابعة وتشهد ثم قام ناسيا فزاد ركعة أو ركعتين لم تفسد صلاته ، لأنها قد تمت قبل الزيادة ، وفي بعض القول إن زاد ركعة خامسة على النسيان ولم يقعد الرابعة فما لم يخرج منها بالتمام فله إن زاد يرجع يقعد ويقشهد ويسجد للوهم ولا شيء عليه ، وقول إذا صار إلى الركوع في هذه الركعة الزائدة فسدت صلاته ، وهذا يشبه ما قيل في زيادة الركعة ، كان ذلك في وسط الصلاة أو آخرها ، وكذلك ما كان مثل هذا في الركعتين والثلاث إذا زاد الرابعة في الثلاث قبل القعود فهو زيادة الخامسة في المعنيين ، وكذلك إذا زاد الثالثة في صلاة الفجر قبل القعود وبعده فالمعنى فيه واحد والاختلاف فيه واحد .

فصل

قال أبو محمد رحمه الله يجب على المرء أن يلقي علاقته كلها قبل القيام إلى الصلاة ليكون مقبلا بجميع جوارحه عليها مصروف الهمة إليها منقطع الخواطر عن غيرها ، فإذا فعل ذلك ثم شك فيها أو سها عن بعضها مما لا تتم الصلاة إلا به لم يكن خرج بتعرضه للسهو عنها ، إذ قد يجري بحسب طاقته ولم يكلف الله أحدا ما ليس في قدرته . وللمصلي أن ينصرف عن صلاته إذا كان عنده أنه قد صلاها ولو يكن متيقنا . لما روى أن النبي ﷺ ^(١) صلى بأصحابه ركعة ثم سلم وقام لينصرف ، فقال له ذو اليمين ، أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ، فقال رسول الله ﷺ : أصدق ذو اليمين ؟ قالوا : نعم ، فقيل ، إنه بنى على صلاته

(١) رواه الربيع مرسل مختصرا ورواه الجماعة عن أبي هريرة .

وأتمها ، وقول إنه أبدلها ، ففي هذا الخبر دلالة على أن المصلي إذا انصرف عن صلاته على أنه قد صلى بما عنده من اليقين كان مؤدياً لفرضه، ولو كان لا ينصرف إلا عن اليقين الذي لا شك فيه لما كان للنبي ﷺ أن ينصرف عن ركعتين حتى أخبره أصحابه أنه انصرف عن غير يقين ، ولو أنه انصرف عن يقين لم يصدقهم ويعود إلى صلاته ويزيد يقينه ، وقد عظمت فائدة هذا الخبر وجاز للناس الخروج من الفرائض من الصلاة وغيرها إذا كان عندهم في الظاهر أنهم قد أكلوها ولو لم يعلموا ذلك علماً يقيناً لا يجوز عليه الانقلاب ، ومن سها حتى قدم شيئاً من الصلاة قبل شيء عاد إلى فعل ما نسي ، ثم فعل الذي بعده .

فصل

وقيل كان أبو مودود وأبو الوليد رحمهما الله يقولان : إن من شك في صلاته فإن كان ذلك أمراً يعتاده من قبل إبليس لعنه الله، وهو مقبل على صلاته فليمض في صلاته ويتهم إبليس ، وإن كان من أهل الدنيا فليمض على أكثر ظنه حتى إذا قضى صلاته تلك فليعد الصلاة ولا ينصرف إلا عن حفظ .

وقال منازل : يمضي على أحسن ظنه حتى يصلي شفعاً ثم يسلم ويعيد وقول ويمضي على أكثر ظنه حتى يتم صلاته ولا إعادة عليه ، وقول يعيد مرة أخرى وإن لم يحفظ مضى على أحسن ظنه ، وقول لا يزال يبذل ما لم يستيقن ما لم يخف خوت الوقت وقول ما دام في الوقت حتى يفوت ، وقول ولو فات الوقت ما لم يستيقن ولا يفارق الصلاة إلا عن يقين ، وهذا إذا شك في ركعة أو حد تامين .

قال محمد بن جعفر كنت أعنى بالشك فأسأل محمد بن محبوب وسعيد بن محرز وسليمان بن الحكم والوضاح بن عقبة وغيرهم من الفقهاء فقال محمد بن محبوب رحمه الله إنما القلب لحمه ، فإذا كثر فيها الشك انقطع الإنسان ، فلم يعرف لنفسه متوجهاً كاللحمه كلما أ كثر لمسها أُمِيعت ، وقال إن الكلمة إذا خرجت منك ليست بصورة فتبصرها ولا لها أثر فتعرفها ، وإنما هي تمضي ولا ترجع فلا تتردد في صلاتك وامض فيها ولا ترجع إلى الشكوك ، قال وكنت أسأل سعيد بن محمد فإذا أفتاني بشيء ربما رجعت إليه ، فأقول له ، لم ذلك ؟ فيقول لي : اقبل ما أقول لك ، فلا أفنع حتى أعرف كيف حل ذلك الشيء أو كيف حرم ، فيقول إنما لم أخبرك كيف ذلك مخافة أن يدخل عليك في ذلك معنى آخر من الشك ويفتح لك الشيطان أبواباً أخر . ويجب لمن ابتلى بالشك أن يأخذ بأرخص الأقاويل من المسلمين ليقوى بذلك على دفع الشك ويقبل على صلاته .

فصل

ومن قام يصلي الظهر وعقدها ، فلما صلى ركعة خطر بباله أنها صلاة العصر فاعتقد أنها صلاة العصر ، فلما صلى ركعة ثالثة ذكر أنها صلاة الظهر فإنه يمضي على صلاة الظهر ، ويتم له إذا أتمها على هذا ، وقول يعيدها من أولها ، ومن صلى ركعتين من صلاة الظهر واستيقن عليهما ولم يعرف أنه في الركعة الثالثة أو الرابعة ، فقول يبتدئ صلاته ، وقول يتم هذه الركعة التي لم يعرف أي الثالثة أم الرابعة ، ثم يقرأ التحيات إلى عبده ورسوله ، ثم يقوم فيأتي بركعة تامة ويقرأ التحيات ويسلم ، وقد تمت صلاته ، وقيل من جاء إلى قوم وهم في الصلاة وقد فاتته منها

شيء فلما سلم الإمام قام يقضى إلى آخر ما همله من ذلك ، وقول يعيد الصلاة حتى يستيقن ، وقول يأتي بالركعتين لأنه إن كان فاتته ركعة فلا تضره زيادة ركعة أخرى بعد تمام صلاته ، وإن كان فاتته ركعتان كان قد أتى بالركعتين ولم يزد في صلاته شيئاً ، وقول يأتي بالصلاة على يقين ولا ينفع العمل على الشك ، ومن كان يصلي مع الإمام فقام الإمام يقرأ السورة وهو يستمع ثم شك في قراءة الحمد وتكبيرة الإحرام فإن كان منصتاً لقراءة الإمام كان له أن يمضي على صلاته حتى يعلم أنه لم يحرم إذا كان معه أنه منصت لقراءة الإمام في الصلاة ، ولو شك في التحيات وهو قاعد مع الإمام قبل أن يسلم فإنه يعيد التحيات .

فصل

ومن دخل في الصلاة ثم ذكر أن ثوبه غير طاهر ، أو ذكر أنه جنب ، أو أنه على غير وضوء فمضى على صلاته على ذلك ثم تبين له بعد ذلك أنه اغتسل أو أنه توضأ أو أنه غسل ثوبه فقول تفسد صلاته وقول يتم . وقول تتم في الثوب . ولا تتم في الوضوء . وقول تتم في الثوب والوضوء ولا تتم في الجنابة ، وقول ولو صلى على ذلك ناسياً ثم علم في الوقت أنه صلى على ذلك فعليه الإعادة ، فإن أعاد وإلا فعليه الكفارة إذا فات الوقت ولا يسهه جهله . وقول إن صلى جنباً أو على غير وضوء فعليه الكفارة . وإن كان إماماً صلى بمجانبته في ثوبه أو بدنه فلا كفارة عليه ، وقول لا كفارة عليه في شيء من ذلك ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول الواحد والعشرون

فيما يعرض للمصلى في صلاته من الحوادث التي يجوز له فيها قطع الصلاة

وليس للمصلى أن يقطع صلاته إلا من عذر قال الله تعالى : « وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ » . وللمصلى أن يقطع صلاته من المطر الذي يخاف منه الضرر ، أو دابة له تنفر في السفر ، أو يصرف دابة عن طعامه ، أو لصبي يخاف عليه أن يقع في شيء يهلك فيه .

وروى أن موسى بن عليّ رحمه الله كان يصلي بالناس فسمع صائحا يصيح على صبي وقع في بئر عند المسجد فقطع موسى صلاته وانفقتل هو ومن معه وذهبوا إلى البئر ، وأخرجوا منها الغلام وابتدأوا الصلاة . ومن ابتلى بمثل هذا وخاف فوت الصلاة فله أن ينجى الواقع من الهلاك ويدع الصلاة ولو فات وقتها ، ويصلي كيف أمكنه إن قدر على ذلك . ومن أسر عليه والداه أو أحدهما أن يقضى لهما حاجة من حوائج الدنيا وهو في الصلاة فليس عليه أن يقطع صلاته ولكن يتمها ، ثم يمضي لأمر والديه . وكذلك الزوجة إذا أمر عليها زوجها وقد أحرمت للصلاة . وكذلك العبد للملوك إذا أمر عليه سيده بأمر بعد ما أحرمت للصلاة فلا يقطعها . وما دام لم يحرم للصلاة وكان يطمع أن يدرك الصلاة في وقتها بعد أن يقضى حاجة سيده فله أن يطيع سيده ما لم يخف فوت الوقت . فإن عرض للمصلى أمر بمعروف أو نهى عن منكر مما يفوت وقد أحرمت للصلاة فله قطع صلاته إن كان لا يخاف فوت وقت الصلاة وكان قادرا على الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر في حين ذلك . وإن خاف فوت الوقت أتم صلاته ، ثم يرجع إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وإن كان ذلك الأمر مما لا يفوت ! إن أتم صلاته أتمها ورجع إلى ذلك ، ولو كان في أول الوقت . ومن انتظر الإمام لصلاة الجماعة ويئس منه ، ثم قام يصلي فجاء الإمام والجماعة ، وأقاموا للصلاة فإن رجا هذا الرجل أن يتم الصلاة قبل أن يحرم الإمام فأرجو أن ليس عليه قطع صلاته ، وإن كان في الوقت سعة فنحب له أن يقطعها ويصلي مع الإمام ، ويجعل ما صلى منها نفلا ويسلم عن ركعتين ولا يهمل صلاته بعد أن دخل فيها بالإحرام ، وإن دخل في الثالثة ولم ينتظر الجماعة فنحب له أن يجعل صلاته تلك نفلا ويتم ما بقي من الصلاة على النفل .

وقال أبو سعيد رحمه الله في رجل يصلي ف رأى رجلا يقتل رجلا إنه مخير في ذلك إن شاء قطع صلاته ، وإن شاء ترك ذلك لأنه يمكن أن يكون يقتله بحق إذا لم يكن ببعدي القاتل . وإن كان يعلم ظلم القاتل وكان قادراً على نصر المعتدى عليه فيقطع صلاته وينصره ويصلي كما أمكنه . وأما من رأى صبياً مهدوفاً أو غريقاً أو ما أشبه هذا وهو في الصلاة فإنه يلزمه قطعها ، وإن مضى في صلاته وهو يقدر على إنقاذه ضمن الدية في ماله ولا قود عليه وكان ينبغي له أن يمضي إليه ويصلي كما أمكنه ولو كان هو في معالجته إياه ويحفظ لصلاة صلاتها بالتكبير .

واختلف في من رأى دابة منخقة أو تنلف في شيء من المتالف وهو يصلي فلم ينقذها فقول يضمن وقول لا يضمن .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن المصلي ما يجوز له فيه قطع صلاته ؟ قال :

إذا خاف على صبي أن يقع أو شيء يهلك فيه أو يصرف دابة تأكل طعامه ، أو تقتل الحية أو العقرب إذا جففتا به في صلاته أو لدابة تنفر ، وهو في السفر ، أو لمطر شديد يخاف منه على نفسه الضرر وما أشبه هذا فإذا قطع الصلاة لم يبين عليها ولكن بعيدها من أولها .

وقال جابر بن النعمان : كنت أصلي فوقعت الشاة على عشاءنا فأكله فلم أقطع صلاتي ، فذكرت ذلك للشيخ هاشم بن غمزلان رحمه الله فقال لي : لو كنت مكانك لقطعتم صلاتي وأحرزت عشاءي ، وقال جابر سمعت هاشما يسأل سليمان ابن عثمان عن رجل يصلي وقد رَوَّحَ^(١) حبًّا في الشمس فوقعت عليه شاة فأكله أقطع صلاته ويطرده الشاة ، أو يمضي على صلاته ؟ فقال سليمان : لا بأس أن يقطع صلاته ويسوق الشاة ويرجع يصلي .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله من كان يصلي ورأى عقرباً أو حية تريده فليقطع صلاته وليقتلها إن قدر على ذلك ويتندى للصلاة ، ومن كان يصلي ورأى ابنًا له يريد أن يقع من فوق البيت أو من دابة أو دخلت بيته دابة يخاف أن تكسر بعض متاعه ، أو تأكل شيئاً من طعامه أو أغار الذئب على غنمه فله قطع الصلاة ويدرك ولده ويخرج الدابة من منزله ، ويدرك غنمه من الذئب لأنه لا يعقل وقلبه بذلك مشغول عن الصلاة ، ويقطع الصلاة إذا خاف على طعامه التلف أو خاف على نفسه الحريق والمصلي أن يقتل كل دابة تقرب منه يحاذيها أو يستأنف الصلاة ، والله أعلم وبه التوفيق .

(١) يعني جففه وثره في الشمس .

القول الثاني والعشرون

فيما يقطع الصلاة من المرات والنجاسات وغيرها

ومما يقطع على المصلي صلاته فيما قيل ممر الكلب، والحائض، والمشرک، والجنب، والأقلف البالغ، وجميع السباع، والقروء، والخنازير، وإن كان لحم شيء من ذلك بين يديه لم ينقض عليه. وقول لا يقطع شيء من السباع كلها.

وقال جابر بن النعمان إن طالوت السموءلى سأل هاشم بن غيلان رحمه الله عن المصلي ما يقطع صلاته؟ فقال هاشم الصلاة ليست بجبل ممدود، وإنما تعرج إلى السماء فيصلها برّ القلب ويقطعها فجوره، وكذلك قول الربيع بن حبيب رحمه الله وعبد الله بن محمد بن محبوب رحمهما الله، وقيل لو غسلت الحائض أو الجنب إلا جراحة لم تفسل ثم مرت بين يدي المصلي انتقضت صلاته، وكذلك إذا مضى من هذا بين يدي المصلي في أقل من خمسة عشر ذراعاً ولم تكن سترة فإذا كانت سترة فلا يقطع على المصلي ما مضى خلفها، والسترة أقل ما تكون، عود رفعه ثلاثة أشبار، وقول ذراع، وقول إن الخط في الأرض يجرى عن السترة، ويوجد في بعض القول، ولو كانت السترة في نهاية الدقة مثل الشعرة فهو سترة، وقول لا تكون أقل من مقدار المسواك أو الأسلة، وقول يجرى الخط عند عدم السترة، ولا يجرى عند وجودها، وقيل إن الحجر ولو صغر خير من الخط وشبهها مثلها في ذلك، وأما من صلى وبين يديه ثوب جنب فلا يبلغ به ذلك إلى فساد صلاته ويصرف وجهه عنه، والجنب والحائض والمشرک لا يدخلون المساجد وإن دخلوها

لم يفسدوها ، وكذلك المصليات ، ومن كان يصلى خلف نائم فلا تنقض عليه إلا أن يعلم أنه جنب ، وينبغي له أن يضع بينه وبين النائم سترة ، فإن لم تكن وإلا فليخط خطا ، ومن وقعت عليه نجاسة فربين بدى المصلى فقول يفسد صلاته إذا لم يكن بينه وبينه سترة إذا كان فى أقل من خمسة عشر ذراعاً وقول لا تنفسد الصلاة بالممرات ما لم تمسه النجاسة . ومن كان يصلى فسر كلب فس ثيابه أو بدنه أنه تنتقض صلاته وإن كان الكلب كلب صيد ففيه اختلاف ، بعض المسلمين يقول : إنه بمنزلة سائر الكلاب فى الأحكام وهو أكثر القول ، وأما إذا مس المتوضئ فلا ينقض وضوءه إلا أن يكون الكلب أو المسوس رطباً ، والحائض والجنب والأقلف البالغ والكلب والقرود والخنزير إذا مر أحد هؤلاء أمام المصلى ولا سترة بينهما ، وكان دونهما أقل من خمسة عشر ذراعاً ، قطع عليه صلاته ، وقول إن الجنب لا يقطع الصلاة ، ويقطع الحائض . وفى كتاب ابن جعفر ينتقض الصلاة للمشرك صغيراً كان أو كبيراً والأقلف البالغ ، ولو أسلم ولو كان له عذر فى ترك الختان .

فصل

وقيل يدرأ المصلى عن نفسه ما استطاع بلا علاج : وقال أبو عبد الله إذا جاءت امرأة حائض تمر بين بدى المصلى أو مجوسى فإن كان قائماً فليقدم قليلاً حتى يعلم ذلك أنه يريد ، وإن كان جالساً أو مأى إليه برأسه وإن أشار بيده بغير معالجة فيكره له ذلك وصلاته تامة ، وإن مرّ إنسان بين يديه أو دابة أو غيرها فأشار إليه بيده أو مسه لى تنصرف عنه بغير معالجة

تشغله عن صلاته فلا نقض عليه . وقال محمد بن المسيب يمسك المصلي يده يدرأ بها عن نفسه قائماً أو قاعداً . وقال أبو عبد الله رحمه الله إذا مر الكلب بين يدي المصلي فأشار إليه بيده وثوبه كأنه يرميه بشيء فلا نقض عليه ، فإن رماه بشيء انتقضت صلاته . والصنم إذا كان في قبلة المصلي يقطع الصلاة لأنه يعبد من دون الله ، ولا يقطع الصلاة شيء من الأنعام إلا أن تمر بين يدي المصلي وبين سجوده فيقع الاختلاف في ذلك وقد تقدم القول أن الصلاة يقطعها فجور القلب ويصلها بره . وقول يقطعها للمرات وإن كان في شيء من الأنعام نجاسة ظاهرة ، ثم مرت بين يدي المصلي قطعت عليه النجاسة ، وقيل في الحائض والجنب إذا مرا بين يدي المصلي وعليهما ثيابهما ولم يظهر من أبدانهما شيء من وجه ولا غيره كان الثوب بمنزلة السترة من النجاسة ولم يقطعا ، وإن ظهر منهما شيء قطعاً وحكم ثيابهما الطهارة حتى يعلم نجاستها ، وعند أصحابنا أن السباع التي لا يحل أكل لحماها أن سورها نجس ، ويقطع صلاة المصلي إذا مرت بين يديه ، ومن ذهب إلى أن السباع سورها طاهر وأكل لحما جائز ، فعنده أنها لا تقطع الصلاة بمرورها ، ومن أراق البول من صبي أو بالغ أو مر بين يدي المصلي لم يقطع عليه ، والنار الموقدة إذا كانت في قبلة مصلي فتحب أن يعمد ، وإن كان جمر أو سراج فلا بأس ، ومن كان يصلي على دكان رفعه ثلاثة أشبار نخطف في قبلته من يقطع الصلاة ، فإذا لم يمسه فصلاته تامة . وقال نجيعة بن الفضل النخعي رحمه الله : من سجد على ذي روح مثل سقاط أو غيره فلا نقض عليه . إذا كانت جبهته أو أكثرها تنال الأرض ، ومن مر بينه وبين سجوده في الصلاة شيء من ذوات الدم من الدواب

كالسنور أو الفأر والإحياء والعنكبوت والعسالة أو الضفدع وأشباهها من ذوات
الدم تنقض صلاته في أكثر القول . وأما مثل الذباب أو البعوض وما يقدر على
الامتناع منه فلا ينقض ذلك صلاته ، واختلفوا في الخنفسة وشبهها ، وعن محمد بن
أحمد السعالى رحمه الله أن صلاته تامة ، والمصلى إذا كانت في قبلته دابة مقبلة عليه
أنها لا تنقض عليه مثل بنى آدم وقال المختار بن عيسى إنها تنقض إذا كانت في
قبلته ، وبكره المصلى أن يستقبل النار الموقودة ، والقبور ، والليت من دابة ،
أو بشر ، أو نائم أو قوم يتحدثون إذا لم يكن بينه وبينهم سترة ، ولا يبلغ به ذلك
إلى فساد صلاته إلا الميئة ، إذا كانت تلقاء وجهه ، وأما إذا كانت يميناً أو شمالاً
عن تلقاء وجهه فلا تنقض ، وقال بعض أهل العلم إذا مر بين يدي المصلى دابة حاملة
ميئة مثل سنور أو غيره فقول ينقض وقول لا ينقض ، وإن كان ارتفاع الحمول
ثلاثة أشبار أعلى منه فلا يفسد ولو كان مما يفسد ، وذلك بمنزلة السترة ، وإن مضى
أحد بكلب مسلوخ عنه إهابه قدام المصلى فلا ينقض صلاته لأن النجس منه جلده ،
هذا إذا كان الكلب مذبوخاً وإذا كان ميئة نقض ، ولو كان قطعة لحم من
الميئة فهو بمنزلة الميئة والمرأة إذا جاء ولدها وهي تصلى فتعلق بها أو قعد في حجرها
أو حيث تسجد فإنها تصلى ، وتعزل ولدها عن موضع سجودها وتمضى على
صلاتها وصلاتها تامة ، والطفل الصغير لا يقطع الصلاة ولو مر بين يدي المصلى وبين
سجوده ، وإن وطئ الصبي امرأة بالغاً ثم مر بين يدي المصلى وبين سجوده قبل
أن يعتمل ولا سترة بينهما فمن أتى عبد الله أنه لا يقطع عليه ، وأما الصبي الذمي
فإنه يقطع لأنه كحكم آبائه . وقال أبو سعيد رحمه الله في الرجل الجالس مدبراً

أنه سترة ولا يقطع ، فإن كان مقبلاً فمكروه ولا تقض ، والمصلي إذا طرح عليه الريح ثوباً نجساً ومسّه منه نجاسة فسدت صلاته ، وإن مسّه منه الطاهر وعزله عن نفسه فصلاته تامة ، ويدلرأ عن فساد صلاته بما قدر عليه برجله أو يده وإن صارت النجاسة في الثوب في حال يكون حاملاً لها في صلاته فسدت صلاته وإن كانت في الأرض فحكمها غير محمولة وصلاته تامة وإن كان موضع النجاسة لا يعرف من الثوب فحكمه كله نجس .

وقال أبو سعيد رحمه الله إن لحم الكلب والسباع لا يفسد الصلاة إذا كان قدام المصلي على قول من يكرهه بلا محريم ، وأما لحم القرد والميتة والخنزير أعضاء فيختلف في تقض الصلاة في قربه وبعده فقيل بمنزلة الكلب يقطع إلى خمسة عشر ذراعاً ، وقول كالنجاسة إلى ثلاثة أذرع ، وقول ما لم يمس المصلي . ويوجد عنه أنه قال ، إن النجاسة قليلها وكثيرها سواء في قطع الصلاة وتقطع فيما دون خمسة عشر ذراعاً ، كانت رطبة أو يابسة ، وقول إن كانت رطبة قطعت ، وإن كانت يابسة لم تقطع في جميع النجاسات ، ولا تفسد ما لم يمس المصلي ، وقول لا تقطع جميع النجاسات ، رطبة كانت أو يابسة ، إلا العذرة الرطبة فإنها تقطع ، وقول تقطع فيما دون ثلاثة أذرع ولا تقطع ما عدا ذلك . والميتة قيل إنها كسائر النجاسات ، وقيل هي مثل الكلب ، وقيل إن النار إذا كانت دون سبعة عشر ذراعاً تقطع على المصلي وكذلك القبور .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله أنه لو صلى المصلي وقدامه قبر أو نار ، وقدة أو ميتة فلا يكره له ولا يبلغ به إلى فساد . واختلف في الرجل يصلي وامرأة قدامه ،

وأكثر القول أنها لا تقطع عليه صلاته ولو كانت من غير ذوات المحارم ما لم يمسه منها محرماً أو يراه ، وإن كانا يصليان بصلاة واحدة فأكثر القول أنها تقطع عليه ما لم تكن ذات محرم منه ، وقول لو كانت من غير ذوات المحارم ما لم يمسه منها محرماً وقيل إن الحد الذي لا تقطع فيه المرأة صلاة الرجل إذا كانت على رأس ستة أذرع . وإن كانت أقل من ذلك أفسدت . ومن مر بين يدي المصلي من غير عذر فإنه يؤثم وعليه الاستغفار . وقال أبو بكر الموصلي في المرأة تمر بين يدي الرجل وهو يصلي أنها لا تقطع عليه صلاته إلا أن يعلم أنها حائض أو جنب ، أو نفساء ، وإلا فحكمها الطهارة . وعن أبي معاوية رحمه الله في المصلي إذا كان بين يديه نجاسة من دم أو بول أو عذرة يحاذي صدره أو بين ركبتيه وبين سجوده ، لا عن يمينه ولا عن شماله ، فعليه النقض ولو لم تمسه أو شئاً من ثيابه ، وإن كانت عن يمينه أو شماله ولم يمسه بيد ولا بشيء من ثيابه أنه لا نقض عليه ، وإن مسها فعليه النقض . وعن أبي سعيد رحمه الله من صلى وفي ثيابه بيضة دجاج فعلى قول من يقول إن الببيض نجس حتى يغسل تفتقض صلاته ، ويوجد عن أبي الحواري رحمه الله أنه لا تفتقض . وقال ومن صلى وقدامه بول أو عذرة أو ميتة أو ثوب نجس فصلاته فاسدة ، وإن لم يكن علم ذلك فلا بأس وصلاته تامة . ويكره له .

فصل

وقيل : إذا كان بين يدي المصلي والكفیف أقل من خمسة عشر ذراعاً قطع عليه صلاته إلا أن يكون بينهما سترتان غير جدار الكفیف المبني عليه ،

ما كانتا ، إذا كان طولها ثلاثة أشبار بينهما فرجة . وإن كانتا لازقتين ببعضهما بعض لم يجزه . قال أبو المؤثر رحمه الله إذا كان على الكنيف جدار آخر أجزأ عن سترة واحدة إذا كان جدار الكنيف رفعه ثلاثة أشبار ، وإن كانت ساقية بين المصلى والكنيف ، طول وعبها خمسة عشر ذراعاً وطول المسافة بينهما من أعلى أقل من ذلك فقول لا يكون طول الوعيبين بعد السترة حتى تكون خمسة عشر ذراعاً . وقول يحسب الوعيبان في قرار الساقية إلى أعلى في السترة ، ويجزى ذلك إذا كان خمسة عشر ذراعاً ، وكذلك البيت إذا كان رفعه خمسة عشر ذراعاً وكان الكنيف أسفل فبعض يذهب إلى المسافة وبعض يذهب إلى رفع البيت ، ويعجبه قول من قال بالرفع ، وإذا اجتمعت العذرة في موضع فهو بمنزلة الكنيف ، ولو لم يتخذ كنيفاً في الأصل ، وقول حتى تتخذ كنيفاً ويسمى بذلك ، والعذرة تقطع إلى ثلاثة أذرع إذا كانت رطبة على العمدة ، وقول كانت رطبة أو يابسة ، وقول لا تقسد إلا أن تمس المصلى أو تكون في موضع صلاته ، وموضع يجتمع مباح البواليع ومجارى الكنيف الذى يجتمع من ماء العذرة بمنزلة الكنيف . وقول بمنزلة العذرة . ويقطع إلى ثلاثة أذرع ، والكنيف إذا كان مرتفعاً بمقدار ثلاثة أشبار أو أكثر وهو في القبلة وبينهما أقل من خمسة عشر ذراعاً فإنه يقطع عليه ، وقول ينفعه ذلك إذا كان مرتفعاً ثلاثة أشبار وكان أمامه ولم يكن أعلى منه أو أسفل ، وإذا غسل موضع الكنيف وزال حكمه جازت الصلاة فيه ، وكذلك إذا كبس جازت الصلاة فيه . وأما الذى يكون نجساً من العذرة فلا يكون بمنزلة العذرة ولا يفتقض على من صلى وهو بين يديه . ومياه المطاهر التى تخرج من الاستنجاء

فليست كالكنف . وهي نجسة ، وتقطع الصلاة إلى ثلاثة أذرع ، وأما الماء الذي تكون فيه العذرة والبول ، فقيس هو بمنزلة الكنيف ، وإذا كان الكنيف في ظهر البيت والمصلي في داخل البيت فإن كان الكنيف قدام المصلي بقيل أو كثير قطع إذا لم يكن بينهما غمايان بينهما فرجة ، فإن كان المصلي قدام الكنيف فلا يقطع ، وإن كان المصلي على ظهر البيت والكنيف داخله فكذلك إذا كان الكنيف قدام المصلي فيحتاج إلى سترتين بينهما فرجة . وإن كان الكنيف خلف المصلي فلا يقطع ، وإن كان المصلي محاذياً للكنيف تحته أو فوقه أو يكون أمامه منه شيء كان أعلى وأسفل فإنه يقطع على المصلي إلا أن يكون بينهما سترتان بينهما فرجة ، وإن كان الكنيف قدام المصلي وكان أعلى من موضع المصلي أو أسفل منه مقدار ما يزيد على قامة المصلي لم يقطع عليه .

فصل

وقيل إذا كان بين يدي رجل من الصف المقدم عذرة رطبة أو يابسة بينه وبينها أقل من ثلاثة أذرع فصلاته تامة ما لم تكن بينه وبين سجوده أو تمس ثوبه إلا أن تكون رطبة بينه وبينها أقل من ثلاثة أذرع وهو يصلي ، فإنها تفسد صلاته ، وإن كان أبعد من ثلاثة أذرع لم تفسد صلاته ويعرض بوجهه عنها ، وإن وضع فوقها حصيراً وصلى فسدت صلاته ، لأنها تلتصق بالحصير ، وإن لم تظهر على الحصير . وإن كانت لا تلتصق بالحصير فلا فساد عليه إن شاء الله وكذلك القول في البول وقول ، لا يجوز ذلك إلا أن لا يجد موضعاً غيره يصلي فيه ، فإنه يجوز للضرورة ، واختلف في الماء الجاري فقول هو سترة للمصلي وقول ليس بستر وقول يقطع والأحسن أن القول أن الماء الطاهر لا يقطع الصلاة والجاري سترة والطريق لا يدفع قطع الصلاة والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثالث والعشرون

في العمل والعبث والاستماع في الصلاة

روى محمد بن هاشم عن أبيه عن الأختل بن المغيرة أن المصلي لا يتحرك في صلاته بشيء إلا أن يحل إزاره فيشده ، أو يسقط رداؤه فيرفعه ، ومن سمع صوتاً فتوقف لتبيينه فقول لا تقض عليه إذا كان له معنى في استماعه أو خوف أو رجاء ، وقول عليه الإعادة إذا أصغى بسمعه لشيء غير صلاته أكثر من قدر ما يسبح ثلاث تسميحات ، وكذلك إذا أبصر شيئاً وهو في الصلاة وحده إليه النظر ليعرفه فهو مثله . وعن أبي سعيد رحمه الله في المصلي إذا مد نظره لشيء حتى يعرفه أو ألقي بسمعه لشيء يتيقنه أو استنشق رائحة حتى يعرفها أو ما يشبه هذا إذا لم يشتغل به عن صلاته فقول لا تقض عليه . وقول يلحقه معنى التقصير للصلاة إذا فعل ذلك على العمد ولو لم يشغله عن صلاته لأنه يشبه العمل والعبث ، وإلى العبث أقرب ، إلا أن يكون في ذلك معصية ، وإن خطر بباله حساب فتابع ذلك في الحساب حتى عرفه ، ولم يشتغل عن الصلاة فإن تعمد لذلك فأحب له إعادة الصلاة ، وإن لم يتعمد فيلحقه معنى الاختلاف لأن الحساب عمل وكذلك إن عمل هماً بيديه ولو لم يشغله ذلك عن صلاته فقد همل في الصلاة وعليه الإعادة وإن فكر في شيء من أمر دنياه وكيف وقوعه ، وما يخرج منه ، وكيف هو في أمر آخرته . كيف يتخلص من متابعته ، ولم يشتغل عن صلاته ، فإن لم يتعمد لذلك فيشبه معنى السمع والنظر والشم في معنى الاختلاف . وإن تعمد لذلك فنحب أن تكون عليه الإعادة .

وفي كتاب ابن جعفر من ألقى سمعه إلى استماع كلام أو رعد أو غيث أو نحو هذا حتى يعرفه انتقضت صلاته إلا أن يدخل سمعه بلا أن يتعمد لذلك . ونحب أن لا نقض عليه حتى يشتغل به عن صلاته . وقال وقد كفت أصلى خلف موسى ابن علي رحمه الله فصاحت صائحة وهو يقرأ في صلاة الفجر فيما أحسب فأمسك ما قدر الله حتى توهنا أنه قد فهم ذلك ، ثم مضى في صلاته ، وبعض يقول من فعل مثل هذا فعليه الإعادة . وفي النافلة أرخص ، ومن تجشأ في الصلاة ففتح فاه ليخرج منه الريح فلا بأس ما لم ينفخ . وقال أبو عبد الله رحمه الله من قنع رأسه أو كشف عن رأسه القناع في الصلاة من برد أو حر فلا بأس عليه .

وأخبر أبو زياد عن هاشم بن غيلان عن الرامي رحمه الله ، من رفع يده فوق رأسه في الصلاة انتقضت صلاته إذا كان ذلك عبثاً لغير مصالح الصلاة . ومن أساغ شيئاً من الطعام في الصلاة ناسياً فلا نقض عليه . وعن أبي الحواري رحمه الله فيمن حمل مقاعاً على دابة وحضرت الصلاة وخاف أن لا يقدر يحكم عليها إذا حط عنها أو يخاف أن يقع الحمل من عليها أنه يجوز له أن يصلي كما أمكنه ، فإن لم يقدر أن يسجد على الأرض أو مأى إيماء . وإن لم يقدر على الوقوف صلى وأوماً وهو يمشي . قال الله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا » . والرجال هم المشاة ، والله تعالى أعلم .

وقيل إن تقدم المصلي أو تأخر قدر خطوة أو خطوتين فلا نقض عليه ، وإن تقدم أو تأخر بعد أن أحرم من غير عذر ولو قدر خطوة فسدت صلاته ، وقول له أن يتقدم أو يتأخر إلى خمس خطوات أو عن يمينه أو عن شماله ، ومن صلى في

مصلّي مرتفع وصرع عنه على جنبه ، ثم رجع وقام إلى المصلّي فلا بأس عليه ويبقى على صلاته . وقال الحسن بن أحمد رحمه الله في المصلّي إذا طعن به سلاة وأشغلته عن صلاته أن له أن يخرجها ويبقى على صلاته ، وإن لم تشغله عن صلاته وأخرجها فعليه الإعادة إذا خرج ذلك مخرج العمل في الصلاة لغير معنى الصلاة . وإن وضع للمصلّي خطام دابته تحت رجله ليمسكها بذلك فلا بأس عليه . قال أبو المؤثر نعم لا بأس عليه إن أمسكها بيده خوف أن تذهب . قال أبو سعيد رحمه الله اختلف في العبث في الصلاة فبعض أفسدها به على حال كان على العمد أو النسيان ، أو الجهل ، وبعض لا يفسدها به على حال على العمد والجهل والنسيان ، وقال بعض تفسد على الجهل والعمد ، ولا تفسد على النسيان . وقال بعض تفسد على العمد ولا تفسد على الجهل والنسيان .

فصل

ومن رأى قلة في ثوبه وهو يصلي أنه يتركها ويمضي على صلاته ، وإن ألقاها بيده قصداً منه إلى الفلاية فأخاف أن تفسد صلاته ، وإن ظن أن ذلك من مصالح صلاته فبعض يفسد صلاته بذلك وبعض لا يفسدها . وروى أبو سعيد رحمه الله أن رجلاً كان يصلي فمسح موضع سجوده أكثر من واحدة فأمره النبي ﷺ بإعادة صلاته ورخص في الواحدة . وقال ﷺ لترك الواحدة أحب إلى من مائة ناقة سود^(١) الخدق . وقال أبو عبد الله رحمه الله من حرك خاتمه بإبهام يده التي فيها

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه عن جابر وفيه بعض اختلاف في الألفاظ .

الختام فلا بأس عليه في صلاته ، وإن حركه بيده الأخرى أو ياصبع منها نقض ، وما أحب أن يبلغ به ذلك إلى فساد إذا لم يشتغل عن صلاته . ومن تعم في الصلاة أو حل عمامته انتقضت صلاته إلا أن تسترخي عمامته فيشدها على حاملها بيد واحدة . وإن أخرج ثوبه من على رأسه أو رفعه عليه أو ارتدى أو التحف في الصلاة أو سوى ثيابه وهو مستمسك بها فلا نقض عليه إذا كان ذلك من جهة اللباس ولا يتخذ ذلك عادة في الصلاة .

فصل

وبكره للمصلي أن يفكر أنفه ، أخرج منها شيئاً أو لم يخرج ، أو يدخل يده في فيه أو منخريه أو أذنيه ، وبعض يرى النقض بذلك ، ونحن ممن لا يرى بذلك نقضا . وقيل رأى المنذر بن الأزهر موسى بن علي يصلي ذافلة ويدخل يده في منخريه كأنه يخرج منه شيئاً فسأل عن ذلك سليمان بن عثمان فقال لا بأس عليه . وقال أبو عبد الله إن أخرج شعرة فعليه النقض . قال غيره ولو أخرج شيئاً غير الشعر أو لم يخرج فلا نقض عليه إذا كان ذلك من عذر . وقيل إنه لا بأس على المصلي أن يخرج ذرة أو غيرها من أذنيه أو عينيه أو غير ذلك من بدنه إذا خاف منه الأذى أو يشغله عن صلاته ، وله أن يخرج الدبى^(١) وغير من الدواب من بدنه في الصلاة ولا يقتله ، وإن قتله فمقيل عليه النقض ، وقال أبو عبد الله إن مسحه بيده ومات من مسحه فلا نقض عليه وإن أخذه بيده ثم طرحه فعليه النقض لأنه

(١) نوع من الزناير الصفراء أو الحمراء و هو اصطلاح بعض الثمانيين يسمى الأصفر قط والأحمر عقر . ١٠ هـ

عمل ، وأما البعوض والناخى فإن صرفه عن نفسه وقتله في الصلاة فلا بأس به لأنه جاء به الأثر . ويقتل المصلى الحية والعقرب إذا جفقتا به أو خافهما على نفسه ، ويستأنف الصلاة . وقال أبو عبد الله لا نقض عليه لقول النبي ﷺ اقتلوا الحية والعقرب وإن كنتم في الصلاة^(١) . فعلى هذا أنه يقتلها ويبني على صلاته . ومن سالت دموعه وهو يصلي ، وخاف أن تدخل فاه فله أن يمسحها ، وكذلك من انتخت عيناه فله أن يحسبها وله أن يزيل نعليه عن موضع سجوده وركبتيه .

وقال أبو عبد الله : يخلع نعليه من رجله ويتم صلاته ، وإن وقع ثوبه على غيره أو ثوب غيره عليه أو وقع شيء في موضع سجوده فله أن يزيل ذلك وينحيه ، ومن أساغ طعاماً في فيه أو النخاعة بعد أن ظهرت على لسانه وصار بمقدرة على لفظها . فقبل عليه النقض .

وقال أبو عبد الله رحمه الله لا تنقض مثل إساعة الحبة أو ما يجري فيه البزاق فإن خرج شيء من الطعام من بين أسنانه فابتلعه فلا نقض عليه ، وإن أساغ شيئاً من الطعام ناسياً فلا شيء عليه . وكذلك إن نقر ضرسه بلسانه إلا أن يكون طعام يخاف أن يقع في فيه في الصلاة أو يسيغه فيحركه بلا أن يشغله حتى يصير على شفقه فلا نقض عليه . وكذلك اللقطة إذا كانت في فم المصلي فقبل يخلها حتى تصير على شفقه ولا نقض عليه ولو أخرجها بيده فلا نرى عليه نقضاً وقول يخلها على شفقه ولا يخرجها ، فإن أخرجها نقض .

وقال أبو عبد الله رحمه الله إن مسحها من على فيه لم ينقض وإن أخرجها بيده ثم طرحها نقض ، وإن أحالها في فيه حيث لا تشغله فلا بأس عليه .

(١) رواه الطبراني عن ابن عباس .

فصل

وقال محمد بن محبوب رحمه الله من تزايد في التثاؤب في الصلاة نقض صلاته ، وإن لم يسمعه من خلفه ، وإن لم يزايد في التثاؤب حتى يسمعه من خلفه من الصفوف نقض صلاته أيضا ، وعندنا أنه لا تقض عليه ولو سمع لأنه مغلوب على ذلك . قال أبو عبد الله إذا تزايد نقض وله أن يضع أصابعه على فيه إذا تناءب ويكظم ، وبعض كره له ذلك ، وبعض نهى عن ذلك ، وبعض قال يجعل قفا يده اليسرى على فيه وقول ليس ذلك ويشد بين فكيه . وإن أدخل يده في أنفه أو أذنه لعنى يشغله عن صلاته فله أن يدخل يده ويحكهما ، وإن كان ذلك لغير معنى من مصالح صلاته فلا أحب له شيئا من ذلك فإن وقع عليه ذباب وشغله عن صلاته فلا نقض عليه . وإن وقع على منخره فنفض ليطرده فالنقض أحب إلى .

فصل

وعن أبي عبد الله رحمه الله فيمن يصلي وهو مكشوف الرأس فلا يجوز له أن يغطيه . وإن كان متقنعا فلا يكشف رأسه ولا يلتحف وهو يصلي . وقال أبو الحواري رحمه الله إن اضطر إلى ذلك جاز له ذلك كان من حر أو برد ، وأما كان متقنعا رأسه فأنكشف قناعه ، فرده ، فلا بأس عليه ، ولا يستحب له ذلك إلا من ضرورة ، وقيل : للرجل أن يشد مهمته على رأسه وهو في الصلاة ببسد واحدة إذا خاف أن تسقط على جبهته في السجود ، والمصلي إذا عقد الآيات والتكبير بيده نقض صلاته في الفرائض . ولا نقض عليه في صلاة العيدين والنوافل ولكن يكره له ذلك ولا بأس عليه إذا عقد ذلك في نفسه ، ومن راح بين قدميه

لغير معنى فهو من العبث في الصلاة . والعبث قول إنه يفسد الصلاة على كل حال ، وقول يفسد على التعمد ولا يفسد على النسيان ، وقول لا يفسد على التعمد ولا على النسيان مالم يتم مقام العمل ، وأحب أن يفسد على التعمد للعبث مع ذكر الصلاة ، فإذا عبث عامداً للعبث وهو ذا كر لصلاته فأحب له الإعادة . قال أبو سعيد رحمه الله للراوية بين التقديمين في الصلاة مكروهة إلا من علة وإن راح بينهما من غير رفعهما من الأرض فلا أعلم عليه بدلا . وقول يجوز أن يتكىء على إحدى قدميه أكثر من الأخرى في الفريضة والنافلة . وقيل للمرأة أن ترضع ولدها وهي تصلي وتحمله إذا كان يشغلها عن صلاتها بصياحه ، ومن انحط إزاره عن سرته وهو يصلي فلا بأس عليه إن تركه وإن رفعه كان أحسن ، ومن نكس خلف الإمام فلمن يليه من الصف أن يحركه وهما في الصلاة ، ومن أومأ برأسه لمن يكلمه وهو يصلي يريد لا أو نعم فلا تفسد صلاته ، ومن أكله شيء في رجله وهو يصلي فيحركه بأدنى حركة يقلر بها على إزالة ذلك ، وإن حك رجله برجله الأخرى فلا بدل عليه ، وإن حكه بيده فجائز وإن خاف أن يدميه أو وقع ثمانية فله طرده ثمانية أو أكثر . ومن اعتمد على إحدى رجله ورفع الأخرى فيختلف في نقض صلاته إذا أتم على ذلك حداً . وأما إذا جمل إحدى يديه على ركبته ولم يجعل الأخرى في ركوعه فذلك مما يكره ولا أعلم أن ذلك مما يفسد ، ولا يشبه فيه معنى الاختلاف قال أبو عبد الله رحمه الله من شبك أصابعه في الصلاة نقض صلاته ، وقال بعض إنه مكروه . ومن وجد بلة في أنفه فمسحه بشوبه وهو يصلي ، فإن كان يخاف أن

يدخل الماء في فيه فلا بأس عليه في صلاته ، وإن لم يخف فلا يفعل ، فإن فعل لم يبلغ به ذلك إلى نقض صلاته وقول تنقض ، والتمام أحب إلى إذا لم يكن ذلك يشغله عن صلاته . ومن مسح وجهه بثوبه في الصلاة من تراب أو عرق أو نقض كفيه من التراب أنه لا يؤمر بذلك ولا يستحب له . وقال أبو عبد الله إذا نقض كفيه انتقضت صلاته . وقيل إن المصلي إذا نفخ الأرض أو لب الخصى أو تباطأ أو وقع أصابعه أو تزايد في التثاؤب أو غطى فاه انتقضت صلاته ، وقول يكره أن يغطي فاه أو يعقص شعره أو يقمى ، أو يترع ، أو يجاوز بطارفه عن موضع سجوده أو يعيث بشيء من ثيابه أو جسده ، أو يتلثم أو يكف شعره أو ثوبه ، أو يضع يده على خاصرته أو يمسح جهته من التراب ، أو يسوى الخصى لسجوده ، فن فعل هذا فقد أخطأ ، وقول لا نقض عليه .

فصل

ويكره للمصلي أن يغمض عينيه ، وقول تفسد ، بقليل ذلك وكثيره ، وقول حتى يجاوز ذلك حداً تاماً . وقول ركعة تامة . وقول حتى يغمض في الصلاة كلها وقول ولو غمض فيها كلها فلا تفسد صلاته ، ومن نظر إلى السماء أمام وجهه فأرجو أن لا يكون عليه في ذلك نقض ، وأما إن رفع رأسه حتى نظر إلى السماء من فوق رأسه فأخاف عليه النقض ، وقول لا نقض عليه ولو تعمد ، وقول ينقض ذلك على العمد ولا ينقض على النسيان ، لأن هذا كله من العبث . وإذا أرضعت المرأة ولدها وهي تصلي فلا بأس إذا لم يكن به قدر . وقال أبو عبيد الله رحمه الله من غص بأسنانه على شفتيه من خارجهما متعمداً لم تنقض صلاته ، وكذلك إن بلّهما بلسانه إذا جفتا إذا كان ذلك صلاحاً

لصلاته ، ومن كربه غبار أو دخان حتى شغله عن صلاته فليعدها ، ولا يصلى وهو مكروب منهما . والمصلى إذا عناه التثاؤب في الصلاة فليمسك عن القراءة حتى يزول عنه ، وإن تحرك لسانه بالقراءة في حال التثاؤب وبين قراءته فلا نقض عليه ولا يعود لذلك . وسئل موسى بن علي رحمه الله عن رجل كان في ظهره علة فربما ضرب ظهره بيده يتفرج بذلك . قال إن كان ذلك من علة فلا بأس ، وقال قائل بينما ابن آدم في صلاته يذكر الله والدار الآخرة إذ حله برغوث أو نملة فنسى الله والدار الآخرة . وقيل رأى رسول الله ﷺ رجلا يعث بلحيته وهو يصلى ، فقال ، أما إن هذا لو خشع قلبه لخشعت جوارحه (١) .

فصل

روى أن سليمان بن عثمان دخل في صلاة جماعة ففسدت صلاة الإمام ، فدفع سليمان رجلاً يتقدم بهم ، وبني على صلاة الإمام . وفي الأثر أن رجلاً نسي في ركوعه مع الإمام ويصلى بحذائه بعض الفقهاء فنخسه ليقبض الإمام . وروى أن النبي ﷺ كان ، جل عن يمينه يصلى بصلاته فدخل جابر بن عبد الله الأنصاري ، فقام على شمال النبي ﷺ فأدارها خلفه وهو في الصلاة (٢) . وانفقوا على جواز

(١) رواه الحكيم الترمذى في الوادر من حديث أبي هريرة .

(٢) روى أحمد وأبو داود عن جابر بن عبد الله قال قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى المغرب نجثت نعمت عن يساره فنهاني نجثني عن يمينه ثم جاء صاحب لي فصفنا خلفه في رواية فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بأيدينا جميعاً فرفعنا حتى أقامنا خلفه .

العمل القليل في الصلاة لمصالح الصلاة . ويكره العمل في الصلاة لغير معنى الصلاة ولو قل . وقال أبو سعيد رحمه الله إن النفخ في الصلاة يفسدها ، وكذلك الأكل والشرب لأنهما عملان من غير معاني الصلاة . والاختلاف في ذلك إذا كان على العمد . ويختلف في فساد الصلاة إذا وقع ذلك على معنى السهو والنسيان وأكثر القول بالإعادة في جميع ذلك . والمصلي إذا رأى أحدا يريد أن يمر بين يديه فله أن يشير إليه بيده ليعلم أنه يصلي فينصرف عنه ، والإشارة فيما قيل ، برفع يديه رفعا ولا يردّها ردّا . وإن كان الذي يريد المرور بين يديه مما ينقض صلاته فإن دفعه عن نفسه بغير شدة علاج لتمام صلاته ، وأن لا يفسدها عليه ، فقد قيل له ذلك ، ولو خطأ الخطوة والخطوتين إلى خمس لدفع المار بين يديه . وحفظ عزان بن بشير عن موسى بن علي رحمه الله أنه ضرب يده عليه ناسيا ، وقد رآه يريد أن يركع أو خاف أن يصرع ، فلما ضرب بيده عليه ذكر الصلاة فتركه فأمره بالنقض . وروى أن النبي ﷺ ^(١) قال أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكف شعرا ولا ثوبا ، وهو أن يكفهما لثلا يقما في التراب ، وكف الشعر شد من كف الثوب . وقيل لزم بذلك النقض ، وقول لا نقض في كف الشعر ولا في الثوب إلا أنه مكروه . وكف الثوب أنه يرفعه من خلفه ويضمه عليه إذا جاء يركع ويسجد . وقيل إن عمر بن الخطاب رحمه الله رأى ابنه يصلي وبكف شعره فأخذه هرا ودلكه في التراب وضره . ويكره الالتفات في الصلاة والمأمور بالإقبال عليها . ووضع النظر فيها إلى موضع السجود إلى طرف قدميه وإقصار الطرف هما فوق ذلك فيما زايله من يمين وشمال . فهذا هو المأمور به المصلي . وإما إذا التفت ففي

أكثر القول أنه لا يبلغ به إلى نقض صلاته . ما لم يدبر بالقبلة أو يخرج منه ذلك على معنى العمد . فتفسد صلاته . وأما إذا كان على معنى العبث فقد بينا على ما جاء من الاختلاف في العبث في الصلاة . وأما إذا أدبر بالقبلة فعليه البذل بالاتفاق كان ذلك بخطأ أو عمد . وإذا كان بين يدي المصلي كتاب فاستقبان منه شيئاً مما فيه بلا أن يشغله عن صلاته فلا نقض عليه . وقال أبو عبد الله رحمه الله إذا نظر حروفه انتقضت صلاته . والذي يصلى في مسجد فيه نقش فينظره متعمداً أو تذكر حساباً فيحسبه فعليه إعادة صلاته . وإن كان لا يتعمد لذلك وإنما يعرض له الشيطان في ذلك وهو كاره له فلا نقض عليه ورغماً للشيطان . وإنما قيل تنقض صلاة من نظر إلى كتاب حتى يعرفه ويقرأه . قال أبو سعيد رحمه الله قيل أربع في الصلاة من الشيطان : التثاؤب ، والنعاس ، والكسل ، والتعطى ، وكذلك إذا خالط أهمال الطاعة فهو من الشيطان إلا ما شاء الله .

فصل

ومما عرض على أبي الحواري رحمه الله في المرأة إذا استؤذن عليها وهي تصلى أنها تصفق بيدها أو تضرب يدها على فخذه ، وأما الرجل إذا استؤذن عليه أو عرض له أمر في الصلاة فله أن يرفع صوته بالتسبيح ، ولو كان مراراً ، وإن سبحت المرأة ولا بأس عليها أيضاً ، وهو أن يقول : سبحان الله ، وقال بعض الفقهاء : من قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، جمعهم أو فرقهم ، ناسياً أو متعمداً فجائز ذلك .

فصل

وقيل من استرخى لإزاره حتى ظهرت عورته ابتداء الصلاة ، والعورة مثل القضيبة وما أشبهه من المرأة ، وإن انحل إزاره قليلا بتماسك تركه . قال أبو المؤثر رحمه الله : لا يرفعه حتى يخاف سقوطه ، ومن كان في ردائه رطوبة فرفعه عن التراب أو كان في إزاره فأرخى عليه الرداء ليمتقي التراب عنه ، فهذا مما يكره في الصلاة ولا نقض عليه . وإن رأى المصلي شبه عقرب فحركها بيده لينظرها فأرجو أن لا فساد عليه إن شاء الله . وقال الحسن بن أحمد رحمه الله : للمصلي إذا طعنته سلاة أن يخرجها ويبقى على صلاته ، وإن كانت لا تسغله وأخرجها فعليه الإعادة .

فصل

قيل : كان في أول الإسلام يجوز الكلام في الصلاة ويعملون فيها غير معانيها حتى أنزل الله عز وجل : « وَالَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » . فتقدم عليهم النبي ﷺ أن لا تفعلوا كما كانوا يفعلون^(١) من الكلام والعمل ، وكان ذلك بمعنى المدسوخ فيما مضى .

فصل

قال أبو معاوية رحمه الله : من وقع عليه أو على عينيه ذهاب ، وخاف أن يشغله عن صلاته فله طرده بما شاء ، وإن غمض عينيه ولم يخف أن يشغله فلا نقض عليه ،

(١) أخرجه الجماعة عن زيد بن أرقم .

وإن وقع على أنفه فنفضه فالتقص أولى به ، فإن خاف أن يدميه فإنه يهدى يده ليطرده ولا يضر به ضرباً لأنه إذا مسح بيده فلا نقص عليه ، قتله أو لم يقتله . ومن خرج من ضره شيء من الطعام مثل حبة ذرة أو دخن أو أقل أو أكثر ثم غرقها متعمداً نقص صلاته في قول أي الحواري رحمه الله . وقال غيره : لا تفسد صلاته ولو تعد لغرقها لأن ذلك بمنزلة العبث لا العمل . وإن كان بين أسفائه شيء من الطعام فابتلعه فلا يضره ذلك . وإن سال من منخر المصلي مخاط حتى دخل فيه ، فسرطه نقص صلاته وصومه إن كان صائماً . وإن فعل ذلك مغلوباً من غير اختيار منه ففيه معنى الاختلاف . ومن لم يلو من حمامته على حلقه وذكر ذلك وهو في الصلاة فشرطاً من حمامته فألواه على رقبته ، يظن أن ذلك جائز له ، أن صلاته تامة . وإن أراد خلاف السنة في ذلك فأكثر القول عاينه الإعادة . وقال بعض : إن ظن ذلك يلزمه وفعل ذلك لمصالح صلاته فلا إعادة عليه ، وإن أعاد كان أحب إلينا . ومن حك دبره أو ذكره من فوق الثوب إذا انتحى به فلا نقص عليه في وضوئه ولا صلاته وكذلك إن انتحى به ظهره أو بين يديه فرد يده إلى خلفه إلى أقصى ما ينال فحكه فلا نقص عليه إن شاء الله لأنه فعل ذلك من عذر ، وإن انكشف ثوب المصلي عن صدره ولم يردده حتى جاوز حداً تاماً فسدت صلاته ، وإن رده قبل أن يحاوز الحد فصلاته تامة . ومن وضع رجله على الأخرى في الصلاة متعمداً فعليه النقص قال أبو معاوية : ما أرى عليه نقضاً ، ولو تعد لذلك . ومن شك أنه لم يسجد فس جبينه فإذا فيه تراب أنه لا نقص عليه . وقال محمد بن جعفر : سألت سليمان بن الحكم عن رجل يصلي فوقع ثوبه من على

عنته ، قال : يأخذه من الأرض ويرده على عنقه . وعن أبي سعيد رحمه الله في الذي يؤمله البول وهو يصلي فيضع يده على ذكره من فوق الثوب يستعين بذلك على مصالح صلاته من غير معالجة أن له ذلك على ما يشبه في غيره ، ولو أمسكه إمساكاً . ومن أخرج ثوبه من على رأسه مخافة أن يصيبه الدهن أو رعمه لثلايق في التراب فهو من كف الثوب المنهي عنه . وقال النبي ﷺ : من أتقأ على ثوبه في الصلاة فما الله كساه . ومن نفع أصابعه أو بعض أعضائه في الصلاة متممداً لذلك ، فعن أبي سعيد رحمه الله أن صلاته فاسدة ، وأما على النسيان ففي ذلك اختلاف ، وأحب أن يعيد ، وهذا إذا كان بعد أن كبر تكبيرة الإحرام وقبل أن يجاوز التحيات الآخرة والطيبات ، ومن تنحنح في الصلاة من علة أو تغيير في حلقه فلا بأس عليه إذا كان ذلك لمعنى مصالح صلاته ، ويكره لغير ذلك . ومن جشأ في الصلاة فحمد الله بلسانه ، فقول تفسد صلاته ، وقول لا تفسد إذا حرك لسانه بالتحميد بمعنى الاعتقاد . ومن حرك يده لعمل شيء في الصلاة مما لا يجوز له عمله في الصلاة ، ثم ذكر أن ذلك لا يجوز له فكف يده وأمسك عنه . فعن أبي سعيد رحمه الله أنه ما لم يحصل العمل فليس ذلك بعمل ، وذلك بمنزلة العبث . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الرابع والعشرون

في الكلام والإشارة والضحك والبكاء والتنجيح في الصلاة

قال أبو سعيد رحمه الله ، عند أصحابنا أن الكلام كله بغير ما يقال في حدود الصلاة مفسد للصلاة على كل حال ، كان لمعنى الصلاة أو لغير معناها إذا تعدد ذلك ، إلا أنه إذا سها الإمام بشيء مما يخالف فيه أمر الصلاة أن من خلفه يسبح له في أي حال كان . وقال بعضهم إنه يجهر له بما فيه مما يقال في الصلاة ليدله على سهوه في تكبير أو قراءة أو غير ذلك من الصلاة ، وقال بعضهم إن تكلم بشيء من ذكر الله ، مثل قول الحمد لله وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر أنه لا بأس بذلك على التعمد لمعنى الذكر . وقال بعضهم لا يجوز ذلك إلا لمعنى ما يتقبه به الإمام . وما أشبهه . وقال إن الكلام لغير معاني أسباب الصلاة مفسد للصلاة على العمد والنسيان ، ولو أراد به الصلاة فأخطأ به لغيرها من الكلام لخارج منها . وأما إذا سها المصلي ، فقال في حد من حدود الصلاة غير ما يقال فيه من أمر الصلاة أن صلاته تامة . وأما إذا تعدد ذلك فصلاته فاسدة إذا كان مخالفة ما يقال في الحدود في الصلاة ، وفي بعض القول إنه إذا سها فتكلم بشيء من ذكر الله أو من القراءة بغير ما يقال في الصلاة إلا أنه لغير معنى السهو وفي أمر الصلاة فقول أنه لا فساد عليه شيء من ذكر الله ، وقول عايه الإعادة إذا خرج عن معاني ما يقال فيها على القصد إلى الصلاة وكذلك إذا سها وسلم ، ففي أكثر القول أنه يبنى على صلاته ويسجد للوهم إلا أن يدبر بالقبلة ، أو يتكلم بكلام مما لا يقال في الصلاة ،

أو يتناول تطاولاً بعيداً . ولو لم يتكلم ولم يدبر بالقبلة . وفي بعض القول إن قرأ شيئاً من القرآن وذكر الله يريد به الجواب لشيء من الكلام فذلك مما يقطع ، وأما إذا عارضه في صلاته شيء مما يؤله فتكلم بشيء من ذكر الله مغلوباً أو ساهياً فقد مضى القول في الذكر على السهو أو القصد ، وإن قصد بذلك الإشتكاء والتوجع لذلك خرج ذلك لمعنى الجواب للكلام . وقال أبو محمد رحمه الله : التسليم على غير حمد لا يقطع الصلاة ، وقيل إن ذكر المصلي النار فاستجار منها في صلاته فإن تحرك بذلك لسانه فسدت صلاته ، وإن ذكر في نفسه ولم يتحرك لسانه فأرجو أن لا نقض عليه . ومن تفكر في صلاته في شيء من أمور الدنيا متعمداً لذلك لم تفسد عليه صلاته . وقال بعض فقهاء خراسان من تفكر في شيء من أمر الدنيا متعمداً لذلك فسدت عليه صلاته ، وعندنا أنه لا يبلغ به ذلك إلى فساد صلاته ، لأن الله تعالى يقول « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُجَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ » ، فنسخها بقوله « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ » والتفكر في شيء من أمر الدنيا أهون من الاستماع إلى الكلام .

فصل

وإذا وجد المصلي في حلقه مثل النخاعة أو غيرها وهو في موضع السر فتتجنب على العمد ولو ترك ذلك لم يشغله عن الصلاة أن له ذلك ، لأنه بمعنى لمصالح الصلاة وكذلك في الإمام إذا شجره شيء في حلقه عند القراءة جبراً فتتجنب لبيان قراءته فلا نقض عليه ، ولو كان يقدر على القراءة من غير تجنب إلا أنه إذا تجنب يحسن

القراءة أكثر فلا بأس عليه . وقال أبو سعيد رحمه الله : كان بعض الفقهاء لا يرى جواز الصلاة خلف من يطهر في صلاته كان ذلك لعمد أو غير عمد ، وإن تنحنح لغير معنى أو حط رأسه لغير معنى فهو من العبث والتشجيع أشد وأخاف أن يكون مملاً ، وأما إذا تنحنح المصلي لشيء عرض له في حلقه فلا شيء عليه في ذلك . وإن أراد بذلك كلاماً أو يسمع أحداً فسدت صلاته . تعتمد لذلك أو نسي ، وإن تعالفا فتحنح فالتنقض أولى به إلا أن يكون لشيء وقع في حلقه فلا بأس ، وإن أطال الإمام السجود أو القعود فظن المأموم أنه ناس أو ساء فتحنح لينبهه ويذكره أو سبغ له فيختلف في ذلك . ويعجبنى ، إن كان ذلك لمصالح الصلاة أن يسع ذلك ، وإن طهر المصلي أو قال أخ أو أح لغير معنى ، فالطهار من العبث ، وقوله أخ أو أح يقع موقع الكلام ، والكلام محل ينقض الصلاة ، وكذلك إن هم^(١) أو عطس المصلي أو نحب فلا شيء عليه ، إلا أن يتزايد في ذلك ، وإن تشجع على شيء من أمر الآخرة فلا شيء عليه ، وأن تشجع على شيء من أمر الدنيا فسدت صلاته ، وإن تشجع لغير معنى ولم يعتمد لذلك فلا شيء : وإن طلع من للصلي شيء من جوفه إلى حلقه وخاف أن يظهر إلى فيه أن له أن يقننح ، وبصرط ريقه إذا رجا أنه إذا تنحنح لا يظهر ، إذا لم يضر بحيث يظهر إلى لسانه ويقدر على لفظه بغير معالجة من تنحنح أو غيره وقول يفسد عليه إذا صار حيث يقدر على إخراج به بالتنحنح .

(١) التنب السعال والنهم صوت كأن زحير وهو يشبه الأئين والطخير . قال مالك :
لأنهم يا نلاح لاد الهيم للسقاء راح .

نصل

قال أبو سعيد رحمه الله : إن التأوه يخرج مخروج البكاء أو يشبهه . وكذلك التنشيع من غلبة البكاء بغير اختيار فلا بأس به . والأئين القول فيه كالتقول في البكاء والتنشيع . وقد قيل في البكاء إذا لم يستطع المصلي إمساكه أن صلاته تتم ، ولو كان لغير أمر الآخرة ، وفي بعض القول أن من بكى أو تنشيع لغير أمر الآخرة حتى يسمعه من خلفه أن عليه النقض في قول أبي عبد الله . وإن تنشيع أو بكى من خوف الله فلا تنقض صلاته . ومن بكى على ميت انتقضت صلاته ، وقول لا نقض عليه إلا أن يبكي حزناً على الميت . وعن أبي سعيد رحمه الله أن الضحك يفسد الصلاة ، والتبسم من الضحك . قال الله تعالى « فَتَبَسَّمْ صَاحِبًا مِنْ قَوْلِهَا ، ومن قهقهة في الصلاة فسدت صلاته ووضوؤه وإن ضحك أو كنز ما دون القهقهة فلا نقض عليه في صلاته ولا وضوؤه في قول أبي على رحمه الله ومن عرض له الضحك في الصلاة حتى أمسك وبقي لا يضحك فلا يصلي حتى ذهب عنه الضحك ، ثم مضى في صلاته أنه لا بأس عليه ما لم يضحك ولم يتبسم . وروى أن أهوى دخل المسجد ورسول الله ﷺ يصلي بأصحابه ، فوقع الأتسى في بئر فضحك بعض المأمومين ، قيل منهم غمار بن ياسر ، فأمر النبي ﷺ من ضحك أن يعيد صلاته ووضوؤه .

فصل

ومن قال في صلاته الحمد لله واستغفر الله ، أو صدق الله أو أشباه ذلك انتقضت صلاته ، وإن كان ناسياً . وقال أبو مارية بن قال الحمد لله فلا أرى عليه بأساً ،

— ٢٦٩ —

وأما إن قال صدق الله فقد اختلف في ذلك ، وأحب أن يعيد . ومن نفس في الصلاة فانتبه وهو يتكلم بغير القرآن أو بغير ما يقال في حدود الصلاة فعليه إعادة الصلاة ، وإن تكلم بالقرآن أو بما يقال في حدود الصلاة في غير موضعه فعليه سجدة الوهم ، وإن كان ذلك حلما رآه على وجه الرؤيا فلا يفسد ذلك صلاته حتى يسيقين أنه قال ذلك ، وإن لم يعرف أنه رأى أنه تكلم أو هو حلم فالحلم أولى به حتى يعلم أنه كان ناعسا أو متيقظا فاليقظة أولى به حتى يعلم أنه نفس ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول الخامس والعشرون

يمين بعنقه في صلواته مخاط أو بزاق أو نخاع أو نفاس أو ما أشبه هذا

وقيل من عناه مخاط في الصلاة فخر في الحصى ودفنه أن عليه الإعادة . وإن
حفر له وتركه في الحفرة حتى يصلى ثم يدفنه فلا إعادة عليه ، ولا محب له أن يفعل
ذلك في المسجد . وقال أبو المؤثر رحمه الله ، يحفر بقدمه الشمال تحتها ويتمنحط
ولا تقض عليه وإن حفر بيده أعاد الصلاة . ومن اجتمع في فيه بلغم وخشى أن
يشغله عن صلواته أو قراءته فبزق به على هيئته ولم يمل على يساره فلا نعلم عليه
فساداً ، وإنما يستحب له ذلك . وفي كتاب ابن جعفر ومن جاءته نخاعة
أو بزاق أو مخاط فكبس وتمنحط أو بزق في نعله أو في الأرض ، أو كان على
حصير وأمكنه أن يرفعه ويبزق تحته فلا بأس . وقال محمد بن المسيب رحمه الله : إن
تقدم موضع سجوده نقض ، وإن تأخر حتى يسجد موضع قدميه نقض ، هكذا قال
محمد بن محبوب رحمه الله : وقول إذا تقدم أو تأخر بقدر خمس خطوات فلا نقض
عليه وكره من كره أن يجعل إحدى نعليه على الأخرى إذا بزق إلا أن تكون
واحدة فوق الأخرى ، فرفعها ثم بزق وردها كما كانت فلا بأس . وقال أبو عبد الله
رحمه الله بضعهما ولا يفرقهما ، فإن فرقهما نقض . وإن حفر برجله اليسرى وهو
قائم أو بيده اليسرى وهو جالس ، ودفن فلا بأس . وإن بزق تحت قدمه اليسرى
أو في ثوبه فلا بأس . وقال أبو عبد الله لا يبزق في ثوبه إلا أن يكون في الكعبة
لأنه روى عن ابن عباس أنه قال لا تبزق في ثوبك إلا في الكعبة . وأما المخاط

فإن المصلي يمش منه ماخرج من منخرينه ولا يتعمد لقلع ما لم يخرج . وقال :
أبو عبد الله رحمه الله يخرج بقدر ما كان يقفشج منه . وإن أراد المصلي أن يبرز
على يساره فلا بأس عليه في إعراضه بوجهه لأجل ذلك . وقال أبو معاوية رحمه
الله من صارت النخاعة على لسانه ثم سرطها في الصلاة فعليه التقض . قال غيره وذلك
إن كانت من الصدر ، وأما إن كانت من الحلق والرأس ثم سرطها فلا تقض
عليه ، وإن جاءت النخاعة فخشعها حتى صارت على لسانه ثم غرقها متممدا أو ناسيا
أو جاهلا فإن كانت النخاعة من الرأس أو الحلق فصلاته تامة ، وإن كانت من
صدره فقد قيل تقصد صلاته على العمد ، وأما على الخطأ فلا نحب فسادها . وسئل
أبو سعيد رحمه الله عن من جاءته نخاعة أو بزاق أين يبرز ؟ قال على يساره ،
وإن بزقها على يمينه أو قدامه يكره ذلك ولا تقصد صلاته ، لأنه قيل إن الملائكة
تجىء على اليمين وإبليس لعنه الله على الشمال . قلت له وإن أحالها بلسانه حتى ظهرت
على فيه وأخذها بثوبه فيشبه معنى العبث ؟ قال : نعم وكذلك أخذها لها بيده
كأخذها بثوبه . وقال أبو معاوية رحمه الله : إن المصلي إذا وجد النخاعة يبرزها
عن يساره ، أو تحت قدمه اليسرى ، يحفر لها ثم يبرز ، ويدفنه بقدمه ثم يحفر مرة
بعد مرة حتى يسترها . ومن وجد في صلاته ريحا أو تجشأ أو وجد ريحا فلا بأس عليه
إذا كان إذا ترك ذلك عنه أذى . قال أبو عبد الله إذا اجتلب الجشاء نقض ، وإن
جاء بغير اجتلاب منه فلا بأس عليه . وقال أبو سعيد رحمه الله في المصلي إذا كربه
البزاق في الصلاة فأراد برزقه فإنه يسلخه من فيه سلخا ولا يتقله تقلا ، وينبغي أن
يسرطه ولا يدعه يجتمع ، وإن لم يسرطه تركه على حاله يسيل من شفتيه ولا يبد

بشوه . وقال محمد بن محبوب رحمه الله من كان قائماً في الصلاة فبزق عن يمينه أو بين يديه فلا نقض عليه ، وينبغي أن يزق على يساره ، ومن قعد لنخاعة يقذفها في فعله فيسكركه له ذلك ولكن يكب على فعله يأخذها ويقذف فيها ، ثم يردا إلى مكانها وإن لم يفعل وقعد لها فلا بأس .

فصل

ومن نفس في صلاته حتى أدبر بالقبلة فله أن يبني على صلاته ، وأما من ظن أنه قد أتم على صلاته فأدبر بالقبلة فإني صلاته تنقض ، وأما من عناه فإني وهو يصلي بصلاة الإمام فانتبه وقد سبقوه بركعة ولم يتموا صلاتهم فإنه يهمل ما صلى ويدخل معهم فيما بقي من الصلاة ، ولا يعتد بما كان صلى قبل النوم ويبدله مع الركعة التي سبقوه بها . وهذا عن أبي زياد رحمه الله . وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن رجل نفس خلف الإمام في الصلاة قائماً ، فغاب عقله حتى فرغ الإمام من القراءة فركع قال عليه النقض لأن عليه أن يستمع ، وإن كان ذلك في التحيات وقد دخل في قراءتها فعليه النوم حتى سلم الإمام ولم يكل هو التحيات فإنه يقرأها ويتم صلاته . وإن كان لم يدخل في قراءة التحيات حتى سلم الإمام فعليه النقض . وحفظ الوضاح بن عقبة عن أبي علي رحمه الله في رجل يصلي مع الإمام فلما قعد للتحيات نفس المأموم حتى قام الإمام ولم ينتبه هو حتى قضى الإمام الصلاة أنه يقوم يبني على صلاته حتى يكملها وصلاته تامة ، وإن انتبه وقد سبقه الإمام بشيء من الصلاة أو جاوز حداً آخر أهل ما مضى من صلاته واستأنف الصلاة ، وإن غشيه النوم في الركعتين الأوليين ، ثم انتبه من بعد أن سلم الإمام فإنه يعيد الصلاة .

وقال أبو عبد الله رحمه الله يتم ما بقي من صلاته . ومن غشيه النوم في الصلاة فلم
يقدر أن يفتح عينيه ويجدها كأنهما يابستان فإن عالجهما ليفتحهما حتى ذهب ذلك
عنه أو بقي كذلك حتى أتم صلاته فإذا لم يشغله ذلك عن صلاته فترجو أن صلاته
تامة إن شاء الله، وإن أصابه نعاس في صلاته حتى وقع لجنبه ناعساً ثم انقبه فقول ببني
على صلاته ، وقول يبتدئها ، وإن غلبه النعاس حتى سدّ عينيه ففيه اختلاف ،
قول تفسد صلاته بذلك ، وقول لا تفسد ، وكأنه يذهب إلى فساد صلاته ، ويجوز
أن يوقظ النائم للصلاة ، وأما تفسير ، ولا تنبه نائماً أقر بالعدل من مرقدته . أى
لا تخوف آمناً أقر بالعدل وانقاد لأهله والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والعشرون

في المصلي إذا دخل في الصلاة على غير طهارة ، أو تركها على العمد ،
أو من منع غيره عنها ، وفي البذل والكفارة

واختلف في من دخل في الصلاة على أنه يصليها بغير وضوء أو بثوب نجس ،
ثم تبين له بعد هذه النية أنه غسل ثوبه أو أنه لبس ثوبا غيره طاهرا ، أو أنه
اغتسل للصلاة فقول تفسد صلاته لأجل نيته الخبيثة ، وقول صلاته تامة في جميع
ذلك ، وقول تتم في الثوب ولا يتم في الوضوء ، وقول تتم في الوضوء ولا يتم في
الجنابة إذا نوى أنه يصلي على أنه جنب ، وقول ولو صلى على ذلك ناسيا ثم علم
في الوقت أنه قد صلى على ذلك فعليه الإعادة فإن أعاد وإلا فعليه الكفارة إذا
فات الوقت ، ولا يسمعه جهل ذلك ، وأما من صلى جنبا وهو يعلم أنه جنب ،
أو صلى على غير وضوء فعليه الكفارة ، وأما إن صلى بنجاسة في بدنه أو ثوبه
فلا كفارة عليه وقول لا كفارة عليه في شيء من ذلك .

فصل

ومن ترك الصلاة متعمدا كفر بذلك وعليه التوبة وبطل الصلاة والكفارة ،
ومن شرب مسكرا حتى سكر وترك الصلاة فعليه الكفارة . ومن ترك صلوات
كثيرة فقول عليه كفارة واحدة مع التوبة وبدلن جميعا ، وقول لكل صلاة
كفارة ، ومن تشاغل عن الصلاة بغيرها حتى فات وقتها وهو ذاكر لها فلا عذر له
وعليه الصلاة والكفارة ، ولا يترك الصلاة بذهاب المال ولا لعمل في أمر الدنيا ،

ويصلى على ما أمكنه وإنما يعذر من عذره الله ، وأما الذى يتحدث ويظن أن فى الوقت سعة وقد علم بدخول وقت الصلاة فلما خرج وجد الوقت قد ضاق فإن فاتت الصلاة على هذا فقول عليه الكفارة مغلظة ، وقول تجزيه التوبة والندم والصلاة وقول يصوم عشرة أيام .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من ترك صلاة متعمداً فعليه عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، وإن ترك صلوات عدة متعمداً فقول تجزيه كفارة واحدة ، وقول عليه لكل صلاة كفارة .

وقيل ^(١) من ترك كفارة الصلاة لم تجز البراءة منه على ذلك . ومن انتقضت عليه صلوات فعليه بدل الفرائض والوتر ، ويؤمر أن يبدل سنة الفجر ، وسنة المغرب ، ومن ترك شيئاً من ركعات السنة متعمداً فقد أساء ولا تلزمه كفارة إلا فى تركه صلاة الوتر ، فبعض أوجب فيه الكفارة ولم يوجب الأكتوف فيه كفارة ، وقال بعض يفعل معروفًا ولا كفارة عليه . والمعروف صوم يومين أو ثلاث ، أو يطعم مسكينين أو ثلاثة ، فأما الفرائض فلا يجوز تركها فى خوف ، ولا محاربة ، ولا موافقة ، ولا مسابقة ، ولا مرض ، ولا غرق ، وبصلى على ما أمكنه من ركوع أو سجود أو إيماء ، أو تكبير أو نية على حسب الطاقة والإمكان .

(١) ذلك لأنه لم يرد نص قاطع على وجوب الكفارة لتارك الصلاة وإنما هى مقيسة على تارك أو مضيع فرض رمضان وإنما تجب البراءة من مرتكب كبيرة لا خلاف فى أنها كبيرة وتارك الكفارة مختلف فى الأصل فى وجوبها عليه أما ترك الصلاة فكبيرة بلا خلاف والتوبة مجزية عنها فى بعض القول إذا فات وقتها والله أعلم .

و« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . ومن شغل عن الصلاة بشغل أو نسيان أو عجز فلا شيء عليه غير البطل ، فإن جهل فعل الصلاة على ما أمكنه فعليه البطل . وفي الكفارة اختلاف ، ولا بد من القيام بالصلاة على كل حال ولو قدرها في نفسه ونواها إذا قدر على ذلك ولم يقدر على الصلاة ولا التكبير . ومن قام إلى الصبح مسجراً فمضى متمهلاً للوضوء وبدأ بركعتي الفجر ، فطلعت الشمس فآلته التقصير ، وعن بعض أصحابنا تلزمه الكفارة وعند بعضهم لا تلزمه الكفارة ، وهو أكثر القول ، وعليه القوبة من تقصيره . ومن نام عن العتمة وهو يريد أن يقوم قبل فوت وقتها فاتقه وقد فات وقتها وأصبح وصلها وصلى الوتر فعليه كفارة واحدة للعتمة وللوتر . وإن كان قام آخر الليل وصلى الوتر فلا شيء عليه في الوتر لأن وقته لا يفوت حتى يطلع الفجر ، ومن نسي صلاة حتى فات وقتها فقل يبدلها متى شاء ، وقول لا يسعه تأخيرها عن حين ما ذكرها لأن ذلك وقتها . وهذا القول أحب إلينا ، لقول النبي ﷺ من نام عن صلاة أو نسيها ، ثم ذكرها فذلك وقتها إلا أن ينتبه أو يذكر في وقت لا تجوز فيه الصلاة أو في وقت صلاة حاضرة يخاف إن صلى الفائتة يفوت وقت الحاضرة .

وقد تقدم في صدر هذا الكتاب شرح شيء من هذا .

ولمن نام عن صلاة أو نسيها أن يصليها في جماعة ، ولكن لا يؤم هو بها غيره ، ومن نسي صلاة في السفر فذكرها في الحضر صلاها تماماً صلاة الحضر وقيل قصرأ صلاة السفر . وقيل لا يجب على أحد أن يوصى ببطل الصلاة ، وفيه اختلاف .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : يختلف في الصبي إذا ترك الصلاة ، بعد أن عقلها ، والصوم بعد أن أطاقه وأكثر القول أن لا إعادة عليه ، وأما المجنون فبمنزلة المغمى عليه ، فإن أغشى عليه وقد حضر وقت الصلاة فعليه إعادة تلك الصلاة إذا أفاق ، وأما السكران فعليه الإعادة ، ولا يبين لى فيه اختلاف إذا تعدد شرب السكر أو أكله ، وعليه البذل لما مضى في سكره من صوم أو صلاة. وقول عليه الكفارة ، وقول إن شرب في وقت الصلاة فعليه الكفارة ، وقبل الوقت فعليه البذل ، ويلزمه بدل الصوم لما أصبح من أيامه سكران ولو لم يأكل ولم يشرب لأنه لم ينقصد له الصوم ، وأما المجنون فيلحقه معنى الاختلاف فيما أصبح من أيام الصوم مجنوناً .

وأصح النزول عليه البذل . وأما المرتد فأصح القول فيه أن لا بدل عليه . ويستحب له إن كان قد حج قبل رده أن يبذل الحج .

فصل

وقيل من ذكر صلاة فائتة أو منتقضة ، وقد قام لغيرها فإذا كان في فسحة من وقت الحاضرة بدأ بالفائتة ما لم يدخل في الحاضرة ، وقول ما لم يتمها فليبدأ بالفائتة ، وقول ولو أتمها فليصل الفائتة ثم يصلى الحاضرة وأما إذا فات وقت الحاضرة ثم ذكر الفائتة فليصلها ، وقد تمت الحاضرة ، وقول يعيدها .

فصل

وقيل من منع مملوكه من صلاة حاضرة حتى فات وقتها فنقول على السيد الكفارة ، وقول عليه التوبة ولا كفارة عليه وعلى العبد بدل الصلاة . وقال أبو عبد الله في رجل ضرب غلامه حتى أغماه وفاتته الصلاة ، فإنه تلزم للمولى كفارة تلك الصلاة ، صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ، وكذلك إن حبسه وقطعه ، ولم يطلقه في أوقات الصلاة فإنه يؤدي فرضه على ما يمكنه ولا كفارة على المملوك . ومن أخذه ظالم في وقت الصلاة وقال له لا أتركك تصلي حتى تعطيني ديناراً . فإن كان يقدر على الدينار ولا يضربه ضرراً يؤدي إلى هلاكه أو هلاك عياله أو أحد منهم فإنه يدفع إليه الدينار ويصلي ، ولو كان بين الرجاء والخوف على القدرة على قتاله ولو طلب إليه أكثر وكان يقدر على ذلك جاز له أداؤه لإحراز دينه ، وإن لم يكن منع مال أو إن دفع له ما عنده من المال أضربه وبعياله فلا يسلمه إليه ويجاهده بما قدر ، وإن خاف أن يقتله وتذهب نفسه صلى كما أمكنه بالإيماء أو غيره ، ومن منع عن الصلاة فلم يصل كما أمكنه جهلا منه لذلك فبعض لم يعذره ورأى عليه الكفارة ، ومنهم من عذره عن الكفارة .

فصل

وعن أبي إبراهيم رحمه الله في مسافر قيل له إن المسافر له جمع الصلاة في السفر فترك هو الصلاة حتى رجع إلى بلده أن عليه الكفارة صيام شهرين متتابعين وبذل الصلوات . وعنه في امرأة مسافرة تصلي العتمة ولا تقرأ فيها شيئا من القرآن مع فاتحة الكتاب أن عليها البذل بلا كفارة ، وقال سليمان بن عثمان إنما الكفارة

على من ترك الصلاة متعمداً بديانة . وعن أبي الحواري رحمه الله من ذهبته صلوات عمداً أو غير عمد من نسيان أو خطأ فعليه البدل في الخطأ والنسيان والكفارة في العمد ، وعليه كفارة واحدة لجميع تلك الصلوات ، وقول عليه لكل صلاة تركها على العمد كفارة التغليظ ، وقول تجزيه البدل لجميع ذلك ، وقول إن التوبة تجزيه عن البدل والكفارة لأن حقوق الله تأتي عليها التوبة ، وقول إن ترك صلوات متتابعات فعليه جميعها كفارة واحدة ، وإن ترك صلوات ثم صلى صلاة أو صلوات ، ثم ترك صلاة أو صلوات فعليه لذلك أيضاً كفارة ثانية ، وقول إن كان ما ترك من الصلوات في معنى واحد بسبب واحد فعليه كفارة واحدة ، فإذا صنع صلاة أو صلوات لغير سبب واحد فعليه كفارة واحدة ، فإذا ضيع صلاة أو صلوات لغير ذلك السبب فعليه لذلك أيضاً كفارة ثانية ، وقول ليس عليه كفارة إلا أن يترك الصلاة متعمداً لغير عاهة تعرض له ولا الجهل ولا تشاغل بسبب ، وإنما يقصد إلى ترك الصلاة متعمداً فهذا عليه البدل والكفارة . وقول لا كفارة عليه إلا أن يترك الصلاة وهو يقر بفرضها ، وقول لا كفارة عليه في ترك الصلاة على حال ، وإنما عليه البدل . وقول لا بدل عليه إذا تاب مما ضيع ويرجى أن يغفر الله له ما ضيع من حقوق الله عند التوبة ، وقيل إن الكفارة عقوبة . والعقوبة لا تكون إلا بعد الذنب ، والذنب لا يقع إلا من قاصد بالعمد إليه ، فعلى هذا لا تلزم الكفارة في الصلاة إلا على تارك لها متعمداً لتركها على قول من ألزم الكفارة في الصلاة . واختلف فيمن ضرب غيره فأغواه حتى ذهبته صلوات فقول عليه الأرض والكفارة وقول عليه الأرض ولا كفارة عليه ، وقول إن كان ضربه في وقت الصلاة فعليه الكفارة ، وإن كان في غير وقت الصلاة فلا كفارة عليه .

فصل

وقيل من ترك تكبيرة الإحرام أو القراءة وكان يصلى ولا يحرم ولا يقرأ جهلا منه أو همدا أن عليه البدل والكفارة . وقول عليه البدل بلا كفارة وقول لا بدل عليه ولا كفارة . وقول من جهل حدا من حدود الصلاة فهو كمن جهل الصلاة . وقول حتى يجهل ركعة تامة . وقيل من جهل معرفة ما ينقض الوضوء من مس الفرجين وغيرها مما ينقض به الوضوء وكان يصلى بغير إعادة للوضوء أن عليه البدل والكفارة ومن خرج مسافرا ولم يجد ماء وجهل أن يقيم ويصلى فترك الصلاة حتى وجد الماء فصلى فقول عليه الكفارة ، وقول لا كفارة عليه .

فصل

ويوجد عن أبي الحسن رحمه الله في الرجل يقوم إلى الصلاة المفروضة فيدخله الرياء والإعجاب في صلاته أن عليه التوبة من ذلك وصلاته تامة ، وإن كان ينوى بصلاته أنه يصليها رياء ونفاقا وعجبا ولم ينو بها أداء الفرض ولا أحرم على ذلك فإن عليه التوبة والاستغفار وبدل الصلاة والكفارة إذا لم يبذلها في الوقت بنية أداء الفرض والله أعلم . وسئل سعيد بن محرز رحمه الله عن رجل توضأ للصلاة ثم أحدث حدثا ينقض وضوءه ، ثم توضأ من الحدث ونسى وضوءه بعد الحدث وتعتمد للصلاة بغير وضوء وهو متوضئ قال إن ذكر الوضوء الثاني وهو في الصلاة فصلاته تامة ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول السابع والعشرون

في المتواني عن الصلاة والتارك لها والناسي وما أشبه ذلك

وقيل في رجل أصابته الجنابة في الليل ، ثم نام حتى طلعت الحمرة من الشمس ولم يجد ماء قريباً ولا ثوباً طاهراً فغسل ثم قعد حتى ببس بدنه ثم صلى في ثوب فيه جنابة بعد أن فات الوقت فنحسب له أن يبذل صلاته في ثوب طاهر ، لأنه غسل ثم قعد حتى فات الوقت ، وكان ينبغي له إذا فات الوقت أن يغسل ثوباً ويصلي فيه إذا لم يجد ثوباً طاهراً ، وكان يجد من يضطر إلى ذلك ، قال محبوب جاءت امرأة إلى والدي فقالت إني كنت أطبخ حاطي ، فاشتغلت به عن الصلاة وقد نودى بالظهر فإزلت على عملي حتى نودى بالعصر ، وكنت أرى أن أفرغ منه قبل العصر ، قال : فسألها الربيع عن ذلك قال ، فتعق رقبة ، وإلا فتصوم شهرين متتابعين ، وأما الناسي فلا كفارة عليه ، ويستغفر ربه ، ولا يعود يتهاون بالصلاة ، ومن نام عن صلاة بعدما دخل وقتها ولم يفتبه حتى فات وقتها أن عليه الكفارة ، وقول لا كفارة عليه إذا ذهب به النوم إلا أن تكون نيته تركاً للصلاة وأنه لا يقوم يصلي فإن عليه الكفارة ، وأما إن قام قبل دخول وقت الصلاة ولم يستيقظ حتى فات وقتها فليس عليه كفارة . وقال أبو سفيان سمعت المعتمر بن همارة يقول ما لقي الله أحد من يقر بالإسلام بذنب أعظم من ترك الصلاة على العمدة ، قال وكان المعتمر من خيار من أدركته من المسلمين .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله فيمن نام عن صلاة أو نسيها فانتبه لها أو ذكرها عند طلوع قرن من الشمس أو غروبه أنه لا ينبغي له أن يصليها في ذلك الوقت حتى يستوى طلوعها أو يتم غروبها ، وكذلك إذا صارت في كبد السماء في الحر الشديد حتى تزول إلا أنه رخص من رخص في ذلك في يوم الجمعة ، وصلاة الجنازة في هذه الأوقات لاحقة ببدل الفوائت ، واللوازم والفوائد من الصلوات . واختلف في من نسي صلاة حتى فات وقتها ، وحضر وقت صلاة غيرها ، فقول إنه مخير إن شاء بدأ بالحاضرة وإن شاء بالفائتة ، وقول يبدأ بالفائتة إذا كانت إنما هي على أثر الحاضرة ، وإن كان بينهما صلاة أخرى فبأيهما بدأ جاز ، وقول لا مرق في ذلك ويبدأ بالفائتة ما لم يخف فوت الحاضرة ، وإن خاف فوت الحاضرة بدأ بالحاضرة ، ثم صلى الفائتة . وأما إن ذكر الفائتة بعد أن أحرم للصلاة الحاضرة لم يكن عليه أن يخرج من صلاته التي قد دخل فيها ومضى على صلاته ، فإذا أتتها صلى الفائتة ، وقول إنه ما لم يتم الحاضرة ولو بقى عليه إلا ما لا تتم الصلاة إلا به ، ثم ذكر الفائتة تركها وبدأ بالفائتة ، ثم استقبل الحاضرة وفي بعض القول ولو خاف فوت الحاضرة ، وقول ولو أتم الصلاة الحاضرة وذكر الفائتة في وقت الحاضرة كان عليه أن يصلي الفائتة ثم يصلي الحاضرة . وأما إذا لم يذكر الفائتة حتى خرج وقت الحاضرة وقد صلاها أعنى الحاضرة فقد تمت ولا يعد من القول في لزوم بدل ما صلى قبل أن يصلي الفائتة ، ويعجنى أنه إذا لم يذكر الفائتة حتى دخل في الحاضرة أن يمضي على صلاته إن كان في أول الوقت أو آخره ولا يبطل عمله ، وأما من نسي صلاة

في الحضر حتى فات وقتها وذكرها في موضع السفر ، أنه يصليها صلاة الحضر ، وإن نسيها في الحضر وذكرها في السفر وقد كان بقي عليه من وقتها شيء ودخل في حد السفر فقول يصلي صلاة الحضر ، وقول يصلي صلاة السفر . وإذا نسي صلاة في السفر وانقضى وقتها في السفر ، ثم ذكرها في الحضر أنه يصليها صلاة السفر ، وإن نسيها في السفر ثم دخل الحضر وعليه وقت من أوقاتها ثم ذكرها بعد فوت وقتها في الحضر أو السفر أنه يصلي صلاة السفر .

وقال أبو الحواري رحمه الله من صلى صلاة العصر ونسى صلاة الظهر فذكرها قبل غروب الشمس فإنه يصلي الظهر ، ثم يصلي العصر ، وإن ذكرها في الليل وقد غربت الشمس صلى الظهر وحدها وكذلك من صلى صلاة العتمة ونسى المغرب فذكرها في الليل ، فإنه يصلي للمغرب ثم العتمة . وإن ذكرها بعد ما أصبح صلى المغرب وحدها . ومما أحسب أنه عن أبي محمد رحمه الله في المسافر إذا قدم إلى بلده فذكر صلاة نسيها في السفر فإن عليه بدلها قصرا في قول أصحابنا كما وجبت عليه في السفر ، وقول عليه أن يصليها تماما لقول الله تعالى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ » ولقول النبي ﷺ : من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها ، لأن من دخل عليه وقت صلاة في السفر فلم يصلها حتى دخل إلى موضع تمامه والوقت قائم أنه يصليها تماما ، وإن خرج من وطنه في وقت صلاة قد حضرت فلم يصلها حتى انتهى إلى حد السفر والوقت قائم أنه يصلي قصرا . وفي هذا اختلاف ، وأما من صلى صلاة فسدت عليه في السفر أبدلها في الحضر قصرا ، وإن فسدت عليه صلاة في الحضر فإنه يبدلها في السفر تماما . والفرق بين النسيان والفساد . أن

الناسي إنما يجب عليه الفرض في الوقت ، والذي فسدت عليه صلاته كان عليه الفرض في الوقت الذي صلاحها فيه ، فلما علم بفسادها كان عليه البدل ، والبديل لا يكون إلا كالمبدول منه ، والفرض كان قد زال عنه بالفعل . وهذا فرض ثان يجب في الوقت في الطريق التعبد ومن نسي صلاة حتى فات وقتها أنه لا عذر عليه له إلا أن يصلها وبعض وسع له تركها ويصلي ما استقبل وأحب له أن لا يتركها إلا من عذر ، وكذلك الناعس والمغنى عليه والمغنى أهون في لزوم البدل ، ومن نام عن صلاة أو نسيها ثم ذكرها وقد فات وقتها فلم يصلها أن عليه أداؤها بلا اختلاف ومختلف في الكفارة عليه والله أعلم وبه التوفيق .



(١) يعني أنه اختلف العلماء في الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها وذلك وقتها هل وقت أدائها أو وقت قضائها فمن قال وقت أدائها ألزمه إقامتها حالا ولم يوسع له في التأخير ومن قال وقت قضائها جعلها ديناً يؤديه متى شاء هذا معناه . ولا يعني تركها كلياً بل تركها إلى وقت فراغه لأدائها والحديث المذكور رواه البخاري ومسلم وأحمد بألفاظ مختلفة وأصله في مسند الربيع بن حبيب رضي الله عنه . م

القول الثامن والعشرون

في صلاة الراكب والماشي وصلاة الخوف

وقيل إن الراكب أو الماشي يصلي بالإيماء ، وليس عليه تحديد في وضع يديه ويصلي حيث كان وجهه إلا أنه يصرف وجهه إلى القبلة عند إحرامه ، وإن لم يمكنه صلى حيث كان وجهه ، ولا يقطع صلاة الراكب والماشي شيء مما يقطع صلاة المصلي إلا أن يقعا في صلاتهما ، فإن القائم يقطع صلاته ، وأما الراكب فإذا كان مرتفعاً عما يقطع الصلاة قدر ثلاثة أشبار فلا يقطع صلاته ولو قام ، إلا أن يكون كثيراً ففيه اختلاف . وإنما قلنا لا يقطع صلاتهما شيء لأنهما يصرفان وجهيهما حيث كانا وقبلتهما ليست في وجه واحد ، ولا هما ثابتان في موضع واحد وأما القائم والقاعد والنائم فإنه يقطع صلاتهم ممر ما يقطع الصلاة . ومن كان على دابة لا يقدر على النزول عنها للصلاة والوضوء تصعد بغبار الأداة إذا ضربها بيده فإن كان أداة مالا غبار فيه فليضرب ثيابه . ومن صلى على دابة تسير ، فراغت عن الطريق فله ردها إلى الطريق ، وإن وقفت أن يحركها .

وقال أبو سعيد رحمه الله في امرأة كانت راكبة جملاً ومعهما صبي فطلبت من يحدره فلم تجد أحداً يحدره ، ولم يتهيأ لها أن تفحدر ، ومعهما الصبي ولم يحضرها ماء ، فإن لها العذر عن النزول إذا خافت على الصبي الضرر ، وتصلي بالإيماء كما أمكنها . وإن جهلت التيمم وصلت بغير تيمم ، فقول عليها الكفارة . وقول عليها البذل بلا كفارة . والراكب على دابة إذا خاف فوتها أو خاف الضرر في

انحداره عنها أو خاف فوت أصحابه ، أو كان له عذر بوجه من الوجوه فإنه يصلى راكباً ويومئء إيماء ولا يسجد على الدابة ، ولو قدر على السجود ويصلى قاعداً ولو كان في محمل يمكنه فيه القيام .

وسئل أبو معاوية رحمه الله : هل يصلى الرجل الغافلة وهو يسير راكباً أو ماشياً ؟ قال : نعم ويحرم إلى القبلة . وقيل إن الذى يكون راكباً ويدوله أن يصلى تطوعاً أنه يضرب بكفيه أداة الجمل التى فوق ظهره حتى يعلق بيده الغبار ، ثم يمسح وجهه ، ثم يضرب الثانية ويمسح ظاهر كفيه ، فإذا صلى على الدابة فليكن سجوده إيماء . وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن رجل كان فى سفر راكباً على الدابة فلم يقدر ينزل عنها للصلاة خوفاً حتى جاوز وقت الصلاة ، فقال قد أساء فيما فعل ، وكان ينبغي له أن يصلى وهو راكب ، فإذا لم يفعل فلا تلزمه كفارة إذا نزل ، وأما إذا كان ماشياً فلم يصل حتى فات وقت تلك الصلاة خوفاً فإنه تلزمه كفارة التغليظ . وقيل إن الراكب إذا لم يستطع النزول مخافة العدو فصلى على دابته واقفاً أو سائراً حيث كان وجهه إذا خاف الطلب ولم يكن باغياً فجائز . وأما إن كان هو الطالب صلى صلاته كما وجبت عليه ، وإن كان منهزماً مطلوباً صلى صلاة المسابقة خمس تكبيرات لكل صلاة حيث كان وجهه . قال محمد بن المسيب : إن كان مطلوباً منهزماً كبر خمس تكبيرات صلاة المسابقة حيث كان وجهه ، ولم أسمع أنه يجمع الصلاتين بالتكبير عند الضراب ، وإنما التكبير للخائف على دمه المطلوب إذا لم يكن باغياً . وإن كان من البغاة فعليه الصلاة تامة . وقال أبو محمد رحمه الله : للإنسان أن يصلى إلى غير القبلة إذا خشى من التوجه إليها ،

ويجوز له أن يصلى راكباً وراجلاً من طريق الإيماء . قال الله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا » .

فصل

قال الله تعالى : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَمَّتْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ » فهذا لمن عنته الحرب في بلده أو غير بلده ، في حضره أو سفره ، وذلك عند المصافحة في القتال ، فيحرمون جميعاً ، الذين في وجه العدو والذين مع الإمام ، فيصلى الذين مع الإمام ركعة بسجودها ، ثم ينصرفون ، ويقومون مقام الطائفة التي في وجه العدو وتأتى تلك الطائفة فيصلون خلف الإمام فيصلى الذين مع الإمام الركعة الأخرى ولا يتكلم الذين في وجه العدو حتى يقضى الإمام الصلاة ، فإذا سلم سلموا جميعاً ، ونمت صلاتهم . وقال أبو سعيد رحمه الله : صلاة الخائف في غير موافقة الحرب يجوز أن يصليها كما أمكنه وأمن فيها على نفسه فإن أمكنه قائماً وراكباً وساجداً أو قاعداً كحاله في الأمن . وإن أمكنه القيام ولم يمكنه الركوع والسجود والقعود صلى قائماً وأوماً لما لا يمكنه من الركوع والسجود والقعود وقرأ التحيات قائماً ، وإن أمكنه استقبال القبلة صلى إليها وإن لم يمكنه فحيث كان وجهه إذا خاف على نفسه أو ماله ، وإن كان يمكنه القيام سعى وصلى ماشياً إن أمن على نفسه في المشى والسعى إلى أن يصلى ، وإن لم يمكنه صلى راكباً على دابته إن كان يأمن راكباً أكثر من حاله في القيام والمشى والسعى والقعود . والراكب يصلى بالإيماء ، فمن صلى في حال تسعه فيه الصلاة فأداها كما أمكنه ، فلما فرغ من الصلاة زال عنه ذلك في الوقت فلا إعادة عليه ، وإن دخل في الصلاة

بمعنى الأفضل في الحالين فاضطره الحال إلى شيء أرخص منه لمعنى من المعاني التي وصفناها أو غيرها من مرض أو سبب من الأسباب فإنه يبنى على صلاته على الحال الأفضل لحال الرخصة التي توسع بها، وإن دخل في حال الترخيص ثم زال عنه ذلك وقدر على الأفضل فيبتدئ صلاته الأولى والأفضل . وفي بعض القول أنه يبنى على صلاته في الحالين جميعاً ، ويعجبنى إذا خاف فوت الوقت أن يبتدئ الصلاة، وإن بنى على صلاته أتمها في الوقت ، فإنه يعجبنى أن يبنى على صلاته كالذي يدخل في الصلاة وهو لا يطيق القيام فيصلى منها ما صلى ، ثم يطيق القيام . وكذلك الذي يدخل في الصلاة وهو يمشى من خوف فيأمن على نفسه ويقدر على القيام قبل أن يتمها . وأما الطالب للنهزم عدوه عنه يصلى صلاة الأمان كان في حضر أو سفر ، وذلك إذا كان آمناً من رجعة عدوه عليه . وما دام في حد المكاررة فمرة ينهزم عنه ، ومرة يرجع عليه فصلاته صلاة الخوف والمواقفة ، فإذا انهزم العدو حيث يأمنه على نفسه صلى صلاة نفسه بالقيام والركوع والسجود، فإذا خاف في طلبه العدو صلى صلاة الخوف راكباً أو ماشياً ، كما قال الله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا » . ويصلى راكباً إذا أمن على نفسه ، فإذا خاف صلى راكباً ، والراكب يومئ للركوع والسجود يأخذ حذره . وأما صلاة الحرب في المواقفة ركعتان لجميع الصلوات إلا الترت فدليل قول الله تعالى « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية » فصلاة الحرب غير صلاة السفر بالقصر ، لأن صلاة المغرب ثلاث ركعات لا قصر فيها في السفر لأنه لا يستقيم فيها القصر ، وإن صلاة الخوف خارجة عن معنى صلاة السفر لأن صلاة الحرب مخصوصة بالتغزيل ، ركعتان في

السفر والحضر، وصلاة المغرب كغيرها من الفرائض من الصلوات، وكذلك صلاة القجر. فإذا أرادوا صلاة المواقفة أقام الإمام للصلاة ويوجهون جميعاً فتقوم طائفة منهم تلقاء العدو. وتصلى طائفة منهم مع الإمام ركعة وكلهم محرمون، وإذا صلى الإمام بالطائفة التي معه ركعة وأتم السجود انتظر الإمام الطائفة التي لتلقاء العدو وانحرفت الطائفة التي معه من خلفه، وكانوا في موضع الطائفة التي نحو العدو وجاءت الطائفة التي كانت نحو العدو. وكانت في موضعهم ثم صلى الإمام بهم ركعة ثانية والطائفة التي نحو العدو في مواضعهم. وإذا قعد الإمام بهم قرأوا كلهم التحيات، إن أمكن الطائفة التي نحو العدو قعدوا وإلا على حالهم، فإذا سلم الإمام سلموا جميعاً، وقيل إن سبب نزول آية صلاة الخوف أن المشرّكين لما رأوا رسول الله ﷺ^(١) في غزوة ذات الرقاع وأصحابه قاموا إلى صلاة الظهر يصلون جميعاً ورسول الله ﷺ يؤمهم ندموا على تركهم ولم يثبتوا عليهم. فقال بعضهم لبعض: دعوهم فإن لهم صلاة هي أحب لهم من آباءهم وأبنائهم، يعنون صلاة العصر، فإذا رأيتموهم قد قاموا مواليتها فشدوا عليهم فاقتلوهم،

(١) قال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة وفي الربيع أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال حدثني جملة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم صلوا معه صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وفي غيرها فقالت طائفة منهم صفت طائفة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة واجهت العدو وصلى بالذين وقفوا خلفه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا الركعة الثانية لأنفسهم وانصرفوا وواجهوا العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعة ثم ثبت جالساً وأتموا الركعة الثانية لأنفسهم ثم سلم بهم أجمعين وقالت طائفة أخرى فصلى بهم صلى بالطائفة الأولى ركعة فانصرفت فواجهت العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعة ثانية نسلم فسلموا جميعاً من غير أن يثبت لكل طائفة حتى تم مثل ما قال أصحاب القول الأول. قال الربيع قال أبو عبيدة على هذا القول الآخر العمل عندنا وهو قول ابن عباس وابن مسعود، وغيرهما من الصحابة.

فلما قاموا إلى صلاة العصر نزل جبريل عليه السلام فقال يا محمد إنها صلاة الخوف ، وإن الله يقول وإذا كنت فيهم ، أى شاهدا معهم ، فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم . قال فعلمهم جبريل عليه السلام صلاة الخوف ، فقام النبي ﷺ إلى الصلاة ، وصف أصحابه صفين ثم كبر وكبروا جميعا فاستقبل أهل الصف الأخير وجوههم نحو العدو ، ويحرسون رسول الله ﷺ وأصحابه إلى أن ركعوا ركعة بسجدين ، ثم قام وقاموا ففكصوا ورائهم من غير أن يتكلموا إلى مصاف أصحابهم ، ونكص الآخرون حتى قاموا خلف رسول الله ﷺ فصلى بهم ركعة وسجدين ، ثم تشهدوا وسلموا جميعا ، فكانت لرسول الله ﷺ ركعتان وأربع سجعات ، وللقوم ركعة وسجدة . واختلف في جواز هذه الصلاة بعد النبي ﷺ فقول تجوز ، وقول لا تجوز ، والسلام فيها كثير والله أعلم وبه التوفيق .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله إن صلاة الموافقة بالتكبير وقول ست تكبيرات ، وقول خمس ، وإن أطاق أن يصلي بالقراءة وتتمام الصلاة فهو أصح من حيث كان وجهه ولا يقطع الصلاة عند المضاربة ولا المطاعنة ، وأجاز^(١) النبي ﷺ للمصلي قتل الحية والعقرب . واختلف في الإعادة لما مضى من صلاته والبناء عليها ، وحجة من أجاز البناء عليها أقوى في باب النظر لما رخص النبي ﷺ للمصلي في ذلك .

(١) الحديث اقلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب رواه أبو دواد والترمذي وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة وفي رواية الطبراني عن ابن عباس بلفظ وإن كنتم في الصلاة .

ومن أُلزم البذل اسقط معنى فائدة الخبر بالرخصة . وكذلك قيل في معارضة العدو والدفع عن النفس بمثل هذا من الاختلاف ، ويعجبنى إن كان الوقت يفوت إن أعاد أن يثبت له ما قد عمله فيها ، ويبنى عليه ، وإن كان الوقت فيه سعة إذا ابتدأ الصلاة من أولها يدرك تمامها في الوقت أن يعيدها من أولها ، ولا يحب لمن حضر القتال أن يجمع الصلاتين بالتكبير لأنه لعل الحرب أن ينجلى قبل فوت وقت الصلاة . وقيل في المصلين صلاة الحرب أنه لا يبرح أحد من الذين في نحر العدو من موضعه إلا أن يأتيه العدو ، وإن التفت لغير معنى العدو خفت عليه نقض صلاته ، ويصلى صلاة الحرب بالأذان والإقامة ، ويموز أن يؤم الجيش غير الإمام ويكون هو خلفه ، وليس عليهم ركوع قبل فريضة الفجر وبعد فريضة المغرب ، وإن صلوا فرادى وصلى بعضهم جماعة وبعضهم فرادى فصلاتهم جائزة ، وإن صلوا تماماً أو قصرأ فصلاتهم تامة ، وإنما صلاة الحرب رخصة من الله تعالى ، ونحب لهم أن يصلوا كما أمر الله تعالى ، وليس على من لم يصل صلاة الحرب وصلها كما أمكنه هلاك إن شاء الله تعالى ، وإن أمكنهم الوضوء توضعوا ، وإن لم يمكنهم تيمموا ، وإن لم يمكنهم نوا ذلك في أنفسهم . ومن سيرة الإمام الصلت بن مالاك رحمه الله : وإن حضرتم الصلاة وأنتم موافقون لعدوكم وهم في وجوهكم أو من وراء ظهوركم وأنتم في القرية أو في السفر فأى صلاة حضرتم في ذلك الوقت فليقم الإمام مستقبلاً للقبلة وخلفه طائفة من أصحابه ونكون طائفة أخرى في نحر العدو حيث يسمعون تكبير الإمام جميعاً ، فيوجه الإمام والطائفتان جميعاً ، ويكبر الإمام تكبيرة الإحرام ويكبرها معه الطائفتان جميعاً فإن كان في صلاة النهار

قرأ فاتحة الكتاب وحدها وإن كان في صلاة فيها قراءة فاتحة الكتاب وسورة
قرأ فاتحة الكتاب وسورة من السور القصار ، أو ثلاث آيات قصيرات ، ثم كبر
الإمام وزكع وركعت الطائفة التي وراءه ووقفت الطائفة الأخرى في نحر العدو
غير راکعة ولا ساجدة ، ويسجد الإمام وتسجد الطائفة التي خلفه سجدتين
ثم يرفع الإمام رأسه وينصب قائماً ، وتمضى هذه الطائفة الذين كانوا خلفه
فتكون في نحر العدو حيث كانت الطائفة الأخرى ، وترجع الطائفة الأخرى ،
فتقوم مقام الطائفة الذين كانوا خلف الإمام ، فتكون خلف الإمام فيقرأ الإمام ،
ثم يركع فتركع معه الطائفة وتسجد معه سجدتين ويقرأ التحيات ويسلم وتسلم
الطائفتان جميعاً ، ثم يرجعون إلى أصحابهم ، فهذه صلاة الحرب في موضع التمام
أو موضع القصر . وأما صلاة المضاربين بالسيوف عند التقاء الزحف فخمس
تكبيرات ، وصلاة الهارب المطلوب خمس تكبيرات حيث كانت وجوههم .
وأما الطالب لعدوه فيصلى صلاة نفسه إذا كان لا يخاف عدوً ، وإنما هو طالب
العدو ، فإن كان في حد التمام صلى تماماً وإن كان في حد القصر صلى قصراً .
وقال أبو معاوية رحمه الله : لا تصح صلاة الحرب إلا للمساكر الذين لهم أئمة وجماعة
فأما الواحد فلا . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول التاسع والعشرون

في صلاة الركب في السفينة

وقيل من ركب البحر يريد سفرا يتعبدى فيه الفرسخين قصر من حين ما يركب ولو لم يجاوز المسكلا أو القرية التي يتم فيها الصلاة . وقال أبو عبد الله رحمه الله من قدر أن يصلى في السفينة قائما صلى قائما ويسجد على نبات الأرض ، ومن لم يقدر صلى قاعدا وأوماً إلا أن يجد خشبة قائمة من خشب السفينة التي بها فإن يسجد عليها وهو قاعد ، وإن لم يجد إذا قام شيئاً من نبات الأرض يسجد عليه قائماً فإنه يقعد ، وقيل بسجد على ما كان موثقاً منها بالمسامير والدعون للوقوف إلى السفينة ، ولا يسجد على ما يرفع ويوضع . وإن كان من نبات الأرض وسجد عليه فلا بأس ، وإن وضع حصيراً على ما لم يكن من نبات الأرض يسجد عليه فلا بأس ، وقال محمد بن المسيب رحمه الله : قد قالوا ذلك وأحب إلينا التعود والإيمان ، وأن اشتد الموج يخاف فله أن يمسك حبلاً أو خشبة من السفينة أو يستند إلى شيء منها ، ولأهل السفينة أن يصلوا جماعة ويصلى بهم إمام منهم ولا صفوف عليهم ، ولا يتقدم أحد من المأمومين قدام الإمام ولكن يكونون خلفه وحذاء من يمين وشمال ، ولو كانوا أسفل منه أو أعلى إذا كانوا يرونه أو يرون شيئاً من الذين يصلون بصلاته ، فإن أمكن الإمام القيام والسجود ولم يمكن من صلى خلفه أو بعضهم فلا بأس أن يصلى الذين خلفه كما أمكن لهم ، ولا يجوز للمأموم أن يصلى قائماً بصلاة الإمام القاعد في الصلاة ولا أن يسجد والإمام يؤمى . ويجوز أن يصلى إمام بعد

إمام وإن صلى كل فرقة بإمام في وقت واحد جاز ، وليس السفينة كالمسجد ، وإن كان المصلي في السفينة فصلى على شيء ويسجد عليه فرفع عنه فلا بأس أن يوحى لبقية صلاته ، وكذلك إن كان يوحى في أول صلاته ثم صار بين يديه شيء يمكن السجود عليه فليسجد فيما بقي من صلاته . وقال أبو عبد الله رحمه الله إن كان الإمام يصلي على غير نبات الأرض ولا يمكنه السجود عليه ، وكان الذين خلفه على شيء يمكنهم أن يسجدوا عليه لم يجز لهم أن يصلوا بصلاته ، ويصلي كل واحد وحده أو يصلي بهم غيره يمكنه السجود ، وأهل السفينة يحرمون في السفينة للصلاة إلى القبلة ، وإن تحولت بهم بعد أن أحرموا فليصلوا على ما هم عليه ولا يتحولوا هم عن مواضعهم إذا كانوا قد أحرموا إلى القبلة ، وقال أبو محمد رحمه الله اختلف أصحابنا في صلاة أهل السفينة في حال وقوفها ومسيرها فذهب كثير منهم أن المصلي في السفينة في حال مسيرها يصلي قاعداً كان عاجزاً عن القيام أو قادراً عليه ، وشبهوا الصلاة في السفينة كالصلاة في المحمل على ظهر الدابة لاستوائه عليها ، ثم اختلف أصحاب هذا الرأي ، فقال بعضهم يوحى إيماء ولا يسجد ، ومنهم موسى ابن علي رحمه الله ، لأن صلاة القائم ركوع وسجود ، وصلاة القاعد إيماء ، كان للمصلي في بر أو بحر ، في مسجد أو غير مسجد ، وقال بعضهم يسجد إن كان في مسجد وكان مقيمنا في الأرض ، وموضع مصلي ، ولا يسجد على ظهر الجمل ولا بطن السفينة ، وفي هؤلاء محمد بن محبوب رحمه الله ، وقال قوم ، إن المصلي في السفينة يصلي قاعداً إذا سارت ويقوم إذا قدر على القيام ، وإن وقفت في مرسى أو غيره ، وبهذا يقول خالد بن قحطان ، وقال آخرون يصلي قاعداً ويسجد على أي

حالة كانت ، ويسجد على الألواح المسمورة بالركب الموثوقة به التي لا تتحول من مكان إلى مكان ولا يسجد على غيرها من أمتعة الركب التي تنقل وتعمل ، وقال بعضهم يسجد على كل شيء وثيق في الركب ، كان منه أو من غيره ، إذا كان يتمكن عليه ، وبهذا قال عبد الله بن محمد بن محبوب رحمهم الله ، وقال بعضهم يصلي قائماً إذا قدر على القيام ، وكان سجوده على الركب مثل الألواح المسمورة لأن عليها يتمكن المصلي ، وما يتمكن على غيرها من الأمتعة المحمولة ، وهذا قول الفضل بن الحواري وعزان بن الصقر . وقال الربيع بن حبيب وأصحابنا البصريون رحمهم الله ، إن على المصلي أن يصلي قائماً إذا كان قادراً عليه في أى مكان كان ، ولا يزول عنه فرض القيام على المصلي إلا بالعجز عنه لقول الله تبارك وتعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » . فوجب القيام بالكتاب فلا يجوز إلا بالعجز عنه ، وأجازوا مع ذلك السجود على كل شيء مما أنبتته الأرض من ألواح وأمتعة ، ومن ذهب إلى هذا القول بشير بن محمد بن محبوب رحمهم الله ، وذهب قوم إلى قول النبي ﷺ للمصلي في السفينة كالمصلي في الوحل والماء إذا قدر على القيام صلى قائماً وركع ، فإذا بلغ السجود أوماً ولا يسجد على الماء والطين ، وهذا القول ينسب إلى موسى بن أبي جابر رحمه الله ، ووجدنا في بعض الآثار عنه قولاً مخالفاً لهذا الرأي ، إلا أن يكون قاله قبل هذا ثم رجع عنه ، قال : وكنت معه في بعض أسفارنا في الركب فرأيتُه يصلي قائماً ، وربما رأيته يصلي قاعداً ، ولم أعلم أنى رأيته يومئذ إيماءً ولا يدع السجود ، وكان قد اتخذ حصيراً يصلي عليه وبأمرنا بذلك ويطويه إذا أتم صلاته ويرفع ، قال ، وقلبت له إن السجود على حاملة الناس وأمتعتهم

لا يجوز؟ قال : لا نعلم أن هذه الأمتعة لغير صاحب المركب ، وهم الذين أنزلونا عليها ؛ فإذا كانت من نبات الأرض وحكمها الطهارة جاز السجود تائها . ومن مرض في السفينة ولم يقدر على الوصول إلى الموضع الذي يتوضأ فيه أهل السفينة وكره صاحب السفينة أن يحمل له الماء إلى موضعه فيقوضاً فيه ويترطب معاتهم فإن لم يفعلوا له ذلك ، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها . فليقيم ويصل ، وإن أصابهم الخلب فلم يقدرُوا أن يتوضأوا بالماء تيمموا من غبار المتاع أو الفراش إذا لم يجدوا تراباً . وإن لم يجدوا شيئاً من ذلك نوى الوضوء والتيمم في أنفسهم وصلوا ، فإن أمكنهم الوضوء بعد ذلك في الوقت أعادوا الصلاة بالوضوء وإن مضى وقت الصلاة فقول عليهم الإعادة ، وقول لا إعادة عليهم . وقال سعيد بن محرز رحمه الله من صلى في السفينة قاعدة فذكر تقضى صلاته في البر صلاحاً قائماً . واختلف في لزوم صلاة الجماعة في السفينة لمن كان مسافراً ، فقول لا تجب عليهم ، وقول تجب ، واللازم أحب إلينا إذا أمكن ذلك ، وقد فعل ذلك أصحاب النبي ﷺ في أسفارهم . ولنا فيهم وفي الأئمة الماضين أسوة حسنة . وإذا أحرم الإمام والجماعة لصلاة في السفينة ، ثم جاء رجل يريد أن يدخل معهم في الصلاة وقد تحولت السفينة عن القبلة فإنه لا يدخل معهم إلا أن ترجع السفينة إلى القبلة أيضاً . وإن صلى قوم في صدر المركب جماعة وصلى آخرون في مؤخره جماعة صلاة واحدة في وقت واحد ، وكل منهم يسمع قراءة الآخرين وتكبيرهم فينبغي لهم أن لا يفعلوا ذلك . وقيل يجوز ذلك . ويجوز للواحد أن يصلي وحده وهم يصلون جماعة . ويجوز للنساء أن يصلين بصلاة الإمام جماعة ومن في البلا ليج حيث يسمعن التكبير والقراءة

إذا كن خلف الإمام وباب البليج مفتوح بينهم . وإن لم يكن باب البليج خلف الإمام فلا يصلين بصلاته . ومن كان لا يطيق أن يرفع رأسه في الركب ليتوضأ للصلاة فيقيم ويصلي كيف استطاع ، وإن لم يحفظ الصلاة كبر لكل صلاة خمس تكبيرات ، وقول ست تكبيرات وللوتر كذلك .

فصل

وقيل في الذي لا يستطيع أن يحمل نفسه في الركب ليقوم للوضوء والصلاة أنه يقيم ويصلي كيف استطاع فإن لم يحفظ الصلاة فليكبر خمس تكبيرات ، ومن أحرم للصلاة في السفينة إلى القبلة واستدارت به إلى غير القبلة فإنه يتم صلاته حيث كان وجهه ولا يتحول إلى القبلة ولو أمكنه ذلك ، ولا يتوقف في صلاته إلى أن تتحول السفينة إلى القبلة ، وإن وقف لأجل ذلك فلا آمن عليه من نقض صلاته ، وإن انكسرت السفينة فبقي أحد من أهلها على خشبة أو شيء ، من آلة السفينة أو غير ذلك فإن أمكنه أن يصلي صلاة تامة بالإيماء وإن كان لا يمكنه ذلك من الإعياء واضطراب الأمواج صلى بالتكبير لكل صلاة خمس تكبيرات ، وكذلك الذي يحمله السيل أو شبه ذلك ، وإن كان في السفينة مثل الحب أو التمر وشبهه فإنه ياتي عليه حصيراً أو سمّة أو ثوباً من نبات الأرض ويسجد عليه . وقال أبو محمد رحمه الله من غابه القيء في الركب وعقل الوضوء والصلاة توضأ وصلى ، وإن لم يعقل كبر له ولا بدل عليه ولا يصلي المصلي في السفينة وقدامه مشرك ، ويخوز أن ينتظره إلى آخر الوقت إن رجا أنه يتحول عن ذلك الموضع فإن زال عنه صلى وإن لم يزل عنه ولم يقدر على موضع غيره صلى على ما أمكنه

لحال الضرورة ، وإن صلى ولم ينتظر زوال المشرك فلا تقض عليه ، إلا أن يتحول
 للمشرك عن قبلته في وقت تلك الصلاة فإنه يعيد ، وإن تحول بعد أن مضى الوقت
 فلا إعادة عليه . وأما إن زال المشرك عن قبلته يميناً أو شمالاً فلا تقض عليه ، ومن
 سجد في السفينة على لوح مرتفع قدر ذراعين وكان سجوده أخفض من ركوعه
 فلا بأس . وعن أبي عبد الله رحمه الله في الإمام إذا سجد في السفينة على غير
 نبات الأرض وكان الذين خلفه يسجدون على شئ - يجوز للسجود عليه أو يمكنهم
 أكثر من الإيماء لم يحز لهم أن يصلوا بصلاته ، ويصلي كل واحد وحده ، وقيل
 لا يصلي المسلمون في البسارج إذا غفموها إلا أن يطرحوا عليها شيئاً طاهراً من
 نبات الأرض مثل البسط أو غيرها يصلوا عليه . وقيل : مما عرض على أبي المؤثر
 رحمه الله . ولا بأس أن تكون النساء في الصلاة في السفينة في وسط الصف من
 الرجال أو قدامهم أو خلفهم ولا يتقدم الإمام ولا بأس أن يكون قوم خلف
 الشراع يصلون بصلاة الإمام ، ولو كانوا في غير السفينة ، ولا بأس أن يصلي قوم
 بصلاة الإمام في السفينة وهو أرفع منهم أو أخفض ، ولو كان قوم في الجمعة والإمام
 في القنبار فلا بأس أن يصلوا جماعة . وكذلك لو كانوا هم في القنبار والإمام
 مع الجمعة فلا بأس بذلك إذا لم يتقدم منهم أحد الإمام . وقال أبو المؤثر رحمه الله
 يصلي الأعلى منهم بصلاة الأسفل ، ولا يصلي الأسفل بصلاة الأعلى إذا كان بينهما
 رفع ثلاثة أشبار ، والسفينة كالبر . ولو أن قومًا كانوا في البلايج من الرجال والنساء
 فلا بأس أن يصلوا بصلاة الإمام إذا كان بينهم وبين أهل السفينة باب أو كوة
 ولم يتقدموا الإمام ، ولو كان البليج مطبقاً فلا يجوز لهم أن يصلوا بصلاة الإمام ،
 ولكن إن شاء أهل كل بليج يصلون وحدهم جماعة . وإن كان باب البليج

من أعلاه أو أوسطه فلا بأس، ولولم يؤم به أحداً إذا كان الباب مفتوحاً ولو كان كوة مقدار ما يبرز منها رأس الإنسان، وإن كان أصغر من ذلك فالله أعلم. قال أبو المؤثر رحمه الله: إذا كان باب البليج بينهم وبين قرار أهل السفينة أقل من ذرمة أشبار فلا بأس أن يصلى أهله بصلاة الإمام إذا لم يكونوا أسفل من الإمام. وإن كان الإمام أرفع منهم ثلاثة أشبار فلا، ولو كان بليجان بينهما كوة وهما مطبقان فلا بأس أن يصلى أهلها جماعة، كل أهل بليج وحدهم. ولا يصلون بصلاة الإمام الذى يصلى فوق السفينة، ولو أن امرأة كانت بين رجلين وصلوا كلهم جماعة بصلاة الإمام الذى يصلى فى السفينة فلا بأس بذلك، ولو كان الإمام عن يمين المرأة أو الرجل عن يمينها لم يمسوا جسدها فى شيء من الصلاة من فوق الثياب، ولو مسوا الثياب مارأيت عليهم بأساً، وإن كانوا ذوى محرم فلا بأس عليهم ولا عليها، وإن كانوا ليسوا بذى محرم منها فلا نقض عليهم ولا عليها، وإن كانوا ليس بذى محرم منها فإن تماسوا من تحت الثياب همداً فعلتهم وعليها النقض، فإن كان خطأ أو كان من فوق الثياب فلا نقض عليهم.

قال أبو المؤثر رحمه الله إني لأكره أن يماس رجل وامرأة فى الصلاة خطأ أو عمداً. وقال غيره لا بأس بمس الخطأ مادون الفرج فى نقض الوضوء، وكذلك فى مواضع العذر فى الصلاة. وقيل ولو كان رجل يصلى فى دقل السفينة بصلاة الإمام ما كان عليه بأس إذا كان يستطيع الصلاة هنالك قاعداً أو قائماً إذا كان خاف الإمام أو عن يمينه أو عن شماله، والله أعلم وبه التوفيق.

القول الثلاثون

في صلاة المريض وذوى العلل

قيل : والمريض له أن يصلى كما أمكنه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فإذا لم يقدر أن يصلى قائماً وشق عليه القيام صلى قاعداً أو مأماً للركوع وصلى بالسجود وإن لم يقدر على السجود وإلا يومئ للركوع والسجود ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من الإيماء للركوع ، وإن لم يمكنه القعود صلى نائماً ويومئ ، وإذا صار إلى حد الضعف أو علة يشتد عليه منها الوضوء فإنه يجمع الصلاتين تماماً ، وإن صار إلى حد لا يحفظ الصلاة ولا يقدر على تمامها فإنه يكبر لكل صلاة خمس تكبيرات ، وللوتر خمس ، وله أن يجمع الصلاتين بالتكبير ، ويستقبل القبلة إن أمكنه ذلك ، وإن لم يحفظ الصلاة إلا بأحد يقبضه في القراءة قرئت له الصلاة وتبع من يقرأ له ، وإن لم يحفظ التكبير فليس عليه أن يكبر عنه ، وإذا أراد المريض جمع الصلاتين جر الآخرة إلى الأولى في وقتها إلا أن يطمع أن يجد خفياً في وقت الأخيرة فإنه يصلى الأولى في وقتها ويؤخر الآخرة إلى وقتها ، ومن كان يصلى قائماً ثم وجد ضعفاً له أن يتم صلاته قاعداً أو نائماً ، ومن صلى قاعداً أو نائماً ، ثم وجد قوة على القيام ابتداء الصلاة من أولها وكذلك إن صلى إحدى الصلاتين وهو نائم ، أو بالتكبير ، ثم وجد خفاً فقد تمت صلاته التي صلاها على ماصلى ويصلى الثانية على ما أمكن له ، ويؤخرها إلى وقتها إن كان في حد الأولى ، ويستحب لمن لا يقدر أن يتكلم بالتكبير أن يكبر له غيره من رجل أو امرأة ، ويوقع بلسانه إن

قدر ، أو بقلبه ، وإن لم يفهم فلا يكبر له ، والجمع جائز للمستحاضة والذي يسيل منه الدم من جرح أو رعاف أو غيره ولا ينقطع ، ويجوز الجمع في اليوم للطير . فمن كان مقياً صلى صلاة تمام بالجمع ، وقيل إن النبي ﷺ فعل ذلك ، وقد جمع من جمع الصلاتين في المسجد الحرام عند المطر ، فمن جمع ثم ارتفع المطر أو أفاق تمت صلاته .

وعن هاشم رحمه الله في المريض يكون في الحمل فيثقل عليه النزول فإنه يومي ، على الحمل ولو كان يقدر أن ينزل إذا حل نفسه على المشقة لأن دين الله يسر . وإن كان على فراش وشق عليه أن يتوجه إلى القبلة صلى حيث كان وجهه ، واللبطون الذي لا يستمسك يقيم ويصلي إلا أن يكون لا يستمسك حتى يتم الصلاة فإنه يكبر لكل صلاة خمسا ، وقول يقيم ويصلي ولو كان مسترسلا ولو قطع عليه ذلك ، لأن ذلك عذر ، ويصلي قاعدة ويحفر له خبة ينصب فيها . ولا يصلي في مسجد ولا مصلى ، وهو بمنزلة المستحاضة والمسترسل به البول والدم ، وهذا القول أحب إلينا ، وإن كان القول الأول له حجة لزوال الطهارة وروى أبو عبد الله الهروي أن المسلمين كان منهم جماعة في بيت ، مقدمه ليس بنظيف وكانوا يصلون فيه ، وكثر الناس ففطرحوا على الموضع الذي ليس بنظيف ثوبا وصلوا فأعجب ذلك أبا الوليد . وإن كان المريض على فراش غير طاهر واشتد عليه التحول عنه صلى كما هو عليه وإن اشتدت عليه الحركة للوضوء ولا يقدر أن يحفظ وضوءه من صلاة إلى صلاة جاز له الجمع . وإن لم يقدر أن يتحول عن فراشه صلى عليه ، كان الفراش طاهراً أو غير طاهر . وإن قدر أن يتحول عن فراشه فلا يصلي عليه حتى يكون طاهراً ، وحد المريض

الذى يجوز له أن يصلى قاعدا هو الذى يستعجل فى صلاته ولم يقدر يأنى بما ينبغي فيها فإنه يصلى قاعدا متمهلا . وقيل حد المشقة التى بها العذر هو إذا تحمل القيام آلمه ذلك وشغله عن الصلاة ، ويخاف المضرة إذا حمل ذلك على نفسه . وقال محمد ابن محبوب رحمه الله إن المريض إذا لم يقدر أن يتوضأ لنفسه كان له أن يقيم . وقال عزان بن الصقر رحمه الله ليس له أن يقيم حتى لا يجد من يوضئه بالماء ، وقال هاشم بن غيلان رحمه الله : لا يزال المريض يومى ، ما عقل صلاته ولو بعينه وإذا لم يعقلها كبر . وقيل إن المريض إذا لم يعقل الإيماء ولم يمكنه التكبير من اعتقاد لسانه أو غير ذلك فإنه يقدر الصلاة فى نفسه إن أمكنه ذلك ، والذى يصلى بالتكبير ليس عليه توجيه ، وأما تكبيرة الإحرام فقول يكبر تكبير الصلاة خمسا ، وتكبيرة الإحرام فذلك ست تكبيرات ، وقول ليس عليه إحرام ويكبر خمسا ، وهو أكثر القول وعليه العمل ، ولا بأس أن يكبر للمريض الحائض والجنب ، ولو قدر على إنسان طاهر . وقيل إن المريض إذا كان لا يقدر على الصلاة قاعداً ولا مستنداً بنفسه أنه يصلى نائماً ولا يسنده غيره . وقول يرى عليه الاستعانة بغيره إذا وجد ذلك . ومن جمع الصلاتين بالتكبير فى أول وقت الأولى ثم ذهبت عنه شدة الوجع وقدر أن يصلى قبل أن ينقضى وقت الأولى فلا يرى عليه إعادة الصلاة الأولى ، ولو بقى شئ من وقتها ويعيد الصلاة الآخرة إذا دخل وقتها بتمام ركوعها وسجودها إذا قدر على ذلك ، وكان فى موضع وطنه ، وأما المسافر فجمعته تام ولا إعادة عليه إن ذهبت عنه شدة الوجع لأنه قد يجوز له الجمع فى أول الوقت وفى آخره ، فإن خاف فوت الوقت إذا ابتدأ الصلاة قائماً حتى يتمها

فإنه يصلحها قائماً ، ولو فات الوقت قبل أن يكملها . وقال زياد بن الوراق بن عقبة إن والده الوراق كان يلقي أباه عقبة التكبير وهو مريض ، ولقنه لصلاة المغرب والعشاء الآخرة والوتر خمس عشرة تكبيرة في ساعة واحدة . وقال إن أبا بكر الموصلي أمره بذلك ولم يأمره بتوجيه ولا تسليم ، وأما هاشم بن غيلان رحمه الله كان يوجه لذلك ، سبحانك اللهم ، وبمحمدك ، وقيل في الذي به الجراح فيثقل عليه عند الجلوس إذا تورك ، وعند الركوع يخاف أن يسقط دواؤه فإن كان ليس يمنعه من القيام إلا خوف سقوط الدواء ولم يضعف عن القيام فنحب له أن يقوم ، وإن كان يشق عليه التورك فجلس جلسة هي أهون عليه فلا بأس عليه في ذلك .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : في الذي يصلي قاعداً بالإيماء لعذر فقول إنه يرمي برأسه ولا يحرك بدنه ، ويكون إيماءه بالسجود أخفض من الركوع ، ويجعل يديه على فخذه للركوع ، وعلى ركبتيه للسجود . وقول يكون في ركوعه منكباً ويحنى ظهره قليلاً ويضع يديه على فخذه ، والسجود يطأطأ رأسه وبدنه حتى لا يبقى من السجود إلا وضع رأسه على الأرض وتكون يده على ركبتيه ولا يضمهما على الأرض . وإن وضعهما على الأرض فلا بأس . ونقول إنه لا يترك من معنى السجود إلا ما لا يقدر عليه . وإن صلى قائماً بالإيماء لعذر من طين أو ماء أو شيء من العلل فقول يرمي برأسه للركوع ويضع يديه على فخذه وفي السجود على ركبتيه ، وفي بعض النقول إن صلى بالإيماء قاعداً وضع يديه على فخذه للركوع والسجود فجاءت ، يكون رأسه في السجود أخفض منه في الركوع . وأما قعوده

الذى يكون مكان القيام فيقعد كما أمكنه من القعود . وأما قعوده في حال ما يجب عليه فيه القعود في الصلاة فيقعد كما تقعد للتحيزات في سائر الصلوات ، وإن لم يمكنه ذلك ركذ على ركبتيه ، وإن لم يمكنه جثا عليهما أو يقعد على إليته ويرفع ركبتيه ، وإن لم يمكنه فالتربع أهون من أن يمد رجله أو إحداهما ، وإلا فيقعد كما أمكنه ، وإن لم يستطع المريض أن يصلي قائما ولا قاعدا صلى نائما على جنبه الأيمن ، ويكون وجهه إلى القبلة إن أمكنه ذلك . وإلا فعلى جنبه الأيسر مستلقيا على قفاه ورجلاه مما يلي القبلة ، وقول إنه مخير إن شاء على قفاه وإن شاء على جنبه ، فإن صلى على قفاه وهو يستطيع الصلاة على جنبه الأيمن أو الأيسر فلا تقض عليه لأنه كله نوم . ويقطع عليه صلاته وينقضها ما يفتقض على غيره من الأصحاء ، وإن أصابته علة لا يستطيع فيها القعود متوركا على الشمال تورك على اليمين ، وإن لم يستطع التورك جثا على ركبتيه ، فإن لم يستطع فتربعا ، فإن لم يستطع فليوط إليته على الأرض وينصب ركبتيه ، وإن لم يستطع فليمد رجله كأمكنه ، وإن لم يستطع فليقعد ، وإن لم يستطع فليقع على قدميه إذا لم يمكن في الأرض ، وإن لم يستطع شيئا صلى كما أمكنه ، والمصلي إذا قدر على القيام أو القعود ولم يقدر على الركوع والسجود فقول إذا لم يقدر على الركوع زال عنه فرض القيام وصلى قاعدا ، وقول يصلي قائما ويومئ للركوع قائما ويقعد فيومئ للسجود وهو قاعد ويقرأ التحيات قاعدا حتى تتم صلاته ، وهو قول حسن . ومن كان يصلي قاعدا فافتاه مفت أن يرفع حصاة إلى جبهته ويسجد عليها ففعل فلم يرفع عليه بدلا ولا كفارة ، كان المفتى ثقة أو غير ثقة .

وروى ابن همر عن رسول الله ﷺ أنه قال : من استطاع أن يسجد فليسجد ، ومن لم يستطع أن يسجد فلا يرفعن إلى وجهه شيئا وليرمى^(١) .

وقال أبو سعيد رحمه الله في المصلي قاعدا لعذر إنه يومئذ إيماء حينما صلى ، ولو أمكنه السجود إلا أن يصلي في مسجد أو مصلى على ما يجوز عليه السجود ، وإذا لم يرفعه لنفسه ويسجد كسجود المصلي القائم على ما أنبتت الأرض لثبوت ذلك في العذر . ومن العذر أن لا يمكنه ذلك نحوه أو التحول عنه لثبوت الصلاة والسجود عليه كثبوت فرض القيام والقعود ، وقيل إذا لم يستطع المصلي أن يركع يومئذ للركوع ولو برأسه أو بيمينه وإن قدر أن يضع شيئا من مساجده على الأرض من الكفين والركبتين والقدمين والجهة فليضعه . وإن لم يمكنه لم يكن عليه ذلك .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله يوجد جواز الرخصة لمن يعالج عينيه فيصلي مستلقيا لأنه موضع خوف على البصر . وجاء الأثر بزوال القرائض عند الضرورات فيما دون ذهاب البصر . من الجدرى وغيره من العاهات . والبصر أشد عدما من غيره ولا بأس بذلك عند الضرورات . إذا رجا في ذلك عافية ، وخيف تزايد

(١) روى البزار والبيهقي في المعرفة عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا فرآه يصلي على وسادة فأخذها فرمى بها وأخذ عودا ليصلي عليه فأخذه فرمى به وقال صلى الله عليه وسلم صل على الأرض إن استطعت وإلا فاوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك .

العلل من تركه . وقيل إن أبا معاوية رحمه الله فتح العرق وكان يصلى ولم يحل العقد، عن نفسه وصلى بالدم بحاله . وجاء الأثر بإجازة ذلك بعينه . وأما الوضوء فإن قدر على أن يمسح سائر جسده ويفسله بالماء أو يفسله له غيره فعل له ذلك وتيمم لوجهه إذا كان لا يمس الماء وجهه كله ويصلى على قفاه بالإيماء ويستقبل القبلة ورجلاه مما يلي القبلة ووجهه مقبل إلى القبلة .

فصل

وقيل في رجل صلى ركعتين قائماً ثم وجد علة فجلس فأنتم صلاته . قال أبو إبراهيم : إنه جائز له ، وإن صلى ركعتين وجلس لعل فصلى ركعة ثم وجد خفا من علته أن صلاته تنتقض ، ويتبدلها بالقيام ، وكذلك إن كانت به علة فلم يقدر على القيام فابتدأ الصلاة وهو قاعد ثم يتبدل الصلاة بالقيام . يهمل ما كان صلى وهو قاعد . وكذلك إن صلى بإيماء أو قاعداً انتقضت صلاته ، ووجد خفا من علته فإنه يتبدلها بالقيام وكذلك إن كان في حد من يجوز له أن يكبر فوجد إفاقة من علته في الوقت فإنه يبدل الصلاة على ما يقدر قاعداً أو قائماً أو نائماً . وكذلك إن صلى في سفينة ، ثم علم أن صلاته تلك منتقضة بعد أن خرج إلى البر ، فإنه يبدلها بالقيام على ما كان صلى من التمام والقصر .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله ، إن المريض إذا عجز عن حفظ صلاته بالقراءة والإيماء للركوع والسجود فإنه يصلى بالتكبير لكل صلاة خمس تكبيرات ،

وفي بعض القول خمس تكبيرات غير تكبيرة الإحرام . ويوجد عن بعض أهل العلم أنه يكبر لصلاة الهاجرة إحدى وعشرين تكبيرة ، وللعصر والعتمة مثلها . والمغرب ست عشرة تكبيرة ، وللوثر مثلها . والفجر^(١) إحدى عشرة تكبيرة ، وهذا يخرج معناه لكل ركعة من الصلوات خمس تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام . وقال أبو سعيد رحمه الله : لا فرق عندي في إجازة الجمع عند خوف الضرر ودخول المشقات على المريض في القيام بالصلاتين لكل صلاة في وقتها من جميع ما كان من المرض ، إلا أنه قيل إن جمع المقيم لمعنى شيء يجوز به الجمع في وقت الأولى أن عليه إعادة الصلاة الآخرة إذا حضرت ، ولا يجزيه الجمع في هذا ، والأولى قد تمت لأنه قد صلاها في وقتها . وقول لا إعادة عليه لأنه صلاها لعذر لمعنى ثبوت السنة . واختلف في الجمع لذوى العال إذا كانوا مقيمين في أى وقت يصلون ، فقال قوم : يتوسطون الوقت . وقال آخرون : آخر الوقت . وقال آخرون : متى صلى في الوقت أجزأه ، ويستحب أن يمر الآخرة إلى الأولى في وقت الأولى إذا كان تثقل عليه الحركة ويخاف وقوع الأحداث . وإن جمع المريض ثم أفاق فقد تمت صلاته . وفي كتاب أبي قحطان : ومن جمع بين الصلاتين ثم ذهب عنه شدة الوجع وصار يقدر أن يصلى قبل أن ينقضى وقت الأولى فلا إعادة عليه في الأولى ، ويميد الآخرة ، لأنه صلاها في غير وقتها ، وهو في بلده . وأما المسافر فجعله تام ولا إعادة عليه إن ذهب عنه شدة الوجع ،

(١) هذا المختار عند علمائنا رضي الله عنهم ولم أجد له سندا والموجود في الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا يصلى المريض قائما فإن نالته مشقة صلى قائما يومئذ برأسه فإن نالته مشقة سجد .

لأن المسافر يجوز له الجمع في أول الوقت وآخره . وقيل : إن فهم بن أحمد الرستاقى قال : إن الشيخ أبا محمد لم يميز للمريض أن يجمع الصلوتين بالتكبير إلى أن مرض فهم فأجاز له ذلك . وقال هاشم رحمه الله : لا يزال المريض يومئذ ما عقل صلاته ، فإن لم يعقلها كبر ويومئذ برأسه ، فإن لم يستطع فبغيره ، وإن لم يستطع فبقليه وإن لم يقدر سقط عنه لزوم التكليف ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وفي كتاب الأشياخ - في مريض صلى ورجل يمسكه حتى قضى صلاته : أنه جائز له ذلك . وللمريض أن يصلى على القرطاط وهو القرطاد ، وهو البرذعة ، وهو المجلس ، إذا اضطرب إلى ذلك ، وإن كان ثوب المريض غير طاهر ولم يقدر أن ينزع عنه صلى به وإن طرح عليه ثوب طاهر صلى على حاله . وقال أبو الحسن في المريض إذا صلى على جنبه يكون وجهه نحو القبلة كما يفعل به عند الموت وفي القبر . يدها يبسطهما كما يصلى وهو صحيح ، إلا أن لا يقدر فكيف قدر وضع يديه . وإن صلى المريض على جنب فنعس في صلاته حتى غاب عقله فعليه إعادة الصلاة والوضوء . وقال أبو سعيد رحمه الله : لا ينتقض وضوؤه وإن كان كلما استمر في الصلاة نعس فيصل على ما يقوى فإن خاف أن تقوت الصلاة كبر وليس له أن يهبط قبل ذلك ، وإن كان على المريض ثوب حرير أو قز فلا يصلى به إن كان منكسراً به ، لا بساً له وإن كان لا بساً غيره وهو منكس به فلا يجوز أيضاً إلا أن يكون في حال الضرورة فجائز أن يصلى فيه وهو لا بس له . وإن صلى المريض بالتكبير فزاد في التكبير أو قص عن الخمس همدأ أو خطأ أو نسياناً وهو يعقل الصلاة فعليه البدل إذا صح أو عقل ذلك ، وإن زاد فلا بدل عليه ، لأنه حيما يفرغ من خمس التكبيرات فقد تمت صلاته ولا تضره الزيادة . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الواحد والثلاثون

في صلاة الأُصم والراعف ، والذي يقدح عينيه ، والمجنون والمغنى عليه

قال أبو الحواري رحمه الله في الأُصم الذي لا يسمع إلا أنه يبصر الإمام إذا قام وقعد أنه إذا صلى في الجماعة فإذا رأى الإمام والجماعة ركعوا أحرم هو وركع معهم فإذا قضى الإمام الصلاة وقرأ هو إلى عبده ورسوله وقام يقرأ الحمد ، وإن كانت صلاة يقرأ فيها الحمد وسورة قرأ الحمد وسورة وقعد وأتم التحيات وسلم وصلاته تامة .

مسألة :

وعن أبي معاوية رحمه الله في الأُصم إذا صلى بالجماعة وسها في الصلاة وسبح له الجماعة فلم يسمع فإنهم يمشون على صلاتهم ويدعون له وإن نهوه برى لا يضر أو حركه جاز ذلك لصلاح صلاتهم جميعا ، وقول إنه يتهم من بقره ، فإن غلب على ظنه أنهم قد أحرموا أحرم ، وقول يوافق رجلا يحركه إذا أحرم الإمام ليستدل على إحرام الإمام ، وأما الذي ذكره محمد بن جعفر إذا سلم الإمام سلم الأُصم ويكون بمنزلة من لحق الإمام وهو راكع ، ويحتمل أن يكون عليه قراءة الذي فاتته مع الإمام .

مسألة :

والأعجم إذا كان لا يعرف ما يقول ولا ما يقال له من الكلام في الصلاة لم

أقل إنه يضرب على ما لا يعرف . وأما الطهارة فإنه يعلم بالإيماء ويزجر كالأدب للصبي والدابة ، حتى يتمي عن الانجاس لمخالطته لمن يعاشره أن لا ينجسه ، وإن كان يعرف إذا قيل له قل سبحان الله في الركوع والسجود والقيام والقعود فذلك يحزبه إذا لم يفهم القرآن ، ولم يقدر يتكلم به ، وإن لم يفهم فأمره إلى الله ولا كفارة عليه في صلاة ولا غيرها إذا لم يفهم التعليم ، ولا الإيماء ، وإن كان الأعجم في الصف ولا يعلم حدود الصلاة فلا يفسدها وهو بمنزلة الصبي .

فصل

وقين من رعف في وقت الصلاة فليحش أنفه فإن لم يمسك فليقعد وليؤم ويتق ثيابه ويجعل بين يديه طستا أو رماداً أو بطحاء أو تراباً أو رملاً ، وكذلك من ابتلى بالتقطير في الصلاة ولم ينقطع فليحش ذكره بالقطن ويجعل ذكره في كيس في تراب نظيف ، فإذا فرغ نظر فإذا رأى بللاً ألقى ذلك التراب وجعل غيره عند كل صلاة . ومن رعف فظن أنه لا ينقطع فاحشش في أول وقت الصلاة وانقطع في آخر الوقت فخرج أن تكون صلاته تامة وإن انتظر إلى آخر وقت الصلاة بغير مخاطرة لصلاته ولم ينقطع وتوضأ ، وصلى على ما يمكنه فجاز له ذلك . وقال بعض : إنه يجمع الصلاتين وسواء كان الدم في وجهه أو في سائر جسده يسكره ما قدر .

مسألة :

وقيل من عناء القيء أو الرعاف انصرف فتوضأ ، وبني على صلاته ما لم يتكلم ، وإن أدبر بالقبلة ، وهذا عن عزان بن الصقر رحمه الله .

مسألة :

وقال الوضاح بن عقبة في رجل في فيه حبن^(١) فأنفجر وهو في الصلاة فإن كانت مدة فلا بأس ، وإن كان دم فقد انتقضت صلاته .

مسألة :

والمرعوف يصلى في غير مسجد أو مصلى . وقول إنه يجمع ، وقول يفرد بالتمام ، كل ذلك جائز .

مسألة :

وقال أبو الحواري رحمه الله في الذي به الدم السائل من جرح أو رعاف ولم يتر وحضرت الصلاة فإن هذا يغسل ذلك الدم؛ فإن قدر أن يسكره بشيء سكره ، وإن لم يقدر ترضاً وصلى ، وإن كان يسيل توضاً في غير المسجد ، فإن كان لا يمكنه السجود أوماً . فإن أمكن أن يصلى قائماً وأوماً إذا لا يمكنه السجود ، وإذا لم يمكنه أن يصلى قائماً صلى قاعداً ، ويتقي الدم بما قدر عن ثيابه ، فإن غلبه الدم وسال على ثيابه مضى على صلاته وصلاته تامة .

مسألة :

ومن عناء فيء أو رعاف وانصرف ليتوضاً وبينى على صلاته فخرجت منه ريح من قبل أن يتوضاً فإنه إذا توضاً ليعتدى الصلاة ، وإن تسكلم بما يجوز له أن

(١) من لسان العرب والحين الدملى وسمى الحبن دملا على جهة التفاضل وكذلك سمي السحر طبا وفي حديث ابن عباس أنه رخص في دم الحبون وهي الدماميل واحداها حبن وحبنة بالكسر أى أن دمها مغفوع عنه إذا كان في انثوب حالة الصلاة . ١ هـ

يتكلم به في الصلاة فإنه يبني على صلاته ولا تقض عليه . وإن تكلم لغير ذلك
ابتدأ الصلاة من أرها وإن قال عند وضوئه بسم الله خفت أن يفسد عليه ما مضى
من صلاته ، وإن لم يجد الماء إلا في مكان بعيد فجاز أن يذهب إليه ويقوضا ويبقى
على صلاته .

مسألة :

وأخبر أبو مروان أن سليمان بن عثمان، ومسعد بن تميم وعلى بن عزة قالوا
في رجل أصابه جرح فلم يقر دمه ، ولم يقدر على سده وخاف فوت الصلاة أنه يصلي
كذلك ، قال أبو سعيد رحمه الله : قد قيل إنه إذا كان دمه مسترسلا ولم يقدر
يسده أنه يتوضأ بهد أن يستبرى أمره في آخر وقت الصلاة ولا يخاطر بصلاته
ثم يقيم لسيلان الدم وقول ليس عليه تيمم وإن كان الدم يسيل منه على شيء من
بدنه إن صلى قائماً ، وإن صلى قاعداً لم يسل على شيء من ثيابه أو بدنه فيصلي
قاعداً ، ويجعل للدم إناء يسيل فيه ويتقى به عن نفسه وثيابه ويصلي بالإيماء إن لم
يمكنه السجود ، لئلا يمس الدم ثيابه أو بدنه ، وقيل إنه بتنزلة المستحاضة في سيلان
الدم ويجمع الصلاتين ويتوسط بهما الوقت . وقال إن الراحف في صلاته قول
يبتدى الصلاة ولا يعتد بما صلى منها ولم يحدث وقول يبني على صلاته ما لم يحدث
أو يتكلم .

مسألة :

ومن كان به دم فعصبه وحضرت الصلاة فلها أحرم للصلاة دفع الدم فإنه ينتظر
ما لم يخف فوت الصلاة ، فإن خاف فوت الصلاة توضأ وصلى على ما أمكنه .

مسألة :

وقيل : إن الراعي إذا كان دمه لا ينقطع أنه يصلي قاعداً ويتوقئ ثيابه أن يصيبهما الدم ، وتكون صلاته جلوساً في رمل أو رماد أو تراب أو يحفر بين يديه خبة ليقطر الدم لثلاث ينقشر ويصلي كما أمكنه بطهارة الماء إلا موضع الحدث إذا لم يمكنه سدّه ، وقول يقيم لما بقي من موضع طهارته .

مسألة :

ومن صلى وبه دم لم يمكنه غسله أنه لا إعادة عليه ، ومن كان الدم يخرج من فيه فإنه يصلي قائماً ويزق عن يمينه وشماله ويتوقئ ثيابه .

مسألة :

وقال محمد بن جعفر: من انتقضت صلاته ببعض الأحداث ابتدأها إلا في القيء والرعاف ، فقول : إنه يتوضأ منهما ويبني على صلاته إن شاء في مقامه الأول أو في موضع غيره ولا يضره مشيه إلى الوضوء واستسقاء للماء لوضوئه ولا حمله لنعله وثيابه . وإن كان إماماً فجائز للقوم أن ينتظروه حتى يتوضأ ويتم بهم صلاتهم ، وقول : إنهم لا ينتظرونه لأن الأثر جاء أن يقدم رجلاً غيره يتم بهم الصلاة .

مسألة :

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من صلى مع الإمام ركعة ثم انصرف لقيء أو رعاف فتوضأ ، ثم رجع فأدرك معه الركعة الأخيرة فأحب أن يتسدىء الصلاة .

وقول يعيد لما مضى من صلاته ويدخل فيما بقي من الصلاة ويبذل ما فاته من مفارقهم .

مسألة :

ومن كان في كفه أو ركبتيه قرحة لا يقدر أن يضعهما على الأرض فإن أمكنه أن يسجد من غير إيلام منهما فليسجد ، وإن لم يقدر على ذلك فليوم إيماء .

فصل

وقيل إن النعمى عليه قبل دخول وقت الصلاة حتى فات وقتها أنه لا بدل عليه . وأما النائى قبل دخول وقت الصلاة حتى فات وقتها فعليه بدلها .

مسألة :

وروى أن ابن عمر أغمى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض ذلك . ومن أغمى عليه بعد أن دخل وقت الصلاة فإنه يصلى بعد ما أفاق ولا كفارة عليه . وقيل من غلب على عقله مجنون ثم أفاق بعد يوم أو شهراً أو سنة أو أقل أو أكثر فإنه لا بدل عليه فيما مضى في حال جنونه إلا أن يكون حدث به الجنون في وقت صلاة يكفه فيه أداؤها فعليه بدل تلك الصلاة وحدها ، لأن القلم مرفوع عز المجنون حتى يفيق .

مسألة :

ومن أغمى عليه في وقت صلاة فقول عليه البدل ، وقول لا بدل عليه إلا إذا أفاق ، ويعجبنى إذا كان صحيحاً ثابت العقل إلى أن دخل وقت الصلاة ومضى منه بقل ما يتوضأ ويصلى الفريضة ، ثم حدث به جنون أن عليه البدل ،

وإن كان دون هذا فلا بدل عليه إذا أفاق ، وأما إذا أغشى عليه يوماً من شهر رمضان أو أكثر فعليه قضاء الصوم .

مسألة :

ومن تداوى بدواء فذهب منه عقله فلا إثم عليه وعليه القضاء ، وأحب إذا كان هذا الدواء متعارفاً أنه يذهب العقل فتداوى به بعد دخول وقت الصلاة أو قريب دخول وقت الصلاة أن يكون عليه القضاء ، وإن تداوى به في غير وقت الصلاة أن لا قضاء عليه إذا كان الدواء من غير المحرمات ومتعارفاً نفعه لذلك الداء الذي به ، وكذلك إن أغشى عليه قبل دخول وقت الصلاة وأفاق بعد أن خرج وقت الصلاة .

مسألة :

وأما من شرب مسكراً فذهب عقله عن صلاة أو صلاتين أو صلوات فهو عاص لله تعالى ، وعليه الحد والقضاء إذا أفاق ، ويتوب إلى الله تعالى من شربه ومن تقويت الصلوات .

مسألة :

ومن شرب سماً أو أكله فذهب عقله فقد عصى الله وعليه قضاء الصلاة إذا أفاق ولا حد عليه ، وكذلك الذي يعمل هملاً على سبيل القمار واللهو واللعب من وثب أو اقتحام أو حل شيء فذهب عقله من ذلك فالقول فيه كالقول في شارب السم .

مسألة :

وأما من نام عن صلاة أو صلوات حتى فات وقتها فلا إثم عليه وعليه القضاء إذا استيقظ . قال النبي ﷺ : « ليس التفريط في النوم إنما التفريط في اليقظة » . ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ولا كفارة عليه إلا ذلك .

فصل

قيل إن ابن عباس لما كفّ بصره قال له رجل : قبل أن يصير له سبعة أيام يصلى على قفاه ، قيل ، فأرسل إلى عائشة وأبي هريرة وغيرهم يسألهم عن ذلك ، فقالوا له : رأيت إن مت في هذه السبعة الأيام فكيف تلقى الله بصلاتك فيها ، فترك معالجة بصره لذلك ولم يعالجه ، ويوجد جواز ذلك عن أصحابنا ، وهو أشيق إلى النفس وأقوى إلى الضرورة الموجبة لذلك . قال أبو سعيد رحمه الله : قد قيل هذا ، وأحسب أن بعضاً لم يحزله ذلك على الابتداء ، ويمجبنى أنه إذا تعورف عند أهل الخبرة بتلك العلة أن دواعها في مثل ذلك فيما يرجى أن لا يضيق عليه .

مسألة :

وفي الأثر - رجل فتح له الطيب عينه من الماء ، وقال له : نم على قفاك ، ولا تتحرك أياماً ، ولا تغسل عينيك بالماء فإنه لا يصلح إلا بذلك ، أنه قد جاء الأثر بزوال الفرائض عند حدوث الضرورات فيما دون ذهاب البصر كالجدري وغيره من العلل ، والبصر فقد أعظم من فقد غيره ، ولا بأس بذلك عند الضرورات إذا خيف في تركه تزايد العلة ورجيت العافية بالتداوى .

مسألة :

وقيل : من أصابه وجع في عينيه من رمد أو غيره فلم يقدر على السجود فإنه يصلي قائماً ويركع ، وإذا جلس للسجود أو ما برأسه إيماءً قدر ما يطيق ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في إنسان أوجعته عينه فوضع له فيها عذرة لبشر أنه إذا غسلها غسلًا نظيفاً وصلى أن صلاته تامة إن شاء الله . وقيل : إن أبا معاوية رحمه الله فتح العرق وكان يصلي ولم يحل العمد عن نفسه والدم بحاله ، وقد جاء الأثر بإجازة ذلك . والله أعلم ، وبه التوفيق .



القول الثاني والثلاثون

في صلاة المرأة وما يجوز لها به الصلاة من الثياب

وفي صلاة الخنثى

وقيل يجوز للمرأة أن تصلي في الدرع والخمار إذا كان الدرع صفيقا سابغا إلى السكبين ، وإن لم يصل إلى السكبين ، فإذا سجدت سترت ركبتيها وما خلفها إلى الساق لم يكن عليها تقص ولا تقص عليها إذا مس عقبها فرجها في الصلاة ، وجائز لها أن تطيل ذيلها وليست هي كالرجل في ذلك .

مسألة :

وروى أن عائشة رضي الله عنها رأت المرأة تصلي في خمارها وقد بدأ بياض القرطين من ورائها ، فقالت لها : لا يحل لك أن تصلي في مثل هذا الخمار إلا أن تكوئي لا تؤمنين بالله ولا بكتابه ولا رسوله ﷺ ، وإن صلت امرأة ويدها ماسة بدننها فسدت صلاتها ، لأنها تؤمر أن تضع يدها على ضعف الثوب . وإذا عقدت المرأة شعرها قفاها فلا بأس عليها ، ونحب لها أن تضرعه ولا تجوز لها الصلاة إلا بفرق شعرها . ولا يحل لها أن تجعل له قصة بكرة كانت أو ثيبا . وقال أبو إبراهيم إن ضفرت شعرها بلا فرق فصلاها نامة ، وإن أرسلت شعرها بلا فرق وصلت فلا بأس ، وإن كانت امرأة تصلي بثوب نجس وهي تعلم بنجاسته أنه لا يجوز لها الصلاة فإنما يحب لها أن تبدل ما قدرت عليه وتصوم شهرين كفارة ، وإن كانت امرأة مع قوم في سفر راكبة دابة وهو متوضئة وخافت إن نزلت أن

تصلي قائمها القوم فلها أن تصلي على ظهر الدابة بالإيماء ، وإن كانت تخاف فوترهم ومضيمهم عنها ولم تطلب إليهم أن ينزلوها وصلت بالإيماء فعلها البدل بلا كفارة .

مسألة :

وإن كانت المرأة في دوينج فاستعيت أن تبرز للرجال ، فصلت بلا وضوء فعلها البدل ولا كفارة عليها إن شاء الله ، ويكره للمرأة أن تغطي فاهها في الصلاة أو تسجد على جليابها وإن فعلت ذلك فلا نقض عليها . وأما الرجل إن غطى فيه نقض صلاته .

مسألة :

ومن جواب محمد بن روح رحمه الله في المرأة هل يجوز لها أن تصلي ولا تفرق شعرها . قال جاء الأثر أنه لا تصلي المرأة حتى تفرق شعرها ، وكذلك الرجل وجاءت السنة بفرق الشعر وقلم الأظفار وأخذ الشارب ، ومن تركه متعمدا انقضت صلاته وليس له حد مؤقت إلا ظهور ما يحدث منها لما يلزم في أخذ الشارب إن سمح . وكذلك العانة والأظفار ، وينبغي للمسلم من ذكر أو أنثى أن يتعاهد نفسه بالطهارة على ما جاءت به السنة .

فصل

وقيل تضع المرأة يديها للسجود قبل ركبتيها . وتضامم وتداخل وتلصق بالأرض وتضم رجليها في القعود . وقال أبو عبد الله : وتضع يديها في حجرها ولا تتجافى في سجودها كما يجلس الرجل ، وتلصق بطنها بفخذها ولا ترفع بميزتها ولا تجلس

في الصلاة كما يجلس الرجل ، ولكن تسدل رجليها من جانب واحد ، والرجل بفتح بين رجليه في القعود .

مسألة :

وإن توركت المرأة في الصلاة وفيها برتان فارتفعت رجليها العليا على السفلى وارتفعت عن الأرض فترجو أن لا تقض عليها ، ولا تعتمد لذلك ، وإخراج البرتين إذا كانت تشغلانها عن إحكام صلاتها خير لها من تركهما .

مسألة :

وبلقنا أن رسول الله ﷺ أنه قال : لا تقبل صلاة امرأة حتى توارى أذنيها ونحرها في الصلاة . ولا تقبل صلاة جارية قد حاضت حتى تنقثر^(١) . وقيل أقل ما تصلى فيه المرأة ثلاثة أثواب ، درع ، وخمار وجلباب ، وقول إزار ، وقميص ، وجلباب ، وقول درع ، وجلباب ، وقول إزار واسع ترده على رأسها بمنزلة الجلباب ، وقول إزار وخمار ، وقول تستر المرأة جميع جسدها إلا الوجه والقدمين والكفين بثوب أو ثياب .

مسألة :

قال أبو المؤثر رحمه الله : وإذا كانت المرأة تصلى حيث لا يراها غير ذي محرم منها فقسستر إلى بعض بضمة ساقها ، وإن كانت حيث يراها غير ذي محرم منها فعليها أن تستر قدميها .

(١) روى الخمسة إلا النسائي عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار . م

مسألة :

وقيل يجوز أن تصلى المرأة في بيتها في قميص وحده ، وهو أقل ما تصلى به ، وإن لم يكن لها ثوب إلا إزارها ، فدخلت فيه وصلت به فلا نقض عليها ولا تمس فخذنها بيديها ، وإن مست ذلك فلا نقض عليها . وقيل لا تصلى المرأة وساقها بارزة ولا بأس أن تصلى في بيتها ورأسها مكشوف ، وقيل إذا أرادت المرأة معنى في الصلاة تصفق بيدها على فخذها ولو عشر مرات ، ويجوز أن تضرب أصابع يدها اليمنى على باطن كفها الأيسر ، ولا يجوز ذلك للرجل ، وإن سبحت فلا بأس عليها والله أعلم .

فصل

وقيل في امرأة صلت في موضع براح، وشعر رأسها خارج أن عليها بدل صلاتها في بعض القول ، وإن كان في الليل كان أهون ، كان خارجا منه كله أو بعضه ، وإن لم يرها أحد ممن يجب عليها الاستتار منه حتى قضت صلاتها فصلاتها جائزة إن شاء الله ، وليس الرأس أشد من الإلية والفخذ . وقد جاء في ذلك الاختلاف ، فقول يفسد الصلاة ظهور مثل الظفر فصاعدا ، وقول حتى يكون قدر الربع ، وقول حتى يظهر الأكر منه ، وقول حتى يخرج كله ، وقول إن صلت في غير ستر ورأسها مكشوف فصلاتها تفسد على حال ، وإن صلت في ستر في غير بيتها ورأسها مكشوف فقيل صلاتها تامة ، وقيل منتقضة وإن كشفتها لعذر فصلاتها تامة .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في بعض قول أصحابنا ، أن على المرأة أن تستر في صلاتها جسدها كله إلا وجهها وباطن كفيها وظاهر قدميها ، ورخص لها من رخص في إبداء اليدين إلى موضع السوار ، والرجلين إلى موضع الخللخال . وبعض رخص إلى مادون بضعة الساق من الرجل وموضع الدملوج من اليد ، وبعض رخص لها في الصلاة بالدرع الضيق السابغ بغير خمار ولا جلباب ، والسابغ هو ماستر الكعبين ، وقول ولو بدا الكعبان إذا كانت في موضع مستقر . وقول ما لم يبدأ رخص ركبتيها إذا ركعت أو سجدت فلا فساد عليها على معنى ما يكون للرجل في موضع السترة . وقيل يجوز للأمة أن تصلى مكشوفة الرأس . وكذلك أم الولد والمديرة تصليان مكشوفتي الرأس لثبوت الرق عليهما ، وأما الحرة إذا بلغت وجب عليها أن تستر رأسها في الصلاة ، واختلفوا في صلاتها وبعض رأسها مكشوف وأكثر قول أصحابنا أن صلاتها تفسد بكشف بعض رأسها .

مسألة :

وقيل : سئل أبو سعيد رحمه الله عن المرأة إذا صلت في ستر ورأسها مكشوف في بيتها أو غيره وأبصرها من لا يجوز له النظر إليها في الستر قال صلاتها منتقضة ، ويعجبني إن كان من ضرورة وهي موضع ستر ، وأنها الأمر من قبل غيرها أن تتم صلاتها وكذلك إن صلت ورأسها مكشوف في ستر من عذر وأبصرها من لا يجوز له النظر إليها فصلاتها تامة لأنها معذورة ، وإذا وقع العذر مما لا يمكن غيره مثل هذا فأرجو أن تزول أحكام ما يجب به النقض ، ولا أعلم أن أحداً من

أهل العلم قال إن صلاتها تتم إذا صلت في ستر ورأسها مكشوف من غير عذر إذا نظرهما من لا يجوز لها التبرج به ، إذا كان ذلك من غير عذر ، إلا أنه قد جاء مجمل من القول أنها تصلى بدرع صفيق ويجزيها ذلك . وإذا صلت في غير ستر ولم تجد إلا درعا وحده فذلك من العذر . والمتعبد بالصلاة عليه أن يصلى كما أمكنه على كل حال ولو كان عاريا إلا أن تستر عورتها بكل ما تقدر عليه من ستر وتصلى كما أمكنها . وإن صلت المرأة من غير ستر ورأسها مكشوف من عذر ثم قدرت في وقت الصلاة بعد أن صلت على الستر فلا إعادة ، لأنها قد صلت على ما يجوز لها ، وكذلك العريان إذا صلى عرفان ثم وجد ثوبا في وقت الصلاة فذلك مما يجزى فيه الاختلاف .

مسألة :

ومن جامع أبي محمد - وستر العورة واجب في الصلاة ، ومن لم يستر عورته في الصلاة وهو يقدر على ذلك كانت صلاته باطلة بإجماع الأمة والمرأة كلها زينة إلا الوجه والكفين ، قال الله تبارك وتعالى : « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » وهو الوجه ، والكفان بإجماع الأمة ، لأن الشاهد ودافع الحق إليها لا يصلون إلى معرفتها بعد المشاهدة لها إلا بكشف الوجه ، ومن أظهر منهن زينتهن مع نهى النبي ﷺ لها عن ذلك في صلاتها كانت صلاتها باطلة لأنها صلاة منهي عنها .

مسألة :

واختلفوا في تغطية قدمي المرأة في الصلاة فروى عن أم سلمة زوج النبي ﷺ

أُنها قالت: قال رسول الله ﷺ تغطي المرأة ظهر قدميها في الصلاة وصلاة الواصلة شعرها بشعر غيرها جائزة وقد لعن رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة ، والواشرة والمستوشرة ، والنامصة والمستنمصة ، والمتفلجات للحسن^(١) ، ولا يقدح جميع ذلك في الصلاة .

مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن المرأة المتبرقة على وجهها ولم تبرز منها إلا عيناها ، هل يجوز لها أن تصلي العيد أو الفريضة على ذلك ؟ قال : لا تجوز صلاتها كذلك إلا من عذر واستقارها عن الفاس ليس لها بعذر في الصلاة إلا أن تخاف على نفسها إذا أظهرت وجهها شيئا من العقوبات أو شيئا مما يسعها فيه التقية فذلك عذر لها . وإن كانت امرأة جميلة وخافت أن تفتن الرجال إذا نظروها فليس لها ذلك بعذر في الصلاة . وإن أخرجت وجهها إلا فها وموضع سجودها وصلت على ذلك من غير عذر فإن كان اللباس الذي على موضع سجودها مما لم تنبت الأرض فلا تجوز صلاتها إلا من عذر . وإن كان ذلك من نبات الأرض فبعض رخص في ذلك . وقيل السجود على ما أنبتت الأرض جائز ، كان من اللباس أو الحرام أو غيره من الموضوعات أو المفروشات . ولعله مما يلحق معاني الاختلاف .

مسألة :

والمصلي مخاطب بإظهار وجهه في الصلاة كما مخاطب بستر عورته فيها .

(١) روى الربيع بن حبيب في سننه عن ابن عباس رضى الله عنهم قال لعن الله النامصة والمتنمصة والواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والمتفلجات للحسن .

مسألة :

واختلفوا في امرأة بلغت فصلت مكشوفة الرأس ، فقال قوم عليها بدل ما صلت ، وقول لا بدل عليها . وقول عليها بدل ما صلت في النهار ولا بدل عليها ما صلت في الليل ، وقول إن كانت في موضع غير مستتر فعليها بدل ما صلت ، وإن كانت في موضع مستتر فلا بدل عليها ، وقول إن كانت في موضع غير مستتر ولم يبصرها أحد ممن لا يجوز له النظر إليها فلا بدل عليها ، وقول لا بدل عليها في هذا كله والله أعلم . وللوجود عن أبي الحسن رحمه الله أن عليها البدل ، وفي الكفارة اختلاف .

فصل

وقيل إن عمر بن الخطاب رحمه الله قال لأمة رآها : اكشفي عن رأسك ولا تشبهي بالحرائر . وقال أبو سعيد رحمه الله معى أنه ليس على الأمة ستر رأسها في الصلاة ولا في غيرها ولا أعلم في ذلك فرقا في معنى اللزوم ، اتخذها سيدها سرية أو كان لها زوج ، وإن سترت رأسها فليس بقبيح في هذا الزمان لأنها إنما كان للمعنى في أمرها أن لا تخمر رأسها وتنهى عن ذلك لثلاث تشبه بالحرائر إذ كن يؤذين بالتشبه بالإماء بالمدينة ، وقد زال ذلك عنها عندنا ، والإماء والحرائر قد ظهر لهن من الرزى والعادة ما قد أجمعن على ستر رؤوسهن إذ لا يؤذين في هذا الوجه ، وقد جاء في فرض كسوة الأمة على سيدها في بعض القول ثوب فلو كان ستر رأسها واجبا لما قصر المسلمون في الحكم عن إبلاغها إلى ذلك .

فصل

وإن خرج شيء من رأس المرأة ولو مثل الظفر فسدت صلاتها ، وقول حتى يخرج قدر ربه ، وقول حتى يظهر أكثفه ، وقول حتى يخرج الرأس كله والرأس أهون من الإلية والفتخ .

مسألة :

وقيل : تؤمر المرأة في الصلاة أن تستر في الصلاة بين فخذيها ، ولا يمس بعضها بعضا وإن فعلت ذلك فلا أعلم عليها فسادا .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا صلت المرأة ورأسها مفتوت فصلاتها تامة إن شاء الله إذا كانت فارقة شعرها ، ولا بأس على المرأة في لبس الحرير والذهب في الصلاة . وأما الثوب الذي فيه تصاوير الأرواح فلا تجوز به الصلاة للنساء ولا الرجال .

مسألة :

وحفظ الوضاح بن عقبة أن النساء يؤمرن بالإقامة إلى الشهادتين ، ثم يسكن وبعض رأى عليهن الإقامة . وقول لا إقامة عليهن ، والله أعلم .

مسألة :

وأما الخنثى فقيل إنه لا تكون مؤذنا ولا إمام مسجد ، ويصلى وحده في

— ٣٢٧ —

الجماعة ، ولا يصلى مع الرجال ولا مع النساء ويكون خلف صفوف الرجال وأمام
النساء ويصلى صلاة الجمعة ولم يوجبها عليه ، ويصف وحده قدام النساء ، ولا يصف
فى صف الرجال ولا يؤم الرجل بالخنثى ولا المشكل . وقال أبو الحواري رحمه الله
ولا يصلى الخنثى إلا بإقامة . والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والثلاثون

في صلاة المرأة

وهم الذين لا يجدون ثياباً يصلون بها ، وقيل إن العريان يصلي قائماً لقول الله تعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » ففرض القيام في الصلاة واجب على من تدر عليه ولا يستطع عنه إلا بمنزلة من عجز أو نحوه .

مسألة :

وقال أصحابنا إن المرأة يصلون قعوداً بالإيماء لأن فرض الستر أو كد من فرض القيام ، لأن الصلاة على الراحلة وفي السفينة تجوز قعوداً بالإيماء ، ولا تجوز بغير ستر مع القدرة على الستر ، لأن العريان لو ركع وسجد لبدا من عورته ما لم يكن يبدو إذا أوماً إيماءً ، وأما إن كان عنده ثوب يحبس ولم يجد ثوباً طاهراً صلى بالنوب النجس قائماً ولا يصلي عريان قاعداً ، ويلقى النوب النجس عن نفسه .

مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله في قول أصحابنا إن المرأة يصلون قعوداً لأن فرض الصلاة لا يؤدي إلا باللباس ، وإذا لم تكن ثياب ساترة فبالقيام تبدو العورة أكثر من القعود فيستتر في القعود من العورات والفروج ما لا يستتر في القيام ، ويستتر العاري على نفسه بما قدر عليه من تراب أو رمل أو شجر ، وإن لم يجد من ذلك شيئاً وقدر أن يحفر لنفسه حفرة بقدر ما يستتر عورته كلها كان عليه ذلك .

مسألة :

وقيل للعراة أن يصلوا جماعة قعوداً ويؤمهم واحد منهم لثبوت سنة الجماعة ويكون إمامهم وسطهم ، لثلاث ينظروا منه عورة إن تقدمهم ، فإن قدر على ستر عورته بقدر ما لا يرون منه عورة تقدمهم وصلى بهم بمنزلة الإمام ، ويؤمنون في الركوع والسجود . ولا فرق في صلاة العراة في ليل أو نهار ، ولا يبين لي في قول أصحابنا إلا أنهم يصلون قعوداً لثبوت ستر العورة على الفرج .

مسألة :

وصلاة الجماعة أفضل لثبوت سنتها ولا يمنع شيء من لزوم الجماعة إلا عذرها حتى إنهم اختلفوا في الركبان ، يقول إنهم يصلون الجماعة ، وقول لا جماعة عليهم ، ويكون إمام العراة في صلاة الليل إذا كان ظلام سائر قدامهم لثبوت السنة في تقديم الإمام على للمؤمنين ، ومن لم يكن له ثوب يستر عورته من السرة إلى الركبة فهو بمنزلة العراة ويصلي قاعداً . وقول إنه إذا ستر الثوبين فهو غير عار والفرجان القبل والدبر .

فصل

وإذا وجد العارى ثوباً وقد صلى بعض صلاته لبس الثوب وأعاد الصلاة من أولها ، وكذلك المتيمم إذا وجد الماء وهو في حال الصلاة نقض ما صلى وأعاد ، وكذلك من أمر بالصلاة على وصف فلم يفعل لعذر أو لعجز ثم قد ارتفع العذر عنه وعاد إلى ما كان مأموراً بفعله ما لم يكن قضى ما أمر بفعله مع العذر . وأما

من كان مأموراً بالصلاة في الابتداء على وصف ولم يكن أمر بغيره فعجز ووجب العذر ثم انتقل إلى حال ثانية فلزمه زيادة القرض لم يلزمه الخروج مما أمر به حتى يتمه ، وهذا مخالف للأول ، نحو الأمة تمتق وهي في الصلاة فعلها ستر رأسها ، والبناء على ما صلت ، لأنها لم تكن في ابتداء الصلاة مأمورة بستر رأسها فلما عتقت لزمها زيادة فرض وهو ستر رأسها ، وكذلك المقعد إذا حدثت له الصحة بنى على صلاته قائماً إلا أن يكون صحيحاً قبل ذلك فحدث له العجز فيه بالحادث فأمر بالعود ، ثم وجد المقدرة إلى ما كان عليه من حال القيام المأمور به في الصلاة قبل ذلك فهذا ينقض صلاته ويبتدىء ، وأما من علم شيئاً من القرآن في الصلاة ولم يكن يعلمه ولا يعلم شيئاً منه قبل ذلك أنه يبنى على صلاته ، وهذا زيادة فرض في الصلاة ، ألا ترى أن أهل قباء لما جاءهم الخبر بتحويل القبلة وهم في الصلاة تحولوا إليها وبنوا على صلاتهم ، فكان التحول في الصلاة بالخبر الواصل إليهم زيادة فرض . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الرابع والثلاثون

في صلاة الجماعة وبيان فضلها

روى أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال: أنا نبي جبريل عليه السلام بعد صلاة الظهر، فقال لي: يا محمد إن الله تبارك وتعالى يقرئك السلام، وأهدي إليك هديتين لم يهدهما إلى نبي قبلك، قلت: يا جبرائيل، وما هاتان الهديتان؟ فقال: الوتر ثلاث ركعات، وصلاة الخمس في جماعة، قال: قلت: يا جبريل وما لأمتي في الجماعة؟ قال: يا محمد إذا كانا اثنين كتب الله عز وجل لكل واحد منهما بكل ركعة مائة صلاة، وإن كانوا ثلاثة كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين، وإن كانوا أربعة كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلاة، وإن كانوا خمسة كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعة ألفاً ومائتين وخمسين صلاة، وإن كانوا ستة كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعتين ألفين وأربعمائة صلاة، وإن كانوا سبعة كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعة عشرة آلاف ومائتي صلاة، وإن كانوا ثمانية كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعة عشرين ألف صلاة ومائتي صلاة، وإن كانوا تسعة كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعة خمسين ألف صلاة، وإن كانوا عشرة كتب الله عز وجل لكل واحد بكل ركعة مائة ألف صلاة^(١).

(١) روى مثله البزار والطبراني عن قباث بن أشيم اللبي.

مسألة :

وقيل عن النبي ﷺ أنه قال : رهبانية أمتي الجلوس في المساجد ، والمساجد هي بيوت الله في أرضه ، وزوارها هم^(١) زواره .

مسألة :

وقيل : من حافظ على صلاة الجماعة فقد ملئ نحره عبادة ، وقيل في رجلين بات أحدهما يصلي حتى أصبح ولم يصل العشاء الآخرة ولا الفجر في جماعة ولم يصل ليلته إنه هو أفضل .

مسألة :

وقيل للذهاب إلى صلاة الجماعة له بكل خطوة خطاها حسنات ودرجات ويكفر عنه سيئات ، وكذلك في رجوعه إلى منزله . وكان بعض الفقهاء يقصر في الخطأ إذا أراد المسير إلى الصلاة ، ويستحب أن يذكر الله إذا دخل المسجد ، ويقول : الحمد لله والسلام على المرسلين ، اللهم صل على محمد ، وافتح لي أبواب رحمتك . فإذا خرج قال : اللهم صل على محمد ، وافتح لي أبواب فضلك .

مسألة :

وحدث سفيان عن مجاهد عن ابن عباس أنه جاءه رجل فسأله عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ، ولا يشهد جمعة ولا جماعة فقال : في النار . وسأله شهراً

(١) روى الطبراني والبيهقي عن سلمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ في بيته فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد فهو زائر الله وحق على الزور أن يكرم الزائر وروى الطبراني في الأوسط عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن عمار بيوت الله هم أهل الله عز وجل . م

— ٣٣٣ —

فقال : في النار ، ولعل ذلك إذا كان ذلك من غير عذر ولم يتب حتى مات .

مسألة :

وقال الشيخ أبو الحسن رحمه الله : من ترك صلاة الجماعة بلا عذر فهو خسيس المنزلة . وقيل : يستتاب فإن تاب وإلا برى منه .

مسألة :

وقال ابن مسعود رحمه الله : من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فعليه بهؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادى بهن ، فإنه بين لكم سنن الهدى ، لعل أحدكم يكون له مسجد في بيته يصلي فيه ، فلو أنكم كلكم فعلتم ذلك لكنتم تركتم سنة نبيكم ، ولو أنكم تركتم سنة نبيكم لكنتم قد ضلتم ، وكان^(١) في عهد رسول الله ﷺ لا يدع صلاة الجماعة إلا منافق .

مسألة :

وقيل^(٢) أربعة يوم القيامة على كثران من مسك لا يفزعون يوم القيامة : رجل قامت الصلاة بتأذينه ، ومن قرأ القرآن وأقرأه . وإمام عادل ، وعبد مملوك بطيع الله وينصح لسيده .

مسألة :

وقيل إن رسول الله ﷺ قد علم من صلاة الفجر فأتى فاطمة رضي الله عنها ، فقال لها ما شغل ابن هك عن صلاة الفجر ؟ فقالت يا رسول الله بات يصلي فلما طلع الفجر صلى واضطجع ، فقال : لو صلى في جماعة لكان أفضل له .

(١) رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي وفيه بعض اختلاف .

(٢) روى الطبراني في الكبير عن ابن عمر وذكر ثلاثة ولم يذكر الإمام العادل .

مسألة :

وفي الرواية أن ابن أم مكتوم قال يارسول الله إني رجل ضريب البصر شاسع الدار لا قائد لي فهل لي من رخصة أن أصلي في بيتي قال: هل تسمع النداء؟ يعني الأذان قال: نعم قال: أجب^(١).

مسألة :

وقال النبي ﷺ: من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر من خوف أو مرض أو غير ذلك وقال ﷺ: إذا ابتلت النعال فالصلاة^(٢) في الرحال، يعني إذا ابتلت النعال من الغيث فصل في رحلك أي في بيتك.

مسألة :

ويروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد أقواما في الصلاة فقال ما بال أقوام يتخلفون عن الصلاة فيتخلف لتخلفهم أقوام آخرون، ليحضروا الصلاة أو ليبعثن عليهم من يخالف أعناقهم ثم يقول لهم احضروا الصلاة. وقيل: الإمام التامة صلاته له ثواب كثواب من صلى خلفه. وقيل المصلي الذي إذا كان لا بد له أن يصلي فليصلها في أول وقتها، فإن أول الوقت رضوان الله، وفي حديث آخر لو يدرى العبد ما يفوته من أول الوقت لافتدى من ذلك بما قدر عليه من مال، والصلاة في الجماعة هي السنة والعبادة العظمى. وقيل: الصلاة في الجماعة، الجهاد الأكبر، والانتظار من الصلاة إلى الصلاة الرباط الأكبر.

(١) رواه أحمد وأبو داود عن ابن أم مكتوم.

(٢) رواه البخاري عن ابن عمر.

وقيل : الذين يبرون على الصراط كالبرق الخاطف هم المحافظون على الصلاة حيث كانوا وأين كانوا. وقيل : إن الصلاة في الجماعة لا تقوت إلا بذنب وليحرص الرجل على صلاة الجماعة فإن حبسه شغل أو حط النية فيما بقي على تكفير ذلك فيما مضى . والمعذور من عذره الله ، ولا يجعل ذلك عادة بغير عذر. وقيل : إن النبي ﷺ قال : والذي نفسه بيده إني آمر^(١) من يخطب فيخطب ثم أمر الناس بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم .

مسألة :

وقال ابن عمرو كنا من فقدناه من صلاة العشاء الآخرة والفجر أسأنا به الظن . وقيل إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد رجلا في الصلاة فأتى منزله ، فصوت له فخرج إليه الرجل فقال له عمر : ما حبسك عن الصلاة ؟ فقال علة يا أمير المؤمنين لولا أني سمعت صوتك ما خرجت ، فقال له عمر لقد تركت دعوة من كان أوجب عليك إجابته منى منادى الله إلى الصلاة . وقيل من سمع الإقامة من جيران المسجد فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ، أى لا تضعيف له في الثواب على الصلاة .

فصل

روى عن ابن عباس أنه قال إن صلاة الجماعة فريضة لقوله تعالى : « يَرْكَبُ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلَبُكَ فِي السَّاجِدِينَ » . وقال النبي ﷺ إذا حضرت الصلاة فليؤمكم أكبركم سبًا . واختلف أصحابنا في قيام البعض عن البعض في قيام الجماعة،

(١) أخرجه البخارى ومسلم عن أبي هريرة .

مقال بعضهم يحزى قيام البعض من أهل المصر عن البعض ، وقال بعضهم لا يحزى .

مسألة :

وقيل إن الاثنين إذا كانا غير مسافرين يلزمهما صلاة الجماعة لأنهما مخاطبان بأداء فرض صلاة الجماعة عند القدرة على ذلك في بعض القول ، وإن كانوا جماعة في قريتهم مسجد يحضرون إليه في أوقات الصلوات فيصلون إليه الثلاثة والاثنان والأربعة والأكثر فيصلون فرادى . وفيهم من يقرأ القرآن . فإنهم إن كانوا يقدرون على عمارة المسجد بصلاة الجماعة فلا يسعهم تضييع صلاة الجماعة ، كان في قريتهم من يقوم بالجماعة غيرهم أو لم يكن ، وقول إذا كان في القرية من يقوم بصلاة الجماعة غيرهم فهو أهون في العذر والله أعلم .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : اختلف أصحابنا في لزوم صلاة الجماعة على العموم إذا قام بها البعض . وإذا ثبت معنى لزومها عن النبي ﷺ فلا يجوز أن يكون أحد يقوم بها بعد النبي ﷺ وأصحابه أكثر منه ولا أولى منه ، فإذا ثبت أنه لا عذر للتخلف عنها مع قيام النبي ﷺ بها وأصحابه رضی الله عنهم لم يحز غير ذلك لأنه لا يكون أحد أقوى منه بها .

فصل

قيل إن المرض عذر في التخلف عن إتيان المسجد لصلاة الجماعة لأن رسول الله ﷺ لما مرض تخلف عن صلاة الجماعة .

مسألة :

ويكره لمن يأكل الثوم^(١) والبصل أن يحضر الجماعات ، وأن يغشى المساجد ويستحب لمن به بول أو غائط أن يبدأ به قبل الصلاة .

مسألة :

وجائز التغلف عن الجماعة في الليلة للطيرة من أجل المطر، فإذا حضرت العشاء والعشاء فقول يبدأ بصلاة العشاء وقول يبدأ بالعشاء إذا كانت نفسه شديدة التوقان إليه ، وإن لم يكن كذلك فيبدأ بالصلاة أحب إلينا .

مسألة :

وقد جاء في صلاة الجماعة من الفضل والأخبار للروية عن النبي ﷺ ما يطول شرحه ، وهي واجبة وسنة متبعة وسيرة حسنة ، وسها عمارة مساجد الله ، وسبها اجتماع عباد الله ، ومع اجتماعهم على هذه الصفة أن الله جل جلاله يباهي بهم الملائكة عند قيامهم لتأدية عبادته وأداء مفترضاته ، وهي على الكفاية إذا قام بها البعض تسقط عن لم يبق بها .

وقيل إن صلاة الجماعة تفضل على صلاة المنفرد بخمس^(٢) وعشرين درجة ، والإمام يكون له من الأجر كأجر من يصلي خلفه إذا أحسن الصلاة ، وإذا أفسد كان عليه مثل وزرهم والأئمة ضمناً .

(١) روى الشيخان عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم .

(٢) رواه الشيخان عن ابن عمر ولهما عن أبي هريرة يضع وعشرين وعند أحمد سبع وعشرين والروايتان عند الربيع فعنده عن أنس بن مالك بسبع وعشرين وعن أبي هريرة بخمس وعشرين .

فصل

وقيل إن النبي ﷺ صلى بأصحابه صلاة الصبح في جماعة ثم أقبل عليهم بوجهه الكريم ، وقال : معاشر الناس ، ما فعل عثمان بن مظعون ؟ قيل له : يا رسول الله إنه قد مات له ولد وقد بنى في داره مسجدا وفرشه بالرماد ويبعد الله تعالى فيه حزنا على ولده ، فقال النبي ﷺ : معاشر الناس من يأتي منكم به ؟ فقال مهر بن الخطاب رضى الله عنه : أنا آتيك به يا رسول الله إن شاء الله ، فضى مهر إليه وقرع عليه الباب قرعا خفيفا ، فأجابه بصوت حزين من كبد قريح لا يكاد يسمعه ، من الباب ؟ فقال : أنا مهر بن الخطاب ، أجب الأمين الصادق عمدا رسول الله ﷺ ، قال فخرج إلى وقد نحل جسمه وتغير لونه ولم يبق منه إلا الجلد والعصب والعروق ، قال فاحتمله على كتفه وأتى به إلى رسول الله ﷺ فلما نظر دمست عيناه ، ثم قال : يا بن مظعون إن الله تبارك وتعالى قد رفع الرهبانية عن أمي وإن للجنة ثمانية أبواب ، ألا تحب أن ترى ولدك في أحد أبواب الجنة ؟ قال : بلى يا رسول الله ، قال أدمن على صلاة الجماعة . قال حدثني بفضلها يا رسول الله صلى الله عليك ، قال حدثني جبريل عليه السلام عن الله تعالى أنه من صلى الظهر في جماعة فكأنه قد أنفق كثيرا من الذهب ، قلت زدني صلى الله عليك ، قال حدثني جبريل عليه السلام عن الله تعالى أنه من صلى العصر في جماعة فكأنه قد أنفق سبعين رقة من ولد إسماعيل عليه السلام ، قال زدني صلى الله عليك قال حدثني جبريل عليه السلام عن الله تعالى أنه من صلى صلاة المغرب في جماعة فكأنه قد حج سبعين حجة واعتمر سبعين همة غير حجة الإسلام ، قال زدني

— ٣٣٩ —

يا رسول الله صلى الله عليك ، قال فبكي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال يا بن مظهر كأنك تريد أن تسألني عن العشاء الآخرة ؟ قال : نعم فذاك أبي وأمي ، قال حدثني جبريل عليه السلام عن الله تعالى أنه من كان في جواره مسجد وسمع صوت أذان العشاء الآخرة فخرج من بيته بعد أن أسبغ الوضوء ومسح أطرافه وخطا إلى مصلاه وهو يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد خلق الله من ذلك اللفظ أملا كما شتى يسبحون بلغات شتى ، لسكل من يدمن على صلاة الجماعة ويزيده على ذلك ، قال : وما يزيده فذاك أبي وأمي ؟ قال قصر في الجنة من لؤلؤة بيضاء يرى ظاهره من باطنه بلا دعامة من تحته ولا علاقة من فوقه ، وفي ذلك القصر ست وستون مقصورة ، في كل مقصورة سريران ، سرير يمنة وسرير يسرة ، على كل سرير فراش من سندس ، وفراش من استبرق ، وما بين الفراش إلى الفراش نهر من خمر ، ونهر من لبن فلا للبواطن يتعدى ولا للظواهر تبطل ، كل ذلك لمن يدمن على صلاة الجماعة .

مسألة :

عن رسول الله ﷺ أنه قال من شهد الفجر في جماعة كان له في الفردوس سبعون درجة ما بين كل درجتين كخضر الفرس الجواد المضمر سبعين سنة ، ومن شهد الظهر في جماعة كان له في جنات عدن خمسون درجة ما بين كل درجتين كخضر الفرس الجواد المضمر خمسين سنة ، ومن شهد العصر في جماعة كان كمن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل كلهم رب بيت ، ومن شهد المغرب في جماعة كانت له حجة مبرورة وهرة متقبلة ، ومن شهد العشاء الآخرة في جماعة كان له كقيام ليلة القدر .

مسألة :

وجاء في الحديث عن أبي عثمان ليست صلاة عبد فيها الله أبلغ من صلاة الغداة يوم الجمعة . وفي الركعتين اللتين قبلها الرغائب .

مسألة :

وعن أنس بن مالك لا يوافق يوم القيامة بأحسن من الصلاة ، وإنها لتستطيل على سائر الأعمال ، ثم تنادي بصوت رفيع لن ينجيب ولن يخسر من جاء بي .

مسألة :

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال : من شهد الصلاة في جماعة أربعين يوماً لا يحرم بينهم صلاة ولا تسكيدة الافتتاح إلا وهو في المسجد كتب الله له براءة من النار .

مسألة :

وقال من توضأ في بيته وأحسن وضوءه ثم أتى إلى المسجد قرب أو بعد إلا كتب الله له بكل خطوة حسنة ومحا عنه بالأخرى سيئة حتى ينتهي ، فإذا قضى صلاته خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وخرج مغفوراً له .

مسألة :

وقال ابن عباس صلى النبي ﷺ صلاة الصبح في جماعة فلما اتنزل من محرابه أقبل علينا بوجه الكريم ، وقال : معاشر الناس ، رجل من أمتي يدخل المسجد فلا صلاة له حتى يميدها ، ورجل آخر من أمتي له فضل صلاة واحدة ، ورجل آخر من أمتي يدخل المسجد وله فضل عشر صلوات ، ورجل آخر يدخل المسجد

وله فضل خمس وعشرين صلاة ، ورجل آخر يدخل المسجد وله فضل ثلاثين صلاة
 ورجل آخر من أمتي يدخل المسجد وله فضل خمسين صلاة ، قلنا له : فدينك بالآباء
 والأمهات يا رسول الله ، عرفنا القوم حتى نعرفهم ، فقال : أما الذي لا حظ له
 في الصلاة حتى يعيدها رجل يكون وراء الإمام يركع قبل ركوعه ويسجد قبل
 سجوده فلا صلاة له حتى يعيدها . وأما الذي له فضل صلاة واحدة فرجل يدخل
 المسجد يكون من وراء الإمام فيركع عند الإمام ويسجد عند سجوده فله فضل صلاة
 وأما الذي له فضل عشر صلوات فرجل يركع بعد الإمام ويرفع بعد الإمام ويسجد
 بعد الإمام فله فضل عشر صلوات . وصلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد بخمس
 وعشرين صلاة ، والمؤذنون لهم فضل ثلاثين صلاة والإمام له فضل خمسين صلاة ،
 وكل من أذن وأم كان أفضل ، وإذا كان الإمام قنوعاً صبوراً محسباً يتم ركوعه
 وسجوده ، والذين يصلون وراءه راضون عنه يريد بذلك وجه الله كان له فضل
 ذلك ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول الخامس والثلاثون

فيمين يجوز أن يكون إماماً في الصلاة ومن أولى بذلك

قيل أولى بالإمامة من القوم أقرؤهم للقرآن وأعلمهم بالسنة ، فإن استووا في ذلك فأفضلهم ورعا وأثبتهم صلاحاً فإن استووا في ذلك فأكبرهم سنّاً ، وقيل إن استووا في ذلك فأصحبهم وجهاً .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله جاءت الرواية عن النبي ﷺ أنه قال : اختاروا لإمامتكم خيراً . أو قال أفضلكم ، ولا يجوز على النبي ﷺ في التأويل غير هذا ، لقوله أقرؤكم للقرآن أبي بن كعب فلا يتقدم على أبي بكر الصديق في الصلاة رضي الله عنه ، ولو كان لغير الفضل تقدم أبي بن كعب على الصحابة في الصلاة ولكن يتقدم بهم أفضلهم ، فإن استووا في الفضل فأقرؤهم للقرآن لثبوت القراءة في الصلاة ولا تجوز الصلاة إلا بها ، فإن استووا في الفضل والقراءة فأعلمهم بالسنة لأن الصلاة لا تقوم إلا بعلم ، فإن استووا فقيل أسنهم ، لقول النبي ﷺ ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ، وليس من التوقير لأكبر أن يكون مأموماً ، وقيل فإن استووا فأحسنهم وجهاً .

فصل

وقيل لا يؤم الصبي في الفرائض ولا في النوافل لسقوطها عنه في معاني السنة لقول النبي ﷺ ، واختاروا لإمامتكم أفضلكم وخياركم ، فإنما يخاطب بذلك

أصحابه البالغين الذين قد لزمهم معنى التكليف ومعنى الإمامة ، ولا نعلم في قول أصحابنا ترخيصاً^(١) في إمامة الصبي قبل أن يحتمل في جميع الوازم . وأما في الوسائل فقد أجاز ذلك من أجازته في مثل قيام شهر رمضان وسنة الضحى والنوافل إذا أحسن ذلك . وأمن على الطهارة . وقال بعض مخالفينا إذا لم يكن في الجماعة من يحسن القراءة أنه تجوز إمامة الصبي إذا عقل الصلاة تقول مهر بن الخطاب رضى الله عنه : الصلاة على من عقل ، والصوم على من أطاق ، يعنى من الصبيان ، ولثبوت معنى الجماعة أن لا تعطل ، فإذا عدم قيامها إلا بإمامة هذا الصبي على هذه الصفة جاز ذلك ، وهذا إذا لم يكن في الحاضرين من يحسن القراءة بقدر ما تقوم به الصلاة ، ولا يمكنه تعلم ذلك فلا يبعد جواز إمامة الصبي العاقل المحسن لذلك المأمون على الطهارة فهو أفضل من تركها وتعطيلها . واختلف في إمامة الأعمى في الصلاة ، فرأى ذلك قوم وجوزوه . وقيل كان ابن عباس وغيره يؤمون بالناس وهم عميان في الصلاة . وكان فيما قيل إن ابن عباس يقول أوهمهم وهم يعدلونى إلى القبلة .

مسألة :

وقيل استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم في المدينة يصلى بالناس . وقيل إنما جعله يعلم الناس دينهم .

(١) قال شيخنا السالمى في المعارج اختلفوا في إمامته إذا كان مختنئاً مميزاً حافظاً للصلاة أما من لم يكن كذلك فلا يؤم بأحد . قلت وهذا حرص منهم على إقامة الجماعة وهو المعنى الذى أشار إليه أبو سعيد في قوله إذا اضطروا إليه والدليل على صحته ما رواه البخارى ونسأى وأحمد وأبو داود عن عمرو بن سلمة أنه كان يؤم الصحابة وهو ابن ست أو سبع سنين قل وكانت على بردة إذا سجدت تقلعت عنى إلى أن قال فقطعوا له قبضا عمانية فا فرحت بشيء فرحى بذلك القميس . م

مسألة :

ومن ذهب إلى أن إمامة الأئمة لا تجوز لأن الأئمة لا يستقبل القبلة إلا على معنى التحري ، والذين من خلفه البصراء يستقبلون القبلة على علم ويقين . وأما جواز إمامته فله معنى دخوله في جملة المسلمين ، ولأنه مع من يؤم من القبلة على يقين ، ولو كان عند نفسه على تحري فإن المؤتم به على يقين لا على التحري ، فإذا حضر الأئمة والبصير من المسلمين كان إمامه المبصر إذا استويا في حالهما أحب إلينا . وإن كان الأئمة أفضل كانت إمامته أحب إلينا لثبوت تقديمه لفضله .

مسألة :

واختلفوا في إمامة العبد ، فقال قوم لا تجوز لأنه ليس عليه صلاة الجماعة واجبة ، والذي يحيز إمامة العبد يقول إنه داخل في جملة المسلمين المخاطبين والصلاة واجبة عليه ، فإذا أذن له سيده وفرغه لذلك فلا مانع يمنعه من ذلك إذا كملت فيه الشروط التي ينبغي أن تكون في الإمام الحر ، وإذا ثبت معنى جواز إمامته في صلاة الفريضة فلا معنى يمنع ذلك في الجمعة والعيدين وما أشبه ذلك ، أن يكون إماما فيهما وما أشبههما . ولما قيل إن صلاة الجمعة لا تلزم المسافرين .

مسألة :

وأجازوا إمامة المسافر بالناس الجمعة إذا نزل بمنزلة الإمامة فيها وهو إمام المصّر إذا دخل موضع الجمعة مسافر بمعنى المصّر كان هو الإمام لرعيته وعليهم الجمعة . لأن الأمراء إذا دخلوا الأمصار فهم الأئمة في الجمعة والجماعات ، ولا يتقدمهم غيرهم في حضر ولا سفر وإن أمر الإمام مسافرا يصلي بالناس الجمعة جاز ذلك ولزم بأمر

الإمام . وفي الأصل لاجمة عليه فكذلك العبد مثله . وأما قولهم لا يؤم الأعرابي فلا أعلم معنى في ذلك يمنع الأعرابي من الإمامة في الصلاة إذا كان أهلاً لذلك ، وفيه كمال صفة من يكون إماماً في الصلاة ، مقيماً غير مسافر إلا أنه يخرج في معنى الرواية أن الأعرابي لا يؤم المهاجر ، وهذا يخرج معناه قبل نسخ الهجرة ، أو يكون الأعرابي لا يحسن الصلاة وقراءة القرآن . ويؤم الأعرابي بمن هو مثله وكذلك القروي يؤم بمن هو مثله . ومن لا يقرأ القرآن يؤم بمن لا يقرأ مثله ، فإن أم بمن يقرأ ومن لا يقرأ فصلاته وصلاة من لا يقرأ مثله تامة ، وصلاة من يقرأ منتقضة ، وعليهم البدل .

مسألة :

وقيل لا بأس بإمامة من لا أب له يعرف ، وإن ثبت أنه ولد زناً فلا معنى يدخل عليه بوالديه في أمر الصلاة ولا أمر دينه . وإن كان غيره ممن لا يفوقه في الفضل أو ممن هو مثله أقرب إلى مسارعة الجماعة إليها بصلاته فهو أحب إلي أن يقدم غيره من هذا الوجه إذا كان تقدمه يشغل بوجه من الوجوه ووجد مثله لم أحب أن يشق على الناس في الاختيار . وأما الخنثى فإنه يؤم الخنثى أو الأنثى ولا يؤمه الأنثى ولا يؤم هو الرجال . وأما إمامة الكافر فلا تجوز إذا كان كفره كفر شرك . ولا يثبت عليه الجبر على الإسلام بالصلاة كالمرتد إذا صح أنه في حين تقدمه بالمسلمين كان كافراً مشركاً . وأما إقراره بالشرك من بعد الصلاة بهم فلا يكون عليهم حجة إذا كان في دار الإسلام . ولا تجوز إمامة المرأة بالرجل في فريضة ولا غيرها ، وكذلك لا تكون هي خافه ويقرأ ويكون إماماً لها

ولو لم يحسن هو القراءة لأن ذلك خلاف السفة في الإمامة بالفرائض . والسنة أن يقرأ الإمام لا المأموم ، وإن فعلت ذلك فصلاة الرجل تامة ، وعليها هي الإعادة .

مسألة :

وقيل إن ابن عباس جاء والنبي ﷺ يصلي بالليل فجعله النبي ﷺ عن يمينه .

مسألة :

واختلفوا في الإمام إذا لم ينو أنه إمام لجميع من يحىء يصلي بصلاته ، فقول لا تجوز صلاة المأموم بصلاة من صلى ولم ينو أنه إمام له ، لأنه لا يكون إماما له على الإطلاق إلا بنية ، لأن الأهال بالغيات ، وكما لا تجوز الصلاة إلا بالنية على الانفراد فكذلك لا تكون الجماعة إلا بالنية . وإذا أمه الإمام بإظهاره للإمامة خرج من معنى الحكم أنه قد أمه إذا اتم به المؤتم واتخذ إماما لأن إظهار الإمام مالا يكون جائزا له من الصلاة من الجهر إلا بالإمامة كان ذلك دليلا على أنه إمام ، فإذا كان هذا الإمام في موضع إمامته المعروف بها من بقعته حسن أن يكون إماما لكل من دخل معه من رجل أو امرأة ، من همار بقعة أو غيرهم حتى يعلم المصلي خلفه أن نيته غير ذلك ؛ وإذا لم يكن إماما في تلك البقعة معروفا بذلك حسن أن لا تثبت إمامته بمن صلى خلفه إلا حتى يعتقد الإمامة به أو يعلم ذلك منه بمعنى ما قد صح أنه قد جعل نفسه إماما ، وأن هذا قد دخل معه في إمامته .

مسألة :

وفي قول أصحابنا أن كل من صلى الفريضة وثبتت له صلاته كان قد صلاها

مفرداً أو في جماعة أنه لا يؤم غيره في تلك الصلاة لقول النبي ﷺ^(١) إذا صلى أحدكم ثم أتى المسجد والإمام يصلي فيصلي ويجعلها نفلاً ، ولا يقوم الفرض بالنفل من فعل الغير ولا من فعل النفس .

مسألة :

ومن جامع أبي محمد رحمه الله روى عن النبي ﷺ أنه قال ليؤمكم أقرؤكم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في ذلك سواء فأكثرهم سنناً^(٢) ، فإن كانوا في ذلك سواء فأقدمهم هجرة . وقال النبي ﷺ إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به^(٣) . وقال من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر^(٤) . ومن جمع بين العلم والقراءة والعمل كان أولى بالإمامة ، وإذا استووا في ذلك كان أكبرهم سنناً لما في النفوس من تعظيم ذوى الأسنان ، فإن استووا في ذلك فأتبهم ورعاً وصلاحاً لأنه لا يخفى على ذى لب أنه قد جمع من الفضائل ما لا يرغب عن اتباعه إلا ناقص ، وكذلك كرهنا إمامة الفاسق مع جواز الصلاة خلفه لما فاته من تعظيم النفوس له من جهة الدين ، وإن كان ذلك

(١) أخرجه الترمذى والنسائى وأبو داود عن جابر بن زيد عن أبيه .

(٢) روى مسلم عن ابن مسعود ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنناً وفي رواية سنناً عوضاً عن سنناً ومعناه إسلاماً ولا يؤم الرجل الرجل في سلطان ولا يقعد في بيته على تكبرته إلا بإذنه . م

(٣) أخرجه أبو داود وأسلم في الصحيحين بلفظ أطول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر وإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين .

(٤) أخرجه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم عن ابن عباس . م

من طريق الحكم ولا يشبه الفاسق في هذا المشرك، لأنه لو تاب وقد صلى لم تكن عليه إعادة صلاته ، ولو أسلم الكافر وقد كان صلى أعاد صلاته ، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ : الإمام ضامن ، وهذا حكم عام على كل إمام في حال ما هو فيها إمام ولو لا أنه مؤد فيما يؤدي عن نفسه وعن غيره لم يكن ضامناً ، ألا ترى أن مدرك الإمام في الركوع تجوز ركعته . وإن قلنا إن عليه قضاء ما فات ، وقد قال كثير من أصحابنا مع مخالفتهم إن ركعته جائزة ولا إعادة عليه منها ، وهذا يبين لك أنه فيما يؤدي عن نفسه مؤد عن غيره، وكذلك القارى إذا صلى خلف الأُمى لم تجز صلاته لأن الذى يؤدي الأُمى عن نفسه لا يصلح لأن يكون أداء عن القارى . وكذلك ما تؤدي المرأة عن نفسها لا يصلح لأن يكون أداء عن الرجل ، فإذا صلى القارى خلف الأُمى جازت صلاة الإمام ، وفسدت صلاة القارى .

مسألة :

وإن صلت امرأة برجل ونساء فإن صلاة النساء جائزة ، وصلاة الرجال فاسدة ، وكذلك الأُمى بالأُمى ، وكذلك الإمام إذا كان ممن فرضه في صلاته الإيماء لم تجز خلفه صلاة من ركع ويسجد ، وكذلك المتوضىء خلف المتييم من الجنابة ، وكذلك الطاهر من النساء خلف المستحاضة، والمتوضىء خلف من به سلس البول، لأن هؤلاء صلاتهم ضرورة ، فإذا زالت الضرورة قبل تمام الصلاة أعادوها لاستحالة وجود الضرورة والقدرة ، والله أعلم .

مسألة :

وإذا قام إمام العراة قدامهم والمرأة أمام النساء في الصلاة وهي لمن إمام أو قامت المرأة إلى جانب الرجل في الصلاة، أو قام المأموم على يسار الإمام، وكذلك من كان في معنهم خالف ترتيب النبي ﷺ لهم في الصلاة فصلاة هؤلاء كلهم باطلة ، ولا يكونون مطيعين في صلاتهم مع مخالفتهم للنبي ﷺ في ترتيبه إياهم ، وقد قال الله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . ولا يكون أحد إماماً لرجل في بيته ولا في سلطانه إلا بإذنه ، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه ، والتكرمة الفراش والمخدة ، فالواجب على المؤمن امتثال ما أمر به النبي ﷺ من فرض وندب في صلاة وغيرها ، وأجمعوا أن الإمام إذا كان يحسن الصلاة وما يلزم فيها من قراءة أو غيرها أن إمامته جائزة ، وإن كان في المأمومين من هو أقرأ منه أو أكبر سناً .

مسألة :

وإمامة العبد والأعمى والخصى جائزة إذا كان بالوصف الذي وصفه النبي ﷺ ، وإمامة ولد الزنا والنبدوذ وولد الملاعنة جائزة .

مسألة :

وقيل إن الخصى لا يكون إماماً ويكره أن يؤم الناس في الصلاة المقيد والمحجوب إلا أن يصلوا بمثلهم . وقال أبو عبد الله لا بأس بإمامة المحجوب إذا كان صالحاً .

مسألة :

وقيل لا يصلى خلف المولى إذا قال إنه من العرب ، ولا من انتهى من العرب إلى غير عشيرته .

مسألة :

وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن إمامة من يعشى بالليل ولا يبصر في الليل والذين خلفه يبصرون ، قال : تجوز الصلاة خلفه بالليل وتجوز الصلاة خلفه بالنهار .

مسألة :

وذكر أن موسى بن علي كان يصلى خلف محمد بن سليمان وهو أعمى . ومقطوع الرجل يلحقه معاني الاختلاف في الإمامة في الصلاة إذا كان يصلى قائماً . وأما مقطوع اليد فقد كرهه من كرهه لنقصان طهارته . وأما مقطوع الأذن الواحدة والعين فتجوز إمامته بالأصحاء ، وكذلك الأنف ، وأما الأصم فإمامته جائزة لأنه يبصر القبلة . وأصحابنا لا يرون الصلاة خلف من يقنت إذا علم أنه يقنت في الصلاة ، وإن لم يقنت فلا بأس بالصلاة خلفه ، ومن صلى خلفه قبل أن يعلم أنه يقنت فقنت فلا إعادة عليه ولو علم بقنوته وهو يصلى خلفه ، ولكن لا يصلى خلفه غير الصلاة التي صلاحها خلفه^(١) وعلم فيها بقنوته .

مسألة :

واختلف في الصلاة خلف من يحرم قبل أن يوجه . فبعض يميز الصلاة خلفه ،

(١) ينظر هل تفسد صلاته إذا صلى خلفه وهو يعلم أنه يقنت اختلف أسيافنا في ذلك والأصل فيه هل انتهى يدل على فساد انتهى عنه أو لا يدل هذا ما يظهر في توجيه القول والله أعلم . م

وبعض لا يجيزها خلفه ، والذي لا يجيز الصلاة خلفه ينقض صلاته التي صلاها خلفه ، علم أنه يفعل ذلك أو لم يعلم .

مسألة :

وفي القنوت إنما يذهب من ذهب إلى فساد صلاته إذا صلى خلفه من بعد علمه أنه يقنت فثبت معنى التوجيه بعد الإحرام أنه أشد إذا كان نقض الصلاة به على العلم والجهل عند من ذهب إلى ذلك .

مسألة :

وكره من كره للولد أن يؤم الوالد إلا أن يكون الولد يقرأ والأب لا يقرأ .

مسألة :

وعن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر في الذي يصلي بقوم ولم يأمره ولا استأذنهم في ذلك فإذا لم ينكروا عليه ذلك جاز له ولهم ، ويستحب له أن يستأذنهم إذا أراد أن يصلي بهم .

مسألة :

ومن أبي الحسن البسماني أن الفساج يجوز أن يؤم بالناس في الصلاة والجائز غير المأمور والأفضل أفضل ، وأولى بالتقديم من غيره . ومن كانت ناقصة منه أصبع أو مقطوعة منه فلا بأس أن يؤم غيره ممن هو أتم منه ، وكذلك إن كانت يده مقطوعة إلا أن يترك حداً من حدود الصلاة من العجز عنه في قيامه أو سجوده مما ينقض صلاته ، فإنه لا يؤم إلا بمن هو مثله أو دونه، ومن عرضت له

علة في أصبعه مما لا يقدر على غسلها أو يخاف إن غسلها أن تزداد علقته فإن كان بها نجاسة ظاهرة ويمتنع عن غسلها للوضوء ولا يأتي على موضع الوضوء كله من الجارحة فقد قيل لا تيمم عليه ، وقول يوضئ ما بقي من الجارحة من موضع الوضوء مع سائر جوارحه ويقيم ويصلي . وأما إذا كانت نجاسة مثل دم سائل أو غير سائل إلا أنه يجب غسله ثم يمس ، فقيل يقيم للنجاسة مع غسل ما بقي من سائر جوارح الوضوء ويصلي . وقول لا تيمم عليه أيضا وعليه الوضوء كما أمكنه ما لم يأت ذلك على موضع الوضوء من الجارحة كلها ، ففي إمامة هذا الذي وصفنا إذا كانت من عذر يختلف فيها بغيره من المتطهرين ، وقول يجوز له أن يؤمهم لأنه بحال المتطهر في العذر ، وقول لا يؤم بالمعتلين . وأما الجنب إذا صلى بالناس ثم علم بعد ذلك بقول تتم صلاة من صلى خلفه وإن علم وهو في الصلاة خرج ، ولهم أن يبنوا على صلاتهم كما جاز لهم ذلك في الدم وسائر النجاسات إلا أن يكون من عن قفا الإمام فإنه يشدد فيه ويفسد من أجل الواجهة لا من طريق الإمامة . وقول لا يقطع الجنب الصلاة ولا يضر من كان عن يمينه ولا عن شماله ولا سائر الصفوف وكل ذلك سواء عنده ، وأما القاعد فلا يؤم القائم في صلاة الفريضة . وأما في النافلة فجائز إذا كان أقرأ ، ويكون في وسط الصف ويتقدم بهم غيره ، فإذا فرغ من يقرأ من القراءة ركع الآخر بهم وسجد ، ويكونان إمامين لهم ، وإن لم يتقدم أحد قائم يركع بهم ويسجد فيعجبني أن تتم صلاتهم لأنها ليست عليهم بواجبة في الأصل . وإن أم القاعد بالتأخير في صلاة الفريضة فلا أعلم أجدا قال بجواز ذلك .

مسألة :

واختلفوا في جواز الصلاة خلف من يقول ، ولا الضالين آمين ، ونحب إن كان الفاعل لذلك من أهل التعبد به أنه لا يكون على للصلى خلفه إعادة إذا احتاج إلى الصلاة خلفه لإحياء سنة الجماعة ولم يوجد غيره .

مسألة :

وقيل يجوز للمتميم أن يؤم المتطهرين لثبوت طهارته ، وقال أبو عبد الله إذا صلى رجل مقيم من جنابة برجل متوضىء انتقضت صلاة المتوضىء وقول لا نقض عليه .

مسألة :

وإن صلى مقيم من جنابة بمقيم من غير جنابة فلا ينفى ذلك ولا نقض عليه . وقول عليه النقض .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله إن القاعد يصلى بصلاة القائم في الفريضة والنافلة ، وأما صلاة القائم بالقاعد فقول لا تجوز في الفريضة ، وقول لا تجوز في الفريضة والنافلة ، ويرى معنى ذلك عن النبي ﷺ ، وذلك لفضل الجماعة ، والمقعد لا يصلى بالتأمين ويصلى بمن هو مثله وبالتأمين وبالتأمين .

مسألة :

وعن أبي الحواري رحمه الله في أهمي أو مكسور لا يعتمد على قدميه في

الصلاة أو به جراحه في وركه أو ركبيه لا يقدر أن يتورك عليهما في الصلاة ، هل يجوز أن يؤم في الصلاة بمن هو أصح منه ، فأما الأصح فقد اختلف فيه ، وأما من كان في جبهته جرح ولا يقدر على السجود فغيره أولى منه بالتقدم . وأما الركبتان والفخذان واليدان فهما أهون إلا أن غيره أولى بالتقديم .

مسألة :

” وقد كان رجل يصلي في مسجد الفنتق من نزوى ، يقال له صالح ، كان فيما بلغنا في رجله علة لا يمكنه أن يتورك من أجلها على ما ينبغي ، وكان أبو معاوية فيما بلغنا يصلي خلفه ونحب أن يتقدم غيره ، وكان أبو المؤثر يقول : كان رجل يقال له الوليد بن مخلد يصلي بالناس في الكبير من سمذ نزوى ، وكان يمد رجله ولا يقدر يتورك عليهما وكان يدها إذا تورك أو إحداها ، وكان أبو المؤثر يميز ذلك ، فإن أم واحد من هؤلاء في الصلاة فلا تقض عليه ، ولا على من صلى خلفه .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله يخرج في معاني قول أصحابنا أنه لا يجوز إمامة القاعد بالقائم لأنه أنقص منه والقيام خد من حدود الصلاة لا يجوز تركه إلا من عذر ، ولا يجوز للقادر على القيام أن يصلي قاعداً فيأتم بالقاعد . والقائم يؤم القاعد ، والنائم ، والقائم ، والقاعد يؤم القاعد والنائم ولا يؤم النائم القاعد ولا يرجعان إلى صلاته فيصليان بها لأن صلاته ناقصة عن فرض ماوجب عليهما ، وإن كان خلف الإمام مريض قاعد أو نائم صلى بصلاته إن أراد كما أمه . والمريض الذي يصلي بالإيماء فله أن يكون إماماً بمن هو مثله .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله في قول أصحابنا إن صاحب المنزل أولى بالإمامة من حضر ، كذلك إمام الحي في مسجدهم إلا أن يحضر إمام معقود له الإمامة فإنه إمام لرعيته^(١) دونهم في كل موضع في سفر أو حضر أو مسجد أو غيره إلا أن يقدم غيره فإنه يجوز أن يقدم من شاء ويصلي بهم إن شاء . وكذلك إن حضر علم من أعلام المسلمين من أئمتهم في الدين . أحيينا أن لا يتقدم عليه ويتقدم هو . وكذلك قاضي المسلمين وأمثاله من أشراف أهل الدين أن يقدموا للفضل لقول النبي ﷺ لا تزال أمتي في سفال ما أهمهم دونهم . وفي حديث آخر ، إذا صلى الرجل بقوم وخلفه من هو أفضل منه لم يزالوا في سفال . ومعنى ذلك من تقدم بقوم يصلي بهم وخلفه من هو أعلم منه وأقرأ منه فلا يزالون في سفال أن ذلك إذا أمكنهم أن يقدموا أفضلهم وقد خالفوا السنة ، ومن خالف السنة في أمر قد لزمه فلا يزال في سفال حتى يتوب .

مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله يخرج في معاني قول أصحابنا معنى الاختلاف في الصلاة خلف من هو دون الولي للوافق^(٢) ، للطاعة بكاملها في ظاهر الأمر نقول

(١) الدليل على ذلك الحديث الذي أخرجه مسلم عن ابن مسعود وفيه ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وهو عام للإمام الأكبر والإمام الأصغر الذي صرح به الطبراني من حديث ابن مسعود لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت .
(٢) اختلف السلف في اشتراط المدالة للإمام فمن قال بذلك الإمام علي بن أبي طالب والعروة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب روى الربيع بن حبيب لا وجه على بن أبي طالب رسله إلى معاوية بن أبي سفيان قال لهم صلوا في رجالكم واجعلوا صلاتكم معهم سبحة أن الله لا يتقبل إلا من المتقين .

— ٣٥٦ —

لا يجوز إلا خلف المسلم الولي لأنها أمانة وقول تجوز خلف أهل الدعوة ما لم يتهموا في الصلاة . وقول تجوز خلف أهل القبلة ما لم يزيدوا في الصلاة أو ينقصوا منها ، وذلك أفضل من الفرادى لإحياء السنة إلا على قول من لا يجيزها إلا خلف المسلم ، وقول إن الصلاة فرادى أفضل إلا مع المسلم .

مسألة :

وقيل إن أبا سعيد الأنصاري صنع طعاما ودعا أبا ذر وابن مسعود وحذيفة وحضرت الصلاة وتقدم بهم أبو ذر ، فقال له حذيفة : وراءك ، صاحب البيت أحق بالإمامة منك ، فقال أبو ذر كذلك يا ابن مسعود ؟ قال : نعم ، وتأخر ، فتقدم صاحب البيت بالإمامة وصلى بهم .

مسألة :

وقيل إن عليا لما وجه وفده إلى معاوية فقال لهم ، صلوا في رجالكم واجعلوا صلاتكم معهم نافلة فإن الله لا يقبل إلا من المتقين .

فصل .

وأجاز المسلمون الصلاة خلف من يفرد الإقامة ومن يسر بسم الله الرحمن الرحيم ، وخلف من يرفع يديه في الصلاة للتكبير ، ومن يسلم مرتين ، ولم يروا ذلك زيادة في الصلاة ولا نقصانا فيها ، وليس ذلك من أفعال المسلمين ، وقد جامعوا على ذلك في الفعل بالصلاة خلف من يفعل هذه الأربع ، لانعلم أن أحداً من المسلمين قال فيمن بنقض على من صلى خلفه ، وأما من يترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب فقول تفسد صلاته ، وقول صلاته تامة ، فإن صلى خلفه وهو يعلم أنه يتركها فعليه الإعادة وإن لم يعلم فصلاته تامة .

مسألة :

وأما الذى يحرم قبل التوجيه فصلاته وصلاة من صلى خلفه فاسدة وقول
صلاة من صلى خلفه تامة .

مسألة :

ومن صلى خلف رجل يدين بالقنوت فى صلاته فلم يظهر قنوتا إلا أنه وقف
فصلاته تامة .

مسألة :

وقيل إن أهل مكة والمدينة لا يقتنون ، وأما أهل البصرة فيرون القنوت
فى صلاة الفجر والوتر .

فصل

وقال موسى بن على رحمه الله من علمت منه أنه يسرق أموال الناس فلا يصلى
خلفه ، قال أبو المؤثر مثل ذلك ، وإن دلى خلفه لم أر عليه إعادة صلاته وإن صلى
وحده أحب إلى من أن يصلى خلف من يسرق إلا أن يتوب ويعزم .

مسألة :

ومن كان معه مال شاهر مع الناس أنه حرام والرجل مصر عليه ويأكله فإنه
لا يحل للمسلم أن يأمن هذا بعد علمه بإصراره أن يتقدم الناس فى الصلاة ، صلاة
فريضة ولا نافلة ، وأما إذا استضر هذا المسلم إلى الصلاة خاف هذا المهر فيجائز
للمسلم .

مسألة :

وذكر القاسم بن يوسف عن من ذكر عن همر أنه قال لا يصلى خلف ولاية السلطان من قومنا .

مسألة :

وعن عزان بن الصقر رحمه الله في الصلاة خلف رجل لم يعلم منه إلا خيرا أنه كرهه أهل المسجد وكرهوا الصلاة خلفه وأبى أن يقطع عن ذلك وهو يصلى في المسجد وهم له كارهون أنه لا بأس على من صلى خلفه إلا أن يعلم منه سوء .

مسألة :

وسألته عن الصلاة المفروضة خلف من لا أتولى أو يكون متبعا أو قد اطلعت عليه وهو مواقع نهيا من نهى الله ، قال استقبته ، فإن تاب وإلا فلا تصل خلفه .

مسألة :

وقيل : يجوز الصلاة خلف مقطوع اليد أو أشل الرجل ، وقيل من صلى بقوم وهو لا يحسن إذا شئ عن حدود الصلاة ولم يحفظ ذلك فصلاته تامة إلا أن يكون لا يعرف ما لا يتم الصلاة إلا به فلا تجوز الصلاة خلفه إذا علموا ذلك . ويكره أن يؤم للمقيد في الصلاة غير المقيد ، وسأل أبا المؤثر بعض العلماء عن رجل صلى خلف رجل صلاة الفجر ثم سأل عن التحيمات فلم يقمها على وجهها وزاد فيها أو نقص منها أو خلط فيها فقال : لم يكن عليه أن يمتحنه عن ذلك فإذا فعل ذلك فأحب أن ينقض صلاته فنقض صلاة الفجر في مسجد أبي عبد الله بحضرة وأمره أن يعيد ركعتي الفجر ولو صلى خلفه العتمة لأمره بإعادتها وإعادة الوتر .

مسألة :

ومن صلى فوق سطح مسجد فلا أخب لأحد أن يصلى خلفه معه . وقال
الوضاح إن الرجل إذا كرهه الرجلان من الصالحين المسلمين ممن يحاضر المساجد
في الجماعة فتجب له أن لا يصلى بهم .

مسألة :

وإن كان إمام مسجد في يده مال على غير وجهه أو يخاطب لشيء على غير وجهه
أو يجر في حدود الأرض أو يضيق طرق المسلمين فلا تجوز الصلاة خلفه .
وقال محمد بن خالد سمعنا أنه إذا كان المريض في حلة يسهه أن يصلى قاعداً فيتكلف
أن يؤم بالقوم قائماً أن صلاته جائزة .

مسألة :

وقيل في الذي يصلى في الجماعة صلاة العصر ، ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فقل
إنه يقطع صلاته فإن مضى بهم فسدت صلاته وصلاتهم جميعاً ، وقول إن ذكر بعد
أن دخل في الصلاة فإنه يمضى على صلاته ويقمها .

مسألة :

ومن أمّ برجل وقد صلى الرجل وحده فإن كان الإمام يؤم في ذلك المسجد
فصلاة الإمام تامة ولا اختلاف في ذلك ، وإن كان لا يؤم فيه فيختلف في تمام
صلاته .

وقيل إذا حضر مأموم وقد فرغ الإمام من الصلاة والمسجد إمام راتب

كرهه أن يعقد جماعة أخرى إلا أن يكون مسجدا في سوق أو في عمر الناس فلا يكره ذلك ، وإن حضره مأوم وقد فرغ الإمام ومن معه من الصلاة استحب لمن يصلي أن يكون إماما ويصلي معه بعض من قد صلى مع الإمام ليحصل له فضيلة الجماعة لما روى أبو سعيد الخدري أن رجلا^(١) جاء وقد صلى رسول الله ﷺ فقال من يتصدق على هذا ، فقام رجل فصلى معه .

مسألة :

ومن صلى منفردا ثم أدرك الجماعة يصلون فإنه يستحب له أن يصلي معهم لما روى أن النبي ﷺ صلى صلاة الغداة في مسجد الخيف فرأى في آخر المسجد رجلين لم يصليا معه ، فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالا : يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا ، قال : ولا تفعلوا ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ، فإنها لكم نافلة ، والقرض منهما الصلاة الأولى ، وروى هذا الحديث أيضا جابر بن زيد وأبو ذر الغفاري رضي الله عنهما .

مسألة :

ويستحب للإمام أن يخفف الأذكار والقراءة لما روى أبو هريرة عن^(٢) النبي ﷺ أنه قال إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صلى لنفسه فليطل ما شاء .

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وفي رواية لأحمد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه الظهر فذكر الحديث عن أبي سعيد وأخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وابن حبان ولفظ الترمذي أنكم يتجر مع هذا وذكر بعض الشراح أن الرجل الذي صلى معه أبو بكر الصديق كما بين ذلك ابن أبي شيبة .

(٢) رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة .

مسألة :

وينبغي للمأموم أن يكون تابِعاً للإمام في الصلاة ولا يتقدمه في شيء منها لقوله ﷺ : إِمَّا جَعَلَ الْإِمَامَ إِمَامًا لِيُؤْتَمَ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَلَا تَتَخَلَّفُوا عَلَيْهِ وَإِذَا نَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَمِعَ الْمَدْعُوَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَأْنِهَا وَعَلَيْهِ الْعُسْكِينَةُ وَالْوَقَارُ وَيَمْشَى وَلَا يَسْعَى وَيَصِلُ مَا أُدْرِكَ وَيَبْدُلُ مَا فَاتَهُ .

مسألة :

وإن أقيمت الصلاة في المسجد قطع من في المسجد صلاته لقول النبي ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وإقامتها تكبيرة الإحرام وهو الدخول فيها والله أعلم وبه التوفيق .



القول السادس والثلاثون

في صلاة الجماعة بعد الجماعة في المسجد وغيره وفي النية لصلاة الجماعة

وقيل لأبي سعيد رحمه الله ، إذا صلى الإمام في المسجد الذي يؤم فيه جماعة بمن ثبتت به الجماعة، هل يجوز لأحد أن يصلي في ذلك المسجد جماعة؟ قال ليس له ذلك في قول أصحابنا إذا كان في موضع تجوز فيه الصلاة بصلاة الإمام الأول ، وإن فعل ذلك ففي نقص صلاته اختلاف، ويحسن تمام صلاتهم لئلا يمنع صلاة الجماعة بوجه من الوجوه ولا في وقت من الأوقات إلا في حال قيام صلاة الإمام فلا يصلي أحد إلا بصلاته في وقت تجوز الصلاة بصلاته ، وهذا إذا كان إماماً قد ثبتت إمامته فيه ، وكان يصلي صلاة مفروضة في وقتها بمن تقوم به صلاة الجماعة من المصلين معه ، وثبتت الجماعة في تلك الصلاة في ذلك المسجد ، لم تسكن بعدها جماعة في تلك الصلاة في ذلك المسجد حيث تجوز الصلاة بصلاة ذلك الإمام أن لو اتصلت الصفوف في ذلك للمسجد ، وأما إذا كانت بقعة من المسجد لا تجوز الصلاة فيها بصلاة الإمام في مقدم المسجد أو في جانبه أن لو اتصلت الصفوف فقد قيل في هذا الموضع أنه لا تجوز الصلاة بعد الصلاة في هذا الموضع وأما إذا كان مسجد لا إمام له أو له إمام ولا همار له تستقيم بهم الصلاة في أوقات الصلوات جماعة فالصلاة في ذلك المسجد جائزة جماعة بعد جماعة في صلاة واحدة ، ولو كان مسجد فهو كسائر البقاع غير المساجد المعمورة، وإن صلى قوم جماعة في صرحه مؤخر المسجد وجاء آخرون فأحبوا أن يصلوا جماعة فلا بأس بذلك ، إذا جازوا الباب الأول،

وإن كان قوم يصلون في براح، كل جماعة بإمام في ساعة واحدة صلاة واحدة دون خمسة عشر ذراعاً، أن صلاتهم جميعاً تامة، ولو اتصت الصفوف، وأحب أن يكون بينهم مقدار ست عشر ذراعاً فصاعداً. وإن كان بعضهم عن يمين بعض أو شماله فنحب أن يكون بينهم مثل ما ذكرنا وصلاتهم تامة إن شاء الله.

مسألة :

وحفظ أبو معاوية عن أبي عبد الله رحمه الله في قوم صلوا جماعة في الظلام والإمام مستقبل للمؤمنين حتى قضوا الصلاة ولم يعلموا، أن صلاتهم تامة وإن علم الإمام وهو في الصلاة فليقبل إلى القبلة.

مسألة :

ويكره للرجل أن يصلي في المسجد والإمام يصلي بالقوم غير الصلاة التي يصلي وحده، لأنه يكون بمنزلة المشاق للإمام، وأما إذا كان ذلك لمذرك وكانت صلاته حيث لا تجوز الصلاة بصلاة الإمام على معنى لا يقدر عليه فهو مسمى بصلاته تامة.

مسألة :

وإذا قام الإمام لصلاة الفريضة وقد دخل أحد في صلاة الفريضة فإن أمكنه أن يصلي ركعتين ويسلم قبل أن يكبر الإمام تكبيرة الإحرام فعل ذلك وجعل صلاته نافلة، ودخل مع الإمام في الصلاة، ولا يحسن أن يصلي أحيد في المسجد فريضة ولا نافلة والإمام يصلي الفريضة جماعة في المسجد حيث تجوز الصلاة به صلاة الإمام أو لا تجوز.

مسألة :

وستل أبو سعيد رحمه الله عن إمام المسجد إذا صلى بالجماعة بن حضره من العمار ثم جاء غيره من العمار أو من غيرهم فصلوا جماعة في ذلك للمسجد قدام للموضع الذي هو صلى فيه ، أن صلاة الجماعة الأخرى لا تقطع على المصلين قبلهم صلاة النافلة ، لأن الجماعة قد ثبتت لهم في المسجد .

مسألة :

وإن صلى الإمام في مسجده بامرأة أو صبي أو نساء كثيرة وصبيان فلا يجوز لأحد أن يصلي بعده جماعة حيث تجوز الصلاة بصلاته ، لأن الصلاة على من عقل من الصبيان واجبة ، ولأن النساء إذا صلين مع الجماعة أن صلاتهن تتم ، فإذا وقعت الجماعة بمن تجوز من المجتمعين عليها من صلاتهم فهي جماعة ، وذلك إذا كان لعذر . وإن صلى بهم على هذه الصفة من غير عذر لم نرها تقع موقع الجماعة ، وللعلم أن يصلوا إذا حضروا جماعة ولو في صلاة واحدة ، وكذلك إن صلى بمسافر أو عبد بغير رأى سيده إذا صلوا مع الإمام حيث تجوز إمامته ويكون إماماً لمن يصلي معه ، ولو صلى بعبد بغير رأى سيده في مسجده الذي يؤم فيه لجاز .

مسألة :

وإن أمر عبد غيره أن يصلي خلفه في مسجده أو غير مسجد بغيره إذن سيده فنحب له أن يقتلص إلى سيده بقدر ما أستعمله . وإن دخل قوم مسلماً يريدون الصلاة ولم يعلموا أصلي في ذلك المسجد جماعة أم لا ، فنحب لهم أن يصلوا جماعة لأنهم يصلون على شبهة .

مسألة :

وأما من صلى جماعة في مسجد بعد أن صلى إمامه فيه بالجماعة تلك الصلاة فصلاتهم^(١) فاسدة في أكثر القول . وأما في حين الصلاة فله أكثر تشديدا في فساد صلاتهم .

مسألة :

وقال بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله في قوم صلوا جماعة في مسجد ، ثم جاء إمام المسجد فصلى أن صلاة الذين صلوا قبل الإمام فاسدة ، وأما غيره فيرى جوازها .

مسألة :

وإذا كان مسجد جامع له إمام معروف في سائر الأوقات وله آخر يصلى فيه يوم عرفة وليلة النحر ، فقال بشير كل من كان شياً فهو له . فإن صلى إمام ومعه أناس آخرون تلك الصلاة فينبغي أن تكون صلاة الرجل المعروف به تلك الصلاة هي الصلاة ، وعلى الآخرين النقض على قول من يرى النقض .

مسألة :

وعن أبي سعيد رحمه الله في صلاة جماعة يؤم بعضهم ببعض في موضع واحد

(١) هذه المسألة والتي قبلها القصد منها سد ذريعة عن التساهل والتهاون بالجماعة لئلا يكون في أنفس الناس بعضهم على بعض نيتاً يخرون عمداً عن الجماعة ليصلوا بأنفسهم جماعة فيحصل من هذا الفرقة النافية لحكمة الجمعة والجماعة وإلا فتكرر الجماعة إذا صلحت النية جائز كما دل عليه الحديث السابق في الرجل الذي دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه جماعة . فقال من يتصدق على هذا . الحديث .

ووقت واحد، بعضهم خلف بعض ، فلهم ذلك في غير مسجد أو مسجد لإمام له ،
وقول إذا كان بين كل إمام أقل من خمس عشر ذراعاً فلا يجوز لهم إذا كانوا
خلفهم . وقال غيره عليهم التباعد بخمس عشر ذراعاً إذا كانوا حذاهم على حال
لا يجوز دون ذلك ، وقول ليس عليهم على كل حال ، وقول عليهم إذا كانوا
خلفهم . وإن صلى جماعة في مسجد ففسدت صلاة إمامهم فأتوا صلاتهم فرادى
فليس لغيرهم أن يصلى تلك الصلاة جماعة في ذلك للمسجد لأنه حين أحرم بهم ثبتت
لهم صلاة الجماعة، وكان لهم أن يتموها جماعة ويقدموا أحداً منهم والله أعلم . وإن
فسدت صلاة الإمام وأتموها فرادى فجاز لغيرهم أن يصلى في ذلك الحال فرادى
لأن حكم الجماعة قد زال .

مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن مسجد له إمام معروف فصلى بجماعة وانصرفوا
ثم جاءت جماعة أخرى فصلوا أيضاً جماعة بإمام تلك الصلاة فيه ، أتم صلاتهم
جميعاً، كان الأول قد قضى صلاته أم لا ؟ قال إذا كان الإمام الأخير يصلى بالجماعة
الآخرة في موضع كانت الصلاة فيه تجوز بصلاة الإمام الأول ، وهو إمام للمسجد
فلا تجوز صلاتهم هناك بعد تمام الصلاة ولا قبل تمام الصلاة ما دام الإمام الأول
في الصلاة وأما إذا كانوا يصلون في موضع لا تجوز الصلاة فيه بصلاة الإمام في أى
موضع كان على هذه الصفة ، فأما بعد الصلاة وتمام الإمام فذلك جائز . وأما في
حين الصلاة فلا نحب ذلك إلا من عذر أو سبب يوجب ذلك لمعنى من المعانى، وإن
فعلوا ذلك لغير معنى جازت صلاتهم على حال ، ولا أعلم أنه يخرج في صحيح قول
أصحابنا اختلاف في هذا .

مسألة :

وإن صلى جماعة في مسجد له إمام وليس فيهم أحد من العار أنه لا بأس عليهم في ذلك إذا صلوا قبل الإمام ، وللإمام أن يصلي بعدهم جماعة ، وإن تقدم هذا الذي هو غير إمام برأى أحد من العار وصلى بهم وبمن حضره قبل الإمام فلا إمام أن يصلي بعدهم جماعة ولا تضره صلاة من صلى قبله من العار أو غيرهم لأنه هو أولى منهم . وقول إذا صلى الإمام الأول برأى أحد من العار فقد وقعت صلاة الجماعة وليس للإمام أن يصلي بعدهم جماعة .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في الإمام إذا صلى وحده في مسجده الذي يؤم فيه فريضة ولا يجبر أنه يجوز أن يصلي بعده جماعة في موضعه ، ولا أعلم في ذلك اختلافا وإن جبر فقول يجوز أن يصلي بعده جماعة وقول لا يجوز .

مسألة :

وقيل في المأموم عن يمين الإمام تنقض صلاته أن الإمام يمضي على صلاته جبراً فيما يجبر فيه الإمام ، وإن جاء آخر فليقل إلى داخل معكاً ثم يوجه ، ويجزى الذي عن يمين الإمام قبل أن يحرم ، فإن جره بعد أن أحرم فسدت صلاته ، وقول لا تنفسد ، وإن فسدت صلاة أحد المأمومين فيزحف الآخر حتى يكون عن يمين الإمام ويمسك عن القراءة في حين زحفه إلى أن يقف بعن يمين الإمام ، وإن أحسن بأخر يريد أن يدخل معها فتأخر إليه أو قام الرجل وراءها ولم يجزه إليه فتأخر هو إليه فلا فساد عليه في صلاته .

مسألة :

وقيل في الإمام يصلي جماعة في غير مسجد أو في الفلاة أو غير الفلاة فإنه يجوز لإمام ثان أن يصلي هذه الفريضة جماعة خلف الإمام الأول أو عن يمينه أو عن يساره ، وليس لذلك حد في القرب . واستحب بعض أهل العلم أن يفسح عن موضع الإمام الأول مقدار خمس عشر ذراعاً ، فإن فعل ذلك فحسن ، وإن لم يفعل لم نر عليه نقضاً ، وإن صلوا جماعة في موضع واحد صلاة واحدة فلا بأس إذا كان للموضع غير المساجد ، التي فيها الجماعات ، إلا أننا نحب إن كان موضع متخذاً لمصلي لقوم وقد عرفوا به بمنزلة المسجد أن يكون ذلك الموضع بمنزلة المساجد التي تصلي فيها الجماعات وإن صلى في ذلك الموضع جماعة بعد جماعة صلاة واحدة لم يضق عليهم ذلك إن شاء الله ، لأن ذلك الموضع لا تلحقه أحكام المساجد .

مسألة :

وعن أبي الحواري رحمه الله في إمام مسجد صلى العتمة بمن معه من العمار في شهر رمضان وصلى بهم القيام والوتر في جماعة ، ثم إن قوماً من بعدهم جاءوا صلوا القيام والوتر أيضاً جماعة في الموضع الذي كان الإمام يصلي فيه جماعة ، أن على المتأخرين النقص في صلاة الوتر ، وإن كان الإمام الأول ومن معه لم يصلوا الوتر جماعة جاز للمتأخرين أن يصلوا الوتر جماعة .

مسألة :

وقال أبو معاوية رحمه الله في الرجل يصلي في المصلى فيأتي قوم وهم في الصلاة فيقيمون الصلاة ويؤمهم أحدهم ، فيكون الرجل الذي قد دخل في الصلاة من قبل أن يأتوا بحذاء الإمام أو بحذاء القوم أنه يقطع صلاته ويدخل معهم في صلاتهم

وإن لم يقطع صلاته وأتمها وحده فإن كان حين دخل القوم في الصلاة وهو قد صلى أكثر صلاته ، ثم أتم الصلاة وحده فلا نقض عليه ، وإن كان لم يصل أكثر صلاته حين دخل القوم في الصلاة وأتم الصلاة وحده فأحب أن يعيد ، قال أبو المؤثر رحمه الله : إذا لم يكونوا في مسجد فإن قطع صلاته ودخل في صلاتهم فحسن ، وإن صلى وحده وهم يصلون فلا أرى عليه ولا عليهم نقضا ، كان في أول الصلاة أو آخرها . وفي بعض القبول ، ولو كانوا في مسجد وليس المصلون فيه جماعة بمنزلة الإمام الراتب على وجه ما يكون إماماً فلا بأس ، عليه . وإن دخل في الجماعة فهو أحب إلى وأفضل .

فصل

وإذا أراد الإمام أن يصلي بمن خلفه جماعة فإنه ينوي ويقول : أصلي الفريضة التي افترضها الله على ، وهي صلاة كذا وكذا ركعة ، إلى الكعبة الفريضة ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، إماماً لمن يصلي بصلاتي ولمن يأتي ، والمأموم ينوي ويقول : أؤدي الفريضة التي افترضها الله على ، وهي فريضة كذا بصلاة الإمام جماعة إن كان الإمام ولياً ، وإن كان غير ولي قال بصلاة الجماعة . والمسافر ينوي لصلاة الجمعة أو غيرها من الصلوات أنه يصلي بصلاة الإمام ، وإن أراد الإمام أن ينوي في صلاة الجنازة بمن خلفه قال أصلي على الجنازة السنة التي أمر بها رسول الله ﷺ ، إماماً لمن يصلي بصلاتي أربع تكبيرات إلى الكعبة ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . والمأموم يقول أصلي على هذا الميت صلاة الجنازة اتباعاً للإمام ، أصلي بصلاته

طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، ويفى المصلى في صلاة العيد إذا كان إماماً يقول:
أصلي صلاة عيد الفطر أو عيد الأضحى ركعتين بثلاث عشرة تكبيرة إلى الكعبة
الفريضة إماماً بمن يصلي بصلاتي طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، وإن كان مأموماً
قال بصلاة الإمام طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، ويقول الإمام في صلاة قيام شهر
رمضان أصلي سنة قيام شهر رمضان أداء للسنة إماماً لمن يصلي بصلاتي إلى الكعبة
الفريضة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ والمأموم يقول أؤدي سنة قيام شهر رمضان
تبعاً للإمام طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

فصل

وقيل من صلى الظهر ونيتته أن جاء الإمام صلى معه الفريضة ، وهذه نافلة ،
وإن لم يجيء الإمام فصلاته الفريضة أن تلك العبادة لا تجوز على تلك النية وعليه
الإعادة لأن الصلاة لا تؤدى بالشرائط .

مسألة :

ومن صلى بخمسة رجال وينوى أن يصلي بثلاثة منهم دون الباقيين ، ثم عرفهما
بذلك أن صلاتهما جائزة إذا كان معروفاً أنه إمام للصلاة في ذلك المسجد وليس
عليهما قبول قوله بعد الصلاة .

مسألة :

ومن دخل مع الإمام المسافر في صلاة العصر وهو ينوى الظهر فلما سلم الإمام
قام الداخل فآتم الركعتين الأوليين أن صلاته تامة . وقيل : عليه الإعادة ، قال :

وكنا مع أبي سعيد رحمه الله بأثيل ، فصل معنا رجل ونحن في آخر الركعة من العصر ، ثم أتم بقية الظهر فقال أحب أن يبذل . وقول لا بدل عليه .

مسألة :

قيل لأبي سعيد رحمه الله في الإمام إذا نسي أن ينوي أنه إمام لمن صلى معه جماعة هل تم صلاته ؟ قال : نعم إن كان من قبل إمام ذلك المسجد وإلى ذلك قصد حين يقوم إلى الصلاة ولم يعلم أنه حول نيته إلى غير ذلك حتى أتم صلاته .

مسألة :

وقال أبو عبد الله رحمه الله إذا أقام الإمام الصلاة في المسجد فترى أنه إمام لمن يأتي فليجهر بالتكبير في صلاة النهار وبالقرأة والتكبير في صلاة الليل ؛ فإن لم يجهر فلا نقض عليه ، فإن جاء الداخل معه جهر ، وإن لم ينو أنه إمام لمن يأتيه فدخل معه أحد تمت صلاة الإمام وفسدت صلاة الداخل^(١) ، وإن جاء ثالث إلى رجلين وهما يصليان ، أحدهما إمام لصاحبه فلا يتقدم الإمام ولكن يتأخر الرجل إلى صاحبه ، فإن تقدم الإمام فسدت صلاته . وإذا قام رجل للصلاة وحده ثم أحرم ثم جاء رجل آخر فدخل معه في الصلاة أو أكثر من رجل ولم ينو إن جاءه أحد أنه إمام لهم ويجهر بهم ثم صلى بهم بغير نية أن صلاته هو تامة وصلاتهم فاسدة . والله أعلم وبه التوفيق .

(١) قال البخاري باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ثم جاء قوم فأمرهم وذكر حديث ابن عباس لا بات مع خالته فقام التي صلى الله عليه وسلم يصلي وقام يصلي معه .

القول السابع والثلاثون

في صلاة الرجال مع النساء ، والنساء مع الرجال
مع الإمام وغير الإمام

وقيل إذا صلت المرأة مع الرجل بصلاته وكانت بجذاته ولم تتأخر عنه أن
صلاتها منتقضة وصلاته هو تامة .

مسألة :

وقال محمد بن المسيب يكره أن تصلى امرأة غير ذات محرم مع رجل فإن فعلت
فلا بأس . وقيل تكون المرأة إذا صلت مع زوجها متأخرة عنه حتى يسبقها رأسه
ويكون سجودها حذاء منكبيه .

مسألة :

وقال أبو عبد الله أقل ما سمعت إذا صلى رجل وامرأة لا يجاوز سجودها
منكبيه وتكون متأخرة عنه فإن جاوز سجودها منكبيه فأخاف عليه فساد صلاته .
وقال محمد بن المسيب لا فساد عليهما .

مسألة :

واختلف في المرأة تصلى قدام الرجل وهو يصلى وكل يصلى بصلاة نفسه .
فأكثر القول أنها لا تقطع عليه صلاته ولو كانت من غير ذوات المحارم ما لم يمسه
منها محرماً ، فإن كانا يصليان بصلاة واحدة فأكثر القول أنها تقطع عليه صلاته

ما لم تسكن ذات محرم منه ، وقيل إن الحد الذي لا يقطع صلاتهما إذا كانت منه على رأس ست أذرع ، وإن كانت على أقل من ذلك فسدت عليه . وأما إذا صلى رجل وامرأته تصلي قصده وليس هو يؤمها فصلاتها جائزة . وحدثننا زيد بن الوضاح عن منازل أنه قال لا بأس إذا كان كل واحد منهما يؤم بنفسه .

مسألة :

وقيل : إذا صلى الرجل وحده امرأة تصلي بصلاته وحدها فإن صلاته فاسدة إلا أن يكون كل واحد منهما يصلي في قرنة بقدر عرض البيت ست أذرع أو مثلها .

مسألة :

وقيل : إن صلت امرأة مع رجل جماعة فلم تتأخر عنه وكانت حذاءه فصلاته تامة وصلاتها مستتضة . وينبغي للمرأة إذا صلت بصلاته زوجها أو ابنها أو ذوات محرم منه أن يكون سجودها عند ركبتيه وأقل ما سمعت أنه لا يجاوز سجودها منكبيه .

مسألة :

وإن صلى رجل وامرأة في صف واحد خلف الإمام وحدها وكانت عنه دون ست أذرع وهو خلف الإمام فيختلف في ذلك فقول تفسد صلاته هو ، وقول تفسد صلاتهما جميعاً ، وقول صلاتهما جميعاً تامة .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله إن بعضاً يقول إن المرأة إذا صلت قدام الرجل عن

يمينه أو عن شماله وهو يصلي وحده أن صلاته وصلاتها تامة ، وكذلك إن كانت قاعدة ما لم تكن حائضا إذا كانت قدامة . وإذا صلت بصلاته وكانت ذات محرم منه فتكون منفسخة عنه عن يمينه ، غير مساوية له في قيامها وركوعها وسجودها فقيم صلاتها جميعا إن شاء الله .. وإن ساوته في شيء من ذلك ولو في حد واحد ففي بعض القول أن صلاتها تامة ، وقول تؤمر أن تكون خلفه . وإن كانت غير ذات محرم منه وصلت عن يمينه فالقول فيها كالقول في الزوجة ما لم تمسه ، وإن تماسا بالثياب فأستوحش ذلك ولا أقدم على فساد صلاتها .

مسألة :

وإن صلت امرأة مع الرجال في الصف . فعليها الإعادة ، وعلى الذي عن يمينها وشمالها وخلفها الإعادة .

مسألة :

وإن صلت النساء في صرح المسجد أو في المسجد محاذيات لصف الرجال من المسجد وبينهم وبين الرجال سترة كتنظف أو حصير في الباب فصلاتهم جميعا جائزة لأنه لا صف على النساء ما لم يكن بينهم وبين الرجال ست أذرع . وقول علي بن الصنف مع بعضهم بعضهم بعض . وإن كان أقل من ست أذرع ففي ذلك اختلاف . قال بعض تفسد صلاة الرجال الذين بينهم وبينهم سترة صلاة المرأة التي تلي الصف . وقول تفسد صلاة الرجال ولا تفسد صلاتهم . وقول صلاتهم وصلاتهم تامة ، ولو كان بينهم وبين الرجال أقل من ذلك ، وذلك كاه إذا صلوا بصلاة الإمام والسترة مما تحجب وتذعب ، وقال بعض لا يجوز ذلك وقال بعض يجوز .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله إذا صلت المرأة بصلاة الجماعة وكانت عن يمين الرجال أو عن شمالهم فيما دون ست أذرع فقول تفسد صلاة من يليها ولا تفسد صلاتها ، وقول تفسد صلاتهم وصلاتها ، وقول لا تفسد صلاتهم ولا صلاتها ، ويعجبنى قول من قال أن لا فساد عليهم ولا عليها لأنها طاهرة . وأما إن قطعت على أحد من المصلين في الصف أفست عليه صلاته لأنها لا تؤم في صلاة الفريضة ويلحق ذلك معنى الاختلاف . وأما إذا كان الرجل خلفها في صلاة الجماعة وصف النساء هو المتقدم قاطع على الرجال بقدر ما لو كان الصف هنالك من الرجال كان منقطعاً أو تحول النساء بين الصف الآخر والإمام أو الصفوف من الرجال خلف الإمام كان صف النساء قاطعاً على صلاة الرجال ، لأن الصفوف يؤم بعضها بعضاً والإمام يؤمهم جميعاً . وإن كان حيال المصلي عن يمين أو شمال امرأة حائض أو جنب أو ميتة ولم يمسه فلا نقض عليه ، وإن مسته فعليه النقض . وقال محمد بن المسيب رحمه الله إذا مسته انتقضت صلاته ولو لم تكن حائضاً ، وقول إن مست ثيابه فلا نقض عليه ، وإن مست بدنه انتقضت صلاته . وإن كانت امرأة تصلي بمحذاء رجل وكان بينهما ست أذرع فلا نقض عليه . وإن كان أقل انتقضت .

مسألة :

وإن جاءت امرأة فصقت عن يمين رجل أو شماله وصلت ، فإن كان كل واحد يصلي بصلاة نفسه فقول تفسد عليه صلاته إذا كانت منه دون ست أذرع ، وقول لا تفسد عليه على حال ، وإن كانت تصلي بصلاته في جماعة ، فبعض شديد في ذلك ،

وبعض قال إنه سواء في معنى الاختلاف ، والحجة في نقض الصلاة بقرب المرأة من الرجل إذا كانت غير ذات محرم منه أن الرجل يشتغل بالمرأة ، والمرأة تشتغل بالرجل لما ركب الله فيهما من الحب لبعضهما بعض في مركز الطباع من الشهوة الفريزية التي جعلها الله تعالى سبباً للتناسل ، إرادة منه لبقاء الناس إلى الأجل الذي جعله لهم ، فقلها خلا رجل بامرأة إلا تحركت منه الشهوة الطبيعية بميل النفوس ودعائها إلى رضاها وتوويلها إلى تلذذها بملاصقة القرب بمحبوبها ، والشيطان مع ذلك يزين ويوسوس ، فتارة يحسن الشخص في عين الآخر ، وتارة يمتحن النفس لنيل مرادها ومنتهى مطلبها وغاية وطرها . وقد أشار القرآن في هذا في غير آية بل في آيات ، وفي ذلك قال النبي ﷺ لا يخلو^(١) الرجل بامرأة غير ذات محرم منه ، فإن الشيطان أحدهما أو ثالثهما ، فمن أجل هذا شدد من شدد في نقض الصلاة في قرب المرأة من الرجل ، لأنه لو لم يكن منهما لبعضهما بعض هم بالمعصية ولاعزم عليها ، فلا يسلمان من حديث النفس والاشتغال بالأمانى الكاذبة ووسوسة الشيطان ، لعنه الله بما هو غير الصلاة ، لأن الصلاة طاعة وحديث النفس لغير معنى الصلاة همل لذلك هو معصية لله ، ولا يصح في فعل واحد طاعة ومعصية ، وقل من يسلم من حديث النفس في الصلاة وأمرها بالسوء ووسوسة الشيطان ونجاء من الفتنة . اللهم اجعلنا ممن عرف الحق وقاله ، وهمل به ، ورد الباطل وأنكره وتجنبه ، وعصم منه ، ودعائه لخلاف الحق إلا من عصمه الله ، وتفضل عليه بالرحمة ، وكون عليه المحنة

(١) روى مسلم معناه عن جابر ومن الأدلة على ذلك حديث النهي عن الرضوء بفضل الماء الذي مسته المرأة . وحديثي بعض الثقات أن رجلاً من صالحى أهل سفال نزوى كان يقرأ في بيته على سراج ذى فتيلة في ليلة شامية مطيرة وإذا بامرأة مزينة معطرة دخلت عليه وجاست بمجنبة فتحركت إليها فوضع أصبعه في السراج حتى فترت عزيمته وكلما تحركت نفسه وضع أصبعه —

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم .

مسألة :

وقيل يصلى الرجل بزوجه النفل ولا يصلى بها الفرض ويكون سجودها فيما بين منكبيه الى ركبتيه .

مسألة :

ومن صلى في بيته أو غير بيته وصلت امرأته عن يمينه أو عن شماله وحدها فلا بأس ومن صلى في عرض البيت وصلت امرأة أيضا في عرضه فلا بأس .

مسألة :

وقال أبو عبد الله رحمه الله قد كنا نفعل ذلك في المسجد الحرام ، ومن صلى في المسجد الحرام وامرأة قريبا منه حذاءه في المسجد فلا بأس إذا كان ذلك في صلاة الجماعة .

فصل

وقيل إذا صلى رجال ونساء خاف إمام وكانت امرأة في الصف قطعت المرأة صلاة الرجل الذي يليها ، وإن كان بين الرجال والنساء فرجة مقدار مقام رجل لم يقطعن على أحد ، وإن كان أقل من ذلك قطعن على الذي يليهن ، وإن كان النساء وسط الصف والرجال من الجانبين قطعن على من يليهن في يمين وشمال ،

== في النار وهكذا حتى أصبح الصباح فإذا هي عروس، زنت إلى زوجها من عقر نزوى وسال الوادى تفرق بينهما وبين صويحاتها فلما أصبح الصباح ردها إلى أهلها بعقر نزوى وكان من قدر الله أنها لم تنفق مع زوجها التي زنت إليه فتزوجها الشيخ الصالح ٢٠

ولا يقطع على الذى يلى الذى يليه ، ولو كان انقطع رجل واحد بعد الذى يليه ، وإن كان صف النساء خلف صفوف الرجال وخلف صف النساء صفوف من الرجال قطعن على الصف الذى خلفهن ولا يقطن على من كان خلف ذلك الصف .

مسألة :

وقيل فى الرواية خير صفوف الرجال المتقدمة وخير صفوف النساء المتأخرة^(١) .

مسألة :

وعن أبى سعيد رحمه الله : إذا أم الرجل فى مسجده الذى يصلى فيه بالناس امرأة وحدها فصلاتها جائزة ولو كانت غير ذات محرم منه ، ولا يجاوز سجودها حذاء منكبيه ولا صف عليها كالرجل كانت خلفه أو عن يمينه أو شماله ، وهذا إذا لم تعارضهما الشهوة فمن عارضته منها الشهوة فعليه التوبة . وإن تماسا من فوق الثياب لهما معنى الاختلاف ، فإن تماسا من تحت الثياب وكانا غير ذى محرم منها لهما معنى الفساد ولا يبين لى فى ذلك اختلاف ، لأن للمس من فوق الثوب لا ينقض الوضوء وينقضه للمس من تحت الثوب ، فإذا اجتمعت الكراهية فى الصلاة ونقض الوضوء فلا معنى لوجه الاختلاف فى فساد صلاتهما . وإن أمها فى غير مسجده الذى يؤم فيه فى مسجد أو غيره وكان منهما من الشهوة والمس من فوق الثوب ما ذكرنا فلا يبين لى إلا أن صلاتهما فاسدة لأن الرجل لا يؤم بالمرأة ولا بالنساء ، ولو كثرن فى صلاة الفريضة إلا فى المسجد الذى هو إمام فيه ، كان فى مسجده أو غيره ، لأن النساء لا تقوم بهن الجماعة وحدهن ، والخفى فى هذا مثل المرأة ،

(١) أخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأبو داود عن أبى هريرة .

وحب في الخلفى أن يكون بين صف الرجال والنساء خلف الرجال ، وقدام النساء ،
وإن صف في صف الرجال تقض صلاة من يليه من يمين أو شمال بمنزلة المرأة لأنه
لا يتعمى من معاني أحكام النساء ، وإن صف في صف النساء فالقول فيه كالقول
في صف الرجال لأنه لا يخلو من معاني أحكام الرجال ويفسد على من على يمينه
أو شماله من النساء .

مسألة :

وإن صف النساء خلف الإمام و صف الرجال خلف النساء فهو أشد والنقص
أولى بهم .

مسألة :

وإن صف رجل وسط صف النساء فسدت صلاته وصلاة من يليه منهن من
يمين وشمال وخلف .

مسألة :

وإن صلى رجل وامرأة بصلاة الإمام كان الرجل خلف الإمام والمرأة خلف
الرجل ، وإن كانت امرأتان إلى ما أكثر كان الرجل عن يمين الإمام والنساء
خلف الرجل . وقول إن النساء لا صفوف عليهن ، ونحب أن يكن صفوفاً في
صلاة الفريضة ، ولا صفوف عليهن في النوافل ، في مسجد أو غير مسجد ، كن
خلف الإمام أو خلف الصفوف .

فصل

وإن صلت المرأة بصلاة الرجل وكانت بحذائه ولم تتأخر عنه أن صلاتها
منتقضة وصلاته هو تامة .

مسألة :

وقال محمد بن المسيب يكره أن تصلى امرأة غير ذات محرم مع رجل ، وإن
فعلت فلا بأس ، وقيل : تؤمر المرأة في الصلاة أن تستر بين فخذيها بثوب ،
ولا يمس بعضها بعضاً ، وإن فعلت فلا أعلم عليها فساداً .

مسألة :

وأخبر هاشم بن الجهم عن الأزهري بن علي بن عزرة أن والده علي بن عزرة
كان يصلي ومعه والدته يعني والدة الأزهري وكان يتقدم رأسه على رأسها في السجود
بشيء ، قال هاشم ولم يجد الأزهري في ذلك حذراً .

مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : اختلف في الإمامة لمن لا تلزمه صلاة الجماعة من
النساء والصبيان والعبيد في كل موضع ، فقول جائز أن يؤم الرجل بهؤلاء في كل
موضع على الإطلاق ، ولا يشترط شيء ، وقول لا يجوز ذلك إلا في المسجد الذي
يؤم فيه لأن هؤلاء لا جماعة عليهم . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثامن والثلاثون

في الصفوف خلف الإمام ومعاني ذلك

وقيل إن الذي ينبغي أن يكون بين الامام والصف الأول قدر مريض شاة إلى مريض ثور ، وإن تباعدوا أكثر فإلى خمس عشر ذراعا ، وإن زاد على ذلك فلا تجوز صلاتهم بصلاته ، وكذلك يكون القدر ما بين الصفين على ما وصفنا إذا تباعد الصف عن الصف أكثر من خمس عشر ذراعا لم تجز صلاتهم .

مسألة :

ومن صلى في رحبة المسجد خلف المسجد من الزحام جازت صلاته . وكذلك إن لم يقلر يسجد خلف الإمام من الزحام . وقيل إذا رفع القوم رؤوسهم يسجد ، وقيل يسجد ولو على ظهر رجل ، وهو قول أبي الحواري رحمه الله .

مسألة :

واختلفوا في الصبي إذا أخذ قفوة الإمام كلها ، وهو لا يحافظ على الصلاة وصلى الجماعة بصلاة الإمام ، وصفوا عن يمين هذا الصبي وشماله ، ويمجبن إن كان الصبي مأمونا على حفظ الطهارة ومعاني الصلاة أن تكون صلاتهم تامة وإن لم يكن الصبي كما ذكرنا أحببت لهم الإعادة وإن لم يعيدوا وهو من أهل القبلة ، وفي معاني الصلاة فأرجو أن يسمعهم ذلك إن شاء الله ، وإن لم يكن هذا الصبي يعقل الطهارة ولا الصلاة ولا شيئا من ذلك إلا أنه من أهل القبلة وصف خلف الإمام لما رأى الناس ، وصلوا على ذلك فأحب لهم الإعادة .

مسألة :

وقال أبو عبد الله في رجل صلى في قرنة المسجد فإذا هو قد صلى حذاء الإمام عن يمين أو شمال ولم يعلم في الظلام حتى قضى صلاته . قال أخاف أن تفسد صلاته ، وأتألا أبلغ به في هذا إلى فساد صلاته إلا أن يتقدم هو الإمام .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في رجل صلى خلف الإمام في الظلام وهو يظن أنه لاصق بالصف فلما فرغ تبين له أنه كان بينه وبين الصف مقام رجل أن صلاته تامة إذا كان معه أنه في الصف . وكذلك إن كان وحده فتحرى أنه عن قفا الإمام إلا أنه لا يعرف أنه صلى خلف الإمام أولاً ، وذهب على ذلك ، فقال يقع لي أن صلاته تامة .

مسألة :

وقال أبو الحواري رحمه الله في رجلين يصليان جماعة ، وكان أحدهما على مصلى مرتفع والآخر أسفل منه ، فإن كان الإمام مرتفعاً على من خلفه بثلاثة أشبار انتقضت صلاة من خلفه . وقال أبو المؤثر إذا ارتفع الإمام عن المأموم ثلاثة أشبار لم تجز صلاة المأموم ، والمرتفع تجوز له الصلاة خلف الأسفل ، ولا يجوز صلاة الأسفل خلف الأعلى . وقول إن الإمام يعلم ولا يعلم ، وقول يعلم ولا يعلم ، وقول لا يعلم ولا يعلم ، وقول يعلم ولا يعلم^(١) .

(١) أخرجه أبو داود بسند عن عيسى بن ثابت الأنصاري قال حدثني رجل أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدين فأقيمت الصلاة فتقدم عمار وقام على دكان يصلي والناس أسفل منه فتقدم حذيفة فأخذ على يديه فابتعد عمار حتى أقرله حذيفة فلما فرغ عمار من صلاته قال له حذيفة ألم تسمع =

مسألة :

واختلف في الجنب يصلى مع قوم في الصف قطع الصلاة عليهم ، والذي يرى أنه يقطع عليهم يجعله مثل الخلوة في الصف ، وكذلك إن كان عن قفا الإمام فهو سواء في معنى الاختلاف ، وإن مس بيده ثياب المصلى أو بدنه انقضت صلاته ويشبه فيه معانى الاختلاف .

مسألة :

وعن محمد بن الحسن رحمه الله في قوم صلوا خلف إمامهم في الظلام وعندهم أنهم عن قفاه ، ثم علموا أنهم صلوا ناحية عن الإمام أن صلاتهم تامة ، وكذلك إن صلوا حذاءه وهم يرون أنهم خلفه أن صلاتهم تامة ؛ وكذلك إن استقبلهم الإمام وهو يرى أنه مستدبرهم ، ثم علم فصلاتهم جميعاً تامة ، وكذلك إن هم ولوا الإمام أدهارهم وصلوا وهم يرون أنهم على القبلة فصلاتهم جميعاً تامة .

مسألة :

وعن أبي معاوية رحمه الله في رجل عنده متاع في أقصى المسجد يخاف عليه أن يتلف أنه لا يجوز له أن يصلى وحده بصلاة الإمام ، وقول له أن يصلى هنالك للضرورة ، وذلك عذر له إن كان في المسجد .

== رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أم الرجل القوم فلا يقيم في مكان أرفع من مقامهم أو نحو ذلك قال عمار لذلك اتبعك حين أخذت على يدي وروى مثله أبو دواد والترمذي عن حماد أن حذيفة أم الناس بالمدين على ذلك فأخذ أبو مسعود بقميصه فجذبه وروى الشيخان عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فكبر وهو عليه إلى تمام الحديث وفيه جواز أن يعلو الإمام المأمومين .

مسألة :

وقال محمد بن أحمد السمعاني رحمه الله في الذي يصلي عن قفا الإمام وهو على غير وضوء فإن كان آخذاً بقوة الإمام كلها ولم ينل الصف من الإمام شيئاً فأكثر القول أن عليهم النقض ، وبعض لم ير عليهم نقضاً ، لأنه ساد للفرجة وإن كانوا قد نالوا من الإمام شيئاً فصلاتهم جميعاً في أكثر القول تامة .

مسألة :

وإن خرج من الصف رجل في الصلاة وبقي مكانه فرجة فلا يجوز لمن في الصف مما يلي الإمام أن يزحف لسد الفرجة ، لأنه تم صلاته على حاله . وأما الذي يلي الفرجة من ناحية طرف الصف فله أن يزحف ويسد الفرجة ويحر الذي يليه إليه ، ويحر الآخر إلى طرف الصف ، يحر بعضهم بعضاً حتى يستقوا ويسدوا تلك الفرجة ، وإن أشار إليه إشارة من غير جر فأحسن ، وإن لم يكن ذلك مصلحة لصلاته وجهل أو نسي حتى جر من كان خلف الفرجة حتى لصق به فلا يبعد من معنى الاختلاف ، وأرجو أنه إن قصد إلى صلاح الصلاة أن لا يضيق عليهم ذلك ، وتسوية الصفوف من تمام الصلاة لقول النبي ﷺ **سَوِّوْا صُفُوفَكُمْ** ^(١) وأما الصفوف بين سوارى للمسجد فإذا كانت السارية تقوم مقام رجل إلى ما أكثر في الصف للمقدم من الصفوف أنها تقطع على من قطعت عليه ، كان عن يمين الإمام

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن أنس وتامه فإن تسوية الصف من

تمام الصلاة .

أو يساره . وأما من كان خلف الإمام أو متصلاً بمن خلفه فلا تقطع عليه^(١) ، وأما إذا كانت السارية أقل من مقام رجل نقول لا تقطع ، وقول تقطع ، كانت صغيرة أو كبيرة ، إذا كانت مانعة بين الرجلين ، وأما إذا كانت السوارى بين الصفوف المتأخرة وكان الصف الأول تاماً أو ينال الصفوف منه شيئاً ممن قطعت عليه السوارى فلا أعلم في ذلك فساداً ، إذا قال أحدهم شيئاً من الصفوف الثانية صلاتهم خلف الصف الأول ، ولا يجوز لأحد أن يأتم بالإمام وهو قدام الإمام في ضرورة ولا غيرها . وأما إن اضطر مصل ف صلى خلف الإمام وحده أو عن يمينه أو شماله من زحام أو ضرورة فيختلف في فساد صلاته ، ويعجبني أن يجوز له ذلك ما لم يتقدم الإمام وكذلك الغالب في الظلام ونحوه ، ويعجبني تمام صلاتهم إذا وقعت على غير التعمد والتجاهل .

مسألة :

وقيل : الرجل أن يصلي في بيته بصلاة الإمام إذا كان بينه وبين المسجد باب مفتوح ولم يقطع بينهم طريق ، وكذلك إن صلى على ظهر بيت بصلاة الإمام وهو أسفل منه أن ذلك جائز إذا كان خلف الإمام ولم يقطع بينهم طريق ولا غيره ، وقول لا يجوز . وقال محمد بن المسبح يجوز هذا في النوافل . وقول يجوز في النوافل

(١) أخرج أبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الحميد بن محمد قال صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة فدننا إلى السوارى فتقدمنا وتأخرنا فقال أنس كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن ماجه عن معاوية بن قرة كنا نهى أن نصف بين السوارى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظردها عنها طرداً وروى عن ابن عمر في الصبيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة صلى بين السارين .

والفرائض لأن هذا مشهور من فعل الناس في الأعمار ، مثل مسكة وغيرها ،
والطريق تقطع بين الصفوف إذا كانت بين الصفوف أو عن يمين أو شمال ولا يجوز
لأحد أن يصلي خلف الطريق والنهر الجاري بصلاة الإمام . واختلف في الصفوف
إذا اتصلت من خلف الإمام حتى أخذت في الطريق فقول تجوز الصلاة ، وقال محمد
ابن المسيح : لا تجوز الصلاة في الطريق إلا أن يكون في مثل الأودية والظواهر
التي يمر فيها الناس حيث شاءوا أو أين أرادوا سلكوا فلا بأس بذلك ، وأما أن
يتحرى الرجل طريقا أو مسكة من سكك القرى فيصل فيهما فلا يجوز ، وإن صلى
جماعة بصلاة الإمام وأخذ قفوة الإمام من لا يحسن الصلاة ولا يدري ما ينتقضها فلا
شيء عليهم في صلاتهم إلا أن يعلموا أنه يأتي في الصلاة ما ينتقضها أو يصلي بلا
طهارة وما يشبه ذلك .

مسألة :

وقال أبو المؤثر رحمه الله إذا صف رجلان خلف الإمام ورأى أحدهما الآخر
أنه لا يحسن الصلاة أنه يتقدم إلى يمين الإمام ويدع الذي لا يحسن الصلاة .

مسألة :

وقيل في رجل يصلي بصلاة الإمام فوق المسجد والإمام أسفل أو يصلي في
الصف وحده أن ذلك يجزئه إذا كان للصلى عذر لمعنى سبب من الأسباب أو
خوف حر أو برد أو ضعف أو خوف على مال أو نفس أو ما أشبه ذلك أن له أن
يصلي وحده بصلاة الإمام ولو أمكنه الصف ، وإن صف في الصف . وأما لغير عذر
فلا أعلم جواز ذلك في قول أصحابنا . وأما صلاته بصلاة الإمام فوق البيت إذا

كان متصلاً بالمسجد ففي ذلك اختلاف . فقيل إن الإمام يعلى ولا يعلو ، وقيل :
يعلو ولا يعلى ، وقيل يعلو ويعلى ، وقيل لا يعلو ولا يعلى ، ومعنى العلو أن يكون
أعلى ممن خلفه أو يكون من خلفه أعلى منه وحد العلو الزيادة على ثلاثة أشبار .
وهي حد السترة ، وما كان أقل من ثلاثة أشبار فذلك مكروه ، ولا يبلغ به إلى
فساد في العلو في معاني ما يختلف فيه .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في الإمام إذا كان يصلي في داخل المسجد ، وآخر
يصلي في الحجرة والإمام يصلي قدام ذلك في المسجد فعندى أنه إذا كان تجوز
الصلاة بصلاة الإمام أنه يختلف^(١) في ذلك . قول إنه إذا كان بين واج المسجد
والحجرة باب مفتوح جاز ذلك ، إذا كان ذلك الباب أكثر من ثلاثة أشبار
وقول حتى يكون باب يدخل منه الرجل بغير معالجة ، وقول ولو كانت فرجة أقل
من ثلاثة أشبار إذا كانت كوة يبصر منها الإمام أو من خلفه ، فعلى هذا القول
لو كان للمأموم فوق ظهر البيت رفعه أكثر من خمس ذراعاً لا غاية لذلك ،
على قول من يقول إن الإمام يعلى . وأما إذا كان بينه وبين الإمام أكثر من
خمس عشر ذراعاً في غير العلو فلا يجوز له الصلاة بصلاة الإمام .

(١) روى سعيد في سننه عن أنس أنه كان يجمع في دار أبي نافع عن عيين المسجد في غرفة
قدر قامته منها لها باب مشرف على المسجد بالبصرة فكان أنس يجمع فيه ويأتم بالإمام .

مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الصبي يقوم في الصف في الصلاة ، أيقطع على من كان على يمينه أو شماله ؟ قال : إذا كان ممن يعقل الصلاة ويحافظ عليها فلا يقطع على من على يمينه ولا شماله ، وإن كان ممن لا يعقل الصلاة أو لا يحافظ عليها قطع . وقول لا يقطع كان صغيراً أو كبيراً ، يحافظ على الصلاة أو لا يحافظ عليها إذا كان من أولاد أهل القبلة . وكذلك إن كان قفا الإمام فكله سواء ، فلا اختلاف فيه واحد ، وإن كان خلف الإمام كان أشد حتى يكون ممن يحافظ على الصلاة ، ويمجبنى إذا كان من أولاد أهل القبلة أن يكون سواء ما كان في الصلاة ولم يعلم فيه نجاسة ، وكذلك إن اصطف صبيان أو أكثر .

مسألة :

وأما إذا كان الصبي لا يعقل الصلاة ولا يعرف ما هي إلا أنه يرى الناس يقومون في الصفوف في الصلاة ، فقام عندهم ، وإذا ركعوا ركع ، وإذا سجدوا سجد أنه لا يبين لى في مثل هذا اختلاف ، أنه لا يقطع الصلاة ، بل يقطعها ، لأنه في غير معنى الصلاة ، وأما عن عقل الصلاة وحافظ عليها ثبت له حكم الصلاة ومحافظته عليها إذا عرف حدودها التي لا تصح إلا بها ، أو يصير بحمد من يعقل معرفة حدودها ، وإذا عرف بها ولو لم يعلمها بعد . وإن كان بحمد من لا يعرفها على حال التعارف فليس هو ممن يعقلها في الحكم والمعنى ، لأنه قيل الصلاة على من عقل ولا يكون أحد عاقلاً بالشئ حتى يكون عالماً به . والصبي الذي لا يحافظ على الصلاة ينقضها إذا كان في الصف الأول . وهو بمنزلة المجنون . وقد قيل إنه يقطع ، وقيل

إنه لا يقطع . وأما الجنب والذي في ثوبه جنابة فقول يقطع وقول لا يقطع ، وقال أبو الحواري رحمه الله إذا صلى الصبي في الصف لا يقطع ولو كان ممن لا يحافظ على الصلاة إلا أن يكون رجل واحد وصبي فلا يصف معه خلف الإمام حتى يكون الصبي ممن يحافظ على الصلاة .

مسألة :

ومن صلى وبينه وبين رجل في الصف قدر مقام رجل فإنه تنتقص صلاة المتأخر منهما ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول التاسع والثلاثون

فما يقطع صلاة الجماعة والمصلى خلف الإمام

وقيل إن الإمام سترة لمن خلفه ، فإن مضى شيء مما ينقض بين يدي الإمام بينه وبين السترة انتقضت صلاته وصلاة من صلى خلفه . وقال أبو عبد الله تنتقض صلاة الإمام وحده ولا تنتقض صلاة من صلى خلفه ، ويتقدم منهم رجل يتم بهم صلاتهم . وإن مضى بين الإمام وبين الصف الأول انتقضت صلاة الصف الأول ولم يضر الإمام ، ومن كان خلفه ، إلا ذلك الصف الأول ، وكذلك إن مضى بين الصفوف انتقضت صلاة الصف الذين مضى بين أيديهم ، ولا نقض على من كان خلف ذلك الصف ولا قدامه . وأما إن مضى الكلب أو غيره من الناقضات للصلاة خلف الإمام بين يدي الصف الأول فقيل إن مضى على أول الصف ثم رجع قبل أن يتعدى قفوة الإمام فلا نقض عليهم ، لأن الإمام سترة لهم وإن جاوز قفوة الإمام انتقضت صلاة الذين تقدمهم من ذلك الصف لأنه جاز بينهم وبين السترة . وقال محمد بن محبوب رحمه الله إذا مر الكلب بين أيديهم ثم رجع انتقضت صلاة الذين مر بين أيديهم . وقول إن مضى قدام الإمام لم ينقض على أحد من الصفوف . وإن مضى خلفه نقض على الذين مر قدامهم ، وإن انقطع من جانبي الصف خلف الإمام اثنان إلى ما أكثر فلا نقض عليهم . وإن كان في الصف الأول فهو أشد وأرجو أن لا يبلغ بهم ذلك إلى فساد ، وإن خرج من الصف من قد خرج فيقرب أهل الصف بعضهم إلى بعض فهو أحسن حتى يسدوا تلك الفرجة . وإن

انقطع واحد وحده في طرف الصف فصلاته فاسدة . وقول إن انقطع من الصف الأول اثنان فصاعداً أن عليهم النقض ، وقول لا نقض عليهم إذا كانوا من الاثنین فصاعداً وإن كان واحداً فعليه النقض في عامة القول إلا أن يزحف إلى أن يتصل بالصف فلا نقض عليه ، وإن كان يعلم أنه عليه أن يزحف ونسي أن يزحف فلا نقض عليه ، وإن تعمد لذلك وهو عالم أن عليه أن يزحف نقض صلاته . وهذا في الصف الأول ، وأما الصفوف الأخرى فإذا كان الصف الأول تاماً فلا نقض على من انقطع ، كان واحداً أو أكثر .

مسألة :

ومما يوجد عن أبي عبد الله رحمه الله في الإمام إذا مر من بين يديه ما يقطع الصلاة ولم تكن بين يديه سترة فإنه يقطع عليه صلاته وصلاة الصف الذين خلفه ، وما بقي من الصفوف فلا يقطع عليهم ويتقدم رجل منهم يتم بهم الصلاة ، قيل له : أفتعيذون ما مضى من صلاتهم مع الإمام ؟ قال لا . قال غيره هذا قول حسن ، إن شاء الله ، لأنه إذا فسدت صلاة الإمام بما مضى قدامه الذي يقطع الصلاة فسدت صلاتهم ، وهم سترة للذين خلفهم . فإن لم يدخلوا في صلاة الإمام بعد ما فسدت ويأتوا به فصلاتهم جائزة ، لأنه لو أحدث الإمام حدثاً مما تفسد صلاته به لم تفسد صلاة الذين خلفه ، وإنما يقع الفساد على من فسدت صلاته وحده ، ويكون سترة لمن خلفه ، فإن أتوا على صلاتهم بإمام أو بغير إمام جاز ذلك لهم في هذا القول ، وهو قول حسن ، وعلى قياس هذا القول ، أن الذي على قفا الإمام من الصف الأول لا تفسد صلاته لأنه عن قفا الإمام والإمام سترة له .

مسألة :

وإن خرج رجل من الصف من قفا الإمام وبقي طرفا الصف من هاهنا وهاهنا ولا ينالون من الإمام شيئاً خيف عليهم النقض . وقال الفضل بن الحواري رحمه الله لا نقض عليهم .

مسألة :

وقيل : إن مرّ بين يدي الإمام مشرك أو كلب أو حائض أو جنب أو أسد أو خنزير أو قرد أو شيء من السباع وقدامه خط في الأرض أو سترة دون ثلاثة أشبار ، وبينه وبين المصلي أقل من خمس عشر ذراعاً ، انتقضت صلاة الإمام وصلاة من صلى خلفه ، إلا الأسد وسائر السباع ، والله أعلم بذلك .

مسألة :

وإن مر كلب بين الصف الأول والصف الثاني من خلف الإمام فلا تنفسد صلاة الإمام ولا صلاة الصف الذي يليه ، وتفسد صلاة الصف الذين مر قدامهم الكلب أو للمشرك أو شيء مما يقطع الصلاة ، فإن كان خلف الصف الذي مر بين يديه الكلب صف آخر فلا فساد عليهم ، لأن الرجال سترة لبعضهم بعض ، وإن قطعت بين أهل الصف أسطوانة أو غيرها فإن أخذت قفوة الإمام ولم يكن الذي يليها من هاهنا وهاهنا لا تناس ثيابهم إذا ركعوا أو سجدا فعليهما النقض وصلاة الإمام تامة . وإن كان بينهما أحد فلا نقض عليهما . وكذلك إن كان صف تام على هذا فلا نقض عليهما إلا أن يكون رجل منقطع في الصف وليس عن يمينه ولا عن يساره أحد يصلي معه ، ولم يمض إذا خضع من يلي الأسطوانة

من الصف فعليه النقض إلا أن يكون عن قفا الإمام وإن كان بين سجود للمأموم والإمام نجاسة لإبسة أو رطوبة وهو يصلى بصلاته ، فقل إن صلاته تتم ما لم تمسه النجاسة أو تسكون في موضع صلاته. وقول إنها تفسد عليه كانت رطوبة أو لإبسة. وقول إن كانت رطوبة أفسدت وإن لم تسكن رطوبة لم تفسد ما لم تمسه أو تسكن في موضع صلاته . وإن كانت النجاسة تحت صدره وهي رطوبة ولم تمسها ثيابه إذا سجد فإن صلاته تفسد وهذا موضع صلاته .

فصل

ومن أحرم وراء الإمام في وسط الصف أو في ثلثه فإذا أحرم واستمر في القراءة رجع يردد التوجيه فلا يقطع على من يليه من أهل الصف . وأما الذي صلى عن قفا الإمام وهو على غير وضوء فإن كان أخذ قفوة الإمام كلها ولم ينل الصف من الإمام شيئاً فعليه النقض في أكثر قول المسلمين ، وبعض لا يرى عليهم نقضاً إذا كان ساداً للفرجة ، وإن كان القوم قد نالوا من الإمام شيئاً فصلاتهم تامة في أكثر القول . واختاف فيمن يكون وسط الصف خلف الإمام وكان في ثوبه شيء من النجاسات ، ولم يعلم بها حين صلى ، فنقول إنه ينقض على من صلى خلفه ، وقول لا نقض عليه إلا أن يكون هو جنباً أو في ثوبه جنابة فعلى من خلفه النقض. وإن كان في ثوبه نجاسة ومس من عن يمينه أو شماله ، فإن كان موضع النجاسة معروفاً من الثوب فلا ينقض حتى يس موضع النجاسة أحداً ممن يليه . وإن لم يعرف موضع النجاسة من الثوب ومس الثوب فعليه النقض ، وقول لا نقض عليه حتى يعلم أنه مس النجاسة من الثوب ، وإن كان بين المصلى وبين الصف معتوه فلا نقض عليه . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الأربعون

في الدخول في صلاة الجماعة

وقيل إذا دخل رجل مع قوم في صلاتهم وقد قرأ الإمام فاتحة الكتاب ودخل في قراءة السورة أنه ينصت لاستماع السورة ، ولو أدرك من بعد إحرامه من قراءة الإمام آية واحدة اجتزأ بها ، وإن أدرك بعد إحرامه من قراءة الإمام أقل من آية فعليه إذا سلم الإمام أن يقوم فتم ما بقي من صلاته ، ويقرأ فاتحة الكتاب .

. مسألة :

وقيل إن جابر بن زيد رحمه الله مرَّ بمسجد وقد أقيم فيه لصلاة الغداة فدخل في صلاة القوم ، فابتدأ الإمام بسورة طويلة فتأخر جابر وترك الصف وصلى وحده ، فحُيِّلَ له في ذلك ، فقال : إن صلاة الغداة تفوت . وفيما أظن عن محمد بن محبوب رحمه الله فيمن دخل في صلاة قوم فاستأنف هو القراءة وركعوا قبل أن يتم هو القراءة ورفعوا رؤسهم من الركوع وفرغ هو وركع وحده ، فإنه إذا أدرك الإمام وهو قائم لم يسجد وسجد في سجوده فلا بأس عليه . ويوجد في أثر غير هذا أنه من دخل في صلاة قوم ركوع فأخذ في القراءة بعد الإحرام أنه إن أدركهم في الركوع فلا بأس ، وإن لم يدركهم استأنف الصلاة . وقال الحسن بن أحمد رحمه الله قد قيل إنه إذا لم يدرك من القراءة شيئاً فليس له أن يقرأ ، فإن قرأ انتقضت صلاته ، وإنما يقع الإمام في الحد الذي يدركه فيه بعد أن يحرم ، كان الإمام راكعاً أو ساجداً ، أو قائماً أو قاعداً .

مسألة :

ومن دخل في صلاة فريضة في المسجد ، ثم أقام المقيم فإن رجا أن يتم ركعتين أتمهما ، وكانت نافلة ، ثم يدخل في الصلاة مع الإمام ، وإن كان قد عدا للشفع أو هو في أول الصلاة قطع ذلك ودخل مع الإمام . قال محمد بن المسيب إن خاف أن لا يتم شفعا فليجعلها وترا ويسلم . ويدخل معهم في الصلاة .

فصل

وقيل من أدرك آخر ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك ، ويجوز له أن يقول ما يقول الإمام من التشهد والدعاء . وقول إذا وصل إلى وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سبى ، وكان ذلك جائزاً إن شاء الله ، وإن ردد التحيات فقد قال من قال لا تفسد عليه صلاته ، وجائز له ذلك ، والتسبيح أحب إلينا .

مسألة :

وحدث محمد بن أبي غسان أن أبا المؤثر سأل محمد بن محبوب رحمه الله عن رجل صلى خلف الإمام الظهر والعصر ، ولم يقرأ فيهما شيئاً إلا أنه يركع ويسجد . ويكبر ، فقال إنه ليس عليه إعادة .

مسألة :

واختلف في الذي يدرك مع الإمام الركوع ، فقول إذا أحرمت وركع مع الإمام ولم يدرك القراءة فلا إعادة عليه في القراءة ، كان ذلك في صلاة الليل أو النهار ، وقول يجزيه ذلك في صلاة النهار ولا يجزيه في صلاة الليل ، وقول لا يجزيه ذلك

في صلاة الليل والنهار حتى يكون إحرامه قبل ركوع الإمام ، وإن كان إحرامه بعد ركوع الإمام فلا يجزيه ذلك في صلاة الليل والنهار حتى يكون إحرامه قبل ركوع الإمام ، وإن كان إحرامه بعد ركوع الإمام فلا يجزيه ذلك في صلاة الليل ، ولو كان إحرامه قبل ركوع الإمام حتى يسمع مقدار آية من قراءة الإمام السورة وقول لا يجزيه حتى يسمع مقدار ثلاث آيات ، وقول لا يجزيه في صلاة النهار حتى يقرأ نصف الحمد . وقول حتى يقرأ أكثرها وإلا فعليه إعادة القراءة .

مسألة :

وبلغنا عن علقمة والأسود صاحبي عبد الله بن مسعود رحمه الله أنهما أدركا إماماً فدخلوا معه في الصلاة فقفى أحدهما ما فاتته ، وجعل ما قضى أول صلاته ، وهو الذي فاتته . وجعل أحدهما الذي فاتته آخر صلاته . فذكرنا ذلك لعبد الله بن مسعود فجز صنيعهما جميعاً ، والصواب معنا أن يجعل آخر صلاته آخر صلاة الإمام ، ويقضى ما فاتته وهو الأول من صلاة الإمام

فصل

وعن أبي عبد الله رحمه الله قال : آخذ بقول من يقول إن الرجل إذا جاء والإمام في آخر الصلاة وقد قعد للتحيات الآخرة أنه لا يدخل معهم حتى يحرم هو قبل أن يقعد الإمام من السجود للتحيات ، وقال غيره : إذا قضى الداخل تحيات نفسه قبل أن يسلم الإمام فقد أدرك ، وهذا القول أحب إلى .

مسألة :

وقيل : إذا قرأ الداخل في صلاة الإمام التحيات أمسك عن الدعاء حتى يسلم الإمام ، ثم يقضى ما سبقه به الإمام وقول إنه يدعو مثل الإمام وكل ذلك حسن إن شاء الله ، وقول يقول : سبحان الله حتى يسلم الإمام . وقال محمد بن المسيب : يردد أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فإذا قضى ما فاتته دعا وقال اللهم نجنا من النار وأسكننا الجنة ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

مسألة :

ومن دخل المسجد وقد أقام المقيم للصلاة وخاف أن يسبقه بشيء من الصلاة فليوجهه ، وإن لم يوجه فلا يرى عليه تقضا . وقول إذا خاف أن لا يدرك الركوع إذا وجه قال سبحان الله وبحمده وأحرم ، هكذا يروى عن أزهر بن علي ، وإن وجهه وأحرم والإمام راكع ، ثم ركع عند الإمام قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع . تقول يجزيه ذلك عن إعادة القراءة كان ذلك في صلاة الليل أو في صلاة النهار ، وقول عليه إعادة ، وقول يجزيه فيما لا يجر فيه بالقراءة من صلاة الإمام ولا يجزيه فيما يجر فيه بالقراءة من صلاة الإمام ، إلا أن يدرك من قراءة الإمام آية أو قدر آية فما فوقها ، وإن وجهه وأحرم وأخذ في الانحطاط في الركوع ، وأخذ الإمام في الانقضاء من الركوع فقضى الركوع وأدرك الإمام في السجدة الأولى أو قبل أن يدخل فيها فإذا ثبت له الركوع مع الإمام فقد أدرك الصلاة في قول من يقول بذلك وإن لم يدرك الإمام في الركوع ولم يركع معه ولا أدركه في القراءة ، وكان

مقشاعلا بها إلى أن ركع الإمام أنه لا يدخل في الركوع ، ويمضي مع الإمام في السجود ، لأنه لا يعمل حداً قد خرج الإمام منه . وإنما يدخل فيما دخل الإمام فيه في حين إحرامه ، وإن جهل أو تعمّد ودخل في الركوع الذي قد خرج الإمام منه وأدرك الإمام في السجود الأول وقضى صلاته فإذا خرج الإمام من الركوع قبل أن يدخل هو فيه فدخل فيه بعد ذلك خلافاً للإمام فهو غير معذور بجعل ولا تعمّد . وتفسد صلاته . وأما إذا خرّ هو لا ركوع على أن الإمام في الركوع وانتشأ الإمام من الركوع فاتفقاً ، هذا راكع وهذا قائم من الركوع ، ومضى على ذلك وركع ، فأحب أن يعيد القراءة والركوع إذا أتم الإمام الصلاة . وإن لم يتم رجوت أن يجزيه ذلك في بعض القول ، وبعض لا يرى له ذلك لأنه لم يعمل مع الإمام شيئاً في الركوع ففاته الركوع مع الإمام والقراءة وإنما يدرك من صلاة الإمام من الحدود ما دخل مع الإمام وهو فيه لم يخرج منه ، فنهالك يكون مدرّكاً للحد الذي أدركه مع الإمام من صلاة الإمام .

مسألة :

ومن أدرك الإمام في قراءة السورة فقرأ هو فاتحة الكتاب أو لم يقرأها فإن هذا لا ينظر إلى قراءة نفسه ولكن ينظر إلى قراءة الإمام ، فإن كان الإمام قد قرأ بعد أن كبر تكبيرة الاحرام آية واحدة أو أكثر من ذلك فقد أجزأه عن قراءة الإمام في تلك الركعة ، وليس عليه أن يعيد قراءتها . وإن كان الإمام لم يقرأ آية بعد أن كبر هذا تكبيرة الاحرام فإذا سلم الإمام قضى هو تلك الركعة يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ، وسورة ثم يعبد ويسلم ، وهو قاعد لأنه قد أدرك مع الإمام

الركوع ، وإنما فاتته القراءة فيعيد ما فاتته من الصلاة وإن وجه وأحرم وقد سبقوه بسجدة فإنه يوصل الصلاة ولو أدرك إحدى السجدين سجدها وقضى ما بقي عليه إلى موضع السجدة التي أدركها ، وقد أتم التحيات وسلم وليس عليه وثبة في هذا للموضع .

مسألة :

ومن كان يصلي مع الإمام فسجد معه سجدة ونسى سجدة حتى صار في حد القيام أزه إذا لم يكن بينهما حد ليس فيه أحدهما فله أن يرجع يسجدها ، ويلحق الإمام وصلاته تامة إذا أدرك الإمام في القيام . وإن سجد الإمام أو ركع قبل أن يقوم هذا من السجدة ففي صلاته اختلاف .

مسألة :

ومن أحرم ودخل في صلاة الإمام ولم يدرك من السورة آية تامة فإنه يبذل فاتحة الكتاب والسورة على قول من يلزمه ذلك ، وبعض لا يلزمه البذل .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : من أدرك من صلاة الإمام ركعة أو ثلاثاً أتم ما أدرك منها فإذا سلم الإمام قام فأبدل ما فاتته كما فاتته بقراءته وركوعه وسجوده وتشهده ، إلى حيث أدرك الإمام من ركوع أو سجود أو قيام أو قعود ، لقول النبي ﷺ فليصل ما أدرك ويبذل ما فاتته^(١) .

(١) ذكره ابن رسلان ولفظه وما فاتكم فأتوا وفي رواية فأقضوا وروى الجماعة إلا الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم الإقامة فأمشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فإدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا .

مسألة :

ومن كان عليه شيء من بدل صلاته قد سبقه به الإمام فقام يبذل فاسياً قبل أن يسلم فإنه إن دخل في القراءة قيل أن يسلم الإمام فعلية الإعادة فإن سلم الإمام قبل أن يدخل هو في القراءة فصلاته تامة إن شاء الله .

مسألة :

ومن دخل المسجد وخاف أن يركع الإمام قبل أن يصل إلى الصف فأجاز له بعض المسلمين^(١) أن يحرم ويركع في أول للمسجد ، فإذا قام من الركوع والسجود زحف إلى الصف وهو يقرأ . وقال بعض : لا يجوز هذا ويمشى إلى الصف ويصلي ما أدرك ويبذل ما فاتته . والذي يميز ذلك لم يجد حداً في بعد هذا الداخل عن الإمام أو الصفوف التي خلفه ، ولو كان أكثر من خمس عشرة ذراعاً إذا كان خلف الإمام فحيث كان من المسجد حيث تجوز الصلاة بصلاة الإمام في ذلك الوقت .

مسألة :

ومن أسلم من شركه فأدرك بعض صلاة الإمام لصلاة حاضرة فعليه بدل ما سبقه به الإمام لأنه من أسلم في وقت صلاة فما أدرك من وقتها فقول عليه أن يصلها ولو فات وقتها ، وقول إذا لم يتوان عنها في الطهارة حتى فات وقتها فلا بدل عليه .

(١) روى البخاري وأبو داود والنسائي أن أبا بكره جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قال أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف فقال أبو بكره أنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرماً ولا تمد .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : من أدرك الإمام وهو قاعد للتحيات الآخرة فأحرم وقعد مع الإمام فإن إحرامه يجزيه على قول ، ويختلف في إدراكه للحد ، وهو القعود الآخر ، فقول لا يكون مدركا حتى يقعد مع تعود الإمام ولا يفوته شيء من قعود الإمام ، وقول إذا أدرك التشهد مع الإمام قبل أن يفرغ من التشهد وفرغ هو قبل أن يفرغ الإمام فقد أدرك ، وإن فرغ الإمام من التشهد قبل أن يفرغ هو من تشهده لم يكن مدركا للحد . وقول إذا أدرك التشهد قبل أن يسلم الإمام فهو مدرك للحد وللصلاة مع الإمام ، من قصر أو تمام أو جمعة ، وعليه أن يأتي بما سبقه به الإمام من أى صلاة كانت بمعنى ثبوت صلاة الجماعة - وفي نسخة - الجمعة من التمام إذا كان الإمام يتم والداخل يقصر فيصلى الصلاة تامة كما صلاها الإمام ، وكذلك إن كان الإمام يصلى صلاة الجمعة . وقيل إن القيم إذا صلى مع المسافرين ركعة من صلاته فقول يأتي بركعة بضيفها إلى هذه الركعة التي أدرك مع الإمام ويقعد هنيئة قدر ما يحصل له القعود ثم يأتي بركعتين يجعلهما آخر صلاته ، وقول يأتي بصلاة نفسه من أولها ويجعل هذه الركعة آخر صلاته كما هي آخر صلاة الإمام .

مسألة :

وسئل بعض الفقهاء عن من دخل في صلاة المغرب مع الإمام في المغرب في الركعة الثانية - وفي نسخة الثالثة - فلما قعد الإمام للتحيات الآخرة وقرأها شك أنه لم

يقعد إلا مرة واحدة فقام يأتى بركعة وجعل الذى دخل معه أن يسبح له ولحقه في الركعة حتى أتمها ، وقرأ معه التحيات ثانية . فلما سلم الإمام قام فأبدل الركعتين ، قال إن كان على يقين وعلم من الزيادة فلا يبين لى تمام صلاته بزيادة ركعة على العلم . وإن أدرك الإمام وهو بعد في التحيات الأخيرة فوجه الداخل وأحرم وقرأ الحمد جهلا منه ، وقعد فقرأ التحيات مع الإمام . وسلم الإمام وقام فقضى ما سبقه به الإمام فقيل إن صلاته تفسد إذا كان إنما أحرم والإمام قاعد ، وأرجو أنه إذا كان يظن أن ذلك جائز له وقرأ احتياطاً لصلاته ، وأتى بالقراءة في موضعها حين البدل فلا يتعزى من تمام صلاته إذا كان قاصداً لصلاح صلاته ، لأنه لم يأت بزيادة حد تام في الإجماع من قولهم ، وإنما قال بعض ، إن القراءة حد وليس ذلك بالإجماع .

مسألة .:

وقال أبو سعيد رحمه الله لا يكون الداخل مع الإمام مدركالصلاته حتى يدرك ركعة تامة^(١) من صلاة الإمام ، وما كان دون ذلك لم يكن به مدركالصلاة الإمام في جمعة ولا جمع ولا جماعة ، وفي معاني قول أصحابنا أن من أدرك من صلاة الإمام حداً من حدود الصلاة ودخل معه فيه وأتم به وبني على صلاته بتمام ما مضى منها والإعداد بما أدرك منها من حد فصاعداً ، وآخر الحدود عندهم القعود الآخر من الصلاة ، فن أدرك مع الإمام القعود في آخر الصلاة فقد أدرك الصلاة ، فإن كان جمعة أبدل ما مضى كله قصرًا بالقراءة بصلاة الإمام ، وإن كان مسافراً والإمام

(١) أخرج البيهقي والأربعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة .

مقيم ثبتت عليه صلاة القيم بالتمام إذا دخل معه في حد من حدود الصلاة ، وهو آخر حد ، لقول النبي ﷺ : فليصل ما أدرك وليبدل ما فاتته ، لأن في الإجماع أنه لا يجوز ترك حد من حدود الصلاة ، فإذا صح أنه لا يجوز تركه ثبت أنه من الصلاة ، وقد قال النبي ﷺ فليصل ما أدرك وليبدل ما فاتته .

مسألة :

وقيل في رجل دخل في صلاة الإمام فأحرم هو والإمام في حد من حدود الصلاة ، ثم خرج الإمام من ذلك الحد الذي أحرم الداخل وهو فيه إلى حد ثان من قبل أن يدخل هذا فيه مع الإمام أدركه فيه أن هذا هذا يؤمر على هذا أن يدخل مع الإمام في الحد الثاني الذي دخل فيه الإمام من قبل أن يدخل هذا فيه مع الإمام والإمام فيه فإن دخل الداخل في هذا الحد الذي أدرك الإحرام خلف الإمام فيه ولم يدخل مع الإمام فيه من قبل أن يخرج منه فصلاته تامة إذا أحرم خلف الإمام والإمام في ذلك الحد ، والذي يؤمر به أن لا يدخل في ذلك الحد والإمام قد خرج منه ، ويدخل في الحد الذي الإمام فيه ، فإن فعل ذلك فصلاته تامة .

مسألة :

وقيل : من كان في التحيات الأولى خلف الإمام فقام الإمام منها ، وهو فيها أن ليس له أن يقوم ويترك ما بقى منها حتى يتمها ، ثم يلحق الإمام ، وإن ركع الإمام قبل أن يقوم هو ثم قام فأدركه في الركوع فقول إذا أدرك الإمام في حال الخروج من الحد الذي خلفه في حال الدخول فيه فسدت صلاة الذي خلف الإمام

وقول لا تفسد ما لم يكن بينهما حد حال بينهما ، وقول إنه ولو سبقه الإمام بمحد
خل أو حدين ليس أحدهما في شيء منهما فإذا أدركه في آخر حد من الصلاة من
من أول الحد ولم يفقه منه شيء فصلاته تامة .

مسألة :

واختلف فيمن وجه وأحرم وقعد في التحيات عند الإمام فقرأ التحيات
نفسه وسلم الإمام من التحيات الآخرة فقول لا يكون مدركا حتى يدرك الحد
كله ، ولا يفوته منه شيء من أول ما يرفع الإمام رأسه من السجود إلى القعود ،
وقول إذا قرأ التحيات قبل أن يتم الإمام التحيات ولو فاتته من الحد شيء فقد أدرك ،
وقول إذا دخل مع الإمام قبل أن يتم الإمام التحيات فقرأ التحيات نفسه قبل أن يسلم
الإمام فقد أدرك . وقول إذا قضى تحيات نفسه قبل أن يسلم الإمام فقد أدرك
ولو دخل مع الإمام بعد أن قضى التحيات ، وقول إذا أحرم المصلي بقعد للتحيات
ثم سلم الإمام بعد ذلك فقد أدرك الصلاة مع الإمام ، ويروى هذا القول عن سعيد
ابن المبشر عن موسى بن أبي جابر والله أعلم .

فصل

واختلف فيمن يسلم مع الإمام وقد كان باقيا عليه شيء من البذل ناسيا ،
فقول يستأنف الصلاة ، وقول يبني على صلاته ما لم يتحول من مقامه ، أو يقيم منه
إلى صلاة غيرها ، وقول يبني ما لم يصل من الثانية ركعة تامة ، وقول ولو صلى
ركعة تامة فله أن يبني إذا ذكر ذلك ويرجع إلى ما كان باقيا عليه شيء من البذل
وهذا إذا لم يدبر بالقبلة أو يتكلم بشيء من أمور الدنيا .

مسألة :

عن أبي عبد الله رحمه الله أن من قام ناسياً قبل أن يسلم الإمام ليقضى شيئاً سبقه به الإمام من الصلاة فإن سلم الإمام قبل أن يدخل هو في القراءة فلا بأس عليه ، ولیمض في صلاته ، وإن سلم الإمام بعد أن دخل في صلاته وقرأ فأبى أخاف عليه النقض . وقال محمد بن المسبح : لا نقض عليه ويرجع يقعد حتى يسلم ، وإن سلم الإمام وقد قام هو فيمض في صلاته ، وإن ذكر بعد أن قام هو للبدل أن الإمام لم يسلم فليرجع يقعد حتى ينصرف الإمام ، فإذا أتم الصلاة سجد سجدة الوهم ، ولعل في بعض القول أنه لا يكون عليه فساد في صلاته إذا دخل في البدل ولم يسلم مع الإمام إذا كان إنما دخل في ذلك ، وقد دخل الإمام في الدعاء وقضى التحيات ، لأنه لو كان قد أتم صلاته وانصرف قبل أن يسلم الإمام لم يكن ذلك ينقض صلاته ، وإن كان لا ينبغي له ولا يؤمر به .

مسألة :

وعن أبي الحواري رحمه الله فيمن صلى وراء الإمام فيقضى الإمام صلاته وقد نسي ما قرأ الإمام من القرآن وهو في مواضعه ، أن ليس عليه حفظ ذلك ، وإنما عليه أن ينصت لاستماع القراءة ، فإذا سمع شيئاً من قراءة الإمام فصلاته تامة .

مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل مسافر دخل في صلاة قوم مسافرين في صلاة المغرب فقاته منها ركعة ، وأدرك الثانية ، صلى عندهم وسلم ، وأقام الإمام

للعتمة ، ووجه وأحرم قبل أن يقضى هذا ما بقى عليه . قال إنه لا يفسد عليه ذلك لأنه دخل في صلاة ثبت عليه تمامها فيتمها ، ويلحق الإمام في العتمة إن أراد الجمع مثلهم . وكذلك من دخل في صلاة القيام فقافته الأولى وسلم الإمام ، وقام للشفع الآخر فإنه يقضى ما فاته ويلحق الإمام ولا يضره ذلك قال ولا يؤخرها حتى يقضى الإمام الشفع فيعمل غير ما وجب عليه والله أعلم .

فصل

وسئل عن رجل دخل في الصلاة مع الإمام وعن يمين الإمام رجل فوجه وأحرم ، ثم جر الرجل يتأخر إليه وصليا ، هل يبلغ بهما ذلك إلى فساد صلاتهما . قال لأرى عليهما فساد صلاتهما ، والأحسن أن يوجه ثم يجر الرجل إليه ويحرم .

مسألة :

ومن كان يصلي عن يمين الإمام وأحس برجل يريد الدخول في الصلاة فتأخر إليه من غير أن يجره ذلك الرجل وصليا جميعا أو جاء الرجل فقام وراءها في الصلاة ولم يجره إليه فتأخر هو إليه فصليا أن صلاته لا تفسد إلا أن يكون زل عن الإمام . وذلك لو أنه مشى لم يمس الإمام فإن كان على هذا فعليه البدل ، وإن كان تأخره عن قفا الإمام أو عن حمال الإمام فإنه لو مشى لسدع الإمام فصلاته تامة ولا بدل عليه .

مسألة :

وإن صلى الإمام بآخر ، ثم جاء رجل يريد الدخول في صلاتهما فلا يتقدم

الإمام ولكن يتأخر الرجل إلى صاحبه ، وإن تقدم الإمام فلا بأس .

مسألة :

وإن صلى الإمام برجل وكان عن يساره جهلا أو نسيانا فلا نقض عليه ، وإن تعد لذلك فسدت صلاة الداخل . عن محمد بن المسيب وقال غيره تامة .

مسألة :

وإن صلى رجل عن يمين الإمام وجاء ثالث فصلى من خلفهم أو صلى عن يسار الإمام فقد أخطأوا ولا نبصر نقضا . وقال محمد بن المسيب الذي صلى عن يسار الإمام فصلاته تامة ، والذي صلى من خلفه فأحب أن يبذل صلاته . وفي بعض القول إن صلى رجل عن يمين الإمام وجاء ثالث فصلى عن يمين ذلك الرجل أن صلاة الذي صلى عن يمين الإمام منتقضة وقول إنها تامة .

مسألة :

وإن صلى رجل عن يمين الإمام فجاء قوم فصفوا خلف الإمام ولم يتأخر إليهم الذي عن يمين الإمام فصلاتهم جميعا تامة وإن كان جهل هو أن يتأخر ، وإن تعد لذلك بعد أن علم أن السنة غير ذلك فسدت صلاته .

مسألة :

وإن صلى مع الإمام واحد وكان بينه وبين الإمام مقام رجل فسدت صلاته ونحب أن لا تنفسد إن سجد حذاء منكبیه . وقال محمد بن المسيب لا نقض عليه .

مسألة :

ومن خلا الصف الذي قدامه فلا يتقدم إليه ويثبت مكانه إلا أن يكون

بقى وحده في الصف الذي هو قدامه فإنه يتقدم إلى خلو الصف وحده ولا يبلغ من ذلك إلى فساد صلاته .

فصل

وينبغي في الصلاة أن لا يمر إلى المصلي حتى يوجه ثم يحصره ثم يحرم فيصف معه ، وقد دخل في الصلاة أحسن مما يتأخر المتقدم قبل أن يكون هذا الرجل داخلا في الصلاة ، وقال أبو عبد الله كل ذلك جائز وقال بذلك أبو المؤثر ، وقال ولو جره قبل أن يحرم أو بعد أن يحرم فصلاتهما جميعا تامة ما لم يكن المجور بينه وبين الإمام مقام رجل ، أن لو مشى على هيئته .

مسألة :

وقال أبو عبد الله إذا سجد الرجل خلف الإمام حذاء منكبيه فنحجب أن لا نقض عليه . وإن كانوا في موضع ضيق فقد قيل يكون سجود الرجل خلف الإمام حذاء ركبتي الإمام . وقول حتى يسبقهم الإمام بمكنيه ورأسه ، وقال أبو عبد الله القول الأول أحب إلى والقول الآخر أوسع ، ولا بأس به . وقال محمد بن المسيب إذا سبقهم الإمام بشيء جازت صلاته ، وقول ولو سجد حذاء رأس الإمام تمت صلاته ، ولا نقض عليه .

مسألة :

وإن صلى رجل بنفسه جماعة فليكن صفا خلفه . ونال أبو الحواري رحمه الله إذا صلى رجلان خلف إمام جماعة وانتقض وضوء أحدهما فالآخر يدنو حتى يكون قصد الإمام . وإن صلى رجلان جماعة ، أحدهما عن يمين الآخر إلا أن الذي عن

يعين الإمام تأخر عنه حتى لم ينل منه شيئاً أو نال منه موضع السجود ، قال إذا نال منه ، موضع السجود تمت صلاته . وإن تأخر عنه وقدمه شيء من الإمام لم لم ينقض عليه صلاته ، إلا أن يفسح عن الإمام مقدار خمس عشر ذراعاً . وإن فسخ عن يمينه أو شماله مقدار مقام رجل فسدت صلاته .

وقال أبو المؤثر رحمه الله إذا انفسح الصف عن الصف خمس عشر ذراعاً لم تجز صلاة المفسحين للتأخرين . وكذلك إن انفسح الصف الأول عن الإمام . وهذا إذا كان بين الإمام والصف خلاء .

مسألة :

وقال هاشم رحمه الله أخبرني رجل في مسجد بشير أنه سئل عن رجل دخل والقوم في صلاتهم فقام خلفهم وحده ولم يجرأ إليه أحداً ولم يدخل في الصف ، فصلّى بعض صلاته ، ثم جاء آخر فقام معه فقال بشير : صلاة الأول فاسدة وصلاة الآخر فاسدة لأنه يصلى مع رجل لا صلاة له . قال هاشم فأخبرت بذلك سليمان ابن عثمان^(١) فقال : بل الذي دخل أصلح صلاة الأول وصلاتهما تامة إن شاء الله

(١) سليمان بن عثمان وزير الإمام غسان بن عبد الله التوفي في ذي القعدة من عام سبع ومائتين سنة للهجرة وكان عالماً جليلاً ذا آراء ناقية وكان هاشم بن غيلان من جملة علماء تلك الدولة ومسكنه سمائل وبشير هو ابن المنذر المعروف بالشيخ كان أقسمهم سناً وأغزرهم علماً وهو من تلامذة الربيع بن حبيب ومن حمل العلم من البصرة إلى عمان في قبيل إمارة الإمام الجلتدي أي في الثلاثينات من القرن الثاني . وروى الحمزة إلا النسائي عن وابصة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته وروى أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي - حديث أبي بكره أنه صلى منفرداً خلف الصف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصاً ولا تزدك

فصل

وقيل إن الداخل مع الإمام وهو راكع يستعيز، وقيل : يحرم ويركع ويؤخر الاستعاذة إلى القراءة .

مسألة :

ومن فاتته الركعتان الأوليان فلما أخذ في إتمامهما نوى أنه مبتدئ . بالثانية فعليه الإعادة ، ومن أدرك الركوع في صلاة النهار فقبل عليه الإعادة بالقراءة ، وذلك في صلاة النهار في الركعتين الأوليين ويميزه في الأخيرتين التسبيح ، وبدأ بالحمد في الركعة الأولى ، والثانية ، ثم ركع الإمام فإنه يبادره ، وإن سبقه الإمام وقد قرأ من الحمد بعضها وركع مع الإمام فإنه يبدأ بالحمد ، ومن دخل في صلاة قوم وهم في الركوع فأحرم وقرأ ثم ركع إنه إن كان من ركعة لا يقرأ فيها سورة فلا إعادة عليه في القراءة ، وإن كانت ركعة فيها قراءة سورة فعليه قراءة بدل القراءة التي قرأها وهم ركوع ، فإن لم يعد انتقضت صلاته وعليه البذل .

مسألة :

ومن أدرك الإمام في التحنيط فأحرم وقرأ الحمد جهـ لا منه ، وقعد فقرأ التحنيط ، فقبل ، ففسد صلاته وأرجو أنه إن كان يظن أنه جائز له أن لا يتعزى من تمام صلاته في بعض ما قيل . وإنما قال بعض إن القراءة حد وليس بإجماع .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا أحرم وقد ركع الإمام أن ليس له أن يقرأ ولو رجا أن يدرك الركوع ، فإن فعل وقرأ ثم أدرك الركوع فعلى صلاته تامة وقيل لا عذر له وعليه البذل ، وفيه الاختلاف ، وإن كان على العمد فعليه البذل باختلاف ،

وإن أحرم والإمام في القراءة فلم يدخل معهم في القراءة حتى ركع الإمام فقرأ هو بعدم ولحق الإمام ، أنه يختلف في ذلك . فقول صلاته تامة ، وقول يعيد .
وقال أبو معاوية : قد أساء إذا لم يركع معهم حين أحرم ولا نقض عليه في صلاته .

مسألة :

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : يقال إن عبد الله بن مسعود دخل مسجداً والإمام راكع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف حتى إذا رفع الإمام رأسه مشى حتى لحق الصف .

مسألة :

وقيل أني هاشم بن غيلان وموسى بن أبي جابر المسجد فأدركا السجود ولم يدركا الركوع ، فلما سلم الإمام قاما فركع موسى ، وقال : سمع الله من حمده ثم حمد الله قائما ثم انصرف . قال هاشم فبلغ ذلك بشيرا فقال لا ينصرف إلا عن قعود ، فرجع موسى إلى قول بشير : وأظن عن أبي زهاد أنه قال قد تمت جهلاته ولكن يؤمر بالعود ثم يسلم .

مسألة :

ومن دخل في صلاة الإمام وهو يقرأ السورة فقرأ هذا الرجل ، بسم الله الرحمن الرحيم ثم ركع الإمام ولم يدرك هذا أقرأ الإمام مذ أحرم هو آية أم لا . قال أحب أن يعيد القراءة ، وإن قرأ آية مع بسم الله الرحمن الرحيم ثم ركع الإمام فلا يعيد القراءة ، وينبغي له أن يسمع ولا يقرأ إذا جاوز الإمام قراءة فاتحة الكتاب .

مسألة :

وقيل من أحرك مع الإمام الركوع بعد أن أحرم ولم يدرك القراءة في صلاة النهار فلا بدل عليه في القراءة كان في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، وبطل القراءة أحب إلى .

مسألة :

وعن أبي عبد الله رحمه الله في الرجل إذا صلى في جماعة ، ثم جاء إلى قوم وهم يريدون الصلاة وكان القوم في المسجد يريدون الصلاة فليصل معهم ، ولا يفر عن الصلاة وصلاته تلك نافذة ، وإن لم يكن دخل المسجد فلا يسارع إلى ذلك ، كان ذلك بعد صلاة الفجر أو العصر أو غيرها ، وقول إنه لا يفر من الصلاة بعد صلاة الفجر ولا يطلبها ، وقول إنما لا يطلب الصلاة بعد صلاة الفجر والعصر ، وأما غيرها فإن طلب ذلك كان ذلك وسيلة وفضيلة لأن ذلك من إحياء السنة . وأما صلاة العصر والفجر فقد قيل إنه لا يصلى بعدها ولو حضر صلاة الجماعة لأنه لا صلاة بعدها .

مسألة :

قال أبو معاوية رحمه الله : من صلى خلف الإمام العشاء الآخرة ، وكان إذا قرأ الإمام السورة قرأها هو حتى أتمها عهداً أنه بثما فعل ، ولا أرى عليه نقضاً إن شاء الله . وإن كان لا يقرأ خلف الإمام فاتحة الكتاب ولا غيرها فبثما فعل ، ولا نقض عليه ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الواحد والأربعون

فما يجب على المأموم من اتباع الإمام

وينبغي لمن يصلي بصلاة الإمام أن لا يقطع التكبير حتى يقطع الإمام التكبير ، ومن فاته مع الإمام قراءة فاتحة الكتاب ، ثم نسي أن يبدل ما فاته ، فإن كان في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة فليس عليه إعادة ، وقول إن كان في الركعتين الأوليين فعليه إعادة من المأخرة والمصر ، لأنه لا يجهر فيهما بالقراءة ، وإن كان في الركعتين الآخرتين منهما فليس عليه إعادة . وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة فعليه إعادة صلاته .

قال أبو المؤثر ليس عليه إعادة في صلاة يجهر فيها بالقراءة ، ولا يجهر فيها بالقراءة خلف الإمام إلا أن يكون فاته قراءة السورة ، ولم يدرك مع الإمام آية فعليه أن يعيد القراءة فإن لم يعدها فعليه البدل .

وكان محمد بن محبوب رحمه الله يقول : إذا أحرم الرجل ثم قرأ الإمام آية بعد إحرام الداخل لم يكن عليه إعادة قراءة . وأنا أقول إذا لم يدرك قراءة آية من السورة في صلاة يجهر فيها بالقراءة فعليه أن يقضى القراءة إذا سلم الإمام ، وإن لم يقض القراءة فليعد الصلاة .

مسألة :

وقال أبو إبراهيم : إذا تشاغل الرجل بالتوجيه حتى دخل الإمام في قراءة السورة فإنه يستمع ولا يقرأ ، وإن استمع آية أو آيتين أجزأه .

مسألة :

وقال أبو محمد رحمه الله : من كبر تكبيرة الإحرام قبل إمامه ظناً منه أن الإمام قد كبر أعاد التكبيرة بعد أن يكبر إمامه لأنه نوى الاقتداء به ، ثم سبقه فكأنه واضع للتكبير في غير موضعه ، وكذلك إن سلم وهو يرى أن الإمام قد سلم أو سبق إمامه في ركوع أو سجود أن عليه أن يرجع على حاله حتى يفعل إمامه ذلك الفعل ثم يقبعه ، ولا ينتظر إمامه حتى يلحقه ، ولا يجوز للمأموم أن يسبق الإمام بشيء من أفعال الصلاة ، فإن سبقه متعمداً خرج بذلك أن يكون مأموماً متبعا ، وفسدت صلاته ، لقول النبي ﷺ ^(١) إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا قرأ فأنصتوا . فمن أتى صلاة على غير ما أمر به بلا عذر لم يكن مؤدبا لها . وإن سبق الإمام ناسيا رجع إلى حده الذي خرج منه بالنسيان ، ويكون متبعا لإمامه .

مسألة :

وقال أبو زياد عن هاشم : إن من رفع رأسه قبل الإمام خطأ أنه يرده إلى الأرض .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قال المأموم : ربنا . ولك الحمد ، وإن قال كما يقول الإمام سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد فهو أحسن ، وفي بعض القول أنه إذا كان الإمام حجة مأمونا اجتزى المأموم بقوله ربنا لك الحمد .

مسألة :

وفي الحديث عن النبي ﷺ إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد^(١) .

مسألة :

وقيل من قرأ قبل الإمام في الصلاة فإنه يمضي على قراءته ولا يقتدى إلا الركعة الأولى فلا يقرأ فيها حتى يقرأ الإمام وابتداء القراءة الركعة الأولى قبل الإمام مكروه ولا تفسد صلاته .

مسألة :

ومن سبقه الإمام بشيء من صلاته فقام ليبدله قبل أن يسلم الإمام فعليه الإعادة، وإن سلم الإمام قبل أن يدخل في القراءة فصلاته تامة .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله إن المؤمن إذا سبق الإمام على التعمد في شيء من الحدود كلها أن صلاته تفسد ولا تنفعه رجعته ولا تصالح له تلك الرجعة لأنه قد علم ما أفسد صلاته وهو حدثه . وأما إن فعل ذلك على الخطأ ويظن أن الإمام قد قام وقعد على النسيان لا على التعمد ولمعنى عذر ثم تبين له أنه قد سبق الإمام فقول : إنه يرجع للاتمام بإمامه إلى الحد الذي هو فيه إن أدركه فيه ، وإن لم يعلم حتى

(١) أخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعين .

خرج الإمام من ذلك الحد وسأواه وكان قد أتم حده لم يضره ذلك ومضى مع الإمام وإن رجع إلى الحد فوافق الإمام حتى خرج منه لم يرجع إليه كان على هيئته التي هو فيها ، ثم يصير الإمام في الحد الثاني ثم يلحقه ، أن لو كان في الحد على حسب هذا يخرج معنى قولهم . أول ل هذا الاختلاف يشبه معناه على التعمد لأهم لم يذكروا فيه تعمداً ولا غيره .

مسألة :

ومن أحرم قبل الإمام فلا يعتد بتكبيره ، كان ذلك منه على العمد أو النسيان ، وعليه إعادة التكبير بعد الإمام ولا تسليم عليه ما لم يجاوز إلى حد الركوع على النسيان ، فإذا جاوز الركوع ناسياً فعلية ابتداء الصلاة بالتوجيه والإحرام ويلحق الإمام حيث أدركه من الحدود ما لم يجاوز حداً فعلياً إعادة التكبير بلا تسليم ولا توجيه ، وإن قال قائل ، عليه التسليم والتوجيه فلا يبعد ذلك كما حكى عن الشافعي . ومن صلى بصلاة الإمام فليكن تابعا له ولا يسبقه في شيء من صلاته إلا فيما يسر فيه الإمام^(١) القراءة . ومن رفع رأسه قبل الإمام أو وضعه في السجود فيرجع إلى الذي كان فيه حتى يتبع الإمام ، وإن تعمد لذلك فقد قيل عليه النقض ومن صلى خلف الإمام واستيقن أنه كبر تكبيرة الإحرام ودخل في الصلاة فصلاته تامة ، وهذا مشتغل القلب ولا نعلم عليه نقضا .

(١) ظاهر العبارة أن له أن يسبق الإمام في الصلاة السرية ولا ينبغي أن يؤخذ بإطلاقه ولكن المعنى إن حصل منه سبق على الخطأ فمذخور منه لأنه ليس في وسعه معرفة قراءة الإمام وعليه أن يتحرى متابعتها .

مسألة :

وقيل من رفع رأسه قبل الإمام متعمداً انتقضت صلاته ، قال محمد بن المسيب :
لأنه قضى عليه حتى يرفع رأسه مرتين متواليين .

مسألة :

ومن صلى بصلاة الإمام واشتغل قلبه بذكر الدنيا وآمالها وضروب هومها حتى
قضى الإمام صلاته ولم يدرك هو ماضياً ولا قرأ والتبس عليه أمر صلاته أو بعضها
إلا أنه يقبح الإمام ولم يعلم أنه يخلف عنه في شيء من أمر الصلاة أن صلاته تامة ،
ويكره له مافعل ولا تفسد صلاته حتى يعلم أنه ترك منها شيئاً متعمداً ، وسئل أبو سعيد
رحمه الله عن رجل دخل في صلاة الإمام وقد سبقه الإمام منها بركعة أو أكثر
فلما قعد الإمام للتحيات الآخرة كرب هذا المصلي بول أو غائط هل له إذا قضى
التحيات نفسه أن يقوم للبذل قبل أن يسلم الإمام قال ليس له ذلك لأن الإمام
لم يخرج من الصلاة ، وإن قام للبذل متعمداً قبل أن يسلم الإمام فصلاته فاسدة ،
والجاهل في هذا أهون من المتعمد ، ولا يبين لي للجاهل عذر في مخالفة الحق المجتمع
عليه ، وفي قول أصعبنا أن الصلاة لا تجوز خلف الإمام إلا بصلاته في موضع
تجوز الصلاة بصلاته على حال إذا كان إماماً للمسجد ، وإن قام هذا للبذل في
حد ماله أحدث الإمام تمت صلاته فدخل في العمل قبل أن يسلم الإمام ، ففي بعض
القول إذا كان قيامه وقد صار الإمام في حد ماله أحدث تمت صلاته ، وهذا
ترخيص من قول أهل العلم إن صح ، وإن ركع قبل أن يسلم الإمام تمت صلاته

على هذا القول ، وإن ثبت على هذا المعنى فسواء ركع أو لم يركع ، وقيل من صلى خلف الإمام فلم يثبت إلا تكبيرة الإحرام فلا نقض عليه ، وقال محمد بن المسبح : عليه النقض .

مسألة :

ومن شك في ركعة أو أقل أو أكثر في صلاته وهو خلف الإمام فهو تابع للإمام ولا نقض عليه ، والمأمور به أن يكون المأموم تابعا للإمام في صلاته ، ولا يسبقه ولا يسايره ، وإنما يكون متبعا له فصلاة التتابع تامة ، وصلاة الذي يسايره ناقصة ، ويختلف في فساده وصلاة الذي يتقدمه عامداً منتقصة ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

مسألة :

قال محمد بن أحمد السهالي حفظه الله فيمن صلى خلف الإمام وعقله إلى قراءة الإمام وتكبيره ليقلعه وهو يقرأ أو يكبر أو في حال السجود أو في حال الركوع ، وربما شغله إنصاته لقراءة الإمام وتكبيره عن قراءة نفسه وتكبيره ، أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك ولكن إذا قرأ الإمام استمع هو لقراءة السورة والتكبير . وإن اشتغل بصلاته لم نأمن عليه من نقض صلاته . ومن تشاغل خلف الإمام بوسواس أو غيره حتى سبقه الإمام فما لم يكن بينه وبين الإمام حد من حدود الصلاة فلا نقض عليه ، وإن كان بينهما حد ليس أحدهما فيه فعليه النقض . وأما إن نكس في الصلاة ولم ينتبه حتى يسلم الإمام فإنه يبني على صلاته .

مسألة :

ومن تشاغل في التحيات الأولى حتى قام الإمام وقرأ ، ثم قام فأدرك الركوع مع الإمام أنه لا نقض عليه في هذا الموضع وليس القراءة حداً في هذا الموضع وقول عليه ، الإعادة وذلك موضع حد ، وإن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يقوم هو فسدت صلاته . ومن سها وهو خلف الإمام عن قراءة الإمام حتى لم يعرف ماقرأ الإمام من القرآن ، ولا فهم منها شيئاً أن عليه البذل . وإن سمع مقدار آية أجزاءه . ومن أحرم مع الإمام ودخل معه في الصلاة فلما صلى معه ركعة أو ركعتين سبقه الإمام بحمد ليس فيه أحدهما ثم لحقه بعد ذلك في الصلاة وقضى صلاته عنده ، فقول تتم صلاته ، وقول لا تتم . وإن لم يدركه في الصلاة وكان بينهما حد كامل ، وكان كلما خرج هذا من حد دخل الإمام في حد آخر فلم يتداركاً حتى أدركه في التحيات الآخرة قبل أن يسلم ، فإذا أدرك معه حداً من آخر الصلاة لحقه هذا القول ، وما لم يدرك حداً فلا يلحقه ، والقعود للتحيات حد إلى قوله : عبده ورسوله لأنه لو أحدث الإمام بعد ذلك حدثاً تمت صلاته وإن أدركه وقد صار الإمام بحمد لو أحدث لمت صلاته فلا يبين لي أنه يكون مدركاً معه ولو كان قد أحرم معه للصلاة . وإن سبقه الإمام بحدين خليين أو أكثر بعد أن أحرم عنده في الصلاة فلم يزل كلما خرج الإمام من حد إلى حد دخل هذا في آخر حتى أدركه في الحد الآخر من الصلاة في حد ما لو أحدث الإمام انتقضت صلاته أنه إذا أدرك معه حداً تاماً كان مدركاً للصلاة في بعض القول ، وإن فاته الحد أو شيء منه فلا أقول إنه مدرك للصلاة إلا على ما يختلف من إدراك الحد .

ومعنى أنه إذا أدرك حداً تاماً فهو مدرك للصلاة على قول من يقول بذلك .
 وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سليمان في رجل دخل مع الإمام في صلاة العبد
 أو غيرها في أول الصلاة، ثم سبقه الإمام حتى صار بينهما حد لأحدهما فيه أو أكثر،
 ثم صلى الإمام وصلى هو ، وأدرك الإمام وقد قعد للتحيات وأخذ في القراءة ،
 وقد قرأ إلى محمد عبده ورسوله قام هو يقرأ التحيات وسلم معه أو قرأ التحيات
 أو سلم معه أو قرأ التحيات وقام يمشي وقرأ هذا التحيات وسلم معه أنه إذا سبقه
 الإمام بحد كان الإمام فيه وهو في حد ، وبينهما حد ليس أحدهما فيه ، فقول تفسد
 صلاته ، وقول لا تفسد إذا أدرك الإمام في الصلاة وهو في حد منهما على حال ،
 فعلى تأويل هذا القول أنه إذا أدرك الإمام في الصلاة قبل أن يفرغ من تحيات نفسه
 إلى عبده ورسوله أن ذلك هو الحد ، ولعل بعضاً يقول إذا أدرك مع الإمام القعود
 إلى أن يقرأ هو إلى عبده ورسوله قبل أن يسلم الإمام فقد أدرك الحد مع الإمام ،
 والأول أحب إلينا . وإن لم يزل الإمام سابقاً له بحد إلى أن فرغ الإمام من صلاته
 فلا أعلم أنه يدرك صلاة الإمام على معنى ما قالوا في هذا ، وصلاة العبد وغيرها من
 الصلوات المكتوبة في هذا سواء . وإن لم يدخل مع الإمام في أول الصلاة وأدرك
 الإمام في السجود فإذا دخل معه في حد من حدود الصلاة ثم سبقه بعد أن دخل معه
 في ذلك الحد بحد تام فهذا موضع السبق المفسد ، وأما ما سبقه به الإمام من أول
 الصلاة قبل أن يدخل معه فيه فلا يفسد ذلك عليه إذا أدركه في حد ولو في القعود
 وقد أدرك الصلاة معه ولو أدرك معه حداً واحداً والقعود حد من حدود الصلاة ،
 وذلك أنه لو أدرك تحيات نفسه قبل أن يسلم الإمام فقد أدرك معه الصلاة . وقول

حتى يدرك قعود الإمام من أوله ، وهو إذا قرأ التحيات قبل أن يقرأ الإمام إلى عبده ورسوله. وعندى أنه إذا دخل في القعود مع الإمام قبل أن يقرأ الإمام إلى عبده ورسوله فقد دخل معه في الحد وأدركه في الحد. وأما إذا جاء والإمام قد دخل في الصلاة فلم يدخل معه فيها هو فيه من الحدود وابتدأ صلاة نفسه، فكان هو في حد والإمام في الثانى ، حتى فرغ وأدرك في السجود أو في التحيات، فإذا صلى بصلاة نفسه حدا من حدود الصلاة أما فسدت صلاته في قول أصحابنا ولو أنه كبر تكبيرة الإحرام إلا بها أنه يصلى بصلاة نفسه ثم مضى مع الإمام في صلاته فسدت صلاته ولا فعل في ذلك اختلافا . ومن أحرم مع الإمام في صلاة الجهر ثم أخذ في القراءة قبل الإمام ناسيا ، ثم ذكر فأمسك ، ثم أخذ الإمام في القراءة فإنه يبنى على ما قرأ لأنه قد حصلت له تلك القراءة ولو تعدد ذلك وظن أن ذلك واسع، له فقول تتم صلاته لأن الإمام معه في حد ولم يسبق الإمام بحد ، لأن القراءة إنما هي قول في الحد ليست بحد ، كما أن التسبيح قول في الركوع والسجود ليس بحد، وكان التحيات قول في القعود وليس بحد وكذلك القراءة في الجهر لا فرق فيها معى إلا بين السر والجهر ، لأنها ليست بحد مع الحدود للمساء بحدود الصلاة التي ثبتت الصلاة عليها أنها حدود للصلاة .

فصل

ومن دخل في صلاة قوم وهو يريد الظهر والإمام يصلى العصر فصلاته تلك منتقضة ويصلى الظهر ثم العصر ، والصلاة للإمام ، وقول إن صلاتهم كلهم تامة ولشكل ما فوى .

مسألة :

وقيل في إمام نكس عن الظهر حتى حضرت العصر وأقام المقيم للعصر وصلى الإمام بهم على أنه يصلى الظهر ولم يعلم أن العصر قد حضرت فالصلاة للإمام . وقول صلاتهم كلهم تامة ومن دخل في صلاة الإمام وهو يرى أنه يصلى صلاة سفر فآتم هو . أو عنده أنه يصلى تماما تقصر فإنه ينقض ، وإن لم يعزم على صلاة بعينها ودخل في صلاة الإمام فلا ينقض عليه ، وقول لا نية للمأموم مع الإمام ، والنية ما نوى الإمام ، وإنما يعتقد المؤمن أن يصلى بصلاة الإمام . ومن صلى مع الإمام الفريضة والإمام يصلى الوتر فصلاته منتقضة ، وقيل لا كفارة عليه إذا كان يظن أن ذلك جائز له ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثانى والأربعون

فى تنبيه الإمام إذا سها أو تمايا

ومن صلى خلف إمام فسها الإمام ، فقال المأموم للإمام ، سبحانك الله قليل عليه الإعادة ، وينبغى أن يقول سبحان الله . وعن أبى سعيد رحمه الله فى الذى يصلى . خلف الإمام فيقوم الإمام من السجود الآخر فى موضع قراءة التحيات على سبيل الغلط ، فيؤمر المأموم أن يكون بين الحدين القعود والسجود ويسبح له . وإن قعد وتورك وسبح له فترجو أن يجوز له ذلك ، وإن نسى حتى قعد فترجو أن صلاته تامة إن شاء الله ، وإن تم المأموم على السهو بين القعود والقيام يظن أن ذلك جائز له لا ينتظار الإمام ولم يتعد إلى حال القيام على التعمد أن صلاته لا تنقض . وإذا سها الإمام فسبح له المأموم فلم ينتبه ، ومضى على خطئه ولم يرجع إلى الصواب فقد بطلت إمامته عن المأموم ، ويتم المأموم صلاته ، صلاة نفسه . وإن كان الإمام أصم لا يسمع فسها فى صلاته ، فسبح له بعض من خلفه فلم يسمع فرماه بحصاة فانتبه ، ورجع أنه يختلف فى صلاة الرامى ، فقول تفسد صلاته ، وقول إن ذلك من صلاح صلاة الجميع . وإن سها الإمام فتحنج له بعض من خلفه فبعض أوجب عليه الإعادة ، وبعض ضعف عن إلزام البذل . وقال موسى إذا سها الإمام فليجهر الذى خلفه بما فيه الإمام من تكبير أو تسبيح أو تحيات حتى ينتبه الإمام وإن سها الإمام فأراد المأموم أن يقول سبحان الله فقال بسم الله فلا نقض عليه فى قول بعض المسلمين ، ولعل بعضا يذهب إلى نقض صلاته وإن قال سبحانك الله كقوله بسم الله فى الاختلاف . وإن سها الإمام وأخطأ فسبح له

أكثر من واحد فلا بأس بذلك ، وإن لم يسمع ققطع واحد صلاته ودنا منه وأعلمه
فلا بأس ، ويرجع ذلك الرجل يفتدىء صلاته .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في الإمام إذا غلط في الصلاة فاتبعه من خلفه على
الغلط ، وهو يعلم خطأ الإمام ، مثل أنه قعد للتحيات الآخرة بعد الركعة الآخرة
احتياطاً منه أو ما يشبهها ، والمؤتم قد علم خطأه فلم يسبح له ، فقول تم صلاة المؤتم
إذا اتبع الإمام على خطئه ولو علم خطأه . وقول لا تتم وعليه أن يسبح له ، فإن
لم يفعل فسدت صلاته . وإذا قام الإمام يصلي بعد أن قضى التحيات الآخرة وسبح
له من خلفه فلم يقعد فإنهم يسلمون ، وقد تمت صلاتهم ويقولون له قد قضيت الصلاة ،
وعن علي بن عزة رحمه الله في إمام نسي سجدة أو قراة ثم سلم وانصرف ، وأتم
الذين خلفه ما كان هو نسي من ذلك تمت صلاتهم وإن لم يفعلوا انتقضت صلاتهم ،
قال : والذي أحب أن أنا إن كان الإمام نسي السجدة الأخيرة والتحيات وانصرف
وأتموا هم صلاتهم تمت لهم ، وإن كان ترك ذلك في وسط الصلاة قبل هذا الحد الآخر
فاستحسن إذا سبحو له فيما تركه من الصلاة ومضى على الخطأ ، ولم ينقبه أن يتموا هم
ما ترك من ذلك ويتموا هم صلاتهم وقد خرج من إمامتهم لأنهم قد علموا أن صلاته
منتقضة وإن أتموا ما ترك هو ولحقوه قبل أن يسبقهم وصلوا معه فلا آمن عليهم
الفساد ، لأنهم قد علموا أن صلاته منتقضة . وإن اتبعوه على الخطأ أو لم يتموا ما نسي
هو من الصلاة فذلك أشد ، وأرجو أن تفسد صلاة الجميع . وقال زهيد بن مثنوية :
صلينا خلف يمان بن أبي الجميل صلاة الجمعة بصحار فلما أن بقى من الركعتين سجدة

قعد ولم يسجد لها فأبطلوا عليهم فكبر رجل وسجد، وأرجو أنه أبو مودود، وسجد الناس معه ورفعوا رؤوسهم ثم كبر الإمام يمان ، وسجد ولم أعلم أن الذي كبر غير الإمام ، فلما أن سجد لم أسجد ورأيت أن صلاتي قد تمت ، فلما انصرفنا سألت سعيد بن المبشر وكان ممن حضر الصلاة قال أنا ممن سجد ثلاثا ، قلت كيف تصنع ؟ قال لا أدرى ، فكعبت إلى سليمان بن عثمان . فأجاني أن الذين سجدوا ثلاثا أصابوا وعلى الباقيين الإعادة ، فكهرت أن أقض حتى لقيته ، فأخبرته أني لم أعلم أن الذي كبر وسجدت لسجوده أنه غير الإمام ، فلم ير علي الإعادة الصلاة . وقول علي من يأتى بالإمام في ذلك للسجد الإعادة لأنه لا يجوز ترك سجدة على الخطأ ولا يجوز أن يصلى وحده بغير صلاة الإمام .

فصل

وقالوا إذا تعالما الإمام فلا تفتح له حتى يسكت ، وقول تفتح له إذا تعالما ولو لم يسكت إذا ارتج عليه وأعياء طلب ذلك بنفسه ، وذلك من التعاون على معنى الصلاة ، لأن للأموم شريك للإمام في الصلاة إذا كان ذلك فيما لا تتم الصلاة إلا به . وإن كان ذلك فيما يجتزى في الصلاة بدونه وتقوم به الصلاة فففيه الاختلاف ، ويعجبنى إجازة ذلك مادام الإمام لم يركع ، واكتفى بذلك الذي قرأه ، وكان سكوته على معنى ما يطلب به الزيادة . وأما مادام الإمام يطلبه بالكلام ، ومعنى القراءة إلا أنه لم يصب ما أعياء ففيه معنى الاختلاف ، ويعنى أن لا يفتح عليه حتى يسكت على سبيل الإعياء لئلا يكون مشاركا للإمام في القراءة وهو يقرأ ، وقال أبو المؤثر رحمه الله ذكر لنا عن نافع مولى ابن عمر قال : صلى بنا عبد الله

ابن عمر صلاة المغرب فلما فرغ من قراءة فاتحة الكتاب قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ورددتها ، وخزن عليه القرآن فقلت أنا ، إذا زلزلت الأرض زلزالها ، فقرأ هو ، واستمر في القراءة ولم يعب على . وقرول لا بأس أن يفتح على الإمام في القراءة من دون أن يعاليا ولولم يضطر . وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الإمام إذا تعالما في الصلاة أى وقت يجوز أن يفتح له من خلفه . قال إذا سككت وظهر من أمره أنه قد عي . ومادام يطلب ويتردد فلا يفتح له من خلفه . وإن فتحو له وهو يتردد في حال الطلب فبعض يفسد صلاته وبعض لا يفسدها ، إذا كان الذى فتح عليه جاهلا غير متعمد لمخالفة المسلمين ، وإن سككت بعد ما فرغ من قراءة فاتحة الكتاب سكو تافوق ما يؤمر به كان الفتح له عندى أوكد ما لم يقرأ ما يجوز له به الصلاة من القراءة فيما يقرأ فيه القرآن من الصلاة ، وإن فتح عليه أحد قبل أن يتظاهر من أمره الإعياء فقد مضى القول بالجواز في ذلك لما ثبت له أنه لا بد من القراءة ، ولأنهم شركاؤه في الصلاة وأعوان عليها .

مسألة :

وسئل أبو معاوية رحمه الله عن إمام قوم صلى بهم فلما استفتح القراءة اختلط عليه ، فقطع السورة وترك بعضها وركع قال لا بأس عليه وصلاته تامة ، وهذا إذا قرأ من السورة مقدار آية فصاعدا ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول الثالث والأربعون

في صلاة المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم

قال أبو سعيد رحمه الله ثبت في معنى الاتفاق إن إمامة للمسافر بالمقيمين صلاة نفسه وحدها ، وهي صلاة القصر ، وأن صلاة المقيم بصلاة المسافر صلاة نفسه وحدها ، ولا تجزى صلاة المسافر عن صلاة المقيم ، وإن صلاة المسافر جائزة ، وأما صلاة المقيم بالمسافر جائزة ، وتكون تماماً كصلاة المقيم بالمسافر ، وأما اتهام المسافر بالمقيم صلاة المقيم فهي فاسدة ، ويختلف في صلاة المسافر لأنه إذا أتم صلاته صلاة السفر لم تضره الزيادة وبعض يرى عليه البدل . وأما صلاة المقيم بصلاة المسافر أربعا فلا يبين لي تمامها لأنه لا بد له من أن تكون نفلا من فعله أو باطلا ، فإن كانت نفلا فالقصر لا يقوم بالنفل ، وإن كانت الزيادة باطلا فالحق لا يقوم بالباطل . وإن اعتقد المسافر التمام بصلاة المقيم فعليه البدل ، ولكنه ينوي ويقول أصلي بصلاة الإمام ، والذي يجمع الصلاة فصلى الأولى وحدها وأراد أن يصلي العصر جماعة فبعد في التحيات ينتظر فإذا وصل إلى عبده ورسوله جاز له أن يسلم ، فإذا سلم جاز له الانتظار . وإن صلى المسافر الأولى ثم رأى قوماً مسافرين يصلون الأولى والعصر جمعا جماعة أنه لا يصلي معهم العصر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا كان ذلك في وقت العصر جاز ، وإن كان في وقت الأولى لم يجز ، وقيل في رجل مسافر يصلي بقوم ركعة ثم أحدث فأخذ بيد مقيم ، فصلى بهم ركعة إلى الركعة الأولى ، فإنه يقدم رجلا يسلم بهم ، فيتأخر

هو فتم صلاته ، وكذلك من صلى معهم من المقيمين فرادى ، ولا يتم بهم أربع ركعات . وإن أتى مسافر إلى جماعة يصلون تماماً وهو يقصر فأدرك معهم ركعة واحدة فلما قضوا الصلاة زاد إليها ركعة أخرى ، ثم يسلم أنه لا يجزيه ذلك وعليه أن يتم صلاة الإمام لأنه قد دخل في صلاة الإمام فلا تتم صلاته إلا بصلاته ويبدل ما سبقه به الإمام ، وقيل في مسافر صلى بصلاة الإمام فلما قضى صلاته نظر فإذا هو قد صلى في ثوب متنجس ، أنه إن علم ذلك في الوقت أبدل الصلاة قصرأ ، وإن علم بعد الوقت أبدل تماماً .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن المسافر إذا دخل في صلاة الإمام المقيم فأدرك معه حداً تاماً فما فوقه من حدود الصلاة فقد أدرك الصلاة ولزمه إتمام ، وآخر حدود الصلاة القعود للشهد الآخر من صلاة المقيم . فإذا قعد مع الإمام في أول قعوده من التشهد الأخير فقد أدرك الصلاة ولزمه إتمام . وأما إذا صلى للمسافر بصلاة المقيم فسدت صلاة المسافر بنجاسة في ثوبه أو صلى وهو جنب أو على غير وضوء . فذكر ذلك وعلم في الوقت أنه يبدل قصرأ ويرجع إلى صلاة نفسه . وأما إذا علم ذلك بعد ما فات وقت الصلاة فقول يبدلها بصلاة الإمام ، لأنه كان تبعاً له وهو يصلى تماماً . وقول يبدلها قصرأ لأن صلاته مع الإمام لم تتم له . وأما إذا فسدت صلاة الإمام فلا فساد يدخل على من صلى خلفه فالمسافر يصلى صلاة نفسه في الوقت ، لأن صلاة الإمام فاسدة لم تقع له .

وقال الحسن بن أحمد إن كان الفساد من قبل الإمام أبدلها قصرأ في الوقت ،

أو بعد الوقت ، لأن صلاة الإمام لم تنعقد له ، وإن كان الفساد من قبل نفسه أبدلها في الوقت قصراً وبعد الوقت تماماً وكذلك إن صلى الجمعة ثم علم في الوقت أو بعد الوقت أنها منتقضة فإنه في الوقت يصليها أربع ركعات صلاة نفسه ، وأما في غير الوقت فبعض يقول يبدها صلاة نفسه ، وبعض يقول يبدها صلاة الإمام ركعتين ، وقيل صلاة المقيم بالمسافر جائزة ، فإذا أراد للمسافر الدخول في صلاة الإمام المقيم نوى أن يصلي بصلاة الإمام المقيم فلا يقول قصراً ولا تماماً . فإن كان دخوله مع الإمام في الأولى صلاها بصلاة الإمام المقيم ، كأنه مقيم لا زيادة في صلاته ولا نقصان . وإن أراد الدخول في الثانية ولم يكن صلى الأولى قدم الأولى ركعتين أو ثلاثاً إن كانت المغرب ، فإذا قرأ التحيات إلى عبده ورسوله سلم وقعد ساكناً لا يتكلم ولا يتحول حتى يقيم الإمام المقيم ، ويقوم جماعته ، ثم يقوم في قيامهم يأتي بالصلاة الثانية تماماً بصلاة الإمام المقيم يجمعها إلى الأولى التي صلاها أولاً بصلاة السفر قصراً ، وإن شاء صلى كل صلاة في وقتها مع الإمام المقيم كأنه مقيم مع مقيمين ، وكل ذلك لا ينوي في دخوله في صلاة الإمام أن يصلي تماماً ولا قصراً صلاة حضر ولا سفر ، ولكن ينوي أن يصلي بصلاة الإمام .

مسألة :

وقيل إن صلى مقيم بمسافر ثم ذكر الإمام أنه على غير وضوء أو ثوبه نجس ، أن للمسافر يمضي على صلاته صلاة المقيم . وإذا أخر للمسافر الأولى إلى الآخرة فصلها مع جماعة في يوم غيم فتحروا الوقت ثم تبين أنهم صلوا قبل الوقت فصلاة المسافر تامة ويصلي المقيمون في الوقت .

فصل

سئل أبو سعيد رحمه الله عن مسافر صلى بمقيمين صلاة العتمة ونوى القصر والقوم يتمون صلاتهم ، فلما قعدوا وقرأوا التحيات ، وقام وزاد ركعة أو أقل ، ولم يسبحوا له ، فلما ذكر سلم هو وأتم القوم صلاتهم ، قال : إنهم إن ائتموا به على الخطأ فأخاف أن تفسد صلاتهم ، وإن تركوه وخطأه في زيادته ومضوا على صلاتهم ولم يسبحوا له فصلاتهم تامة . ولا بأس على المسافر أن يصلي خلف من لا يعرفه بالمواقة في المذهب إذا لم ير منه خلافا له في الصلاة ، يجهو فيما يجهو فيه الإمام ويسر فيما يسر فيه الإمام ، ولو كان يرفع يديه ويترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، لأن بسم الله الرحمن الرحيم قول آية من الفاتحة ، وقول استفتاح كل سورة .

مسألة :

روى لنا القفيض بن اليماني عن أبي عثمان وعبد المقتدر قالا : خرجنا مع الإمام غسان وهو يريد غضفان فصلى بالناس بعمق^(١) أربع ركعات ، فأجمع رأى من حضر من المسلمين على أن يعيدوا الصلاة ويصلوا ركعتين فنقضوها وصلوا ركعتين ، وأمروا أهل هق فأعادوا الصلاة ، ولم يروا صلاتهم تلك صلاة إذا انتقضت صلاة الإمام بخلاف السنة ، وقيل لا يكون المسافر إماما للمقيمين إلا أن يكون في موضع هو المتولى فيه للصلاة ، أو يكون هو أولى بالإمامة لفضله أو علمه بمن حضر من

(١) موضع .

المقيمين ، فهو أولى بالتقديم ولو لم يكن في موضعه فإذا سلم قام المقيمون فأتبعوا صلاتهم فرادى . وأما الإمام الأكبر نفسه فهو أولى بالإمامة والتقديم إذا حضر ، فإن كان مسافرا فإذا قضى صلاة السفر أتم الذين خلفه من المقيمين صلاتهم فرادى بلا إمام .

مسألة :

وقيل إذا صلى المسافر مع المقيمين فانتقض وضوء الإمام فقدم المسافر وقد كان أحرم معهم ودخل في صلاتهم أنه يجوز له أن يتم بهم الصلاة تماما لأنه قد دخل في صلاة التمام .

مسألة :

وقيل إذا أدرك المقيم ركعة من صلاة للمسافر التي يقرأ فيها فإذا سلم الإمام قام المقيم فأتى بركعة ثانية بقراءتها ، ثم قعد قدر ما ينال مجلسه الأرض غير ما كثر ثم يقوم فيصلي الركعتين اللتين هما آخر صلاته . وقال بعض بل إذا سلم الإمام قام هذا المقيم فأتى صلاته كأنه مع مقيم وهو أن يصلي ركعتين بما فيهما من القراءة ، ثم يقعد فيقرأ التحيات ثم يقوم فيصلي ركعة أو أكثر ، يبلغ حيث أدرك الإمام ، ويكون الذي أدرك مع الإمام هو آخر صلاته هو ، والذي يبده مما لم يدركه مع الإمام هو أول صلاته .

فصل

ومن أتم بمسافر فلا علم ، ثم علم عند تسليم الإمام من ركعتين ، أفاد

اعتقد أن يصلي بصلاة الإمام ولم يعتد قصرأ ولا تماما فيتم صلاته تماما ، وإن كان اعتقد التمام فصلاته فاسدة .

مسألة :

وقال محمد بن سعيد بن أبي بكر في المسافر يصلي بصلاة المقيم أنه إن اعتقد التمام رأيت عليه النقص ، ولكفه يصلي بصلاة الإمام ، هكذا جاء الأثر من قول المسلمين .

وما يوجد عن أبي عبد الله رحمه الله في المقيم يكون خلف المسافر فيحدث الإمام فيقدم المقيم أنه يتم بها صلاة السفر ، ثم يحرجه رجل يسلم بالقوم ويتم هو صلاته ، فإن لم يكن وراءه قريبا منه رجل ممن يقصر الصلاة فليتم هو صلاته ويترك القوم .

وقال غيره إن الجر في الصلاة حمل ، ولكن إذا أتم الصلاة للمسافر تأخر وتقدم رجل من القوم يسلم بهم ، وأتم هو صلاته فرادى . ولا يتم بمن بقي من المقيمين صلاة التمام من كان ممن يتم ، وأما للمسافرون فلا يتمون معه الصلاة . قال وأخبرني الرامي قال كان محمد عبد الله يعيب على المسافر أن يؤم بالمقيمين حتى فعل هو ذلك بأهل الغابة ، فقال له سعيد بن محمد ، لا سعيد إنك تعيب هذا فقال إني أنا شيخ يجوز لي ذلك ، وما يوجد عن أبي زياد رحمه الله : ولا يؤم للمسافر بالمقيم إلا أن يكون إماما أو واليا .

مسألة :

ومن صلى خلف مسافر فعليه الإعادة ، وذلك إن صلى خلفه قصرأ كان عليه

الإعادة ، وإن صلى المسافر بالمقيم تماماً أعاداً جميعاً . وأما إذا صلى المسافر بالمقيم صلاة السفر وأتم ذلك المقيم صلاته فصلاته تامة ، وقيل أجمع على ذلك الأمة^(١) .

مسألة :

وعما يوجد عن هاشم رحمه الله في الرجل المقيم إذا دخل في صلاة قوم يقصرون وعليه التمام ، فإن أدرك أول صلاتهم فإذا مضوا على التحيمات والقشيد أو الدعاء والاستغفار فليكنف بعد أن يقشيد حتى إذا سلم الإمام فلينهض هو فليتم صلاته إن كانوا قد سبقوه بشيء من صلاتهم ، وأدرك آخرها ، فإذا قال التحيمات وتشهد فليكنف حتى يسلم إمامهم ، فإذا سلم فليقيم فليكنف ما سبقه من صلاتهم ثم يصلي آخر صلاته ، ولا يبدأ بآخر صلاته قبل أولها ، وقول يبدأ بأول صلاته ويكون آخر صلاة القوم آخر صلاته ، إذا لم يدرك معهم الصلاة كلها ، وإذا أدرك الصلاة كلها كانت صلاتهم أول صلاته لأن بها ابتداءه ، وعليها نبي ، وأما إذا فاتته منها شيء فإنما آخر صلاته آخر صلاة القوم ، هكذا قيل .

وعن بشير بن محمد بن محبوب معروف على أبي الحواري رحمه الله في الذي يصلي مع قومنا وهو على غير وضوء فيسكون في الصف بقية منه يخاف إن خرج خاف منهم قال ما أحب له ذلك ، ولكن يقيم في المسجد ويصلي ويجعلها بدل صلاة الفائتة . والله أعلم ، وبه التوفيق .

(١) في حكاية الإجماع نظر لأن المسألة تختلف فيها والخلاف مشهور قد حكاها فيما قبل .
(٢٨ - منهج الطالبين / ٤)

القول الرابع والأربعون

في الصلاة خلف الجبارة ومن ليس له ولاية

اختلف في الصلاة خلف أهل الظلم يقول الصلاة جائزة خلف أهل البر والتقوى ، وقول يصلي خلف البار والفاجر من أهل القبلة ، وقول يصلي خلف الجبارة إذا ملكوا الأرض ، وقال أبو المؤثر رحمه الله قد أجاز المسلمون الصلاة خلف من لا يقولونه إذا صلوا في أوقاتها ، وأتموها ولم يعلموا منهم نقصانا في طهورها .

مسألة :

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : يؤمكم خياركم فإنهم ^(١) قربانكم فيما بينكم وبين ربكم ، فلا تقربوا بين أيديكم إلا خياركم وقال ﷺ ليليني في الصف الأول وليلينهم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم أولو النهى منكم ^(٢) ، وكان لا بدع الفاجر يكون في الصف الأول ولا الثاني ولا الثالث ، فكيف يطمع أن يكون إماما . وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وقيل إن عليا لما وجه وفده إلى معاوية قال لهم صلوا في رحالكم واجعلوا صلاتكم معهم نافذة ، فإن الله لا يتقبل إلا من المتقين وقيل للنبي ﷺ إنك قلت سيكون من ^(٣)

(١) روى الربيع مرسلًا ليؤمكم خياركم فإنهم وفدهم إلى ربكم وروى الدارقطني عن ابن عباس اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدهم فيما بينكم وبين ربكم .

(٢) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذ عن ابن مسعود وفيه بعض اختلاف في الألفاظ . ورواه الربيع مرسلًا .

(٣) أخرجه مسلم والترمذ وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر . م

بعدى أئمة لا يقتدون بي ولا يهتدون بهدى ربهم فكيف بالصلاة معهم إذا
أدركناهم؟ قال : صلوا في بيوتكم واجعلوا صلاتكم معهم نافلة . وقال يزيد بن
أبي زياد كلنى إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والإمام بخطب يوم الجمعة كأههما
قد صليا في بيوتهما وكان الحسن يفعل ذلك . وقال أبو المؤثر رحمه الله إن الصلاة
خلف أهل الإيمان أفضل . ومن صلى خلف من لا يثق به فصلاته تامة إذا صلاها
في وقتها وأتمها ولم يعلم أنه أتقض طهرها . وقد صلى جابر بن زيد رحمه الله^(١) خلف
الحجاج بن يوسف ، مقتله الله ، يوم الجمعة ، وقد رأى المسلمون الجمعة واجبة خلف
الجبارة في الأمصار التي مصرها عمر بن الخطاب رحمه الله ، ولا تجوز الجمعة خلف
الجبارة في غير تلك الأمصار ، ويوجد في كتاب فيه عن موسى بن علي رحمه الله ،
وعن إمام يصلى بقوم اطلع عليه رجل ممن يصلى خلفه أن في يده مالا حراما يأكله ،
أيحل له أن يصلى خلفه ؟ فالذى نقوله إن هذا الرجل ينصح له فإن قبل وترك ذلك
فليصل خلفه وإن أبي وتولى فلا يصلى خلفه . وقيل : للمسلمين أن يصلوا خلف
قومهم إذا كانوا في حكمهم ، وأما في حكم المسلمين فإن علمت أنه مخالف لدينك فلا
تصل وراءه ، وأما بالظن أنه من أهل الخلاف أو شبيه بأهل الفسوق فليس بالصلاة
خلفهم بأس ، ومن ظلم الناس في أموالهم وأبدانهم بقايل أو كثير فلا تجوز شهادته
ولا ولايته فكيف ينبغي لظالم لا ينبغي لك أن تجيز شهادته على درهم أو أقل أن
تجعله أمينا لك صلاتك . وأنت تقدر أن تصليها مع غيره أو وحده ، فخذ لنفسك
في دينك بالوثيقة والرأى المجتمع عليه ، ولا تخاطر بصلاتك خلف أهل الظلم وعن

(١) اخرج البخارى في تاريخه عن عبد الكريم البكاء قال أدركت عمرة من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلى خلف أئمة الجور .

موسى بن على رحمه الله في الإمام وللؤذن الذي لا يعرف حاله ، فأما المؤذن فلا بأس بالصلاة بأذانه إذا أذن في مواعيت الصلاة ، وأما الإمام فأهل الورع والدين فأولى بالإمامة ممن لا ورع له ، وأما المعروف بسرقة أموال الناس فلا يصلى خلفه ، وهو رأى أبى سعيد رحمه الله . وقال أبو المؤثر رحمه الله من صلى خلفه لم أر عليه إعادة صلاته ، ولكن صلاته وحده أحب إلى من الصلاة خلفه إلا أن يتوب من سرقة . وقال أبو المؤثر رحمه الله سألت محمد بن محبوب رحمه الله عن إمام مسجد اطلعت منه على حدث ، هل أصلى خلفه ؟ قال لا تهجر المسجد من أجله . ومن كان يكره الصلاة خلف رجل فوافقه يصلى في مسجد فإن كان يعلم أنه ممن يعمل المعصية فصلاته وحده أفضل من الصلاة خلفه . ورخص من رخص في الصلاة خلف قومنا ، وهم يقيمون فرادى ، ويحرمون قبل التوجيه ، ويقرأون القرآن في صلاة النهار ، ولا يظهرون قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وكره ذلك من كرهه ورأى من كره ذلك أحب إلينا .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله اختلف أصحابنا في الصلاة خلف من هو دون الولي الموافق لطاعة الله بكمالها في ظاهر الأمر ، فقال بعضهم : لا تجوز الصلاة إلا خلف الولي المسلم المطيع لأنها فريضة ، وأمانة لله ، ولا تجوز ولا ينبغي لأحد من المسلمين أن يولى أمانته غير الأمين لأن الإمام يغيب عن المأموم بأشياء لا تقوم الصلاة إلا بها . وقال بعضهم تجوز الصلاة خلف أهل الدعوة من المسلمين ومذهبهم ، ولا تجوز خلف أهل الخلاف في الدين ما لم يتهم من كان من أهل دعوة المسلمين في الصلاة

ولم تلحقه خيانة ولا تهمة في أمر دينه . وقال بعضهم تجوز الصلاة خاف أهل الخلاف ما لم يتهموا في أمر الصلاة بعينها بزيادة أو نقصان مما لا تتم الصلاة إلا به . وقول ، الصلاة خلف أهل القبلة كلهم جائزة ما لم يزيدوا أو ينقصوا فيها في ظاهر الأمر ، لأنهم أهل صلاة وأهل قبلة من أهل الخلاف ، أو ممن ينتهك بما يدين بتحريمه من أهل الدعوة ، وقال بعضهم لا يصلى خلف أدل الخلاف إذا وجد أهل الدعوة من المسلمين ، وإن لم يوجد المسلمون فلا بأس بالصلاة خلفهم ، وقال بعضهم تجوز خلفهم في سلطانهم إذا كانوا غالبين مالكيين ، ولا تجوز في سلطان المسلمين وعلى كل حال أنه لا يقصد بالإمامة والتقديم من هؤلاء كلهم إلا المؤمن الولي إذا وجد المؤمن ، فإن لم يوجد فيصلى خلف من هو دونه لثبوت سنة الجماعة وإحيائها ومتى وجد المؤمن الولي لم يقدم عليه أحد لقول النبي ﷺ اختاروا لإمامتكم خياركم ، ولا يقدم إمام بالقصد والاختيار إلا الأفضل إذا وجد في معنى التقديم للصلاة ، وفي بعض القول ، إن الصلاة جماعة جائزة خاف جميع أهل القبلة لإحياء السنة أفضل من صلاة الفرادى . وعلى حسب ما جرى من الاختلاف أنه على كل قول مما قد قيل إن صاحبه يذهب إلى لزوم الصلاة جماعة خاف من قال أنها تجوز خلفه لثبوتها عنده ، وزعم من ذهب أنه إذا لم يوجد المسلم فالصلاة خلف غيره مخير فيها أو فرادى ، وفي بعض القول إن الصلاة فرادى أفضل ما لم تثبت الإمامة بالمسلم . وفي بعض القول أن الجماعة أفضل ما وجد من تجوز الصلاة خلفه .

وقال الوضاح بن عقبة الذى تجوز شهادته تجوز الصلاة خلفه ، وإن مات دخل الجنة إذا كان صالحا . ومن صلى خلف قومنا وأتوا بالصلاة على وجهها في وقتها

برأى وديانة ، ثم رجع إلى رأى المسلمين فلا بدل عليه فيما صلى وكذلك من صلى بلا ديانة . ومن صلى خلف من يقنت في الصلاة فقنت فيها فصلاتها جميعا فاسدة ، وإن لم يعلم أنه يقنت في صلاته فقنت فيها فصلا الذي صلى خلفه جائزة وتامة إذا أسر القنوت ، وإن أشهره فصلاتها جميعا فاسدة ولا يرجع يصلى خلفه ، وكان أبو عبد الله يحب له أن يبدل ، وكان يقول ، من قنت في الصلاة لم أتوله إلا أن يتوب منه ، قيل له : أفتبرأ منه ؟ قال : الله أعلم ، لا أتولاه .

مسألة :

وقال بعض الفقهاء من صلى خلف من يرى أن تسكيرة الإحرام قبل التوجيه أن صلاتهما فاسدة لأن التوجيه كلام ، وقال بعض أهل العلم إن صلاتهما جميعا تامة ، وأما الصلاة خلف من عليه عتب من أمر الدنيا فجائزة ولا تترك الصلاة خلفه إذا كان من المسلمين إلا أن يكون المسجد الذي يصلى فيه لا يخرّب بترك الصلاة خلفه فيسهه أن يطلب جماعة في غير هذا المسجد ولا يترك الجماعة إلا من عذر ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول الخامس والأربعون

في عمارة المساجد بصلاة الجماعة وحكم الصفوف فيها وانتظار الإمام

قال أبو سفيان رحمه الله أدركت أصحابتنا يكرهون الصلاة في داخل الحراب، ولكن يكون المصلي خارجاً منه ويكون سجوده فيه . قال أبو سعيد رحمه الله إذا كان المسجد لا إمام له من أهل الفضل والورع لم يجز تعطيله لأهل القرية ، ولا لأهل الحلة التي هو فيها ، ومحاطب بعمارة البار والفاجر . وعليهم القيام بما ألزمهم الله من فريضة الصلاة حتى يحضر المسجد من يقوم بعمارته من هو أفضل منه من عمار المسجد إلا أن لا يقبل ذلك الأفضل فلا يعطل المسجد ويقوم به من قدر على القيام به من همارة إلى أن يقدر الله له عامراً من أفضلهم ، ثم ليس لهم أن يتقدموا عليه إلا أن تزول عنهم إمامته بوجه يجوز لهم فيه ترك تقديمه من حدث في بدن أو حدث منه يخرج به عن حكم ما هو عليه من قبل . وقيل في رجل جاء والناس يصلون القيام في مؤخر المسجد فصلى هو الفريضة في مقدمه إن صلاته تامة ، وعن أبي سعيد رحمه الله في المسجد إذا كان بقره رجل ، وكان إمام هذا المسجد غير ولى لهذا الرجل ، ولا يجب أن يصلى خلفه أنه يجوز له أن يطلب الجماعة عند من هو أفضل من ذلك الإمام ما لم يخف أن يخرب المسجد من صلاة الجماعة من أجل تخلفه عنه . فإن كان كذلك كانت عمارة المسجد الذي بقره أولى على حال ما كان الإمام خير منهم في الصلاة ولا خائن لها ، وهو أن يتم أنه يقوم إلى الصلاة بغير وضوء ولا طهور ، أو يتم بترك شيء من حدودها

بما لا تجوز الصلاة إلا به ، من الذى يقوله سرا فإذا تظاهرت عليه التهم بذلك أو ظهرت الخيانة بذلك لم تتم به الصلاة . ومن صلى فى محراب المسجد فى مقام الإمام من همار المسجد أو غيرهم من رجل أو امرأة وحده أن صلاته تامة ، والمسجد كله مباح للصلاة ولا ينبغى أن يهجر منه شيء إلا لمعنى من اللعانى يريده فاعمل ذلك من تقدم أو مكابرة أو استخفاف بالإمام أو لمعنى لا يجوز .

فصل

وقيل إذا وجب على الناس إتيان صلاة الجمعة مع الإمام جاز لأئمة المساجد والمؤذنين فيها أن يخربوها^(١) ويحضروا الصلاة مع الإمام إذا كانوا حيث تلزمهم الجمعة دون الفرسخين ، وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الرجل يكون أقرأ أهل محله وأعلمهم بحدود الصلاة ، وفى المحلة التى هو فيها أو فى الثانية مسجد لا يصلى فيه جماعة وهو يصلى الجماعة فى غيره عند إمام ، أيسعه أن يترك التقدم فى هذا المسجد الخراب والقيام به إذا كان يصلى الجماعة فى غيره ؟ قال : يسهه ذلك إذا لم يكن يتعدى ذلك المسجد إلى هذا ، أو لم يكن من جيرانه ، وإن كان جيرانه لا يحسبون التقديم فهو معذور على حال ما لم يتعد إلى غيره . وإن طالب الفضل فهو عندى أفضل إذا لم يخرب مسجد محله بتعديه إلى المسجد الآخر ، فإن كان فى محلة فى أسفلها مسجد ، وفى أعلاها مسجد والأعلى له إمام والأسفل لا إمام له ، وكان فى محله فعلية عمارته إن قدر على ذلك ويتقدم فى المسجد الأسفل ، وإن

(١) بمعنى يعطلوها وقت الصلاة فلا يصلون فيها الظهر .

كان ذلك للمسجد خارجا من جواره وكان يصلى جماعة فى مسجد محاته فلا نجب عليه مهارته ، إلا أن يطلب الفضل فى ذلك . وإن كان هذا الرجل فى المحلة بين المسجدين منه ، إذا قيس إلى أحدهما من منزله بالذراع استويا وكان هو يصلى فى الأعلى جماعة عند إمام ، فإذا استويا فى جواره لم تزل عنه همارة ما خرب منها إلا أن يكون عامرا ، وإلا فعليه همارة ما خرب منها وأيهما كان أقرب كان هو جاره وكان عليه مهارته فى اللزوم ، وفى الآخر وسيلة إذا كان عامرا ، ولو كانت الجماعة تقوم بغيره فى المسجد الذى هو جاره فهو بخير فى الآخر ، وإن طلب الفضل كان الآخر أفضل ، وإن كان يصلى فى مسجد آخر أبعد من هذا الذى هو جاره متقدما فيه مذ كان لهذا المسجد إمام ، ثم تركه إمامه فلا يسع هذا أن يصلى فى المسجد الأبعد ، ويؤم فيه الأقرب منه الذى هو فى محاته ، وعليه القيام بالمسجد الذى هو جاره ولو تعطلت الجماعة من المسجد الآخر بتركه للتقديم فيه ، كان جامعا أو غير جامع فعليه القيام فى المسجد الذى هو بجواره حتى يصاب له إمام يعمره ، وتقوم به الجماعة ، ويلزم جيران المسجد القيام بهما مسجدهم ، ولا يلزم ذلك جباه البلد وقوام القرية إلا المسجد الجامع ، فإن مهارته تلزم جميع أهل البلد الذين يتمون فيها الصلاة ، وقال فى الإمام إذا كان يصلى فى داخل المسجد وآخر يصلى بصلاته فى الحجرة والإمام قدامه ، فإذا كان فى موضع تجوز فيه الصلاة بصلاة الإمام . فقول إذا كان بين والى المسجد والحجرة باب مفتوح جاز ذلك إذا كان الباب أكثر من ثلاثة أشبار . وقول حتى يكون الباب يدخل منه الرجل بغير معالجة وإلا فلا تجوز الصلاة بصلاة الإمام . وقول ولو كانت الفرجة أقل من ثلاثة أشبار إذا كانت

فرجة يبصر منها الإمام أو من خلفه ، فعلى هذا القول ، فلو كان المأموم على ظهر بيت رفعه أكثر من خمس عشر ذراعاً لا غاية لذلك على قول من يقول إن الإمام يعلى . وأما إذا كان بينه وبين الإمام أكثر من خمس عشر ذراعاً في غير العلو فلا تجوز له الصلاة بصلاة الإمام . وقال إذا كان دكان رفعه أكثر من ثلاثة أشبار فيختلف في الصلاة فيه بصلاة الإمام ، كان أسفل منه أو أعلى ، تقول يجوز إذا كان عند الإمام أحد غيره من المأمومين ، وهذا القول منسوب للإمام سعيد ابن عبد الله رضي الله عنه ، وأخبرني أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر رحمه الله ، أن هذا كان رأيهم ، ومذهب الجماعة أن ذلك جائز ، ورجعوا إلى رأى الإمام .

فصل

وفي جامع أبي محمد رحمه الله والذي يؤمر به أهل الجماعة إذا أرادوا الصلاة خلف إمامهم أن يليه أهل العلم منهم والفضل ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال ليلينى منكم أولوا الأحلام والنهى . وفي الخبر أن ابن مسعود هو الذى كان يصلى وراء ظهر النبي ﷺ في صلاة الجماعة ، وقيل إن عمر بن الخطاب رحمه الله كان يؤخر من لا يعرف عن الصف الأول ، وقال : لا ندع من لا نعرفه خلف نبينا عليه الصلاة والسلام ، وقيل إن عمر كان يفعل ذلك حذراً على النبي ﷺ من مكابدة أعدائه من المنافقين وغيرهم . وروى أن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ بسوى منا كبنا في الصفوف ويقول : استووا ولا تختلفوا

فختلف^(١) قلوبكم . والصفوف الأولى أفضل والأخبار كثيرة في فضل صلاة المصلي في الصف الأول . والرواية عن النبي ﷺ أنه قال : خير صفوف الرجال أولها ، وخير صفوف النساء آخرها^(٢) . وروى عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله وملائكته يصلون على الصف^(٣) الأول .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله في الاثنين إذا صليا جماعة أن يكون المأموم عن يمين الإمام في أكثر قول أصحابنا . وفي بعض قولهم يجوز له أن يكون خلف الإمام على معنى الاختيار إن أراد ذلك ، وإن أراد كان عن يمين الإمام . وفي بعض القول ليس له أن يصف خلف الإمام إلا أن يكون لا يحسن ذلك ويخشى في ذلك على صلاته ، فله أن يكون خلف الإمام على الاختيار . وأما إذا كانوا ثلاثة رجال فلا أعلم من قولهم فيما يأمر به إلا أن يكون الإمام متقدما بهما ويكونان خلفه . وأما من انتهى إلى الصف وقد تم فإنه يمر إليه رجلا من الصف الذي قدامه فليصف معه ، وإن لم يتفق له ذلك ، ففي بعض قولهم إنه يصلي خلف الصف عن قفا الإمام ويتم صلاته كيفما صلى ، لأنه قد عدم الصف . وفي بعض قولهم إنه يلزق بالصف في قيامه ، فإذا أراد الركوع والسجود زحف بقدر ما يركع ويسجد في أول قيام ، ثم يصلي هنالك بقية صلاته . وقول إنه يزحف كلما قام حتى يلزق

(١) أخرجه أبو داود عن النعمان بن بشير .

(٢) أخرجه مسلم عن أبي هريرة .

(٣) أخرجه أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي إمامة وزاد فيه قالوا يا رسول الله

وعلى الثاني قال وقال الثاني .

بالصف وقد يمكنه ذلك ، فيختلف في صلاته من قولهم إذا كان خلف الإمام ،
فقول تفسد صلاته ، وقول لا فساد عليه . وإن كان ناحية عن قفا الإمام فسدت
صلاته إن أمكنه أن يكون عن قفا الإمام . وفي بعض القول أنه سواء عن قفا
الإمام وغيره . وأما الركوع خلف الصف وحده فالاختلاف فيه كنفحو ما حكى
من الاختلاف . وقال أبو محمد رحمه الله : إذا صلى الرجل خلف الصفوف وحده
لم تجز صلاته . لما روى عن النبي ﷺ أنه رأى أبا بكر رضي الله عنه يصلي خلف
الإمام وحده ، فقال ﷺ : زادك الله حرصاً ولا تعد . وقال بعض أصحابنا :
إذا كان خلف الصفوف قصد الإمام جازت صلاته ، وهذا الخبر يمنع من جوازها .
وقيل إن كان رجل في صف وقدامه صف نخرج رجل من الصف الذي قدامه
وبقى فرجة فقول يتقدم لها ويسدها ، وقول لا يبرح من مقامه . وقيل ليس خطوة
أفضل من خطوة يسد^(١) بها الرجل صفاً في الصلاة أو صفّاً في الحرب في الجهاد
في سبيل الله . وقال أبو اللؤثر رحمه الله : إذا انفسح الصف بخمس عشر ذراعاً
لم يكن للصف الآخر منهما صلاة بصلاة الإمام ، وكذلك إن انفسح الصف الأول
عن الإمام خمس عشر ذراعاً انتقضت صلاتهم وصلاة الإمام تامة . وما كان أقل
من خمس عشر ذراعاً فهو جائز للجميع . وإن انقطع واحد من الصف وبقيت فرجة
فإن كان عالماً بقول المسلمين أن عليه أن يزحف لم يزحف أن صلاته فاسدة ،
وإن كان جاهلاً أو ناسياً فيختلف في نقض صلاته وتامها والناسي أدون ،
ويوجد أن رجلاً كان وحده وإمام ، أنه يصف عن قفا الإمام ، ومن أجاز ذلك

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر .

فما بلغنا أبو عبد الله محمد بن محبوب ، وأبوللؤثر الصلت بن خيس ، ومحمد بن روح ، وأبو الحواري رحمهم الله ، أن الواحد إذا كان خلف الإمام يصلى معه وقدامه شيء من الإمام لم تنقض صلاته إلا أن يفسح عن الإمام خمس عشر ذراعاً . ومن أجاز هذا محمد بن الحسن وموسى بن علي رحمهم الله ، وقال بعض : إذا كان يحسن أن يصف عن يمين الإمام صلى عن يمينه ، وإن كان لا يحسن صلى عن قفاه ، وهذا قول أبي سعيد رحمه الله . وقال بعض : إذا كان وحده لا يجوز إلا أن يصف عن يمين الإمام . وقيل لا يضر الإمام أن يكون إماماً لرجل قد صلى تلك الصلاة وأما أنا فلا أحب أن يجهز بالصلاة مع رجل يصلى نافلة إلا أن يكون معه غيره . وقيل إن صلى به حيث يكون إماماً في مسجد جائز ، ولا يجوز في غير ذلك ، وقيل ذلك جائز بجملاً ، وقيل يجوز أن يصف رجل قد صلى مع رجل خلف الإمام . وكذلك إن صف مع الرجل عبد أو صبي قد راهق الحلم وحافظ على الصلاة .

فصل

وإذا ارتفع الإمام في مقامه على من خلفه ذراعاً فسدت صلاتهم إلا أن يكون معه هنالك منهم صف ، وإن ارتفع أقل من ذراع فلا فساد عليهم ، وقال محمد بن المسيب ، في ذلك تكريه بلا فساد ، وقول حتى يرتفع عليهم ثلاثة أشبار ، ثم تفسد صلاتهم إلا أن يكون معه منهم صف ، وقول تجوز صلاة للمأموم إذا كان أعلى من الإمام ، ولا تجوز صلاته بصلاة الإمام إذا كان الإمام أسفل ، وإن صلى مصل بصلاة الإمام على زمزم أو على ظهر المسجد فصلاته تامة إذا كانا رجلين صافين أو أكثر . وقيل في الإمام إذا كان يصلى في أقصى المسجد جماعة مثل

مسجد السوق في الصريحة المؤخرة من المسجد فيجىء رجل فيصلى في مقدمه الفريضة أنه يكره له ذلك ، ولا نرى عليه نقضا ، ونحب له أن لا يعود إلى مثل ذلك ، وأما إذا كان الإمام يصلى في مقدم المسجد فجاء آخر فصلى في مؤخره وحده فهذا أشد ، وعليه النقض ، وإن كان الإمام يصلى نافلة ، فقول عليه النقض ، وقول يكره ذلك ولا نقض عليه ، ومن صلى بصلاة الإمام قضى التحيات الآخرة قبل الإمام وسلم أنه يجوز له ، وإن صلى وحده ثم جاء الإمام يصلى بالجماعة فأحرم الإمام قبل أن يقضى هو تحيات نفسه فلا تتم صلاته لأن الإمام داخل في الصلاة وهو خارج منها . وأما إن جاء رجل والإمام في التحيات الآخرة في صلاة الجماعة فجاء للرجل أن يقيم في الصلاة ويوجهه ، فإذا سلم الإمام أحرم هو ، وأما أن يحرم هو ويدخل في الصلاة والإمام في التشهد والدعاء فلا أعلم يجاوز ذلك . وسئل أبو سعيد رحمه الله عن مسافر يصلى الظهر بحذاء الإمام قدام الصف الأول منفسحا عن الإمام قدر مقام رجل أو أكثر من ذلك ويسجد بحذاء سجود الإمام فيقضى صلاة الظهر ودخل مع الإمام في صلاة العصر . قال : إذا كان يصلى بحيث تجوز الصلاة بصلاة الإمام بحال فلا تتم صلاته في قول أصحابنا . وإن تقدم الإمام بقدر ما لا تجوز له الصلاة بصلاة الإمام في إجماعهم فصلاته تامة ، والقول في المسافر وغيره في هذا سواء .

فصل

ومن فتح له صلاة في الليل فصلاة المسجد أفضل من صلاة في المنزل ، وحيث كانت النية أقوى كانت أفضل . وأما الفرائض والجماعات فهي في المساجد . وقيل إن رسول الله ﷺ قال : اجعلوا لبيوتكم حظاً من صلاتكم ، يعني النافلة ،

ومن صلى في البيت وعمو يسمع الأذان والإقامة من غير عذر فلا أحب له أن يتخذ ذلك عادة ، ولا بأس عليه إذا لم يهجر صلاة الجماعة .

فصل

وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت ^(١) : أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب ، ويستحب لمن يقصدها أن يمشی إليها ولا يسعى ، لقول النبي ﷺ : إذا أقيمت الصلاة فامشوا إليها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدر كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ، وقيل إنه قال ﷺ : أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم مشى إلى المسجد ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلي ثم ينام ^(٢) . وإن حضر الجماعة للمسجد ولم يحضر الإمام أنفذ إليه ليحضر فإن خيف فوت أول الوقت قدم الجماعة من يصلي بهم ، لأن النبي ﷺ ذهب ليصلح بين بني عمرو بن عوف ، فقدم الناس ^(٣) أبا بكر رضى الله عنه ، وجاء النبي ﷺ وهم في الصلاة فلم ينكر عليهم ذلك ، ويستحب أن يتقدم الرجال في الصف الأول لقول النبي ﷺ : إن الله وملائكته ليصلون على الصف الأول . وقال : خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها . وقال لو تعلمون ما في الصف الأول لكانت بينكم القرعة ،

(١) أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه .

(٢) رواه البخارى ومسلم عن أبي موسى .

(٣) أخرج معناه الشيخان وأبو داود عن المغيرة بن شعبة وذكروا أن العجلي عبد الرحمن

ابن عوف .

ويستحب يمين الإمام لما روى أن النبي ﷺ كان يبدأ بالسلام على من عن يمينه ، ومن رأى في الصف الأول فرجة سدها ، ومن صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون فإنه يستحب أن يصلي معهم ، لما روى أن النبي ﷺ صلى صلاة الغداة في مسجد الخيف ، فرأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال مامعكما أن تصليا معنا ؟ قالوا : يا رسول الله ، قد صلينا في رحالنا ، قال : إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد^(١) جماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة . والفرص منهما الصلاة الأولى ، ويستحب للإمام أن يخفف الأذكار والقراءة لقول النبي ﷺ : إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير ، وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء^(٢) . وينبغي للمأموم أن يقبض الإمام في أفعال الصلاة ولا يتقدمه في شيء منها لقول النبي ﷺ إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ولا تختلفوا عليه . وإذا أقيمت الصلاة المكتوبة لم يجز الاشتغال عنها بغيرها ، لقول النبي ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . وإن كان في نافلة وأقيمت المكتوبة وخاف فوت الجماعة قطع النافلة ودخل في الجماعة ، وإن كان قد دخل في صلاة فريضة في وقتها وأقيمت الجماعة فالأفضل أن يقطع الصلاة ويتدبها في الجماعة ، وإن نوى الدخول في الجماعة من غير قطع لصلاته فقول تصبح وقول لا تصبح .

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائي عن يزيد بن الأسود .

(٢) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة .

فصل

وقيل إن حضر مأموم وقد فرغ الإمام من الصلاة والمسجد لإمام راتب كره أن يصلى فيه جماعة أخرى تلك الصلاة إلا أن يكون للمسجد في سوق أو ممر طريق فلا يكره ذلك ، فإن حضر مأموم وقد فرغ الإمام من الصلاة استحب لبعض من صلى أن يصلى معه لتحصل له فضيلة الجماعة ، لما روى أن رجلاً جاء وقد صلى رسول الله ﷺ ، قال : من يتصدق على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه . وقيل للمأموم أن ينوى مفارقة الإمام ويصلى لنفسه لعذر له في ذلك ، لما روى أن معاذاً رضى الله عنه أطال القراءة في صلاة وانفرد عنه أعرابي ، وأتم لنفسه ، وذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فلم ينكره عليه وأنكر على معاذ طول القراءة^(١) . وقيل إن رسول الله ﷺ لما أشد مرضه قال مروا أبا بكر ليصل بالناس ، فقالت عائشة رضى الله عنها : إن أبا بكر إذا قام مقامك لم يسمعه الناس لغلبة البكاء عليه ، فرهم ليصلى بالناس . وقالت عائشة ، فقلت لحفصة : قولى له إن أبا بكر إذا قام مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرهم ليصلى بالناس ، فقالت له حفصة ، فقال رسول الله ﷺ إنكن لأنتن صويحبات يوسف ، فمروا أبا بكر فليصل بالناس ، فقالت حفصة لعائشة رضى الله عنها : ما كنت لأصيب منك خيراً . وكان أبو بكر يصلى بالناس في مرض رسول الله ﷺ الذى توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين والمسلمون صفوف في الصلاة فكشف النبي ﷺ ستر الحجر

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والنسائى وابن حبان عن بريدة وعن أنس بألفاظ مختلفة .

ففظر إليهم وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف ، ثم تبسم بضمحك ، قال فهمنا أن نفتن من الفرح برؤية النبي ﷺ فنكص أبو بكر على عقبه ليصل إلى الصف وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة فأشار إلينا النبي ﷺ أن "تموا صلاتكم ، وأرخي الستر فتوفى من يومه ﷺ (١) .

فصل

والسنة أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام ، وإن وقف عن يساره رجع إلى يمينه ، وإن لم يعرف عرف ، لما روى أن ابن عباس رضي الله عنه قال : بت ليلة عند خالتي ميمونة ، فقام رسول الله ﷺ يصلي ، فقامت على يساره فأخذني وجعلني على يمينه ، وإن جاء آخر فليقدم الإمام أو يتأخر للمأموم . وإن حضر رجل وصبي اصطفا خلف الإمام وإن حضرت معهم امرأة وقفت وراءهم ، وإن اجتمع رجال وصبيان تقدم الرجال ثم الصبيان . ويكره أن يكون موضع الإمام أعلى من موضع للمأموم . وكذلك يكره للمأموم أن يكون موضعه أعلى من موضع الإمام . لما روى أن حذيفة رضي الله عنه صلى على دكان والناس أسفل منه فجذبه سلمان حتى أنزله ، فلما انصرف قال له : أما علمت أن أصحابك يكرهون أن يصلي الإمام على شيء وهو أسفل منه ؟ قال حذيفة : بلى ذكرت ذلك حين جذبتني . وأما النساء إذا أمتهن امرأة منهن وقفت وسطهن ، وكذا يقف إمام المرأة وسطهم إذا كان عريان .

فصل

وقيل إن الإمام ينتظر الجماعة بقدر ما يقوم الرجل من منزله أو موضعه ويتوضأ ويصل إلى المسجد ، إذا كان الأذان في أول وقت الصلاة أو في وقت لا يتعدى فيه الإمام أول الصلاة إلا من عذر ، فإن لم ينتظر من غير عذر فلا آمن عليه الإثم ، لأن هذا لا يأتي فيه تعطيل الجماعة ، وإن انتظر بعضهم ولم ينتظر الباقين وكان الحاضرون ممن تقوم بهم الجماعة فلم يرد مسابقة لأحد من العمار فهو أهون ولا أحب له ذلك . وإن أراد أن يسابق أحدا فلا آمن عليه الإثم ، وقيل إن على الإمام أن ينتظر الجماعة إلى ثلث الوقت وتكون الصلاة في حد هذا الثلث وعلى الجماعة انتظار الإمام إلى ثلثي الوقت ، وتكون صلاتهم أيضا في الوقت الذي ينتظرون فيه . وقيل إن الإمام إذا احتبس عن الجماعة ، وإحضار المسجد أن لهم أن يقدموا من يصلى ولا يخطروا بالانتظار له في تلك الصلاة والإمام على إمامته ، لأن الحاضر يقوم مقام الغائب ، ولا يتعمد من حضر المسجد أن يسابق الإمام في الصلاة ، والعمار الذين يجب على الإمام انتظارهم هم الذين يحافظون على الصلوات الخمس إلا من غير عذر ، وإن حافظوا على الفجر والعشاء ولم يحافظوا على الخمس من غير عذر فليس هم من العمار ، وإن كان لهم عذر فهم من العمار إذا عرفوا بالمحافظة لشيء من الصلوات فهم عمار فيها ، وليس على الإمام انتظارهم في غير تلك الصلوات التي يحافظون عليها معه فإن خفي أمر عذرهم اعتبروا فيما يحافظون عليه ، فإن كانوا لا يتركونه إلا من عذر ثبت لهم اسم العمار ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول السادس والأربعون

في الإمام إذا صلى وهو جنب أو مشرك أو على غير طاهر

عن الشيخ أبي محمد رحمه الله أجمع الناس على أن من صلى بصلاة إمام جاهل بحاله ثم تبين له أنه من أحد أصناف المشركين أن عليه إعادة الصلاة ، وإن خرج الوقت . ووجدت في الأثر لبعض أصحابنا أن رجلا صلى بقوم في بعض أسفارهم نحو سنة ثم تبين لهم أنه كان مشركا فأوجب الفقهاء عليهم الإعادة لما صلوا خلفه . وقال الوضاح بن عقبة في رجل صلى بقوم وهو على غير طهور ههنا منه ثم أخبرهم بعد ذلك أن عليهم البذل . وإن كان الوقت قد فات فلا بدل عليهم . وقول لا بدل عليهم بعد ذلك إذا لم يصدقوه ، وإذا أحدث الإمام حدثا فسدت به صلاته ، أو كان الحدث قبل الصلاة ولم يعلم به ، أو صلى بثوب نجس ثم علم بذيته وهو في الصلاة وجب عليه الخروج من وقته ، وبني القوم على صلاتهم بإمام أو غير إمام ، وهذا أكثر قول أصحابنا ، وحجتهم في جواز صلاتهم أن كلاً مؤد لفرض نفسه . وفي بعض قول أصحابنا أن صلاة المأموم تفسد بفساد صلاة إمامه ، بأن صلاة الإمام متضمنة لصلاة المأموم ، وحجة أصحاب هذا الرأي أن الإمام . يتحمل من صلاتهم عنهم ما لا تتم الصلاة إلا به ، والدليل على أن صلاة المأموم مفقودة بصلاة الإمام وتفسد بفسادها إجماعهم على أن الجمع لا تصح إلا بجماعة ، فـ كان واحد منهم مصليا لنفسه جماعة لجاز أن يفتح كل واحد منهم صلاة نفسه فصح له الجمعة مع الاجتماع ، فلما لم تصح إلا باعتبار دخولهم في صلاة الإمام دل على أن صلاتهم منعقدة بصلاة الإمام . وقال سليمان بن عثمان رحمه الله لا تقض على الذي صلى

خاف الإمام إلا أن يكون الإمام جنباً أو ثوبه فيه جنابة. وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل يصلي بثوب نجس وحده ، ثم علم بعد أن قضى الصلاة أنه صلى بثوب نجس وحضر معه جماعة ، هل له أن يصلي بهم جماعة بثوب طاهر بعد أن صلى تلك الصلاة بالثوب النجس ؟ قال : هكذا معي ، لأن صلاته الأولى لم تسكن صلاة ، قيل له : فإن أم قوماً بثوب نجس ، ثم علم بعد انقضاء الصلاة ، هل له أن يصلي بجماعة آخرين تلك الصلاة ؟ قال هكذا معي إن كان في الوقت ، قيل له : فإن لم يكن إماماً والمسألة بحالها ؟ قال : معي أنه سواء . قيل له : فإن كان إماماً وكان قد صلى بالأوليين في المسجد ثم علم بفساد صلاته ، هل له أن يصلي بالآخرين في ذلك الموضع ؟ قال عندي أنه على قول من يقول إن صلاة الذين صلوا خلفه في الأول تامة فلا يصلي جماعة في ذلك الموضع ثانية ، لأن الجماعة قد ثبتت ، ومعني في أكثر قول أصحابنا أن الإمام إذا صلى بالناس وبه نجاسة أن صلاة من صلى خلفه تامة إذا لم يعلم حتى قضى الصلاة إذا لم يكن جنباً . ومما قيد ولده عنه رحمه الله في الذي يصلي خاف الإمام ورأى خلف الإمام دماً هل ينقض صلاته ، قال معني أنها تفسد صلاته إذا كان ذلك الدم مما يفسد ، قيل له : فإن أبصر حرة فلم يعلم أنه دم أو غيره هل تتم صلاته ؟ قال : معني أنها تتم صلاته حتى يعلم أنه دم إذا احتمل ذلك . قيل له : فإن علم أنه دم وسلم هو ولم يقل للإمام إن في ثوبه دماً ، هل يسعه ذلك ؟ قال : معني أنه قد قيل إنه يؤمر بذلك ولا نجس أن يدعه ، فإن تركه لم نقل عليه إثم . قيل له : فإن أبصر في ثوبه خرقة وبرز من بدنه شيء ، هل يسعه إن لم يقل له ، هل يكون عليه بدل صلاته ؟ قال : معني أنه إذا كان الخرق لا تجوز به صلاة الإمام لظهور عورته فلا تجوز صلاة من أبصر ذلك ، وهو بمنزلة الدم إذ قد صلى

بصلاة الإمام وهو عندى بمنزلة الدم فى هذا الموضع إذا كان فى ثوب الإمام . قيل له : ما حد الخرق الذى لا تجوز به صلاة الإمام إذا كان فى ثوبه ؟ قال : معنى أنه إذا كان بقدر الظفر على شيء من العورة مثل فنخذ أو ركبة أو إلية أو فرج من قبل أو دبر . ومعنى أنه قد قيل إنه حتى يخرج منه إحدى هذه العورات كلها . وقيل حتى يخرج منه أكثرها . وأما إذا خرج من هذا الخرق أحد الكوين القبل أو الدبر فعنى أنه يفسد الصلاة بلا اختلاف . قيل له : فإن صلى بثوب قصير مرتفع إلى ركبتيه ، هل تتم صلاته ؟ قال : معنى أنه إذا ظهرت ركبته كلها من غير عذر فلا تتم صلاته إلا أن يكون ملتصقا عليه بثوب يستر ذلك ، فبعض يقول إن صلاته جائزة ، وبعض يقول إنها لا تجوز حتى يشتمل عليه بثوب ، وكذلك القول فى الخرق إذا اشتمل عليه بثوب ، والله اعلم .

وقيل إن كل من صلى بقوم وهو يعلم أنه على غير وضوء أو أن ثوبه نجس فصلاته وصلاتهم فاسدة إلا أن يكون لا يعلم ذلك حتى صلى ، فإن صلاته فاسدة وصلاتهم تامة ، إلا أن يكون بدنه جنبا فتفسد صلاتهم أيضا ويعلمهم ليعيدوها ، وإن غابوا كتب إليهم وأظهر لهم ذلك ليعلموا ، ويبلغهم ذلك الخبر : واختلف أهل العلم فيما بلغنا فى الإمام إذا صلى بالقوم وهو جنب أو على غير طهارة ، فقال محمد بن جعفر صلاة الجميع منتقضة . وقال محمد بن محبوب صلاة الجميع تامة ، كان الإمام جنبا أو غير جنب . وقال ساجان بن عثمان : لا تفسد عليهم ، وعليه هو البديل إلا أن يكون جفب البدن فيفسد عليهم ، لأن الجنب يقطع على من مر قدامه ، وقول لا يفسد عليهم كلهم كان الإمام جنبا أو غير جنب إلا الذى عن قفا الإمام وحده ، وهذا يوجد فى جواب أبى سعيد رحمه الله والله أعلم وبه التوفيق .

القول السابع والاربعون

في صلاة السفر وجواز الجمع والقصر فيه ^(١)

قال الله تعالى : « وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » وأباح القصر المذكور في الآية بشرط الخوف ، فصلاة السفر ليست بقصر ، لأن النبي ﷺ سمي صلاة السفر تماما في رواية جابر بن عبد الله حين سأل النبي ﷺ عن صلاة السفر : أقصر هي يا رسول الله ؟ قال : لا إن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر واحدة عند القتال ^(٢) . وروى مجاهد عن ابن عباس أنه قال ، إن الله فرض على لسان نبيكم الصلاة في الخوف ركعة . وأباح الانصراف عنها نحو العدو لضرورة الخوف ، ويحتمل أن المراد أن تصلى طائفة مع الإمام ركعة وتمسك عن اتباعه وتنصرف مقبلة على العدو . وتصلى الطائفة الثانية الركعة الثانية مع الإمام ، ثم قصت كل طائفة ركعة ، كما روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما عن

(١) اختلف العلماء في قصر الصلاة في السفر هل هو واجب أم رخصة ، وإلى الأول ذهب الأباضية والخنفية والهادوية وروى عن علي وعمر ونسبه النووي إلى كثير من أهل العلم قال الخطابي كان مذهب أكثر علماء السلف وقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وقتادة والحسن وقال حماد بن سليمان يعيد من يصلي في السفر أربعا وقال مالك يعيد ما دام في الوقت . وإلى الثاني ذهب الشافعي ومالك وأحمد .

(٢) روه الشيخان عن عائشة أول ما فرضت الصلاة ركعتين تأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر وروى الطبراني من حديث ابن عمر صلاة السفر ركعتان نزلتا من السماء فإن تشتم فردوها وأخرج أيضا في الكبير عنه رجال الصحيح صلاة السفر ركعتان من خلف السنة فقد كفر .

النبي ﷺ ويجوز أن يكون المراد بالقصر المذكور في الآية التخفيف والسرعة ، وقال يعلى بن أمية قالت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه قال الله تعالى «وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم» وقد أمن الناس ، قال همر قد عجبت بما عجبت منه ، فسألت رسول الله ﷺ فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته (١) .

فصل

وجائز المسافرين إذا خرج من همران بلده سفرأ يتعدى فيه الفرسخين أن يجمع الظهر والعصر في وقت واحد ، وأن يجمع المغرب والعشاء الآخرة والوتر في وقت واحد ، ويجوز له أن يجر الآخرة إلى الأولى ، ويضم الأولى إلى الآخرة أو يصليهما في وقت واحد ، الأولى والآخرة أو بينهما ، فأى ذلك فعل فجائز ، ويستحب للمسافر إذا حضر وقت الأولى وهو نازل فلا يرتحل حتى يصلى الأولى ويجر إليها الآخرة ، وإن كان سائراً وحضر وقت الأولى ويرجو النزول في وقت الآخرة أخر الأولى إلى وقت الآخرة ، لما روى أن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : غزونا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، فكان النبي ﷺ إذا ارتحل وقد زالت الشمس جمع ، وإذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر وصلاتها مع العصر (٢) قبل أن يمضى وقت العصر ، وكذلك في المغرب والعشاء .

(١) أخرجه الجماعة إلا البخارى .

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى عن معاذ رضى الله عنه .

مسألة :

وذكر بعض مخالفينا أن الجمع إنما يجوز أن تجر الثانية إلى الأولى قياساً على الجمع بعرفة . وقال بعضهم : إن الجمع لا يجوز إلا أن يقرب بين الصلاتين ، فيصلى كل صلاة في وقتها ، وهذا غلط من قولهم ، لأن النبي ﷺ جمع بعرفة . ويجب على من أراد الجمع أن يقدم نية الجمع بعد دخول وقت الأولى ، وقبل دخول وقت الثانية ، وحد السفر فرسخان مع انقطاع العار ، وهو أقل ما يقع عليه اسم سفر . لأن النبي ﷺ^(١) كان إذا سافر فصار بذى الحليفة حاجاً أو غازياً قصر . وقصر الصلاة في السفر جائز ، كان للمسافر مطيعاً لله تعالى في سفره أو عاصياً ، لأن الصلاة واجب فرضها على المطيع والعاصي . وأجازوا الجمع في الحضر للمستحاضة والمبطلون وللصحيح في اليوم المطير .

مسألة :

وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : من جمع بين الصلاتين في الحضر^(٢) من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر . والقصر في السفر أوجب من التمام ، لما روى^(٣) همران بن الحصين رضي الله عنه قال :

-
- (١) أخرجه الشيطان عن أنس قال ابن المنذر أجمعوا على أن لم يد السفر أن يقصر إذا خرج من جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلقوا فيما قبل الخروج من البيوت فذهب الجمهور إلى المنع وذهب بعض الكوفيين إلى جواز القصر وهو قول أبان من أشياخنا المغاربة .
- (٢) رواه الترمذي والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً وليس فيه لفظ الحضر .
- (٣) روى البخاري عن عبد الله بن مسعود قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بئني ركعتين وصليت مع أبي بكر رضي الله عنه بئني ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه بئني ركعتين فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متبعتان .

حجبت مع رسول الله ﷺ فكان يصلي ركعتين . وسافرت مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان يصلي ركعتين حتى مات . وسافرت مع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فكان يصلي ركعتين حتى مات . وسافرت مع عثمان بن عفان فصلي ركعتين ست سنين ثم أتم بمنى ، فكان الاقتداء برسول الله ﷺ وصاحبيه أولى ، وقصر الصلاة فريضة في قول فقهائنا . وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبی ﷺ أقام بمكة ثمانى عشرة ليلة فقصر الصلاة المكتوبة ، ويقول لأهل مكة أتموا ^(١) صلاتكم ، وفعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد النبي ﷺ وقال لأهل مكة أتموا صلاتكم فإنما مسافرون ، وقيل كان عبد الله بن عمر إذا سار جمع الصلادين بالقصر ، وإذا مكث قصر ، وقال هكذا كان يفعل من أنزلت عليه سورة ^(٢) البقرة ، فالتقصير جاء به التنزيل ، والسنة جاءت بالجمع ، فالتقصير واجب على كل مسافر ، والجمع جائز له ، وهو بالخيار إن شاء قصر وصلى كل صلاة في وقتها ، وإن شاء جمع بين الصلاتين قصرا . فمن أراد أن يجمع بين الصلاتين قصرا صلى الظهر والعصر جمعا في وقت واحد ، كل صلاة منهما ركعتين ، كما فرغ من واحدة منهما سلم ، يبدأ بالظهر ثم العصر ، ولا يركع بينهما ركعتي الظهر ، وكذلك المغرب والعتمة إن أراد أن يصلهما بالجمع صلاهما جمعا في وقت واحد ، يصلي المغرب ثلاثا ، والعتمة ركعتين ، كما صلى واحدة سلم ، يبدأ بالعشاء الأولى ثم العتمة ولا يركع بينهما ركعتي العشاء الأولى ، فإذا سلم من العتمة صلى الوتر واحدة أو ثلاثا . وأما صلاة الغداة فلا تجمع مع شيء

(١) أخرجه أبو داود عن عمران بن الحصين زاد فإنا قوم سفر .

(٢) أخرجه معناه أحمد عن ثمامة بن شراحيل بلفظ أطول .

من الصلوات ، ومن أراد أن يصلى قصرا ولا يجمع الصلاتين. صلى كل صلاة في وقتها صلاة الظهر ركعتين ، وهى صلاة الفريضة ثم سلم وركع بعدها ركعتي الظهر . وإذا جاء وقت العشاء الأولى صلاها تماما ، وإذا جاء وقت العتمة صلاها وحدها ركعتين ثم سلم ، وصلى الوتر بعد العتمة ثلاثا ، وإن شاء أوتر بواحدة ، فقد أجاز ذلك المسلمون ، وله أن يصلى الوتر أى وقت ما شاء من الليل ، ما لم يطلع الفجر . وقيل يجوز جهل الجمع ولا يجوز جهل القصر ، والجمع من سنن الإسلام وفي إحياء سنن الإسلام أعظم الثواب .

فصل

سئل عزان بن الصقر رحمه الله عن الذى ينوى أن يصلى الظهر والعصر جمعا وهو مسافر ، فلما أحرم لم ينو عند إحرامه أن يجمع إلا أنه على نيته قبل الإحرام وبعد الإحرام إلا أنه على نية الجمع عند الإحرام ، قال هو على نيته من الجمع . وإن حول نيته عن الجمع بعد أن صلى بعض صلاته ، فلا يجوز له أن يجمع ، وإن رجع حول نيته إلى الجمع فلا تنفعه نيته فى الجمع ، ولا يجوز له أن يجمع إذا حول نيته عن الجمع وهو فى الصلاة فلا يفتفع بهذه النية ، ولا يجوز له أن يجمع ، وقال أبو المؤثر رحمه الله فى مسافر أراد الصلاة فقام يصلى ونيته أن يتم الصلاة ونسى القصر وظن أنه يتم فاعتقد نية التمام ، فلما جلس الجلسة الأولى ذكر أنه مسافر ونوى القصر ، قال : صلاته تلك منقضة فليستأنف الصلاة قصرا ، وقال أبو عبد الله رحمه الله فى مسافر كان فى بلد يقصر الصلاة ، ثم نوى المقام فيه ، ثم حول نيته إلى الخروج منه قبل أن يصلى صلاة تماما أنه يلزمه التمام حتى يخرج من ذلك البلد بنية المقام ، ولا يرجع إلى قصر الصلاة ، ولا تنهدم نية التمام بتلك النية التى رجع إليها أنه

لا يقيم في هذا البلد ولسكن يلزمه حتى يخرج، وسواء ذلك رجع إلى نية السفر وأنه لا يتخذ داراً من بعد أن صلى صلاة واحدة أو أكثر أو من قبل أن يصلي .

مسألة :

وقال أبو الحسن رحمه الله وجدت عن هاشم بن غيلان رحمه الله فيما أحسب أنه خرج في بعض أسفاره وكان يقصر الصلاة ، فقال له بعض من يدعى الفقه ، إن القصر رخصة والتمام أفضل ، فرجع يتم الصلاة في سفره ، ثم سأل بعد ذلك فأنزموه البذل .

ووجدنا في الأثر عن رجل أسلم ثم خرج إلى الحج وكان يصلي تماماً جهلاً منه بالقصر فقد قيل لا بدل عليه . وقيل لا يسع جهل القصر . وهو الصواب إن شاء الله .

قال أبو المؤثر رحمه الله : والذي استحب أنه إذا علم ذلك وهو في الوقت أنه يعيد الصلاة التي هو في وقتها ، وإن لم يعلم حتى فات الوقت فليس عليه إعادة ، وليصل قصرًا فيما يستأنف . قيل له : فإن فعل ذلك متعمداً ما يلزمه ، فات الوقت أو لم يفت ؟ قال : يعيد الصلاة لأنه صلى تماماً ، وقد جاوز الفرسخين متعمداً ، وإن لم يعد حتى فات الوقت وهو يعلم أن صلاته فاسدة ، فإن عليه الإعادة والكفارة ، إلا أن يكون أعادها في وقت الصلاة التي تأيها وجمعها ، فلا أرى عليه كفارة ، كنجو الرجل يذهب في وقت الهاجرة ، وهو في السفر فيصليها أربعاً متعمداً على ترك ما أمر الله به من القصر من سنة رسول الله ﷺ ، فلما حضر وقت العصر ندم على ما فعل فتاب ، وأعاد الصلاة ركعتين وأضاف إليها العصر

جمع بينهما في وقت العصر فلا أرى عليه كفارة . وإن تركها فلم يمدّها حتى يدخل الليل فعليه الكفارة إذا فعل ذلك غير متأول ولا دائن . وإن فعل ذلك دائنا أو متأولا فما أعزم عليه بالنقض ثم يصلي العصر ، وقول يجزيه أن يصلي العصر وحدها إذا لم يقباعد ذلك ويكثر ، وإن تباعد أعاد الظهر ، وقول لا إعادة عليه في الظهر على حال لأنه صلاها على السنة .

وقال أبو الحواري رحمه الله في الذي يجمع فصلى المهاجرة ثم شك أنها فسدت عليه أو لم يتمها . فإذا شك في الظهر أعادها ، ثم صلى إليها العصر ، وإن شك من بعد أن صلى العصر فليل يعيد صلاة الظهر وحدها وقد تمت له العصر ، وقول يعيد الظهر ثم يصلي العصر ، وهذا القول أحب إلينا ، وذلك إذا كان في وقت تلك الصلاة التي جمع فيها الصلاتين إلا أن تسكون الشمس قد غربت ، ثم قال أحب أن يعيد الظهر وحدها ، شك فيها أو نسيها ، وإن جمع للمسافر الأولى والعصر في وقت الأولى ثم ذكر في وقت صلاة الظهر من حينه أن الظهر فاسدة فعليه إعادة الظهر والعصر ، وإن ذكر ذلك في وقت العصر بعد فوات الظهر فبعض يقول إن صلاة العصر تامة وعليه إعادة الظهر وحدها ، وبعض يقول عليه إعادة الجميع ، وإن ذكر بعد فوات العصر فقول يعيد الجميع ، وقول يعيد الظهر وحدها ، وقول عليه إعادة العصر إذا ذكر ذلك في وقت العصر ، ولا إعادة عليه إذا ذكر ذلك بعد فوات العصر . وأما إن جمع الظهر والعصر في وقت العصر أعاد الأولى وحدها في بعض القول ، لأن هذه وقعت ، وقول يعيد الجميع ، لأن الجمع إنما هو على الترتيب .

وقال زباد بن الوضاح عن موسى بن علي رحمه الله في رجل مسافر اعتقد أن يصلي تماما ، فلما صلى ركعتين حول نيته إلى العصر ، وانصرف قال لا ينتفع بذلك ويصلي ركعتين غيرها وينوي بهما العصر .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن رجل كان عليه بدل صلاة صلاها في سفره في ثوب فيه جنابة ، وذكرها في موضع التمام ، أيعيدها تماما أو قصرا ؟ قال : يصليها قصرا ، وإن صلاها في ثوب جنب في موضع التمام وذكرها في موضع القصر ؟ قال : يصليها تماما . والله أعلم ، وبه التوفيق .



القول الثامن والأربعون

في اتخاذ الأوطان وحدود العمران والفراسخ

أرجو أنه سئل أبو سعيد رحمه الله عن المسافر ، كم يجوز له من الأوطان
لتمام الصلاة ؟ قال : قول إنه لا يجوز له إلا وطن واحد . وقول له أن يتخذ
وطنين ، وقول ثلاثة ، وقول أربعة . وقول له أن يتخذ ما شاء من الأوطان .
ولا حد لذلك . وأكثر قول أصحابنا له أن يتخذ وطين .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : للمسافر يقصر حتى يعزم على المقام ، ولم يجد
في ذلك حدا ، قيل لأبي سعيد : وأنت متخذ نزوى ، وسلوت ، وكدم وطناً ،
وتتم فيهن الصلاة ؟ قال : معى أى على ذلك .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : إن البادى إذا كان متخذاً موضعاً وطناً فإذا
صار حيث لا يسمع الأصوات يريد مجاوزة الفرسخين قصر هنالك .

وقيل من كان مولده وماله في قرية ، ثم تزوج في غيرها ثم سكن بها أنه
إن نوى بها المقام صلى تماماً ، وإن لم ينو المقام بها صلى قصراً ، وإن نوى أن يقيم
بها ما دامت امرأته حية ، فإذا ماتت رجع إلى بلده ، أن هذا ليس بمقيم
يصلى قصراً .

وقيل سئل جابر بن زيد رحمه الله عن قوم يخرجون في تجارة فيقيمون الخمس
العشر ، أرجو من السنين ، ونيتهم أنهم متى يخلصون يخرجون قال هم سفار ،

وعليهم أن يصلوا قصرًا . ومن كان له أرض وزرع ونخيل على رأس فرسخين أو أكثر ، وله فيها قرية تسكنها امرأته ومنزل نفسه ، أنه مسافر ، ولا تمام عليه إلا أن يتخذها منزلا ، ويجعلها وطنًا ، فيتم فيه الصلاة في ضيعته ، ويتم إذا بلغ مصره ، ويقصر الصلاة بينهما ، وإن لم يتخذها منزلا ولا وطنًا ، وإنما يقيم الشهر والشهرين أو أكثر أو أقل فليقصر الصلاة .

فصل

ومن جهل فصله في حد التمام قصرًا ، وفي حد القصر تمامًا فإنه يمسد صلاته ولا كفارة عليه . وقول عليه الكفارة في الوجهين ، وقول إذا صلى قصرًا في موضع التمام فعليه الكفارة ، وإن صلى تمامًا في موضع القصر فعليه البذل بلا كفارة .

وأما الذي يشك في الفرسخين فالتمام أولى به حتى يستيقن على ما يلزمه فيه من القصر فإن كان هذا لم يبين له أنه قصر الصلاة في موضع التمام ولا يبين له أنه في موضع القصر فإن أبدل الصلاة بالتمام فالتمام أولى به . وأما الكفارة فإن احتاط على نفسه بها فهو المحبة له في هذا إلا أنه إذا كان على شبهة كان التمام أولى به ، لأنه كأنه قصر الصلاة في موضع تمامها بجهالته ، ومن قصر الصلاة بجهالته في موضع تمامها فعليه الكفارة والبذل ، وفيه قول غير هذا .

فصل

وقيل من جهل فصله في السفر أربع ركعات أنه لا يكون هالكًا لقول بعض

الفقهاء في القصر إما هو رخصة ، وأما البطل فواجب ، والكفارة فيها اختلاف ، فالذي لا يرى أن القصر يسع جهله يوجب الكفارة في ذلك . وقال أبو المؤثر رحمه الله : وقد سمعنا أنه لا بدل عليه إذا فعل ذلك جهلاً منه بالقصر ، ومن جهل فدخل قريته من السفر فصلى قصرًا وهو يرى أنه إذا دخل قريته فعليه فيما يؤمر به القصر ما لم يدخل منزله فلا يسعه ذلك وعليه الكفارة . وقول إذا صلى قصرًا وقد دخل القرية يظن له ذلك ما لم يدخل منزله ولم يعتمد لذلك على التجاعل ولا على الجهل بتأويل ، فعليه الإعادة والتوبة بلا كفارة . فإن حان عليه وقت الصلاة وهو في حد السفر ، ثم دخل قريته في وقت تلك الصلاة فظن أن عليه القصر فصلى قصرًا فإنه يعيدها تمامًا ولا كفارة عليه ولا هلاك ، وفي هذا أيضًا اختلاف . وأما إذا فات وقت الصلاة في السفر فإنما عليه أن يصلي تلك الصلاة قصرًا وقيل تمامًا .

وقال أبو سعيد رحمه الله : أما الذي جهل فقصر في هجران بلده أن عليه التوبة والكفارة ، ولا عذر له في الجهالة إلا أن يكون ثم سبب اتبعه لم يذكره . ومن جهل فصلى التمام في موضع القصر فعليه البطل بلا كفارة .

ومن كان مسافرًا فصلى مع إمام يتم الصلاة صلاة الظهر فجائز أن يصلي العصر إذا سلم الإمام من صلاة الظهر إذا نوى أن يحركها إليها ، وإن تنحى من مقامه إلى آخر المسجد فصلى العصر فصلاته جائزة ، وإن صلاها في مقامه فهو أحب إلينا . وقال أبو عبد الله رحمه الله من صلى في السفر تمامًا دائمًا بذلك فصلاته وصلاة من صلى بصلاته فاسدة ، وقال أبو الحسن رحمه الله في رجل جمع الصلاة في موضع دون الفرسخين . وهو يظن أنه جاوز الفرسخين ثم بان له أنه لم يتعد الفرسخين من وطنه أنه يلزمه بدل تلك الصلاة بالتمام ويكفر كفارة واحدة .

فصل

واختلف أصحابنا في الموضع الذي يجوز فيه قصر الصلاة للمسافر، فقال بعضهم إذا خرج من منزلة يريد سفرا قصر الصلاة، وقال بعضهم لا يقصر حتى يخرج من عمران بلده، لأن من لم يخرج من عمران بلده لا يسمى مسافراً، من كان بيته على حاجر الوادى، فخرج مسافراً فتخطى الوادى فوق القرسخين، وجب عليه القصر والجمع إن شاء الله، ولو كان يسمع كلام من في بيته فإن الوادى قد قطع بين العمران، ولو مد له العمران في سفره لكان يصلى تماماً ولو طال ذلك، والعمران هو العمار المتصل بالنخل أو الزراعة أو البيوت، ولم يقطع بين ذلك جبل ولا واد ولا شجرة ولا عرين ولا شيء من الخراب. وقيل عمران الباطنة مجرى الأودية التى تقطع بين القرى إلا أن يكون الوادى معموراً بالنخل والأشجار والزرعات، فذلك لا يقطع العمران وقال أبو عبد الله رحمه الله: إن حدث صحرار وادى صلان من الغرب، ووادى مجن من الشرق، ولعله الوادى الذى دون وادى مجز. وقال الفضل بن الحواري إذا كانت قرية في وسطها وادى قاطع والقرية على الحاجرين فخرج رجل من أحد الحاجرين يريد سيرا فقطع الوادى ودخل في الحاجر الآخر فلا يقصر لأنها قرية واحدة.

فصل

وقالوا من خرج من نزوى يريد سفرا، فخرج إلى سمد، فإنه لا يقصر إلا من حيث يقصر أهل سمد، وكذلك أهل سمد، والوادى قاطع بينهما. ومن خرج من نزوى فإن كان مر من طريق فرق فأبما يقصر إذا خلف المجازة والقناة

قطع الوادى ، ومن مر من الطريق الأخرى قصر إذا خلف المسجد وصعد على
لجنة . ومن خرج إلى الروضة فإنما يقصر إذا خلف المجازة العليا . ومن خرج
ريد بهلى قصر إذا خلف اللجعتين . وهذا حدود انقطاع العمران . قال أبو زياد
من خرج من نزوى يريد سفرا فمر طريق هملا قصر إذا صعد جنة رشده . وإن
مر بطريق فرق قصر إذا جاوز المجازة ، وقد كان زياد بن الوضاح قاس ما بين
نزوى وهملا فدخل شيء من النخل في الفرسخين ، من نخل هملا ، قال فخرجنا
مع محبر بن محبوب فكننا إذا أردنا أن نصلى خرجنا من النخل إلى الوادى غربى
لقرية ثم قصرنا . وقيل موضع القصر من نزوى إذا خرج إلى بهلى إذا دخل
لسور ، ومن سجد المجازة إذا أراد كدم أو الرستاق أو غيرها مما يجاوز الفرسخين ،
إن أراد مغربا من وادى قطا إذا خلف النخل . وإن أراد إزكى أو منح أو غيرها
لوادى الأبيض الذى يصعد منه إلى فرق لأنه قيل إن النخل كانت من نزوى
إلى الوادى الأبيض . كذلك هكذا حفظ الوضاح بن عقبة عن سليمان بن عثمان .
قال أبو عبد الله من كان بلده الباطنة وأراد سفرا فإذا خلف منازل الحى الجامع
لم قصر ، فأما البيوت الشاذة في الركايا فلا يعتد الناس بها ولا ينظر في همارة
لزراعة . وإنما الحد في ذلك المنازل ، وإذا كانت النخلة متصلة مع انقطاع التسمية
مثل الباطنة فتقبل ما لم ينقطع النخل ولو سار في ذلك كثيرا ، وقيل إذا وصل من
بعد أن يخرج من تسمية بلده وانقطاع تسميتها فرسخين ولو في العمران فإنه يقصر
ولا يلتفت إلى اتصال العمران لأنه إذا سافر فرسخين في غير بلده فقد صار مسافرا
وقيل حتى يسير فرسخين من بعد أن يخرج من تسمية بلده ، ثم يخرج من ذلك
البلد الذى تعدى فيه الفرسخين . وقيل انقطاع البلدان بالتسمية مع ما يقطعها من

الأودية بانقطاع التسمية وهو قاطع لها ، وكذلك إذا انقطعت بخراب بين القريتين قليلاً أو كثيراً . فإذا عرف انقطاع القرية بالتسمية بعد الفرسخين مذ خرج من قرية بلدة بانقطاع التسمية لبلده فقد جاوز الفرسخين ، ولو لم ينقطع العمران فإذا انقطعت التسمية وخرج من حد البلد الذي جاوز فيه الفرسخين مذ خرج من بلدة فقد جاوز الفرسخين ولزمه القصر ، وقال محمد ^(١) بن مخلد خرج أبو سعيد رحمه الله إلى سلوت حتى إذا صرنا في الشجرة التي عند ثقاب عين الشجب وكان ذلك في وقت صلاة العصر فصلى بنا العصر وقصر وهو ومن كان يريد الخروج معه إلى سلوت ، وأتممتا ركعتين بقیة الصلاة ، فقلت له إلى هاهنا يكون حد القصر؟ قال : نعم . وقيل إن الذي خرج من البصرة مسافراً يقصر الصلاة إذا جاوز الخندق ويصلي قصراً إلى أن يدخل الخندق . وقيل إذا كانت قرية صغيرة قليلة ثم اتسع عمرانها . فإذا اتصلت البيوت والنخل أو الغنل والبيوت لم يقصروا حتى يجاوزوا القرية . وقيل إذا كانت القرية عن يمين وشمال ولم يكن خلف منهما شيئاً ، له أن يقصر حتى يجاوز ذلك . وقيل ليس له أن يقصر هنالك حتى يجاوز ذلك . وقيل ولو كان عن يمين أو عن شمال لا يجوز القصر حتى يتعدى ذلك . ومن فتى أبو سعيد رحمه الله أن القرى التي تكون قرب البحر إذا أراد أحد مجاوزة الفرسخين أنه إذا دخل في البحر فقد خرج من عمران البلد ، وإن كان خور داخل في القرية والقرية عن يمينه وشماله فقول إذا كان عن يمينه وشماله شيء من البلدان أو همرانه لم يجز التقصر هنالك حتى يجاوز ذلك . وقول ولو كان إنما ذلك عن يمينه

(١) نسخة موسى .

وشماله فلا يجوز التقصر حتى يتعدى ذلك . وقول إذا لم يكن خلفه شيء من بلد ، وإنما هو عن يمينه وشماله فله أن يقصر .

وقال أبو عبد الله رحمه الله قال المهلب بن سليمان ، قال بعض الفقهاء إذا خرج المسافر من بلده يريد مجاوزة الفرسخين ، فصار في موضع يسمع أصوات من كان في القرية فلا يقصر حتى يصير حيث لا يسمع الأصوات . وقال ، أخبرني أبو صفرة أن جابر بن زيد رحمه الله كان في سفر ، فلما قدم يريد البصرة وصار بالجيش بلغه أن بالبصرة بيعة ، فكره أن يدخلها وأقام بالجيش أليما يقصر الصلاة حيث يسمع الأصوات بالبصرة .

وقال أبو عبد الله رحمه الله ، إنما العمار المتصل بين القرى في تمام الصلاة هو اتصال النخل والمنازل بالمغازل . وأما اتصال الزراعة فلا يلتفت إليه ، وقيل في المسافر يقدم فينزل تحت جدار بيت متصل بالعمران واتسكأ به ، وعلاق فيه ما يحتاج إليه مما يلي الخراب أنه قد قيل إنه يقصر ، وإن صعد نخلة في الخراب وانحدر منها من ناحية ما صعد مما يلي الخراب فإنه يصلي قصراً على قول من لا يرى التمام بالمحاذاة ، وإن صعد من جانبها من يمين أو شمال فيلحقه معنى الاختلاف .

فصل

وقيل فيمن يطاب الصيد من البحر ولا يدرى أين يجده فإنه يتم الصلاة حتى يجاوز الفرسخين ، وإن خرج من جانب صحار في البحر فسافر فيه فرسخين وهو في جانبها ، وإنما هو يسير في البحر حياها . قال يقصر الصلاة ، وكذلك إذا سار خارجاً من همران البلد فسار من جانبه هذا إلى أن جاوز الفرسخين وهو من همران

البلد غير أنه إنما يسير محاذها أنه يصلى قصرأ وجعله مثل البحر ، وقيل لأبي سعيد رحمه الله أ رأيت إن نوى تعدى الفرسخين فى مشيه ذلك فى الخراب حول القرية هل له أن يقصر من حين خرج من العمران؟ فرأيته يجعل هذا كذلك ، ومن خرج مسافراً على أنه إن وجد أصحابا وإلا رجع حتى عدا العمران أنه يتم حتى يجاوز الفرسخين .

وقال أبو الحسن رحمه الله إن المسافر إذا وصل إلى رأس الفرسخين أنه يصلى تماماً حتى يزيد على رأس الفرسخين ثم يقصر . وقيل فى البلدين إذا كان بينهما واد هبوطة أكثر من فرسخ ، وصعوده أكثر من فرسخ وهما فى استوائهما أقل من ذلك أنه يقصر الصلاة ، وعن أبي الخوارى رحمه الله فى المسافر إذا اطأ أن قلبه أنه قد جاوز الفرسخين قال إذا كانت شبهة فالتمام أولى به وقول يصلى قصرأ وتاماً إذا استراب فى ذلك ، وقيل إذا اشتهر أن أهل قرية كذا يقصرون فى الموضع الفلانى أنه تجوز لمن أدرك ذلك كذلك ، ولو كانوا غير ثقات . وأما من صلى فى بلد قصرأ على الجهل به ثم أخبره غير ثقة أن ذلك الموضع فرسخان أجزاه ذلك ، وإن صلى تماماً فى موضع على غير معرفة أنه موضع تمام أو قصر ، ثم أخبره ثقة أن ذلك الموضع يقصر فيه الصلاة أن عليه الإعادة . وإن أخبره ثقة أن ذلك الموضع فرسخان صلى قصرأ ، وإن أخبره أنه أقل من فرسخين صلى تماماً ، وإن صلى تماماً للاشقباه عليه ، ثم أخبره الثقة أن ذلك الموضع فرسخان كان عليه الإعادة ، وإن صلى قصرأ ، ثم أخبره الثقة أن ذلك الموضع أقل من فرسخين فعليه الإعادة . وقال أبو الحسن رحمه الله : من صلى تماماً ثم شك فى الفرسخين ثم قيس الموضع فإذا هو فرسخان ، أو أكثر أو أعلمه ثقة أنه فرسخان أو أكثر أنى لا أرى عليه

إعادة لأنه قد صلى على الأثر . وكذلك عن أبي معاوية رحمه الله ، وإن أخبره غير ثقة أنه فرسخان فلا يقصر حتى يكون شهرة لا تنازع فيها أو اطمئنانة لا يدخلها ريب .

وقال أبو معاوية رحمه الله : من صلى تماما في موضع ثم صح أنه فرسخان أو أكثر أنه لا إعادة عليه فيما مضى لأنه صلى على الأثر . وإن صلى قصرا بغير علم فعلية الإعادة بالتمام والله أعلم ، وقيل من خرج من همران بلده يريد مجاوزة الفرسخين فقول إنه يتم حتى يجاوز الفرسخين . وقول بقصر من حين ما يخرج من همران بلده . وقال بعض الفقهاء من تعدى الفرسخين قصر الصلاة ، ومن كان على رأس الفرسخين فقول يقصر حتى يكون فيهما ، وقول يتم حتى يتعداهما ، وقال الشيخ هذه مسألة ضيقة فإذا رجع عن رأس الفرسخين إلى منزله صلى صلاة السفر حتى يدخل عمران بلده ، وعن أبي سعيد رحمه الله في رجل خرج من منح يريد إلى فرق ثم أراد أن يخرج إلى نزوى فسكران يقصر بنزوى ثم خرج إلى فرق فعد فيها ، وهو لا ينوي المقام بفرق أنه يقصر الصلاة بفرق ، وقال أبو معاوية رحمه الله في رجل بقار يرى بقره في مكان على رأس فرسخ وله بها حظيرة وبقرة ترعى في حظيرته فرسخا أو فرسخين ، وتأوى بقره كل ليلة إلى حظيرته . قال إن الراعي يتم حيث أقام ترعى ، ويقصر بين ذلك وبين أهله إذا كان بينهم أكثر من فرسخين^١ ، وقيل في الذي يخرج في حاجة له ولم ينو السفر ولا يريد يتعدى الفرسخين فضى حتى جاوز الفرسخين ثم رجع فدخل عليه وقت الصلاة وهو في أقل من الفرسخين أن عليه القصر ، ومن أراد أن يجاوز الفرسخين صلى حين خرج من

همران بلدة قصرا ، وإن لم يرد مجاوزة الفرسخين لم يقصر حتى يجاوز الفرسخين والخروج من عرابت البلد ، هو إذا خرج من شيء من همران البلد إلى الخراب ولم تكن طريقته ترده إلى شيء من همران البلد ، ولا يتوجه إلى شيء من همرانها . وأما إذا قدم المسافر إلى بلدة فدنا إلى نخلة من جانب العمران فأخرج منها ^(١) سلة أو خوصا أو علق بكرب جذعها شيئا من متاعه ، فيعجبني أن يتم ، ولو لم يجازها أو يجاوزها إلى داخل البلد لأنه قد دخل العمران . وقول أنه إذا حاذى النخلة المتصلة المتصلة بالعمران أو مسها ولم يجاوزها فإنه يقصر ، والقول الأول أصح ، وأما إذا كانت نخلة منقطعة من العمران غير متصلة به فإنه يقصر عندها .

فصل

والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع أو خطوة ، والجريب من الأرض ستون ذراعا في ستين ذراعا فذلك ثلاثة آلاف وستماية ذراع بذراع النبي داود عليه السلام ، وهو ثلاثة أشبار ، بشبر أهل الوقت . والميل من الأرض قدر مد البصر ، والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ ، وقيل إن قياس الفرسخ من جامع البلد . وقول من المنزل وقول من حد العمران .

فصل

وقيل من خرج من حدود القرية من موضع فأدبر به ، وبقي شيء من همرانها عن يمينه وشماله وليس هو في وجهه فليقصر هنا لك ذاهبا وراجعا ، ومن كانت له مزرعة في موضع قريب من البلد أقل من فرسخين فاحتال ليكون سافرا ، فنخرج

(١) الشوكة .

عمدا حتى خلف الفرسخين ، ثم رجع إلى المزرعة فلا يجوز له القصر ، وإن فعل ذلك فأخاف عليه الكفارة . وكذلك في صيام شهر رمضان إذا خرج حتى جاوز الفرسخين ، ثم رجع إلى هذا المزرع فأفطر فيه ، وإلما أراد الحيلة لترك الصلاة فلا يجوز ذلك وعليه الكفارة . وكذلك إذا احتالت المرأة فعملت لنفسها دواء في حبها حتى ذهب عنها الحيض ألأم حيضها ، فإذا شربت هذا الدواء حيلة لذهاب حيضها فلم يجئها لوقتها في أيام حبها حتى ذهب عنها الحيض لم يجز لها ذلك ويفسد^(١) . وقال أبو سعيد رحمه الله في رجل من أهل نزوى خرج ليتقعد في فرق يومين ثم يخرج إلى مجاوزة الفرسخين من نزوى ، فإنه يصلي تماما بفرق في اليومين اللذين قعد فيهما ، فإذا خرج من فرق قصر إذا نوى أنه يتعدى الفرسخين وإن خرج من نزوى يريد مجاوزة الفرسخين من نزوى لم ينو غير ذلك ، فتقعد في فرق أياما فإنه يصلي فيها قصر لأنه إذا خرج من عمران بلده فعليه القصر ، وإن كان نيته أنه خارج في سفره ، ثم حدث له القعود في فرق فإنه يصلي فيها قصر ما قعد فيها حتى ينوى الرجوع عن السفر ، وكذلك ما كان مثل هذا . وأما الذي يريد سفرا في البحر يتعدى فيه الفرسخين فإنه يقصر الصلاة إذا ركب في مركبه . واختلف في المسافر إذا دخل فليج بلده يتمسح منه ، وفي جانب ساقيته نخل عن يمين وشمال ، وبرز من حيث دخل من الساقية أنه يجوز له القصر إذا كان قد حادى النخل ولم يجعلها خلف ظهره ، وقول إذا حادها فقد لزمه التمام ، والله أعلم به التوفيق .



(١) في هذه المسألة ثلاثة أقوال الأول : هذا القول الذي ذكره المؤلف وهو قول محمد بن

محبوب واختاره أبو سعيد .

الثاني إن كانت قطعه بعد مجيئه واستمر على انقطاعه فسد صومها وحجها وهو قول

محمد بن الحسن .

الثالث تمام حبها وصيامها وهو قول نهبان بن عثمان واختاره الشيخ السالمى رضى الله عنهم .

القول التاسع والأربعون

في المسافر يخرج ثم ينوي الرجوع قبل أن يجاوز الفرسخين

وقيل فيمن خرج من بلدا يريد بلده يلزمه فيه قصر الصلاة ، فصلى الأولى قصرا ، ولقي حاجته دون الفرسخين فإن كان على نية السفر فهو يقصر ، ما كان هنالك وإن نوى الرجعة لزمه التمام ما أقام هنالك ، فإن عزم على السفر فهو على حال يصلي تماما لحال تلك النية حتى يخرج ثم يقصر . وعن أبي عبيد الله ، حتى يتعدى الفرسخين من بعد بلده ثم يقصر . وقول أنه إذا حول نيته إلى الرجوع وقد خرج من همران بلده وهو في بلد فهو يصلي تماما حتى يخرج من همران ذلك البلد وإن كان إنما حول نيته وهو في خراب من الأرض ليس فيه هجارة من النخل والمنازل فإنه يتم حتى يرحل ، فإذا رحل وسار من موضعه قصر ، فإن تعدى من ذلك الموضع في طلب دابة أو ماء وهو بعد في المنزل ونيته الرجوع إليها فإنه يتم ما لم يتعد الفرسخين . وإذا رحل وسار مسافرا فن حين ما يسير لزمه القصر . وكذلك إن سار متقدما لأصحابه من المنزل لزمه القصر ولو رجع من بعد أن سار إلى بلده قبل أن يجاوز الفرسخين ، وكان قد صلى من بعد أن اعتقد الرجعة إلى بلده فسار إلى بلده فإذا بلغ إلى همران بلده فقبل يعيد ما صلى قصرا لأنه قد انتقض عنه ذلك السفر . وقيل قد صلى على السنة وقد تمت صلاته ، فإن عاد أراد الخروج إلى بلده يريد أيضا سفره ذلك ، فن حين خرج من همران بلده فإنه يقصر ، وقد انتقض عنه ذلك بدخوله همران بلده ، وإن لم يكن في رجوعه دخل بلده حتى

رجع حول نيته إلى السفر أن صلاته تامة وهو على جملة سفره ، وإن حضرت الصلاة قبل أن يجاوز الموضع الذي اعتقد فيه الرجعة إلى بلده فإنه يصلي تماماً حتى يتعدى الموضع ، لأن ذلك الموضع قد لزمه فيه التمام . وأما الذي يخرج من بلده يريد سفراً وقد أدركه وقت الصلاة فلم يصل حتى كان في حد القصر فإنه يصلي تماماً . قال أبو سعيد رحمه الله : قد قيل هذا ، وقول يصلي قصراً ، وقول مخير ، إن شاء صلى قصراً ، وإن شاء صلى تماماً . وقيل إن كان ارتحل وهو يسير في بلده ، ففاته عليه الصلاة في ذلك الوقت فلم يصلها حتى صار في موضع القصر في وقتها صلاتها بالقصر ، وإن كان إنما ارتحل أو سار من بعد حضورها أتمها . وحفظنا أنه مخير في ذلك في هذه الأقاويل ، ولو حضر وقت الصلاة في السفر ولو لم يصل حتى دخل القرية وقد بقى من الوقت شيء فليصل تماماً ، ومن خرج مسافراً فأخّر الأولى إلى وقت الآخرة ، فلما كان وقت الآخرة بدا له الرجعة لم يكن تعدى الفرسخين ، فإن نوى الرجعة من بعد أن فات الوقت فإنه يصلي الظهر ركعتين ، وإن جمع المسافر الصلاتين في وقت الأولى ودخل بلده في وقت الأولى ، فبعض يميز له ذلك وبعض يقول إن ارتحل ونزل في بلده في وقت الأولى كان عليه أن يصلي الآخرة ، وإن لم ينزل حتى فات وقتها فلا إعادة عليه ، والنزول أن ينزل ويطمئن .

وعن عزان بن الصقر رحمه الله في الذي يسافر إلى قرية وينوي بها التمام ، ثم يحول نيته إلى الخروج منها أنه يصلي تماماً ، وإن خرج لحاجة له فتعدى الفرسخين ثم رجع ، فإنه يصلي قصراً إلا أن يرجع ينوي اللقائم فيصلّي تماماً ، وقال أبو سعيد

رحمه الله في الذي يخرج من عمران بلده ليجاوز الفرسخين فصلى هنالك بالقصر ، ثم جول نيته عن السفر ، فقول إن صلاته تلك تامة ، لأنه قد صلاها على السنة ، وقول عليه الإعادة . وأما إذا جول نيته عن السفر قبل أن يجاوز الفرسخين فإنه يصلي تماماً ولا أعلم في ذلك اختلافاً ، وإن عاد نوى السفر وسار سيرا السفر قصر في بعض القول .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من خرج من بلده يريد بلداً يلزمه فيه قصر الصلاة ، فصلى الظهر قصراً ، ودخل قرية دون الفرسخين ولقي حاجته وقد أقام في ذلك البلد يوماً أو يومين وقد ترك نية السفر ونوى الرجوع أنه يتم الصلاة هنالك حين نوى الرجعة إلى بلده ولم يكن جاوز الفرسخين من بلده .

وقال أبو الحسن رحمه الله فيمن خرج من منزله يريد سفرأ ، فصار إلى نصف فرسخ أو قدر ذلك والتقى به بعض أصحابه فأقام معهم ثلاثة أيام أنه يصلي قصراً إذا كان نيته أن يجاوز الفرسخين ، وكذلك إذا رجع من سفره وقعد عند صاحبه قبل أن يدخل عمران بلده . ومن خرج مسافراً ونيته أن يتعدى الفرسخين فأخر الأولى إلى الآخرة وبدأ له أن يرجع قبل أن يصلي ، وقبل أن يجاوز الفرسخين ، وقد فات وقت الأولى ، أنه يصلي الأولى قصراً ، وقول تماماً إذا نوى الرجعة في الوقت . ومن خرج من بلده يريد سفرأ وصلى قصراً ونوى الرجعة إلى موضع تماماً أنه يرجع يصلي تماماً في ذلك المكان إذا لم يكن عدا الفرسخين . فإن نوى السفر أيضاً فإنه يتم على ما كان عليه حتى يخرج من مكانه سائراً ثم يرجع يقصر .

فصل

وقيل : يجوز للمسافر إذا أراد أن يدخل بلده أن يجمع الصلاتين في وقت الأولى ، وقد اكتفى بذلك ، وفعل ذلك موسى بن علي فيما يوجد عنه ، وهذا إذا كان قد صلى بالوضوء ، وأما إذا صلى بالتيمم ثم دخل القرية في وقت الأولى فقول عليه الإعادة للصلاة الآخرة ، وقول عليه إعادة الأولى والآخرة .

وقال أبو المؤثر : حدثنا عمر بن محمد بن موسى قال : قدمنا مع موسى بن علي رحمه الله في سفر ، فنزلنا قريباً من إزكي قبل أن ندخل العمران ، فجمعنا الظهر والعصر في أول وقت الظهر ، فلما دخلنا إزكي وأذن المؤذن للصلاة العصر أردت أن أصلي ، فقال موسى بن علي : قد صلينا . وقال أبو المؤثر كنت في بهلي وكنت أقصر الصلاة إلى أن خرج محمد بن خالد إلى نزوى ، وكان هو من أهل بهلي ، فنخرجت أشيعه إلى موضع القصر ، فحضر وقت الظهر ، فأحسب أنه جمع بين الصلاتين ، وصليت أنا معه جماعة ، قال المؤلف أحب النظر في الخبر لا في المسألة ، لأنه يروى أن أبا المؤثر كان من أهل بهلي . وأما إذا أراد المسافر الجمع وهو يريد بلده وآخر الأولى حتى دخل بلده وفات وقتها في السفر ، فعن محمد بن المسيب أنه يصليهما جمعاً تماماً . وقول يصلي الأولى قصراً ويجمع إليها الآخرة بالنمام . وقال أبو إبراهيم عليه الكفارة وبدل الصلوات . وقول إن ظن أن ذلك جائز أن لا كفارة عليه وعليه البدل . وقال أبو سعيد رحمه الله في الذي يحضر وقت الصلاة قبل أن يخرج من عمران بلده فلم يصل حتى وصل إلى الموضع الذي يجب فيه القصر ، فقول يصلي قصراً للسعة له في تأخيرها

إن كان من تركها في سعة ، وقول إنه مخير ، إن شاء صلاها قصرا أو تماما . وفي الضياء - إذا حضرت الصلاة الأولى وهو في بلده ففضى سافرا حتى وصل إلى الموضع الذي يجوز فيه القصر ولم يصل الأولى حتى دخلت الثانية فعليه الكفارة في الأولى . ومن أراد سفرا وقد حضرت العتمة وهو في بيته فلم يصل حتى صار في حد السفر فقول يصليها أربعا ، وقول ركعتين ، والأنظر أن يصليها قصرا ، وفي جامع ابن جعفر - ومن دخل عليه وقت الصلاة وهو في بلده ثم خرج سافرا ففات وقت الصلاة قبل أن يخرج من عمران بلده فأخاف عليه الكفارة ، وقد أساء ويبدلها تماما ، وقال محمد بن المسيب : ليس عليه كفارة ويستغفر ربه ويفعل معروفا . قال غيره : وهذا معنا إذا ترك الصلاة الأولى حتى حانت عليه في الحضر ثم خرج إلى موضع القصر في وقتها ولم يصل حتى فات وقتها - وأما إذا فات وقتها في الحضر فعليه الكفارة ، وقول إذا دخل وقت الأولى وهو في بلده فصار في حد القصر في وقتها أيضا فيصلى الأولى تماما والأخرى قصرا ويجمعهما . وقول يجمعهما قصرا ، وقول يصلى الأولى وحدها تماما والآخرة قصرا ولا يجمعهما ، والله أعلم به التوفيق .

القول الخمسون

في الذي يجمع ففسد عليه صلاة أو شك فيها ، وجواز الجمع

وقيل في من صلى الجمع وقد جر الآخرة إلى الأولى ، ثم فسدت عليه الثانية أعاد الثانية وحدها ، إذا كان في مقامه ما لم يخرج عن الصلاة وهو متشاغل بها ، وقال بعضهم إن فسدت عليه وهو في مقامه أخرها إلى وقتها وقد صححت له الأولى ، ومن يقول بهذا القول إذا دخل في الصلاة على نية الجمع ثم بدا له فنوى الإفراد فبأنزله ذلك ، وإذا أخر الأولى إلى وقت الآخرة وفسدت الأولى وقد صلى الآخرة معها فإنه يصلي الأولى والثانية ، فإن فسدت الآخرة وهو في مقامه ذلك أعادها وحدها ، وإن خرج من مقامه ذلك أعاد الأولى ثم الآخرة ، ومن صلى الأولى في السفر يريد أن يجمع إليها العصر ثم انتقض وضوؤه فقد تمت صلاته إن كان صلاها في وقتها ويؤخر الأخيرة لوقتها ، وإن كان جر الأولى إلى الآخرة ، فإذا توضعاً ابتداء صلاها ، وإن جمع للمسافر الصلاتين فدخل في الثانية وانتقضت ، فإن كان في وقت الأولى فقد تمت ، ويؤخر الثانية . وقد قيل يحكمهما ، فإن كانت في وقت الآخرة من الصلاتين ففيه اختلاف ، منهم من قال يبتدىء الصلاتين . ومنهم من قال يحكم الثانية . وقال آخر إن صلاها في مقام واحد أبطل الآخرة . وإن صلاها في مقامين أبطلها جميعاً لأنهما صلاة واحدة ، ومن صلى الظهر ثم انتقض وضوؤه في وقت العصر فقبل بعيد الظهر .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله في قول أصحابنا واتفاقهم أن للمسافر وعليه قصر الصلاة إذا سافر السفر الذي يجب فيه القصر للصلاة من جميع أسفاره من حج أو هجرة أو جهاد أو تجارة أو صلة رحم أو التماس طلب معيشة أو غير ذلك من جميع المباحات ليس له في ذلك تخيير ، وله الإفطار في شهر رمضان إن أراد ، وله الصوم إن أراد ، في جميع هذه الأسفار . وأما الأسفار التي يكون فيها عاصيا لله تعالى باغيا محاربا للمسلمين أو قاطعا للطريق أو ظالما للعباد أو متوليا بحق وجب عليه . وهو يقدر على التخلص منه أو بما أشبه هذا فقول إنه مسافر ، وله قصر الصلاة وإباحة الإفطار في شهر رمضان ، وعليه وزر ما احتمل من الأعمال السيئة ، وله حكم ما دخل فيه بحكم الشرع من القصر والإفطار ، وقول ليس له ذلك ، وعليه صلاة التمام والصيام في شهر رمضان ، والقول الأول أصح ، لأن أهل المعاصي داخل عليهم ولم حكم الشريعة ، وإن صلى المسافر صلاة المقيم أربع ركعات ناسيا أو جاهلا فصلاته جائزة ، وقال أبو سعيد رحمه الله قيل عليهما الإعادة .

فصل

وقيل في المسافر الذي يمر ببلده ولم ينو أن يقيم فيها إلا أنه في اعتقاده أنه وطنه فإن حضر وقت صلاة قبل أن يخرج من عمرائها فإنه يصلي بها تماما ولو مجتازا ولم يحط رحله بها . ومن خرج إلى قرية ونوى أن يقيم بها إلى موت رجل قد سماه أو إلى عزل وال قد عرفه فعليه القصر لأنه ليس بمقيم ، وقد حد حدا ، وإما المقيم

- ٤٨١ -

من اتخذ البلد دار إقامة ، ومن خرج من بلده ورجع إليها ولم ينو المقام فيها فإنه يصلي قصرا . وكذلك إن سار في الأرض لا يتخذ مستقرا في موضع صلى قصرا . ومن كان له امرأتان في قريتين بينهما مسيرة يوم فإنه يقصر في السفر ويصلي عند كل واحدة منهما صلاة المقيم ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الواحد والخمسون

في صلاة البداية وأمنالهم

وقيل إن البادى يصلى تماماً حيث نصب هموده إلا أن يكون نزل لمبيت أو مقيل بمنزلة السائر فإنه يقصر ، وقيل عن موسى بن أبي جابر رحمه الله قال سئل بعض المسلمين عن بدوى له وطن ، ويتحول فيه من موضع إلى موضع ، أنه يتم فيه ، سار أو ضرب بيته ، فإذا خرج من وطنه المعروف مسيرة فرسخين قصر ولو ضرب بيته . وقال بعضهم إن البادى إذا ضرب بيته فعليه التمام ، وإذا سار فعليه القصر في وطنه وغير وطنه ، وهذا هو أكثر القول ، وإن نزل في القيط في قرية ولم ينو فيها المقام فإنه يقصر لأنه لا يريد المقام فيها ، وقول إن اتخذ ذلك البلد وطناً للقيظ أتم فيه الصلاة فإذا تربع^(١) منه وخرج صلى صلاة السفر ، وإن أقام أهل البادى في موضع وخرج في حاجة في سفر يتعدى فيه الفرسخين ويرجع إليهم قصر إذا تعدى موضعه ذلك بقدر ما لا يسمع الأصوات . وأحسب أيضاً إن كان للبادى موضع معروف أنه وطنه ، أنه يتم الصلاة فيه ويقصر حتى يرجع إلى موضع تمامه . وإن كان لا يعتد المقام في موضع إلا حيث كان السكناً والغيث فهذا هو الذى حيث هموده ومكث أتم . وإذا ضرب البادى هموده ولزمه التمام وكان بينه وبين الجمعة أقل من فرسخين فعليه الجمعة ، وإن ضرب هموده الغيث أتم الصلاة إلا أن يكون ذلك لمبيت أو مقيل وهو سائر فإنه يقصر .

(١) تربع المقيت انتهى قصده من طلب القيط ورجل .

وقال آخرون : البادى فى كل حال حيث ضرب هموده صلى صلاة الحضر ،
وقال بعضهم إذا حضر قرية فى القىظ ولم ينو للقام فهو مسافر ، ويصلى صلاة
السفر .

وقال أبو عبد الله : كذلك قال ، والراعى إذا كان يرعى عن منزله أبعد
من فرسخين فإنه يقصر الصلاة .

وقال الربيع : الراعى وطنه غنمه . ويصلى أربعاً .

وزعم موسى أن البادى إذا كان له وطن معروف ينتقل فيه ولا يعدوه
فكما تحول منه مسير يوم أو ليلة أو يومين فإنه يتم فيه حيث كان ، سائراً أو مقبلاً ،
فإن خرج من وطنه قصر حتى يرجع إليه . قال هاشم : أخبرت بذلك بشيراً ،
فقال : فى هذا قولان ، أحدهما هذا ، والآخر حيث نصب هموده أتم فهو وطنه .
وإذا سار قصر .

فصل

وقيل : إن صلاة الحقيق والسائح كصلاة البداية ، إذا ساروا قصرُوا ، وإذا
زَلُوا لطلب المعيشة أتموا الصلاة .

وقيل : من قطع عن نفسه الأوطان صلى بالقصر حيث توجه ما لم يتخذ
وطناً . وقيل : إذا قعد فى بلد لطلب معاشه لغير حد معروف ولا غاية محدودة
إلا لما طاب له وصلح لمعاشه فيصلى فى هذا الموضع تماماً بمنزلة البادى . إذا ضرب
عموده لطلب معاشه ، وإذا سافر قصر وإن قعد أو ضرب عموده لتقليل أو مهيت

أو لغير طلب معاشه ، وإلما هو لغاية قصر في هذا . كذلك قيل في قاطع الأوطان
مثل الحقيق وغيرهم ممن يشبههم ، لكن قد قطع الأوطان للعبادة غير الضارب
في الأرض للمعاش

وقال أبو نعيم سعيد رحمه الله : أما من قطع الأوطان عن نفسه في التماس المعاش
فقول يقصر أبدا حتى يتخذ وطنا يتم فيه ، ويقصر فيما سواه ، وقول إذا نزل
في موضع في طلب معاشه لغير غاية معروفة إلا ما صلح له من طلب معاشه ، فإنه
يتم على هذا السبيل ، وإن قعد لمدة محدودة قصر ، وهذا للضارب في الأرض لطلب
المعاش من أمور الدنيا ، وأما الضارب في الأرض في عبادة الله وطاعته لا لأمر
الدنيا ولا أسبابها فإنه يتم حينما توجه حتى يتخذ وطنا يتم فيه ويقصر فيما سوى
ذلك ، وقول حينما توجه حتى يتخذ وطنا يتم فيه ويقصر فيما سواه لثبوت القصر
والتمام في التعبد في الصلاة .

وقال أبو الحواري رحمه الله في من خرج سائحا ليس له دار يتخذها سكنا
فإنه يصلي قصراً .

ومن أجر نفسه عشر سنين ونيته إذا انقضت يخرج فإنه يقصر . وإن نوى
أنه ما دام يصيب الرفق فيه قعد فهذا يصلي تماما ، لأنه بمنزلة البادية . وإن عزم على
الخروج بعد أن صلى تماما فهو على تمامه حتى يخرج من ذلك الموضع . ومن كان له
من جميع هؤلاء وطن ثم لم يعتقد تركه فلا يجوز لأحد منهم النام في مسير
ولا مقام .

وقال أبو الحسن: رحمه الله في السائح الذي ليس له وطن ولا مال له ولا واد ولا مستقر ولا هو مسافر ولا مقيم أنه يصلي الصلاتين جمعاً ، وإن كان مسافراً كالبداءة من الحيق ، فإذا سار جمع وإذا لبث أتم . وقال غيره في السائح إذا لم ينو الرجعة إلى بلده فهو يسبح في الأرض فليتم الصلاة ، وإن نوى الرجعة إلى بلده قصر . وسئل أبو الحواري رحمه الله عن رجل كان مقيماً في بلد ثم تلف ماله وخرج يتردد في القرى يلتمس المعاش ، كيف يصلي ؟ قال : يصلي قصرًا حتى يتخذ مقامًا في بلد . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثاني والخمسون

في صلاة الإمام والوالى والشارى والرهائن

سئل محمد بن محبوب رحمه الله عن الإمام إذا خرج من موضعه إلى رباط أو غيره ، يريد سفرأ ، يقصر الصلاة أو يتم ما دام في حدود همان ؟ قال : بل عليه التقصر إذا تعدى الفرسخين من موضعه حتى يرجع ، فإن أخرج حاكاً إلى مصر ليحكم بينهم ومعه أصحاب فإن على الحاكم وأصحابه التمام ما داموا في موضع حكمهم ، فإن خرج الحاكم في بعض ما يعنيه مسافراً سفرأ يتعدى فيه الفرسخين عن الموضع الذى هو فيه كان الذى يخرج إليه مما يجرى حكمه فيه أو لم يكن ، فعليه وعلى أصحابه التقصر . وكذلك والى إذا ولّاه الإمام على الرستاق ومعه ولاية ، فولى كل واحد منهم على قرية ، وجعل معه أصحاباً ، والوالى الكبير على قرية ومعه أصحاب ، فعلى جميعهم التمام ، إلى أن يخرج الخارج منهم في بعض معانى المسلمين فيتعدى الفرسخين فعليه أن يصلى ركعتين قصرأ . وإن خرج والى الكبير في بعض معانى المسلمين إلى بعض ولائه فيتعدى الفرسخين من موضعه فعليه التقصر وعلى أصحابه الذين معه ، وإن خرج إليه بعض ولائه الذين ولاهم فقام معه أياماً صلى تماماً تماماً صلاة والى الكبير الذى ولّاه ، وإن خرج إلى بعض الولاة الذين ولاهم بعض أصحابهم إلى وال آخر أبعد من الفرسخين قصر حتى يرجع إلى ولايته ، وكذلك جميع أصحابهم وأما الإمام إذا عقدت له الإمامة في موضع الأئمة ونوى القيام فهو يتم الصلاة ، ولو لم يكن ذلك بلده ، وأحب إذا لم يكن بلده

أن ينوى للمقام فيه ، وإن سافر فعليه القصر حتى يرجع إلى موضع مقامه . وقيل : على من وصل إليه من الشراة والمدافعة الذين ينفق عليهم ونلزمه طاعته أن يقيموا عنده الصلاة إذا كانوا لا يخرجون إلا برأيه . وقول : إذا لم يعزموا على المقام معه قصرُوا ، والرأى الأول لعله أكثر ، ومن وجد الإمام في نياط أو معنى معروف أو وقت محدود من ولاية أو غيرها فعلى أولئك القصر في ذلك الموضع إذا كانوا سفاراً فيه إلا الوالى الذى يولية الإمام على قرية ولا يحمله حداً ، فإنه يتم الصلاة ، وصفة الحد هو أن يقول قد وليتك على قرية كذا سنة أو سنتين ، أو أقل أو أكثر ، وغير المحدود هو أن يقول قد وليتك على بلد كذا ولم يحمله مدة معلومة ، فهذا بيان الفرق في ذلك ، وكل من أخذ الوالى من أصحابه فهو أيضاً يتم بتمامه ، وإذا سافر الوالى في ولايته أو غيرها وتعدى الفرسخين من موضع مقامه قصر الصلاة حتى يرجع إليه . ومن وصل إليه من أصحابه الذين ولاهم على القرى فقبل إنهم يتمون عنده حتى يرجعوا إلى مواضعهم ، ومن أتم الصلاة في قرية ثم عزل عن ولايتها فهو على تمامه حتى يخرج منها يريد مجاوزة الفرسخين . وإن رجع إليها قبل أن يجاوز الفرسخين رجع إلى التمام ، ومن ألزم نفسه الشراء وخرج مع بعض الولاية بأعله فإنه يتم بتمام الوالى ويتم زوجته بتمامه هو ، وأما بنوه البالغون فصلاتهم صلاة أنفسهم إلا أن يكونوا مع أبيهم حيث كان ، فعليهم ما عليه من التمام والقصر . وإن رجع الشارى إلى وطنه في حاجة ولم يقطع عنه نية المقام أتم فيه الصلاة . وسئل أبو الحسن عن الشارى إذا عقد على نفسه الشراء ولم يكن في جوائج الإمام ، وقد أذن له الإمام بالخروج إلى ضيعته التى ببلده ، كان هذا الرجل شارباً

أو مدافعاً ، وكان الإمام شاريّاً أو مدافعاً ، ثم دخل هذا الرجل إلى الإمام بنزوى أيتّم معه أم لا ؟ قال : لا إنما يكون التمام مع الإمام على من لا يخرج من عند الإمام إلا بإذنه وهو من يقوم بعسكر الإمام وحوائج الإمام . وإن أذن الإمام : لاشارى أن يرجع لتجارته أو حراثته أو يضرب في الأرض في سبب من أسبابه ، ثم دخل إلى الإمام ثم أراد الخروج . فليس عليه في ذلك أن يشاور الإمام . وإنما ذلك على من يتخلف عند الإمام أو من قد استعمله الإمام أو ولاه على أمر من أموره لا يخرج من عنده إلا بإذنه ، فذلك الذي يتم الصلاة عند الإمام . وإن أرسل الوالى شاريّاً إلى الإمام بكتاب أو غيره ولم يبعثه لإقامة مع الإمام وإنما هو إذا قضيت له حاجة خرج من عند الإمام فإن هذا يصلى قصرّاً في موضع تمام الإمام . وقول إن الولاية والشرارة المتصرفين في الأعمال للإمام إذا وصلوا إليه في حاجة ويرجعون فإنهم يقومون الصلاة عنده حتى يخرجوا عن عنده . وقيل كل من استعمله الإمام بشيء من أعماله من حكم أو جباية أو حرس . أو شيء من الأشياء فإنه يتم الصلاة معه ولا يخرج إلا بإذنه ، وإذا استخلف الوالى على ولايته خليفة وارتفع هو عن ولايته فإنه يتم الصلاة حتى يخرج ، والوالى للعزول يصلى تماماً حتى يخرج سفيراً يتعدى فيه الفرسخين ويرجع إلى البلد الذى كان والياً فيه على نية السفر . وسئل أبو معاوية عن رجل من أهل صحار يفتق عليه الإمام ، ما يصلى إذا حضر مع الإمام ؟ قال : يتم الصلاة إذا كان يلزم نفسه طاعة الإمام ولا يخرج إلا بإذنه . وقال أبو عبد الله رحمه الله في صاحب لوال نوى في نفسه أنه إن لم يأذن له الوالى أن يخرج عنه خرج بلا إذن منه له

أنه إن كان ممن تازمه طاعته ونوى أن يخرج إلى وقت ونّته فليصل قصراً .
 وإذا ولي الإمام والياً على الشرق كله أو الجوف كله فإنه يتم الصلاة في القرية
 التي يقيم فيها ، ويقصر في سائر القرى من ولايته . والشراة في تلك القرى التي
 لا يخرجون منها إلا بإذنه يصلون تماماً في تلك القرى وعندده إذا خرجوا إليه ،
 وهو يقصر إذا خرج إليهم . وسئل أبو معاوية رحمه الله عن والٍ ولّاه الإمام
 وأمره بقبض الصدقة ، هل له أن يتم الصلاة إذا تعدى الفرسخين من ولايته ؟
 قال : يقصر الصلاة إذا تعدى الفرسخين من ولايته ، وكذلك أصحاب الولاية
 إذا ولّاهم الولاية الأعظم فإنهم يتمون في ولايتهم . وإن أرادوا سفراً إلى واليهم
 الأعظم وبينهم وبينه أكثر من فرسخين قصرُوا في سفرهم وأتموا معه الصلاة
 ويتمون الصلاة في ولايتهم ، والله أعلم .

فصل

وأما أصحاب السجن ، فقليل يصلون قصراً ، وقيل تماماً ، لأنهم لا يدرون
 متى يخرجون . وقيل من كان سجنه طويلاً ثقيلاً فالتمام أولى به ، وأما الذين
 يُحبسون على الدين فيتمون في موضع التمام ويقصرون في موضع التقصر ، على المقيم
 منهم أربع ركعات ، وعلى المسافر ركعتان . وقال أبو سعيد رحمه الله في السلطان
 إذا حبس رجلاً في منزل رجل وحضرت الصلاة أنه يتوضأ من الماء الذي في منزل
 الرجل ويصلي في أقل مضرة من المواضع من المنزل مما يؤدي به الفريضة ، فإن
 لم يمكنه إلا بمضرة صلى كذلك وضمن لرب المنزل ما أحدث من فعله في منزله .
 وإن صلى على بساط في المنزل ولم تكن في ذلك مضرة ، فأما في الحكم فيكون

--- ٤٩٠ ---

مستعمله ، وأما في الاطمئنانة فإذا لم يحوله من مكانه ولم يضره باستعماله فأرجو
أن لا ضمان عليه . وقيل إن الرهائن المتعلقين إذا كانوا مسافرين جاز لهم الجمع ،
وعليهم صلاة السفر ، وإن كانوا مقيمين فعليهم التمام ، وإن كانوا لا يدرون ،
أمقيمون أم مسافرون ، فالاحتياط لهم أن يصلوا صلاة الإقامة وصلاة السفر .
والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والخمسون

في الجمع في السفر والمرض والمطر ، وفي السكلام

بين صلاتي الجمع وجواز ذلك

قال محمد بن محبوب رحمه الله: الجمع أفضل من القصر^(١) لمن أراد بذلك إحياء السنة ، وقيل القصر أفضل لأنه فريضة ، والجمع سنة وقول الجمع أفضل في المسير لفعل النبي ﷺ . وقيل في الذي يجمع فيقدم الظهر ، ثم أبطل القوم في الإقامة بالعصر فإذا لم يشاغلوا عنه تشاغلاً طويلاً فلا بأس عليه أن ينتظرهم . وقال أبو سعيد رحمه الله عرفنا أنه إذا كان في وقت العصر صلى الهجرة أن له أن يصلي العصر متى ما أمكنه ولو شغله عن ذلك شيء من غير أسباب الصلاة . وبلغنا أن محمد بن محبوب صلى الهجرة في وقت العصر في مسجد الصاروج على الغنق من نزرى ، ثم خرج في طلب الجماعة حتى صلى العصر جماعة في مسجد بني أبي حذيفة ، قال وكذلك المغرب والعتمة . وقيل في الذي يؤم القوم جميعاً ليس عليه أن يعلمهم أن هذه الهجرة وهذه العصر إذا كانوا كلهم قد علموا ذلك . قال أبو سعيد رحمه الله هذا إذا كان في وقت صلاة الآخرة ، وأما في وقت صلاة الأولى فنحب له أن يعلمهم ، لأبهم يجوز لهم الجمع والقصر ، لتلايدخلوا على نية

(١) القصر : يعني قصر الصلاة في وقتها ولو قال الأفراد لكان أوضح والمعنى واضح ولا يخفى أن النبي صلى الله عليه وسلم جئ في منى وهو مقيم فحصل من ذلك أن الجمع والإفراد سنة ومن جمع لإحياء السنة فله نيته ومن أنرد لإحياء السنة فله نيته . إنما الأعمال بالنيات بخلاف الذي يقصد الراحة في الجمع فذلك إلى نيته .

القصر ، وهو يريد بهم الجمع ، لأن من دخل على نية القصر ليس له أن يجمع ، فمن أحرم على نية الجمع من الذين خلفه جمع معه وصلاته تامة . ومن أحرم على أنه تبع للإمام فصلاته إن جمع معه وأحرم على نية القصر فهو على نية القصر ولا يجمع ، وأما وتر للمسافر الذي يجمع فهو مخير إن شاء أوتر بواحدة ، وإن شاء ثلاثا ، كل ذلك جائز إن شاء الله . وقيل وتر الذي يجمع واحدة ، وتر الذي يقصر ثلاث ، ويستحب للذي يجمع أن يصلي الوتر بعد جمعه ، ولا يؤخره ، وإن لم يسرع فيه فلا بأس عليه إذا صلاه قبل الفجر ، وله أن ينتقل بما شاء قبل صلاة الوتر وبعد في الحضر والسفر جمع أو قصر ، واختلف فيمن أجزأ الظهر والعصر حتى خاف أن يفوت وقت العصر إذا بدأ بصلاة الظهر ، كان ناسيا أو متوانيا . فقول يبدأ بالظهر ولو فانت العصر ، وقول يبتدىء بالعصر إذا خاف الفوت .

مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : أجاز بعض للمسافر إذا جمع وسلم من الأولى أن يدعو بما فتح الله من الدعاء . وبعض لا يميز له ذلك . وبه جئني إن دعا أن يخفف فإن طول فلا يعجبني له ذلك . والتطويل قدر صلاة ركعتين . وترك التطويل أقل من ذلك . وقول إن فعل ذلك فعله الإعادة . ومن أحرم على نية القصر ثم حول نيته إلى التمام قبل أن يصل إلى محمد عبده ورسوله لزمه أن يصلي تماما وإن نوى المسافر أفراد الصلاة فتوانى حتى ذهب وقتها ودخل وقت الأخرى . ثم أراد الجمع فجائز ذلك ، وجمع المغرب والعتمة للمسافر إلى ثلث الليل ، وإن أخر إلى نصف الليل فلا بأس عليه إن شاء الله ، قال والذي يجمع الصلاتين فيم التحيات في الأولى

ويشهد ثم يسلم على التعمد ويأتي بالأخيرة ففيه اختلاف وأكثر القول أن صلاته تامة . ومن حضرته صلاة الظهر أو المغرب في بلده فلم يصل حتى صار في حد السفر وانقضى وقت الأولى فصلاها مع الآخرة جمعا فإنه على قول من يقول إنه يقصرها فلا بأس بذلك إذا أخر ذلك للجمع ولا تأمره بذلك . وعلى قول من يقول فيها بالتمام فليس له ذلك ، وعليه فيلحقه معنى الاختلاف في الكفارة . وذكر سعيد بن جعفر أن أباه اختلف هو وعلي بن عذرة والأزهر بن علي فقال جعفر اجمع أفضل ، وقال الأزهر الأفراد أفضل ، وذلك في طريق دما ، فلحقوا بموسى فسألوه ، فقال : لو علم رسول الله ﷺ أن الأفراد أفضل لأورد ، ولكن رسول الله ﷺ جمع في أسفاره ^(١) . والجمع قيل إلى ثلث الليل جائز ، والليل من المغرب إلى الفجر . وعن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال : صلاة العتمة إلى نصف الليل . وقيل يجوز للمسافر أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل ويصلي قبله النوافل مثل ما يفعل المقيم ، وإن أسرع بالوتر بعد جمعه فهو أحسن . وسئل أبو الحسن رحمه الله ما أصح للمسافر إذا صلى وحده أو في جماعة أن يصلي الوتر ثلاث ركعات أو ركعة ؟ قال : هو مخير في ذلك ، وأيا فعل من ذلك فحائز .

مسألة :

وقيل يستحب أن يوتر في الحضر بثلاث وفي السفر بركعة . ومن صلى الوتر أكثر من واحدة فإن شاء فصل بقسليم بعد التحيات الأولى وإن شاء وصل

(١) يعني أن الأفضل الجمع حال السير كما هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا الجمع مطلقا حال السير والإقامة كما تعطيه ظاهر العبارة وكما فيه بعض العلماء فموسى لا يجهل الشئ قال الشيخ ابن جيل وابن أبي جابر أيضا موسى . لولا النبوات لكان موسى . ١ هـ

ولا تسليم . والمسافر يوجه للوتر إذا جمعه أو أفرد . وأما الغافلة فجائز له أن يقوم لها بتكبير ما لم يتكلم أو يتحول عن مقامه أو يلتفت إلى غير القبلة . ولا بأس أن يصلي المسافر صلاة في مكان ويعتزل ، فيصلي الثانية في مكان قريب من ذلك ، والوتر حيث أراد صلاه ، وإن شاء صلاه في أول الليل وآخره ، وقال محبوب ابن الرحيل : أخبرني أبو أيوب رحمه الله عن أم جعفر امرأة أبي عبيدة رحمه الله أنها قالت صحبت أبا عبيدة في السفر غير مرة فلم أره يوتر إلا بركعة ، وقيل لا يجوز جمع الصلاتين إلا بنية يقدمها المصلي بعد دخول وقت الأولى وقبل دخول وقت الثانية ، ومن أهل النية في تأخير الصلاة للجمع إلى أن فات وقت الأولى ففي الكفارة اختلاف ، بعض أوجها وبعض أسقطها ، وإسقاطها عندى أولى للرخصة التي جاءت في الجمع في وقت الأولى أو الثانية أو بينهما . وقيل إن سعيد ابن عبد الله نسي على نحو هذا فكفر^(١) ، وقيل إن رجلا خرج إلى سفر وسمع أن المسافر جائز له جمع الصلاة فجعل يجمع صلاته ولم يصل إلى أن وصل بيته وجمع صلاته كلها ، فالزموه الكفارة ولم يعذروه في ذلك بجمله ، ولعل بعضا لم ير عليه الكفارة لأنه ترك ذلك لسبب لا متعمدا لترك الصلاة .

(١) قال النور السالمى رضى الله عنه وقد سئل عن وجه ما يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أخر صلاة المغرب حتى ظهر ثلاثة نجوم فأعتق ثلاثة أعبد قال يشبه أن تأخيره كان عن غفلة أو اشتغال وصلى في آخر الوقت وهو وقت الجواز بعد والمتق كفارة التواني عنده وليس يلزم لكن الفاروق التزمه (ولكل درجات مما عملوا) وناهيك أن سيئات المقرين حسنات الأبرار ، فنحن وأمثالنا نرى جواز ذلك وأنه لا بأس به وهو وأمثاله يرون أن به بأسا وهو تقويت فضيلة المسارعة فالعتق في مقابلة هذا الحال إلى أن قال وقد تأسى به الإمام سعيد بن عبد الله رضى الله عنه حين نسي النية في تأخير الصلاة الأولى إلى وقت الثانية في الجمع . وكفر عن ذلك وهم (فبهذا هم اقتده) والله أعلم . ١٠ هـ .

وروى أحمد وأبو داود عن عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم . م

مسألة :

وقال أبو المؤثر بلغنا أن رسول الله ﷺ جمع في عرفات الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، وقيل من صلى الأولى في وقتها وقد نوى الجمع ثم بداله أن يؤخر الآخرة إلى وقتها فأخوها فلا تقض عليه ولا أحب إلا أن يصلي ويمضي على ما نوى قبل أن يدخل في الأولى . وكذلك إن صلى ثم نسي فظن أنه قد جمع وانصرف ، ثم ذكر بعد ، فإنه إن كان صلى الأولى في وقتها أخر الآخرة إلى وقتها إن أراد ذلك . وإن كان في موضعه أو قريبا منه ولم يقاعد وصلى الآخرة وتم على ما كان أراد من الجمع فذلك إليه . وإن كان إنما صلى الأولى بعد وقتها ونسى حتى تباعد فأحب أن يردّها والله أعلم .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله ، إنه ليس للمقيم الجمع بين الصلاتين في وقت إحداها إلا من عذر من مطر يخاف منه الضرر ، أو من مرض يشغله عن القيام بالصلاتين في وقتها ، أو بمعنى من المعاني التي توجب معنى الضرر للقيام بالصلاة في وقت الحاضرة ، فإذا كان شيء من هذا جاز للمقيم الجمع بين الصلاتين بالتمام في وقت الأولى منهما أو الآخرة ويستحب له إن أمكنه أن يتجرى أن يصلي الأولى في آخر وقتها والآخرة في أول وقتها ، فإذا وجب العذر له فأى ذلك فعل جاز كما جاز الجمع في السفر لثبوت معاني المشقات والضرر في القيام لكل صلاة في وقتها ، فإذا ثبت معنى القصر في السفر بمعنى الترخيص فقد قال الله تعالى : « ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى » ، فقد ساوى بين المطر والمرضى ،

وأما لغير معنى عذر فلا تثبت إجازة الجمع للمقيم ، إلا أنه إن فعل كما روى عن النبي ﷺ ، أنه صلى الأولى في آخر وقتها والآخرة في أول وقتها جميعاً^(١) وأبصر ذلك ومعناه خرج ذلك مخرج الأفراد لا الجمع ، لأنه قد صلى كل صلاة في وقتها ، وأجاز أصحابنا الجمع المستحاضة في الحضر لما ثبت عن النبي ﷺ إجازة ذلك وأجاز بعضهم الجمع للمبطون في الحضر وللصحيح في اليوم المطير للمسقة والضرورة . وخبر عندهم في ذلك . والله تعالى أن يتلى هؤلاء بما هو أعظم من هذا ، وإن كان عليهم في ذلك مشقة إذا صلوا كل صلاة في وقتها وهم مقيمون . وقد روى عن ابن عباس أنه قال من جمع الصلاتين في الحضر من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر . وقال أبو سعيد رحمه الله ، عند أصحابنا في يوم النجم أنهم يراعون أوقات الصلوات ويؤخرون صلاة الظهر حتى لا يشكوا في زوال الشمس ويمجلون صلاة العصر على معنى الاحتياط أن يكون قبل غروب الشمس ، وبعد أن يدخل وقتها في الاعتبار منهم ، وكذلك يؤخرون صلاة المغرب

(١) يشير إلى حديث إمامة جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية التي أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في المواقيت من حديث جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهما وقوله جمعاً من كلام المؤلف لا من الحديث اللهم إلا أن يريد الحديث الذي رواه الربيع وأحمد والبخاري ومسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير خوف ولا سفر ولا سحاب ولا مطر زاد الشيخان من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار قلت يا أبا الشفاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظنه وهو واضح واختلفوا في معنى الحديث فأخذ بظاهره ابن سيرين وربيعة وابن المنذر ورواه عن جابر عن ابن عباس واختاره من أشياخنا أبو الربيع وقال آخرون إن الجمع صوري كنعوما ذكره عمرو بن دينار عن أبي الشفاء وبه ترجم شيخنا السالمى للحديث . م

حتى لا يشكوا أن الليل قد طلع ، ويعجلون العتمة ، حتى لا يشكوا أنهم صلوا
 في وقتها . وكذلك يؤخرون صلاة الفجر حتى لا يشكوا في معنى الفجر أنهم
 يصلونها بعد طلوع الفجر ، لأن الصلاة قبل وقتها لم تجز عن المصلي ، وإن حان
 الوقت وانقضى وصلى أجزأ عنه . إما يصليها في وقتها كما وجبت عليه وإما يبدها
 بعد وقتها . والاعتبار في التحري على المعنى أنه قد حان في النظر وقت الصلاة ،
 فإن كان في الوقت فقد وافق ، وإن كان بعيد الوقت فقد صح البدل . ومن تحرى
 الوقت وصلى ثم تبين له بعد ذلك أنه قد صلى قبل الوقت فعليه أن يصلي في الوقت ،
 ولا يكتفى بصلاته الأولى في جميع الصلوات المفروضة لأنها عبادة تؤدي في وقت
 محدود . وقال أبو محمد قال بعض أصحابنا إن المبطلون له أن يجمع الصلاتين بالتأتم
 للمشقة عليه في الطهارة عند كل صلاة والتعب الذي يلحقه ، وكذلك قالوا يجوز
 الجمع في اليوم للطير المشقة ، ولا يكون الجمع في الحضر إلا تاما ، ويكون الجمع
 في آخر وقت الأولى وأول وقت الأخيرة ، فإن جمعوا في أول وقت الأولى
 ثم أقال المطر في أول وقت الأخيرة فصلاتهم بالجمع تامة ، والمطر الذي يجوز فيه
 الجمع هو المطر الشديد الذي يخاف منه ، وأما الذي يجوز فيه التيمم فالمطر
 الذي تنزل فيه الآفات المخوفة كالحجارة وغيرها إذا لم يمكنه الماء في الموضع الذي
 كنس^(١) فيه ، كان في حضر أو سفر ، لأنه في حال خوف على نفسه وذلك من
 الضرورات . وقال محمد بن محبوب رحمه الله : يجوز الجمع للناس في اليوم المطير ،

(١) بمعنى اختنى .

والمرضى والمستحاضة في آخر وقت الأولى ، وأول وقت الأخيرة ، وإن جمعا في أول وقت الأولى وآخر وقت الآخرة لم تفسد صلاتهم . وقال أبو قحطان : المستحاضة والمرضى إذا جمعا بين المغرب والعتمة وهما مقيمان فليس لهما أن يصليا بينهما شيئا حتى يصليا العتمة ، فإذا فرغا من الصلاتين صليا من النافلة ما شاءا . وقال أبو محمد رحمه الله : كل من وجد فيه حالة تمنعه أن يأتي كل صلاة في وقتها فهو مخير في الجمع كان مريضا من سائر العلل أو مبطونا أو مسافرا أو يوم غيم ولا يعرف وقت الصلاة ، أو كان مطر يمنعه عن الصلاة أو نحو هذا مما لا يمكنه أن يأتي كل صلاة في وقتها فقد قالوا إنه يجوز له الجمع .

فصل

وقيل من صلى المأجرة والعصر وصلى بينهما سنة المأجرة جهلا أو حمدا منه وفات الوقت فعليه البدل ولا كفارة عليه ، وقال أبو محمد : يوجد في بعض الآثار أنه جائز ، وقال موسى لا بأس على من جمع الصلاتين أن يتكلم بينهما ، وإن صلى بينهما ركعتين فيكره له ، وإن فعل لم يضره ذلك . ومن يجمع الصلاتين فتنفر دابته أو كلبه إنسان أو دعى إلى طعام فالتفت إلى أخذ دابته أو إلى كلام صاحبه أو أخذ طعام بعد أن صلى الظهر أو المغرب ، فإن تعجل إلى أن يصلي الثانية من الصلاتين من حينه صلاها وجمع ، إن شاء الله ، وإن طوّل في ذلك آخر المؤخرة من الصلاتين إلى وقتها ، قال هذا هاشم برأيه . وقال أبو معاوية : من كان مسافرا فأراد أن يجمع فصلى الظهر ثم تنحى من ذلك الموضع لحاجة فإني أكره ذلك ولا أرى عليه نقضا إلا أن يذهب مكانا بعيدا فيصلي الظهر في مسجد ، ثم تنحى

إلى آخر المسجد فصلى العصر فقد أساء إذا انتحى من مقامه، وصلاته تامة، فإن كان يقصر الصلاة صلى مع إمام يتم الصلاة، فله أن يصلى العصر إذا سلم الإمام من الظهر إذا نوى أن يحر إليها العصر، فإن انتحى من مقامه إلى آخر المسجد يصلى العصر فصلاته جائزة، ولو صلاة في مقامه ذلك كان أحب إلى. وعن أبي عبد الله قال إن بعضا قال لا يفرق بين صلاتي الجمع بكلام ولا خطوة ولا صلاة حتى يتمها، وإذا صلى المسافر الجمع قرأ في الأولى إلى، ولو كره المشركون، وسلم فخائر، وقال أبو الحسن من فعل ذلك مرارا ناسيا فلا إعادة عليه. واختاف في ذلك في العمدة فأوجب قوم البذل ولم يلزم الآخرون البذل. وفي جامع ابن جعفر - والذي نحب للذي يجمع أن لا يقطع بين الصلاتين بشيء من صلاة ولا غيرها، ولو ركع بينهما ركعتين أو أكثر بجمالة أو أكل أو شرب أو قعد قدر ساعة فلا نقض عليه. وفي جواب أبي سعيد رحمه الله في المسافر إذا كان يجمع الصلاتين فصلى الأولى منهما، ثم تكلم بكلام كثير أو قليل في حوائج عرضت له ثم قام فصلى الأخيرة أنه إن كان الكلام من أمر الصلاة ومن شيء يضاف فوته وضياعه من مال أو أمر معروف أو نهى عن منكر فلا بأس، ما لم يتناول ذلك حتى يشتغل عن أمر الصلاة أو ذكرها إلى حال الترك لها. فإن صلى بعد هذا كله فصلاته تامة ما لم ينو ترك ذلك، وإن صلى الأولى منهما في المسجد والأخيرة في حجرته فلا بأس بذلك إذا كان ذلك لمعنى، وأما لغیر معنى فلا نحب له ذلك. فإن فعل فلا إعادة عليه. وقال من صلى في الجمع إحدى الصلاتين ثم كلم رجلا ثم صلى الثانية فإنه يتم صلاته، وقد أساء فيما فعل والناسي والجاهل أعذر من المتعمد على ذلك بعد العلم ولا نقض عليه ما لم يتناول بقدر ما يشتغل بذلك عن الصلاة. وقال سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب

رحمهم الله جميعا : سألت والدى عن الرجل إذا أراد أن يجمع الصلاتين أله أن يصلى كل واحدة في مكان ويتكلم بينهما بشيء من عرض الدنيا ؟ قال : لا أرى ذلك ^(١) . وقيل من صلى جمعا ، فصلى الظهر ، ثم رأى في قلبه خزقا ولم يعلم أنه خزق غراب أو غيره فتحول عنه وصلى العصر ، فلا يمان له على بعض القول إلا أن تكون الظهر في وقتها فإنها تتم ، ويبدل العصر . وقول إنه إذا تحول لمعنى وصلى العصر لم تقسد . وقيل من نوى في الجمع أن يؤخر الأولى إلى الأخيرة في وقت الأولى ثم رجع يحول النية أن يجر الأخيرة إلى الأولى في وقت الأولى فحائز له ذلك ، والله وبه التوفيق .

* * *

(١) روى الربيع بن حبيب ومالك والبخارى ومسلم عن أسامة بن زيد قال دنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل وبال وتوضأ ولم يسبح الوضوء نقلت له الصلاة فقال الصلاة أمامك فركب فلما جاء المزدلفة نزل وتوضأ وأسبح الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يفصل بينهما بشيء . قال الربيع قال أبو عبيدة يستحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان ونقل ابن المنذر والشيخ إسماعيل الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين . وذكر في البخارى أن عبد الله ابن مسعود صلى بينهما ركعتين ونفا لما قاله أبو عبيدة وهو قول متروك لخلافه ظاهر الحديث كذا قال الشيخ إسماعيل رضى الله عنه وهو من سلف أشياخنا المغاربة .

القول الرابع والخمسون

في صلاة الزوجة ، والعبد ، وأحكام ذلك

وقيل إن المرأة تبع لزوجها في الصلاة إلا أن يكون لها شرط سكن في موضع
فهو تتم فيه ويقصر معها زوجها إلا أن تدع شرطها وتنفى المقام . وقال محمد
ابن المسيح المرأة تصلي بصلاة زوجها في الحضر والسفر إلا في موضع سكنها فعليها
فيه التمام زائرة أو حاضرة . وإن تزوج مقيم مسافرة فقبل تتم بقامه إذا رضيت
به زوجاً ، وقيل حتى يوفيهما عاجلها أو يجيزه على نفسها ، فإن جاز بها على الكراهية
قبل أن يوفيهما عاجلها فلا سبيل له عليها . وقيل إذا كان للزوجة شرط سكن في غير
بلد الزوج فإنها تقصر في وطن زوجها إلا أن تتخذ وطناً ، وليس عليها أن
تساوره في ذلك ، وليس لها أن تتخذ غير وطنه وطناً وتتم فيه إلا أن يكون
لها ذلك شرط ، فلها أن تتم فيه بالشرط إلا أن تشتط السكن في بلدين فلها أن
تتخذ جميعاً وطناً ، وليس لها أن تتخذ أكثر من ذلك . فإن كان لها شرط
السكن في بلد معروف ، وكان زوجها متخذاً وطناً غير ذلك فلها أن تتخذ وطناً
إذا كانت مع زوجها فيه وتتم ، فإن كان لزوجها وطن فليس لها أن تتخذها
جميعاً مع شرطها إلا أن تترك شرطها فتكون تبعاً لزوجها تتم بقامه ، وليس لها
أن تتبع زوجها فيما لا يجوز لها من أمر القصر والتمام ، وذلك أنه لو كان يرى
التمام حيث أقام ثلاثة أيام ولا يرى القصر إلا على ثلاثة أيام أو لا يرى القصر
إلا في الحج والفزو فليس لها ولا عليها اتباعه ، وعليها القصر ، في موضع ما وجب

المسلمون عليه القصر^(١) وكذلك لو اتخذ أكثر من وطنين لم يكن لها أن تتبعه إلا في الأول والثاني وتقتصر فيما سوى ذلك إلا أن تعلم أنه قد تحول عن أحدهما ورجع إلى هذا أو أحدهما أو إلى واحد ، وكذلك لو كانت تعلم أنه متخذ وطنين يتم فيه ، ثم رآته يتم في غيره ، وهو عالم بما يلزمه من أمر الصلاة . ذا كرا لذلك جاز لها أن تتم لأنه مما يجوز له . وأما إذا كان جاهلا ، أو ممن يرى رأى أهل الخلاف فليس لها أن تصلي تماما حتى يعلمها أنه قد اتخذ ذلك وطنين ، فإذا علمها ذلك لزمها التمام ، ولا يلزمها في غيره إلا أن تترك أحد هذين وتتخذ غيرها ، وكذلك العبد في هذا بمنزلة المرأة لا يكون تبعاً لسيده إلا فيما هو جائز لسيده . وصلاة امرأة للتردد نفسها لأنه لا يملك رجعتها في عدتها ولا بعد انقضاء عدتها

(١) اختلف العلماء في الحد الذي يكون به القصر للمسافر على ستة أقوال أولها فرسخان والفرسخ ستة أميال وهو المروي عن ابن عباس وابن عمر واعتمده أشياخنا الإباضية مستدلين بما رواه الشيخان عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً وصليت معه العصر بنى الخليفة ركعتين وبينهما ستة أميال واختار أبان من سلف أشياخنا المغاربة لمن قصد سفرًا نائيًا أن يقصر قبل أن يتجاوز الفرسخين . والقول الثاني يقصر بعد مسيرة أربعة برد والثالث بعد مسيرة يومين والثالث يوم والرابع ثلاثة أيام والخامس أنه يقصر في كل سفر مخوف قصر أو بعد من غير تقدير مسافة . وهذه الأقوال عند سائر المذاهب ولا عمل عليها عند أشياخنا قال ابن المنذر في هذا نحواً من عشرين قولاً أقل ما قيل في ذلك الليل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر . كما اختلفوا من وجه آخر في المسافر المقيم إلى من يقصر الصلاة نذهب الإباضية إلى أنه يقصر الصلاة ما دام متردداً غير عازم على إقامة وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والإمام يحيى لأن النبي صلى الله عليه وسلم قصر مدة إقامته في مكة وروى البيهقي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمدين يومين يقصر الصلاة والمعتبر صدق اسم المسافر على المقيم المتردد لأنه غير مستقر والوطن ما وطئت إليه النفس ولأن المقيم هو السفر لانضباطه لا المشقة لعدم انضباطها ، لا كما قال من خالفهم بأقوال متباينة . م

فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تزوج فصلاتها صلاته ، لأنه يدركها بالنكاح الأول ،
 فإن ارتد وله وطن قد اتخذ وهو وطنه في حال ارتداده ، ويتم في ذلك البلد إذا
 صحت رجعته إلى الإسلام ولو لم تعلم أنه على نيته ، لأنه على تلك الغية حتى تعلم غير
 ذلك إلا أن تكون قد اتخذت وطناً في حين ما كانت مالكة نفسها فإنها تصلى
 تماماً في ذلك الموضع حتى تخرج منه إلى حد السفر ، ثم ترجع إليه من بعد رجعته
 إلى الإسلام قصرت فيه وتمولت إلى صلاته . وفي جواب أبي سعيد رحمه الله
 في رجل تزوج امرأة مسافرة فقول إذا ملسكها ورضيت به زوجها لزمها التمام ،
 وقول حتى يجوز بها عن رأيها أو يؤدي إليها عاجلها . ويكون له السبيل عليها ،
 وهذا القول هو الأكثر ، وإن فارقها بعد أن دخل بها أو من بعد أن لزمها التمام
 فهي تتم في البلد الذي لزمها فيه التمام حتى تخرج منه بمجازرة الفرسخين ، فإذا كان
 الطلاق الذي طلقها من بعد الدخول يملك فيه رجعتها فصلاتها صلاته ، تتم حيث
 يتم وتقصّر حيث يقصر ، حتى تنقضي عدتها ، فإذا انقضت عدتها فصلاتها صلاة
 نفسها ولا تبع عايلها في ذلك . وأما إذا لزمها التمام في بلد بوجه من الوجوه
 فهي تتم فيه أبداً حتى تخرج منه بمجازرة الفرسخين ، ثم ينحل عنها التمام فيه .
 وفي جواب أبي عبد الله رحمه الله في الرجل يتزوج المرأة من بلد غير بلده
 ويشترط عليه ولها عند عقد النكاح أن سكنها في بلدها ، ثم يطلب زوجها
 خروجها معه إلى بلده فتجيبه ونقبعه ولم تهدم عنه شرط السكن ، فإنها تصلى مع
 زوجها في بلده قصرأ ، وإذا رجعت إلى بلدها صلت تماماً ، وإن نوت أن تتخذ
 بلدها داراً وبلدها زوجها دار أتمت الصلاة فبها ، وإن صلت في بلده تماماً ولم
 تنقض شرط سكنها ولا اتخذت بلده داراً فقول عليها أن تبذل تلك الصلوات قصرأ

وإن خرجت امرأة هي وزوجها إلى بلد فنوت فيه المقام بلا رأيه أنها تبع له في الصلاة . ولا نية للمرأة مع زوجها إلا إذا كان لها شرط سكن . وعليها البذل . وقيل بالبذل والكفارة ، والقول بالبذل أكثر . وقيل في رجل وامرأته أقبلتا من سفر حتى إذا صارت قرب بلدهما عرض لهما أمر قعدت للمرأة في ذلك الموضع تقصر الصلاة ودخل زوجها البلد ، ثم رجع إليها يتم الصلاة أنها تتم الصلاة بتمام زوجها . وأما إذا أقبل الرجل من سفره حتى إذا قرب من وطنه عرض له أمر رده عن دخول بلده فذهبت إليه امرأته إلى موضعه حيث تقصر الصلاة فإنها تتم الصلاة ويقصر زوجها ولا تكون تبعاً له لأنها في وطنها . وقال أبو حفص بلغني عن أبي مروان أنه قال : إذا تزوج الرجل المرأة وشرطوا لها عليه السكن في بلدها فإن عليه التمام ، فإن خرجت هي معه إلى بلده أتمت الصلاة ، فإذا رجع إلى بلدها أتم أيضاً ، وقالوا في امرأة كان شرطها على زوجها أن يكون سكنها مع أهلها ، وهم بداءة ليس لهم وطن معروف أن هذا الشرط غير معروف ، وهو منتقض ، ومادامت معهم أول مرة فهي تتم ، وإن خرجت كانت تبعاً لزوجها ، وقول إن الشروط المجبولة تثبت في الزوج ويثبت لها شرطها ، كانوا بداءة أو حضراً . وأما العبد فحين اشتراه المشتري فهو تبع لمولاه . وقيل من كان له زوجة وعبيد وأولاد صغار وخرج إلى بلد ونوى للمقام به فخرجوا إليه برأيه صلوا بصلاته ، وإن خرجوا بلا رأيهم صلوا صلاة السفر حتى يرجعوا إلى مواضعهم ، وإن أمرهم بالمقام أتموا الصلاة ، والزوجة تصلي صلاة السفر حتى يأمرها بالمقام معه وأولادها الصغار تبع له وإن أمرهم والزوجة بالمقام في بلدهم قصرها حتى يرجعوا . ومن سافر هو وزوجته

وفوى المقام فى بلد ، ولم تعلم المرأة فكان الرجل يصلى تماما ، وللراة قصرا أنه لا إعادة عليها ما لم يعلمها ، وترجع إلى وطنها ، وإن عزم الزوج على الإقامة ولم تعزم هى فإذا ألزمها طاعته فليس لها أن تعصيه وتصلى بصلاته وإن جعل أمرها فى ذلك إليها كان أمرها فى النية إلى نفسها ، إن أقامت أو سافرت ، وقيل فى امرأة من نزوى تزوجها رجل من بهلى فساكنت معه بهلى تم الصلاة إلى أن ازدارها أهلها من نزوى ، وهو يتم بنزوى لأنه من الشراة ، فقال محمد بن محبوب رحمه الله : إن كان إنما حملها إلى نزوى لتقيم فيها بمقامه فعماها قصر الصلاة ، وعليه هو التمام . ويوجد فى من كان يقصر الصلاة فى بلد ومعه امرأته فى ذلك البلد ، ثم حول نيته إلى الإقامة وإتمام الصلاة وأتم الصلاة فيه ، ولم تعلم المرأة وصلت قصراً صلوات فإنها إن صدقته فى ذلك أبدلت قدر ما أتم هو من الصلوات . وأما إذا صلى الرجل قصراً أو جمعاً وصلت المرأة جمعاً أو قصراً فلا بأس فى ذلك ، لأن صلاة السفر جمع وقصر ، كل ذلك جائز . وقيل فى رجل كان يتم الصلاة فى بلد غير بلده قد اتخذها وطناً ، وكانت زوجته تتم بتمامه ، ثم رجع عن نية الوطن فى ذلك البلد ، ورجع إلى بلده ، ثم رجع إلى ذلك البلد يقصر الصلاة فيه ، أنه يختلف فى صلاة زوجته ، فقول إنها تتم حتى يخرج من حيث قد لزمها التمام ، مجاوزة الفرسخين ، وما لم تجاوز الفرسخين ورجعت دون ذلك فهى على حال التمام . وقول إنها تتحول إلى القصر إذا تحول زوجها إلى القصر فى ذلك البلد ، إذا كان إنما لزمها التمام بسببه ونيته ، ولم يكن ذلك من قبل نفسها . وصاحب هذا القول يجعل المرأة كالعبد إذا اشتراه من يتم ويقصر فهو تبع لسيده من حين ذلك . وأما إن

تزوجها وهي تتم الصلاة في بلدٍ وكان هو يقصر فيه فهذه غير الأولى ، وتتم الصلاة على ما كانت عليه ، لأنها لزمها التمام من قبل نفسها حتى تخرج من ذلك البلد مجاوزة الفرسخين ، فإذا رجعت إليه كانت حينئذ كزوجها في قصر الصلاة ، وكل امرأة طلقها زوجها طلاقاً يملك فيه رجعتها فصلاتها صلاته ، ولو خرجت من بيته أو أخرجها هو ، وإن كان طلاق لا يملك فيه رجعتها أو خلع أو ملاءنة أو بانت بجمرة فصلاتها في المدة صلاة نفسها ، وفي صلاة المختلعة عن إساءة اختلاف ، وأما المولى عنها والمظاهر عنها فصلاتها في الأجل صلاة زوجها . وأما الموطوءة في الحيض والدبر وهما عالمان وأنكرها أو أقرها بذلك فصلاتها صلاة نفسها ولا ميراث بينهما .

فصل

المرأة إذا مات زوجها في بلد تقصر فيه الصلاة لقصره ، فإن نوت المقام في عدة الوفاة رجعت إلى التمام من حينها لأنها قد ملكت نفسها ، ولا سبيل للزوج عليها ، وكل حال كانت المرأة فيه أملك بنفسها كانت صلاتها صلاة نفسها ، وكل حال يملك الزوج رجعتها فهي تتبع له .

ومن وطئ امرأة في الحيض ولم يعلمها بالحيض فصلاتها صلاة زوجها لأنه لا فساد عليها وإن علمها بالحيض وتعهدا على الوطاء فيه فصلاتها صلاة نفسها ، لأنها قد فسدت عليه ، وإن كانت هي قد علمت بالحيض ، ولم يعلم هو فسدته من وطئها ، وهي ذاكرة ، فصلاتها صلاة زوجها ، لأن عليها أن تفقدى وليس عليه هو قبول فديتها ، فإذا لم يقبل فديتها وسعها المقام معه ووسعه هو وطؤها إذا لم يصدقها ووسعها هي منه ما يسعه منها فلا أجل هذا كانت تبعاً له ، والله أعلم .

فصل

وأما الصبي فهو تبع لأبيه في الصلاة حتى يبلغ فإذا بلغ صار أملك بنفسه . وإن كان الصبي مشركاً فأسلم قبل بلوغه ، فإذا كان في الباد الذي يسكن فيه أبوه ، فنحب أن يصلي تماماً لأن الصلاة تمام حتى يعرض أمر يجب به القصر ، وقد تقدم ذكر ذلك ، وما لم يكن سبب يجب فيه القصر فهو على التمام ، فإذا بلغ الصبي في بلد ووالده مسافر فيه أو أسلم فيه ووالده مشرك ، فنحب أن ينوي المقام ويصلي تماماً حتى يخرج عن الشبهة ، وإن لم ينو المقام فلا نعلم ولا نبصر معنى القصر إلا بثبوت سفر من بعد بلوغه إلا أنه إن قطع الأوطان عن نفسه واعتقد أن لا يتخذ وطناً لم يبعد أن يجوز له القصر إذا لم يثبت عليه بعد البلوغ حكم مقام ولا سفر ، فإذا كانت الصلاة في موضع المقام تماماً وفي موضع السفر قصراً كان ما لا يثبت به حكم المقام لم يبعد من حكم السفر . وكذلك الصبي الذي لا أب له وهو يدور القرى فبلغ في بعض القرى فنحب أن ينوي المقام فيه ويصلي بالتمام حتى يخرج من الريب ، وإن جهل ذلك وصلى قصراً لظنه أنه مسافر ومعتقد وطناً غير البلد الذي بلغ فيه ، واعتقد ذلك بعد بلوغه ولم يثبت عليه بعد بلوغه أسباب التمام في هذا البلد فهذا مسافر على هذه الصفة . وإن كان على غير اعتقاد وطن غير الباد الذي بلغ فيه ولا هو ثبت عليه ذلك بعد بلوغه باعتقاد أن له وطناً ، فلا يجزئ أن يلزمه البدل لأنه قد صلى صلاة تشبه موضع القصر إن لم يكن موضع التمام باعتقاد الوطن والمقام . وإن مات أب الصبي فصلاته على ما كان عليه أبوه من قصر أو تمام حتى يبلغ . واختلف في الصبية فقول إن صلاتها صلاة والدها ، وقول إذا

عاشت زوجها وتبعته وجاز بها أو أغاق عليها بابا أو أرخى عليها سترًا فإنها
تصلي صلاة زوجها .

وقال أبو بكر أحمد محمد بن أبي بكر في الصبي إذا بلغ في قرية ، ولم تكن له
نية وطن ولا سفر ، فقد عرفت أن الصبي إذا بلغ في قرية كان عليه التمام .

وقال أبو العاسم سعيد بن محمد في الصبي إذا كان مسافرًا ثم بلغ في السفر أنه
يصلي قصرًا حيث بلغ ، وهو كغيره في حكم الصلاة ، وأما زوجة الصبي البالغة
إذا دخل بها في حال صباه فإذا تبعته وألزمت نفسها اتباعه اتباع الزوجية فلا يخرج
عندى في الشبهة من أن تكون صلاتها صلاته ، كما قيل في الصبية عند زوجها
البالغ أنها تبع له دون والدها ، وقول ، صلاتها صلاة والدها ما لم تبلغ وترضى به ،
ولا ينظر في اتباعها له ، وأرجو أن البالغة مع الصبي بحسب هذا .

فصل

وأما العبد فهو تبع لسيدته إذا ملكه كان في قصر أو تمام . ويدخل عليها
التمام في موضع القصر ، والقصر في موضع التمام ، وليس هو كالحر في هذا ، ويختلف
في العبد إذا دخل في صلاة التمام وصلى ركعتين فاشتراه من يقصر ، فقال بعض :
يتم الصلاة تمامًا ، وقول . يصلي قصرًا ، وتمجيذه تلك الركعتان عن صلاة القصر ،
لأنه قد انحل عنه حكم التمام قبل أن يدخل فيما يلزمه من صلاة التمام بخروجه من
صلاة القصر إلى التمام . ويعجبنى إن كان لم يقع البيع والرضى حتى دخل في الركعة
الثانية أن يتم صلاته على التمام ، لأنه قد دخل في معنى التمام على التمام وأنا أحب
إن دخل في الصلاة على نية التمام وأحرم على ذلك ثم وقعت صفقة البيع بعد أن

أحرم على نية المقام أن تكون صلاته تلك تماماً . وأما إذا صلى صلاة تماماً ثم اشتراه من يقصر في وقت تلك الصلاة ثم علم بفساد صلاته بوجه من الوجوه في وقت تلك الصلاة فإنه يصليها قصراً لأن تلك الصلاة قد بطل حكمها وهو في الوقت وإن لم يعلم بفساد صلاته حتى فات وقتها وقد صلاها تماماً فنحب أن يبدلها تماماً وأما إذا كان يصلي قصراً ووقعت صفقة البيع والرضى لمن يتم الصلاة وقد دخل في صلاة القصر ولم يكملها فنحب أن يني على صلاته ويتمها تماماً ، وكذلك إذا أعتق ونوى المقام وقد دخل في الصلاة على نية القصر بنى عليها وأتمها تماماً . وأما إن أتم صلاته على القصر ثم عتق بعد ذلك لم يلزمه بدل الصلاة لأنه قد صلى على السنة ، ومتى أعتق العبد في بلد فله نيته في الصلاة ، وقول إنه يكون بمنزلة الصبي في الاختلاف ، وقول إذا بلغ في موضع لزمه فيه التمام حتى يخرج منه إلى موضع ثبت له به حكم السفر . وقول إنه كغيره في حكم الصلاة والعبد مثله إذا أعتق وملاك نفسه ، وإذا وقعت الشبهة فالتمام أولى ، وإن بوى المقام فلا شك أنه يصلى بالتمام ، وإن لم ينو المقام فقد مضى الاختلاف .

وأما الأمة إذا أعتقت ولها زوج فلها الخيار في فسخ الزوج وإتمامه ، فإن اختارت نفسها فأمرها لنفسها في الصلاة ، وإن اختارت زوجها فصلاها صلاته ، ولا تنتقل عن حكمها الأول ، وأما الزوج إذا زوج السيد أمته في بلد فيه الزوج والسيد حكمهما واحد في تمام الصلاة وقصرها ، فهي تبع لها بلا اختلاف ، وإن اختلف حكمهما في ذلك فإن كان السيد سلمها للزوج الليل والنهار إلى غير مدة محدودة ، وقطعها معه فصلاها بصلاة زوجها بمنزلة الحرة ، وإن كان السيد لم يجعل للزوج عليها السبيل كالحرّة أعجبنى أن تكون صلاتها صلاة السيد ، وإن تركها عند الزوج

إلى حد محدود فصلانها صلاة سيدها، وإن أبق العبد من سيده وخرج هارباً فصلاته فيما دون الفرسخين تماماً، وإذا جاوز الفرسخين قصر، وإن أخرجه جور سيده عليه صلى صلاة السفر.

واختلف في إمامة العبد في الصلاة فقول تجوز وقول لا تجوز، وقول إذا أذن له سيده في الحضور إلى ذلك جازت إمامته ولو لم يأذن له في الإمامة. وقال أبو المؤثر لا تجوز إمامته حتى يأذن له سيده بالإمامة. واختلف أيضاً في جواز حضور العبد لصلاة الجماعة بغير إذن سيده، فأجاز له بعض، ولم يجز آخرون له ذلك. واختلف في لزوم صلاة الميدين على العبد، فقول عليه. وقول ليس عليه، وأما صلاة الجمعة فغير لازمة على العبد.

وقال أبو الحسن وجدت في بعض الكتب أن من استأجر مملوكاً إلى غير مدة معلومة أنه يكون في الصلاة تبعاً لمن استأجره. ومن أخرج غلامه إلى غير بلده إلى أجل معلوم أو غير أجل فأرى عليه قصر الصلاة إذا كان سيده ممن يقصر هناك. وإن كان للسيد أكثر من وطن فالعبد تبع في جميع أوطانه، وإن كان عبد بين رجلين في قرية أحدهما فيها يقصر الصلاة وآخر يتبعها فإن العبد يصلى تماماً، وإن تقاسما خدمته بالشهور أو الأيام أو السنين فلا يبعد أن يكون صلاته صلاة مولاه الذي يتخدمه، يقبعه في أيامه أو شهوره، وقول ولو كان العبد بين مائة شريك أو أكثر كلهم يقصرون إلا واحداً فهو تبع لمن يتم الصلاة.

واختلف في العبد يخرج سيده إلى قرية يتجر فيها ويأذن له سيده أن يتخذها وطناً ويتم فيها، فقول إنه تبع لسيده إن كان السيد يتم فيها أتم، وإن كان السيد

يقصر في تلك القرية قصر . وقول إذا أذن له سيده أن يقبضها وطننا لزمه التمام فيها ، ومن أمر رجلا أن يشتري له عبداً من قرية غير قريته أو وكله فاشترى له عبداً فإنه يصلى بصلاة الذي اشتراه ، والمسكاتب حكمه حكم المعتق في جميع ما ذكرناه . وأم الولد بمنزلة الأمة في جميع أحكامها . ألم تهتق بولدها ، وإن غنقت وقد صلت شيئاً من صلاتها فقول تبندى . ولا تبني عليها إذا صلت مكشوفة الرأس وهي أمة ، لأن الصلاة لا تنجزاً . وقول تخمر رأسها وتبني على صلاتها .

فصل

ومن اشترى عبداً وشرط الخيار إلى ثلاثة أيام ، فإن كان الخيار للبائع فهو تبع له في الصلاة حتى يتم البيع ، فإذا أتم البيع فصلاته بصلاة المشتري ، وإن كان الخيار للمشتري فصلاته بصلاة البائع أيضاً حتى يستحقه المشتري بالخيار إلا أنه إذا كان البائع يقصر الصلاة والآخر يتم ، ثم اشترى العبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام ففي الاحتياط أن يصلى تماماً لأنه لو تلف كان من ماله ، وإن اعترضت شبهة بين القصر والتمام كان التمام أولى ، وقول إن صلاة العبد صلاة البائع ، ولو كان شرط الخيار للمشتري لأنه لم ينتقل عن مالك البائع ببيع ثابت . وأما المدبر فصلاته صلاة من دثره ، وصلاة عبد المرتد إذا لحق بالمسلمين ، بفرار من المرتد ، صلاة نفسه ، لأنه بمنزلة الحر إذا فر منهم ، وصلاة عبد الذمي إذا كان العبد مسلماً صلاة نفسه ، لأنه لا يكون تبعاً للذمي في الصلاة . وإن كان للذمي وطن أحببنا أن يتم في وطن سيده ، لأنه ليس له أن يخرج من وطن سيده إلا برأيه مالم يحكم ببيعه وبيع كان تبعاً لسيده المسلم ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الخامس والخمسون في صلاة الجمعة وأين تجب وعلى من تجب

روى زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله قال ، خطبنا رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: أيها الناس ، توبوا إلى الله قبل أن تموتوا ، وبادروا إلى الله بالأعمال الصالحة توجروا . وتوبوا إلى الله بالصدقة سرًا وعلانية ترزقوا وتنصروا ، ثم اعلّموا أن الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الجمعة في مقامى هذا ، في ساعتى هذه ، في يومى هذا ، في جمعى هذه ، في شهرى هذا ، في عامى هذا ، فريضة واجبة إلى يوم القيامة فمن تركها جحدًا لها واستخفافًا بها وعليه أمير بر أو فاجر فلا جمع الله شمله ولا بارك الله له في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا زكاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا صيام له ، ألا ولا بر له ، ألا ولا جهاد له ، فمن تاب تاب الله عليه^(١) . وقيل قال رسول الله ﷺ : خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ، وفيه أدخل الجنة ، وفيه أهيأ منها ، وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلى ثم يسأل الله شيئًا إلا أعطاه^(٢) . ولا تجب الجمعة على صبي ولا مجنون ولا عبد ولا مريض ولا

(١) رواه ابن ماجه عن جابر وافظله خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا وصلوا الذي ينسبكم . وبين ربكم بكثرة ذكركم له وكثرة الصدقة في السر والعلاية ترزقوا وتنصروا وتجيروا واعلموا أن الله انتدب عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهرى هذا من عامى هذا إلى يوم القيامة فمن تركها في حياى أو بعدى وله إمام عادل أو جابر استخفافًا بها وجحدًا بها فلا جمع الله له شمله ولا بارك له في أمره ألا ولا صلاة له ألا ولا زكاة له ألا ولا حج له ألا ولا صوم له ألا ولا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه . ورواه الطبرانى في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدرى أخصر منه .

(٢) الحديث أخرجه الريح بن حبيب عن أبي هريرة ورواه مالك وأحمد وأبو داود والترمذى والنسائى .

مسافر ، لما روى أن النبي ﷺ قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، لا على امرأة أو مسافر أو عبد أو صبي أو مريض^(١) ، ولا تجب على خائف على نفسه من الظهور ، ولا على أحمى إذا لم يجد قائداً ، ولا تجب على خائف على نفسه أو ماله ، ولا تجب على من في طريقه مطر يبيل ثيابه ، ولا على من له مريض يخاف عليه الضياع ، ولا على من له قريب أو صهر أو ذو وُدٍّ يخاف موته ، ولا تجب الجمعة على القيم في موضع لا تجب فيه الجمعة . ومن وجبت عليه الجمعة فلا يجوز له أن يصلي الظهر قبل فوات الجمعة ، ولا يكره البيع قبل الزوال ويكره بعد الزوال قبل ظهور الإمام ، فإذا ظهر الإمام وأذن للأذن حرم لقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » . ولا تكون الجمعة إلا في بلد أو قرية ، لأنها لم تقم في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده إلا في بلد أو قرية ، ولا تنعقد إلا بأربعين رجلاً من الأحرار البالغين المقيمين^(٢) ، ولا تصح الجمعة إلا في وقت صلاة الظهر وتقديم الخطبة قبل الصلاة .

(١) الحديث أخرجه أبو داود عن طارق بن شهاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حتى واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض . ورواه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر وزاد فيه أو مسافراً . م

(٢) هذا القول هو الذى اختاره الإمامان ابن التيمية وأبو إسحق وحجتهم حديث أبى داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن أسعد بن زرارة لما صلى الجمعة في المدينة كانوا أربعين رجلاً والخلاف في المذهب مشهور إذا توفرت الشروط ومنها القرية ومنها أن الجمعة تنعقد بأقل من أربعين رجلاً .

فصل

وفرائض الجمعة الوقت، والخطبة، والنداء، لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودى لصلاة من يرم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله، وذكر الله هاعنا الصلاة، والسعى هو القصد، وقد فرض على المسلمين، بمعنى إتيان الصلاة للجمعة، وذروا البيع، وقيل أراد بهذا النداء الأذان عند انتصاب الإمام على المنبر للخطبة، وقيل السعى هو المشى على الأقدام بالسكينة والوقار، لا يريد بالسعى الإسراع عند المضى إليها، وقيل السعى إليها بالقلوب، والعمل في إتيانها لما روى أن رسول الله ﷺ قال: إذا أقيمت الصلاة فلا تأنوها تسعون ولكن اثقوها تشون وعليكم السكينة والوقار، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، والذكر، قيل هو الصلاة، وقيل موعظة الإمام بالخطبة، وذروا البيع يريد البيع والشراء، لأن اسم البيع يجمعهما، وإنما يحرم البيع والشراء عند الأذان الثاني. وفي بعض القول، إذا زالت الشمس حرم البيع والشراء. وقول إذا ظهر الإمام للبروز للصلاة. ومؤكد فرض صلاة الجمعة على من جمع خمس خصال، ولم يكن له عذر، وهى البلوغ والعقل، والذكورة، والحرية، والإقامة، فمن تركها بعد أن تجتمع هذه الخصال استحق الوعيد، ولا جمعة على امرأة أو صبي أو مملوك إلا أن يأذن له سيده بذلك، ولا تجب على المسافر في أكثر القول، وكل من له عذر بمرض أو خوف على مال أو نفس أو بعدٍ جاز له ترك الجمعة وكذلك يجب العذر بالمطر والوحل، ويروى أن ابن عباس رضي الله عنهما قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قالت، أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ فلا تقل حتى على الصلاة، قل صلوا في بيوتكم. وكل من لا يجب عليه

حضور صلاة الجمعة فحضرها وصلى مع الإمام سقط عنه فرض الظهر ، ولكن لا يكمل به عدد من تلزمهم الجمعة إلا صاحب العذر فإنه إذا حضر يكمل به العدد . وروى أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول على أعواد المنبر ، لينهين أقبوا من تركهم الجمعة^(١) أو ليطنن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين . وروى أنه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاونا طبع الله على قلبه^(٢) .

فصل

واختلف أهل العلم في موضع الجمعة ، وفي العدد الذي تنعقد به الجمعة ، وفي المسافة التي يجب أن تؤتى منها ، فذهب قوم أن أهل كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلاً من أهل السكال ، وهو أن يكونوا أحراراً عاقلين بالغين ، مقيمين ، لا يضعفون عنها شتاء ولا صيفاً إلا ظعن حاجة . وقال بعضهم حتى يكون مع الأربعين في القرية والعليهم . وقال بعضهم لا تكون الجمعة إلا في مصر جامع أو مع إمام عادل ، وهو قول أصحابنا . وقول علي بن أبي طالب . وقيل تجب على من يبلغه النداء من موضع الجمعة بنداء رجل على الصوت في وقت سكون الأصوات ، والرياح هادئة ساكنة ، فكل أهل قرية يكونون في موضع الجمعة في القرب على هذه الصفة وجب على أهلها حضور المسجد لصلاة الجمعة ، وعند بعضهم تجب على من

(١) رواه مسلم وابن ماجه وغيرهما وفيه عن ودعمه بدل تركهم .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم عن أبي الجعد الضمري .

آواه الميت ، وعند بعضهم على من كان على ستة أميال فما دونها ، وقال بعضهم على أربعة أميال ، وقول ثلاثة أميال ، وقول أصحابنا تجب على من منزله عن موضع الجمعة في الفرسخين فما دونهما ، والفرسخ ثلاثة أميال . ومن وجبت عليه الجمعة فلا يسافر يوم الجمعة بعد الزوال حتى يصلي الجمعة ، وإن سافر بعد طلوع الفجر وقبل الزوال فبأثر إلا أنه مكروه إلا أن يكون سفرًا في معنى طاعة ، مثل حج أو غزو ، أو طلب علم ، أو ما أشبه ذلك ، لما روى أن النبي ﷺ بعث عبد الله ابن رواحة في سرية ، فوافق ذلك يوم الجمعة فعدا أصحابه ، وتخلف هو فصلى مع النبي ﷺ ، فلما رآه قال له : ما منعك أن تغدو مع أصحابك ؟ قال : أردت أن أصلي معك ، ثم ألحقهم ، قال له : لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما أدركت فضل غدوتهم^(١) .

وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا متأهبًا للسفر يقول ، لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت ، فقال له عمر : اخرج فإن الجمعة لا تحبس عن سفر^(٢) . وقيل إن أبا هريرة قال : خرجت إلى الطور ، فلقيت كعب الأحماس فجلست معه ، فحدثني عن التوراة ، وحدثته عن رسول الله ﷺ فكان مما حدثته أن قلت له ، قال رسول الله ﷺ خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه ، وفيه مات ، وفيه تقوم الساعة ، وما من دابة إلا وهي مسيخة

(١) أخرجه أحمد والترمذي عن ابن عباس .

(٢) رواه الشافعي في مسنده .

يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس^(١) شققا من الساعة إلا الجن والإنس،
وفيهما ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه، قال كعب،
ذلك في كل سنة يوم؟ قالت: بل في كل جمعة، قال: فقرأ كعب التوراة فقال،
صدق رسول الله ﷺ. قال أبو هريرة: ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته
بمجالس مع كعب الأخبار، وما كان من ذكر فضل الجمعة، قال أبو هريرة
فكيف يكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله ﷺ لا يصادفها عبد
مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها، فقال عبد الله بن سلام ألم يقل
رسول الله ﷺ: من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة^(٢) حتى يصليها،
قال أبو هريرة: بلى هو ذلك. وعن أبي هريرة^(٣) قال رسول الله ﷺ إذا كان
يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم
الأول، فالأول، فإذا خرج الإمام طويت الصحف. والمهجر إلى الصلاة كالمهدي
بدنة، ثم الذي يليه كالمهدي بقرة، ثم الذي يليه كالمهدي كبشا، حتى ذكر الدجاجة
والبيضضة.

(١) في مسند الربيع إية الجمعة بدل يوم الجمعة وهما روايتان ومعنى مسيخة وفي رواية
بالصاد أى مستمعة مصغية.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم عن أبي هريرة.
(٣) الحديث أخرجه الربيع عن أبي سعيد الخدرى وأبي هريرة وأخرجه مالك والبخارى
ومسلم عن أبي هريرة ولفظه في الربيع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم
الجمعة كغسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة
ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما
قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة
يستمعون الذكر قال الربيع ليس يريد عدد الساعات وإنما يريد الفضل ما بين أول الوقت
وآخره.

فصل

وقيل كان على بن أبي طالب يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى بسورة الجمعة ، وفي الثانية إذا جاءك المنافقون ، وقال سمعت رسول الله ﷺ يقرأها ، وقيل سورة هل أتاك حديث الغاشية . وقال النعمان بن بشير كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الجمعة ، وصلاة العيدين . سبح اسم ربك الأعلى ^(١) . وهل أتاك حديث الغاشية . وإن اجتمعوا في يوم واحد قرأ بهما . وقيل إن جابر ابن زيد رحمه الله خرج يوما يريد الجمعة فلقى الناس منصرفين من الصلاة فشق ذلك عليه ، وقال اللهم لك على أن لا أعود . وقيل : إن جماعة تأهبوا للخروج إلى مكة حجاجا ثمان بقين من ذي القعدة فمروا بحاجب بن مسلم ، وهو يريد الخروج معهم ، وذلك في غداة الجمعة ، فقال لهم إن في نفسي من الجمعة حاجة ، قال له أصحابه رحمك الله ، ذهبنا الأيام ونخاف الفتور ، فقال لهم امضوا أنتم وتخلف عنهم حتى صلى الجمعة ، وخرج فلحقهم بموضع يقال له الرحيل على مرحلتين من البصرة كراهية لتركها ورغبة إيثارها .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله لا الجمعة على الصبيان والنساء والعبيد والمسافرين وإنما هي على الرجال الأحرار البالغين العاقلين من المقيمين . وقال إن الذي يريد الخروج

(١) وردت أحاديث في كتب السنة تؤيد هذه الروايات من طرق متعددة منها ما رواه أحمد والنسائي وأبو داود عن سمرة بن جندب ومنها ما رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي عن عبد الله بن أبي رباح .

أى السفر يوم الجمعة ، فإن كان لا يرجو أن يجاوز الفرسخين إلا بعد الزوال فعليه الجمعة إلا أن يكون له عذر في خروجه ولم يمكنه انتظار الصلاة .

فصل

وقال ولا تجوز الصلاة إلا في مصر جامع ، يريد صلاة الجمعة ، لما روى أن النبي ﷺ قال : لا جمعة إلا في مصر جامع وإمام^(١) ، وفي خبر لا جمعة حتى يجمع

(١) قال في نيل الأوطار ذهب أبو حنيفة وأصحابه وبه قال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأسند ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام وحذيفة وغيرهما أن الجمعة لا تقام إلا في المدن دون القرى واحتجوا بما روى عن علي عليه السلام مرفوعا : لا جمعة ولا تشرىق إلا في مصر جامع . وقد اختلف العلماء الإباضية وغيرهم في تعدد صلاة الجمعة في مصر وهل يجب على من هم خارج مصر قال شارح الإحياء من الثامنة وعند أصحابنا لا يجب على أهل القرى لما روى البيهقي في المعرفة وعبد الرزاق وابن أبي شيبة عن علي قال لا جمعة ولا تشرىق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة . قال ولأنه كان لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم قرى كثيرة ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإقامة الجمعة فيها انتهى كلامه . ويؤيد ما قاله ما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم ومن العوالي وقال صاحب الإحياء أيضا واختلفوا هل تكرر في مصر الواحد أو لا تكرر وحكى عن الثامني أنه قال ولا يجمع في مصر وإن عظم وكثرت مساجده إلا في موضع واحد قال واختلفوا هل يجوز أن تكرر أم لا فعند أبي حنيفة الجواز وعدمه واختلفوا في فسادها إن كررت . انتهى قال الشيخ السالمي رضي الله عنه في المارج ذهب أكثر أصحابنا إلى منع تعددها وقيل بجوازها بل بوجوبه قال حجة الأولين إن المحل الذي عين لها في عمان هو صبة صغار وأنت خير أن عمان قد أسلمت في عصره صلى الله عليه وسلم وأجابت دعوته بغير حرب ولا عناء وأن أحكامه صلى الله عليه وسلم جرت فيها في حياته بواسطة عامله عليها عمرو بن العاص وأن عمان منذ ذلك الزمن قرى كثيرة ورسائيق عديدة نلو أقيمت الجمعة في عهده صلى الله عليه وسلم في غير صغار من سائر بلدان عمان ورسائيقها لنقل ذلك إلينا كما نقل إلينا لإقامتها بصغار . والسنة إذا عينت شيئا من الأشياء بقى من الأحكام فلا يجوز تبديله عن ذلك التعيين ولأن الجمعة إنما تقام لإظهار شعائر الإسلام فوضعها في جميع الناس وفي المكان الذي فيه قوة المسلمين وإليه مطمع نظر الحزم أنسب وأولى وهو في ذلك اليوم صغار وأيضا فإن تعدد الأئمة في مصر الواحد ممنوع لإجماع فكذلك تعدد الجومات لأنها لا تقيمها إلا الأئمة إلى أن قال ولو كان الواجب غير هذا لفعله الصعابة ثم التابون من بعدهم قال وأنت خير أنهم لم يقيموها إلا في موضع واحد من مصر قالوا يجب اتباع سنتهم والزام طريقهم اهـ .

لها ثلاثة ، مصر جامع ، وإمام ، ومنبر ، وهو الخطبة . وفي بعض قول أصحابه .
أنه إذا كان إمام عدل وأقام في بلد ونوى بها النمام كانت معه الجمعة ، وكان
موضعه مصرا به ، لأن المصريفية تقام الحدود ، ومن حيث أقيمت الحدود فهو
مصر . وفي بعض قولهم إنه لا مصر إلا أمصار العرب ، وما خلا أمصار العرب
لا يقع عليها اسم مصر في معنى الجمعة . وأمصار العرب هي سبعة وهي التي
مصرها هر بن الخطاب رحمه الله وهي مكة والمدينة ، ومسجد الجند من اليمن ،
والشام ، والكوفة ، والبصرة ، والبحرين ، وهما قول إمام مصر واحد ،
وقول إمام مصران فإذا اجتمعا في معنى قولهم إن الجمعة منهما بصحار .
وكذلك الجمعة في هان إنما هي بصحار على معنى ثبوتها بالمصر ، وعلى قول
من يقول إن الجمعة بالإمام العدل حينما كان مقما يحكم بالعدل فله وعليه الجمعة
في موضع مقامه ، وفي بعض القول إنها اثبوتها في الأمصار تلزم مع الإمام العدل
وغيره من أئمة الجور إذا قام بها على وجهها ، وإن كان مصر لا سلطان فيه لم
تكن فيه الجمعة . وقول إن فيه الجمعة على كل حال ، ومن قام بها من الرعية فيه
قامت به ولزمت . وقول لا تقوم إلا بإمام عدل في مصر بمصر ، وهذا موضع
الإجماع ، وما سوى ذلك فيه الاختلاف ، وفي بعض قولهم أنه لا تجوز صلاة
الجمعة إلا بإمام عدل ، وما يشبهه من ظهور أهل العدل على الموضع الذي تكون
يدهم هي النالبة فيه والبدل ظاهر فيه فقد قيل في هذا الموضوع إنه يكون بمنزلة
الإمام إذا كانت يد أهل الحق هي العليا ، ويصلى بهم واحد من مساندهم . وقول
لا تكون الجمعة إلا بإمام ولو كان العدل ظاهرا إلا مصر بمصر . والجمعة واجبة

في همان مع الإمام وبصحار ، وأما في سائر القرى تصلى أربعاً . وقال أبو محمد رحمه الله لا تجوز الجمعة إلا في مصر أو موضع إقامة الإمام ، لأن النبي ﷺ لم يرو عنه أنه صلى الجمعة في شيء من أسفاره ، ولو مر على القرى ، ولأن همر بن الخطاب رضى الله عنه مصر الأمصار للجمعة ، ولم يخالف عليه أحد في فعله ، ولأن أهل الأمصار متى تركوا صلاة الجمعة وقبوا وسقطت عدايتهم ، ولا بأس على أهل القرى في تركها لأن فرض الظهر لا يسقط إلا بوجود شرائط الجمعة . وقال ابن جعفر في جامعه ، وصلاة الجمعة حق مع الأئمة وحيث تقام الحدود . وإذا كان بعمان إمام قد أخذ الإمامة عن مشورة العلماء وأعلام الدعوة ولم يحدث حداً يزيل عنه الإمامة فالجمعة معه لازمة والمعتل لها معطل الفريضة ، وقيل إذا كانت في أيدي الجبابرة فلا بأس على من تركها . قال محمد بن المسيب إلا بصحار ، فإن الجمعة لازمة بها مع السلطان ، كان عادلاً أو جائراً أو غير سلطان ، قيل وكان أبو عبيدة لا يرى في شيء من أرض الأعاجم جمعة ، وكان ضمام يقول كل أرض من أرض أهل الذمة والعرب أقيمت فيها الحدود صليت فيها الجمعة ، والجمعة ثابتة بصحار ما كان أمر المسلمين قائماً ، ولو مات الإمام . وأما الجوف فالجمعة مع الإمام فإن مات أو سفر صلى الناس بعده أربع ركعات .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله ، إن صلاة الجمعة لا تكون إلا في المسجد الجامع من البلد الذي تجب فيه ، وإن عرض عارض منع من ذلك كان عذراً من الجمعة لأنه إنما جاءت السنة بثبوت الجمعة في المساجد إلا أنه إن كان عذر واختار الإمام

صلاة الجمعة في مسجد دون الجامع لما عرض له أو في داره لمعنى العذر أعجبني قول من أجاز ذلك على هذا المعنى ، لثلاث تعطل الجمعة . وقال وأجازوا الصلاة بصلاة الإمام في الموضع المتصل بالمسجد ، ولو لم يكن من المسجد ، ومن رحاب المسجد إلا أن يحول بين اتصال الصفوف حائطٌ يستر بهم أو طريق إلا أن تتصل الصفوف في الطريق فإنه يصلى خلف الطريق ، وينظر بعضهم إلى بعض . ويختلف في ظهر البيت فقول إن الإمام لا يعلى ولا يعلو وقول يعلو ولا يعلو وقول يعلى ولا يعلو وحد العلو هو مقدار السترة ، وهو ثلاثة أشبار ، وفي بعض القول إذا كان مع الإمام أحد من المأمومين ممن يصلى بصلاته فلا يضر باقى الصفوف إذا كانوا أعلى من الإمام أو أسفل منه إذا كانوا ينظرون الصفوف التي خلفه .

فصل

قال جابر بن زيد رحمه الله وأبو عبيدة رحمهم الله كل مصر^(١) أقيمت فيه بالحدود مع إمام عدل فقيه الجمعه ، فأخذ الناس بقولها ، وصلاة الجمعة خلف أهل البر جائزة بلا اختلاف ، وأما خلف أهل الظلم يختلف فيها ، وأكثر قولهم إذا كانوا هم الحاكمين للمصر ولم يدخلوا في الصلاة شيئاً مما يفتقضا وصلوها على وجهها في وقتها أنها جائزة خلفهم . ويروى أن جابر بن زيد رحمه الله وغيره من المسلمين

(١) قد تواتر في كتب أشيائنا المتقدمين والمتأخرين خبر تمصير عمر بن الخطاب رضى الله عنه الأمصار وأشار إليه بعض من خلفهم وهى عندهم سبعة مئة والمدينة والكونة والبصرة والشام واليمن والبحرين وعمان ومصر واحد وجعلوا مصر من أعمال الشام وقيل إنها ثمانية والمصر الثامن هو مصر .

كان يصلى خلف من يظلم الناس ويتعدى عليهم . ومن سيرة محمد^(١) بن روح رحمه الله قال بلغنا أن واثق بن كعب رحمه الله لم يكن يصلى صلاة الجمعة قصراً بنزوى لأن نزوى وجبال عمان ونواحيها من الرستاق ليس من الأمصار ، ونحن نأخذ بهذا القول ، ونرى أن الجمعة واجبة بصحار كان فيها إمام عدل أو إمام جور ، ولعل بعضا يقول إن الجمعة ، بهجر من البحرين وليست بصحار من عمان ، والصحيح أن عمان والبحرين مصر واحد ولهما منبر واحد ، ويصلون الجمعة في مسجد واحد ، والذي نراه نحن ونقول به إن منبر البحرين وعمان بصحار من عمان ، ولا نخطيء من قال منبرها بهجر إلا أن نعلم منه أنه يخطيء المسلمين الذين قالوا إن منبرها بصحار . وأما قول مخالفينا إن صلاة الجمعة تجب حيث كان أربعمون رجلا فلا نرى ذلك ولا تأمر به ، ولا نعمل به ، ولا نتخلع عن الإسلام من قال بذلك إلا أن يخالف المسلمين مخالفة يجب بها تضليله وليس المخالفة في رأى كالمخالفة في الدين .

فصل

وقيل إن مرض الإمام جاز أن يأمر غيره من المسلمين يصلى بالناس الجمعة ، وإن صلى بهم من غير أمر الإمام فيختلف في صلاتهم ، فلم ير موسى بن علي نقضها . وزاد أبو عبد الله عليهم النقض . وإن مات الإمام بنزوى يوم الجمعة ولم يجتمع أمر المسلمين على رجل يقدمونه لهم إماماً حتى حضرت صلاة الجمعة أنهم

(١) محمد بن روح بن عزي شيخ أبي سعيد الكسبي من علماء القرن الرابع الهجري

يصلونها أربع ركعات ولا يقوم الحاكم في هذا مقام الإمام ، وإن كان الإمام في حال لا يقدر على الكلام ليأمر أحدا يصلي بالناس صلوا أربعاً ، والجمعة واجبة على الضرير إذا وجد قائداً ، والمملوك إذا أذن له سيده صلى الجمعة ، وكذلك إن كانت عليه ضريبة لا يشغله عن أدائها إذا جمع فعلية الجمعة ، وإن كانت تشغله فلا جمعة عليه ، وإن كان يخدم مولاه فأذن له فعليه الجمعة ، والمذر عن الجمعة الخوف من عدو أو مرض أو حر أو برد أو مطر يخاف منه المخرقة أو جفازة بلى الصلاة عليها والاشتغال بطلب القوت .

فصل

وقيل يستحب لمن صلى الجمعة أن يصلي بعدها ركعتين^(١) ويؤكد فيهما وقيل إنها سنة ، وقول مأمور بهما ولا يستحب تركهما بعد الجمعة ولا ظهر ، وما كان بعد ذلك من الفضل فهو أفضل ما لم يشتغل به هما هو أفضل منه وأولى ، والله أعلم وبه التوفيق .



(١) أخرج الجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات وروى أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا كان بمكة صلى الجمعة تقدم فصل ركعتين ثم تقدم فصل أربعاً وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصل ركعتين ولم يصل في المسجد فقليل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك .

القول السادس والخمسون

في صلاة الجمعة وما اشتمل عليها من المسائل

قيل إن رسول الله ﷺ قال إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل^(١) ، وقيل قال لا يغتسل رجل مسلم يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يخرج لا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى^(٢) . وفي خبر من اغتسل يوم الجمعة واستن ومس من طيب إن كان عنقه ولبس من أحب ثيابه ثم خرج حتى أتم المسجد فلم يتخط رقاب الناس ثم ركع ما شاء الله أن يركع وأنصت إذا خرج الإمام كان كفارة ما بينها وبين الجمعة التي كانت قبلها^(٣) وفي خبر وزيادة ثلاثة أيام ، لأن الله يقول من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها . وفي خبر من غسل يوم الجمعة واغتسل ثم بكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها^(٤) . وفي جامع ابن جعفر - ويستحب الغسل يوم الجمعة وليس هو بفريضة إلا أن فيه الفضيلة ، وقيل للغسل فيه بكل قطرة قطرت من غسله درجة . وقيل كان همر بن الخطاب إذا عاتب بعض أهله قال

(١) أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس وهو أطول مما هنا .

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه عن أبي هريرة وفيه طول وبعض اختلاف .

(٣) داخل في الروايات التي قبله .

(٤) أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ومعنى غسل جامع زوجته فاغتسل

وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أوس الثقفي .

لأنت أعجز من تارك يوم الجمعة ، وروى عن جابر بن زيد رحمه الله أنه قال :
ربما يكون يوم باردا فأدع فيه الغسل يوم الجمعة ، وقيل قال رسول الله ﷺ
لأبي هريرة عليك بالانغتسال يوم الجمعة ، قال : وما ثوابي إذا اغتسلت ؟ قال :
يكتب لك بكل شعرة مر عليها الماء حسنة وتكفر عنك سيئة وترفع لك درجة .
وقيل إنه قال من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل بذلك أفضل^(١)
وأفضل . وقال أبو سعيد رحمه الله إن الغسل يوم الجمعة من فضائل السنن لا من
الفرائض ومن غسل فقد حاز الفضل ومن توضأ للجمعة أجزاء من غير غسل ، كان
في موضع تلزم فيه الجمعة أو لم تلزم ، ومن اغتسل يوم الجمعة من جنابة أجزاء من
غسل الجمعة لأن الغسل من الجنابة هو الغسل الأكبر . ومن اغتسل في الليل لم يثبت
له حكم فضيلة الغسل يوم الجمعة ، وأفضل وقت الغسل يوم الجمعة أول النهار . ومن
أراد الجمعة من مسافر أو مقيم ثبت له وعاليه ما يثبت في ذلك من فضل ولازم .

فصل

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » فإذا زالت الشمس من يوم الجمعة
صعد الإمام المنبر ، وبوذن المؤذن بين يديه وخطب ، وهو الذكر الذي أمر الله
تعالى بالسعي إليه ، لأنه ليس بعد الأذان يوم الجمعة ذكر يجب السعي إليه إلا
الخطبة ، ووجوب السعي إليه دليل على وجوبه وتأكيده . وأكد ذلك ما روى

(١) أخرجه الحسة عن سمرة بن جندب .

عن النبي ﷺ أنه قال : إذا قال الرجل لصاحبه أنصت^(١) والإمام يخطب فقد لغا . ووقت صلاة الجمعة وقت صلاة الظهر ولا يصح وقتها إلا بعد زوال الشمس وهو وقت صلاة الظهر ، ولا نعلم قبل زوال الشمس^(٢) معنى ترخيص إلا في النداء بالأذنين الأولين قبل الزوال ، والأذان الثالث لا يكون إلا بعد الزوال والصلاة بعد . وروى أن عاليا خطب قبل الزوال . والذي نذهب إليه أنه لا تجوز الخطبة للجمعة إلا بعد الزوال ، لإجماع العمل على ذلك ، وما روى عن علي في الخطبة قبل وجوب الصلاة لم يرد الخبر بما ينقطع به العذر ، وإن صح فعل غيره من الصحابة أولى أن يتبع لأن الحجة تؤيده . ولا تجوز الخطبة إلا من قائم . وروى أن عاليا خطب قائما فلم يجلس .

فصل

وقال أبو محمد أقل ما يصح به الجمعة من العدد ما يقطع عاياه اسم عدد من الرجال ، لقول الله جل ذكره إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله . وأقل ما تنعقد بأربعة أنفس ، مؤذن يدعو إليها ، وإمام ، ورجلين أقل الجمع ، وإن حضر الجمعة رجلان رجوت أن يجزى لأن الاثنين يقومان خلف الإمام . مقام الجماعات الكثيرة وإذا لم يبق مع الإمام إلا النساء لم تكن جمعة ، لأن الجمعة لا تنعقد إلا بالمخاطبين بها .

(١) أخرجه الصحيحان عن أبي هريرة ونفذه إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام

يخطب فقد لغوت

(٢) نقل ابن العربي الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس إلا ما نقل عن أحمد بن حنبل .

فصل

وصلاة الجمعة ركعتان يجهر الإمام فيهما بقراءة فاتحة الكتاب ، وما قرأ فيها من القرآن . والسنة في الجمعة أن الخطبة متصلة بالأذان والإقامة متصلة بالخطبة والصلاة متصلة بالإقامة لا فرق بينهما . وجاء الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : صلاة الجمعة ركعتان تماما غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ وقد خاب من افتري . وقال أبو محمد رحمه الله : من أدرك الإمام وهو في التشهد فقد أدرك الجمعة ويقضى ركعتين لقول النبي ﷺ ، فليصل ما أدرك وليبدل ما فاتته . وهذا في جميع الصلوات المكتوبة . ومن أدرك من صلاة الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى وقد تمت صلاته . وقيل إن علي بن أبي طالب كان يقول من أدرك التشهد من صلاة الجمعة فليصلها أربعا وخالفه الصحابة في هذه المسألة ، حروا أن من أدرك التشهد فقد أدرك الجمعة ويأتي بركعتين .

فصل

وقيل إن الأذان الذي كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أذان وإقامة حين يخرج الإمام ، فإذا خرج الإمام أذن فإذا نزل من المنبر أقام ، وهذا الأذان الذي زادوه محدث في أيام عثمان حيث كثرت الناس في المدينة فأمر بالأذان على الدور لسمع الناس ويأتوا المسجد . قال أبو المؤثر إن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أحسن محافظة ومسارة فإذا أذن المؤذن أذانا واحداً فحين ما يفرغ من أذانه يقوم الخطيب ، والناس اليوم أشد خلفهم وينبهون بالأذانين الأولين لينتبهوا إلى إتيان الجمعة .

وليس هو بأذان تام ، فإذا أذن المؤذن الأذان التام قام الخطيب من بعد أن يفرغ المؤذن من أذانه ، وليس بالتداءين الأولين بأس بقية الناس . وقد قيل إن الأذان الأول أن يؤذن المؤذن إلى وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم يقطع ، ثم يؤذن الثاني فيبتدىء من حى على الصلاة إلى تمام الأذان ، ولا يبتدىء به من أول الأذان ، فإذا أراد الأذان التام وهو الثالث بدأ من أول الأذان إلى تمامه ، وأما الأذان الأولان فلا بأس أن يؤذن قبل زوال الشمس ليقبضه الناس^(١) . قال أبو المؤثر : إذا أخذ المؤذن في الأذان الثالث يوم الجمعة فأحب إلينا أن لا يصلى أحد ويقعد فإذا أتم المؤذن الأذان وقام الإمام في الخطبة فلا يتكلم أحد . وقال إذا أذن المؤذن الأذان الأول قبل زوال الشمس لم يحرم البيع والشراء حتى تزول الشمس وقال سنة الجمعة أن يؤذن المؤذن الأذان الثالث وقد حضر الإمام وحضر الخطيب فيقعد الخطيب قرب المنبر وقد فرغ من الركوع . فإذا أخذ المؤذن أمسك الناس عن الصلاة وإن قعد الخطيب على المنبر منتظراً فراغ المؤذن فلا بأس . فإذا فرغ المؤذن من الأذان فقال من آخر أذانه لا إله إلا الله بدأ الخطيب بالخطبة وآخر ما يقول الخطيب « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى

(١) روى البخارى والنسائى وأبو داود عن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد . اهـ ، وقيل النداء الثالث هو الإقامة بعد الأذنين وفى بعض آثار علمائنا أن الذى زاد الأذان الثالث عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

عن الفحشاء والمفسكر والبغى لعظكم لعلكم تذكرون » . فانه اروا الله يذكركم
 واستغفر الله لى ولكم ثم ينزل ولا يسلم . وإن خطب الإمام فهو أفضل وإن
 ضعف عن الخطبة أو لم يحسنها فلا بأس أن يأمر غيره . فإن أذن المؤذن قبل الزوال
 ثم خطب الإمام بعد الزوال وصلى بعد الزوال أجزأه كذلك ، ولو بدأ بالصلاة
 ركعتين ثم خطب لم يجزه ذلك لأنه بخلاف السنة ، وأرجو أن جميع ما تقدم عن
 أبى المؤثر رحمه الله .

فصل

ويروى^(١) عن ابن مسعود رحمه الله أنه قال قصرُوا الخطبة وأطيلوا الصلاة ،
 ولا يخطب الأعرج الذى لا يقدر أن يقوم ، فإن لم يجدوا غيره فلا صلاة إلا
 بخطبة ، ولا خطبة إلا بقيام ، فإذا عدموا من يخطب بهم صلوا أربعا فرادى^(٢)
 غير أنهم لا يعذرون أن يكون الإمام أو غيره يقوم فيحمد الله ويصلى على النبي
 ﷺ ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو الله بما يفتح كلمات وجزات .

(١) الظاهر من كلامه أن صلاتهم نرادى تعتبر نافلة ليست ظهرا ولا جمعة فإذا حصل من
 يقوم يحمد الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو
 الله بما فتح من كلمات موجزات فقد حصلت الخطبة وجازت لهم صلاة الجمعة ؛ وإذا بطلت صلاة
 الجمعة صلوا الظهر نرضا ، وهذا القول مبنى على وجوب الخطبة وأن الصلاة لا تتم إلا بها وهو
 الراجح مع أشياخنا وقيل إن صلى الإمام ركعتين فلا إعادة عليه وهو قول الحسن البصرى
 وداود الظاهرى .

(٢) روى أحمد ومسلم عن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول : إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصرُوا الخطبة .
 والمئنة العلامة والمظنة

ولا يلغا في الخطبة ولا ترى فيها الروايات ولا يقال فيها بشعر ، فمن فعل أعاد الخطبة وقول يجوز أن يعظ بيت من الشعر ، وترك ذلك أحب إلينا ولا يتكلم فيها إلا بذكر الله وتوحيده ، وذكر النبي ﷺ والوصية بتقوى الله والموعظة وقراءة القرآن . وإن تكلم الخطيب بما لا يفغى له أن يتكلم به فسدت صلاته وحده وعليه الإعادة ، فإن كان هو الإمام فسدت صلاتهم جميعا ويرجع يخطب . وقيل إن محمد ابن محبوب رحمه الله كان يدعو على أهل سقطرى إلا أنه لا يسمى بهم ويقول النصارى الناكثين ، ويدعو بأداء الأمانة ويدعو للإمام . وقال أبو المؤثر رحمه الله من كان لا يسمع الخطيب فلا بأس عليه أن يقرأ في نفسه ويحرك به لسانه ويذكر الله ويسبح ، ولا يسمع جليسه فإن أسمع لم أر عليه نقضا ولكن لا يفعل ، وأما حين يسمع الخطبة فلا يفعل شيئا . ويصمت إلا أن يذكر الله في نفسه ويصلى على النبي ﷺ ، ولا بأس إن احتجب والخطيب يخطب ويروى أن النبي ﷺ خطب يوم الجمعة فقرأ آية من القرآن ، فقال رجل متى نزلت هذه الآية ؟ فلما قضوا الصلاة قال رجل من الصحابة أعد صلاتك أربعا ، فسأل الرجل النبي ﷺ عن ذلك فأمره بذلك^(١) . وقال محمد بن محبوب رحمه الله : يجوز للرجل أن يسلم على الناس يوم الجمعة والخطيب ، بخطب ، ويجوز الرد . وقيل على باب المسجد لا غيره . وقال هاشم أكره السلام

(١) أخرج أحمد عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال جلس النبي صلى الله عليه وسلم يوما يخطب الناس وتلا آية ولما جنى أبي بن كعب ثقلت له يائى متى أنزلت هذه الآية فأبى أن يكلمنى ثم سأله فأبى أن يكلمنى حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أبى مالك من جمعك إلا مالتيت فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم جثته فأخبرته فقال صدق أبى فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنتصت حتى يفرغ .

فإن سلم فجازز الرد عليه . وقال بعض لا يرد عليه حتى يقضوا صلاتهم ، ولا بأس
بالزويج والإمام^(١) يخطب ، ومن تسكلم والإمام يخطب فلا يجوز لأحد أن يقول
له اسكت ، وإن أشير إليه بالإمساك جاز . واختلف في الخطيب يرد بذكر الله
والنبي ﷺ ويسأل الله الخير ويستجير به من الشر . وقال قوم لا يفعل مثل هذا
ويستكت حتى إذا فرغ الخطيب فأقام المؤذن دعاء . وقال قوم يذكرون الله تعالى معه
وبحمده ويصلى على النبي ﷺ . وقيل للداخل والخطيب يخطب أن يركع . ومن
تبسم يوم الجمعة والإمام يخطب فليخرج من المسجد ثم يدخل . وإن أوماً بيده إلى
رجل أو صافحه لم ينقض عليه . وقال أبو عبد الله إن تصافحا ولم يتكلما فأرجو
أن لا يبلغ بهما إلى فساد ، ويجوز أن ينظر سقف البيت وينظر وراءه والخطيب
يخطب . وقال محمد بن محبوب رحمه الله من قال لرجل ، يا فلان اسبح ، أو قال
قوموا الصف أو يا فلان استأخر ، وقد أقيمت الصلاة فلا بأس إذا كان الكلام
في أمر الصلاة ، ومن تسكلم فلا جنة له . وقال قوم لا تضعيف له في الأجر . وقال
قوم فاسدة ، ويبدلها وولعته بثيابه لا يفسد عليه ولا ينقض طهر من تسكلم والإمام
يخطب ، وإن روى الخطيب في خطبته رواية فلا نعرف فيها شيئاً إلا أنه بلغنا أن
سعيد بن أبي بكر كان يخطب بصحار فروى قول أبي بكر وليتكم ولست بخيركم
فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني ، فأعاد ابن محبوب رحمه الله الصلاة^(٢)

(١) في هذا نظر وأحسب أن النقط في الجيم والهاء زيادة من الناسخ وإنما المقصود الترويح
بالراء والهاء ومعناه استعمال الروحة أثناء خطبة الإمام .

(٢) قال الشيخ السالمى رضى الله عنه والظاهر أن لا إعادة عليه ولا عليهم .

وقال أبو عبد الله إذا قال رجل لرجل في الجمعة تقدم أو تأخر في الصف فلا بأس بذلك ، وإن قال ذلك والخطيب يخطب ثم صلى من قبل أن يخرج من المسجد فعليه الإعادة . وفي إعادة الوضوء اختلاف ، والضحك والخطيب يخطب بمسئلة الكلام ، وإن تبسم فلا تقض عليه . وقال سفيان : القنوت يوم الجمعة بدعة ، ورفع الإمام يديه والناس في الجمعة وهو يخطب بدعة . وقال أبو الثؤثر رحمه الله يكره معناه أن يرفع الداعي يديه في الخطبة أو في الصلاة أو غيرها إلا أنه رخص بعضهم في يوم عرفة وما نحب رفع اليدين لأن الله قريب عليم بذات الصدور . وقال حمارة إنه رأى بشرا يرفع يديه^(١) يوم الجمعة على المنبر ، وقال قد رأيت رسول الله ﷺ على المنبر وما يقول بيده إلا هكذا ، وأشار بأصبعه السبابة . وقال سفيان إذا خطب الأمير فأحدث فأمر رجلاً يصلي بالقوم فلا بأس إذا كان الرجل الذي يصلي بهم قد أدرك الخطبة . واختلف في الذي يدخل المسجد والإمام يخطب فقول يركع ركعتين تحية المسجد ، وقول يجلس ولا يصلى . قال أبو سعيد رحمه الله يخرج في قول أصحابنا لإباحة الصلاة والأمر بها قبل الجمعة في الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ولا أعلم فيه حداً موقوتاً ، وفي بعض قولهم إنه لا بأس والخطيب يخطب يوم الجمعة ، وفي بعض قولهم أن ذلك حدث وبدعة

(١) أخرجه أحمد والترمذي عن حصين بن عبد الرحمن . ولفظه كنت إلى جنب عمارة ابن رؤبة ويشير بن مران يخطبنا فلما دعا رفع يديه فقال عمارة يعني قبح الله هاتين اليدين رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يخطب إذا دعا يقول هكذا نرفع السبابة وحدها . قال بعض العلماء لا ترفع الأيدي عند الدعاء إلا في الاستسقاء . قال النووي وليس الأمر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وقد جمع منها نحواً من ثلاثين حديثاً . م

وليس يبدعه مكفرة ، وإن كان النبي ﷺ أمر بذلك فهو أولى ما استجيز وهمل به ، لأن ذلك لمعنى ثبوت التحية للمسجد ، وتحية المسجد ركعتان إذا دخله الداخل قبل أن يقعد . وهذا ما لم يحرم الإمام ويدخل في الصلاة ويعجبنا إذا قام الخطيب يخطب أن ينصت له وصلى لأن الصلاة ذكر لا صمت ، وحق الجمعة الصمت عقد الخطبة إلى تمام الصلاة . وفي جامع ابن جعفر - ويكره لارجل أن يصلى والإمام يحط يوم الجمعة في المسجد ، وإن خرج من المسجد وصلى فلا بأس . وقال محمد ابن المسيح رحمه الله : استماعه للخطبة أفضل من خروجه لاركوع . وإن قرأ الخطيب الخطبة يوم الجمعة ثم عناهم أمر شغلهم عن الصلاة أن عابهم أن يعيدوا الخطبة ولو خطبة موجزة . وقيل أول من أحدث القعود في الخطبة عثمان ابن عفان لما كبر وجعل يقعد ويستريح ، ولا يتسكلم حتى ينهض . وقول أول من أحدث ذلك معاوية بن أبي سفيان حين كثر شحم بطنه ولحمه^(١) . وقيل يجوز للخطيب يوم الجمعة إذا قام أن يقول للناس السلام عليكم ورحمة الله^(٢) ولم نسمعهم يرفعون بذلك أصواتهم ولا يسلّمون إذا انقطع الكلام ، وأكث ما كنا نسمعهم يحتمون به كلامهم « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون » . وقال أبو أيوب لا يتسكلم الإمام إذا مضى للخطبة يوم الجمعة .

(١) أخرج ابن أبي شيبة عن طاوس قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه .

(٢) روى ابن ماجه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر هلم .

فصل

قال أبو الحواري رحمه الله حدثنا نهبان عن الإمام الصلت بن مالك أنه يحفظ أن قل هو الله أحد إلى تمامها تقوم مقام الخطبة يوم الجمعة وللأعياد . وقيل خطب أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال أما بعد : فإني أوصيكم بتقوى الله وحده وأن تشعروا عليه . ا هو أهله وأن تخلطوا الرغبة بالرهبة . فإن الله أنفى على زكريا وأهل بيته فقال : « كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا » ، ثم اعلوا أن الله ارتبى بخلقهم وأخذ على ذلك موافقةكم واشترى منكم القليل الفاني بالكثير الباقي . هذا كتاب الله فيكم لا تنفى عجائبه ولا يطفأ نوره فصدقوه واستنصحوه ، واستضيئوا منه ليوم الظلمة ، ثم اعلوا أنكم تندون وتروحون في أجل قد غيب عنكم ، فإن استطعتم أن لا ينقضى إلا وأنتم في همل الله فاعلموا ، ولن تستطيعوا ذلك إلا بالله فسبقوا في همل ، فإن قوما جعلوا آجالهم لغيرهم وندوا أنفسهم ، فأنهاكم أن تكونوا أمثالهم والوا الحوا والنجا النجا ، فإن من ورائكم طالبا حثيثا مره سريع . أين من تعرفون من إخوانكم قد انتهت عنهم الآمال وردوا على ما قدموا ، وحلوا عليه بالشقاء والسعادة ، أين الجائرون الذين بنوا المدائن وحصنوها بالحوائط قد صاروا .

وقيل إن أكثر أدائل خطب رسول الله ﷺ الحمد لله نحمده ونستعينه ونؤمن به ، ونتوكل عليه ونستغفره ، ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد

أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وفي خطبة أخرى^(١) أوصيكم عباد الله بتقوى الله وأحسنكم على طاعته . وفي خطبة أخرى^(٢) ، بعد أن حمد الله وأثنى عليه قال : أيها الناس إن لكم معالماً فانتهوا إلى معالكم وإن لكم نهابة فانتهوا إلى نهايتكم إنكم بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به . وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه فليأخذ العبد من نفسه لنفسه ومن دنياه لآخرته ومن الشبهة قبل السبر ومن الحياة قبل الموت والذي نفس محمد بيده ما بعد الموت مستعجب ولا بعد الدنيا دار إلا الجنة أو النار .

وقيل كل خطبة مفتاح التحميد إلا خطبة العيد فإنها تفتح بالتسكير . وقيل ، أقل الخطبة التي تصبح بها الجمعة وتنفتح بها صلاة العيدين ويتم بها النكاح الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم عليه وعاليهم أجمعين . اللهم اغفر لنا ولجميع المسلمين .

هذا الذي تقدم عن أبي مالك رحمه الله . وقيل يستحب للخطيب أن يقول : على قوس^(٣) أو عصا أو سيف نأسي برسول الله ﷺ . وسئل أبو سعيد رحمه الله

(١) روى هذا الحديث أبو داود عن ابن مسعود وتامه : وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من يطلع الله تعالى ورسوله . قد رشد ومن اعصمها فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله تعالى شيئا . ١ هـ

(٢) مشهورة في تهذيب الكامل وإعجاز القرآن والبيان والتبيين وعيون الأخبار .
(٣) روى أحمد وأبو داود عن الحكم بن حزن الكوفي رضي الله عنه قال قدمت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سابع سبعة أو تاسع تسعة ولشئنا عنده أياما شهدنا فيها الجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوكئا على قوس أو قال على عصا فحمد الله وأثنى عليه بكلمات طيبات مباركات ثم قال : أيها الناس إنكم لن تفعلوا ولن تطفءوا كلما أمرتم ولكن سدوا وأبشروا .

عن الذى يصلى فى العيدين ما أفضل له أن يخطب قائماً أو قاعداً ؟ قال يخطب قائماً أفضل له . والآية دالة على أن الخطبة فى الجمعة قيا ما لقول الله تعالى : « وإذارأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً » فهذا يدل على الخطبة قياماً ، ولو أنه كان فى الصلاة لم يسعهم أن يقطعوا الصلاة ويتركوه ، وخطبة العيد شبيهة بخطبة الجمعة ، وأما الخطبة بعرفة والجنائز ومواضع التذكرة فالخطيب فى ذلك مخير بين القيام والقعود ، لأن ذلك ليس بلازم ، وخطبة يوم النحر أقصر وأوجز ، وخطبة يوم الفطر لا بأس بإطالتها ولكن ينبغى أن لا يطيل الخطيب الخطبة إلى أن يسأم الناس ويعلموا ، وخطبة الأعياد قول إنها سنة ، وقول إنها فريضة ، ونحب أن لا يلى الخطبة وأمر المسلمين إلا من يوفق به . وإن خطب غير الثقة أجزأ إن شاء الله .

وقيل من فقه الرجل ^(١) طول صلاته وقصر خطبته . وقيل إن خطب غير الإمام فى الجمعة ولم يصل معهم الجمعة جاز ، وأما خطبة الأعياد فلا يخطب بهم إلا من حضر صلاة العيد . وأفضل صلاة العيدين من طلوع الشمس إلى ربيع النهار . ومن تأخر فى الريع الثانى إلى أن ينتصف النهار فقد أجزأ ولا نحب أن يتعدى نصف النهار . وإن كانت الصلاة فى الريع الأول من النهار وأطال الخطبة إلى الزوال فلا بأس ، ولا ينبغى للخطيب أن يفعل ذلك ، والإيجاز فى الخطبة أفضل ، ولا ينبغى المذكر فى كل مجلس أن يحمل على الناس السأمة بالإطالة إلا أن يكون يعلمهم دينهم ويفقههم فيه فلا بأس بذلك . وكان جابر بن زيد رحمه الله يقول : الليل له حديث والنهار له حديث ، فأما حديث الليل فالدعاء والرغبة والموعظة والتخويف .

(١) هنا حديث رواه أحمد ومسلم عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث النهار فالفقه في الدين ، وذكر ما وقعت فيه الأمة من الاختلاف والضلالة والفتنة ، وشرح الإسلام وبيان الحق ، وخطبة الأعياد بعد الصلاة وخطبة قبل الصلاة اقتداء برسول الله ﷺ . ومن صلى بالناس رآه أن يجزى بالقراءة عن الخطبة فلا تجزئه القراءة ، ولا بد من الخطبة ولكن يجوز أن يخطب أو يأمر غيره بالخطبة ، وإن خطب الإمام فهو أحسن ، وكل من شهد خطبة العيد أو الجمعة استقبل القبلة ولا يستدبرها إلا الإمام الذي يلي الخطبة فإنه لا بد له أن يستقبل الناس ، والخطيب يدر بالقبلة ويستقبل الناس ، وعلى الناس أن يفصوا في العيد إذا قام الخطيب كما يفصون في الجمعة ، سمعوا أو لم يسمعوا ، وإن خطب العيد بإذن سيده خطبة العيد فلا بأس ، وإن خطب بغير إذن سيده وانصرفوا على ذلك أعادوا الصلاة ، ولا يخطب إلا واحد وإن خطب اثنان أو ثلاثة فلا نقض عليهم . وإن أحدث الخطيب في خطبة العيد لم يتم خطبته والخطيب يرسل يديه إرسالا ، ولا يشير بهما في الدعاء في الخطبة إلا أن يشير بكفيه في خطبة العيد ولا يرفعهما وإذا أراد الخطيب الصعود على المنبر فليقدم رجلاه اليمنى فيضعهما على العتبة ، وإن أمسك بالعود من المنبر في خطبته فمجازر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : لا أعلم شيئا مؤكدا يوجب لزوم الخطبة في أيام الحج إلا أنه يحسن تذكير الناس بالموعظة والحث على الطاعات عند اجتماعهم إن أمكن ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا قام الخطيب على المنبر لموضع الخطبة أن يسلم على الناس ، ولا أعلم كراهية ذلك من أجل تركه ، فإن لم يفعل ذلك لم يبلغه

إلى حال نقصان في خطبة ولا غيرها ، وقال يعجبني للإمام إذا قرأ السجدة في خطبته أن يسجد على المنبر ، ولا ينزل ولا يترك السجدة ، وإن لم يمكنه السجود على المنبر فأحب أن ينزل ويسجد لثبوت معنى وجوب السجدة إذا تلاها وإن ترك السجود في الخطبة لم يتعر من الاختلاف في كراهية ذلك . وأما فساد صلاته فلا يبين لي ذلك .

فصل

وقيل إن الخطبة من شروط الجمعة ، ولا تقوم مقام ركعتين ، فلو أنها كانت بدلا من ركعتين لكان على من لم يدرك الخطبة أن يصلي أربعاً ، ولو كانت صلاة لما جاز للخطيب وغيره أن يدبر بالقبلة أو يلتفت في الخطبة .

وقال بعض مخالفينا إن الخطبة للجمعة تقوم مقام ركعتين ووافقهم على هذا القول من أصحابنا محمد بن المسيب رحمه الله .

فصل

والإمام إذا سافر من وطنه فلا جمعة له ولا عليه وإذا كان الإمام وطنه بمكة فلا جمعة له ولا عليه بمنى ، إذا رجع إليها من عرفات ، لأنه مسافر بها وإن دخل مكة لزيارة البيت ورجع إلى منى فهو مقيم بها ، وكذلك أهل مكة عقد رجوعهم من عرفات إلى منى مسافرون ، فإذا دخلوا مكة ورجعوا إلى منى من مكة فهم مقيمون ، وعليهم الجمعة في حال ما يكونون مقيمين ، ولا جمعة عليهم في حال ما يكونون مسافرين . ومن كان عن موضع مقامه في أقبل من فرسخين فالحكم له وعليه

كالحكم في موضع مقامه في معنى صلاة الجمعة وغيرها ، ما لم يكن خارجاً إلى سفر يريد أن يتعدى فيه الفرسخين ، وإذا دخل الإمام العدل المصر المصر لزمته فيه صلاة الجمعة ولو لم يكن مقيماً فيه لأنه اجتمع فيه معنى المصر ، ومعنى الإمام ، والإمام أولى بالإمامة من غيره . ولا تبطل الجمعة بمعنى سفر الإمام وإنما لا تلزمه الجمعة في موضع سفره في غير الأمصار المصرية ، وثبت أن النبي ﷺ صلى بعرفة الظهر والعصر صلاة للمسافر^(١) ، وكان يوم الجمعة فدل على أن الإمام إذا سافر فوافق الجمعة كان حكمه حكم المسافرين .

وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بأهل مكة ركعتين ثم قال لهم ،
أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر .

وروى أن علياً صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين ثم التفت إليهم فقال ، أتموا صلاتكم . وكان يرى أن العصر في السفر على الإمام وغيره ، وكان لا يرى الجمعة إلا في مصر جامع والله أعلم .

فصل

ومن لزمته الجمعة قال أصلى الفريضة ركعتين بصلاة الإمام ولا يقول صلاة الظهر ، فإذا أدرك مع الإمام التحيات صلى ركعتين ولو لم يدرك الخطبة أو شيئاً

(١) قال في سبل السلام في شرح حديث ليس على مسافر الجمعة رواه الطبراني عن ابن عمر قال والمسافر لا يجب عليه حضورها إلى أن قال لأن أحكام السفر باقية له من العصر ونحوه ولذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بعرفات في حجة الوداع لأنه كان مسافراً .

مها وإن أدرك الإمام وهو في صلاة الجمعة ولم يحسن أن يدخل معه في الصلاة حتى سلم الإمام صلى أربعاً صلاة الظهر .

فصل

وقيل : إذا أمر الإمام مسافراً يصلى بالناس يوم الجمعة ركعتين فجاؤز ، وقد فعل ذلك أبو علي رحمه الله .

وعن أبي سعيد رحمه الله : أنه لا جمعة على المسافر في اللزوم ، فإذا صلى بأمر الإمام تمت الصلاة وكذلك العبد ولو لم تلزمه صلاة الجمعة وصلى بأمر من ثبت أمره من إمام أو جماعة كان إماماً ، وفي هذا اختلاف ، وقال ليس في المصر للمصر إلا جمعة واحدة في المسجد الأكبر إلا أن يكون المسجد الأكبر من المصر في موضع بعيد عن مقام الإمام ، فقول إن الجمعة تكون مع الإمام حيث مقامه وفي المسجد الأكبر أيضاً .

فصل

وقال : من تخلف عن الجمعة لعذر فصلوا جماعة ، فإن صلوا قبل صلاة الإمام فعليهم الإعادة ، وإن كانت بعد صلاة الإمام فصلاتهم تامة ، وقول إمامهم لا يصلون الظهر جماعة على حال ، ولا تجوز صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة حيث تلزم الجمعة ، كان تخلفهم من عذر أو غير عذر ، وإن صلوا جماعة حيث لا تلزم الجمعة فذلك مكروه ولا يبلغ بهم ذلك إلى فساد صلاتهم ، ولكن يستحب اجتماع المسلمين للصلاة يوم الجمعة .

فصل

وقيل : من ترك ثلاث جمع بلا عذر حيث تلزم الجمعة هلك إلا أن يتوب .
 وقال ابن عباس رضى الله عنهما ^(١) من ترك أربع جمع متواليات من غير عذر
 نقد نبذ الإسلام وراء ظهره . ومن قال لا أصلي الجمعة في جماعة ، ولم يفرضها الله
 على ودان بهذا القول فلا ولاية له وهو هالك بما رد على الله تعالى ورسوله ﷺ .
 وكذلك القول في الذي يقول ليس في همان جمعة وبها إمام عدل قد أخذ الإمامة
 عن مشورة العلماء ولم يحدث في دينه حدثاً يخرج به من الإمامة . وأما إذا كانت
 همان في أيدي الجبابة ، فقال بذلك ودان به فهو على ولايته إن كانت له ولاية
 إلا أن ينكرها من صحار من همان فيخرج فيه معاني الاختلاف . وأكثر قول
 العلماء أنه يهلك بإنكار الجمعة بصحار ، لأن أكثر قولهم أنها ثابتة بصحار على
 كل حال ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

فصل

وقيل : من صلى الظهر أربعاً حيث تلزم الجمعة ثم حضرت صلاة الجمعة فصلاها
 معهم أن صلاته الأولى ، والجمعة نافلة ، وقول تنقضي صلاته الأولى ويلزمه فرض
 الجمعة وصلاته الأولى نافلة والله أعلم .

• وأما من فسدت عليه صلاة الجمعة حيث تكون ركعتين فليبدل صلاة نفسه
 أ. ب. ركعات إذا كان ممن يلزمه التمام كان ذلك في وقت تلك الصلاة أو بعد
 انقضاء وقتها .

(١) أخرجه أبو يعلى وقال ثلاثاً بدل أربع .

فصل

وقيل إذا افتتح الإمام الجمعة ثم نفر عنه الناس بعد ما دخل فيها أتمها صلاة الجمعة ، وقول إذا لم يبق مع الإمام من تتم بهم الجمعة صلى صلاة الظهر أربعاً ، وفي جامع ابن جعفر . وقيل إذا ذهب الناس عن الإمام قبل أن يحرم وبقى وحده صلى أربع ركعات ، وإن ذهبوا عنه بعد أن أحرم ودخل في الصلاة صلى ركعتين صلاة الجمعة . وكذلك إن صلى معه واحد إلى ما أكثر وإن لم يبق معه إلا نساء أو عبيد أو صبيان أو مسافرون ولم يكن أحد غيرهم صلى أربع ركعات لأن هؤلاء لا الجمعة عليهم .

فصل

واختلف أصحابنا في الكلام ممن يحضر الجمعة والإمام يخطب فبعض أفسد صلاته وأمره بالخروج من المسجد ، ثم يدخل من باب آخر ، لقول النبي ﷺ من لغا فلا الجمعة له ، فلما ترك الواجب عليه من الصمت فقد أفسد ما كان يستحقه من فضيلة السبق في أول الوقت ، وأمره بالدخول من باب آخر ليكون من جملة الداخلين الذين قاتهم فضل ثواب السبق بالغدو وكما جات الرواية من ذكر الهدنة حتى صار إلى البيضة . وقال بعضهم إذا تسكلم بذكر الله وما يقرب إليه من الدعاء والتسبيح لم يفسد ذلك جمعه ولم يكن لاغياً ، لأن اللغو الكلام مندم . ومن قال لآخر صه فقد لغا وصه بمعنى اسكت . وفي بعض القول إن اللغو لا يبطل الفرض ويكون نقصاناً في الأجر عن درجة من حضر الجمعة بسكينة ووقار ، وصمت وخشوع .

وفي الرواية عن حماد بن الخطاب رحمه الله أن الجمعة يحضرها ثلاثة رجال أحدهم يحضرها بلغوه فهو خطه منها ورجل يحضرها بدعاء فذلك سأل ربه إن شاء أعطاه وإن شاء منعه . ورجل يحضرها بإنصات وسكون ولم يتخط رقبة مسلم . ولم يؤذ أحداً فهي كفارة له إلى يوم الجمعة التي يليها .

وروى أن محمد بن محبوب رحمه الله قال على المنبر إن النبي ^(١) ﷺ قال : إن صلاة الجمعة كفارة لما بعدها إلى الجمعة ما اجتنب العبد الكبائر . وفي جامع أبي محمد رحمه الله : وليس للداخل المسجد والإمام يخطب أن يسلم على الناس ، وليس عليهم أن يردوا عليهم ولا يسمت العاطس . وقيل كان أبو علي يجهن عن نقض صلاة من تكلم والخطيب يخطب يوم الجمعة . قيل لمحمد بن المسيب كيف يؤمر من تكلم والخطيب يخطب يوم الجمعة أن يخرج من المسجد ثم يرجع يدخل ؟ قال لأنه إذا تكلم في المسجد والخطيب يخطب انتقضت صلاته ، فيخرج من باب المسجد حتى يصير إلى موضع لا يجوز أن يصلي فيه بصلاة الإمام في المسجد ، ثم يدخل ، فيسمع ما سمع من الخطبة لأن الخطبة مقام ركعتين ، وتمت صلاته بما أدرك من الخطبة ، فإذا لم يخرج من باب المسجد وصلى كانت صلاته منتقضة بفسادها من أولها . وقيل من عناء شيء في بدنه أو ثوبه مما يتخوف منه أن يفسد عليه صلاته فسأل رجلاً ممن حضر الجمعة عن ذلك فلا بأس على المفتي والمستفتي لأن هذا من أمر الصلاة . وإن سأله عن مسألة في غير أمر تلك الصلاة فلا يفتيه إلا بالإيثار ، وإن أجابه بالكلام فعليهما أن يخرج من المسجد ثم يرجع إليه .

(١) أخرجه النسائي مع اختلاف في الألفاظ وزيادة عن سلمان ونحوه لابن ماجه ومسلم وفيه ما لم يقش الكبائر .

وأما إذا قرأ القرآن والخطيب يخطب أو ذكر الله فلا يفسد عليه، وإن قرأ كتاباً وفيه كلام غير ذكر الله سرّاً في نفسه لم يفسد ذلك عليه، فإن جهر بالقراءة أفسد عليه، وقيل فيما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: حق الجمعة الصمت، وأن لا ينطق الإنسان بذكر ولا توحيد ولا صلاة على النبي ﷺ إلا في نفسه واعتقاده.

وقال أبو سعيد رحمه الله: إن من حضر الخطبة يوم الجمعة فنفه مانع من استماع الخطبة لبعد أولعني من المعاني فأنصت لها كان له من الفضل ما لمن استمعها، ولكن يستحب له أن يسمعهما إن كان بحيث يسمع، وإن لم يسمع وصمت كان مقصراً، ولا شيء عليه في معنى صلاته. وأما من ذكر الله في نفسه والخطيب يخطب من غير أن يحرك لسانه فذلك جائز وفضيلة، كان يسمع أو لم يكن يسمع ويؤمر بذلك أنه كلما مضى الخطيب على شيء من التوحيد أو الصلاة على النبي ﷺ أو شيء من ذكر الله أن يذكر ذلك في نفسه، ويلزمه ذلك في الاعتقاد في معنى ذكر القلب في معاني المعرفة لذلك. وقيل يجوز رد السلام وتشميت العاطس والخطيب يخطب يوم الجمعة، وبهجبنا ترك ذلك يوم الجمعة لأنه في معنى الصلاة ومن أسباب الصلاة. وأما عمل ذلك بالإشارة فجائز. ويجوز التروح بالمرآح من الحر، وأجاز بعض مخالفينا الكلام بين الخطبتين وبعد فراغ الخطيب من الخطبة، ولم ير أصحابنا ذلك إلا أن يكون شيء من الكلام في أمر الصلاة. ومما تقوم به الصلاة والله أعلم.

فصل

ويكره الشراء والبيع إذا نودى للصلاة يوم الجمعة، ويكره ذلك إذا زالت الشمس ولو لم يناد حتى يصلي الإمام، وبعض رأى رد البيع في ذلك الوقت، ويجوز (٣٥ - منهج الطالبين / ٤)

البيع والشراء يوم الجمعة لمن لا تجب عليه الجمعة كالصبيان والنساء والمبديد والمسافرين وأهل الذمة . وقيل إن النهى عن البيع والشراء يوم الجمعة نهى أدب . ولا يحرم البيع والشراء ولا ينقض وبعض شدد فيه ولم يجزه والله أعلم .

فصل

ومن شرب والإمام يخطب للجمعة فيختلف في فساد جمعته وتامها، ومن أجهلته الضرورة إلى الشرب فعندى أنه من العذر الذي يبيح الأخذ بالرخصة في هذا إذا كان العطش مضراً به، نهى النبي ﷺ أن يصلى الرجل وهو مغلول^(١) والمغلول هو العطشان، ورخص من رخص الرجل أن يحتج بالإمام يخطب يوم الجمعة، وترك ذلك أفضل، لأن الحبوة ليست من أمر الصلاة إلا من عذر . ومن تمام الصلاة الإقبال عليها بخشوع وسكينة ووقار، ويموز المرحل في صلاة الجمعة وغيرها التحول لسد الفرجة وهو في الصلاة ولا يؤذى أحداً، لما روى في ذلك من الفضل، أن أفضل خطوة في الأرض خطوة يسد بها فرجة في الصلاة وفرجة في الصف في سبيل الله . وقيل نهى النبي ﷺ عن الحبوة يوم الجمعة والخطيب^(٢) يخطب . وأرجو النهى عن الحبوة بالثوب أو شبهه، وأما الاحتباء باليدين لا بأس به لما يروى أن النبي ﷺ كان إذا قعد احتج بيديه، وهذا خبر يدل على جوازه في حال الانتظار للصلاة وغيرها، والله أعلم وبه التوفيق .



(١) قال في لسان العرب (غل) : النل والنلة والغلل والغليل كله شدة العطش وحرارة قاع أو كثرة رجل مغلول وغليل ومغتل بين الغلته وبغير غلل وغلان بالفتح عطشان شديد العطش ولم أجد الحديث . اهـ

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن معاذ بن أنس الجهني .

القول السابع والخمسون

في صلاة العيدين وما يشتمل عليهما من المسائل

قال الله جل ذكره : « قَدْ أَمْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » قيل إنها نزلت في صدقة الفطر وصلاة العيد ، والرواية متواترة أن النبي ﷺ صلى صلاة العيد وحرض عليها وأمر بها حتى أمر بخروج النساء إليها . ولولا الإجماع أنها ليست بفرض لكان هذا التأكيـد يوجب فرضها ، وهي واجبة في الأمصار والقرى والجماعة ، ولا يفتى تركها ، ولو اجتمع قوم من أهل الأمصار على تركها لكانوا قد تركوا أمراً واجباً يأثمون بتركه ، وإن قام به البعض أجزى عن الذي لم يقم به . ومن دان بترك صلاة العيدين فلا حظ له في ولاية المسلمين ، وأقل ما يصنع به يكف عن ولايته ، ومن تركها لعذر وهو لا يدين بترك صلاة العيدين لم نتقدم على ترك ولايته ، ومن لم يذهب إلى صلاة العيدين وصلى ركعتين أو أربعاً فحسن . ومن سها خلف الإمام في صلاة العيدين فعليه سجدة الوهم ومن حج فلا يصلى صلاة عيد الأضحى ، ومن لم يحج من أهل مكة فإنهم يصلون صلاة العيد يوم الأضحى في المسجد ، ويقطع صلاة العيد ما يتقطع صلاة الفريضة ، ومن لم يخرج مع الإمام لصلاة العيد وصلى وحده فيصلّى بعد أن يصلى الإمام إلا أن يكون في موضع لا يدرك منه الصلاة مع الإمام فيصلّى ركعتين بلا تكبير ، وإن كبر فجائز ، ولا يجوز التخلف عن صلاة العيد إلا من عذر ، ولا بد من الخطبة بعد الصلاة ، وقيل إن النبي ﷺ وأبا بكر وحمز رضي الله عنهم كانوا يصلون يوم الفطر

وينكر على المرأة إخراج يديها من الرسخ عند الرحم أو غير الرحم، ولا يسع ترك الإنكار على الرحم إذا قد على ذلك ، ولكن يكون ذلك بالمعروف . والرفق من القول ويريه أنه محسن ، ويدعو له كأن يريد أنه يجوز له أن يدعو له ، وللعنى لغيره . وذلك في الرحم والجار والصاحب والصديق . وذلك من مكارم الأخلاق ، ومذاهب أهل الإسلام .

وقيل في رجل يدخل على غير ذات محرم من أرحامه أو جيرانه فتخرج له يدها من أعلى الرسخ أو شيئاً مما لا يجوز لها أن تخرجه أن ينكر عليها ذلك إلا أن يكون يحتمل معه أن معها ذات محرم منها من الرضاة . فإذا احتمل ذلك معه فليس عليه أن ينكر ذلك عليها . وعليه هو أن يفض عنها حتى يعلم أنها ذات محرم منه . ولا يجوز للمرأة مفاكة الطفل بمعنى التلذذ بالشهوة . وتمنع المرأة من ذلك .

وأما الصبي إذا كان لا يعقل فلا يخرج له في ذلك كراهية ، وإن كان يعقل كان مكروهاً له ذلك أيضاً لأن للمرأة ممنوعة من التلذذ ، والمفاكة لمعنى قضاء الشهوة والبلوغ إلى ذلك لا تزال النطفة إلا من زوجها، كما أن الرجل ممنوع من ذلك إلا من زوجته أو ما ملكت يمينه ، ولو كان ذلك بأنفسهما .

ولا بأس على الرجل أن يدخل على المرأة وهي متنقبة . وقوله تعالى : « وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » . فتبرج الجاهلية إظهار المرأة محاسنها الرجال ، فإذا تعمدت المرأة على إظهار غير ما أذن الله لها في إظهاره فهي متبرجة . تبرج الجاهلية الذي نهى الله عنه ، لأن من تعدى سبيل الهدى دخل في سبيل

وقال أبو صفرة ، لم أر أحداً من المسلمين يغسل عشية عرفة ، وأما صبيحة النحر
فإنى رأيتهم يغسلون ، ونحن نفعله ، يغسلون الصبيان ، وبعض يستحب الغسل يوم
الفطر ، ويوم النحر ، وليس بواجب .

فصل

وموضع صلاة العيدين في الجبان عند المسكنة لذلك ، والأمن من الخوف
والموائق وأذى الأمطار والرياح المؤذية لما ثبت أن النبي ﷺ فعل ذلك وأمر
به ، وإن اعترض عائق أو عذر بوجه من الوجوه فالمسجد الجامع من المساجد
المعمورة من البلد ، لأنه موضع مجتمعتهم وجماعتهم ، وإن لم يكن ذلك فمسجد
معمور ، وإن صلوا في بيت أو غيره حيث تجوز الصلاة كان ذلك جائزا ، ويكره
الكلام عند صلاة العيدين إلا ذكر الله أو كلام في شيء من معاني الصلاة أو ما
أشبه ذلك ، وقيل إن من لا يقدر أن يصل إلى الجماعة ولا إلى صلاة العيدين بنفسه
إلا بغيره من معين أو أجير فإن كان يقدر أن يصل بنفسه أو بأجرة من ماله ،
والأجرة لا تضربه ولا بعياله ، فلا عذر له عن الوصول إلى الجماعة وصلاة الجمعة
والعيدين ، والجنائز ، وإن لم يقدر بنفسه ولا بماله وقدر بمعين يصح له إذا سأل
ففى ذلك اختلاف ، وقد ثبت أن النبي ﷺ لم يعذر الأعمى عن حضور الجماعة
إذا وجد قائداً ، والقائد يمكن أن يكون ملسكا له أو معيناً له بسؤال أو أجرة ،
فالمال واجب بذله في أداء الفرائض واللوازم ، وبذلك جاء الأثر ، وقد جاء
الاختلاف في السؤال في الإعانة على معاني اللوازم في حين ذلك ، وإذا كان في
البلد إمام عدل أو وال من قبله أو إمام من جماعة المسلمين من أهل العدل، والظاهر

على البلاد أهل المدل فصلاة العيدين مع الإمام أولى من صلاة الرجل وحده ، وإن ظهر أهل الجوز على البلد وتولى الصلاة من لا يجمع المسلمون على جواز الصلاة خلفه فللناس الخيار ، إن شاءوا صلوا مع الإمام ما لم يزد في صلاته أو ينقص منها ، وإن شاءوا صلى كل حى منهم في موضعهم أو مسجدهم . وقيل إن الجبان أفضل لصلاة العيد ، لأن السنة فيه عن النبي ﷺ أنه خرج إلى الجبان وأمر بذلك ، وأجمع على ذلك أهل الأمصار إلا بمكة^(١) ، وإن نزل عذر من خوف أو مطر أو برد أو حر أو ريح مضرّة أو سبب من الأسباب فالساجد بعد الجبان ، والله أعلم .

فصل

وقت صلاة العيدين مذ يستوى طلوع الشمس إلى انتصاف النهار ، وأفضل وقتها أن تصلى في الربع الأول من النهار ، وجائزة إلى انتصاف النهار في الشتاء والصيف ، وإن عرض عذر أو شغل عن صلاة العيد حتى زالت الشمس أنه لا يصلى بعد زوال الشمس ، كما أنه لا الجمعة بعد انتضاء وقت صلاة الظهر ، وإن صح خبر يوم العيد بعد زوال الشمس أخرّوا البروز إلى الغد ، وإن جاء الخبير قبل ذلك برزوا ، وقول يبرزون متى جاء الخبير ولو بالعشى ، والقول الأول أحب إلينا ، وقول يبرزون ما لم تغب الشمس ، وقول يبرزون ما لم يصلوا العصر ، وقيل

(١) قال الثامنى في الأم باتفنا أن رسول الله صلى عليه وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وهكذا من بعده إلا من عذر أو مطر ونحوه وكذا عامة أهل البلدان إلا أهل مكة وروى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة أنهم أصابهم مطر في يوم عيد صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد .

مستحب تأخير صلاة عيد الفطر لاشتغال الناس بإخراج صدقة الفطر ، وأن يأكلوا نبل الخروج ولو شيئاً يسيراً . ويستحب تعجيل البروز لصلاة العيد الأضحية ليرجع للناس إلى ذبح أضاحيهم ، ويستحب الأكل يوم الأضحية بعد صلاة العيد .

فصل

واختلفوا في الخروج لصلاة العيد إذا غي الهلال ليلة الفطر ثم صح الهلال بالتمام ، وقول إذا صح في نصف النهار الأول أفطروا ، وصلوا صلاة العيد ، وإن كان صح في النصف الآخر أفطروا وأخروا الصلاة إلى الغد ، وقول إنهم يصلونها ما لم يصلوا العصر ، وقول يخرجون ولو بعد العصر ، وقول يخرجون ولو في الليل ، وقول لا يخرجون بعد زوال الشمس وينتظرون إلى الغد . وقول يخرجون ما لم تغب الشمس ، وقول إذا فات وقت صلاة العيد وزالت الشمس ثم صح خبر الهلال أنه لا صلاة عليهم ، كما أنه إذا فات وقت صلاة الجمعة أنه لا جمعة عليهم ، وزوّة الهلال في النهار لا توجب الإفطار حتى يروه في وقت رؤية الهلال على ما جرت به السنة في ذلك . وكذلك القول في صلاة عيد النحر .

فصل

وقيل لا يجب في صلاة العيدين أذان ولا إقامة لصحة الخبر عن النبي ﷺ أنه صلى صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة^(١) ، وكذلك صلاة الكسوف والاستسقاء وكل صلاة لا يؤذن لها ولا يقام ينادى لها الصلاة جامعة^(٢) .

(١) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن جابر بن سمرة .
(٢) روى الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن في العيدين فيقول الصلاة جامعة .

فصل

ولم نعلم أن صلاة العيدين تؤتى من حد محدود كما تقدم في إتيان صلاة الجمعة في القرب والبعد ، إلا أنه يجب على أهل البلد الخروج إلى المصلى في الجبان لإقامة سنة صلاة العيد ، فإن عدم أهل بلد الصلاة في بلدهم بمعنى عذر بوجه من الوجوه لم يلزمهم الخروج إلى بلد آخر لطلب صلاة العيد ، فإن قدروا أن يصلوها في موضعهم صلوها ، وإن لم يقدروا وقام بها غيرهم من أهل الأمصار والقرى أجزى عنهم ، ورخص من رخص في ترك صلاة العيد ولو قدر عليها في السفر ، وفي مثل البوادي والمسافى التي حول الأمصار والقرى التي يقوم فيها بالصلاة وغيرهم .

فصل

وقيل تؤمر النساء بالخروج لصلاة العيدين من بكر أو ثيب ، وقال بعض بلزوم ذلك عليهن ، وبعض قال يستحب ذلك وليس بلازم ، وقيل إن النبي ﷺ لما بين للناس صلاة العيدين أمرهم أن يخرجوا إلى الجبان وتخرج النساء والصبيان والعيبد^(١) والحائض والنفساء إذا استمسك عنهما الذم استحب لهما الخروج لصلاة العيدين ، ويكونان خلف الناس حيث يشهدان الخير ويسمعان الدعاء والذكر ، ولا يتقدمان أحداً من أهل الصلاة حيث تفسدان عليه صلاته . وقول ليس على الحائض والنفساء خروج لصلاة العيد ، وإن خافت المرأة الكراهية من زوجها أو علمت منه ذلك إن برزت لصلاة العيدين أو حرم عليها أن تمر إليها فذلك من العذر لها عن

(١) رواه الجماعة عن أم عطية .

الخروج إن شاء الله . وقيل إن المرأة تستأذن زوجها في الخروج إلى صلاة العيد ،
والبكر تستأذن أباًها ولا تستأذن أخاًها ولا أمها ولا وليها للعيد ، إن لم يكن لها
أب ، ولا أحب للزوج ولا للأب منعها . وإن استأذنتا فلم يؤذن لهما فذهبتا
برأيهما لم تكونا آثمتين . وإن تركت المرأة الخروج حياءٍ منها لا ديانة بذلك
حتى ماتت لم تترك ولايتها ، وليس على النساء أن يذهبن إلى عرفة فإن خرجن
فلا بأس عليهن .

فصل

والنية في الخروج لصلاة العيدين هو أن يقول اللهم نيتي واعتقادي في خروجي
إلى الجبان لتأدية سنة صلاة عيد الفطر أو عيد الأضحى امتثالاً للأمر به رسول الله
ﷺ ، طاعة لله ولرسوله ، وبنوى المصلي في صلاة العيد ، أصلى سنة صلاة
عيد الفطر ركعتين وثلاث عشرة تكبيرة بصلاة الإمام جماعة ، وإن كان إماماً
قال ، إماماً لمن يصلي بصلاتي ولن يأتى طاعة لله ولرسوله . ويستحب أن يكون
الناس إمامهم واحداً ، كما جاءت السنة عن رسول الله ﷺ إلا أن يردعهم شيء
فيصلى كل قوم ناحية في غير الموضع الذي صلى فيه الإمام الأول فذلك جائز ، وأما
أن يصلى إمام بعد إمام في موضع واحد فلا نرى ذلك في صلاة العيد . وقول يجوز
ذلك ، وليس الجبان كالسجد وإذا أحدث الإمام وهو في صلاة العيد قدم من يتم
بالناس صلاتهم ويخطب بهم ، وإن قرأ الإمام السجدة في صلاة العيدين فليسجد ،
وإن جهلوا أو نسوا فأقاموا لصلاة العيدين فصلاتهم تامة ، وكذلك إن جهلوا
وأذنوا . ومن صلى بالناس صلاة العيدين ، ثم جاء جماعة آخرون فلا يجوز للإمام

أن يصلي بهم ثمانية ، وإن لم يحضر الإمام إلا صبيان وعبيد ونساء فإنه يصلي بهم ويخطب . وإن اجتمع ثلاثة رجال صلوا صلاة العيد جماعة ، وقول حتى يكونوا سبعة ، وقول حتى يكونوا عشرة ، وقول لو أن رجلين صلوا صلاة العيد جماعة لم يخطئا . وكذلك لو صلى رجل وامرأة كما جاء في صلاة الجماعة ، وإن حضرت صلاة العيد ولم يكن مع النساء رجل يصلي بهن فلا تتأكد عليهن لزوم صلاة العيد ، وإن صلين فحائز وحسن ، وكذلك صلاة الجنائز وقيام شهر رمضان ، ويكون أمامهن في وسط الصف ، ويستحب أن يصابين صلاة العيد جماعة ويخطبن ، وكذلك العبيد إذا حضرنهم صلاة العيد وليس معهم حرٌّ ، فأحب أن يصلوا جماعة ولا يدعوها إذا قدروا على ذلك ، وقيل حضور العيدين على المسافر أوكد من حضور الجمعة وإن كان ثلاثة نفر في سفر وفيهم من يحسن بهم الصلاة يصلي بهم صلاة العيد ، والله أعلم .

فصل

ومن أدرك من صلاة العيد ركعة فإذا سلم الإمام كبر هو التكبير الذي فاتته في نفسه ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ، وسورة ، ويركع ويسجد ويقضى صلاته كما صلى الإمام ، وإن لم يحسن التكبير وقام وصلى ركعة فلا بأس عليه ويحزيه ، وقال أبو زيد عن هاشم بن غيلان رحمه الله من فاتته شيء من صلاة العيد فإذا سلم الإمام قام فأبدل ما فاتته من التكبير وغيره . وأما صلاة الجنائز فليس عليه أن يبدل ما فاتته . وقال الواضح بن عباس إن أباه قال لا بدل عليه فيما فاتته من صلاة العيد والجنائز ، ومن لم يسمع التكبير ولم يدر كم يريد الإمام أن يكبر فليتكبر

أكثر التكبير ، وقول يكبر ما شاء من التكبير سبعاً أو تسعاً أو إحدى عشرة
و ثلاث عشر تكبيرة ، ولا بأس عليه إذا لم يسمع تكبير الإمام أو إن سمع
تكبير الإمام كبر مثل تكبيره ، وقيل في الأصم الذي لا يسمع تكبير الإمام أو كان
في طرف الصف أو آخر الصفوف ولم يسمع تكبير الإمام فإنه يوجه ثم يقف حتى
يرى الناس قدر ركعوا ، ثم يحرم ويركع معهم ، فإذا سجدوا وقاموا للركعة الثانية
فليقرأ فاتحة الكتاب ثم يقف بقدر ما يرى ، أن الإمام قرأ سورة ، ثم يكبر خمس
تكبيرات فإذا رأى الناس قد ركعوا فليركع معهم ، فإذا استوى من الركوع
فليكبر ثلاث تكبيرات فإذا سلم ورأى الناس قد قاموا فليقيم بيدل ما فاته من
الصلاة ، يبدأ بالتكبير ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقعد . وعن أبي على
رحمه الله فيمن لم يسمع تكبيرة خلف الإمام فلم يكبرها وكبر ما سمع أو نسي فلم
يكبرها قال لا نقص عليه على قول بعض المسلمين ، وقيل إن الأصم يكبر غاية
التكبير ثلاث عشرة تكبيرة . ومن صلى مع الإمام يوم الفطر ولم يكبر فصلاته
جائزة ، ومن صلى مع الإمام صلاة العيدين ثم انتقضت صلاته فإنه يعيدها كصلاة
الإمام متى ما ذكر ولو بعد أيام إلا أن لا يحسن صلاة العيدين فقد رخص له بعض
الفقهاء أن يعيد ما فاته بلا تكبير ، وإن أحسن التكبير فليعدهما بالتكبير .
ومن ذهب عليه شيء من تكبير صلاة العيدين أعاد الصلاة كما صلى الإمام فإن لم
يعرفها كما صلى الإمام فكبر له رجل وتبعه فلا بأس عليه . وقول بيدل كما يعرف
من سنة صلاة أهل بلده وإن لم يعرف ذلك صلى بأحد وجوه صلاة العيد ، وإن لم
يعرف رجوه صلاة العيد صلى كسائر النوافل . ومن دخل في صلاة الإمام وسبقه
ببعض التكبير فلما سلم الإمام لم يقم هو يقضى ما سبقه به انتقضت صلاته ، وعليه

البذل ، وقول لا بذل عليه ، وقول لا بذل عليه في الجهل والنسيان حتى يترك ثلاث تكبيرات وقيل عليه البذل في ترك ذلك على العمد .

فصل

وبيان صلاة العيد ين يجوز في تكبيرها أربعة وجوه : سبع تكبيرات ، وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشر تكبيرة على ما يروى عن ابن عباس ، فن كبر ثلاث عشر تكبيرة كبر بعد تكبيرة الإحرام خمسا ، ثم قرأ فاتحة الكتاب وسورة ور كع وسجد ، ثم قام للركعة الثانية فقرأ الحمد وسورة أو ما تيسر من القرآن ثم كبر خمس تكبيرات ، ثم ركع بتكبيرة أقصر ، ثم رفع رأسه من الركوع ، وقال سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد ، ثم كبر ثلاثا ثم خر ساجدا بتكبيرة وقضى صلاته . وقال محمد بن المسبح : وإن شاء كبر بعد تكبيرة الإحرام ستا وكبر في الركعة الثانية بعد قراءته سبعا ولم يكبر إذا رفع رأسه من الركوع شيئا ، وإن كبر في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام ثانيا وفي الركعة الثانية بعد القراءة خمسا جاز ذلك .

فصل

وإن أراد أن يكبر إحدى عشرة تكبيرة كبر بعد تكبيرة الإحرام ستا ، فإذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية كبر خمسا ، وإن أراد أن يكبر تسعا بعد تكبيرة الإحرام أربعا ثم قرأ وصلى ، فإذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية كبر خمسا وأتم صلاته . وإن شاء كبر في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام ستا ،

وبعد القراءة في الركعة الثانية ثلاثاً ، وهذا هو القول الأصح ، وإن أراد أن يكبر سبعا كبر بعد تكبيرة الإحرام أربعاً ثم قرأ وصلى ، فإذا فرغ من القراءة في الركعة الأخيرة كبر ثلاثاً وأتم صلاته ولا يكبر بعد الركوع للركعة الأخيرة في شيء من الوجوه إلا إذا كبر ثلاث عشرة تكبيرة . وفي جميع الوجوه يكون التكبير في الركعة الأخيرة وتراً . وزاد أبو مالك وجهاً خامساً وهو سبع عشر تكبيرة سبع بعد تكبيرة الإحرام وسبع بعد القراءة في الركعة الثانية وثلاث بعد الركوع من الركعة الثانية .

فصل

ويقرأ في صلاة العيدين بأَم القرآن وسورة من المفصل ، أو ما تيسر من القرآن ، وأكثر ما يقرأون في الركعة الأولى اسم ربك الأعلى ، وفي الآخرة والشمس وضحاها أو والضحى ، وآية الكرسي ، قل اللهم مالك الملك إلى تمام الآيات ، وأي شيء قرأ من القرآن مقدار آية إلى ما أكثر فقد أجرى إن شاء الله . وفي جامع الشيخ أبي الحسن رحمه الله - نقلت الأمة عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً أن سنة صلاة العيد ركعتان بغير أذان ولا إقامة يفتح الصلاة بعد اعتقاد النية واستقبال القبلة يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام ثم يكبر كما وصفنا ثم يستعيز ويقرأ الحمد وسورة ، وبعض قال يكبر ثم يستعيز ثم يكبر صلاة العيد . وقال بعض يستعيز قبل تكبيرة الإحرام ثم يكبر تكبيرة الإحرام ويتبعها تكبير الصلاة ، ونحو

أن يكبر تكبيرة الإحرام ثم تكبير الصلاة ثم الاستعاذة، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ويحمر الإمام بالقراءة في صلاة العيدين ، لما روى أن النبي ﷺ فعل ذلك ، ويستحب لمن يخرج إلى الجبان يوم العيد أن لا يركب ، فإذا قضى الصلاة فلا بأس عليه أن يرجع راكبا ، وإن أتى العيد راكبا لم يكن عليه حرج في ذلك إن شاء الله ، وروى أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشيا من طريق ، ويرجع من^(١) طريق غيرها ، ويستحب للفاس أن يفعلوا كفعله ، وقيل إن كان الركوب أقوى له وأنشط فلا بأس عليه به ، وأما مثل السلطان إذا رأى الركوب والهيبة أعزله فخائز له ذلك . وإن خرج الناس إلى العيد خرجوا وعليهم السكينة والوقار . ومن خاف على منزله إذا خرج لصلاة العيد مع الإمام فلا بأس عليه أن يتخلف ، أو يخلف عبده في منزله .

فصل

ويستحب لبس الثياب الغالية يوم العيد ، واللباس يوم الجمعة تعظيما لحق الله لا لفخر ولا رياء ولا سمعة. وقيل إن النبي ﷺ لما سن صلاة العيدين قال لأصحابه: كان لكم في الجاهلية عيدان ، فقد أبدلكم الله بهما في الإسلام عيدين ، وهما عيد الفطر ، وعيد النحر ، وحثهم على ذلك ، وأمرهم بلبس ما أمكنهم من أفضل الثياب^(٢) .

(١) أخرجه البزار عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(٢) وروى حديث التَّجَمُّلِ وَاللِّبَاسِ الْحَسَنِ يوم العيد الشيخان عن ابن عمر وروى أبو داود عن أنس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قيل كنا نلعب في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قد أبدلكم بهما خيرا منهما يوم الأضحي ويوم الفطر . م .

فصل

والتكبير يستحب يوم الفطر عند الخروج إلى المصلى إلى أن يصل للمصلى
لقول الله تعالى : « لَتُسْكَرُوا الْعِدَّةَ وَاتَّكَبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كُمْ » . والتكبير
في كل وقت جائز وفيه الفضل ما لم يتخذ المكبر شيئا خلاف الطاعة لا لرياء ولا
لسمعة ، وهو أن يقول الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ،
والله أكبر والله الحمد ، الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر
على ما هدانا وأولانا وإن قال لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد فحسن ، وإن قال
الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد فحسن . وأما أصحابنا
من أهل مكة فيقولون الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد .
وأما أهل ههنا فيقولون لا إله إلا الله والله أكبر كبيرا لا إله إلا الله والله أكبر على
ما هدانا ، وكل ذلك جائز وكل ما ذكر الله به من التكبير والتلهيل والتحميد فقد
أجزى ، وليس بواجب كوجوب غيره ، وحسن أن لا يترك شيء من الفضل ،
وليس على الناس فيه حد محدود .

فصل

وأما للتكبير في أيام التشريق فليس بواجب . وقيل إن جابر بن زيد رضى الله
عنه صلى بأصحابه بمنى ولم يكبر ، ولم يكن موسى بن علي ولا غيره من النعماء
بأزكى يكبرون في أيام التشريق ، وأكثر النعماء على القول بالتكبير في أيام
التشريق لقول الله تعالى : « واذكروا الله في أيام معدودات » ، وهي أيام

التشريق . و يروى أن ابن عباس وابن همر و جماعة من التابعين يقولون إنها أيام التشريق ، وثبت أن رسول الله ﷺ قال إنها أيام أكل وشرب وذكر الله ^(١) . وقد عمل أكثر المسلمين بقول من قال بالتكبير في أيام التشريق ، وأكثروا ما رأيناهم يقولون لا إله إلا الله ، والله أكبر كبيرا ، لا إله إلا الله والله أكبر كبيرا لا إله إلا الله والله أكبر على ما هدانا وأولانا ، والحمد لله على ما عافانا . و يروى عن همر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما أنهما كانا يقولان : الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ، وكان ابن عباس يقول الله أكبر الله أكبر كبيرا الله أكبر وأجل ، الله أكبر والله الحمد ، وبعض يقول الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . وكل ما ذكر الذاكر الله تعالى من جميع الذكرك من تكبير وتحميد وتسبيح وتهليل فهو ذكر وفضل ، وليس لذلك حد مؤقت بعينه لا يجوز إلا هو ، والله أعلم .

فصل

واختلف في تكبير أيام التشريق فقول هو في أدبار الصلوات من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة العصر من اليوم الثالث من آخر أيام التشريق ، وفي بعض القول إن أوله من صلاة الفجر من أول يوم من أيام التشريق إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، والقول الأول هو الأكثر . وقيل كان همر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى بن أبي طالب وابن عباس يقولون يكبر من صلاة الفجر

(١) أخرجه أحمد ومسلم عن كعب بن مالك وليس فيه وذكر الله وزاد الديارقي عن عبد الله بن حذافة السهمي . وبعال . والبعال وقاع النساء . م .

من يوم عرفه إلى آخر أيام التشريق ويقطع بعد العصر . وكان ابن مسعود يكبر من صلاة الفجر من يوم عرفه ويقطع في الظهر من يوم النحر ، وأكثر أهل الأمصار يكبرون دبر صلاة العصر من يوم النحر إلى العصر من آخر أيام التشريق . والذي عليه عمل أهل عمان اليوم ، يكبرون خلف صلاة الظهر من يوم النحر . وآخره في دبر صلاة العصر من آخر أيام التشريق . وهو في دبر سبع عشرة صلاة مكتوبة .

فصل

واختلف فيمن صلى وحده فقال بعضهم لا يجب عليه تكبير ، والتكبير على من يصلي في الجماعات خلف الصلوات المكتوبة . وقال بعضهم يكبر خلف المكتوبة وإن صلى وحده . واختلف في النساء فقول ليس على النساء تكبير في أيام التشريق إلا في جماعة وإن صلين وحدهن أو أمهن منهن فلا تكبير عليهن . وكذلك المسافر فقول عليه أن يكبر ، وقول ليس عليه أن يكبر ، وإن كبر فحسن . واختلف في التكبير في دبر النوافل فأوجب بعضهم دبر الفرائض والنوافل ولم يوجبه الآخرون في النوافل . والذي يسبقه الإمام بشيء من الصلاة فيكبر إذا قضى ما بقي عليه من صلاته . ومن نسي التكبير كبر متى ذكر ولو كان يمشي وإن لم يكبر فلا بأس عليه . وقول إذا ذكر قبل أن يخرج من المسجد كبر ، وقول إذا ذكر قبل أن يقوم من مجلسه ، وقيل أن يتكلم كبراً وقال بعضهم يجب التكبير على المصلي وحده والمصلين في الجماعات المكتوبات أو النوافل مفتردين ومجتمعين من رجال ونساء من مقيم وحاضر لقول الله تعالى «واذكروا الله في أيام معلومات» .

ولم يستثن أحدا . وأما من عليه سجدة الواجب فإن سجدها ثم كبر جاز وإن كبر ثم سجدها جاز .

فصل

والحدود في صلاة العيدين قليل ، تكبيرة الإحرام حدة ، ثم التكبير بعد الإحرام حدة ، ثم القراءة حدة ثم الركوع حدة ، وكل سجدة حدة ، والقيام والقراءة حدة ، ثم التكبير حدة ، ثم الركوع حدة ، ثم السجدة كل سجدة حدة ، ثم التكبير بعد الركوع في الركعة الثانية حدة لمن قال بذلك . ثم القعود والقشدة حدة . وصلاة العيدين من سنن الإسلام لا ينبغي لأحد تركها إلا من عذر ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والخمسون

في صلاة قيام شهر رمضان

وقيل إن قيام شهر رمضان بعد العشاء الأخيرة من السنة وليس هو بمحدود إلا مافتح الله ، ويصلون جماعة ، وصلاة القيام مع الإمام أفضل من صلاة المنفرد إذا قدر على صلاة الإمام لفضل الجماعة ، ولا يستحب ترك صلاة الجماعة في القيام ، وإن لم يطق الصلاة إلى أن يقف الإمام صلى معه مافتح الله ، ثم إن أحب أن يصلي وحده خرج وصلى وحده ، وإن أتم معهم صلاة قيامهم ثم صلى وحده ولم يتول بالجماعة كان أفضل ، وذلك إذا لم يكن هو الإمام ، وقيل من صلى يقوم صلاة العتمة في شهر رمضان ثم صلى بهم الوتر على أثر العتمة وانصرف وقام القوم بعده يصلون القيام فذلك جائز في رمضان ، ولا يجوز في غير شهر رمضان .

وقال موسى بن علي رحمه الله من صلى يقوم في شهر رمضان القريضة ، ثم قام يصلي بلا توجيه فإنه يجزىء بالتوجيه الأول إن شاء الله ، والذي كان يأخذ به أبو عبد الله رحمه الله أنه يوجه إذا ابتدأ النافلة ، ثم كلما صلى ركعتين وسلم قام ، فإذا استوى قائماً أحرم واجتزى بالتوجيه الأول واستعاذ ، كان إماماً أو صلى بنفسه . وقيل : يستحب لمن يصلي قيام شهر رمضان أن يقرأ في كل ركعة عشر آيات من سورة طويلة وأقل ما يقرأ خمس آيات .

قال أبو عبد الله بلغني أن والدي كان يقرأ بالناس في شهر رمضان بثلاثين آية فيبلغ ذلك الربيع رحمه الله فقال : كان ضمام يقرأ في كل ركعة خمسين آية . وقال

أبو عبد الله في صلاة قيام شهر رمضان إنما يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا تمت
السورة ولم يقرأها في كل ركعة . وقال زياد بن وضاح كان موسى بن علي يقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم في كل ركعة . وإن سها الإمام فصل من القيام ركعة وقعد
وسلم ولم ينتبه فآلأمومون يقومون يقيمون ركعة ثم يسلمون . ومن صلى ليلة العيد
أو ليلة الجمعة أو ليالي العشر أو سبيلها جماعة فجزأه . وقيل إن أبا حذيفة صلى
بالناس ليلة الفطر في المسكر جماعة .

وقال أبو هاشم بلغنا أن قوماً من المسلمين من أهل خراسان كانوا يقومون
شهر رجب . وقال مخلد بن الوليد صليت بالإمام الوارث في مسجد ليلة التروية .
وسئل ساجان بن عثمان عن ذلك ، فقال نعم وكل ليلة جمعة . ويقال من أتم الناس
في شهر رمضان فليأخذهم باليسير ، فإن كان يحسن قراءة القرآن ويرتل القرآن
فليختم به ختمه ، وإن قرأ بين القراءتين ختمه ونصفا وإن كان سريع القراءة
فختمتين .

ومن أحسن قراءة القرآن في ليلة فلا يقرأ في المصحف ويكرر ما يحفظ . ومن
دخل مع قوم في صلاتهم وقد قرأ الإمام فاتحة الكتاب ودخل في قراءة السورة
أنه ينصت ويجزيه الاستماع إذا أدرك من قراءة الإمام آية ، وإن أدرك أقل من
آية من بعد أن أحرم فعله إذا سلم الإمام أن يقوم فيتم ما بقي عليه من صلاته ثم
يقرأ فاتحة الكتاب . وينبغي للإمام في القيام أن لا يقوم يصلي والناس جلوس ،
وإن جف حلق الإمام فأسلاه بجمعة ماء فعله التوجيه ولا توجيه على من خلفه .
ومن شق عليه القيام خلف الإمام فليقم معه حين يقوم ، فإذا قرأ فاتحة الكتاب

جلس ، فإذا أراد الإمام أن يركع قام فركع معه ، ولا بأس على من صلى بصلاة الإمام في شهر رمضان وبينه وبينهم جدار أو حائط إذا سمعوا صوته ولم تكن بينهم طريق . وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الذي يصلى قيام شهر رمضان كم يؤمر أن يقرأ في كل ركعة ؟ قال : عشر آيات من آيات البقرة وسورة النساء وأشباههما ويكون لكل ترويقة توجيه واستعادة ، وسميت ترويقة لاستراحتهم فيها . ومن أراد أن يشرب شرب واستراح . وقيل إن أصل السنة في القيام في أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان في أول الليل إذا فرغوا من فريضة صلاة العتمة ، وفي آخر الليل ما لم يطلع الفجر ، ولم أعلم أن أحداً قال إن قيام شهر رمضان يصلى بين العشاءين ، وإنما هو بين العشاء الأخيرة والفجر ، وصلاة النساء في بيوتهم للفرائض والقيام أفضل من خروجهم للجاعات في المساجد التي يصلى فيها الرجال . ومن ترك القيام في شهر رمضان كله فقول عليه أن يبذل مثل ذلك ، وقول لا بدل عليه ولا يبلغ به إلى براءة ولا ترك ولاية ، وهو خسيس الحال لتركه سنة من سنن المسلمين مجتمع على فعلها في الأمصار مع البار والفاجر ، إلا أنه قيل إن الروافض والشيعة يذهبون إلى تركها خلافاً على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه . والمعروف في الزمن أن أصل التراويح خمس ترويجات ، فمن قال بالبدل يلزمه أن يبذل خمس ترويجات أى وقت شاء من الأوقات في ليل أو نهار ، ويحوز قيام شهر رمضان قبل الوتر وبعده ، والمسافر لا يجب عليه قيام شهر رمضان وإن صلى فحسن . والوتر لا يصلى جماعة في سفر ولا في حضر إلا عند صلاة القيام في شهر رمضان في حضر أو سفر لإجماع الناس على ذلك ،

ولا نحب مخالفة المسلمين في قول ولا فعل . ومن صلى الوتر جماعة في الحضر في غير شهر رمضان فأحب لهم البذل ، فإن لم يبدلوا وفعلوا ذلك خلافاً على المسلمين لم يعجبنى ترك ولا يقيم لترك البذل ، ولكن بخلافهم للمسلمين . وإن صلت النساء الوتر جماعة في شهر رمضان مع صلاة القيام وأمتن واحدة منهن فأحب لمن أن يبدلته بغير جماعة . ولا تترك ولا يتهن بترك البذل إذا تبين من الفعل الذي لزم به البذل ، وقيل إذا صلى الإمام القيام وقام ليصلي الوتر ، وجاء رجل لم يصل معهم سنة القيام أنه يجوز له أن يصلي الوتر بصلاة الإمام ثم يصلي القيام وحده ، وهذا إذا كان قد صلى العتمة والله أعلم .

فصل

ويفى الإمام إذا أراد أن يصلي القيام، ويقول أصلى الله تبارك وتعالى في مقامى هذا أربع ركعات ، تروية سنة قيام شهر رمضان إماماً لمن يصلي بصلاتي ولن يأتي . وإن كان مأموماً قال بصلاة الإمام جماعة ، وفي وقت السحر يقول أصلى الله تبارك وتعالى في مقامى هذا أربع ركعات ، صلاة سحر سنة قيام شهر رمضان إلى الكعبة الفريضة، طاعة الله ورسوله محمد ﷺ ، وإن قال أصلى سنة قيام شهر رمضان ولم يذكر ترويحاً ولا سحراً أجزأ إن شاء الله ، فإذا أحكم النية وجّه وجدد النية وكبر تكبيرة الإحرام واستعاذ وقرأ الحمد ، وما تيسر من القرآن وركع وسجد ، وأتى بركة ثانية كذلك وقعد ، وقرأ من التحيات إلى عبده ورسوله ثم سلم ، وقام ، وجدد النية ، وكبر تكبيرة الإحرام ، واستعاذ ، وأتى بركتين يقرأ فيهما بالحمد وما تيسر من القرآن ، ثم يقعد للتحيات إلى تمامها ، ثم يسلم ويأتى بالدعاء

وهو أن يقول سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد .
 اللهم لك نعبد ، ولك نركع ونسجد وإياك ندعو ونحمد ، نرجو رحمتك ونخشى
 عذابك إن عذابك كان محذوراً . يا قارق الفرقان ويا منزل القرآن ويا خالق الإنسان
 ويا عالم السر والإعلان بارك اللهم لنا في صوم شهر رمضان وأعنا فيه على الصلاة
 والصيام واكفنا حزب الشيطان وأدخلنا اللهم الجنان ، وزوجنا اللهم يامائك الحور
 الحسان في دارك دار السلام ، بفضلك ورحمتك يا ذا الجلال والإكرام ، وصلى الله
 على رسوله محمد النبي وآله وسلم ، ثم يسجد ، ثم يقوم ويأتى بأخرى ، هكذا لمن
 يريد . والصلاة خير موضوع ، من شاء فليقل ومن شاء فليكثر ، ويستحب
 أن يكون ذلك وترأ ، إما ثلاث ترويجات ، أو خمس أو سبع أو تسع وكذلك
 صلاة السحر لافرق في ذلك في جميع ما ذكرنا .

فصل

ويستحب للمسافر إذا ترك الصيام والقيام في شهر رمضان ، ثم رجع إلى الحضر
 أن يبذل الصيام ويصلى بالليل مافتح الله له وليس بواجب . وصلاة القيام في الجماعة
 أفضل من صلاة المنفرد ، ومن ترك القيام في شهر رمضان فقد ترك فضلا ولا شيء
 عليه . وقال أبو الوضاح لا يجوز لرجل ولا امرأة أن يصلى الوتر في مسجد
 وراء قوم يصلون القيام جماعة . وقال الفضل من أتى المسجد والناس في صلاة الفجر
 أو صلاة القيام أن له أن يصلى العتمة ، وله أن يوتر خلفهم ولا بأس عليه إذا صلى
 صلاة غير صلاتهم ويصلى خلفهم نافلة وهم يصلون القيام إن شاء . وقيل الصلاة في
 آخر الليل خير من أوله .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : إذا تسكلم الإمام بعد ما سلم من صلاة القيام أن عليه أن يوجه ثم يحرم، فإن لم يتكلم الذين خلفه فلا توجيه عليهم . وقال أبو سعيد رحمه الله من صلى ليلالي العشر جماعة تطوعا بالجهر أنهم يصلون الوتر بعد أن يفرغوا من صلاة النافلة ، ويصلون الوتر فرادى ، وزعم^(١) هاشم أن أول ما أمر به ابن الخطاب بالقيام في شهر رمضان ، وكان يأمر أبي بن كعب يصلي بالناس صلاة التراويح ويحضره على ذلك ، وكانوا عند ذلك من كان يحفظ القرآن يقرأ في قيامه أربعين آية ، وبعض يصلون بمائتي آية في عشرة أشفاع ، في كل ركعة عشر آيات . قيل لحمد بن المسيب إذا قضيت القيام أوتر ثم أدعو . قال الوتر ثم الدعاء ، وقال إن هر بن الخطاب رضى الله عنه لما أمر أبي بن كعب الأنصارى يؤم بالناس في شهر رمضان صلى بهم بعد الفريضة أربعين ركعة إلا ركعة بالوتر ، فذلك تسع ترويجات وثلاث للوتر ، ولهذا استحب الدعاء بعد الوتر لأن أبا وصل الوتر بالقيام ، وفي ليلة التمام للشهر يستحب أن يكون الدعاء قبل الوتر لأنه ترغيب لإجابة الدعاء عند الختم .

فصل

سئل أبو سعيد رحمه الله عن من دخل في صلاة القيام وفاته الركعة الأولى ونحى

(١) روى البخارى عن عبد الرحمن بن عبد القارى قال خرجت ليلة مع عمر في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط فقال عمر لى أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعم البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وهم يقومون أوله . ص

الإمام وسلم ، وقام وكبر للشفع الآخر ، هل لهذا الداخل أن يقضى مافاته ويلحق.
 الإمام ولا يضره ذلك ؟ قال : هكذا عندي . قيل له هل له أن يؤخرها حتى يقضى
 الإمام الشفع ويقبض الإمام ؟ قال : ليس له ذلك عندي . وقيل في من يصلي القيام
 في شهر رمضان آخر الليل و يلتفت ينظر الصبح إذا سلم ويعود يقبل إلى القبلة أنه
 إذا أدبر بالقبلة بجميع وجهه إلى المشرق ابتداء التوجيه ، وإن كان إنما هو يحرف
 نظره ولم يدبر بالقبلة لم يكن عليه إعادة توجيهه ، وقيل يستحب لمن يصلي القيام
 وحده أن يجهر بصلاته ، وإن لم يجهر فلا بأس عليه . ويوجد أن من قام آخر الليل
 فصلى ركعتين لحقه معنى الآية : « وَالَّذِينَ يَدْعُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا » .

وقال أبو الحسن رحمه الله ، والقيام في شهر رمضان سنة ، فإذا صليت القيام
 أو ركعتين من القيام فقد قت بالسنة وأجزاك ذلك ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول التاسع والخمسون في صلاة الخسوف والكسوف والآيات

قال أبو قحطان ومما سنه أهل العلم الصلاة جماعة عند كسوف القمر، ويستحب طول القيام والقراءة والرغبة إلى الله، وأما خسوف^(١) الشمس فيصلون فرادى ويكثر الدعاء والرغبة، وقيل إن صلاة الكسوف سنة، وقد همل بذلك رسول الله ﷺ وتبعه المسلمون، وفي الرواية انكسفت الشمس يوم مات ولده إبراهيم عليه وعلى ولده السلام^(٢) منا دائماً مؤيداً، فقام رسول الله ﷺ فصلى قياماً طويلاً، ثم ركع فأطال، وروى أنه قال: إن الشمس لا تنكسف لموت أحد ولا لحياته، فإن رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا. وفي رواية فصلوا كأن حدث صلاة صليتموها^(٣). وروى أنه كان يجهر بالقراءة فيها لأنها صلاة تطوع، وهي شبيهة بصلاة العيدين، وبلغنا أنه أصيب القمر وأبو زياد نائم فقليل له أصيب القمر، فقال يعافيه الله، ولم يقم من نومه. قال أبو المؤثر في صلاة القمر في الليل، من صلاها تطوعاً جماعة فلا بأس أن يؤمهم أحدهم ويجهر بالقراءة وإن صلاوا فرادى فحسن: وعن الربيع في كسوف الشمس والقمر يصلى ما بدا له ويقعد فيدعو.

وبلغنا أن جابر بن زيد قعد ودعا حتى أنجلي كسوف الشمس. وقيل كان العلماء

(١) المشهور استعمال الكسوف للشمس والخسوف للقمر وجوز العكس وفي اللغة الكسوف التغير إلى سواد والخسوف النقص.

(٢) متفق عليه من حديثه المغيرة.

(٣) رواه أحمد والنسائي من حديث قبيصة والروايات الأخرى مشهورة في السنن.

لا يصلون جماعة عند كسوف الشمس ولكن من أحب أن يصلي وحده صلى وقعد يدعو وكانوا يطيلون الدعاء والرغبة إلى الله، وصلاة الكسوف ركعتان بلا أذان ولا إقامة يقرأ فيهما الحمد لله وسورة . وفي الخطبة اختلاف . وقيل إن رسول الله ﷺ قال إذا رأيتم شيئا من هذه الأنواع فافزعوا إلى الصلاة . وقال أبو محمد رحمه الله يقال خسف القمر وكسفت الشمس ، ولا يقال كسف القمر . وقيل إن النبي ﷺ صلى بأصحابه جماعة عند كسوف الشمس ، وقيل إن ابن عباس قرأ في الركعة الأولى من صلاة الكسوف سورة البقرة وفي الثانية سورة آل عمران . وروى عن علي أنه قرأ سورة العنكبوت والروم ، ويسّ قرأ بعض سأل سائل ، وقال أبو الحسن روى أن الشمس كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي محمد عليه السلام ، فقال الناس أصيبت الشمس لموته ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقام فضلى ركعتين جماعة فأطال فيهما القيام والقراءة، فلما قضى الصلاة خطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى ، لا يكسفان لأحد من خلقه، يذكر بذلك عباده، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا الله إلى أن ينجلي كسف أيهما كسف .

واختلف الناس في ذلك فمنهم من قال إن كليهما يصليان جماعة وقول عند خسوف القمر يصلي فرادى، والشمس جماعة، وفي آثار أهل ههنا القمر جماعة والشمس فرادى ، والصلاة في كسوف القمر تطوع في وقت أحوال القمر ، فإن كان في آخر الليل أجزأ الوتر عنها . واختلفوا في صلاة الكسوف إذا كان في وقت لا يصلي فيه . قول يقدون ويدعون . وقول يصلون ما لم يطلع حاجب من الشمس ، وبعد العصر

مالم تنهياً للغروب ، وقال قوم يصلى فى كل وقت إلا عند غروب الشمس وطاوعته ،
وعند الزوال .

فصل

واختلفوا فى الصلاة عند الزلزلة وسائر ^(١) الآيات ، فقال بعضهم يصلى عندها
كما يصلى عند الكسوف استدلالاً بقول النبي ﷺ إن الشمس والقمر آيتان
من آيات الله تعالى ، وكذلك الزلزلة وانقضاء الكواكب وشدة البرق ، والرعد
والرياح ، والغبار والظلمة ، والضباب .

وروى أن ابن عباس صلى فى الزلزلة بالبصرة .

وقال ابن مسعود إذا سمعتم هاداً من من السماء فافز - وا إلى الصلاة .

وقال أصحابنا رحمهم الله فى صلاة الرجفة إنها مثل صلاة كسوف الشمس ،
والله أعلم وبه التوفيق .

(١) قال شارح البخارى روى أن علياً صلى فى زلزلة جماعة وقال الشافعى أن صحى قلت لهم ..

القول الستون

في صلاة الاستسقاء^(١)

قال أبو الحسن : الاستسقاء سنة، وفي ذلك للطلب إلى الله تعالى، قال الله تعالى :
«وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيُمْدِدْكُمْ
بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِيَنَّ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلَ لَكُمْ أَنْهَاراً» . وقال : « وَلَوْ
أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ،
وقال : « ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » ، فبشرط التوبة والتقوى عند الدعاء
تقع الإجابة من الله تعالى . وروى أن رجلاً جاء والنبي ﷺ يخطب على المنبر ،
وسأله الاستسقاء ، فقال ﷺ : اللهم اسقنا، اللهم اسقنا من غير صلاة . وقيل لعمر
ابن الخطاب رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين اسق لنا، فجعل يكثر من الاستغفار
امتثالاً لأمر الله تعالى ، استغفروا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ
مِدْرَاراً ، إلى تمام الآية . وروى أن النبي ﷺ خرج بالناس إلى المصلى ،
فاسقنهم فدعاه قائماً ، ثم توجه إلى القبلة ، وحول رداءه فسقوا .

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ خرج للاستسقاء متخشعاً ، وصنع كما صنع
في عيد الفطر والأضحى ، صلى ركعتين قرأ فيهما الحمد وسورة جهرًا ، ومن أراد

(١) جاء في الجزء السابع من موسوعة الفقه الإسلامي التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية بالقاهرة ما نصه ص ٣٩ اتفقت كلمة أصحاب المذاهب الأباضية أنه إن قحط الناس
استسقوا بالدعاء اه بنصه والجواب هذا خطأ فقد قال في الذهب الخالص للشيخ ابن يوسف من
أجل علماء الأباضية ما نصه سن الخروج للاستسقاء بدعاء وقضرع إجماعا حين ترتفع الشمس
مذهبا والجماعة اه .

الاستسقاء برز بمن معه إلى الجبان وقت الضحى ، ويقلب ثوبه ويصلى ركعتين .
أو أربعا ، ويقرأ جهراً بمن حضر معه ، ثم يحمد الله بما فتح له ، ويصلى على النبي ﷺ ، ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ، ثم يسأل الله من فضله ويحمده على نعمه ،
ويسأله أن يسقيه من الغيث غيثاً مغيثاً عامّاً تامّاً ، يخصب به البلاد ، ويصلح به
العباد ، ويدعو ويجهد في الدعاء بما فتح الله له من حوائج الدنيا والآخرة ، وليس
ذلك من الواجبات إلا أنه فضل ووسيلة وسعة حسنة .

وفي الحديث أن عمر بن الخطاب رحمه الله خرج إلى الاستسقاء فصعد المنبر ،
فلم يزد على الاستغفار شيئاً حتى نزل ، فقيل له إنك لم تستسقى ، فقال استسقيت
بمجاديع السماء ، وهي نجوم كانت العرب تقول إنها تمطر كالأنواء ، فجعل
الاستغفار استسقاء ، يتأول قول الله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل
السما علىكم مدراراً ، فجعل عمر الاستغفار هو المجاديع لا الأنواء .

وقيل قلب النبي ﷺ رداءه^(١) في الاستسقاء لكي ينقلب الحط إلى الخصب ،
على معنى التفاؤل بذلك ، حوّل الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر .
وقالت عائشة رضي الله عنها : شكّا الناس إلى رسول الله ﷺ فحطوط المطر ،
فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ، ووعد الناس يخرجون إليه ، فخرج النبي ﷺ
حين بدا حاجب الشمس ، فعد على المنبر فكبر الله وحده ثم قال : إنكم شكوتهم
جذب دياركم واستنخار المطر عن إهاب زمانه عنكم ، وقد أمركم الله جل وعز

(١) أخرج حديث قلب الرداء البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى ولا وجه له من زعم
أنه بدعة م .

أن تدعوه ووعدهم أن يستجيب لكم . ثم قال : الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين ، لا إله إلا الله يفعل ما يريد ، اللهم أنت الله الذي لا إله إلا أنت ، أنت الغنى ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ، ثم رفع يديه في الرواية حتى بدا بياض إبطه ، ثم حول إلى الناس ظهره وقلب رداءه وأقبل على الناس ، ثم نزل فصلى ركعتين فأنشأ الله سبحانه ، فرعدت وأبرقت وأمطرت يادن الله عز وجل ، فلم يصل مسجده حتى سالت السيول . فلما رأى النبي ﷺ سرعة الناس إلى المسكن ضحك حتى بدت نواجذه ثم قال : أشهد أن الله على كل شيء قدير ، وأنى عبد الله ورسوله ﷺ تسليماً كثيراً دائماً . وروى أن بنى إسرائيل قحطوا قحطاً شديداً فأتوا نبي الله عيسى عليه السلام ، فقالوا له : يا نبي الله لو خرجت عندنا فاستسقيت لنا ، فخرج ، وخرج الناس معه حتى اسودت الجبال من كثرتهم ، فقال عيسى عليه السلام : من كان منكم قد آذنب ذنباً فليرجع فارجع ناس ، ثم قال ثانية فارجع منهم ناس ، فما زال يقول ذلك حتى رجع الناس كلهم ولم يبق معه إلا رجل واحد أعور ، فقال له عيسى عليه السلام : ما لك يا فتى ، ألم تصب ذنباً ؟ فقال : أما ذنب أعلمه فلا ، إلا أنى كنت يوماً أصلى فمرت بى امرأة ففطرت إليها بعينى هذه ، فما جاوزت المرأة حتى أدخلت أصبعى فى عيني فانتزعتهما فأتبعتهما المرأة ، فقل عيسى عليه السلام : أنت صاحبى . ثم قادع الله حتى أو من على دعائك ، فدعا الرجل وأمن عيسى على دعائه ، فتخللت السماء سحباً ثم صبت عزاليها ، فسقام الله مطراً تاماً وعشباً عاماً ، والعزالي الأفواه التى ينصب منها الماء من السحاب . وقيل : جاء رجل أعرابى إلى النبي ﷺ

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَتَيْتُكَ وَمَا لَنَا بِعِيرٍ يَنْطُ وَلَا صَبِي يَنْطُ ، فَأَنْشَأَ يَقُولُ :
 أَتَيْتُكَ وَالْعَذْرَاءُ تُذِمِّي لِيْمَاتَهَا وَقَدْ شُغِلَتْ أُمُّ الصَّبِيِّ عَنِ الطُّفْلِ
 وَأَلْقَى بِكَفِّهِ الْفَتَى بِاشْتِكَائِهِ مِنَ الْجُوعِ هَوْنًا مَا يُمِيزُ وَلَا يُخْلِي
 وَلَا شَيْءٌ عَمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ عِنْدَنَا سِوَى الْحَنْظَلِ الْعَامِيِّ وَالْعَبْقَرِ الْفَصْلِ
 وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا إِلَيْكَ فِرَارُنَا وَأَيْنَ فِرَارُ النَّاسِ إِلَّا إِلَى الرَّسْلِ
 قوله : بعير ينط من أطيظ الرحل ، وهو صوته على ظهر البعير عند السير من ثقل
 الحمل عليه ، والنعيط صوت النائم إذا نحر في نومه ، والمراد من معنى الناعظم المبالغة
 في الاشتكاء من الضر الذي هم فيه من شدة الجذب والحاجة النازلة بهم ومواسيهم ،
 حتى صاروا في حالة من شدة هزال مواسيهم لا ينط لهم بعير ، لأنه لا ينط إلا
 بواسطة الحمل عليه ، وإذا لم يحمل عليه لم يكن به أطيظ . وكذلك الطفل إذا
 اشتد به الجوع ، واستولى عليه أذاه لم يلتذ بنوم يكون منه سبب النعيط ، وهو
 جرى النفس مع صوت وحشرجة ، وهذا معتاد في بعض الناس عند ثقل النوم ،
 الحنظل العامي أى اليابس ، وقيل الذى مر عليه عام ، والعبقر أصول الذب ،
 والفصل الذى قطع من وسطه أو أسفله . قيل : قام رسول الله ﷺ يجر رداءه
 حتى صعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم رفع يديه إلى السماء ، فقال : اللهم استقنا
 غيثاً مغيناً ، مريئاً مريعاً ، غداً ، طبقاً ، عجلاً ، غير راث ، نافعاً غير ضار ،
 تملأ به الضرع ، وتثبت به الزرع ، وتحبى به الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون ،
 فارد يده إلى نحره حتى التقت السماء بأرواقها ، وجاءت بمطر كأنفواه القرب ،
 وعزالي ، المراد حتى جاء من جاء بصييح : الفرق ، الفرق ، قال : فرد رسول الله ﷺ

يده إلى السماء فقال : اللهم حوالينا ولا علينا ، قال : فأنجاب السحاب ، وأحلق بالمدينة كالإكليل ، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قال : لله در أبي طالب ، لو كان حياً لقرت عيناه ، من يشدنا شعره ، فقال علي بن أبي طالب : بأبي وأمي يا رسول الله ﷺ ، لعلك تريد قوله :

وَأَبْيَضُ يُسْقَى النِّعَامَ بِوَجْهِهِ ثَمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
يُطِيفُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ فَهُمْ عِنْدَهُ فِي نِعْمَةٍ وَقَوَاضِلِ

مع أبيات له ، فقال رسول الله ﷺ : نعم ذلك أردت يا أبا الحسن ، ثم نزل قوله . مريعاً أى خصيباً ، وهو النبات الكثير الكلأ والرعى ، وأمرع المكن واللواذى إذا كثر فيه العشب والكلأ ، والندق الكثير ، والطبق العام ، والراث البطيء ، وثمانال اليتامى أى غياثهم ، وعصمة الأراميل ذو الذى يلتجئون إليه ، والتماليك الضعفاء الذين لا مال لهم . ويروى أن رسول الله ﷺ قال : ما مطر قوم إلا برحمة ، ولا قحطوا إلا بسخط ، فينبغي للإمام ومن معه إذا أرادوا الخروج إلى الاستسقاء أن يتخلصوا من المظالم ، وأن يعطوا الناس ويفزعوا إلى التوبة والاستغفار من الذنوب ، وأن يصوموا ثلاثة أيام قبل الخروج ويخرجوا في اليوم الرابع وهم صائمون لقول النبي ﷺ : دعوة الصائم لا ترد ، وأن يتصدقوا من طيب خالص أموالهم لأن الصدقة تطفى غضب الرب ، ويستسقى بأهل الصلاح من المسلمين والشيوخ والسيبان والضعفاء والمساكين ، وبعض استحباب إخراج البهائم ، ولم أجد بهذا بعض ، ويكره خروج الكفار للاستسقاء ، والسنة أن يخطب لصلاة الاستسقاء بعد الصلاة ، ويقول في آخر الخطبة : اللهم

اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم إن بالعباد والبلاد من الضر والأواء .
والجهد ما لا يشكى إلا إليك ، اللهم أغث لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ،
وارزقنا من بركات السماء والأرض ، واكشف عنا ما لا يكشفه غيرك ، اللهم
إنا نستغفرك ، إنك كنت غفاراً فأرسل السماء علينا مدراراً . وروى أن سليمان
ابن داود عليهما السلام استسقى فرأى في خروجه نملة تستسقى ، فقال : ارجعوا .
إن الله قد سقاكم بغيركم .

فصل

قال عبد الله بن المبارك : قدمت مكة فإذا الناس قد قحطوا من المطر ،
وإذا هم يستسقون في المسجد الحرام ، وكنت في الناس مما يلي باب بني شيبة ،
إذا قبل غلام أسود ، عليه قطعنا حبش ، قد انزر بإحداها وألقى الأخرى على عاتقه
وصار في موضع خفي إلى جانبي ، فسمعته يقول : إلهي أخلقت الوجوه كثرة .
الذنوب ومساوي الأفعال ، وقد منعتنا غيث السماء لتؤدب بذلك الخليقة ،
فأسألك يا حليماً ذا إناءة ، يا من لا يعرف عباده منه إلا الجليل ، اسقهم ، الساعة ،
الساعة ، قال : فلم يزل يقول الساعة الساعة ، حتى استترت السماء بانهمام ، وأقبل
المطر من كل مكان ، وهو يتضرع ويبكي حتى سالت السيول ورويت الأرض ،
والحمد لله الذي يحيي الأرض بعد موتها ويبعث من في القبور . والله أعلم ،
وبه التوفيق .

القول الواحد والستون

في سنة الفجر ، وصلاة الوتر

روى أبو سعيد رحمه الله أن النبي ﷺ قال : ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها^(١) . وقيل إن النبي ﷺ كان إذا طلع الفجر صلى ركعتين قبل صلاة الفجر يقرأ في الركعة الأولى فاتحة الكتاب ، وقل يا أيها الكافرون ، وفي الركعة الأخيرة فاتحة الكتاب ، وقل هو الله أحد^(٢) . وكان محمد بن محبوب يفعل ذلك . ووقت صلاتهما إذا طلع الفجر ، وقول إذا دخل النصف الآخر من الليل إلى صلاة الفجر ، فمن صلاهما في ذلك الوقت وقد صلى الوتر أجزأه ذلك ما لم يتم قبل طلوع الفجر ، فمن نام بعد أن ركعها فعليه الإعادة ، وإن ركعها بعد طلوع الفجر فلا إعادة عليه ، ولو نام بعدها قبل صلاة الفجر ، وقول يعيدها إذا نام بعدها مضطجعا أو جامع ، وإن أحدث غير النوم والجماع فلا إعادة عليه ، ومن صلاهما فلا يصلي بينهما وبين الفريضة نافلة ، وروى أبو الحواري جواز النافلة بين ركعتي الفجر والفريضة إذا كان ذلك قبل طلوع الفجر ما لم يتم أو يوتر بعدها ، ومن صلى نافلة في النصف الأخير من الليل ونوى بها عن ركعتي الفجر أجزأه وقول لا يجزيه

(١) أخرجه مسلم والترمذي عن عائشة وروى مسلم : لهما أحب إلى من الدنيا جميعا .

(٢) روى أبو يعلى والطبراني في الكبير عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن وكان يقرأهما في ركعتي الفجر وقال هاتان الركعتان فيهما رغب الدر والمعنى يرغب فيهما الإنسان كما يرغب في جهنم الدر وروى الترمذي إلا النسائي عن ابن عمر قال رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد .

إلا بعد طلوع الفجر ، والذي نستحبه نحن ونعمل به من أراد أن ينتقل انتقل قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر ركع ركعتي الفجر ، ثم أتبعهما فريضة الفجر . ومن خاف فوت فريضة الفجر في الجماعة صلى في الجماعة وأخر ركوعهما حتى تطلع الشمس ويصليهما في مكانه ، أو حيث أراد ، وقول إن رجا أن يدرك ركعة من الفريضة مع الإمام فإنه يركعهما ثم يدخل مع الجماعة وليصل ما أدرك ، وهذا الرأي اختاره من اختاره . وقال محمد بن المسيب رحمه الله إذا رجا أن يدرك مع الإمام الركعة الأولى من صلاة الغداة فليركع ركعتي الفجر ، ثم يدخل في الجماعة وإن خاف فوت الأولى فليدع الركعتين ويدخل في الفريضة جماعة ، وإن كان «و الإمام فأقيمت الصلاة قبل أن يركعهما فإن انتظروه حتى يركع فلا بأس ، وإن صلى بهم وأخر الركعتين إلى أن تطلع الشمس فلا بأس ، ويكره الكلام بين ركعتي الفجر والفريضة إلا في أمر الصلاة بـ لا تحريم ، ولا يجوز لمن يركع ركعتي الفجر والإمام يصلي الفريضة إلا أن يكون في مسجد كبير واسع ويصلي في طرفه ، فقد أجازوا أن يركعهما هنالك . قال أبو سعيد رحمه الله ، إذا أقيمت الصلاة في المسجد فلا صلاة إلا مع الإمام ، ويوجد في بعض الحديث إلا ركعتي الفجر ، هكذا يروى ^(١) عن النبي ﷺ .

وقيل من قاته ركعتا الفجر في وقتها فله أن يبدلها متى أراد ولو بعد صلاة العصر ، وقال أبو سعيد رحمه الله أنه من ترك ركعتي الفجر لمعنى عذر أو سبب من

(١) أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عمر وأبي هريرة قال اليهقي جاء في بعض الروايات زيادة
إلا ركعتي الفجر ولا أصل لها .

الأسباب حتى صل الفجر أنه لا يصليهما بعد صلاة الفجر ذلك اليوم وإن صلاهما بعد الفجر في ذلك اليوم فلا نعلم حجة تمنع من ذلك إلا أنه يستحب امتثال أمر المسلمين في هذا وغيره . واختلف في الناسي لصلاة أو النائم عنها فذكر في الوقت أو بعد الوقت فإذا ذكر في الوقت، وفي الوقت سعة بدأ بركعتي الفجر ثم الفريضة . وإن خاف فوت الوقت بدأ بالفريضة وانتظر إلى أن تطلع الشمس ، ثم يبدل ركعتي الفجر وإن ذكر بعد ما فات الوقت يقول يبدأ بركعتي الفجر على الترتيب، ثم الفريضة ، وقول يبدأ بالفريضة ثم ركعتي الفجر ، وقول هو محير في ذلك لأن ذلك كله بدل . والذي يجبنا أن يبدأ بركعتي الفجر قبل الفريضة في الوقت وبعد فوت الوقت إلا أن يكون في الوقت ضيق ، ويخاف إذا بدا بركعتي الفجر يفوت الوقت قبل أن يصلي الفريضة، فإنه يبدأ بصلاة الفريضة وقبل في معنى قوله تعالى : « وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ » هي الركعتان قبل فريضة الفجر، وقوله : وسبحه وإدبار السجود ، هما الركعتان بعد فريضة المغرب فركعتا الفجر يؤمر بالمحافظة عليهما ، ولم نعلم على تاركهما كفارة . ويستحب لمن ركعهما بعد الفجر أن لا يتكلم بهما إلا بذكر الله ولا يصلي بينهما وبين الفريضة صلاة ، ولا بأس أن يتكلم بعد ركعتي الفجر وأن يستلقي بلا أن ينعس . ويروي أن موسى بن علي رحمه الله ومن معه كانوا يصلون القيام في شهر رمضان حتى يحضر وقت صلاة الفجر ، ثم يصلون صلاة الغداة ولا يركعون غير الصلاة التي كانوا يصلونها جماعة . وقيل من ركع في الليل شيئا من الركعات وطلع الفجر الأبيض فاشتغاله بأداء القرائن أولى ، ومن لم يركع في الليل وقام وقد طلع الفجر فليركع ركعتين قبل

صلاة الفجر . وقال أبو المؤثر رحمه الله ، رفع في الحديث أن عبد الله بن عمر دخل المسجد^(١) قبل صلاة الفجر ولم يكن ركع فدخل في الصلاة ، فلما طلعت الشمس ركع الركعتين اللتين قبل صلاة الغداة . وفي كتاب المصنف - وذكرت في رجل ركع ركعتي الفجر ثم قال له رجل أذن قال لا ، أو قال صليتم ، قال لا ، أو قال لأحد نائم قم صل ، أو كلم أحداً بحاجة هل عليه إعادة الركعتين ؟ قال لا إذا ركعهما بعد طلوع الفجر إلا أنه يستحب له ألا يتكلم إلا بذكر الله أو شيء من معاني الصلاة ، أو أمر معروف أو نهى عن منكر ، أو شيء من معاني السؤال من أمر الدين وما أشبه هذا ، وإن تكلم بشيء من أمر الدنيا بما لا ينتقض به الوضوء فقد قصر ولا تقض عليه ، ولا إعادة ، وفي جواب أبي عبد الله قلت أفيجوز للرجل أن يركع في آخر مسجد نزوى اجتماع ركعتي الفجر والإمام يصلي هو والقوم في مقدمه جماعة ، وهو يسمع قراءة الإمام ؟ قال : نعم لا بأس بذلك ، وإن كان المسجد ضيقاً والناس يصلون فيه جماعة فيسمع قراءة الإمام فعليه الإعادة ، وإما أجازوا ذلك في مؤخر مسجد جامع مثل مسجد صحار أو مسجد نزوى أو مسجد أركي والله أعلم .

فصل

اختلف أصحابنا في صلاة الوتر . فقال بعضهم يصلي ثلاثاً في الحضر والسفر ياحرام واحد وتسليم واحد ، وقال بعضهم واحدة تجزئ ، والثلاث أحب لزيادة

(١) أخرج الترمذى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس . م .

الفضل بزيادة العمل ، وقال بعضهم يصلى ثلاثا بإحرام واحد وتسليمتين . وخير صاحب هذا القول بين الفصل بالتسليم وبين الوصل بلا تسليم في القعدة الأولى ، وقال بعضهم يصلى ثلاثا لا فصل بينهما وهذا القول الذي عمل به أكثر أهل عمان ، وقال بعضهم الوتر ركعة بعد ركعتين ، والذين قالوا بالثلاث استدلالا بفعل النبي ^(١) ﷺ ، لما روى أنه كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر سورة سبح اسم ربك الأعلى . وفي الثانية قل يا أيها الكافرون . وفي الثالثة قل هو الله أحد ولم يرو أنه فصل بينهما ، والذين استدلووا بجواز الواحدة لما روى ^(٢) أن النبي ﷺ فعل الواحدة والثلاث ، لقوله ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن خفت الصبح ^(٣) فأوتر بواحدة » فيحتمل أن تكون هذه الركعة موصولة بغيرها وتكون منفردة لأجل الصبح لأن فيه شرطا ، إذا خاف للصلى أن يفجأه الصبح . واسم الوتر يقع على الفرد من واحدة وثلاث وخمس وسبع وتسع إلى ما أكثر من ذلك في كلام العرب . وقال محمد بن محبوب رحمه الله في المسافرين إن شاء أوتر بواحدة أو بثلاث . وبلغنا أن جابرا أوتر بركعة ، وقال هذا وتر العاجز ، ثم صلى حتى أصبح وإنما أراد أن يرى أصحابه جواز ذلك . وقيل لابن عباس إن معاوية يوتر بركعة ، فقال من أين عرف ذلك لا أم له . أما إذا عرف هذا فلا يزيد على ركعة .

(١) أخرجه ابن عدى ورواه ترمذى والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس .
(٢) روى الشيخان عن ابن عمر وعائشة حديث الواحدة وحديث الثلاث رواه أحمد والنسائي عن أنس وعائشة وحديث الحسن رواه مسلم عن عائشة وحديث السج رواه مسلم وأبو داود .
(٣) رواه الطبراني عن ابن عمر وروى الربيع عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بخمس فإن لم تستطع بثلاث فإن لم تستطع فتومي لئلا قال شيخنا السامي رضوان الله عليه واختار أصحابنا الوتر بثلاث مسبوقه بركعتين يسمونها سنة المشاء .

وقال محبوب بن الرحيل أخبرني وائل بن أيوب عن أم جعفر زوجة أبي عبيدة أنها قالت صحبت أبا عبيدة في سفره نير مرة فلم أره يوتر إلا ركعة. وقال الربيع من جمع للغرب والعشاء في وقت للغرب أوتر بركعة . وروى عن هاشم رحمه الله أنه قال ، من أوتر بركعة فجاز . وقيل من ترك الوتر وصلى المكتوبة فلا تترك ولايته . واختلف في الكفارة على من ترك الوتر ، وأما بدله فواجب .

وقال أبو عبد الله رحمه الله من ترك الوتر والختان ولم يدين بهما فإنه يستتاب فإن صلى الوتر واختن وإلا قتل ، وهو كافر^(١) ولا يصلى سايه ، وقال من كان لا يدري أن الوتر ركعة أو ثلاث وكان يصليه أربع ركعات فعليه البدل لأنه بخلاف السنة . ولا يصلى الوتر جماعة في حضر ولا في سفر إلا في شهر رمضان مع صلاة القيام كما جاء في السنة ، وإن صلاه قوم جماعة في غير شهر رمضان فلا تعلم أنه يلزمهم بدله إذا لم يرد بذلك خلاف السنة ، ولم يخطئ المسلمين الذين لا يرون أن يصلى جماعة إلا عند القيام في شهر رمضان ، ورأوا الوقوف عن ولاية من فعل هذا خلافا على المسلمين ، وقيل من صلى ليلة الجمعة والفقار وليالي العشر ورجب النافلة جماعة ، وصلوا الوتر جماعة على ظنهم تجاوز ذلك فبعضنا أن لا يلزمهم بدله ، وإن فعلوا ذلك على علمهم بالسنة أن يكون عليهم البدل ، ولا أعلم أحداً من أصحابنا أجاز صلاة الوتر في السفر جماعة إلا أن بعضهم قد فعل ذلك في

(١) قال شيخنا السامي رضي الله عنه ذهب أكثر أصحابنا وأبو حنيفة إلى وجوبه وروى عن أبي حنيفة أيضاً أنه فرض وقال جابر بن زيد الوتر والرجم والاختن والاستنجاء سنن واجبات وقال جمهور قومنا وبعض أصحابنا منهم الربيع أنه غير واجب بل سنة هـ .

طريق مكة ، وأظن أنه أبو مودود حاجب بن مودود ، وعبد الله بن نافع . قال أبو أيوب الأنصاري من شاء أوتر بسبع أو خمس أو ثلاث أو واحدة ، وقال ابن عباس : إنما هي واحدة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو أكثر يوتر بما شاء . وقال سعد بن أبي وقاص ثلاث أحب إليّ من واحدة ، وخمس أحب إليّ من ثلاث وسبع أحب إليّ من خمس . وقال أبو سعيد رحمه الله من فصل الركعة الأخيرة من الوتر بالتسليم من القعدة الأولى فإنه ينشئ بتكبيرة ويستعيد ويقرأ ، فإذا نرى الفصل على أنه يوتر ثلاث ركعات فإذا سلم قام بتكبيرة ، وإذا نوى أنه يوتر بركعة صلى ركعتين ، ثم وجه بعد التسليم وأوتر بركعة . وقيل من أراد أن يحرم للوتر بركعة وأراد أن يحولها إلى ثلاث ركعات فجائز ، وإن أراد أن يحرم للوتر على أنه ثلاث ركعات فلا يحول النية إلى واحدة . ووقت صلاة الوتر ما بين صلاة العتمة إلى طلوع الفجر ، كل ذلك وقت لصلاة الوتر . فإذا طلع الفجر فقد فات وقته هذا في الحضر ، وأما في السفر فجائز جمعه مع المغرب والعشاء الأخيرة في وقت صلاة المغرب ، ولا يجوز ترك الوتر إلا من عذر بنسيان أو نوم إلى أن يطلع الفجر إلا أنه قد قيل ، إنه جائز لمن صلى الوتر ما لم يخف فوت صلاة الفجر ، فإن خاف الفوت صلى الحاضرة ، ومن ترك الوتر متعمداً أو لمعنى جهالة نقول عليه ما على من ترك شيئاً من الفرائض من لزوم البذل والكفارة . وبعض رأى البذل بلا كفارة ، وأما الإثم فلازم له بلا اختلاف ، ويشبه معنى الكبير من الذنوب وتلزم فيه التوبة والإعادة ولا أعلم أحداً من أصحابنا أجاز ترك الوتر إلى وقت طلوع الشمس . والوتر سنة لا يجوز تركها في حضر ولا سفر . وبعض ألحقها

بالفرائض . وقيل إنها^(١) على النبي ﷺ فريضة وعلى أمته سنة وأجمعوا أنها لا تجوز تأديتها إلا بوضوء تام وثياب طاهرة مثل سائر الصلوات المكتوبة ، وكذلك في معنى القيام والقراءة والركوع والسجود إلا أنهم أجمعوا أنها لا إقامة فيها ولا أذان ، وأثبتوا فيها التوجيه .

وروى محمد بن محبوب رحمه الله أن جابر بن زيد رحمه الله صلى العتمة وأوتر بعدها بركعة ، قرأ فيها ، مدهامتان ، ثم دخل البيت فأحيا ليلته إلى الصبح . وقال سليمان بن عثمان من أراد أن يوتر بركعة فليصل ركعتين بعد العتمة ثم يوتر ومن لم يصل شيئا بعد العتمة فليوتر بثلاث ركعات . وقال العلاء بن أبي حمزة لا يوتر رجل صلى فريضة العتمة وأوتر بعدها بثلاث ركعات لا يتخذ ذلك عادة حتى يركع ركعتين ، وهي السنة التي تصلى بعد صلاة العتمة . وقيل إن حنين الركنين تسميان الربحنتين . وقيل من أراد أن يوتر آخر الليل فليدع به النوم حتى أصبح فعليه أن يوتر إذا قام ولا يلزمه أن يصنع معروفا . وروى ابن^(٢) عن النبي ﷺ أنه كان ربما أوتر على الراحلة . وفي جامع ابن جعفر قيل عن النبي ﷺ أنه قال : ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع قيام الليل والوتر والسواك ، فأما الوتر فقد لحق بالفرائض ، وفي حديث عنه قال : حتم الله لكم بصلاة سادسة^(٣) وهي الوتر ، ومن صلى الوتر ثلاثا ثم شك فيه وانتهض عليه فيدنى أن يوتر بثلاث فإن أوتر بواحدة في الوقت أحزاه . وحفظ من حفظ عن أبي عبد الله رحمه الله فيمن

(١) روى أحمد والمالك عن ابن عباس ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع الوتر . وركعتا الضحى والتجر . ١٠٠ .

(٢) رواه الشيخان عن ابن عمر وانقله كان يوتر على البعير .

قام ليوتر بثلاث ركعات ثم حول نيته أن يوتر بركعة ، أنه جائز له ذلك وأحب له إذا دخل في الوتر على أن يصلية ثلاثاً أو واحدة أن يتم على ذلك . وقيل من صلى الوتر ولم يقرأ في الركعة الأخيرة إلا الحمد وحدها وأقام على ذلك زماناً أنه لا إعادة عليه ، وإن أعاد فهو أفضل .

وروى أن أبا بكر رضى الله عنه كان يوتر أول الليل ، وعمر رضى الله عنه يوتر آخر الليل ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال أما أبو بكر فيجلد كيّس ، وأما عمر فقوى معان ، وقال سأضرب لهما مثلاً كرجلين دفعا إلى مفازة ، فقال أحدهما لا أنام حتى أقطعها ، وقال الآخر أنا أنام ثم أقوم وأنا جام فأقطعها ، وأنا قادر عليها ، فأصبح كل واحد منهما قريباً من صاحبه ، وكان الربيع يقول من قدر على قيام آخر الليل فايوتر آخر الليل أفضل ، وإن خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أول الليل والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه الربيع عن جابر مرسلًا ولفظه أن الله زادكم صلاة سادسة خير لكم من هر

النعم وهي الوتر .

القول الثاني والستون

في صلاة سنة الضحى والنوافل والذكر

قال الله تعالى : « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَادِقِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً » ، قيل في بعض التفسير : هم الذين يصلون الضحى ، وروى أن ابن عباس قال : ما ظننت أن لصلاة الضحى فضيلة حتى أتيت على هذه الآية « إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْأَشْرَاقِ » ووقتها مذكّر ترفع الشمس قدر رمح إلى نصف النهار ، وأفضل ذلك إذا رمضت الفصال . وروى أن النبي ﷺ قال : أوصاني جبريل ^(١) بصلاة الضحى . وقيل : قال لمعاذ : يا معاذ إن للجنة باباً يقال له الضحى لا يدخله إلا من كان مصلياً للضحى . وقال : من حافظ على شفع الضحى غفر الله له ذنوبه . وقال : كانت صلاة الضحى أكثر صلاة داود النبي عليه السلام . وقال ابن عباس : أتى النبي ﷺ مسجد قباء ^(٢) فإذا قوم يصلون صلاة الضحى ، فقال : هذه صلاة رغبة ، كان الأوابون يصلونها حين ترمض الفصال . وقيل : لا يحافظ على صلاة الضحى إلا كل من يطلب الخير ومن صلى من الضحى أكثر كان أعظم أجراً ، وأقلها ركعتان ، وأكثرها لا غاية له حتى ينتصف النهار . وقيل : كان النبي ﷺ إذا قدم من سفره صلى الضحى قبل أن يدخل إلى أهله ، وكان ابن عباس يصلها يوماً ، ويدعها عشرة . وكان أبو عبيدة

(١) رواه البخارى ومسلم وأحمد عن أبي هريرة وفيه بعض اختلاف .

(٢) أخرجه أحمد ومسلم عن زيد بن أرقم .

يصلحها ويتركها زماناء، وحدث الربيع أنه لقي أبا عبيدة في الجبّان، فقال له: انتظرني حتى أصلي ركعتين ، فلا عهد لي بهما منذ حين . وقيل : أفضل صلاة الضحى إذا صارت الشمس من قبل المشرق بقدر ما يكون من المغرب في وقت صلاة العصر، كما روى أن النبي ﷺ قال: من صلى في هذا الوقت كتب له أجر يومه وحسنه، كفى إيمه وخطيئته . وقيل أفضل أوقات الصلاة حين يكون العبد فيه أشد نشاطا وإقبالا إلى الصلاة ، أى ساعة كانت ، والله أعلم .

فصل

وقيل أفضل عبادات البدن الصلاة ، وتطوعها أفضل التطوع ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال استقيموا واعلموا أن خير أهالكم الصلاة ولا يواظب على الوضوء^(١) والصلاة إلا مؤمن . وقيل أفضل التطوع بعد الصلاة المفروضة قيام الليل . وآخر الليل أفضل من أوله ، لقوله تعالى : « كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » . وإن جزأ الليل ثلاثة أجزاء فالجزء الأوسط أفضل ، لقول النبي ﷺ أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة^(٢) داود النبي عليه السلام ، كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، ثم ينام سدسه .

وروى حماد بن الخطاب رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : من نام عن حربه ، أى ورده من الليل ، أو شئ منه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن ثوبان وابن ماجه والطبراني عن ابن عمرو .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

فكأنما قرأه من الليل^(١). وفي رواية أخرى^(٢) عنه قال : يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا نام ثلاث عقد كل عقدة عليك ليل طويل فارقد ، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقدة ، فيصيح شيطا طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان .

وروى أن رسول الله ﷺ قال لبلال : حدثني يا بلال بأرجى عمل عملته في الإسلام فإني سمعت دق نعليك بين يدي في الجنة ، قال ما عملت عملاً أرجى عندي أني لم أنظر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي . وقيل إذا بقي ثلث من الليل يقول الله ، من يدعوني فاستجب له ، من يسألني فأعطيه . ومن يستغفرني فأغفر له ، وسئلت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل ، فقالت ، سبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ركعة سوى ركعتي الفجر . وقال ﷺ : الصلاة مثني مثني . وتشهد في كل ركعتين ، وتضرع وتمسك وتقمع . واختلف أهل العلم فقال بعضهم : كثرة الركوع والسجود أفضل . وقال بعضهم طول القيام أفضل . وقيل إن النسي ﷺ كان إذا قام يهجد من الليل قال : اللهم لك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت الحق ووعدك حق ولقاؤك حق ، والجنة والنار حق ، والنبيون حق ، ومحمد ﷺ حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت

(١) أخرجه الجماعة إلا البخاري عن عمر بن الخطاب .

(٢) أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة .

وبك آمنت وعليك توكلت ، وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت ،
 فاغفر لى ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت الأول والآخر ،
 لا إله إلا أنت ^(١) . وقال من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد وهو على كل شىء قدير فى يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له
 مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى
 يمسى ، ولم يأت أحد بأفضل من جاء به إلا من همل أكثر من ذلك ، وقال : من
 تعار من الليل ، أى انتبه ، وقال : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك
 وله الحمد ، وهو على كل شىء قدير ، الحمد لله وسبحان الله والله أكبر ، ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، ثم قال : اللهم اغفر لى ودعا استجيب له ، فإن توضأ
 قبلت صلاته ، وقال عبده همر بن الخطاب رضى الله عنه : كنت غلاما شابا أنام
 فى المسجد ، وكنت أتمنى أن أرى رؤيا أقصها على رسول الله ﷺ فرأيت كأن
 ملكين أخذاني ، فذهبا بي إلى النار ، فإذا هى مطوية كطى البئر ، ولها قرنان ،
 وميها ناس قد عرقهم ، فجعلت أقول ، أعوذ بالله من النار ، ثم لقينا ملك آخر ،
 فقال لى لم ترع ، فقصصتها على حفصة فقصتها على رسول الله ﷺ ، فقال : نعم
 الرجل عبد الله ، لو كان يصلى من الليل ، فكان بعد ذلك لا ينام من الليل إلا
 قليلا . ويكره لمن يقوم الليل ^(٢) لما روى أن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن همر -
 ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ، قال : قلت : لم أفعل ذلك ، قال فإنك

(١) رواه الربيع عن ابن عباس ومالك عنه ومسلم عن قتبية والترمذى .

(٢) يعنى كل الليل .

إذا فعلت ذلك هجعت عينك ، وتفهمت نفسك ، وإن لنفسك حقا ولأهلك
 حقا فصم ، وأفطر ، وقم ونم ، وقيل دخل النبي ﷺ بيت زينب ، فإذا حبيل
 ممدود بين السارين ، فقال : ما هذا الحبيل ؟ قالوا : لزينب إذا افترت تعلقت
 به ، فقال النبي ﷺ : حلوه ، وليصل أحدكم نشاطه ، فإذا فتر فليقمه^(١) ،
 وقالت عائشة رضي الله عنها دخل علي رسول الله ﷺ وعندي امرأة من بني
 أسد فقال من هذه ؟ قالت : فلانة لا تنام الليل ، فذكرت من صلاتها فقال : مه
 عليكم ، ما تطيقون من الأعمال ، فإن الله لا يعمل حتى تملوا . وقال : إذا نمت
 أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإن أحدكم إذا صلى والنوم
 يذهب به فيسب نفسه^(٢) وهو لا يدري . وقال ﷺ سيد الاستغفار ، اللهم
 أنت العلي العظيم ، وأنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ،
 أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك ، أي أقر لك بنعمتك علي وأبوء بذنوبي ،
 فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت^(٣) من قالها في النهار موقنا بها فمات من
 يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة . ومن قالها في الليل وهو موقن بها فمات
 قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة . وسئلت عائشة رضي الله عنها كيف كانت
 قراءة رسول الله ﷺ القرآن بالليل ؟ قالت كان ربما أسر القراءة وربما جهر بها .
 وروى أن النبي ﷺ قال : قال الله تعالى من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب
 ما تقرب لي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه ، وما يزال عبد يتقرب إلى

(١) تقدم تخریج هذه الأحاديث وغالب ما في القول مكرر .

(٢) رواه مالك والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي عن عائشة .

(٣) أخرجه الترمذي والنسائي عن شداد بن أوس وهو في البخاري والنسائي .

بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، ولو سألتى أعطيته ولو استعاذنى لأعذته . وأفضل تطوع النهار ما كان فى البيت لقول النبى ﷺ أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة . ومن تطوع بركعة جاز لما روى أن عمر رضى الله عنه ^(١) مر بالمسجد فصلى ركعة ، ففتبعه رجل فقال : يا أمير المؤمنين إنما صليت ركعة ، فقال : إنما هى تطوع فمن شاء زاد ، ومن شاء نقص . والسنة لمن يدخل المسجد أن يصلى ركعتين تحية المسجد إن لم تكن صلاة مكتوبة حاضرة ، لقول النبى ﷺ إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين . فإذا دخل وقد أقيمت الصلاة لم يصل التحية لقوله ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ^(٢) . ولا يصلى النافلة بعد صلاة العصر إلى أن تطلع الشمس بعد صلاة الفجر ، وتقرب بعد صلاة العصر . وأما بدل الاوازم فى هذين الوقتين جائز . وكذلك صلاة الجفازة وما أشبه ذلك وما خرج على معنى التطوع فلا يجوز إلا لمن اعتاد الصلاة فى أكثر أوقاته . وانقطع فى العبادة . وأما إذا طلع قرن من الشمس أو غرب قرن منها فلا تجوز الصلاة فى هذين الوقتين لا لنافلة ولا بدل ولا غير ذلك ، وكذلك عند انتصاف النهار فى الحر الشديد إلا فى يوم الجمعة ، فإن الصلاة جائزة فيها عند انتصاف النهار ، ولا تجوز الصلاة للطواف بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس لأن ذلك يقع موقع التطوع إذ ليس هو بواجب فى

(١) رواه ابن أبى شيبة فى المصنف .

(٢) رواه الجماعة إلا البخارى وزاد البيهقى إلا ركعتى الفجر عن أبى هريرة .

(٣٨ - منهج الطالبين / ٤)

وقت محدود ، وسائر الليل والنهار غير هذين الوقتين فيه سعة للطواف والحلاة ، وأما الطواف فبجائز في هذين الوقتين إذا صلى بعد طلوع الشمس وبعد غروبها ، وكل صلاة لم يثبت معنى لزومها من كتاب أو سنة أو إجماع فهي من معاني النفل ، وصلاة النفل في الليل والنهار مثنى مثنى ، وإن صلى مصل أربعاً أربعاً لم يسدّم ذلك من الجواز ، لثبوت ذلك في الفريضة ، وما جاز في الفريضة فلا يبعد جوازه في النافلة ، وإذا جاز في الأربع جاز في الست إلى ما أكثر من ذلك ، وأجاز بعض أصحابنا توجيهها واحداً لجميع ما صلى في مقامه . وثبت أن التسليم إنما هو إذن في الصلاة للانصراف ، وليس بلام ، وكذلك لو صلى مصل ركعة ركعة أو ثلاثاً يفتل بذلك لم يبعد جوازه ، لشبهه بالمغرب والوتر ، وأكثر ما عليه الناس في صلاة النوافل ، أن يصلي المصلي بتوجيه واحد مادام في مقامه ولم يقطع صلاته بكلام ولا همل غير صلاته ولا صلاة فريضة ، ويقعد بعد كل ركعتين ويقشهد ويسلم ويقوم بتكبير ويستعيد ويصلي ما شاء كان ذلك في ليل أو نهار ، ولعل بعضاً يعتاد في صلاة النهار بعد الزوال أن يصلي أربعاً بتوجيه واحد وقعدتين وبسليم واحد إذا فرغ من صلاته وأراد الانصراف منها ، وتجاوز صلاة النافلة في الحضر والسفر إلا أن الذي يجمع الصلاتين لا يقطع بينهما بصلاة نافلة ولا غيرها ، صلاهما المصلي في وقت الأولى أو الأخيرة ، وأما إن صلى كل صلاة في وقتها بالقصر فبجائز له أن يفتل بينهما بما شاء ، وأجازوا صلاة النافلة على الراحلة في قصر السفر وطوله . وقريبه وبعيده وفي غير السفر بالإيماء . وأجازوا صلاة النافلة قعوداً لمن قدر على القيام من غير علة ولا عذر ولا مشقة ، ويجوز له أن يصلي نائماً ولو

قدر على القعود والقيام ، لأن صلاة التطوع بمعنى الذكر لله تعالى ، فحيثما ذكر العبد ربه ، وعلى أى حالة كان ، فهو مباح له مأجور عليه ، إلا أنه قد قيل من صلى بحرف من القرآن قائما تطوعا كتب له مائة حسنة ، وإن كان قاعدا كتب له خمسون حسنة ، وإن قرأه بغير صلاة كتب له خمس حسنات ، ومن أسمعته بغير صلاة كتب له حسنة ، فالخير درجات ، وكله خير لمن رزقه . وقيل النافلة هدية المؤمن إلى ربه فليحسن أحدكم هديته وليطيبها .

وجاء عن النبي ﷺ ، واجعلوا لبيوتكم نصيبا من صلاتكم تبتغون بها البركة . وفي خبر فإن أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم بعد صلاة الجماعة . وقيل أفضل التطوع في الليل في النصف الأخير ، وبالنهار بين الظهر والعصر ، وقول إن النصف الأول من الليل أفضل ، لقول الله تعالى : إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَفْوَمُ قِيَلًا . وصلاة النهار كلها سواء بعد صلاة الضحى . وقيل من صلى كل ليلة ركعتين فقد أحيا ليله ولحقه معنى الآية « وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا » .

وقال أبو سعيد رحمه الله إن الصالحين يجزئون الليل ثلاثة أجزاء ، يكونون في الجزء الأول في أداء الفرائض من الصلاة والذكر وما يحتاجون إليه . والثالث الوسط ينامون فيه ، والثالث الأخير يقومون فيه للذكر والعبادة . وقيل من صلى في الليل بأربعين آية كان من القائمين ، وإن صلى بمائة آية لم يكن من الغافلين ، وإن صلى بمائتي آية كان من المجتهدين . وقيل من أراد أن يقنل بعد صلاة الفريضة أن يجزيه أن يوجه ، ويكبر ما لم يدبر بالقبلة ، وإن انتحى عن مقامه

مقدار ذراع وذراعين فلا بأس عليه في قول هاشم بن غيلان رحمه الله ، ما لم يخط
ومن صلى نافلة بثوب نجس ولم يعلم ثم علم بعد ذلك فلا بدل عليه . وأما من حج
نافلة ثم فسد حجه عامه فعليه البذل للحج . ويروى عن النبي ﷺ عن ربه
عز وجل ، ابن آدم صل في أول النهار أكفك آخره ، وفي خبر أربع ركعات
أكفك آخره .

قصص

وقيل إذا لم تقدر على صيام النهار وقيام الليل فاعلم أنك محروم من ثلث ،
كملت خطيئتك .

وقيل : قال موسى عليه السلام : إلهي ما جزاء من قام بين يديك يصلي أقال :
فأمر موسى أباهي به ملائكتي راكعاً وساجداً وقائماً ، ومن باهت به ملائكتي
لم أعذبه بالنار ، وقيل قال الله تعالى : أَيْحَسِبُ رَاعِي غَنَمٍ أَوْ إِبِلٍ حَتَّى إِذَا آوَاهُ
الْأَيْلُ انْجَلَدَ أَنْ أَجْعَلَهُ كَمَنْ يَبُيْتُ سَاجِداً أَوْ قَائِماً وَأَنَا الْحَكَمُ الْعَدْلُ .

وقال النبي ﷺ : من قام ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم
تموت القلوب . وفي الحديث إن النبي ﷺ إذا كان يصلي بالليل فإذا مر بآية
فيها ذكر الجنة سأل ، وإذا مر بآية فيها ذكر النار تعوذ ، وإذا مر بآية تنزيه الله
عز وجل سبّح .

فصل

وقيل يؤمر للمصلي أن يقوم إلى الصلاة بالحبة والنشاط ، ويصطاد ذلك من نفسه وقلبه ، لأن نفسه مطيته وهو سائق لها وليس عليه أن يسوقها عند مطالها غيره وإنما هو ناظر لها في جميع أموره . وقيل : إن القلوب تحيا وتموت ، فإذا ماتت فطالبوها بأداء الفرائض ، وإذا حييت فاغتنموا منها الوسائل ، وقيل يجوز أن يصلي الرجل الغافلة وهو محتبٍ قائداً ، وهو متربع ، أو نائم ، ويسجد ويصلي ماشاء ، ويحرم وهو مستقبل القبلة ثم يصلي حيث كان وجهه وطريقه . وقيل إن أراد الماشي أن يركع أو يسجد أنه يرجع إلى القبلة والراكب يصلي النافلة وهو راكب دابته ويحرم إلى القبلة ، ويتم صلاته كلها حيث كان وجهه وطريقه ودابته ، ويركع ، ويسجد بالإيماء . وقيل إن هاشم بن غيلان كان يصلي النافلة محتجباً وليس على ظهره شيء ، والصلاة خير موضوع ، من شاء فليقل ومن شاء فليكثر ، وهي كنز لا ينفد وذخر لا يبلى ، فمن لاح له من فعلها شيء فليغتنمه وايبادر إليه فإنه لا يدري متى يحال بينه وبين ذلك ، ومن استكثر من فعل الخير كان ذخراً له وزيادة في ثوابه . وقيل أفضل الطاعة ما جبرت نفسك عليه ، وفي بعض القول ما نشطت نفسك له ، والذي أقوله ، إن أحوال النفس تختلف ، فربما طالب منها عمل الطاعة فنفرت منه ، فلما جبرها عليه انقادت له واطمأنت إليه ونشطت له وأحبته ، وربما تولد من جبره لها السامة واللال وأدى إلى الكسل والضعف والهزال حتى تنكسف وتقصّر عما كان يعهد منها ، وإن جمّها وأراحها أورثها الندم على التقصير إقبالاً على العمل وتأسفاً على ماضى من غير عمل ، وكان ذلك سبباً

للزيادة في عمل الخير ، وربما تناقلت النفس عن الأهمال عند المساحة لها ، ورغبت في الراحة والغفلة ، فتصير بحالة من لا ينبعث إلى الخير ولا ينقاد إلى وصول درجات العبادة ، وربما طمعت في التقصير عن أداء اللوازم وأخذت في التسبب بالأهمال حتى يغلب عليه النسيان ، فيصير من الريح إلى رأس المال والنقصان والخسران ، فعلى العبد أن ينظر لنفسه ما يراه أصلح لها فيستعملها فيه ، فإنه ليس بعد الموت عمل ، ولا بعد هذه الحياة إلا الموت ، وما بعد الموت إلا القبر ، وما بعد القبر إلا البعث ، والحشر ، والحساب ، والجزاء ، والجنة والنار ، نسأل الله تعالى تيسير السبيل وتخفيف المحنة والنجاة من الفتنة والسلامة من كل بلاء ، وغفران الذنوب ، وتكفير السيئات ، وتضعيف الحسنات ، آمين رب العالمين ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

فصل

وسئل بعض الفقهاء عن الجهر بالتكبير والقراءة في صلاة النفل في الليل ، هل تعلم أن أحداً من العلماء كره ذلك ؟ قال : لم أعلم أن أحداً منهم كره ذلك ؛ إلا أن يكون ذلك من طريق دخول الفتنة من الشهرة فيكون السر ، ذلك أفضل ، وأما الكراهية بالجهر فلا ، فإذا سلم المصلي من دخول الفتنة وحب ثناء المتحدثين فليمض على ما أراد من جهر أو سر ، فإنه لا يكره الطاعة وإشهارها إلا الشيطان وأعداؤه من الجن والإنس .

وقد قيل إن أعمال العلانية تضاعف على أهمال السر سبعين ضعفاً ، وذلك إذا كان العامل لذلك العمل لا يريد به رياء ولا شيئاً من أسباب الدنيا ، وإنما

يريد به تذكرة للغافلين وإحياء سنن الطاعة وإثباتها في مواضعها ، وقيل إن المحي للسنة كلمت للبدعة .

وقد سن همر بن الخطاب رضى الله عنه قيام شهر رمضان فلم يعب عليه أحد ذلك ، لأجل شهرته في إمامه ولا من بعده ، وقد ثبت عن المسلمين أن الصلاة في الليل جائزة في كل وقت من الليل ، وفي كل زمان في شهر رمضان وغيره .

وسئل جابر عن الذى يصلى وقد غربت الشمس قبل أن يصلى المغرب ، فقال: إذا غربت الشمس فصل قبل المغرب وبعدها ما شئت ، وهذا عندى فى معنى جواز الصلاة ، والذى يعجنى إذا حضر وقت المغرب أن لا يصلى قبلها نافلة ولا شيئاً من الصلوات إلا أن تكون صلاة نسيها أحد فذكرها فى ذلك الوقت ، أو كان ينتظر صلاة الجماعة ، أو ميت يصلى عليه يخاف عليه أن يريح ، أو ما أشبه هذا من المعانى . وإلا صلاة المغرب إذا حضر وقتها وجبت المبادرة إليها ، وجاء الحديث لا تقبل نافلة حتى تؤدى الفريضة ، والتطوع لا يقبل حتى تؤدى اللوازم . وقيل لا يقبل الله نافلة بتضييع فريضة .

وروى أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى صلاة الليل قال الله أكبر ، ثلاث مرات ، ويقول : لا إله إلا الله ، ثلاث مرات ، ثم يستعيز بالله من الشيطان الرجيم . ومن صلى تطوعاً ركعة قائماً وركعة قاعداً فلا بأس^(١) ، وصلاة الرجل فى بيته نور وقال ﷺ : صلاة النافلة بعد أداء الفرائض تهدم الذنوب السالفة ،

(١) روى الجماعة إلا البخارى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك .

وليس لأحد أن يصلي التطوع الكثير لا يقطع بينه بالتسليم ، وإن سلم ولم يشتغل بالدعاء حتى يتناول ذلك لم يكن عليه أن يأتي بالتوجيه عند كل تسليم ، والتوجيه الواحد يجزيه لصلوات كثيرة ما لم يشتغل عن الصلوات بشيء ، ومن نسي وسلم ثم عاد وأتى بالدعاء ثم ذكر أنه لم يتم الصلاة فإنه يقوم ويأتي ما بقي ، ومن دخل في صوم نفل أو صلاة تطوع ثم أفطر يومه أو قطع صلاته بعد أن صلى بعضها أنه يكره له ذلك .

واختلف أصحابنا في إلزامه البذل لذلك ، فأوجبه بعض ، وبعض لم يوجب إعادته ، وصلاة النهار إن شئت فصل ركعتين ، وإن شئت أربعا ونحن نسلم في كل ركعتين .

واختلاف في صلاة النافلة بعد أذان العصر قبل الفريضة ، فبعض كره ذلك من غير حجة ، وبعض أمر به وأوجبه أنه من السنن في النفل ، وبعض لم يكرهه ولم يأمر به ، ونحب لذلك تركه ، وبعض قال يفعل ذلك العبادة وتركه العلماء . وأما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر فيستحب أن لا يصلي إلا ركعتي الفجر قبل فريضة الفجر . وذكر الله في ذلك الوقت أحب إليهم من الصلاة . وقال بعض : من فاته التهجد في الليل فليصل في ذلك الوقت ، وإن كان قد صلى شيئاً في آخر الليل فإنه يقبل على ذكر الله ويترك الصلاة . وأما قبل صلاة المغرب بعد غروب الشمس فبعض أجاز ذلك ، وبعض كرهه ، ولم أعلم أن أحداً أمر بذلك^(١)

(١) روى البخاري عن عبد الله بن مغفل المزني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس منه .

وأما ما كان من بدل الفرائض فيجوز في سائر الأوقات ، إلا في الوقت الذي لا تجوز فيه الصلاة وذلك عند طلوع الشمس حتى يستوى طلوعها ، وعند غروبها حتى يستوى غروبها ، وإذا صارت في كبد السماء في الحر الشديد حتى يكون لها في .

واختلف في صلاة التطوع بفاتحة الكتاب وحدها فقال بعض لا تجوز إلا بقراءة الحمد وسورة أو ما تيسر من القرآن ، وقال بعض يجوز ذلك بالحمد وحدها وبالتسبيح وحده من غير قراءة . وقيل : إن موسى كان يقرأ الحمد وحدها في النافلة . ومن فسدت عليه صلاة نافلة فلا بدل عليه إلا أن يكون دخل في ركعتين فقطعهما فنحسب له أن يبدهما ، وإن لم يبدهما فلا بأس عليه .

ومن صلى نافلة بحجب من يصلي فريضة فلا يجهر بالقراءة لئلا يغلط على الذي يجنبه .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله فيمن قام يصلي الفريضة فسها عند الإحرام فأحرم على نية النافلة وصلى ركعتين ، ثم ذكر أنه في فريضة فأنتم صلاته على نية الفريضة نقول إنه إذا صلى - بدأ على نية النافلة فسدت صلاته ، وقول إذا صلى أكثر صلاته على نية النافلة فسدت صلاته ، وقول إذا ذكر في آخر حد من الصلاة قبل أن يتمه فرجع إلى نية الفريضة أن صلاته تامة . وكذلك إن دخل في صلاة الظهر فلما أحرم ومضى للصلاة ظن أنه في العصر حتى ذكر في آخر صلاته ، فعاد إلى ذكر

الظهر وعمل على ذلك ، فالاختلاف فيه كما تقدم ، وإن دخل في التوجيه على أنه في الفريضة ، ثم أحرم على أنه يصلى نافلة ، ثم رجع إلى ذكر الفريضة فإن صلاته فاسدة . وإن لم يدرك أنه أحرم على نية النافلة أو الفريضة فإنه يعيد الصلاة من أولها إذا كان في الوقت سعة ، وإن كان الوقت قد فات فهو قد صلى إلا أن يعلم يقيناً أنه أتى بالصلاة على غير وجهها . وإن نوى حين قام يريد الوضوء أنه يصلى الفريضة فتوضأ وصلى ، ثم شك فلم يعرف أنه نوى يصلى الفريضة فالنية عند الوضوء تجزئه ، ولو نوى قبل ذلك لأجزأه ما لم يرجع عن نيته إذا قام إليها بالنية بعد حضور وقتها . ويستحب لمن صلى الفريضة وأراد النافلة أن ينتقل من موضعه ، ومن كان يصلى نافلة في ليل أو نهار فعسى أن يجوز له أن يدعو وهو قائم أو راكع أو ساجد . وفسر قوله تعالى : « وَافْعَلُوا الْخَيْرَ » . ففي التأويل أن الخير هادئ الدوافل والوسائل . وقوله « وَاتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ » : أى اتقوه في جميع ما نهى عنه ، وابتغوا إليه الوسيلة بأداء اللوازم ؛ وقيل اتقوه فيما أمركم به ونهاكم عنه .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : من كان عليه بدل صلاة لم يصل نافلة حتى يصلى ما عليه وإن صلى لم أر عليه إثم .

وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر يكرهه قال : الحمد لله على كل حال . وإذا جاءه أمر يسره : خر لله ساجداً . وقال اللهم لك الحمد شكراً ، ولك المن فضلاً .

— ٦٠٣ —

انتهى بحمد الله تحرير الجزء الرابع من كتاب « منهج الطالبين » .
وقد تم عرضه عن ثلاث نسخ مخطوطة ، الأولى بخط الشيخ : أبي حميد
السالمى ، والثانية بخط الشيخ : على بن سالم الحجرى . وكلاهما فى هذا القرن ، والثالثة
بخط أبي الطيب محمى الدين . عام ١٢٣٧ هـ . وكان تمام عرضه وتصحيحه وتحقيقه
فى صباح يوم ٢٧ جادى الأولى عام ١٤٠٠ هـ .

يليه

الجزء الخامس « فى الزكاة »

تمت الطبع

فهرست

الأقوال

الصحيفة

٧ - القول الأول :

في الصلاة ومما فيها ومعرفة ابتداء فرضها ولزوم تأديتها ، وأحكام ذلك .

٢١ - القول الثاني :

في ذكر السنن في الصلاة وما لا تقوم الصلاة إلا به ، وذكر ما يقرأ في الصلاة .

٣٣ - القول الثالث :

في صلاة التطوع ، وما يستحب من ذلك ، وما ينبغي للمصلي .

٥٢ - القول الرابع :

في الأذان وما جاء فيه وذكر فضله .

٦١ - القول الخامس :

في فرائض الصلاة .

٦٧ - القول السادس :

في استقبال القبلة وفي القبلة .

٧٥ - القول السابع :

في المواضع التي تجوز الصلاة عليها وما لا تجوز .

الصحيحة الأقوال

٨٨ - القول الثامن :

في ستر العورة وما تجوز بها الصلاة من اللباس .

١٠٥ القول التاسع :

فيمن تبدو عورته في الصلاة ويجب عليه البدل .

١١٣ - القول العاشر :

فيما تجوز به الصلاة من الحلى وما لا تجوز .

١١٦ - القول الأحد عشر :

في الأذان أيضا وفي الإقامة .

١٢٤ - القول الثاني عشر :

في التوجيه والإقامة أيضا .

١٢٩ - القول الثالث عشر :

في تكبيرة الإحرام والاستعاذة .

١٣٨ - القول الرابع عشر :

البسملة والقراءة في الصلاة .

١٥٦ - القول الخامس عشر :

في فضل بسم الله الرحمن الرحيم وتفسير فاتحة الكتاب .

١٧٤ - القول السادس عشر :

في الركوع والسجود وما يقال فيها .

-- ٦٠٧ --

السجدة الأقوال

١٨٢ - القول السابع عشر :

في السجود أيضا .

١٩٥ - القول الثامن عشر :

في التحيات والتسليم .

٢٠٨ - القول التاسع عشر :

في سجدة السهو وما يقول العاطس وفي سجدة القرآن .

٢٢١ - القول العشرون :

في الشك والنسيان في الصلاة .

٢٤٠ - القول الواحد والعشرون :

فيما يعرض للمصلي في صلاته من الحوادث . التي يجوز له فيها قطع الصلاة .

٢٤٣ - القول الثاني والعشرون :

فيما يقطع الصلاة من المرات والنجاسات وغيرها .

٢٥١ - القول الثالث والعشرون :

في العمل والعبث والاستماع في الصلاة .

٢٦٥ - القول الرابع والعشرون :

في الكلام والإشارة والضحك والبكاء والتعنت في الصلاة .

-- ٦٠٨ --

الصحيحة الأقوال

٢٧٠ - القول الخامس والعشرون :

فيمن يعنيه في صلاته غخط أو بزاق أو نخاع أو نعاس أو ما أشبه هذا .

٢٧٤ - القول السادس والعشرون :

في المصلي إذا دخل في الصلاة على غير طهارة أو تركها على عمد ، ومن منع غيره فيها ، وفي البذل والكفارة .

٢٨١ - القول السابع والعشرون :

في المتواني عن الصلاة والتارك لها والناسي ، وما أشبه ذلك .

٢٨٥ - القول الثامن والعشرون :

في صلاة الراكب والماشي وصلاة الخوف .

٢٩٣ - القول التاسع والعشرون :

في صلاة الراكب في السفينة .

٣٠٠ - القول الثلاثون :

في صلاة المريض وذوى العلل .

٣٠٩ - القول الواحد والثلاثون :

في صلاة الأصم والراعى والذى يقدر عينيه والمجنون والنمى عليه .

٣١٨ - القول الثانى والثلاثون :

في صلاة المرأة وما يجوز لها به الصلاة من الثياب ، وفي صلاة الخنثى .

الصحيفة الأقوال

٣٢٨ - القول الثالث والثلاثون :

في صلاة العراة .

٣٣١ - القول الرابع والثلاثون :

في صلاة الجماعة وبيان فضلها .

٣٤٢ - القول الخامس والثلاثون :

فيمن يجوز أن يكون إماماً في الصلاة ، ومن أولى بذلك .

٣٦٢ - القول السادس والثلاثون :

في صلاة الجماعة بعد الجماعة في المسجد وغيره ، وفي النية لصلاة الجماعة .

٣٧٢ - القول السابع والثلاثون :

في صلاة الرجال مع النساء والنساء مع الرجال مع الإمام وغير الإمام .

٣٨١ - القول الثامن والثلاثون :

في الصفوف خلف الإمام ومعاني ذلك .

٣٩٠ - القول التاسع والثلاثون :

فيما يقطع صلاة الجماعة أو المصلي خلف الإمام .

٣٩٤ - القول الأربعون :

في الدخول في صلاة الجماعة .

٤١٣ - القول الواحد والأربعون :

فيما يجب على المأموم من اتباع الإمام .

- الصفحة الأقوال
- ٤٢٣ - القول الثانى والأربعون :
- فى تنبيه الإمام إذا سها أو تعاميا .
- ٤٢٧ - القول الثالث والأربعون :
- فى صلاة المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم .
- ٤٣٤ - القول الرابع والأربعون :
- فى الصلاة خلف الجبابة ومن ليس له ولاية .
- ٤٣٩ - القول الخامس والأربعون :
- فى عمارة المساجد بصلاة الجماعة وحكم الصفوف فيها وانتظار الإمام .
- ٤٥٢ - القول السادس والأربعون :
- فى الإمام إذا صلى وهو جنب ، أو مشرك ، أو على غير طهر .
- ٤٥٥ - القول السابع والأربعون :
- فى صلاة السفر وجواز الجمع والقصر فيه .
- ٤٦٣ - القول الثامن والأربعون :
- فى اتخاذ الأوطان وحدود العمران والفراسخ .
- ٤٧٤ - القول التاسع والأربعون :
- فى المسافر يخرج ثم ينوى الرجوع قبل أن يجاوز الفرسخين .
- ٤٧٩ - القول العاشر والأربعون :
- فى الذى يجمع ففسد عليه صلاة وشك فيها وجواز الجمع .

الصحيحة

الاقوال

القول الواحد والخمسون :

في صلاة البداية وأمثالهم .

٤٨٦ - القول الثاني والخمسون :

في صلاة الإمام والوالى والشارى والرهائن .

٤٩١ - القول الثالث والخمسون .

في الجمع في السفر والمرض والمطر ، وفي الكلام بين صلاتي الجمع ، وجواز ذلك .

٥٠١ - القول الرابع والخمسون :

في صلاة الزوجة وأحكام ذلك ، وصلاة الصبي والعبد .

٥١٢ - القول الخامس والخمسون :

في صلاة الجمعة ، وأين تجب ، وعلى من تجب .

٥٢٥ - القول السادس والخمسون :

في صلاة الجمعة وما يشتمل عليها من المسائل .

٥٤٧ - القول السابع والخمسون :

في صلاة العيدين وما يشتمل عليها من المسائل .

٥٦٣ - القول الثامن والخمسون :

في صلاة قيام شهر رمضان .

— ٦١٢ —

الصفحة الأقوال

٥٧٠ - القول التاسع والخمسون :

في صلاة الخسوف والكسوف والآيات .

٥٧٣ - القول الستون :

في صلاة الاستسقاء .

٥٧٩ - القول الواحد والستون :

في سنة الفجر وصلاة الوتر .

٥٨٨ - القول الثاني والستون :

في سنة الضحى والنوافل والذكر .

* * *

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٨٢٣ - ١٩٨١

